حياة الألباني

وآثاره وثناء العلماء عليه

تصنيف

محمد إبراهيم الشيباني

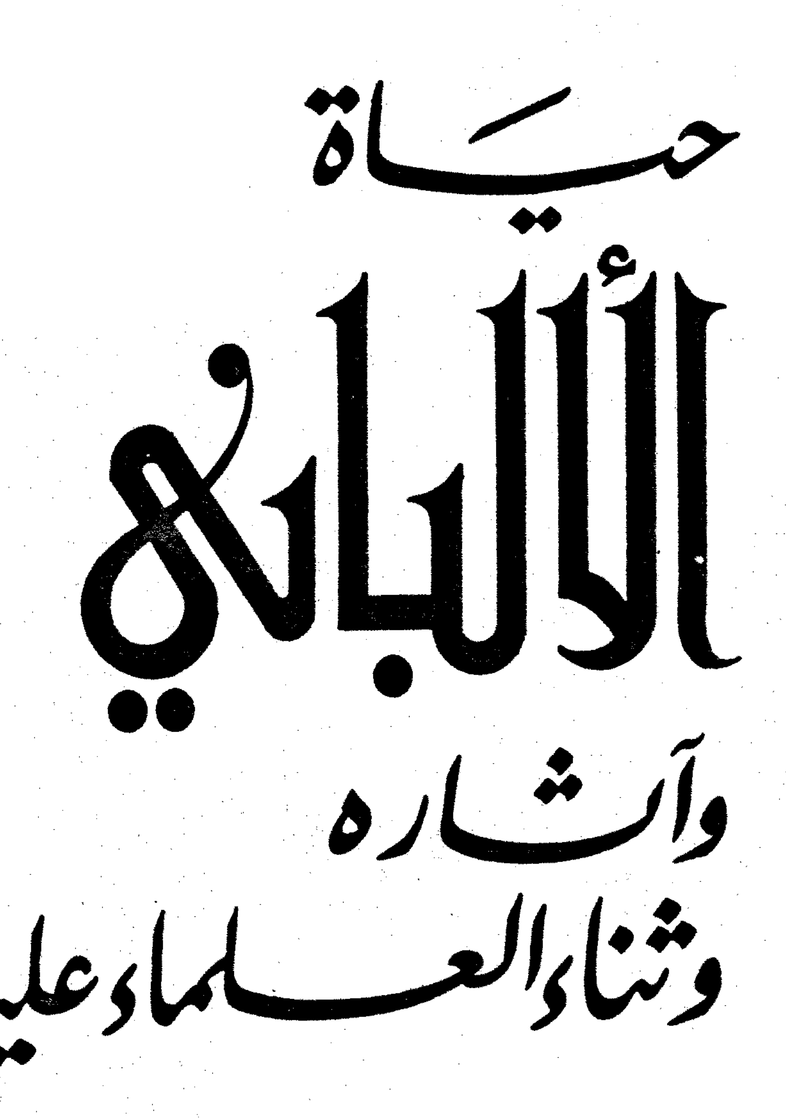
مكتبة السوادي

للنشر والتوزيع

جدة

٦٥٩١٧٧





الجزء الأول

تصنيف
محمد بن ابراهيم الشيباني

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

مكتبة السوادي

«تحقيقاً مني للنصح لإخواني المسلمين، صنفت، ولا أزال أصنف من الكتب ما به يستعين القراء على تمييز الصحيح من الضعيف، والطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس، أو سجل في بطون الكتب من الحديث»

محمد ناصر الدين الألباني



شكر وامتنان

يقول عليه الصلاة والسلام (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

أشكر جميع الإخوة الكرام من مشايخنا وأساتذتنا وإخواننا الفضلاء الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي بإبلاغي عن كتب الشيخ التي ليست بحوزتي، أو المقالات التي كتبت عنه ،أو النكات العلمية التي قالها في محاضرات أو ندوات له سجلت على شرائط، أو بإرشاداتهم القيمة في منهج الكتاب وخطته حيث إنها إرشادات زودت الكتاب بفوائد علمية جيدة رفعت من قيمته لأنها مما سيفيد القارىء الكريم إن شاء الله تعالى، وأرجو من الله سبحانه وتعالى، المان وحده، أن يؤجرهم على عملهم هذا ويرزقهم حسن الختام، وروحاً ورياحين، وجنة نعيم .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وبارك على عبده محمد وآله وصحبه ومن اتبعه إلى يوم القيامة ـ آمين .



كلمات وأشعار قيلت في أهل الحديث



كلمات قيلت في أهل الحديث

أقوال العلماء في أهل الحديث

ليس في الدنيا مبتدع إلاّ وهو يبغض أهل الحديث.

ابن القطان

لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد.

الحاكم النيسابوري

لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى أن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام لأنه فرض كفاية .

وقال: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل .

سفيان الثوري

وقال الإمام النووي في الحديث الذي رواه أسامة بن زيد: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

هذا إخبار بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقليه وإن الله تعالى يوفق في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع ، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر . وهكذا وقع ولله الحمد .

وقال المظهري رحمه الله في قول النبي ﷺ - رواية البخاري - : « بلغوا عني ولو آية » . بلغوا أحاديثي ولو كانت قليلة .

بلغني أن العلماء يسألون عن تبليغهم العلم كما يسأل الأنبياء عليهم السلام .

الإمام مالك

أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ قال رسول الله ﷺ .

أحد الصلحاء

ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم (أي : أصحاب الحديث)، وقال الخطيب: قال لنا أبو نعيم: هذه منقبة شريفة تختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما يعرف لهذه العصابة نسخاً وذكراً .

الإمام الدارقطني

لِيَهْنَ أهل الحديث، كثرهم الله تعالى، هذه البشرى فقد أتم الله تعالى نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى فإنهم أولى الناس بنبيهم ﷺ وأقربهم إن شاء الله تعالى وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله ﷺ فإنهم يخلدون ذكره في طروسهم ويجددون الصلاة والتسليم عليه في معظم

الأوقات في مجالس مذاكراتهم، فهم إن شاء الله تعالى الفرقة الناجية: جعلنا الله تعالى منهم وحشرنا في زمرتهم آمين .

أبو اليمن ابن عساكر

الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

الإمام عبدالله بن المبارك

من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ لم يميز بين صحيحه وسقيمه فليس بعالم .

داود بن علي

لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد .

ابن ذريع

لا شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث.

أبو نصر بن سلام الفقيه

من نسب إلي نوعاً من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة .

الحاكم النيسابوري

وقال الإمام أحمد رحمه الله في قول النبي ﷺ :
« لا تزال طائفة من أمتي منصورة لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة» : هم أهل الحديث ولو لم يكن المحدثون تلك الطائفة المنصورة فلا أعلم من هي .

كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى والي حمص: مُر لأهل

الصلاح من بيت المال بما يغنيهم لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الأحاديث .

سماع الحديث عز لمن أراد به الدنيا، ورشاد لمن أراد به الآخرة .

سفيان الثوري

أشعار قيلت في أهل الحديث

قَنَادِيلُ دِينِ اللهِ يَسْعَى بِحَمْلِهَا
رِجَالٌ بهم يَحْيا حديثُ محمدِ
هُمُ حَمَلُوا الآثَارَ عَنْ كُلِّ عَالِمٍ
تَقِيٍّ، صَدُوقٍ، فَاضِلٍ مُتَعَبِّدِ
مَحَابِرُهُمْ زُهْرٌ تُضيءُ كَأَنَّهَا
قَنَادِيلُ حَبْرٍ نَاسِكٍ وَسْطَ مَسْجِدِ
تُسَاقُ إلى من كان في الفِقْهِ عالماً
وَمَنْ صَنَّفَ الأَحكام مِن كلّ مُسْنَدِ
[بعض أهل الأدب]

أَهْلُ الْحَدِيثِ هُمُ النَّاجُونَ إنْ عَمِلْوا
بِهِ إذَا ما أَتَىٰ عَنْ كُلِّ مُؤْتَمَنِ
قَدْ قِيلَ إِنَّهُمْ خَيْرُ العِبَادِ عَلَىٰ
مَا كَانَ فِيهِمْ إذَا أَنْجَوْا مِنَ الفِتَنِ
مَن مْاتَ مِنْهُم كذا حانتْ شَهَادَتُهُ
فطَابَ مِنْ مَيِّتٍ في اللَّحْدِ مُرْتَهَنِ
[أبو مزاحم الخاقاني]

عَلَيْكُمْ بِالْحَدِيثِ فَلَيْس شَيءٌ
يُعَادِلُهُ عَلَىٰ كُلِّ الْجِهَاتِ

نَصَحْتُ لَكُمْ فَإنَّ الدِّينَ نُصْحٌ
ولا أخفي نصائح واجباتِ
وجدْنا في الرواية كلَّ فِقْه
وأحكاماً وَمِنْ كلِّ اللغات
بِذِكْرِ المُسْنَدَاتِ أنِسْتُ لَيْلي
وحفْظُ العلمِ خَيْرُ الفَائِدَاتِ
وَمَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ أَفَادَ ذُخْراً
وَفضْلاً ثُمَّ ديناً ذا ثَبَاتِ
عَلَيْكُمْ بِالرِّوَايَاتِ اللَّوَاتِي
رَوَاهَا مَالِك أَزْكى الرُّوَاةِ
وَشُعْبَةُ وَآبْنُ عَمْرٍو وَآبْنُ زَيْدٍ
وسُفيانُ : الثِّقاتُ عَنِ الثِّقَاتِ
وَيَحْيى وَآبْنُ حَنْبَلٍ المُزكى
وإسحاق الرضا وابنُ الفراتِ
أئمتُنا النجومُ وهل رشيدٌ
تكلَّمَ في النجوم الزاهراتِ

[أحمد بن منصور الشيرازي]

ذَهَبَتْ دَوْلَةُ أصحابِ البِدَعْ
وَوَهَى حَبْلُهُمْ ثُمَّ آنقطَع

وتَداعى بانصرافٍ جمعُهُمْ
حزبُ إبْليسَ الَّذي كان جَمَع

هَلْ لهمُ ياقومُ في بِدْعَتِهم
مِنْ فقيهٍ أو إمامٍ يُتَّبَعْ

مِثْلِ سُفيانَ أخي ثورِ الذي
عَلَّمَ النَّاسَ دقيقاتِ الوَرَعْ

أو سليمانَ أخي التَّيْمِ الذي
تَرَكَ النَّوْمَ لهول المطَّلَعْ

أو فَتَى الإسلامِ أعْني أحمدا
ذَاكَ لَوْ قارَعَه القُرا قَرَعْ
لَمْ يَخَفْ سَوْطَهُمُ إذ خَوَّفُوا
لَا وَلَا سَيْفَهُمُ حينَ لَمَعَ

[أحمد بن كامل]

دينُ النَّبي مُحَمَّدٍ أخبارُ
نِعمَ المطيَّةُ للفَتَى الآثارُ
لَا تُخدعَنَ عَنِ الحديثِ وأهْلِهِ
فالرأي ليلٌ والحديثُ نهارُ
ولرُبَّما غلطَ الفَتَى سُبُلَ الهُدَى
والشمسُ بازغةٌ لَهَا أنوارُ

[عَبْدَةُ بن زياد الأصبهاني]

قُلْ لمنْ عانَدَ الحَديثَ وأضْحَى
عائباً أهْلَهُ وَمَنْ يدَّعيهِ

أبـعـلمٍ تَـقُـولُ هـذا أَبِـن لي
أم بِـجـهـلٍ فَـالْجَـهـلُ خُلُقُ الـسَّـفـيـهِ
أَيُـعـابُ الَّـذين هُـمْ حَفظُوا الـدِّيـ
ـنَ مِـنَ الـتُّرهـاتِ والـتَّـمـويـهِ
وإلى قَـوْلِهِـم ومـا قَـدْ رَوَوْهُ
راجِـعٌ كُـلُّ عـالمٍ وفـقِـيـهِ

[أبو عبدالله محمد بن علي الصوري]

أَهـلُ الكَـلامِ وأَهـلُ الـرأي قـد عـدمـوا
عِـلْمَ الحَـديثِ الـذي يَـنْجُـو بِـهِ الـرَّجُـلُ
لَـوْ أَنَّهَمْ عَـرَفُـوا الآثـارَ مَـاآنْـحـرفُـوا
عَـنْهَـا إلى غَـيْـرِهَـا ، لـكِـنَّهُـم جَـهـلوا

[أبو مزاحم الخاقاني]

كُـلُّ الـكـلامِ سِـوَى الـقُـرآنِ زنـدقـةٌ
إلا الحـديـثَ وإلا الـفِـقْـه في الـدِّيـنِ
والـعِـلمُ مُـتَّـبَـعٌ مـا كـانَ «حَـدثَـنَـا»
ومـا سِـوى ذاك وَسْـواسُ الـشَّـيَـاطـينِ

[أبو زيد الفقيه]

عـزيزي القـارئ...

إنني في هـذا الكتاب أذكـر مناقب الشيـخ ناصر فقط، وتـرجمة حياته، ونبذة عن كل مصنف من مصنفاته لتعريف القارىء بهـا. وأنا بهذا لست بدعاً في أهل الإسلام السالفـين الذين أَلَّـفُوا في شيوخهم مؤلفات تذكر مناقبهم وآثارهم؛ فهذا السيـوطي والسخاوي يـترجمان للإمام النووي، وابن القيم في ترجمته لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكذا البزار في كتابه «الأعلام العلية في مناقب شيـخ الإسلام ابن تيميـة»، و«الـرد الـوافـر في الانتصـار لشيـخ الإسـلام». و«الـرد عـلى العـلاء البخـاري في افـتراءاتـه وأضـاليله» لابن نـاصر الـدمشقي. والإمـام الذهبي في «ترجمة الإمام أحمد» في تاريخه، وابن الجوزي في مشيختـه، وابن كثير الدمشقي في كتابه «البداية والنهاية»... الخ.

ولا يسعني إلا أن أنـوه إلى أنني قـد قـرأت هـذا الكتـاب عـلى العـلامة محمـد ناصر الـدين الألباني حفـظه الله ومتـع في عمـره، وفي جلسات متعددة على مدار سنتـين كاملتـين، حتى خرج بهـذه الصورة التي تراها بين يديك، نسأل الله التوفيق والسداد والرضى، وأن يجعله عنده مقبولاً مدخراً ليوم القضاء والحساب.

والكتاب ترجمة للشيخ الفاضل وآثاره، أوجبتها علينـا خدمـاته الجليلة للإسلام والمسلمين تجسدت في خدمته حـديث النبي ﷺ طيلة السنوات الخمسين الماضية عن طريق مؤلفاته التي أنارت وأحيت سنـة المصـطفى ﷺ في هذا العصر، والتي تفتحت بهـا أذهان النـاشئـة من

شباب اليوم، ومعلمي الغد، فتراني في هذه الترجمة لم أبخل في إظهار كل ما يتعلق بهذا الشيخ الفاضل من مؤلفاته أومقالاته أو ردوده أو دعوته إلى الأصلين الكتاب والسنة في الشام والخليج والمغرب وإفريقية وأوروبة.

ولقد كشفت في هذه الترجمة عن كثير من الكتب والرسائل والمسائل التي لم تتوفر أو تعرف عند محبي الشيخ، فتجد في هذه الترجمة أنني استخرجت هذه الدرر من كنوزها بعد اكتشافي لها عن طريق ترجمة حياته الحافلة الطيبة ،وعندما التقيت به إذ وضع أمامي كل مؤلفاته المخطوطة، والتي فقدت بعض أجزائها، مما بَيَّنَهُ لي في هذا اللقاء من مفقوداته التي تمت خلال النقلة من الشام.

والله الموفق لأرشد المسالك النافعة

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

منهجي في الكتاب

●قمت بتقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول، غير الكلمات التي في أولـه، من «شكـر وامتنـان» لجميـع الإخـوة طلبـة العلم والأسـاتـذة الفضلاء الذين أعانوني في إخراج الكتاب بهذه الصورة المشرقة الطيبة إن شـاء الله تعالى، ومن تنبيـه لابد منـه للقارىء العـزيز ، ووضعت كـذلك في المقـدمة «الأشعـار التي قيلت في أهـل الحـديث» من علماء السلف وغيرهم.

● وقد قسمت الفصل الأول كالآتي : «بادىء ذي بدء» وبيانه أن الله تعالى من كرمـه وَجُوْدِه أن يبعث في كـل الدهـور والعصور من يحفظ هـذا الدين عن طـريق علمائه ، ثم «تـرجمة مـوسعـة عن حيـاة الشيخ ناصر الدين» الحافلة بالهمة العالية في طلب العلم والتصنيف، «بـدءاً من تلقي الفتى لعلم الحديث» وتـوجهه إليـه، إلى «الدعـوة في سبيـل الله» [العلم والعمـل]، ثم «مجـالسـه العلميـة»، و«اختيـاره للتدريس في الجامعة الإسلاميـة»، إلى «دور الحاقـدين والحاسـدين في إقصائه عنها»، ثم «تأثـيره العلمي فيها » حتـى يـومنا هـذا، ثم «العبر التي تستمـد من حياتـه» المليئة بـالمحن والابتلاء والصبر ،إلى «صلتـه بكبار أهل العلم» في ذاك الزمان والـذي بعده، ثم «خـبراته العلميـة ومكـانته»، و«زيـاراته وهجـراته»، و«ذكـر ذريته (أولاده)»، ثم ذكـر خلقه: إنصافه الآخرين ورجوعه عنـد وضوح الحق لـديه، ثم «بيـان

بعض تلامذته»، وآخر هذا الفصل ذكر «الأشعار» التي قيلت فيـه من محبيه».

● وفي الفصـل الثاني: وضعتِ الـردود والنقود والمقـالات التي نشرت منذ زمن بعيد، ومـا نسخته من الشرائط التسجيليـة كامـلاً لما فيها من الفوائدالعلميةوالفرائد الأدبيـة، وقد وضعت رده عـلى الشيخ إسماعيل الأنصاري في «إباحة التحلي بالذهب المحلق» كـاملاً إلا من ورقـات في وسط الكتاب ضـاعت أساسـاً من الشيخ أثنـاء نقلتـه من الشـام ـ دمشق ـ إلى عمان، وهـذا الرد لم ينشر من قبـل في أي مكـان خصَّـنا الشيخ حفظه الله به لهذا الكتاب.

●وفي الفصل الثالث :«آراؤه «في الجماعات الإسلامية» «نحـو بناء الكيان الإسلامي»، «مصطلح جاهيلة القرن العشرين في نظره»، «رشيـد رضا ومـدرسته»، «روايـة أبـي حنيفـة للحـديث»، «الألبـاني والأئمة المتبوعين»، وفتواه في «النصب المزعوم للخضر في جزيرة فيلكا سـابقاً» ـ في الكـويت ـ، ثم «نصائحـه لطلبـة العلم» السائـرين على خطىٰ الكتاب والسنة .

● وفي الفصل الرابـع : السنة التي أحيـاها والقضـايا الفقهيـة التي تفرد بها في عصره، و«التنبيهات التي نبه عليها في مسائل مهمة».

● وقد ذكرت في الفصل الخامس : الشبهات والافتراءات التي قيلت في الشيـخ، «من عدم مسـاعدة المجـاهـدين الأفغـان»، إلى أن «الألباني ليس بعالم» وأنـه «لا يحسن العربيـة» إلى ما نشرته المجتمع في أعداد سابقة لها من أمور لا تليق بها كمجلة إسلامية لجميـع المسلمين

من أن تهاجم عالماً من علماء المسلمين بهذه الصورة غير اللائقة بمن دونه فكيف به !

● وفي الفصل السادس : الكلمات التي قيلت في الثناء على الشيخ وعلى علمه الواسع ، وفضله ، من علماء وشيوخ أفاضل في عالمنا الإسلامي اليوم ، عاصروه وقرأوا كتبه واستفادوا منها .

● وفي الفصل السابع : ذكر أعمال الشيخ المخطوطة ، والتي لم تطبع حتى هذا اليوم ، والتفصيل في بيان محتواها العلمي مع ذكر المطبوع من كتبه وأعماله الكثيرة ، والتي نشرت أكثر من مرة وترجمت إلى لغات عدة .

● ثم ختمت الكتاب : ببعض الصور لأعماله المخطوطة التي لم تطبع وصور لخطابات الثناء على الشيخ . . . الخ .

هذا وبالله التوفيق والسداد والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الفصل الأول

قالوا :

« الإنسان في فسحة من عقله وفي سلامة من أفواه جنسه ما لم يضع كتاباً أو لم يقل شعراً » .

كتاب تزكية النفوس

حياته

١ ـ بادىء ذي بدء .
٢ ـ النشأة والهجرة إلى الشام .
٣ ـ بداية تلقيه للعلم .
٤ ـ توجهه إلى علم الحديث .
٥ ـ الدعوة في سبيل الله (العلم والعمل).
٦ ـ مجالسه العلمية .
٧ ـ في الجامعة الإسلامية .
٨ ـ دور الحاقدين .
٩ ـ مكايد الحاقدين .
١٠ ـ أثر علم الألباني على الجامعة الإسلامية .
١١ ـ من ذكرى النوادر تستمد العبر.
١٢ ـ صلته بأهل العلم .
١٣ ـ خبرته العلمية ومكانته .
١٤ ـ زياراته .
١٥ ـ هجرة الشيخ من الشام إلى عمان ، فبيروت ، فالإمارات . . .
١٦ ـ ذرية الشيخ .
١٧ ـ من خلق الشيخ : إنصافه الآخرين ورجوعه عند وضوح الحق لديه .
١٨ ـ من تلاميذ الشيخ .
١٩ ـ أشعار قيلت في الشيخ وفضله .

بسم الله الرحمن الرحيم

بادىء ذي بدء . . .

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد، فمن كرم الله تعالى ومننه على عباده الصالحين العاملين أن يستعملهم(*) للهدى والخير، ويلقي عليهم عاتق حمل أمانة من الأمانات التي يُحمّلها الله تعالى عباده الطيبين في جميع العصور والقرون، لتكون لهم رصيداً وذخراً يوم الوقت المعلوم، ومن المنن والعطايا الطيبة أن يسر رب العزة والجلال وصاحب صفات القدرة والكمال لهذه الأمة وفي عصرها المتأخر، عصر الفتن والغوايا وخساسة الهمم، عصر الزهد في العلم، والقصور في طلبه، أن قيض لها عَلَماً فذاً من بقايا السلف، بكر في طلبه للعلم ودونه، وصبر على تلقيه صبرا طويلاً وتحمل بسببه الأذايا والبلايا حتى أظهره الله تعالى به .

فحرَّضَ شباب الأمة على طلبه، ودلهم على مصادره ومظانه،

---

*يقول ﷺ من حديث عمرو بن الحمق رضي عنه : «إذا أراد الله بعبد خيراً استعمله». «أي طيب ثناءه بين الناس» رواه أحمد والحاكم (صحيح الجامع الصغير).

فأقبل بحمد الله كثير منهم بعد ذلك أوزاع متفرقين في مشارق الأرض ومغاربها ينهلون من كتبه فيستفيدون ويفيدون، حتى أصبحت السنة والحديث بمتناول الناس بعد أن كانت حبيسة الكتب والخزائن سنوات طويلة .

لقد ذب ناصر الدين عن السنة خمسين عاماً تحريف الغالين وانتحال المبطلين، حتى أصبح حديث رسول الله ﷺ والدفاع عنه جزءاً من حياته ودمه الذي يجري في عروقه، فحورب كثيراً من أقرانه ومن متعصبة زمانه فزج في السجن مرتين بسبب العداوة والبغضاء، وكان دائما يردد مقولة يوسف عليه السلام في كتاب الله : ﴿قال رب السجنُ أحبُّ إلى مما يدعونني إليه﴾* .

فالسجن عند العلماء والمجاهدين جنة وسياحة وتربية للنفس، فهذا شيخ الإسلام أحمد بن تيمية يقول: «ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري أينما رحت معي. إن حبسوني فحبسي خلوة. وإن أخرجوني من بلدي فخروجي سياحة. وإن قتلوني فقتلي شهادة في سبيل الله. إن في صدري كتاب الله وسنة رسوله ».

فكان الشيخ ابن تيمية يعتبر سجنه خلوة مع الله وناهيك برجل قطع صلته بالخلق ليمدها بالخالق يقول: «ولقد فتح الله علي في السجن في هذه المرة من معاني القرآن بأشياء، ولو بذل لي ملء هذه القلعة ذهباً، ما عدل عندي شكر هذه النعمة ».

وقد كان من نعم الله على الشيخ ناصر أثناء سجنه أن دعا

---

* سورة يوسف : آية ٣٣.

المسجونين إلى ما كان يدعو إليه خارج السجن، وهو الكتاب والسنة ونبذ الابتداع في الدين والانقياد لِقولِ الله عز وجل، وقول رسوله، عليه السلام، وترك التقليد، فاستجاب لدعوته خلق كثير منهم، فاستفاد من سجنه أنه ألف فيه مختصره على صحيح مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى وهو غير اختصار مسلم للمنذري الذي حقق أحاديثه الشيخ.

وحث الناس في السجن على صلاة الجماعة والجمعة وهذه أول مرة تقام صلاة الجمعة في القلعة من بعد سجن ابن تيمية رحمه الله.

فكانت همته العالية، وشغفه بالعلم لا تعرفان الحدود والقيود، ومثله كمثل إخوانه العلماء السالفين في طلبهم للعلم والصبر عليه، فهذا ابن الجوزي رحمه الله تعالى يقول عندما سجن: «. . . غير أني قد استسلمت لتعذيبي، ولعل تهذيبي في تعذيبي، لأن علو الهمة يتطلبُ المعالي المقربة إلى الحق عز وجل».

إن ما نال الشيخ المصلح من أذى أهل البدع والأهواء وبطانة السلاطين السيئة قد لايعد شيئاً في نظر الشيخ بالنسبة إلى مانال الأئمةَ المصلحين قبله من ضروب التنكيل والعذاب والاضطهاد «في سبيل إظهار الدين الحق الذي أنزل على محمد ﷺ بدون تحريف أو تبديل أو تغيير» ومن نظر في بطون السير والتواريخ رأى العجب العجاب، فكم من مصلح مثل به في سبيل نصرة الحق، وسلخ جلده وهو حيٌّ، وكم من ثابت على مبدأ صحيح عذب وضرب بالسياط حتى شلت أطرافه، وآخر أحرقت آثاره وليس فيها غير الدعوة إلى الحق المبين واتباع سبيل

المؤمنين !»(*)

ثم يقول الأثري :

فهذا عبد الرحمن بن أبي ليلى : ضربه الحجاج أربعمئة سوط ثم قتله. وسعيد بن المسيب: ضربه عبد الملك بن مروان مئة سوط وصب عليه جرة ماء في يوم شاتٍ وألبسه جبة صوف. والإمام مالك ابن أنس: جرده جعفر بن علي بن عم أبي جعفر المنصور وضربه سبعين سوطاً ومدت يداه حتى انخلعت كتفاه وذلك جزاء قوله الحق حين سئل عن مبايعة محمد بن عبدالله بن حسن وقولهم له: «إن في أعناقنا مبايعة أبي جعفر» فقال: «إنما بايعتم مكرهين وليس على مكروه يمين» فأسرع الناس إلى محمد فسعى به فضرب لذلك .

قال صاحب الفلاكة : «ثم لم يزل بعد في علو ورفعة كأنما كانت تلك السياط حلياً تحلى بها. والإمام أحمد بن حنبل: أمر المعتصم بضربه فأخذ وجيء بالعقابين والسياط وضرب ضرباً مبرحاً حتى أُغمي عليه وغاب عقله؛ وذلك أنه أبى أن يقول خلاف ما يعلم أو يعتقد حين أجلسه المعتصم ودعاه إلى القول بخلق القرآن فامتنع وقال له : «ما قال ذلك ابن عمك رسول الله ﷺ فقد دعا إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن القرآن علم الله ومَنْ عَلِمَ أن علم الله مخلوق فقد كفر». وكذلك يوسف بن يحيى البويطي صاحب الإمام الشافعي، حُمل إلى بغداد في أيام الواثق بالله من مصر وفي عنقه غل، وفي رجليه قيد، وبين القيد والغل سلسلة حديد فيها طوق وزنه أربعون رطلاً، وأرادوه على القول بخلق القرآن

* عبارة لطيفة طيبة ذكرها الأستاذ بهجة الأثري في شيخه محمود شكري الألوسي رحمه الله اقتبست منها هذه الأسطر الجميلة .

فامتنع ومات في السجن وهو في قيوده. والإمام ابن حزم الظاهري صاحب الفِصَل : تألبت عليه الجهلة والأغمار، وكادوه، واستظهروا عليه بالأمراء فأحرقوا كتبه الثمينة ومصنفاته، وفي ذلك قال:

فإن تحرقوا القرطاس لم تحرقوا الذي
تضمنه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلت ركائبي
وينزل إن أنزل ويدفن في قبري

والإمام المجدد العظيم أبو العباس ابن تيمية : ومن وقف على ما ناله من ضراء جهلةِ زمانه من ضروب النفي والحبس والتعذيب أخذ العجب منه مأخذه. وقد توفي مسجونا في قلعة دمشق، وقد عذب كثيراً عندما منع من الكتابة فهذه كانت أشد عليه من تعذيب الجسد والسجون. يقول ابن رشيق : وأرسل لنا الشيخ مع هذه الرسالة شيئاً يسيراً مما كتبه في الحبس، وبقي لديه شيء كثير في سلة الحكام عند الحكام، حيث أمر السلطان بإخراج كل ما كان عنده من كتب وأوراق وأقلام ومنع من الكتابة إلى أن فاضت روحه الطاهرة ، وأخذ الحكام ما كان عنده من أوراق وكتب بلغت ستين مجلداً وأربع عشرة رزمة .

وضم إلى هؤلاء العظماء ألوفاً من الأساطين ابتلوا بمثل ما ابتلي به أولئك أو بأشد منه. ولا تفتأ الحوادث تتجدد وتتعاقب في كل عصر ومصر، ولا يكاد يسلم مصلح من أذى المفسرين والحاسدين وشر الرعاع .(*)

---

* انتهى كلام الأثري .

ولشيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، أسوة في أولئك الأعلام ، بل فيمن هم أعظم منهم وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . فإن ما أصابهم من أقوامهم من التقتيل والتعذيب ما لا يخفى على من له بأحوال الغابرين أدنى إلمام .

ويقول الأثري :

«وإن موت المخلصين من المصلحين في سبيل الحق بعثٌ لهم ونشور، إذ تذكرهم بأعمالهم المجيدة الأجيال فالأجيالُ على مر الدهور، وإن المُفْسِدين ليذهبون كأمس الدابر وليس لهم من شاكر أو ذاكر : «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» ولله في خلقه شؤون .

فمن الإنصاف والعدل ورد الفضل إلى أهله كما قال ربنا في محكم تنزيله: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به﴾[1].

وقال: ﴿وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى﴾[2].

وقال : ﴿واجتنبوا قول الزور﴾[3] .

وقال: ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً﴾[4] .

هكذا أمر المسلمين بالصدق في كل شيء، وبالأمانة والعدل وبتحري الحق واجتناب الباطل، والبعد عن الظلم والجور في الحكم .

---

(١) سورة النساء آية : ٥٨.

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥٢ .

(٣) الحج آية : ٣٠.

(٤) الأحزاب آية : ٧٠.

فمن منطلق أداء الحقوق إلى أهلها وشكر النعمة التي قال عنها الرسول ﷺ في الحديث الصحيح: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[1] وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي قال فيه ﷺ: «ليس منا من لم يُجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»[2]... من منطلق هذا كله ترجمت لشيخي الفاضل وأستاذي العلامة محمد ناصر الدين الألباني غفر الله له وحفظه ومتع في عمره ونفع في علومه.

لم أكن أعرف بعد أن هداني الله تعالى إلى السنة والالتزام بها إلا عن طريقه وطريق مؤلفاته التي أنارت في قلبي حب السنة وصاحبها معلم البشر الخير والفلاح محمد ﷺ، ولقد شدتني هذه المؤلفات إلى تعلم الحديث النبوي وعلومه، بل شدتني إلى أكثر من ذلك ألا وهو أن أعد العدة، وأحزم الحقائب، وأشد الرحال إليه لأتتلمذ على يديه، وذلك في بداية الطلب عندي لولا أن طرأ طارىء أقوى من ذلك منعني من السفر، ولكن وإلى اليوم أنهل من مؤلفاته التي غيرت في نفسي مفاهيم إسلامية كثيرة بفضل الله عز وجل، وقد استفدت منها وما أزال، وأفدت في دعوتي إلى الله تبارك وتعالى إخواني المسلمين، وقومي وعشيرتي الأقربين طيلة السنوات الماضية، راجياً المولى سبحانه المتفضل الكريم أن لا يضيع أجر المحسنين من خدمة الدين من علماء وطلاب علم وحق.

---

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن حبان عن أبي هريرة. الأحاديث الصحيحة ١ / ٤١٦ (صحيح الجامع الصغير ٦ / ٢٣٧).

(٢) رواه أحمد والحاكم والمنذري في الترغيب ١ / ٦٦ (حسن: صحيح الجامع الصغير ١ / ١٠٣).

واليـوم ، وبعد أن قست قلوب كثـير من النـاس وطـال عليهم العمـر، يخرج علينـا بعض أشباه طلبـة العلم من هنـا وهنـاك، وممن يتسمون بالمشايخ وأساتذة الجامعات (إلا من رحم الله) من الـذين استفادوا من علم الشيخ ونشأوا على كتبه ودروسه وما يزالون ينهلون منها الدرر ، ويستخرجون الكنوز ولاينسبون ما أخذوا منه إليه ، وإن تعجب فعجب فعلهم عندما ينتزعون تحقيقاته وتخريجاته وآراءه وإشاراته إلى مخطوطات لم تطبع بعد ولم تر النور ويتناسون الاعتراف بـذلك ، وهي معروفة عند محبيه وأهل العلم والدراية . بأنها منقولة من كتبه عند المقابلة والمقارنة ، فلا نملك إلا أن نقول آه على خساسة الهمم ، ودناءة النفس ، وسوء الأخلاق ، ومـا مرد ذلـك إلا إلى الحسد والكـراهية والغيرة والبغض .

فكم هم الـذين يستعجلون وقتهم ومقـامهم، وكـم هـم الـذين يعجبون بعملهم ولو كان مسروقاً من غـيرهم، وكم هم الذين يحبـون الـبروز والعجب بـالنفس ومنـاداة العـامـة والـدهمـاء لهم بـالمشـايـخ والأساتذة، وكم هم الـذين يفرحـون بهذه الألقـاب المزورة والأقنعـة المزيفة التي ما تلبث أن تزول بحرارة الحق حين يقلق عليها مضاجعها ويؤرق عليها نومها .

ولا نملك لهـذه الأصناف من عـزاء إلا الإشفـاق والـرثـاء عـلى نسيانها النفس لأنها نسيت الوقـوف بين يـدي علام الغيـوب الذي لا تخفى عليه خافية **﴿وإن تك مثقـال حبة من خـردل أتينا بهـا وكفى بنا حاسبين﴾ ﴿ومن يعمـل مثقال ذرة خيـراً يره ومن يعمـل مثقال ذرة شراً يره﴾** .

ولقد وصل الحال في صنف آخر منهم إلى حد أن يستحي من أن يذكر للشيخ ناصر تخريجاً لحديث من أحاديثه أو تحقيقاً من تحقيقاته العلمية المبثوثة في كتبه، فتجد أحدهم قد ملأ حاشية كتابه برموز كثيرة دون أن يذكر له شيئاً أو يكون له نصيب في حاشيته .

وإنك لترى التدليس واضحاً في هذه الكتب والرسائل الحديثة مما يعجب له العقل والفكر وذلك حينما يضعون لرسائلهم تلك فهارس لكل ما ورد فيها؛ فهارسَ للآيات والأحاديث والرجال المترجم لهم وأطراف الحديث وغيره، ولا يضعون فهرساً للمصادر التي استقوا منها هذه المعلومات من تخريجات أو تحقيقات وذلك حتى لا يذكروا مصدراً واحداً من كتب الشيخ ومن ثم تكون عليهم كالمنقصة العلمية ، لأنهم أخذوا من علم الألباني أو تصيح فيهم الغوغاء من العامة وأشباه العلماء وطلبة العلم ، إنهم ألبانيون ! واأسفاه على هذه النفوس الرديئة التي تظن أنها بعملها هذا قد خدمت الإسلام والمسلمين عن طريق الغش والتدليس ، ولكن سرعان ما ينكشف هذا الزغل عاجلاً أم آجلاً وهذا ما صارحت به كثيرا من المشتغلين بهذا العلم الشريف ـ علم الحديث النبوي ـ الذي أرى أنه لم يرب فيهم وللأسف الشديد إلا الحسد وبَخْسَ الناس أشياءهم لأن طريق أخذهم لهذا العلم لم يكن بالصورة السليمة الصادقة التي كان عليها الأوائل من التقوى والورع والمخافة من سوء العاقبة أو حتى احترام أهل العلم النقي الصالح من خَدَمة هذا الدين الحق ، وتقديرهم حق التقدير .

وإن تعجب فعجب أفعالهم من كتم بعضهم العلم عن بعض،

وتفشي الغيبة والنميمة والحسد والتعالي فيهم، وقد لمست ذلك عند الكثير منهم ؛ حتى إنك لتقول: لماذا لم يستفد القوم من هذا العلم الشريف ؟ ولماذا لم يؤثر فيهم ؟

وإنك لتجد أعجب من هذا «السرقة باسم العلم » فكم من سارق لمؤلفات غيره، وكم هم الذين سرقوا أسطراً كثيرة كانت لغيرهم دون أن يذكروا من أين أخذوها أو اقتبسوها، وأما طلبة الماجستير والدكتوراه ـ إلا من رحم منهم ـ فَحدِّث ولا حرج عن سرقاتهم وكأنهم في الساحة العلمية وحدهم وأن غيرهم غائب عن الوجود فلا حول ولا قوة إلا بالله .

حدثني شيخ فاضل أن فلاناً من الناس يشتغل بالعلم قد سَرَقَ منه موضوعاً يتعلق بالمرأة، وآخر ألف له كتاباً يتعلق بشعر الدعوة ووضع اسمه عليه .

وما أجرأهم على التصحيح والتضعيف للحديث النبوي وهم أولاد أربع أو ست سنين أو سبع في الالتزام بالإسلام وليس في العلم وما أجرأهم على التشهير بغيرهم حين وجود خطأ في العزو أو التصحيح أو النقل. ومما يؤسف له أن يحصل هذا بين أناس اعتقدوا في عقيدة السلف واتباع النبي ﷺ مما كان يفرض عليهم أن يترفعوا عن هذه الدنايا والتوافه من الأمور التي لا تفيد ولا تزيد المسلم إلا وَهْناً وخزياً في الدنيا والآخرة ، وأما من يسمون اليوم بالأدباء والشعراء أو أساتذة الجامعات ـ إلا من رحم ربك وهم قليل ـ فحدث ولا حرج عن فساد عقائدهم وانحرافهم عن الصراط السوي الذي رسمه محمد بن عبدالله ﷺ فإنهم يسقطون في أبسط قواعد أصول

الدين، وناهيك عن جهلهم كذلك في أبواب الـدين الأخرى كـالفقه والحديث وسيرة النبي ﷺ وسـيرة المهاجـرين والأنصار والاقتـداء بهم يقول ابن فارس النحوي : « إن السيرة النبوية بخصوصها منة مما يحق على المرء المسلم حفظها، ويجب على ذي الدين معرفتها » .

ويقـول في مـوضـع آخر : «إن هـذا بخصوصـه مـا يحق عـلى المسلمين. أفٍ على من يـزعـم أنه عـالم، ولا يدري من هم السـابقون الأولون من المهاجرين، ولا يفرق بين من أنفق من قبل الفتح وقاتل، وبـين من أنفق من بعد ذلـك، ولا يعرف عن أهـل بـدر الـذين قيـل فيهم : « اعملوا مـا شئتم فقـد غفـرت لكم»، ولا من أهـل بيعـة الرضوان الذين لا تمسهم النار، ومن لا يعرف الأنصار الذين أمرنا أن نحسن لمحسنهم ونتجاوز عن مسـيئهم وحبهم إيمان» ا. هـ.

وقد قال سفيان الثوري : «من بلغ سن رسول الله ﷺ فيلتخذ لنفسه كفناً، وقد بلغ جماعة من العلماء سبعاً وسبعين سنة، منهم أحمد ابن حنبل، فإن بلغها فليعلم أنه على شفير القبر، وأن كل يوم يأتي بعد مستـطرف، فإن تمت لـه الثمانـون فيلجعـل همتـه كلهـا مصروفـة إلى تنظيـف خلاله ، وتهيئة زاده وليجعل الاستغفار حليفه والذكـر أليفه، وليدقق في محاسبة النفس في بذل العلم، أو مخالطة الخلق، فـإن قرب الاستعـراض للجيش يوجب عليهم الحـذر من العـارض، وليبلغ في إبقاء أثره قبل رحيله مثل بث علمه، وإنفاق كتبه وشيء من ماله » .

وبعد فمن تولاه الله عـز وجل علمـه، ومن أراد ألهمه، نسـأل الله عز وجل أن يُنْعِم علينا بأن يتولانا ولا يتولى عنا إنه قريب مجيب .

يقول سفيان الثوري : «أفضل الأشياء التزيد من العلم، فإنـه

من اقتصر على ما يعلمه فطنهُ كافياً استبد برأيه، وصار تعظيمـه لنفسه مانعاً له من الاستفادة والمذاكرة وتبين له خـطاؤه، وربما كـان معظماً في النفوس فلم يتجاسر على الرد عليه ولو أنه أظهر الاستفادة لأهديت إليه مساويه فعاد عنها ، وترك تعظيم نفسه لبان له الصواب غير أن اقتصار الـرجل عـلى علمه إذا مـازجـه نـوع رؤيـة للنفس حبس من إدراك الصواب ، نعوذ بالله من ذلك » .

وقال ابن الجوزي في عقوبة العلماء(*) :

«أعظم المعاقبة أن لا يحس المعاقب بالعقوبـة، وأشد من ذلـك أن يقع السرور بما هـو عقوبـة، كالفـرح بالمـال الحرام، والتمكن من الذنوب ومن هذه حاله لايفوز بطاعة،وإني تدبرت أحوال أكثر العلماء والمتزهدين لـرأيتهم في عقوبـات لا يحسون بهـا، ومعـظمهـا من قبـل طلبهم للرياسة ؛ فالعالم منهم يغضب أن يـرد عليه خـطاؤه، والواعظ متصنع بوعظه، والمتزهد منافق أو مراء . .

فأول عقوبـاتهم إعراضهم عن الحق شغـلاً بالخلق، ومن خفيّ عقوباتهم سلب حلاوة المناجاة ولذة التعبد .

إلا رجـال مؤمنـون ونســاء مؤمنـات يحفظ الله بهم الأرض ، بواطنهم كظواهـرهم بل أجـلى ، وسرائـرهم كعلانيتهم بـل أحلى ، وهممهم عند الثريا بل أعلى إن عرفوا تنكروا ، وإن رئيت لهم كرامة نكـروا . فالنـاس في غفلاتهم وهم في قـطع فـلاتهم ، تحبهم بقـاع الأرض ، وتفـرح بهم أملاك السـماء ، نسأل الله عـز وجل التـوفيق لاتباعها وأن يجعلنا من أتباعهم » .

(*) ابن الجوزي : (صيد الخاطر) .

ولقد وضح الشيخ ناصر في مقدمة كتابه « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » نماذج للمشتغلين اليوم في العلم ورد على مناهجهم في نشر العلم للناس وَكَشَفَ أخطاءهم في ذلك .

« . . . ولئن كان بعض الناس يتساهلون فيذهبون إلى القول بأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال - وهو قول مرجوح عندي ، تبعاً لكثير من كبار أئمتي - فلا أحد - والحمد لله - يذهب إلى جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية ، بل أجمعوا على أنه يجب أن يكون من قسم المقبول ، وأدناه الحسن لغيره .

وقد أخل بهذا الواجب جماهير المؤلفين قديماً وحديثاً ؛ كما كنت شرحت شيئاً منه في مقدمة كتابي « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، وغيره ، فتراهم يستدلون بما لا يثبت من الحديث ، بل وبما لا أصل له أحياناً ! ولا يجوز لأحد أن يعتذر في ذلك عنهم بأنهم إنما يفعلون ذلك لجهلهم بالصحيح والضعيف من الحديث ، إذ أنَّ الجهل لم يكن يوماً ما عذراً عند العلماء . لا سيما وهم الذين يشترطون كذا وكذا من الشروط للاجتهاد : ثم هم يتغافلون أو يغفلون عن هذا الشرط الأساسي فيه . ولا يعفيهم من المسؤولية ما جرى عليه كثير من الكتاب اليوم ، وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث - ألا وهو تخريجهم الحديث في حاشية الكتاب بعزوه إلى كتاب من كتب السنة ، دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف ، ولو بالنقل عن بعض الأئمة ، متوهمين أنهم قد قاموا بما يجب عليهم من التحقيق ! والحق أن هذا الصنيع لا يسمن ولايغني من جوع عندي ، بل هو

أقرب إلى الغش والتدليس على القراء منه إلى نصحهم ونفعهم ، ولو أنهم لايقصدون ذلك ، لاسيما أولئك الذين يتوسعون في التخريج توسعاً مملاً فيسودون به عدة أسطر ، يسهل لهم ذلك الفهارس العلمية التي وضعت في هذا الزمن ، فهذه الظاهرة من التخريج وإن كانت تبشر بخير من حيث دلالتها على اهتمام الكتاب اليوم بعلم الحديث وكتبه ، فذلك غي كاف ، بل هو يوهم ما قد لايقصدونه من الصحة ! ذلك لأن عامة القراء لايفرقون بين التخريج والتحقيق ، فيتوهمون من مجرد العزو لإمام من أئمة الحديث الصحة ، ولا تلازم بينهما إلا نادراً ، والذين يعرفون منهم الفرق المذكور ، لايستفيدون من مجرد التخريج شيئا يذكر ، اللهم إلا من كان منهم قادراً على التحقيق ، فإن ذلك ييسر له الرجوع إلى مخرج الحديث ليتحقق من صحته أو ضعفه ، ولكن هذا النوع فيهم نادر جداً بحيث يمكن أن يقال دون أي شك أو ريب : إن نسبة هؤلاء القادرين على التحقيق بالنسبة للقراء أقل بكثير من نسبة حفاظ القرآن الكريم إلى عامة المسلمين !! فهي فائدة لا تكاد تذكر بالنسبة لعامتهم ، ولذلك فالذين يعرفون الفرق المذكور سيظلون حيارى أمام التخريج ، لايعرفون منه أصحيح حديثه أم ضعيف ؟ هذا إن لم يميلوا إلى استلزام الصحة منه ، على الرغم من معرفتهم المشار إليها . يحملهم على ذلك حسن ظنهم بالمؤلف جاهلين أنه لو كانت شهادته هذه في علم الحديث نفسه ، فليس يعني ذلك أنه صيرته عالما بفن التصحيح والتضعيف ، والجرح والتعديل ، ونقد الأسانيد والمتون ، ومعرفة العلل لاسيما الخفية منها . كلا فإن ذلك يحتاج مع التخصص إلى جهد عظيم ، وممارسة طويلة الأمد ، من نفس مؤمنة صابرة صامتة ، دائبة على البحث في كتب السنة وأسانيد أحاديثها ،

وتراجم رجالها المطبوع منها والمخطوط ، والنظر في نقد الأئمة للأسانيد والمتون ، المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومقابلة أقوالهم ، وترجيح الراجح منها ، وتمييز مسلميها من مسفيها ، وقويها من ضعيفها ، وغير ذلك مما يستحيل معرفته والتمكن منه بمجرد الحصول على شهادة (الدكتوراه) ، لاسيما في غير علم الحديث .

وإني لأعرف دكتوراً في الشريعة زعم في كتاب له في « السيرة » أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ، وهو لا يعرف من هذا العلم الشريف شيئاً ، وحسبك على ذلك دليلاً أنه يعتمد على مُدَلَّسات ابن إسحاق ومعضلاته ، بل وعلى روايات الواقدي الكذاب وأخباره إلى غير ذلك من كلماته التي منها اتهامه للسلفيين بقوله : « ضل قوم لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ . . . . » وإصراره على ذلك ، مما هو مفصل في كتابي « دفاع عن الحديث . . . » .

وقال في موضع آخر من الكتاب ذاته : « فينبغي التنبه لهذا والابتعاد عن الخلط بين الصناعة الحديثية للجهل بها ، والاجتهاد الفقهي ، فلكل منها سبيله ، وإن كان لابد من الاستعانة بكل منها لمعرفة الحق الذي شرعه الله لعباده » .

والبكاء ، كما يقول ابن الجوزي ، ينبغي أن يكون على خساسة الهمم(*) .

---

* راجع كتاب وصايا ونصائح لطالب العلم .

وقال ناصحاً طالب العلم : « . . ولتكن همته في تنظيف نفسه وتهذيب خلاله ، والمبالغة في استدراك زلاته ، فإن اختـطف في خلال ما ذكرنا فنيةُ المؤمن خير من عمله ، وإن بلغ إلى هذه المنازل فقد بينـا ما يصلح لكل المنازل » .

« اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك ، وتحول عـافيتك ، ومن فجاءة نعمتك ومن جميع سخطك »(*) .

وختاماً لهذه المقدمة أقول : إن ناصر الدين الألباني لايحتاج إلى تعريف أو تزكية أحد من الناس له فـالجميع عنـده سواسيـة ، يحب الجميع ويخدمهم ، ولايبخل بعلمه على أحد منهم ، والمـدح والقدح عنده سواء لايؤخر فيه ولا يقدم فهو قد وطن نفسه لله ولخـدمة دينـه وحديث نبيه ﷺ سنـوات طويلة فقـد وقف أمامـه في بدايـة الطلب والدعوة العماليق والصناديد من الناس ورجـال السلطات ولم يوقفـه ذلك ؛ أيوقفه الأقزام اليوم ! !

وأحسب أنني حين أتناول حياة هذا الشيـخ الجليل ، لا أتـوقع في نفسي أنني قـد وفيت تـرجمتـه كـما أعتقـد أو يعتقـد بعضهم ولكن حسبي أنني أستطيع أن أقنع القارىء الكريم بهذا الجهد البسيط ببيان الخـطوط الرئيسيـة من حياتـه المليئة بـالبلاء ، وَالعنت والفقـر الـذي

(*) هذا الدعاء رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ ـ أما قوله « فجاءة نعمتك » أي : الغنى والمال المفاجىء لأنه يفسد كثيراً ولا طاقة للنفوس بتحمله وشكر الله عليه إلا من رحمه الله ، وكذلك العلم على غير استبصار وتقوى وإنصاف قد يفسد على الكثير فيغترون بذلك ثم يصبح عليهم لا لهم والعياذ بالله . نسأله اللطف والهداية .

أصابه في علمه ونفسه وعيشه *. فالشيخ لم تسنح له الفرصة ليكتب قصة حياته بنفسه لانشغاله بطلب العلم والتنقل في فنونه ، وإلا لأصبحت قصته مؤثرة محزنة مبكية ، وقد قال لي يوماً : « لو كان عندي فسحة من الوقت لكتبت ما لم تسمع به من القصص » .

وكتب محمد بن إبراهيم الشيباني

(* ومن شدة العنت والفقر الذي عاشه الشيخ أنه كان لا يملك قيمة ورقة يشتريها ليسودها بما منّ الله تعالى عليه من علم فيها ، فكان يطوف في الشوارع والأزقة يبحث عن الأوراق الساقطة فيها من هنا وهناك ليكتب على ظهرها ، وذلك لأن وجه الورقة يكون عادة مكتوباً فيه إما دعوة لافتتاح معرض أوحفلة زواج أو دعاية لمصنوعة من المصنوعات وقد أطلعني الشيخ على بعض الكتب المخطوطة التي كتبت بهذه الأوراق وأغلبها قد تقطعت أطرافها وتساقطت . وقال لي مرة : كنت أشتري الأوراق (سقط المتاع) بالوزن لرخصه .

العلامة محمد ناصر الدين الألباني

● نشأته والهجرة إلى الشام :

ولد « ناصر الدين » في مدينة أشقودرة ، عاصمة ألبانية ، عام ١٩١٤ احتضار أوائل القرن التاسع عشر في أسرة فقيرة بعيدة عن الغنى ، متدينة يغلب عليها الطابع العلمي ، فقد تخرج والده الحاج نوح نجاتي الألباني في المعاهد الشرعية ، في العاصمة العثمانية ـ الآستانة ـ قديماً والتي تعرف اليوم بإستانبول . ورجع إلى بلاده لخدمة الدين وتعليم الناس ما درسه وتلقاه ، حتى أصبح مرجعاً تتوافد عليه الناس للأخذ منه .

وبعد أن تولى حكم ألبانية الملك « أحمد زوغو » سار بالبلاد في طريق تحويلها إلى بلاد علمانية تقلد الغرب في جميع أنماط حياته ، فطلع عليها بتغيرات اجتماعية كانت صدمة هزت أركان تلك البيئة المحافظة المطبوعة بالطابع الإسلامي ، فأخذ يسير وفق خطوات أتاتورك أحد معاول هدم الخلافة العثمانية .

فألزم المرأة الألبانية المسلمة بنزع الحجاب قسراً ، وألزم الرجال بلبس اللباس الأوروبي كالبنطلون والقبعة كالحال في تركيا من سقوط الخلافة ١٩٢٢ إلى يومنا هذا . . ومنذ ذلك اليوم بدأت هجرة الذين يريدون دينهم ، ويخافون سوء العاقبة ، فتوجس والد الشيخ خيفة ، وتوقع أن يسوء الحال أكثر من ذلك فقرر الهجرة إلى بلاد الشام ، فراراً بدينه ، وخوفاً على أولاده من الفتن ، ووقع اختياره على مدينة دمشق ، التي كان تعرّف عليها من قبل في طريق ذهابه

وإيـابه من الحـج ، ودفعه إلى ذلـك ماورد في فضـل هـذه البـلاد من الأحاديث ، ودعاء رسول الله ﷺ * .

●بداية تلقيه للعلم :

بدأ الغلام المهاجر من ألبـانية دراسـتـه في الشام ، وأول مـا بدأ بدخول مدرسة الإسعـاف الخيريـة الابتدائيـة بدمشق ، وكـان مقرهـا بجوار البناء الأثري المشهور بقصر العظم في حي البزوريـة ، واستمر على ذلك حتى أشرف على نهاية المـرحلة الابتدائيـة ، وفي هذه الأثنـاء هبت أعاصير الثورة السوريـة بالفـرنسيين الغـزاة ، وأصاب المـدرسة حـريق أتى عليها ، فـانتقلوا عنها إلى مـدرسة أخـرى بسوق سـاروجه وهناك أنهى الشيخ دراسته الأولى .

ونـظراً لسـوء رأي والـده في المـدارس النـظاميـة من النـاحيـة الدينية ، فقد قرر عدم إكماله الدراسة ، ووضع له برنامجاً علميـاً مركزاً قـام من خلالـه بتعليمـه القـرآن والتجـويـد والصرف وفقـه مـذهبـه الحنفي .

كما أنه تلقى بعض العلوم الدينية والعـربية عـلى بعض الشيوخ من أصـدقاء والـده مثل الشيـخ سعيد الـبرهـاني إذ قـرأ عليـه كتـاب « مراقي الفلاح » وبعض الكتب الحديثة في علوم البلاغة .

أخـذ الشيخ إجـازة في الحـديث من الشيـخ راغب الـطبـاخ ، علامة حلب في زمانه ، وذلك إثر مقـابلة له بـوساطـة الأسـتاذ محمـد

---

* راجع كتاب فضائل الشام ـ للعلامة الربعي بتحقيق الشيخ ناصر الألباني .

المبارك الذي ذكر للشيخ الطباخ ما يعرفه من إقبال الفتى على علوم الحديث وتفوقه فيها ، فلما استوثق من ذلك خصَّه بإجازته تقديراً واعترافاً .

● توجهه إلى علم الحديث واهتمامه به :

توجه الفتى إلى علم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله . يقول الشيخ محمد المجذوب في كتابه القيم «علماء ومفكرون » من حديث دار بينه وبين الشيخ ناصر:

« . . . وركز الشيخ من بين الموجهين له على السيد رشيد رضا ، الذي يعتبره من أكبر الرجال أثراً في دفعه إلى دراسة الحديث الشريف» .

يقول الشيخ ملخصاً صلته العلمية بالسيد رشيد رضا على نحو ما يحدثنا الأستاذ المجذوب : « أول ما ولعت بمطالعته من الكتب القصص العربية كالظاهر وعنترة والملك سيف وما إليها . ثم القصص البوليسية المترجمة كأرسين لوبين وغيرها ، ثم وجدت نزوعاً إلى القراءات التاريخية .

وذات يوم لاحظت بين الكتب المعروضة لدى أحد الباعة جزءاً من مجلة المنار فاطلعت عليه ووقعت فيه على بحث بقلم السيد رشيد رضا يصف فيه كتاب الإحياء للغزالي ، ويشير إلى محاسنه ومآخذه .

ولأول مرة أواجه مثل هذا النقد العلمي فاجتذبني ذلك إلى مطالعة الجزء كله ثم أمضي لأتابع موضوع تخريج الحافظ العراقي على

الإحياء ورأيتني أسعى لاستئجاره لأني لا أملك ثمنه . من ثم أقبلت على قراءة الكتاب ، فاستهواني ذلك التخريج الدقيق حتى صممت على نسخه، وهكذا جهدت حتى استقامت لي طريقة صالحة تساعد على تثبيت تلك المعلومات، وأحسب أن هذا المجهود الذي بذلته في دراستي تلك هو الذي شجعني وحبب إلي المضي في ذلك اذ وجدتني أستعين بشتى المؤلفات اللغوية والبلاغة وغريب الحديث لتفهم النص إلى جانب تخريجه » . ويتابع الأستاذ المجذوب :

«وقد أطلعني الشيخ على عمله في ذلك النسخ ، فإذا أنا تلقاء أربعة أجزاء في ثلاثة مجلدات، تبلغ صفحاتها ألفين واثنتي عشرة في نوعين مختلفين من الخط . أحدهما عادي والثاني دقيق علق به في الهوامش تفسيراً أو استدراكا .

ولعمر الحق إنه لمجهود يعجز عنه أولو العزم من أهل العلم في هذه الأيام ، ناهيك بطلبة الجامعات ممن لا يملكون أي عزيمة تسعفهم بالصبر على التحقيق والمتابعة .

فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن الشيخ لم يكن آنئذ قد تجاوز العشرين من العمر ، ولا جرم أن هذا الجهد الجبار في تأليف تلك المجلدات ، مع الاستعانة بكل وسائل التحقيق المتيسرة للفتى أيامئذ ، كان ذا أثر كبير في تمرسه بهذا الضرب من العمل العلمي ، فهو وإن كان لا يستحوذ على رضاه بصورة تامة ، قد شق له الطريق إلى تقدم أعلى في هذا المضمار .

ومن خلال هذه الحياة ، وتلك النشأة ، وهاتيك الملابسات ، يتراءى لي أن ثمة عوامل خفية كانت دائبة عل توجيه الفتى في ذلك

الطريق ، لتجعل منه في النهاية واحداً من كبار خدمة السنة المطهرة في ديار الشام ».

وحول هذه المؤثرات غير المنظورة يقول الشيخ : إن نِعم الله عليّ كثيرة لا أحصي لها عداً، ولعل من أهمها اثنتين : هجرة والدي إلى الشام، ثم تعليمه إياي مهنته في إصلاح الساعات ».

فأخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها ، وأخذ يكسب رزقه منها . يقول : أما الأولى فقد يسرت لي تعلم العربية ولو ظللنا في ألبانية لما توقعت أن أتعلم منها حرفاً . ولا سبيل إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا عن طريق العربية. وأما الثانية فقد قيضت لي فراغاً من الوقت أملؤه بطلب العلم . فأتاحت لي فرص التجارة التي لو حاولت التدريب عليها أولاً لالتهمت وقتي كله وبالتالي لسدت بوجهي سبل العلم ، الذي لا بد لطالبه من التفرغ .

يقول الشيخ عندما سئل عن الطريقة التي يوفق بها بين تفرغه للعلم واشتغاله بتصليح الساعات وبيعها : إنّ ذلك صحيح ، ومن توفيق الله تعالى وفضله عليّ أن وجهني منذ أول شبابي إلى تعلم هذه المهنة ، ذلك لأنها حرة لا تتعارض مع جهودي في علم السنة ، فقد أعطيت لها من وقتي كل يوم، ما عدا الثلاثاء والجمعة ، ثلاث ساعات زمنية فقط . وهذا القدر يمكنني من الحصول على القوت الضروري لي ولعيالي وأطفالي على طريقة الكفاف طبعاً ، فإن من دعائه عليه الصلاة والسلام « اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً » رواه الشيخان .

وسائر الوقت أصرفه في سبيل طلب العلم والتأليف ودراسة كتب الحديث ، وبخاصة المخطوطات منها في المكتبة الظاهرية ، ولذلك فإنني ألازم هذه المكتبة ملازمة موظفيها لها .

ويتراوح ما أقضيه من الوقت فيها ما بين ست ساعات إلى ثماني ساعات يومياً على اختلاف النظام الصيفي والشتوي في الدوام فيها .

وكان إذا جاء وقت صلاة الظهر أذن وصلى بالمسلمين في المكتبة ، وكذلك الأوقات الأخرى كالمغرب والعشاء .

وكان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » للحافظ العراقي والتعليق عليه . ومعلوم أن هذا الكتاب هو تخريج لأحاديث كتاب « إحياء علوم الدين » للغزالي .

وقد حكى لي الشيخ عن قصة عمله في المغني هذا : بعد ما خططت في ذهني صوراً لنسخ التخريج الذي هو مطبوع على هامش الإحياء بدأت أنسخ الأحاديث ، ووضعت خطة هذه منها قائلاً : « إن العبد لينشر له من الثناء ما بين المشرق والمغرب وما يزن عند الله جناح بعوضة » . هكذا في الإحياء. يقول الحافظ العراقي : وقد نقلته منه ولكني لم أجده هكذا ، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة : « إنه ليأتي الرجل السمين العظيم يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة ». انتهى كلام العراقي ـ ولكن أنا ماذا فعلت ؟ وضعت شرطة وأتممت الحديث من الصحيحين ، واصطلحت على هذا حتى ما أنسب إلى الحافظ العراقي شيئاً ليس له ، اصطلحت الزيادة التي أنقلها من الأصل الذي عزا الحديث إليه أضعه بين شرطتين . ويومئذ

كنت حديث عهد بالمطالعة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لوضعت الأقواس التي جريت عليها في كتبي فيما بعد بدل الشرطتين = الشاهد : بدأت بالنسخ ثم وصلت إلى نصف المجلد الأول ثم خطر في بالي خاطرة وذلك أني أثناء عملي بالأحاديث تمر بي بعض منها لا أفقه بعض ألفاظها؟ وبالتالي لا أتبين المعنى المراد من الحديث كله فقلت لماذا لا أشرح كل هذه الألفاظ في الهامش وتكون مذكرة لي ومساعدة على فهم الحديث . وبعد أن وصلت إلى نصف المجلد الأول ألقيته ورجعت أنسخه من جديد على الخاطرة الجديدة . وكلما مررت بحديث فيه كلمة مغلقة عليّ أستعين بغريب الحديث لابن الأثير وبالقاموس، وأكتب المعنى في الهامش حتى توسع الأمر ، وصار التعليق أكثر من المتن ، وهكذا حتى انتهى الكتاب .

وهذا ما نفعني كثيراً جداً ، والحقيقة كدت أقول أنا أعجب من لطف الله بعباده ، ولكن أشعر بأن الله كان ينقلني من خطوة إلى أخرى ، الآن أقتطف ثمار ما كنت أؤلف وأخطط وأنا لا أدري ما وراء هذا التأليف ، وما وراء هذا التخطيط ، والآن أقتطف ثمار بعض التآليف فأجد هناك مادة غزيرة في مشاريعي العلمية الأولى ، وذلك لوفرة النشاط والرغبة الملحة في متابعة البحث واستجمال روايات الحديث، وإن كنت والحمدلله لا زلت على النشاط والبحث ، ولكن للشيخوخة حقها ».

والذي ينظر إلى جهد الشيخ في هذا العمل يعجب لنباهته وحسن اطلاعه ، في مثل ذلك السن ، ويزداد عجبه من شدة إتقانه لترتيب الكتاب وتنسيقه وحسن خطه * وكان ذلك العلم فاتحة خير

* وقد رأيت ذلك بنفسي وذلك عندما أطلعني الشيخ على هذه الكتب .

كبير ، فقد ازداد إقبالاً على علم الحديث ودراسة السنة بشغف شديد وكان والده رحمه الله وغفر له يحذره قائلاً « علم الحديث صنعة المفاليس » . ورغم هذا فقد ازداد حب الفتى لحديث رسول الله ﷺ وتمييز صحيحه من ضعيفه .

وبما أنه كان يعيش في كنف والده الذي يعول أسرة كبيرة فلم يكن بمقدوره أن يشتري ما يحتاج إليه من الكتب التي لا يجدها في مكتبة أبيه العامرة بكتب المذهب الحنفي خاصة ، فلذلك يمم شطر المكتبة الظاهرية * وكانت من نعم الله الكبرى عليه ، إذ كان يجد فيها ما لايستطيع شراءه من الكتب ، كما كان يستعين أحياناً ببعض المكتبات التجارية الخاصة التي يعدها الشيخ من التوفيقات الربانية

* من أهم الخزائن العامة في الشام خزانة دار الكتب الظاهرية وليست مكانتها منبعثة من كثرة أعداد كتبها بل من النوادر المحفوظة فيها وربما كانت مجموعتها أندر مجموعة في الشام ، فيها بضعة آلاف كتاب ورسالة وفيها ما هو بخط مؤلفيه أو مقروء عليهم ومنها القديم جدا بل فيها أقدم كتاب في الشام من القرن الثالث . أنشئت هذه الخزانة سنة (١٢٩٦هـ) بمساعي طاهر الجزائري وسليم البخاري ومعاونة غيرهما من العلماء وكان لمدحت باشا وحمدي باشا والبي سورية يد في جمعها ، وأهم رجل من عمال الدولة عطف على هذا المشروع وساعده مساعدة فعلية بهاء بك مدير ديوان الرسائل في ولاية سورية . فجمع ما تفرق من الأسفار في الخزانة العامة التي أبقت عليها الأيام وبعد ممانعات شديدة ممن يرومون كتم العلم وإبقاء الناس في عماية جمعوا مقدارا من الكتب جعلوها في شطر من مدرسة الملك الظاهر بيبرس قبالة العادلية الكبرى ونصبوا عليها قواما ووضعوا لها مثل شرائط المكاتب الكبرى فجاءت مؤلفة من ٢٤٥٣ كتابا منوعة عدا الدشت والكراريس والأوراق المتفرقة . أخذت من عشر خزائن وهي : (١) خزانة المدرة العمرية بالصالحية . (٢) خزانة مدرسة عبدالله باشا العظم . (٣) خزانة سليمان باشا العظم . (٤) خزانة الملا عثمان الكردي (٥) خزانة مدرسة الخياطين وقفها أسعد باشا العظم (٦) خزانة المرادية بمدرسة مرار المرادي (٧) مدرسة السميساية . (٨) خزانة الياغوشية كانت موضوعة في مدرسة سيساوش باشا بالشاغور . (٩) خزانة الأوقاف . (١٠) خزانة بيت الخطابة كانت بحجرة الخطابة بالجامع الأموي . (ومن كتب أخرى) محمد كرد علي ـ خطط الشام وقد انتقلت جميع مخطوطاتها الأصلية الآن إلى مكتبة الأسد وبقيت فقط المصورات الميكروفيلمية والورقية في الظاهرية .

بسبب مـا تيسر له من الاتصـال بالسيـد سليم القصيباتي وابنـه عزت اللذين يملكان إحدى أكبر مكتبات دمشق ، وقد مكنا الشيـخ من كل كتاب يعوزه الاطلاع عليه فيسمحـان له بـاستعارتـه لزمن غـير محدود دون أجـر ، حتى يأتيهـما راغب في شراء الكتاب فيبعثـان إليـه فـيرده إليهما وبذلـك فسح لهـذا النهم الذي لا يشبـع من العلم أن يجد تحت تصرفـه أعـداداً لا حصر لهـا من الأسفـار التي هـو في أمس الحـاجـة إليهـا . كما اتصل بالمكتبة العربية الهاشميـة (عيد إخـوان) وكان لـه من أصحابها أحمد وحمدي وتوفيق خير معين في الحصول عـلى أربه من الكتب .

ولعل الاهتمام بالحديث أصبح شغله الشاغل ، حتى كان يغلق محله ويذهب إلى المكتبة الظاهريـة ويبقى فيها اثنتي عشرة سـاعة ، لا يفتر عن المطالعة والتعليق والتحقيق إلا أثناء فـترات الصلاة ، وكـان يتناول طعامه البسيط في المكتبة في كثير من الأحيان فيهـا . . ولعمري هكذا الأوائل من أهل الحديث أمثال ابن الجوزي ؛ فقد كان يقـول : « كنت آكـل الخبز اليـابس وأشرب عليه المـاء عنـد نهر عيسى بكـورة البصرة وكنت أعتـبره وقتـا وذلـك لألحق أهـل العلم لآخـذ عنهم ولا يفـوتني شيءٌ منهم » . ولهذا قـدرته إدارة المكتبـة فخصصت له غـرفـة خـاصة بـه ليقوم فيهـا مـع بعض أمهـات المصـادر بأبحاثـه العلميـة المفيدة ، فكان يدخل قبل الموظفين صباحـاً وفي بعض الأحيان ـ كـان من عادة الموظفـين الانصراف إلى بيوتهم ظهـراً ثم لا يعودون ؛ ولكن الشيـخ يبقى في المكتبة مـا شاء الله لـه البقاء فـربما يصـلي العشـاء ثم ينصرف . وإن كـل من رآه في المكتبـة آنـذاك يعـرف مـدى اجتهـاده وحـرصه عـلى الاستفادة من وقتـه . حتى إن كثيراً من النـاس كـانـوا

يحملون عليه لكثرة انهماكه في المطالعة والتأليف أثناء زيارتهم له في المكتبة . وبالطبع كان للشيخ عذره لأنه لا يريد إضاعة الوقت بالترحاب والمجاملة ، وكان يجيب عن بعض الأسئلة التي توجه إليه وهو ينظر في الكتاب دون أن يرفع بصره إلى محدثه بأوجز عبارة تؤدي الغرض .

وكما يقول عنه الأستاذ محمد الصباغ : عين في الكتاب وعين في السائل .

وكان من ثمرة هذا الجهد تخريجه أحاديث البيوع في موسوعة الفقه الإسلامي وغيرها من المؤلفات. وإن من يقرأ كلام الشيخ في مقدمة فهرس مخطوطات الحديث في المكتبة الظاهرية حول قصاصة الورق الضائعة يقدر الدأب الطويل والجهد الضخم الذي قام به في خدمة السنة(●) .

● الدعوة في سبيل الله :

لقد كان لحديث رسول الله ﷺ الأثر الكبير في توجيه الشيخ الألباني علماً وعملاً ، فتوجه نحو المنهج الصحيح ، وهو التلقي عن الله ورسوله فقط ، مستعيناً بفهم الأئمة الأعلام من السلف الصالح دون تعصب لأحد منهم أو عليه .

وإنما كان رائده الحث حيث كان . ولذلك بدأ يخالف مذهبه الحنفي الذي نشأ عليه . وكان والده رحمه الله وغفر له يعارضه في مسائل كثيرة في المذهب ، فبين له الشيخ أنه لايجوز لمسلم أن يترك العمل بحديث رسول الله ﷺ بعد أن ثبت عنه وعمل به بعض الأئمة

(●) سيأتي ذكر قصة قصاصة الورقة الضائعة في كلامنا على فهرس الحديث في المكتبة الظاهرية .

لقول أحد من الناس[1] ، كائنا من كان ، ويذكر له أن هذا هو منهج أبي حنيفة وغيره من الأئمة الكرام رحمهم الله .

ومن هذا المنطلق تبدأ مرحلة النشاط الدؤوب في عمل الشيخ في الدعوة إلى الله تعالى . ينقل لنا الأستاذ المجذوب عن الشيخ قائلاً :

« لقد بدأت بالاتصال بالمعارف والأصدقاء وأصدقائهم وجعلتُ من الحانوت ندوة نجتمع بها ثم رأينا الانتقال إلى دار أحد الأنصار ، ثم إلى واحدة أخرى أكبر ، ومن ثم استأجرنا إحدى الدور لهذه الغاية وجعل الحضور يتكاثرون ، حتى ليضيق بهم المكان وبلغ النشاط مستوى عالياً في قراءة الاتجاه فضيق علينا ، ثم ألغيت الاجتماعات وانفض السامر » .

وهكذا بدأت المناقشات بين الشيخ وغيره من المشايخ وأئمة المساجد ، ولقي المعارضة الشديدة من كثير من المشايخ المذهبيين المتعصبين ، ومشايخ الصوفية، والخرافيين المبتدعين ـ وبخاصة من بني قومه الذين كانوا يثيرون عليه العامة والغوغاء ، ويشيعون عنه بأنه « وهابي ضال »[2] ويحذرون منه الناس في الوقت الذي وافقه على دعوته بعض أفاضل العلماء المعروفين في دمشق ، وحضوه على الاستمرار قدماً ، منهم العلامة بهجة البيطار ، والشيخ عبد الفتاح الإمام ، والشيخ حامد التقي ، والشيخ توفيق البزره رحمهم الله تعالى وغيرهم من أهل الفضل .

---

(١) كما شرحه الشيخ في مقدمة كتابه صفة صلاة النبي .

(٢) قد شرحنا ذلك في موضعه من الكتاب .

ولم يكن الألباني ليبالي بكلام الناس ومعارضة المعارضين ، وإنما كان يزيده ذلك إصراراً على التمسك بهذا المنهج الحق ، ويوطن نفسه على الصبر وتحمل الأذى عملاً بوصية لقمان لابنه ﴿ **يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم** ﴾ الآيات إلى قوله تعالى ﴿ **يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور** ﴾[1] .

وقد حمل الشيخ راية التوحيد والسنة ، وزار كثيرين من مشايخ دمشق ، وجرت بينه وبينهم مناقشات حول مسائل التوحيد والتعصب للمذاهب والبدع بصحبة الشيخ عبد الفتاح الإمام رحمه الله تعالى رئيس جمعية الشباب المسلمين يومئذ .

وتابع الشيخ الحساد وجهلة المتنطعين والجواسيس والوشاة والمعارضين لمنهجه ؛ وها هو ذا يحدثنا عن أهم ما واجهه من هذه المضايقات فيقول :-

كان من آثار الإقبال الطيب الذي لقيته الدعوة أن رتبنا برنامجاً لزيارة بعض مناطق البلاد مابين حلب واللاذقية[2] كإدلب وسلمية ، وحمص ، وحماة ثم الرقة ، وعلى الرغم من الأوقات التي خصصت لكل من المدن فقد صادفت هذه الرحلات نجاحاً ملموساً ، إذ جمعت العديد من الراغبين في علوم الحديث على ندوات شبه دورية ، يقرأ فيها من كتب السنة ، وتتوارد الأسئلة ، ويثور النقاش المفيد .

---

(١) سورة لقمان الآية : ١٧ .

(٢) وقد شاركت الشيخ والأخوة السلفيين في إحدى هذه الرحلات من دمشق إلى حلب واللاذقية .

« إلا أن هـذا التجوال قـد ضاعف من نقمـة الآخرين ، فضاعفوا من سعاياتهم لـدى المسؤولين ، فإذا نحن تلقاء مشكلات يتصل بعضها برقاب بعض » .

وقد وصل الأمر في هؤلاء الحاقدين على الشيخ إلى حد الوشاية به وقول الزور إلى الحكام مما أدى إلى سجنه نحو ستة أشهر ، وكان قد سجن مرة قبل ذلك عام ١٩٦٧ لمدة شهر فقط وقد يسر له الله تعالى من التوفيقات الربانية ما أتاح له الاتصال بمن لولا ضرورات السجن لما فكروا يوماً بلقائه ، فضلاً عن الدخول معه في حوار عدّل كثيراً من أفكارهم عن الشيخ وعن السلفية .

وكان يستفيد من سفره إلى حلب كل شهر حيث يذهب إلى مكتبة الأوقاف الإسلامية الوحيدة العامرة فيها بالمخطوطات* هناك يقضي فيها الساعات الطويلة في دراسة مخطوطاتها ونسخ ما هو ضروري منها لمشروعاته العلمية . ومن الكتب التي نسخها من هذه المكتبة كتاب «الزوائد ـ للبصيري» ولم تحد دعوة الشيخ إلى الكتاب والسنة حدود بل امتدت إلى خارج حدودها إلى البلدان المجاورة كالأردن ولبنان يدرس فيها علوم السنة لمن يرغبها من طلبة العلم .

● مجالسه العلمية :

وقد كان للشيخ برنامج أسبوعي يعقده ويحضره طلبة العلم وأساتذة الجامعات وقد درّس في هذه المجالس من الكتب العلمية ما

---

* وللشيخ فهرس لمخطوطات الحديث في هذه المكتبة فُقِدَ عندما انتقل من دمشق إلى الأردن من ضمن ما فقد من مؤلفاته المتقدمة .

يلي :-

١ ـ الروضة الندية ـ لصديق حسن خان .
٢ ـ منهاج الإسلام في الحكم ـ لمحمد أسد .
٣ ـ أصول الفقة ـ لعبد الوهاب خلاف .
٤ ـ مصطلح التاريخ ـ لأسد رستم .
٥ ـ فقه السنة ـ لسيد سابق .
٦ ـ الحلال والحرام ـ ليوسف القرضاوي .
٧ ـ الترغيب والترهيب ـ للحافظ المنذري .
٨ ـ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ـ لعبد الرحمن بن حسن .
٩ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ لأحمد شاكر .
١٠ ـ رياض الصالحين ـ للنووي .
١١ ـ الإلمام في أحاديث الأحكام ـ لابن دقيق العيد .
١٢ ـ الأدب المفرد ـ للإمام البخاري .

وكان يدرسه على النساء وكان يختار منه ما صح من الحديث ويعلق عليه .

وزاد الأستاذ محمد عيد عباسي أحد تلاميذ الشيخ ـ فرج الله عنه ـ في كتابه القيم « بدعة التعصب المذهبي » الملحق بقوله :

هذه بعض الكتب الفقهية التي كان الشيخ ناصر يدرسها لتلاميذه في دمشق :

١ ـ كتاب اقتضاء الصراط المستقيم ـ لشيخ الإسلام ابن تيمية .
٢ ـ فقه السنة ـ لسيد سابق .
٣ ـ منهاج الإسلام في الحكم ـ لمحمد أسد .

٤ ـ الروضة الندية في شرح الدرر البهية ـ للعلامة محمد صديق خان ، وهو جزآن كبيران ، ولقد درسناه كاملاً ، بجميع أبوابه ، من عبادات ومعاملات ، وبيوع ونكاح ، وطلاق ، وقصاص ، وحدود ، وديات ورهن ، وصرف ، وبغاة ، وأطعمة ، وأشربة ، وجهاد . . إلخ . وكان أستاذنا حفظه الله ـ يشرح البحوث شرحا علميا محققا يكاد لايترك مسألة صغيرة ولا كبيرة إلا يجليها ويوضح غامضها ، ويعلق على ما يقرأ موافقا أو مختلفا ، وهو في جميع ذلك يستند إلى أقوى الحجج وأثبت البراهين » .

● في الجامعة الإسلامية في المدينة :

يقول الأستاذان عيد عباسي وعلى خشان في ترجمتيهما للشيخ : ـ

بفضل ذلك الجهد المتواصل ، وبتوفيق من الله تعالى ظهرت للشيخ مؤلفات نافعة في الحديث والفقه والعقائد وغيرها تدل أهل العلم والفضل على ما حباه الله به من فهم صحيح وعلم غزير ودراية فائقة بالحديث وعلومه ورجاله بالإضافة إلى منهج علمي سديد يجعل الكتاب والسنة حكماً وميزاناً في كل شيء مسترشداً بفهم السلف الصالح وطريقتهم في التفقه واستنباط الأحكام . هذا المنهج الذي سار عليه كثير من المحققين من أهل العلم ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلامذته ، ومن تبعهم على ذلك .

كل ذلك جعل الشيخ علماً ذائع الصيت يرجع إليه أهل العلم ، ويعرف قدره المشرفون على المراكز العلمية ، مما دفع المشرفين على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة حين تأسيسها ـ وعلى رأسهم الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس الجامعة الإسلامية

والمفتي العام للمملكة العربية السعودية آنـذاك على أن يقـع اختيارهم على الشيخ ليتولى تدريس الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة .

وبقي هنـاك ثلاث سنـوات أستـاذاً للحـديث وعلومـه ، كـان خلالها مثالاً للجد والإخلاص ، حتى إنه كان يجلس مع الطلاب على الـرمل أثنـاء الاستراحـات بين الـدروس ، ويمر بـه بعض الأسـاتـذة والطلاب حوله على الرمل فيقـولون « هـذا هو الـدرس الحقيقي وليس الذي خرجت منه أو الذي ستعود إليه » .

كـان الشيخ يفعـل ذلك بينـما غيره من الأسـاتذة يتـوجهون إلى غرفهم الخاصة للاستراحة وتناول المرطبات أو الشاي والقهوة ، وهذا فضـل الله يؤتيه من يشـاء ، وربما أدى هـذا الـدأب والإخـلاص إلى حسـد بعض الناس لـه ، وفيهم بعض أهـل العلم لمـا رأوا من تعلق الطلاب به وحبهم ومرافقتهم إياه في الجامعة وخـارجها في الـرحلات التي تشرف عليها الجامعة » . فأبت المعاصرة إلا أن تكون حرماناً .

لقد كانت علاقة الشيخ بالطلاب علاقة الزميل بالزميل ، رفـع الكلفة ـ والصديق بالصديق وليس كعلاقة الأستـاذ بالتلميـذ ، إذ محا الكلفة التي تحرج الطالب وأحل مكانها الثقة والأخوة .

يقـول الشيـخ : كنت أحمـل معي في السيـارة من أصـادف من الطلاب إلى الجامعة أو إلى المدينة وهكذا كان الحال ففي جميع الأحيان تكـون السيارة مملوءة بهم في الـذهاب والإيـاب » . حتى وصل الأمـر بـرغبة الـطلاب وتعلقهم بالشيـخ وشعورهم أنـه لا فرق بينهم وبـين أستاذهم ، ما حصل في أحد الأيام أن الشيخ جـاء إلى إدارة الجامعـة بعد انتهائه من محاضراته فترك سيارته أمام الإدارة ودخل فإذا بالأستاذ

محمد عبد الوهاب البنا يريد النزول إلى المدينة فخرج مع الشيخ إلى سيارته لتوصيله معه فإذا بالسيارة مملوءة بالطلاب فلما رأوا الشيخ البنا اضطر أحدهم للتنازل له وهكذا الحال .

وكان إذا دخل الجامعة في الصباح لا تكاد ترى السيارة من كثرة الطلاب الملتفين حولها يسلمون على الشيخ ويسألونه ويستفيدون منه .

● **مكايد الحاقدين :**

« أبت المعاصرة إلا أن تكون حرماناً »

كل هذه القضايا آنفة الذكر مجتمعة أثارت عليه الحاقدين من بعض أساتذة الجامعة فكادوا له ووشوا به عند المسؤولين في الجامعة ولفقوا عليه افتراءات وشهدوا عليه شهادات زور وبهتان ودسوا له الدسائس ونسوا الله تعالى والوقوف بين يديه يوم لا تخفى عليه تعالى خافية فعملت إدارة الجامعة بدورها على إنهاء خدماته . وتحمل الشيخ ما ألصق الوشاة به من التهم والافتراء وقال : « حسبنا الله ونعم الوكيل » والله يشاء ويختار ، ولا راد لمشيئته سبحانه ، فرضي الشيخ بقضاء الله بنفس مؤمنة صادقة ، بل سعد به لأنه فتح عليه مغاليق المسائل والقضايا الإسلامية ورجع بحماسة أكبر للبحث والتنقيب بما يفيد المسلمين في شتى علوم الشريعة المطهرة التي انشغل عنها بالتدريس لفترة طويلة .

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز من كلمات ذات عبر ، مسلياً بها الشيخ ناصر وذلك عند الاستغناء عنه : حيثما كنت تقوم بواجب الدعوة لا فرق عندك ، وذلك لمعرفته بقوة إيمانه بالله العظيم وعلمه

الواسع وصبره على البلاء . ولعل هذا ما يفسر تكراره لدعـاء أبي بكر الصديق رضي الله عنه : اللهم لا تؤاخذني بما يقـولون واجعلني خيـراً مما يظنون واغفر لي ما لا يعلمون .

● أثر علم الألباني على الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة :

من آثار الشيخ محمد ناصر الألباني على الجـامعة الإسـلامـية ، وضعـه في منهـج الحـديث الـذي يـدرس في الجـامعــة درس « علم الإسناد » ، فكان الشيخ يختار من صحيح مسلم حديثاً للسنة الثـالثة وآخر للسنة الثانية ، من سنن أبي داود ، فيسجله على السبورة بالسند ويأتي إلى كتب الرجال كالخلاصة والتقريب فيعمل لهما دراسة حـديثية عملية في كيفية تخريج الحديث وكيفية نقده من رجاله ، فكان يعـطي الطلاب هذه الدروس العملية من الكتب .

فعلم الإسناد هذا الذي ابتدعه الشيخ في الجامعة الإسـلامية ونعمة البدعة هذه ، يجعله أول معلم يقرر هذا العلم في جـامعة في العـالم ، حيث إن جميع الجـامعات الإسـلامية في الـدول العربيـة أو الإسلامية في ذاك الوقت لم يكن فيها شيء من ذلك وحتى جامعة الأزهر القديمة العريقة لم تكن تدرس مادة الإسناد .

وكان لهذا الدرس آثاره بعد رحيل الشيخ عن الجامعة ، وذلك عنـدما تـولى الدكتـور محمـد أمـين المصري● رئـاسـة قسم الحـديث في

● ولـد الدكتـور محمد أمـين المصري في عام ١٩١٤ في مـدينة دمشق ، وبعـد إنهاء دراسته الثانوية عمل في سلك التدريس .

● في عام ١٩٤١ سافـر إلى القاهـرة للدراسة في كليـة أصول الـدين في جامعـة الأزهر وبقي هناك أربع سنوات حصل بعدها على الشهادة الجامعية ، ثم عاد مدرساً في ثانـويات دمشق =

الجامعة . فنحا منحى الشيخ ناصر في تدريس مادة الإسناد ، وأكمل مسيرته حيث جعل الطلاب يقومون بتحقيق المخطوطات الحديثية فرحمه الله رحمة واسعة .

فصارت سنة متبعة بعد ذلك في سائر الجامعات في العالم الإسلامي . ولا أدل على ذلك ، من الكتب الكثيرة المخرجة والمحققة

= لمدة عام واحد ، رجع على أثرها إلى القاهرة مرة ثانية، فحصل على تخصص التدريس وعاد مدرساً في ثانويات دمشق .

● عام ١٩٥١ عين ملحقاً ثقافياً لسفارة الجمهورية العربية السورية في باكستان وبقي هناك خمس سنوات وقد اضطلع خلال هذه الفترة بجهود مشكورة في نشر اللغة العربية بين أبناء باكستان وله كتاب في تعليم اللغة العربية لغير أهلها .

● عام ١٩٥٦ سافر الى بريطانيا للتحضير لرسالة الدكتوراة العالمية ، وحصل عليها عام ١٩٥٩ وكان موضوعها ـ معايير النقد عند المحدثين ـ ورجع مدرساً في كلية الشريعة في جامعة دمشق .

● عام ١٩٦٥ سافر إلى المملكة العربية السعودية للتدريس في جامعة الملك عبدالعزيز ـ كلية الشريعة ـ في مكة المكرمة ـ وقد شارك في تأسيس قسم الدراسات العليا فيها ، وقبل وفاته بثلاث سنوات انتقل إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رئيسا للدراسات العليا فيها ، وكان له دور في وضع مناهجها .

● عديل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محدث الشام .

«وكان يقول للشيخ ناصر الدين أنت أحق بالمنصب مني ـ يقصد منصب رئيس الدراسات العليا في الجامعة السعودية » . ولما رجع الشيخ إلى دمشق رجع أشدَّ همة وأقوى عزيمة إلى مكانه المخصص له في المكتبة الظاهرية ، وأكب على الدراسة والتأليف ، وفرغ كل وقته ، وترك محله الذي يصلح فيه الساعات لأخيه منير رحمه الله تعالى ثم لابنه عبداللطيف من بعد وفاة أخيه ، وقد أتاح له هذا التفرغ أن يتحف العالم الإسلامي بمزيد من مؤلفاته النافعة ، وتحقيقاته القيمة التي سنذكرها في هذه الترجمة بالتفصيل إن شاء الله تعالى . ولازال إلى يومنا داعيا إلى الله عز وجل بما ورد في الحديث الصحيح : « . . . اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا » .

● توفي رحمه الله تعالى في شهر رمضان ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ ـ على إثر عملية جراحية أُجريت له في أحد مستشفيات سويسرا ونقل جثمانه إلى مكة المكرمة ودفن هناك .

تحقيقاً علمياً والتي تطبع اليوم بعد أن لم يكن ذلك معروفاً أو موجوداً من قبل .

● من ذكرى النوادر تستمد العبر

من منهج سلفنا الصالح من أهل العلم رجوعهم إلى الحق إذا رأوا أن الصواب لم يكن بجانبهم ، ولم يضنوا بأنفسهم يوما ما أنهم فوق مستوى الخطأ والوقوع فيه إنما اعترفوا ببشريتهم وأنهم الفقراء إلى الله ، ورأوا أن ما تعلموه لا يعدو شيئاً يذكر في علم الكتاب والسنة . فهم خدمته.

فهذا الإمام الشافعي رحمه الله يقول عنه الإمام أحمد بن حنبل: قال لنا الشافعي ؛ أنتم أعلم بالحديث مني فإذا صح عندكم الحديث فقولوا لنا حتى آخذ به .

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : نحن قوم نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً، ونقول غداً ونرجع عنه بعد غد ، كلنا خطاء إلا صاحب هذا القبر ، يعني فيه قبر رسول الله ﷺ.

وهذا من خير الأمثلة على رجوع العلماء إلى الحق بل الحق ضالتهم .

وعند الشيخ من ذلك التواضع والخلق الشيء الكثير بفضل الله تعالى، بل الرجوع للحق هو ما يصبو إليه ، وهذا مما يجعلنا معشر طلبة العلم نحتذي به في هذا العصر . ومن أمثلة ذلك :

يقول في مقدمة كتابه « صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها»، وهو يحاور العلامة حمود بن عبد الله التويجري

في بعض تعقيباتــه عـلى الكتـاب : « وأرى من تمـام الشكـر للشيـخ التويجري أن أعترف بإصابته الحق فيها ، وأني رجعت إلى رأيه في :-

١ ـ تفسير المأثم والمغرم .
٢ ـ قوله في الصلاة إنها أعظم ركن من أركان الإسلام .
٣ ـ تفســير جملة « والشر ليس إليك » . (وقـد)صححت مـا جـاء في نقلي عن « البدائع » جاء ذلك في الصفحة السـابعة من الـطبعة السادسة .

وفي الكتاب نفسه أيضا ـ ص ١٧ ـ يقول : « تبين لي أن الحديث ضعيف ، وكنت اتبعتِ المنـاوي في تصحيح الإسنـاد ، ثم تيسر لي الوقوف عليه فإذا هو بيِّنُ الضعـف» ، وفي مقدمته على الطحاوية ـ ص ٢٩ ـ الطبعة الرابعة يقول : « تبين لي أنني وهمت في توهيم المؤلف » . وذكر الحديث الذي سبق أن ضعفه ثم عاد من تضعيفه بعد مراجعة الترمذي .

وفي الكتاب يقول ـ ص ٦٠٠ رقم ٣ ـ « هذا ما كنت قلتـه منذ عشر سنين ثم يسر الله لي جمع كثير من طرقـه ، فتبين أنـه ـ الحديث ـ مـوضوع التحقيق ـ صحيـح بمجموعـه » . وهذه كلهـا دلالات تؤكد إنصـاف الشيـخ لكـل ذي حجـة ، وأن الحق عنــده أحب إليـه من نفسه .

● صلته بأهل العلم

التقى الشيـخ الألباني بكثـير من العلماء وطلبـة العلم . فكـان يفيد ويستفيد، ومن العلماء الذين التقى بهم الشيخ حامد ، رحمـه الله وهو رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر، والتقى العلامـة أحمد

شاكر رحمه الله المحقق المعروف ، وكان للقائهما أبحاث علمية مفيدة .

كما التقى بالشيخ عبد الرزاق حمزة رحمه الله صاحب التصانيف الكثيرة، وبالدكتور العلامة المجاهد الجوَّال تقي الدين الهلالي السلفي المشهور ناصر السنة وقامع البدعة .

وقد رغب الشيخ العلامة راغب الطباخ رحمه الله مؤرخ حلب المشهور بلقاء الشيخ الألباني كما ذكرت ذلك آنفاً وكان ذلك بوساطة الأستاذ محمد المبارك رحمه الله ، والألباني يومئذ شاب في مقتبل العمر ، وقد أظهر الشيخ راغب الطباخ إعجابه بالشيخ لما سمعه عن نشاطه في الدعوة إلى الكتاب والسنة ، واشتغاله في علوم الحديث ورغب في إجازته بمروياته ، وكان له ذلك*، وقدم إليه كتابه « الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية » ختمه بإجازات مشايخه له .

وأما صلة الشيخ الألباني بفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية فصلةٌ وثيقةٌ جداً ، وبينهما جلسات علمية نافعة ومراسلات مفيدة ، وقد قال الشيخ بن باز يوماً في الشيخ : « ما

---

* نلاحظ هنا أن الشيخ لم يطلب إجازة من الشيخ راغب الطباخ رحمه الله وإنما الشيخ راغب هو الذي أجازه لما رأى من براعة الفتى في هذا العلم الجليل الذي يرفع الله به أقواماً ويخفض آخرين ، ونظرة اليوم إلى عالم المحققين إلا ما رحم ربي وإصرارهم على المشايخ المعتبرين وغيرهم من المخرفين والمنحرفين وطلب أولئك النفر منهم الإجازات العلمية حتى يسودوا مقدمات كتبهم بهذه الإجازات التي اعتقدوا بها الوصول إلى نهاية العلم وقمته فلا حول ولا قوة الا بالله .

رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني » .

والتقى بصاحب القلم السيال ـ الأديب المبدع صاحب مجلتي الفتح والحديقة وصاحب المكتبة السلفية إشعاع العلم السلفي والمعرفة السيد محب الدين الخطيب (*)، ولقد طلب منه الشيخ الألباني أن يصدر كتابه « آداب الزفاف » عن آداب الزفاف في التاريخ الإسلامي . فكانت مقدمة عظيمة توزن بماء الذهب لنفاستها .

كما التقى الشيخ بالمحدث الهندي حبيب الرحمن الأعظمى الحنفي ، وقد آثره دون غيره لينزل عنده ضيفاً مكرماً في زيارته لدمشق عام ١٣٩٨ هـ .

كما التقى بالدكتور مصطفى الأعظمي الذي طلب منه بوساطة صاحب المكتب الإسلامي في بيروت ـ زهير الشاويش ـ مراجعة تعليقاته وتخريجاته على كتابه (صحيح ابن خزيمة) وإضافة وتعديل ما يراه مناسباً في ذلك ، وقد فعل في الأجزاء الأربعة المطبوعة حتى الآن . . وقد أشار إلى شيء من هذا في كلمته التي بين يدي مقدمته ، وقد رمز إلى تعليقات الشيخ ناصر الألباني بـ(ناصر) أو الرمز له بـ (ن) ، وهذا من تواضع الدكتور مصطفى الأعظمي وابتعاده عن حظوظ النفس والهوى .

(*) وأعد العدة بإذن الله تعالى لعمل ترجمة عن حياة هذا النحرير المدافع عن السنة المطهرة ، وقد جمعت الكثير عن حياته نسأل الله تعالى أن يعيننا على ذلك إنه جواد كريم .

والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف أحد علماء الديار الهندية الكبار ، وبينهما مراسلات علمية، وقد كتب مرة يقول : «هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية [يعني الجامعة السلفية في بنارس ـ الهند] استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه، عجيب في معناه ، له صلة قريبة بزمننا هذا، فاتفق رأي من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني».

وقد التقى الشيخ بنفر ليس بالقليل الهين من أهل العلم والمعرفة ومن ذلك على سبيل المثال : الدكتور صبحي الصالح ، والشيخ محمد طيب أو كيج من تركية ، والدكتور أحمد العسال ، والشيخ الدكتور ربيع بن هادي ، والشيخ الدكتور حماد الأنصاري من جامعة المدينة ، والشيخ الدكتور محمد سليمان الأشقر عضو لجنة الفتوى في وزارة الأوقاف الكويتية وصاحب التصانيف المعروفة وعلى رأسها زبدة التفسير والذي طبعت منه الوزارة مئة ألف نسخة ، والشيخ عبد الرحمن عبد الخالق الداعية المعروف وصاحب الرسائل العلمية المفيدة والدكتور عمر سليمان الأشقر الاستاذ بكلية الشريعة جامعة الكويت الذي قال عنه في كتابه تاريخ الفقه الاسلامي ص ١٢٧ بأنه : محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني .

والتقى مع الفقيه المعروف الدكتور يوسف القرضاوي الذي كانت بينه وبين الشيخ جلسات علمية مثمرة ومفيدة ، وكان يرجع إلى الشيخ في الاستفسار عن الأحاديث التي لا تكون بمتناول اليد ، وفي أحد المؤتمرات الإسلامية التي عقدت في الكويت كان يقول :

وقد راجعت في تصحيح هذا الحديث إلى الشيخ ناصر الدين الألباني . وقد أرسل الشيخ الداعية حسن البنا رحمه الله تعالى ، رسالة إلى الشيخ الألباني يشجعه فيها ويحثه على الاستمرار في منهجه العلمي السليم ، وذلك بعد أن نشر الشيخ في مجلة « الإخوان المسلمون » بعض التعليقات على مقالات الشيخ سيد سابق في « فقه السنة »(●) التي كانت تنشر تباعاً في المجلة المذكورة ، ثم نشرت في كتاب خاص بتقريظ الشيخ البنا . يقول الشيخ : وللأسف أن هذه الرسالة قد ضاعت مني أي : رسالة الشيخ البنا .

وقد أرسل إلى الشيخ كثير من العلماء يظهرون إعجابهم ومحبتهم والرغبة في لقائه وبخاصة علماء الهند والباكستان ؛ ومنهم عبيدالله الرحماني شيخ الجامعة السلفية في بنارس ، والشيخ محمد الزمزمي من علماء الحديث في طنجة « المغرب » الذي التقى به ، وجرت بينهما بحوث علمية في داره في طنجة ، وغيرهم كثير .

ولقد كان الشيخ ولايزال مرجعاً لكثير من طلبة العلم أثناء دراساتهم في اختصاصاتهم العالية لنيل شهادة العالمية العالية (الدكتوراه) والعالمية (الماجستير) في العلوم الإسلامية المتنوعة ، فكانوا يلتقون به ويسمعون منه ويحضرون مجالسه ويراسلونه ويستفيدون منه في علوم الحديث وغيره ، ومن هؤلاء الدكتور أمين المصري رحمه الله رئيس قسم الدراسات العليا للحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقاً ، ومدرس مادة الحديث قبل ذلك في

(●) والكتاب الآن يستعد لطباعته محققاً تحقيقاً علمياً ثانياً وفيه فوائد كثيرة هامة لم تكن موجودة من قبل .

الجامعة السورية ، وقد كان يصرح دائماً رحمه الله أن الشيخ الألباني أحق منه بهذا المنصب وأجدر[١]، ويعد نفسه من تلاميذه : وقد شهد له هذه الشهادة الدكتور صبحي الصالح ، رحمه الله ، أستاذ الحديث والعلوم العربية في جامعة دمشق سابقا والجامعة اللبنانية فيما بعد ، ومنهم الدكتور أحمد العسّال رئيس قسم الثقافة والدراسات الإسلامية في جامعة الرياض ، والدكتور محمود الطحان أستاذ مادة الحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقا وجامعة الكويت ، كلية الشريعة حالياً ، الذي كان يحضر دروسه في علوم الحديث في حلب ثم راسله أثناء تحضير رسالة الدكتوراه ، طالبا مساعدته في إبداء ملاحظاته وتوجيهاته العلمية التي تنير طريقه في إعداد بحثه ، وكان للشيخ ناصر على هذا الرجل أكبر الفضل بعد الله عز وجل وذلك عندما توسط الشيخ عند المسؤولين له في انتدابه للتدريس في الجامعة الإسلامية في المدينة ومساعدته فيما يحتاجه من أسئلة ومشاورات علمية ، وعندما صدر كتابه الأول « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » أشار إليه أحد الأفاضل أن يهدي كتابه إلى شيخه الألباني فأهداه مع طلبه من الشيخ إبداء ملاحظاته وآرائه في الكتاب[٢] إن وجد ماهو جدير بالتعديل أو الزيادة لعله يتداركه في طبعة قادمة »[٣] .

---

(١) وكان يقول رحمه الله وعفا عنه للطلاب في جامعة المدينة يشرح لهم : « نحن نستفيد من كتب الألباني ما نقدم بعضها لكم » . وقال مرة : « من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة (الدكتوراه) لتدريس مادة الحديث في الجامعة ، وهناك من هو أولى بذلك منا ، مما لا نصلح أن نكون من تلامذته في هذا العلم ، لكنها النظم والتقاليد » .

(٢) توجد صورة هذا الإهداء في آخر الكتاب .

(٣) ولي شخصياً ملاحظات كثيرة على هذا الكتاب من أهمها أن الدكتور أغفل عمل شيخه الألباني في تحقيق وتخريج أحاديث الجامع الصغير وزيادته للسيوطي إلى صحيح وضعيف =

وقد أرسل إليه الشيخ محمد طيب أوكيج البوسنوي ، أستاذ التفسير والحديث والفقه الإسلامي بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة وبالمعهد الإسلامي العالي بمدينة قونيا ، عدة رسائل يُظهر فيها إعجابه بالشيخ ويسأل بعض الأسئلة العلمية منها رسالة في ٧ شعبان سنة ١٣٨٩هـ يقول فيها : « حضرة صاحب الفضيلة العلامة البحاثة سماحة الأستاذ السيد أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني المحترم . حفظه الله من كل مكروه ونفعنا بعلومه . سيدي وأستاذي المحترم . . أهنئكم بنجاحكم العظيم هذا في ميدان العلم ، كثر الله أمثالكم في العالم الإسلامي . والواقع أني أود أن أظفر على مؤلفاتكم القيمة كافة ، فمن فضلكم أن تأمروا ناشريكم أن يرسلوها على عنواني ولكم الشكر سلفاً » .

وهناك كذلك الدكتور الشيخ يونس وهبي ياغوز مدرس الفقه في جامعة الدوغ ـ الكلية الإلهية الذي ترجم كتاب « صفة صلاة النبي ﷺ » إلى اللغة التركية بكميات هائلة .

وقد أرسل إليه أحد الفضلاء المكيين من كتّاب العدل رسالة يثني فيها على الشيخ وذلك في تاريخ ٢٩ / ٤ / ١٣٩٠ هـ ونص هذه الرسالة كما جاءت :

= وذلك عندما ذكر جميع من خَدَمَ « الجامع الصغير » بالاختصار والشروح والزيادة . . إلخ ونسي عمل شيخه الألباني في خدمته للجامع فلا أعلم إن كان الدكتور الطحان يعلم بعمل الشيخ هذا أم لا فإن كان لايعلم فتلك مصيبة وإن كان يعلم فالمصيبة أعظم .
وينقل لي أكثر من طالب في كلية الشريعة وبالتواتر أن الشيخ الطحان يقول بالنسبة لصحيح الجامع الصغير وضعيفه إن ابني الصغير يستطيع أن يقوم بذلك في شهر !!؟؟

« لقد سبق لي أن درست شيئاً من كتب السنة وعلومها على مشايخي عمر حمدان ومحمد بن إبراهيم الشيخ (مفتي المملكة العربية السعودية رحمه الله) ، ولكنني وايم الله قد تخرجت أخيراً في مدرستكم لمثابرتي على ما تؤلفون وتحققون » . وقد ذكر هذه الرسالة كذلك الشيخ ناصر في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢ / ٦(*) .

ومما كتبه الأستاذ محمد الغزالي في كتابه « فقه السيرة » الطبعة الرابعة ١٣٨٤ هـ عن الشيخ الألباني قوله « سرني أن تخرج هذه الطبعة الجديدة بعد أن راجعها الأستاذ المحدث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وقد أصبتُ فيها كل التعليقات التي ارتآها على ما نقلت في هذه السيرة من آثار نبوية . وأرجو أن أكون معيناً على إبراز الحقيقة العلمية ، وضبط الوقائع التاريخية بإثبات هذا النقد ، وشكره لمن تطوع به . . . وللرجل من رسوخ قدمه في السنة ما يعطيه هذا الحق . . فإني عظيم الحفاوة بهذا الاستثمار العلمي ، وهو يمثل وجهة نظر محترمة في تمحيص القضايا الدينية . . وشكر الله له جهده في المحافظة على تراث النبوة ، وهدانا جميعاً إلى سواء السبيل » .

نجد أنه في هذا التعاون العلمي يكون الأستاذ الغزالي قد سن لأمثاله من المؤلفين المنصفين سنة حسنة ، حين أبدى رغبته تلك في أن يتولى الشيخ ناصر تخريج أحاديث كتابه المذكور ، فهذا خلق سامٍ منه ، وتواضع جمٌّ رفيع .

وكان يحضر ندوات الشيخ بهجة البيطار علامة الشام رحمه الله مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق منهم عز الدين التنوخي رحمه

(*) قد وضعت نص هذه الرسالة في نهاية الكتاب .

الله إذ كانوا يقرؤون كتاب « الحماسة » لأبي تمام .

وقد ذكر الأخوان علي وناجي الطنطاوي في تحقيقهما على كتاب « صيد الخاطر » لابن الجوزي قولهما : وقد علق عليها الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني (وهو المرجع اليوم في رواية الحديث في البلاد الشامية) مشيراً إلى ما فيها من الصحة أو الضعف معتمداً في ذلك على حفظه وما لم يعلم عليه منها يكون قد توقف عنها .

وذكره فضيلة الدكتور عبد الكريم زيدان الأستاذ بجامعة بغداد كلية الآداب - في كتابه « مجموعة بحوث فقهية » ص ٢٩١ في الحديث على حديث « اختلاف أمتي رحمة » . فقال : « وقال محدث العصر الأستاذ محمد ناصر الدين الألباني لا أصل له » .

وذكره فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي الأستاذ بجامعة قطر - كلية الشريعة - في كتابه « ثقافة الداعية »، (ص ٧٩ - ٨٠) بقوله : « ... وقد قام العلامة الشيخ محمد ناصر الألباني بفصل صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) عن ضعيفه وصدر كل منهما في عدة أجزاء ، فخدم لذلك الكتاب وطالبي الحديث أيما خدمة .

ونصح الدكتور كذلك الداعية بقراءة الكتب التي أُلِّفت في الموضوعات وذكر كتب السلف ابتداء من الموضوعات لابن الجوزي ونهايةً بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السَّيِّء في الأمة ، « للشيخ ناصر الدين الألباني » .

وقد كتب عنه الأستاذ أحمد مظهر العظمة رحمه الله رئيس جمعية التمدن الإسلامي بدمشق الذي أعجب بعلمه وفسح له المجال لينشر

في المجلة كثيراً من مقالاته الهادفة الناقدة غير مبالٍ بأهواء الكثيرين من المعارضين لعلم الشيخ ناصر .

وفسح الدكتور يوسف السباعي رحمه الله رئيس تحرير مجلة « المسلمون » للشيخ أن يكتب في المجلة ، وكان من بركات نشر مقالات الشيخ في هاتين المجلتين العلميتين صداها في المعمورة إذ بدأت تتفتح أذهان الناس في الأقطار العربية التي تصلها المجلتان إلى الحديث النبوي والالتزام به وإلى معرفة ما صح منه وما ضعف ، وقد اخترنا بعضاً من مقالات الشيخ وتعقيباته في مجلة « المسلمون » في بابه الثابت فيها باسم « عودة إلى السنة » ووضعناه في مكانه من هذه الترجمة والله الموفق .

● خبرته العلمية ومكانته :

ولكثرة مؤلفاته العملية الدقيقة في تحري السنة وتحري الحق وسمعته العلمية الكبيرة ، فقد صار الشيخ مرجعاً في الحديث يأتيه العلماء والأساتذة وطلبة العلم من مختلف البلاد ليستفيدوا من علمه ، وقد رأيت ذلك بعيني عندما زرته في صيف ١٣٩٧ هـ كيف كان يسأله دكاترة الجامعات في الفقه والحديث في معضلات المسائل فيجيب عنها إجابة المتمكن الواثق مع ذكر المراجع والصفحات ، وفي كثير من الأحيان يذكر كتباً لم يسمع بها الحاضرون لأنها لم تر النور بعد إنما هي من دفائن خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق التي هو أعرف الناس بذخائر مخطوطاتها وبالأخص الحديثية منها ، فكثرت مؤلفاته في الحديث وغيره من العلوم الإسلامية فانتشرت انتشاراً واسعاً ، حتى

ترجم بعضها إلى لغات مختلفة ، فأخذ المشرفون على المراكز العلمية الرفيعة في العالم العربي والغربي يقدرونه حق قدره ، فاختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقة الإسلامي التي عزمت الجامعة على إصدارها نحو عام ١٩٥٥ .

وفيما يلي أخبار تدل على مكانته وذيع صيته :

١ ـ اختير عضوا في لجنة الحديث التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسورية للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها .

٢ ـ انتدبه فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم ، مُفتي المملكة العربية السعودية سابقاً ، ليتولى تدريس مادة الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وبقي فيها ثلاث سنوات من عام ١٣٨١ هـ ، وحتى نهاية عام ١٣٨٣ هـ وقد اختارته رئاسة الجامعة ليكون عضواً في مجلس الجامعة .

٣ ـ طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث فيها ، فاعتذر عن ذلك .

٤ ـ طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن عبدالله آل الشيخ ١٣٨٨ هـ أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات العليا للحديث في جامعة مكة المكرمة وقد حالت بعض الظروف دون تحقيق ذلك .

٥ ـ وقع عليه اختيار الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله ملك المملكة العربية السعودية الراحل ، ليكون عضواً في المجلس الأعلى

للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة من ١٣٩٥ هـ وحتى عام ١٣٩٨ هـ .

٦ ـ خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق غرفة ليتفرغ للبحث والتحقيق وهذه لم تحصل لأحد من قبله .

● زياراته :

ـ لبى دعوة الاتحاد العالمي للطلبة المسلمين في إسبانية وألقى محاضرة هامة طبعت فيما بعد بعنوان « الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام » طبع المكتبة السلفية بالكويت .

ـ اختارته الإدارة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض للسفر إلى مصر والمغرب وإنكلترة ليقوم بالدعوة إلى عقيدة التوحيد والمنهج الإسلامي الحق .

ـ زار قطر والتقى بالمشايخ والعلماء وعلى رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي ، والشيخ محمد الغزالي ، والشيخ المحمود ، والشيخ ابن حجر بن طامي ، وألقى محاضرة بعنوان « منزلة السنة في الإسلام » طبعت فيما بعد .

ـ دعي إلى عدة مؤتمرات علمية إسلامية حضر بعضها واعتذر عن كثير منها بسبب اشتغالاته العلمية الكثيرة .

ـ زار عدداً من دول أوربة والتقى فيها بالجاليات الإسلامية والطلبة المسلمين ، وألقى دروساً علمية مفيدة .

ـ زار الكويت في شتاء عام ١٤٠٢هـ وألقى فيها عدة محاضرات

ودروس سجلت في شرائط وهي تصل إلى قرابة ثلاثين شريطاً متنوعاً .

- كما زار دولة الإمارات العربية أكثر من مرة ، وعقد فيها دروساً واجتماعات كثيرة ، وأكثرها سجلت على شرائط . وكانت آخر زياراته للإمارات سنة ١٤٠٥ هـ .

● هجرة الشيخ من الشام إلى عمان ثم الشام ثم بيروت ثم الإمارات ثم عمان :

إن التمحيص والاختبار سيظلان الدائرة التي يدور منها العبد المؤمن حتى يرث الله تبارك وتعالى الأرض ومن عليها، ففي الابتلاء يتبين الصنف الطيب من الفاسد، وهكذا حتى تقوم قيامة العبد بالموت .

والابتلاء سنة من سنن الله سبحانه وتعالى يجريها على كل مؤمن حتى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم بل الرسل أعظم الناس ابتلاءً واختباراً كما قال ﷺ « أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ، يبتلى المرء على قدر دينه فإن كان في دينه شدة زيد له في البلاء ، ومما يدل على أن الابتلاء سنة من سنن الله قوله تعالى : ﴿ **ألم أَحَسِبَ الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهو لا يفتنون** ﴾؟ وهذا استفهام استنكاري يفيد أن البلاء لا بد أن يقع على من يدعي الإيمان وأن الظن بأن المؤمن لا يُبْتلى حسبان باطل ، وكذلك قال الله تعالى للمؤمنين ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب**)* .

(*) البقرة الآية : ٢١٤ .

وقال أيضاً : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويَعلم الصابرين﴾ فالثمرة الحقيقية للبلاء هي تعليم المؤمنين وتربيتهم وتهذيبهم، فدروس الفتنة غالية عزيزة تكلف كثيراً من الدماء والدموع والعرق ولكن هذه الدروس تكون دائماً أثمن من هذه الدماء وهذا العرق وتلك الدموع . فكم تكلف المؤمنون في أحد من دماء وآلام ومتاعب ودموع وعرق ولكن إذا أحصينا هذه الدروس العظيمة في تلك الغزوة عرفنا أن الدماء الزكية التي سالت على سطح أحد لم تذهب هدراً ولا سدى وإنما كانت عظة وعبرة لكل الأجيال التي تملك السمع والبصر والقلوب ممن جاء بعد من المؤمنين»*، وما لاقى هذا الشيخ الفاضل من العنت والجهد والنكد بسبب الدعوة في سبيل الله ونشر السنة مما جعل صبر الأولين من الصالحين له عظة وسلواناً جعلانه صابراً على ما قدَّر الله تعالى وكتب ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

يقول الشيخ واصفاً هجرته من الشام عندما أُخرج منها إلى عمان :

« أما بعد : فإن الله تبارك وتعالى قد جعل بحكمته لكل شيء سبباً ، ولكل أمر سمى أجلاً ، وقدر كل شيء تقديراً حسنا ، وكان من ذلك أنني هاجرت بنفسي وأهلي من دمشق إلى عمان في أول شهر رمضان سنة ١٤٠٠ هـ فبادرت إلى بناء دار لي فيها آوي إليها ما دمت حياً ، فيسر الله لي ذلك بمنه وفضله وسكنتها بعد كثير من التعب والمرض أصابني من جراء ما بذلت من جهد في البناء والتأسيس ، ولا زلت أشكو منه شيئاً قليلاً ، والحمد لله عل كل حال، والحمد لله

(*) من كلمات ذات عبر للشيخ الفاضل المربي عبدالرحمن عبدالخالق .

الذي بنعمته تتم الصالحات .

ولقد كان أمراً طبيعياً أن يصرفني ذلك عما كنت اعتدته في دمشق من الانكباب على العلم دراسة وتدريساً ، وتأليفاً وتحقيقاً، لا سيما مكتبتي الخاصة التي لا تزال في دمشق ، إذ لم أتمكن من ترحيلها إلى عمان، لصعوبات وعراقيل معروفة ، فكنت أعلل نفسي كل يوم وأمنيها ، بأن المياه عما قريب ستعود إلى مجاريها ، ولكن الرياح كثيراً ما تجري بخلاف ما يشتهي الملاح ، فإنه ما كاد بعض إخواننا في الأردن يشعرون بأنني استقررت في الدار حتى بدؤوا يطلبون مني أن أستأنف إلقاء الدروس التي كنت ألقيتها عليهم في السنين الماضية قبل هجرتي إلى عمان ، حيث كنت أسافر إليها في كل شهر أو شهرين، فألقي عليهم درساً أو درسين في كل سفرة ، وألحوا عليّ في الطلب وعلى الرغم من أنني ما كنت عازماً على شيء من الإلقاء لأوفر ما بقي لي من نشاط وعمر لإتمام بعض مشاريعي العلمية وما أكثرها - رأيت أنه لا بد من أن أحقق طلبهم ورغبتهم الطيبة ، فوعدتهم خيراً ، وأعلنت لهم أنني سألقي عليهم درساً كل يوم خميس بعد صلاة المغرب في دار أحد إخواننا الطيبين هناك قريباً من داري . وتحقق ذلك بإذن الله تعالى ، فألقيت الدرس الأول ثم الثاني ، من كتاب « رياض الصالحين » للإمام النووي بتحقيقي ، وأجبتهم بعد الدرس عن بعض أسئلتهم الكثيرة المتوفرة لديهم ، والتي تدل على تعطشهم ورغبتهم البالغة في العلم ومعرفة السنة .

وبينما أنا أستعد لإلقاء الدرس الثالث إذا بي أفاجأ بما يضطرني اضطراراً لا خيار لي فيه مُطلقاً للرجوع إلى دمشق حيث لم يبق لي فيها سكن ، وذلك أصيل نهار الأربعاء في ١٩ شوال ١٤٠١ هـ فوصلتها

ليلاً ، وفي حالة كئيبة جـداً ، وأنا أضرع إلى الله تعـالى في أن يصرف عني شر القضـاء، وكيد الأعـداء . فلبثت فيها ليلتـين ، وفي الثـالثـة سافرت بعد الاستشارة والاستخـارة إلى بيروت ، مـع كثير من الحـذر والخوف ، لما هو معروف من كثرة الفتن والهرج والمـرج القائم فيهـا ، والـوصول إلى بـيروت في الثلث الأول من الليل . قـاصـداً دار أخ لي قديم ، وصديق وفيّ حميم ، فاستقبلني بلطفه وأدبه وكرمـه المعروف، وأنزلني عنده ضيفاً معززاً مكرماً ، جزاه الله خيراً .

ثم اضطر الشيخ بعد فترة قضاها من الزمن في بيروت أن يهاجر إلى الامارات عند بعض محبيه من أهل السنة والجماعـة الذين استقبلوه وآووه وسعدوا سعادة عظيمة لا توصف بمقدمه عليهم فكانت أيـامهم معـه أيـام علم ونصـح وإرشـاد وانهماك في العلم . فلما علم كثـير من محبيـه في الدول الخليجيـة المجاورة شـدوا رحالهم إليـه لرؤيتـه وأخـذ العلم منـه والاستفادة من خـبرته في الـدعوة والجهـاد في سبيـل نصرة السنة ، واستطاع الشيخ إبان إقامته في الإمارات أن يسافـر إلى الدول المجـاورة كالكـويت وذلك في شتـاء عام ١٤٠٢ هـ حيث ألقى فيهـا عـدة محـاضرات ونـدوات ، وقـطر حيث التقى بـالـدكتـور يـوسف القرضاوي والشيـخ محمد الغـزالي الذي بعث لـه برسـالة قبـل لقائـه يواسيه فيها قائلاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نذكركم على البعد فنذكر الرقابة الدقيقـة على السنـة المطهـرة،

والغيرة المحمودة على معالم الإسلام الحنيف، والجهاد العلمي الموصول في ميدان قلّ فيه الرجال ، واحتاج إلى أولى النجدة والنضال فجزاكم الله عن دينه خير الجزاء ،وآنَسَكُمْ في هجراتكم المتتابعة من قطر إلى قطر، وأنت خبير بأن أنصار الله في هذا العصر لا يستقرون على حال . وأنهم عرضة للمتاعب الثقال .

أكتب إليكم من قطر ، ما زلت أستاذاً زائراً في جامعتها ونـزيلاً في الفندق الذي شرفت بجواركم فيه أياماً .

والله المسئول أن يوفقنا إلى الدفاع عن دينه ، ونفع المسلمين برسالتهم الجليلة ، وأبعث إليكم بمشاعر التقدير والود، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد الغزالي●

● ذرية الشيخ

يقول الشيخ غفر الله له : « وإن من توفيق الله عز وجل إياي . أن ألهمني أن أعبِّد له أولادي كلهم، وهم عبد الرحمن وعبد اللطيف وعبد الرزاق ، من زوجتي الأولى رحمها الله تعالى . وعبد المصور ، وعبد الأعلى وعبد المهيمن ، من زوجتي الأخرى ، والاسم الرابع ما أظن أن أحداً سبقني إليه على كثرة ما وقفت عليه من الأسماء في كتب الرجال والرواة ، أسأل الله تعالى أن يزيدني توفيقاً ، وأن يبارك في آلي (ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً) ثم رزقت سنة ١٣٨٣هـ وأنا في المدينة المنورة غلاماً ، فسميته (محمداً)

● وقد وضعت صورة من نص هذه الرسالة المسلية للشيخ في آخر الكتاب .

ذكرى مدينته ﷺ . عملاً بقوله « تسموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي » متفق عليه .

وأولاد الشيخ بالترتيب يكونون كالتالي :

من زوجته الأولى :

١ ـ عبد الرحمن

٢ ـ عبد اللطيف

٣ ـ عبد الرزاق

ومن زوجته الثانية :

٤ ـ عبد المصور

٥ ـ عبد الأعلى

٦ ـ محمد

٧ ـ عبد المهيمن

٨ ـ أنيسة

٩ ـ آسية

١٠ ـ سلامة

١١ ـ حسانة

١٢ ـ سكينة

ومن زوجته الثالثة :

١٣ ـ هبة الله .

وأما زوجته الرابعة فلم يُنجب منها وهي التي تحته الآن .

● من خلق الشيخ
إنصافه الآخرين ، ورجوعه عند وضوح الحق لديه

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قبل كلِّ شيء إنسان يخطىء ويصيب ولكن من الناس من تأخذه العزة بالإثم ، فهو لا يعترف بخطئه ، إن أخطأ سواء جاءه النصح من عالم أو شيخ مثله ، أو جاءه من طالب علم ، ولكن الشيخ ولله الحمد والمنة متبع لطريقة السلف متخلق بأخلاقهم جاعلً نصب عينيه قول الله عز وجل ورسوله في كل شيء، فهو غفر الله له ـ لا يستحي من الحق ، يعلنها كثيراً في كتبه ومحاضراته ودروسه ، وهذه خصلة حميدة طيبة لا نراها اليوم في كتب كثير من المعاصرين من متعصبة المذاهب وأشباه العلماء الحاقدين المتعالين على العباد كالحشرات الشامخة بأنوفها ، المستعيضة عما تشعر به من حقيقة الذل، بما تتظاهر به من بهرج الكبرياء، ونسوا الاستفادة من خلق وورع الذين اتبعوهم كأمثال أبي حنيفة رحمه الله الذي يقول : « نحن قوم نقول القول اليوم ونرجع فيه غداً ، ونقوله غداً ونرجع فيه بعد غدٍ كلنا خطاء إلا صاحب هذا القبر» .والإمام أحمد رحمه الله تبعه بذلك الخلق وكان أصحابه يقولون عنه دائماً يكون له في المسألة قولان .

ولعمري ، هذا ديدن سلفنا الصالح ، وهذا مما جعل للشيخ محبين في كل مكان من عالمنا الإسلامي الكبير ،وحسده كثير من جانب آخر . ونحن في هذا الباب نعطي نماذج مختصرة وقليلة لبيان هذا الجانب الخلقي فيه والله المستعان .

١ ـ « مختصر الشمائل المحمدية »

يقـول في مقدمتـه : « . . هذا، وقـد يجد القـارىء الكريم في هـذا المختصر شيئاً من الخـطأ أو التقصـير . والسبب الأول ـ كَما هُوَ ظاهر ـ أن ذلـك من طبيعة الإنسـان ، الذي كتب عليـه أن لا يكون معصوماً، زد على ذلك أنني قمت به وأنا بعيـد عن كتبي ومراجعي ، فالمرجو ممن وقف على شيء من ذلك أن يصححه ، وأن يخـبرنا بـه إن تيسر ذلك له ، « والله في عون العبد مـا كان العبـد في عون أخيـه » .
عمان ١٣ / شعبان سنة ١٤٠٢ هـ.

٢ ـ « صفة صلاة النبي ﷺ»

يقول في مقدمتـه : «. . وختامـاً لا بد لي من أن أشكـر فضيلة الشيخ التويجري على اهتمامه بـالكتاب ، وحـرصه عـلى نصح القـراء والـطلاب ، ومحاولتـه الكشف عن أخطاء الكتـاب ، حسب رأيـه ، وإلا فهو مخطىء في كـل ذلك إلا مـا سبقت الإشارة إليـه من المسائـل الأربع ،وأرى أن من تمام الشكر أن أعترف بإصابتـه الحق فيها ، وأني رجعت إلى رأيه فيها وهي :

أولاً : تفسـير المـأثم والمغـرم في دعـاء التشهـد بـالـذنـوب والمعـاصي ، عـلى أنني قـد سبق أن رجعت عنـه في الـطبعـة الثـالثـة الصادرة سنة ١٣٨١ هـ، أي قبل صدور رسالة الشيخ بست سنين.

ثانياً : قولي في مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب في الصـلاة إنها أعظم ركن من أركان الإسلام . قال الشيخ : « لابد من تقييـد ذلك بما بعد الشهادتين » . وأنـا لا أخالفـه فيما قـال لأنه من بـاب « دع ما

يـريبك إلا مـا لا يريبـك » ، وإن كنت عنيت أنها أعـظم في الأركـان العمليـة ، على أن المقـدمة المشـار إليهـا لم نعـد بَعْـدُ إلى نشرهـا مـرة أخـرى ! والقيد المـذكور قـد جـاء صريحاً في آخـر فصـل « شبهـات وجوابها » ، فلتقر عين الشيخ الفاضل بها .

ثالثا : عـدلت عن قولي في تفسـير جملة «والشر ليس إليك » في دعـاء التوجـه : « لأنه ـ أعني الشر ـ ليس من فعله تعـالى » إلى قـولي « لأنه ليس في فعله تعالى ، شر » تحقيقـاً لرغبـة الشيخ ، وإن كنت لا أشعر بكبير فـرق بين العبـارتين ، وقـد ناقشتـه طويـلاً في الرد الـذي سبقت الإشارة إليه .

رابعاً :صححت ما جاء في نقلي عن « البدائع » تعليقاً على رفع اليدين في السجود بلفظ « ابن الأثرم » فالظاهر أنَّ الصواب « الأثرم » كـما ذكـره الشيـخ احتمـالاً وهـو أبـو بكـر أحمـد بن محمـد بن هـانىء الطائي . والله أعلم .

هـذا ولعل الله تبـارك وتعـالى ييسر لنـا نشر الـرد عـلى الشيـخ التويجري* فإن فيه تفصيل القول والأدلة على كثير من المسائـل الواردة في الكتاب ، وبخاصة رسالة الصلاة لـلإمام أحمـد التي طالمـا نبهنا في آخر الطبعات السابقة على « أنها لا تصـح نسبتها إلى الإمـام أحمد »، بل قال الحافظ الذهبي فيها : « أخشى أن تكون موضوعة » .

(*) رسالة مستقلة غير مطبوعة حتى الآن ـ وهي ضمن كتب الشيخ المفقودة عند النقلة من الشام .

٣ - « شرح العقيدة الطحاوية »

١ - وفي مقدمته على « شرح العقيدة الطحاوية » يقول راداً على أحد المتعصبين : « . . . والواقع خلافه ، فأنا الذي كتبته ووقعته باسمي ، ورغبت في طبعه في آخر الكتاب ، خضوعاً للحق واعترافاً بالخطأ ، دون أن أنسى وجوب نسبة الفضل إلى الذي نبهني عليه ، فقد قلت في الاستدراك المشار إليه :

« قلت : ثم تبين لى أنني وهمت في توهيم المؤلف رحمه الله تعالى فإن اللفظ المذكور قد أخرجه الترمذي في تمام حديث : « اتقوا الحديث . . . » ورواه ابن جرير أيضاً وقد خرجته على الصواب في تحقيق « المشكاة » رقم الحديث (٢٣٤) . و الفضل في هذا الاستدراك يعود إلى أحد المصححين في المكتب الإسلامي - جزاه الله خيراً - محمد ناصر الدين الألباني » الطحاوية ص ٢٩ .

والحديث : « اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم ، ومن قال في القرآن برأيه . . . » .

٢ - وفي ص ٣١ من هذا الشرح يقول الشيخ : « . . ثم خرج الحافظ هذه الطرق التي أشار إليها ، وبعضها حسن عنده ، وابن رجب يقول فيها : « لا تخلو من مقال » . ولذلك كنت توقفت عن إعطاء حكم صريح لهذا الحديث بالصحة حتى يتيسر لي النظر في طرقه ، ثم يسر الله لي ذلك ، منذ بضع سنين ، فتبين لي أنه صحيح بمجموعها ، وأودعت تحقيق الكلام فيها ، وبيان ما لها وما عليها في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (١٦٤٠) .

وبناء على ذلك جزمت بصحته في هذه الطبعة كما تراه في الصفحة (٥٦٢) .

والحديث : « إن الله تعالى قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ، ومازال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس المؤمن ، يكره الموت وأنا أكره مساءته » . والحديث رواه أيضاً ابن جرير، وإسناده ضعيف كماذكرت في «تخريج المشكاة » (٢٣٤) . وقد كنت ذهلت عن هذا في الطبعات السابقة ، كما نبهت عليه في الاستدراك الذي ألحقناه بآخر الكتاب في الطبعة الثالثة ، فسبحان من لا ينسى .

٣ ـ وفي حديث : « إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية . . . » الطحاوية ص ٥٧٨ . صحيح الإسناد ، وأقول الآن : كلا ، ولا أدري كيف وقع هذا ، فالسند ضعيف كما هو مبين في « تخريج المشكاة» (١٨٤) ثم في الأحاديث الضعيفة . (٣٠١٦) .

٤ ـ في تحقيقه على مشكاة المصابيح للتبريزي :

حدثني قائلاً : بأنه تيسر لي فيما بعد أن أضع ملحقاً على نسختي من مطبوعة المشكاة التي عليها تخريجه ـ السابق ـ استدركت

فيـه تخريـج الأحاديث التي لم أتمكن يـومئذ من تخـريجهـا بسبب ضيق الوقت كما نبه على ذلك أخونا الأستاذ الناشر زهير الشاويش في المقدمة بين الهلالين ص (ز) كما استدركت فيـه بعض الأوهام التي وقعت لي مما لا ينجو البشر عادة منه .

٥ ـ صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته :

مـا ذكر الأخ عـوني نعيم الشريف في كتابـه « تـرتيب صحيـح الجامع الصغير وزيادتـه » ١ / ٨ من أنه استفـاد من تعديـلات الشيخ ناصر الدين الألباني عـلى صحيح الجـامع الصغـير حصل عليهـا من الدكتور مروان القيسي مدرس الثقافة الإسلامية بجامعة اليرموك وكان الدكتور القيسي نقلها من نسخة الشيخ الألباني الخاصة وبناء عليه فقد نقلت عـدة أحاديث ضعيفـة تم تصحيحها من ضعيف الجـامـع إلى صحيحه وهي :

● حديث : « نهي أن يُبال بأبواب الجامع » .

● حـديـث : « دبَّ إليـكـم الأمـم قـبـلكـم : الحـسـد والبغضاء . . . . » .

● حديث : « على كل أهل بيت أن يذبحوا شـاة في كُلِّ رجب وفي كُلِّ أضحى شاة » .

● حديث : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فرأى بللاً ولم ير أنه احتلم اغتسل ، وإذا رأى أنه قد احتلم ولم ير بللاً فلا غُسل عليه » .

● حديث : « قد عفوت عن الخيل والـرقيق ، فهاتـوا صدقـة الرِّقة من كل أربعين درهماً درهمٌ . . . » .

● حديث : « أيُّما رجلٍ تدَّينَ ديناً ، وهو مجمعٌ أن لا يوفِّيه إياه لقي الله سارقاً » .

● حديث : « إنّ هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تُحلُّوا من كُلِّ ما حُرمتم منه إلا النساء . . . » .

● حديث : « إذا سقى الرجل امرأته الماء أُجر . . . » .

● حديث : « عليكم بالأبكار فإنهنّ أنتق أرحاماً وأعذب أفواهاً وأقل خِبّاً وأرضى باليسير» .

● حديث : « من أعان ظالماً ليُدحض بباطله حقاً ، فقد برئت منه ذمة الله وذمة رسوله » . .

وقد أشار الشيخ كذلك إلى الأحاديث الضعيفة التي وضعت سهواً في صحيح الجامع الصغير ونقلها إلى ضعيف الجامع الصغير كما جاء في نسخته وهي :

● حديث : « ليسَ يتحسر أهل الجنة على شيء إلاّ على ساعة مرت بهم لم يذكروا الله عز وجل فيها » .

● حديث : « ليسترجع أحدكم في كل شيء حتى في شسع نعله ، فإنها من المصائب » .

● حديث : « نهي أن يُبال في الماء الجاري » .

● حديث : « إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فإنه بركة فإن لم يجد فليفطر على الماء فإنه طهور » .

● حديث : « اللهم اجعل أوسع رزقك عليّ عند كبر سني وانقطاع عمري » .

٦ ـ مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة :

يقول : . . . ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربعمئة حديث ، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة ، يحوي كل جزء منها مئة حديث ، أو أكثر إن اقتضى الأمر ، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة طبعتها في جزء آخر ، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد .

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أموراً أخرى مثل تعديل أسلوب الكلام عليها ، وزيادة تحقيق فيها ، ونحو ذلك من الفوائد ، وقد أغير حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد أنه أعدل وأرجح ، كأن أقول : « ضعيف جداً » بدل « ضعيف » أو العكس ، و « ضعيف » بدل « موضوع » أو العكس ونحو ذلك ، وهذا وإن كان نادراً فقد رأيت أن أنبه إليه لأمرين :

الأول : كي لا يظن أن ذلك التغيير خطأ مطبعي .

الثاني : أن يعلم من شاء الله أَنْ يعلم أن العلم لا يقبل الجمود فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب ، ومن صحيح إلى أصح ، وهكذا ، وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبين لنا .

وهذا ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية ، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها ، ولا أدري إذا كان ذلك لِمَا وُفقنا إليه من الصواب بإذن الله تعالى ـ وهذا ما أرجوه ـ أو لقلة من له معرفة بهذا العلم الشريف ونقد الأسانيد التي تمكنه من الجولان في هذه البحوث ، أو لغير ذلك من الأمور .

٧ ـ الكلام على حديث :

« لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، وباعاً بباع ، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب لدخلتم ، وحتى لو أن أحدهم ضاجع أمه بالطريق لفعلتم » .

رواه الدولابي في « الكنى » والحاكم (٤ / ٤٥٥) «صحيح » ووافقه الذهبي .

يقول الشيخ ناصر الدين :

«تنبيه» : قوله : «أمَّه » هكذا وقع في كل المصادر التي تقدم عزو الحديث إليها : ابن نصر ، الدولابي، البزار، وهو الصواب ، ووقع في « مستدرك الحاكم »؛ «امرأته ». وهو خطأ من أحد رواته أو نساخه. فاتني أن أنبه عليه في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (٤٩٤٣)، فقد أورده السيوطي من رواية الحاكم فقط بلفظه، فليعلق عليه من كان عنده نسخة منه أو من « الجامع الصغير » أو «الفتح الكبير » مع العلم بأن الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه من حديث ابن عمرو هو باللفظ الأول الصحيح وهو في « صحيح الجامع » أيضاً برقم (٥٢١٩)، وقد وقع مني فيه خطأ ، وهو حذف الجملة المتعلقة بهذا اللفظ ، ووضع مكانها نقط . . كما جريت عليه في هذا الكتاب إشارة مني إلى أن المحذوف ضعيف، وكانت زلة مني أسأل الله أن يغفرها لي . فإن العكس هو الصواب كما علمت. وعليه فليصحح لفظ «صحيح الجامع» بإعادة الجملة المحذوفة، والله تعالى ولي التوفيق .

٨ ـ الكلام على حديث :

« ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن : دعوة الوالد ، ودعوة المسافر ، ودعوة المظلوم » أخرجه البخاري في الأدب (الأحاديث الصحيحة ٢ / ١٤٧).

إلا أن الحديث، مع ضعف إسناده ، فهو حسن لغيره كما قال الترمذي وذلك لأني وجدت له شاهداً من حديث عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً بنحوه وهو بلفظ : « ثلاث تستجاب دعوتهم : الوالد : والمسافر ، والمظلوم » أخرجه أحمد (٤ / ١٥٤)، (٥٩٦).

● وكذلك قال الحافظ وكنت خالفته في تعليقي على « الكلم الطيب » رقم الحديث(١١٦) . والآن فقد رجعت عنه إلى موافقته للشاهد الذي سأذكره والسبب أنه اختلط عليَّ هذا الحديث بحديث آخر لأبي هريرة يرويه أبو مدلة ، وهذا أوردته في السلسلة الأخرى (١٣٥٩).

● الحديث على : « الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ أحياء في قبورهم يصلون «أخرجه البزاز » (الأحاديث الصحيحة ٢ / ١٨٧)، (٦٢١). «وهو حديث صحيح ».

.. ولكنه لم يبين وجهه، وقد كفيناك مؤنته ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

هذا ، وقد كنت برهة من الدهر أرى هذا الحديث ضعيفاً لظني أنه مما تفرد به ابن قتيبة ـ كما قال البيهقي ـ ولم أكن قد وقفت عليه في «مسند أبي يعلى » « أخبار أصبهان ». فلما وقفت على إسناده

فيهما تبين لي أنه إسناد قوي ، وأن التفرد المذكور غير صحيح ، ولذلك بادرت إلى إخراجه في هذا الكتاب تبرئة للذمة ، وأداء للأمانة العلمية ولو أن ذلك قد يفتح الطريق لجاهل أو حاقد إلى الطعن والغمز واللمز ، فلست أبالي بذلك مادمت أني أقوم بواجب ديني أرجو ثوابه من الله تعالى وحده .

فإذا رأيت أيها القارىء الكريم في شيء من تآليفي خلاف هذا التحقيق ، فاضرب عليه ، واعتمد هذا وعض عليه بالنواجذ فإني لا أظن أنه يتيسر لك الوقوف على مثله .

والله ولي التوفيق .

ثم اعلم أن الحياة التي أثبتها هذا الحديث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، إنما هي حياة برزخية ، ليست من حياة الدنيا في شيء، ولذلك وجب الإيمان بها. دون ضرب الأمثال لها ومحاولة تكييفها وتشبيهها بما هو المعروف عندنا في حياة الدنيا . هذا هو الموقف الذي يجب أن يتخذه المؤمن في هذا الصدد : الإيمان بما جاء في الحديث دون الزيادة عليه بالأقيسة والآراء كما يفعل أهل البدع الذين وصل الأمر ببعضهم ، إلى ادعاء أن حياته ﷺ في قبره حياة حقيقية ! قال : يأكل ويشربُ ويجامع نساءه ! (راجع مراقي الفلاح) وإنما هي حياة برزخية لايعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى .

٩ ـ الكلام عن حديث :

« من هجر أخاه سنة ، فهو كَسَفْكِ دمه » .

أخـرجـه البخـاري في « الأدب المفـرد » سلسلة الأحـاديث الصحيحة ٢ /٦٥٣ (٩٢٨) «صحيح الإسنـاد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وكـذلـك قـال العـراقي في « تخـريـج الإحيـاء » (٢ / ١١٩) والعلامة ابن المرتضى اليماني في « إيثار الحق على الخلق » (٤٢٥) .

ويبدو لي الآن أنه كذلك ، فـإن رجالـه كلهم ـ عدا الصحـابي رجـال مسلم ، وقـد كـنت قـلت في تعـليقـي عـلى « المشكـاة » (٥٠٣٦) : « إسناده لين » . وذلك بناء على قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هـذا من « التقريب » لـين الحديث . وهـو أخذ ذلـك مما ذكره في ترجمته من « التهذيب » ، وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان في « الثقات » « ربما خالف على قلة روايته » .

قلت : وقـد فاته قـول ابن أبي حاتم في « الجرح والتعـديـل » (٤ / ٢ / ٢٠) : وسئل أبو زرعة عنه ؟ فقال ثقة » .

فلما وقفت على التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته ، لأنه أفقه بهذا العلم من ابن حبان، مـع عدم مخـالفته إيـاه في الجملة في هذه الـترجمة ، وبنـاء على ذلـك صححت الحـديث ، ورجعت عن التليين السـابق ، وقـد نبهت عـلى هـذا في تحقيقي الثـاني للمشكـاة . والله أعلم .

● ومن تلاميذ الشيخ ـ ومناصبهم اليوم ـ

تلاميذ الشيخ أكثر من أن يحصوا في علمنا العربي والإسلامي فمنهم من تتلمذ على يديه مباشرة وهم قليل ، ومنهم من تتلمذ على يديه تلمذة غير مباشرة (متقطعة) ومنهم من تتلمذ على كُتُبه ومحاضراته التي سجلت على شرائط ، ولكن حسبُنا في هذا الباب أن نسجل تلاميذه المشهورين منهم في عالمنا العربي اليوم والذين لازالوا على العهد والوفاء معه يذكرونه في مؤلفاتهم ومحاضراتهم، شكر الله مسعاهم وبارك لهم في علمهم .

١ ـ الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي :

المحقق المعروف صاحب التحقيقات العلمية الكثيرة ، الذي كان يتردد على الشيخ في دكانه في دمشق حيث كان يسكن في ذلك الوقت في منطقة قريبة من الحدود السورية ، والذي كان يتلقى علم الحديث على يدي الشيخ .

ومن تحقيقاته ومؤلفاته وتخريجاته العلمية :

١ ـ معجم الطبراني الكبير في (٢٠ مجلداً) .
٢ ـ خلاصة البدر المنير ـ لابن الملقن .
٣ ـ اللآلى المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي .

٤ ـ فتح الوهاب في تخريج أحاديث الشهاب لأحمد بن الصديق الغماري .

٥ ـ بيان الوهم والإيهام لابن القطان .

٦ ـ تخريج أحاديث الرضى لعبد القادر البغدادي .

٧ ـ تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي لابن الملقن .

٨ ـ تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية للسيوطي .

٩ ـ تخريج أحاديث شرح المواقف للسيوطي .

١٠ ـ الأمالي الحلبية لابن حجر .

١١ ـ الأمالي المطلقة (الحرة) لابن حجر .

١٢ ـ الأمالي في تخريج أحاديث مختصر المنتهى لابن حجر ويسمى موافقة الخبر الخبر .

١٣ ـ الأمالي في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر ويسمى نتائج الأفكار .

١٤ ـ رفع الخفا في شرح ذات الشفا للعلامة ابن الحاج الكردي .

١٥ ـ رسالة في الأحاديث الموضوعة لابن عبد الهادي .

١٦ ـ الطلاق في الإسلام ـ طبع سنة ١٣٨٠ هـ مطبعة الهدف بالموصل .

١٧ ـ مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث والآثار ـ طبع الجزء الأول سنة ١٤٠١هـ مطبعة الإرشاد في بغداد والثاني مكتبة ابن تيمية. الكويت ١٤٠٤هـ .

١٨ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ للحافظ العلائي ـ ١٣٩٨هـ.

١٩ ـ الأحاديث الطوال للحافظ الطبراني ـ طبع سنة ١٤٠٣هـ.

٢٠ ـ جزء في ترجمة الطبراني ـ للحافظ ابن منده ـ ١٤٠٣هـ .
٢١ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال ـ طبع سنة ١٤٠٣هـ.
٢٢ ـ المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي ـ طبع سنة ١٤٠٤هـ.
٢٣ ـ مسند الشهاب ـ للقضاعي ـ طبع سنة ١٤٠٥هـ.
٢٤ ـ بغية الملتمس في سباعيات أحاديث الإمام مالك بن أنس للحافظ العلائي ـ طبع سنة ١٤٠٥هـ.
٢٥ ـ المحاسن والغرر ـ للعلامة ابن الحاج الكردي .
٢٦ ـ مسند الشاميين ـ للطبراني .
٢٧ ـ الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر الذهلي ـ انتقاء الدارقطني.(*)

٢ ـ الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق

خريج الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

والكاتب الإسلامي المعروف صاحب مؤلفات في علوم معاصرة متنوعة في الدعوة والإرشاد والاقتصاد والشورى ونظام الحكم والسياسة والتربية. . الخ وهي كالآتي :
١ ـ القضايا الكلية للاعتقاد في الكتاب والسنة .
٢ ـ الأصول العلمية للدعوة السلفية .

(*) يعيش الشيخ حمدي السلفي بسرسنك (الموصل) .

٣ ـ الحد الفاصل بين الإيمان والكفر .
٤ ـ الولاء والبراء .
٥ ـ السلفيون والأئمة الأربعة .
٦ ـ الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة .
٧ ـ خطوط رئيسية لبعث الأمة الإسلامية .
٨ ـ الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي .
٩ ـ الطريق إلى حج مبرور .
١٠ ـ مشكلاتنا التربوية في ضوء الإسلام .
١١ ـ أضواء على مشكلاتنا السياسية .
١٢ ـ الزواج في ظل الإسلام .
١٣ ـ الرد على من أنكر توحيد الأسماء والصفات .
١٤ ـ منهج جديد لدراسة التوحيد .
١٥ ـ الحدود الشرعية، كيف نطبقها ومتى ؟
١٦ ـ لمحات من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية .
١٧ ـ القول الفصل في بيع الأجل .
١٨ ـ أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة .
١٩ ـ فصول من السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله .
٢٠ ـ الإلحاد .
٢١ ـ فضائح الصوفية .
٢٢ ـ القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ـ تحقيق .
٢٣ ـ صلاة التراويح .
٢٤ ـ المسلمون والعمل السياسي .

يقيم الأستاذ عبدالرحمن عبدالخالق حالياً في الكويت مدرساً في إحدى المدارس الثانوية .

٣ - الدكتور عمر سليمان الأشقر .

الأستاذ بكلية الشريعة ـ جامعة الكويت ـ صاحب المصنفات في العلوم الشرعية المتنوعة وهي :

١ ـ العقيدة في ضوء الكتاب والسنة (العقيدة في الله) .
٢ ـ عالم الجن والشياطين .
٣ ـ عالم الملائكة الأبرار .
٤ ـ الصوم في ضوء الكتاب والسنة .
٥ ـ ثلاث شعائر .
٦ ـ معالم الشخصية الإسلامية .
٧ ـ المرأة بين دعاة الإسلام وأدعياء التقدم .
٨ ـ أصل الاعتقاد .
٩ ـ مواقف ذات عبر .
١٠ ـ مقاصد المكلفين «النيات في العبادات» .
١١ ـ القياس بين مؤيديه ومعارضيه .
١٢ ـ جولة في رياض العلماء وأحداث الحياة .
١٣ ـ خصائص الشريعة الإسلامية .
١٤ ـ تاريخ الفقه الإسلامي .
١٥ ـ الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية .

١٦ ـ القيامة الصغرى .
١٧ ـ القيامة الكبرى .
١٨ ـ الجنة والنار .

يقيم الدكتور حالياً في الكويت مدرساً في جامعتها .

٤ ـ الأستاذ خير الدين وانلي

من مؤلفاته :

١ ـ دليل الخيرات .
٢ ـ مولد المصطفى ﷺ .
٣ ـ مدرسة الشيطان .
٤ ـ قصص البطولة .
٥ ـ رقائق الشعر .
٦ ـ معراج المصطفى ﷺ .
٧ ـ عيون الأمثال ومن ضرب فيهم المثل .
٨ ـ معجزات المصطفى ﷺ .
٩ ـ المسجد في الإسلام .

يقيم الأستاذ خير الدين وانلي حالياً في الشام «دمشق» .

٥ ـ الشيخ محمد عيد عباسي

وهو من أبرز تلاميذ الشيخ والملازمين له، وهو لازال في دمشق بعد انتقال الشيخ إلى عمان. له من المؤلفات :

١ ـ بدعة التعصب المذهبي وملحقه ؛ وهو يناقش قضية من أهم القضايا المصيرية وهي التعصب المذهبي وآثاره الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين . بين فيه كذلك فوائد جمة ، وتحقيقات علمية ، وقطعَ دابرَ حجج المتعصبين الجامدين ، ورد شبهاتهم الجديدة ، وكشف مغالطاتهم المحدثة .

يعتبر كتابه هذا من أهم ما ألف في هذا الموضوع في هذا العصر، ثم يختتم الكتاب بخلاصة رأيه في المذاهب وفي الاجتهاد والتقليد مستنبطاً ذلك من الكتاب والسنة وعلم السلف .

منها : ـ

١ ـ الاجتهاد مصدر هام من مصادر الشريعة الإسلامية، وضرورة من ضرورات وجودها واستمرارها، ولا يجوز لأحد أن يغلق بابه الذي فتحه الله، أو يلغي أمره الذي شرعه الله .

٢ ـ وهو ميسور لمن كانت عنده الأهلية له والاستعداد، ويجب أن يوجد في كل عصر ومصر مجتهدون، يقومون بحجة الله على عباده، كما يجب على المسلمين أن يهيئوا الظروف المناسبة لذلك .

٣ ـ ولسنا ننكر التقليد على الجاهل، بل نوجبه عليه بشرط ألا يقصد إلى التزام مذهب معين، لأنه بدعة محدثة لم تكن في القرون الثلاثة الخيرة، وبشرط أن يدع تقليده في أي مسألة

علم مخالفتها للكتاب والسنة .

٤ ـ ونرى أن هناك مرتبة وسطى بين مرتبتي الاجتهاد والتقليد، هي مرتبة الاتباع، وصاحبها كل مسلم لديه قدرة مناسبة على الفهم، فعليه أن يتبع أقوال العلماء بعد الاطلاع على أدلتها الشرعية .

٥ ـ ونرى أنه قد لحقت بالمذاهب الفقهية خلال العصور المختلفة عيوب كثيرة، أهمها التعصب الذي أدى إلى مخالفات كثيرة للكتاب والسنة، ونشر الجمود والخلاف بين المسلمين. . . ولذلك فنحن ندعو إلى وجوب تنقية المذاهب من هذه العيوب والأوضار، ثم السعي نحو التقرب بينها، والسير نحو توحيدها الممكن، على أساس الدليل الراجح والحجة القوية .

٦ ـ لا نرى بأساً في الحالة الراهنة من تفقه طلاب العلم عن طريق المذاهب المعروفة، بشرط أن يتجردوا من التعصب، وذلك ريثما يتهيأ الوضع المنشود .

٧ ـ نحب الأئمة الفقهاء ونجلهم، ونتبرأ من كل من ينتقصهم ويطعن فيهم ، ونعتقد أن طريقنا هو تنفيذ لما جاؤوا به ، حيث قالوا : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

له عدة بحوث ومسائل في علوم متنوعة لم تطبع .

٦ ـ الشيخ محمد إبراهيم شقرة

الأديب البارع ، وأقرب التلاميذ اليوم للشيخ ، رئيس المسجد الأقصى ، صاحب المؤلفات النافعة ، وخطيب مسجد صلاح الدين في الأردن ـ عمان . .

مؤلفاته :

١ ـ من فقه القرآن : إرشاد الساري إلى عبادة الباري ـ الحج. وصدر له حديثا من هذه السلسلة الصلاة والصوم .

٢ ـ القواعد الضابطة لدرجات الحديث الهابطة .

٣ ـ شهادة خميني في أصحاب رسول الله ﷺ .

٤ ـ الوسيلة إلى شفاعة صاحب الوسيلة .

٥ ـ ركائز الدعوة في القرآن .

٦ ـ تنوير الأفهام لبعض مفاهيم الإسلام .

٧ ـ الشيخ عبد الرحمن عبد الصمد

لازمه سنين طويلة في حلب وحماة وغيرهما من الديار الشامية .

له من المؤلفات :

١ ـ أسئلة طال حولها الجدل .

وبحوث أخرى كثيرة في مسائل متنوعة لم تطبع بعد . يعمل حاليا إماما وخطيبا لجامع الوفرة (الكويت) .

٨ ـ الشيخ مقبل بن هادي الوادعي

الذي درس على يديه في الجامعة الإسلامية في السنة الثالثة قواعد مصطلح الحديث وعلم الإسناد، الداعية العامل، صاحب المؤلفات المفيدة .

المؤلفات والتحقيقات :

١ ـ رياض الجنة في الرد على أعداء السنة .
٢ ـ الشفاعة .
٣ ـ المخرج من الفتنة .
٤ ـ السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة .
٥ ـ الصحيح المسند من دلائل النبوة .
٦ ـ كتاب الأذان .
٧ ـ رسالة في تحريم الشغار .
٨ ـ مجلدان في تفسير ابن كثير إلى ـ سورة المائدة .
٩ ـ الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين .
١٠ ـ الأحاديث التي سكت عليها الذهبي في تلخيص المستدرك .

٩ ـ الشيخ زهير الشاويش

صاحب المكتب الإسلامي والتحقيقات والتخريجات الكثيرة .

● له من التحقيقات والتعليقات :

١ ـ مشكاة المصابيح ٣ج . تحقيق .
٢ ـ كتاب الرد على الجهمية لأبي عثمان الدارمي ـ تقديم وتعليق .

٣ ـ ترجمة شيخ الإسلام ابن تيميـة ـ للمؤرخ الكبير محمـد كُرد عـلي تقديم وتعليق.

٤ ـ حقيقة الصيام لابن تيمية ـ تحقيق .

٥ ـ مساجلة علمية ـ بالاشتراك مع الشيخ ناصر الدين .

٦ ـ شرح السنة للبغوي بالاشتراك مع الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٧ ـ النصيحة في صفات الرب ـ للجويني ـ تحقيق.

٨ ـ كتاب الإيمان ـ تحقيق.

٩ ـ ثلاثيات مسند الإمام أحمد تقديم وتعليق.

١٠ ـ رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

١١ ـ العقيدة الواسطية . تحقيق.

١٢ ـ قاعدة جليلة . تحقيق.

١٣ ـ المسائل الماردينية . تحقيق.

١٤ ـ المظالم المشتركة . تحقيق.

١٥ ـ الواسطة بين الحق والخلق. تحقيق.

١٦ ـ الفرقان بين أولياء الرحمن لابن تيمية ـ تحقيق.

١٧ ـ قبضةالبيان في ناسخ ومنسوخ القرآن ـ بالاشتراك ـ تحقيق.

١٨ ـ الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ـ لهبـة الله بن سلامـة ـ تحقيق.

١٩ ـ الأعلام العليَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية.

أشرف على طباعة تحفة الإشراف ـ للمزِّي .

وقـدَّم لكتاب زاد المسير في علم التفسير ـ لابن الجوزي .

يقيم الشيخ زهير الشاويش حالياً في بيروت .

١٠ ـ الشيخ خليل العراقي الحياني

خريج الجامعة الإسلامية .
يعيش حالياً في بغداد .

١١ ـ الشيخ مصطفى الزربول .

خريج الجامعة الإسلامية، الداعية المعروف، يعمل حالياً إماماً في وزارة الأوقاف الكويتية، ومرشداً في صندوق إعانة المرضى .

١٢ ـ الشيخ عبد الرحمن الباني

١٣ ـ الشيخ علي خشان

من ملازمي الشيخ في الشام، ومن أقرب التلاميذ له، له من المؤلفات :

١ - وجوب الرجوع للكتاب والسنة .
وهو من أهم ما ألف في هذا الباب .
٢ - قام بالاشتراك مع الشيخ محمد عيد عباسي بعمل ترجمة موجزة عن حياة الشيخ ناصر الدين، (وقد استفدت منها في هذه الترجمة).

١٤ ـ الشيخ محمد جميل زينو

وقد لازم الشيخ طويلاً في منطقة حلب وحماة والرقة. يعمل حالياً مدرساً في مدرسة دار الحديث الخيرية في مكة المكرمة، له من المؤلفات :

١ ـ منهاج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة على ضوء الكتاب والسنة .

٢ ـ خذ عقيدتك من الكتاب والسنة .

٣ ـ توجيهات إسلامية لإصلاح الفرد والمجتمع .

٤ ـ الرد على أخطاء الصابوني في كتابيه صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير .

٥ ـ قطوف من الشمائل المحمدية .

٦ ـ حكم الإسلام في التدخين .

٧ ـ الواسطة بين الحق والخلق ـ راجعها ووضع عناوينها .

الأشعار التي قيلت في الشيخ وفضله

هذه أبيات قد نظمها الشيخ محمد المجذوب في مدح الشيخ ناصر الدين :

قالوا : ألا كلمة في الشيخ تُنْصِفُه فقد طغى الجورُ حتى في الموازينِ
شُنَّت عليه حروبٌ لا يسوغها
عقلٌ يرى الحقَّ في ظل البراهين
فقلت: فوق ثنائي ما يُبَلِّغُهُ
محدِّثُ الشَّام عن خيرِ النبيين
وَرْدَةُ الجيلِ للوحي الجليل يَدٌ
ما إن يكابر فيها غير مفتونِ
وحَسْبُهُ أنَّه هزَّ العقول وقد
باتَتْ من الحَجْرِ والتقليد في هُوْنِ
فأصبحتْ ذاتَ وعي ليس يُعْجِزُهُ
التمييزُ ما بَينَ مَفروضٍ ومسنونِ
والدين سِرٌّ من الرحمنِ بيَّنَهُ
رسولُهُ وَسِوَاهُ مَحْضُ تخمينِ
والجامدون حَيارى ليس في يدهم
إلا روايةُ مجروحٍ لِمَوْهونِ

فما عسى أن يقولَ الشعرُ في رجلٍ
يدعوه حتى عِداهُ ناصرَ الدينِ
وأيُّ خيرٍ إذا فردٌ تجاهلَهُ
وَقَدْ فشا فضلُهُ بَينَ الملايينِ

ديوان الحق المبين
لخير الدين وانلي
أنا

أنا مسلمٌ والحمدُ للهِ الذي
للحقِّ والدينِ القويمِ هداني
لغةُ الكتابِ درستُها من أجلِهِ
صارَ البيانُ اليعربيُّ بياني
الأرضُ كل الأرضِ أضحتْ موطني
والمسلمونِ ـ وإن نأوْا ـ إخواني
من أرضِ (وانٍ) جاءَ جدّي لاجئاً
حنقتْ عليهِ حكومةُ السُّلطانِ
وعلى ذُرى (صنينَ) عشتُ طفولتي
ودرجتُ في أحلى ربى (لبنانِ)
لا ما زَنَيتُ ولا شربتُ مدامةً
إن الشرابَ حبائلُ الشيطانِ
يلْ لمْ أقامرْ أو أراقصْ أو أهم
بالجاهِ والأموالِ والسُّلطانِ

* * *

أنا مسلمٌ أهوى الحياةَ عزيزةً
ما الذلُّ والإيمانُ يجتمعانِ
أهوى الحياةَ كريمةً وطليقةً
مما تكلِّفُهُ بنو الإنسانِ
إن البساطةَ في الحياةِ جميلةٌ
وكذاكَ في التشريعِ والتبْيانِ
حُمِّلتُ أنواعَ المصائبِ لم أهُنْ
وترفعتْ نفسي عنِ الأحزانِ
أستقبلُ البَلوى بجأشٍ رابطٍ
لا يدفعُ الأتراحَ كالإيمانِ
ضجت بصدري رنَّةٌ عُلويةٌ
لما فهمتُ مقاصدَ القرآن
فنهلتُ من ينبوعِهِ حتى ارتوى
عقلي وضاءَ بنورِهِ وجْداني
[وجمعتُ من علمِ الحديثِ جواهراً
نُثرت بحلقةِ شيخنا (الألباني)]
ووعيتُ ديني من مصادرهِ التي
لم تُبلَ بالتحريفِ والنقصانِ
لم أعرفِ التقليدَ في فقهٍ ولا
جالَ التعصبُ في دمي وجناني
أقوالُ ربّي ثم قولُ (محمدٍ)
شرعي وديني دون شَرعٍ ثانِ

ونفضتُ من موتِ التصوفِ همتي
وحفظتُ من عِلمِ الكلامِ لساني

ودعوتُ منذ نعومَتي وطفولتي
لِلَّهِ للتوحيد للفُرقان

سَخطُ العبادِ أو الرِّضى منهم على
حدٍ سواءٍ في رضى الرحمنِ

أهوى الصراحةَ في الحياة نقيةً
من دونِ ما لفٍ ولا دَورَانِ

لا أنثني عن قَولَةِ الحقِّ ولو
ضاعتْ مغانمُ دونها ومعَانِ

لا أرتضي عيشَ الجبانِ ولا أرى
في الموتِ غيرَ شهادةٍ وجِنانِ

أرضى بعيشٍ ضيقٍ في عزةٍ
وأضيقُ بالنَعماءِ في الإذعان

الصدقُ عندي ذمةٌ وفريضةٌ
والعدلُ شرعي والوفا إيماني

باعدتُ روحي عن هوانٍ أو هوى
وحفظتُ نفسي من دُمى الشيطانِ

أنا عندهمْ مُتعَصِّبٌ متزمتٌ
لكنّني راضٍ بهذا الشانِ

ما ضرني أن كنتُ فيهم مفرَداً
إنَّ (اليتيمةَ) دُرَّةُ الأزمانِ

أحد طلبة العلم يثني على الشيخ ناصر الألباني في أبيات شعرية :

إن الذي ينصر شريعة ربنا
يُنصر كما قد قاله الوحيانِ
ولقد رأينا من محقق عصرنا
أعني المحدث ناصر الألباني
ذاك الذي تسعى حثيثاً ضده
يا ظالماً فارجع عن العصيان
قام الألىٰ يتعصبون لمذهبٍ
وطريقةٍ وعقيدةِ الكهانِ
قام الألىٰ يتعصبون لمنصبٍ
ووظيفةٍ فيها الحطام الفاني
قام الجميع وأعلنوها ثورة
بالسب والتشنيع في البلدانِ
قامت قيامتهم وقام جميعهم
والشيخ ناصرٍ ثابت الأركانِ
نشر العلوم بعصرنا يا حبذا
من ناشرٍ لشريعة المنّانِ
ترك التعصب للمذاهب كلها
مدح الأئمة شيعة الرحمنِ
نفع الإله بعلمه رغم الذي
قد قاله ذو الحقد والأضغانِ

فـأَنِرْ إلهـي مـكـانـةَ لأحـبـتي
خـيـراً عـلى الإسـلام والإيمـانِ

قـالـوا قـريضُ الـشعـر قُـلتُ أُحبُّـهُ
لا سِـيَّـما في نـاصـر الألـبـاني
عَلَمُ الـزمـانِ ، فلَستُ أزري حَقَـهُ ،
شـيـخُ المشـايـخ ذو الـنهي رَبّـاني
فَـهُـو المـجـدِّدُ لـلزمـانِ وقـد أَتَى
خبـرٌ صـحـيـحـحُ يَـنْتَـهي لِـلدَّاني
في كـل آونـةٍ يـقـومُ مـعـلماً
يَـدْعُـو لِـشِـرْعَـةِ ربِّـنـا الـرَّحمـٰنِ
فَـهُـو الإمـامُ إذا الأئـمـةُ عُـدِّدُوا
لا شَـكَّ عِـنـدي والـذي سَـوَّاني
وهـو الّـذي أضْحَى فَـريـدَ زَمَـانِـهِ
بِـالـفِـقْـهِ والـتَّـحـديـث والـقُـرآنِ
كَـمْ ذَبَّ عـن سُـنَـنِ الـنَّـبـي مُحَـمَّـدٍ
اَلْمُـصْـطَفىٰ الْمُـخْـتـارِ مِـن عَـدْنـانِ
كَمْ حَـارَبَ البِـدَعَ الـتي قَـدْ شَـوَهَتْ
وَجْـهَ الـشَّـريـعـةِ بـالأذىٰ الـفـتّـان
يـدعـو إلى الـتـوحيـدِ والتقـوى وكـم
قـال،اتـبـاعُ نـبـيـنـا الـعـدنـانِ
فـرضٌ وحـتـمٌ لازمٌ لا نهـتـدي
في غـيـره إن صـحَ في المـيـزانِ

وإذا أردتَ زيــادةً مِــنْ فَــضْــلِهِ
فــانـظر لَعَمْــري مــا حــوى الشيبــاني

عــن عـلمِــهِ وحــيــاتِــهِ وثـنــاءِ مــن
شــهــدوا لــه بــالفـضــلِ والعــرفــانِ

خالد جمعة الخراز
الكويت



الفصل الثاني

وقالوا :

« من صنف كتاباً فقد استشرف للمدح والذم ؛ فإن أحسن فقد استهدف من الحسد والغيبة ، وإن أساء فقد تعرض للقذف والشتم » .

(كتاب تزكية النفوس)

الردود

١ ـ الرد على رسالة إباحة التحلي بالذهب المحلق للشيخ إسماعيل الأنصاري .
٢ ـ الرد على عز الدين بليق .
٣ ـ القول بفناء النار بين الألباني وابن تيمية وابن القيم .
٤ ـ نقد كتاب التاج الجامع للأصول للشيخ منصور ناصيف .
٥ ـ الرد على الشيخ الغماري .
٦ ـ الرد على ابن حزم في إباحة آلات الطرب .
٧ ـ الرد على العلامة الآلوسي .
٨ ـ الرد على الغزالي وجهيمان وشلتوت .
٩ ـ الرد على المدعو السيد عبد الرضا المرعشي .
١٠ ـ الرد على من ضعَّف حديث العترة .
١١ ـ الرد على مفتي ألبانيا قبل دخول الشيوعية إليها .
١٢ ـ الرد على الصابوني .
١٣ ـ عودة إلى السنة :
(أ) ردود الشيخ على قراء مجلة «المسلمون» ١٩٥٤ .
١٤ ـ (ب) الرد على الشيخ الحامد في أحاديث العمامة في الإسلام ورد الشيخ الحامد عليه .
١٥ ـ (ج) الرد على الأستاذ الطنطاوي في حديث «تظليل الغمام» .
١٦ ـ الرد على ميرزا غلام القادياني الهندي .

● **الـرد على إبـاحة التحـلي بالـذهب المحلق للشيخ إسـماعيـل الأنصاري : (مخطوط)**

هذا الرد مر عليه أكثر من خمس عشرة سنة، وبعـد مضي تلك الفـترة من الزمـان ـ أي بعد سكـوت الشيخ الأنصـاري طيلة خمس عشرة سنة ـ جاءه من أوغر صدره وحرضه عـلى الرد مـرة أخرى عـلى الشيخ الألباني فأخرج كتابه نفسه ولكن بطباعة جديدة. ومستفـاد من رد الشيخ الألباني عليه الخاص حيث إن الشيخ لم يرد عليـه علناً وإنمـا أرسل الرد مع بعض الطلاب الحلبيين الذين كانوا يدرسون في المعهـد الشرعي في ذلـك الوقت ليسلمـوه للشيخ الأنصـاري من باب الـدين النصيحة .

وهذا جزء من رد الشيخ ناصر ننشره ناقصاً وذلك لضياع الجزء الأوسط منه، وتأخر الشيخ في طباعة هذا الرد، ليس عجزاً منه ولكن لكثرة مشاغله وليس عنده وقت للردود، وأخيرا لضيـاع جزء كبير من الرد وذلك عند انتقاله من الشام إلى عمان. ونحن حين ننشر هذا الرد إنمـا ننشره للتاريـخ وليطلع عليـه طلبـة العلم وليعـرفـوا كيف يجـادل الألباني المشايخ وأهل العلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمـين، وصلاتـه وسلامـه على سيـد المرسلين وعـلى آله وصحبـه الطيبـين الطاهـرين ومن تبعهم بإحسـان إلى يـوم الدين .

أمـا بعد، فقـد أرسل إليّ الأستـاذ الفاضـل الشيخ إسـماعيـل

الأنصاري المدرس بمعهد إمام الدعوة في الرياض رسالة مطبوعة على الآلة الكاتبة يرد فيها على ما ذهبنا إليه في رسالتنا «آداب الزفاف في السنة المطهرة». من تحريم الذهب المحلق فقط على النساء، وقرن مع رسالته تحريرا منه بخطه يرغب فيه منا أن نبين رأينا في رسالته قبل أن يشرع في طبعها. فشكرت له هذا واعتبرته من الأدلة على إخلاصه إن شاء الله تعالى إذ قل في هذا العصر من يبدو منه مثل هذا التعاون في سبيل تحقيق الحق وإظهاره للناس.

ومع أن أوقاتي لا تكاد تتسع الآن للكتابة في هذا الموضوع مرة أخرى، فإن اهتمام الأستاذ الفاضل بالموضوع حملني على أن أقابل ذلك باهتمام مثله، وأن أنظر إلى رسالته بعين الاعتبار، لاسيما وفيها مناقشة للأدلة التي كنت اعتمدت عليها في التحريم سندا ومعنى، كما أنه أورد فيها أدلة أخرى احتج بها على خلاف ما ذهبنا إليه من التحريم. لذلك كله كان لابد من التفرغ لدراسة الرسالة والنظر في أدلتها ومناقشتها لأدلتنا، والكتابة بنتيجة ذلك إلى فضيلة الأستاذ، فاقتطعت من وقتي كل يوم شيئاً قليلا حتى تيسر لي والحمد لله دراستها والجواب عنها. فإن رأى فضيلته أنني قد أبطأت عليه بذلك فعذري ما ذكرت (والعذر عند كرام الناس مقبول).

ولقد تبين لنا بعد دراسة تلك الأدلة وإعطائها ما تستحق من العناية والروية أنها لا تقوم بإثبات ما ذهب إليه فضيلة الأستاذ من المخالفة المشار إليها.

وسنحاول في رسالتنا هذه أن نناقش هذه الأدلة، وأن نزيد رأينا السابق إيضاحا، ونسوق في تأييده من الحجج ما يظهر وجه الحق

سافرا في هذا الموضوع الدقيق إن شاء الله تعالى ملتزمين في ذلك كله قواعد علم أصول الفقه ومصطلح الحديث التي قررها العلماء المحققون في كتبهم .

أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بها وأن يلهمنا الصواب فيما كتبنا .

تلخيص الرد :

يتلخص ردّ الأستاذ الفاضل في أمرين :

الأول : أن الأحاديث التي اعتمدت عليها في تحريم الذهب المحلق على النساء ضعيفة كلها.

الثاني : أنها إن صحت فهي منسوخة ، أو محمولة على وجه من تلك الوجوه الأربعة التي كنت نقلتها عن الحافظ المنذري وأجبت عنها في رسالتنا المشار إليها آنفا «آداب الزفاف» .

الجواب عن تضعيف الأحاديث

وجواباً عن الأمر الأول أقول :

إن الأحاديث الواردة في هذا الموضوع تنقسم من حيث سندها إلى قسمين :

١ ـ صحيح ثابت يحتج بكل واحد منها على الانفراد فكيف بها مجتمعة، وهذا القسم هو الذي ـ جعلته عمدتي في «آداب الزفاف» وهي ثلاثة أحاديث .

الأول : حديث أبي هريرة من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب. .

الثاني : حديث ثوبان في ضرب النبي ﷺ يد بنت هبيرة لما رأى عليها فتخا من ذهب وإنكاره ﷺ على ابنته فاطمة رضي الله عنها سلسلة الذهب وقد أخذتها من عنقها .

الثالث : حديث أم سلمة في إعراضه ﷺ عنها لما رأى شعائر الذهب في رقبتها.

٢ ـ والقسم الآخر أحاديث ضعيفة الأسانيد، ولكن ضعفها يسير لا تترك من أجله بل بعضها يقوي بعضا، وقد أوردت شيئا من هذا القسم في التعليق على «الآداب» على سبيل الاستشهاد بها والاعتبار لا الاحتجاج، ولذلك لم ألتزم تحقيق الكلام عليها مكتفياً بالقسم الأول منها .

بعد هذا البيان يحسن بنا أن نشرع في الجواب عن تضعيف الأستاذ لهذه الأحاديث مفصلا فأقول :

الجواب عن تضعيف حديث التحليق :

أما الحديث الأول وهو في تحريم الطوق والسوار والحلقة فأعله الأستاذ بقوله: «ومدار جميع طرق هذا الحديث على (أسيد بن أبي أسيد البراد) الذي قال الدارقطني فيه «يعتبر به» ـ (قال الأستاذ) وهذه اللفظة لا يخفى على الأستاذ أن روايةً من قيلت فيه لا تقوى على معارضة النصوص الثابتة في هذا الباب .

أقول : يشير الأستاذ بهذا الكلام إلى أن الراوي الذي يقال فيه «يعتبر فيه»، لا يحتج به وإنما يصلح للاستشهاد به والاعتبار، وهذا صحيح في الجملة وعليه لا يصلح للمعارضة المذكورة .

والجواب من وجهين :

الأول : أن الأمر كما قال الأستاذ لو أنَّ الراوي المذكور لم يقل فيه إلا ما نقله الأستاذ عن الدارقطني وليس الأمر كذلك فقد احتج به جماعة من المحدثين كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم فصححوا له أحاديث وهذا يستلزم أنه ثقة عندهم كما لا يخفى، وحنيئذ فلابد للباحث من النظر في مجموع ما قيل في الراوي حتى يستطيع أن يؤلف في نفسه رأياخاصاً حول الراوي أقرب ما يكون إلى الحقيقة وذلك بأن يختار قولا واحدا من بين تلك الأقوال المتعارضة، أو يكون من مجموعها رأيا خاصا به مستلهما ذلك من قواعد علم الجرح والتعديل وهذا ما جرينا عليه في كل الأحاديث التي نتكلم عليها تصحيحا أو تضعيفا، تبعا لمن قبلنا من العلماء المحققين ومن ذلك هذا الحديث فإني لما احتججت به في «آداب الزفاف» لم يكن خافيا عليّ قول الدارقطني المذكور في هذا الراوي ولا أنه يفيد أنه لا يحتج به عنده، ولكني نظرت بعين الاعتبار إلى تصحيح من صحح أحاديثه فكونت من ذلك في نفسي رأيا خاصا به وهو أنه حسن الحديث لا صحيحه ولا ضعيفه(*) يقول الحافظ ابن حجر فيه إنه

(*) ذلك لأن تصحيح المذكورين يشعر النبيه أن الراوي ليس في حديثه خطأ كثير بحيث لا يصلح أن يحتج بحديثه مطلقا، وقول الدارقطني فيه يشعر من جهة اخرى أن فيه شيئا من المصحف لا يسقط به من عين الاعتبار فهو ممن يكتب حديثه فينتج من مجموع ذلك عندنا أنه حسن الحديث كما ذكرنا واستأنست مع ذلك.

«صدوق» وهذا يوافق عدم إيراد الذهبي إياه في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ولا في «الضعفاء» له مشيراً بذلك إلى أنه ليس منهم، ودعمت ذلك بتصحيح الحافظ المنذري لإسناد حديثه هذا وتثبيت الشوكاني إياه كما بينته في «الآداب».

فإذا كان هذا كله لا يسوغ للباحث مثلي أن يحكم على الحديث بالجودة وصلاحيته للاحتجاج به فكيف يسوغ لغيري أن يضرب بصنيع أولئك الأئمة عرض الحائط متمسكا بقول الدارقطني وحده دون أن يدعمه بشيء من أقوال الأئمة الذين جاؤوا من بعده ممن يوثق بعلمهم وتصحيحهم وتضعيفهم وترجيحهم ؟

وخلاصة القول أن إسناد الحديث قوي عندنا وقد صرح بذلك إمامان من فحول العلماء(*) ويقويه صنيع جماعة آخرين غيرهم، وأما تضعيفه فلم يصرح به أحد من العلماء قبل الأستاذ الأنصاري فيما علمت .

الوجه الثاني : إن قول الدارقطني في راوي هذا الحديث «يعتبر به» صريح في أنه ليس شديد الضعف بل هو في جملة من يكتب حديثهم للاستشهاد به لأنه ليس مطعونا في صدقه، بل في حفظه، وهذا مما لا يخفى على فضيلة الأستاذ وحينئذ فحديثه هذا حجة حتى عند الدارقطني لأن معناه ورد في أحاديث أخرى كثيرة بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف منجبر كما سيأتي بيانه فهي تشهد لهذا الحديث وتدل على أن هذا الراوي قد حفظ حديثه فصح الاحتجاج به، وهذا هو المطلوب .

(*) وكذلك صححه ابن حزم فإنه أورد الحديث وتأوله «والتأويل فرع التصحيح» ولو كان ضعيفا عنده لأراح نفسه من تأويله أو على الأقل لجعل تأويله وجها آخر في الجواب عنه .

وأما قول الأستاذ إن هذا الحديث معارض للنصوص الثابتة في الباب، فغير مسلم عندنا لأنه خاص والأحاديث التي يشير إليها عامة ولا تعارض بين عام وخاص كما هو مقرر في علم الأصول ولا يخفى - ذلك على فضيلة الأستاذ فلا أدري كيف نصب المعارضة هنا بين الحديث الخاص والنصوص العامة؟ وسيأتي مزيد تفصيل لهذا عند الكلام على (الأمر الثاني).

الجواب عن تضعيف حديث الفتخ والسلسلة

أما الحديث الثاني وهو في تحريم الفتخ والسلسلة فأعله الأستاذ بقوله:

«إن ابن القطان قال فيه: علته أن الناس قالوا: إن رواية يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام منقطعة، على أن يحيى قال: حدثني زيد بن سلام. وقد قيل إنه دلس ذلك، ولعله كان أجازه زيد بن سلام فجعل يقول: حدثنا زيد».

ثم ذكر الأستاذ أن ابن القيم والذهبي أقرا ابن القطان على ذلك، وأن الانقطاع المذكور أقر به يحيى بن أبي كثير نفسه، قال:

«فقد روى الحافظ أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» بسنده إلى حسين المعلم أنه قال: قال لي يحيى بن كثير: كل شيء عن أبي سلام فإنما هو كتاب».

والجواب من وجوه:

الأول: لا نسلم أن رواية ابن أبي كثير عن زيد بن سلام منقطعة وذلك لأمور:

١ ـ أن ابن أبي كثير هو أحد الأعلام الأثبات كما قال الذهبي وغيره قد صرح بالتحديث عن زيد بن سلام في هذا الحديث عند أحمد والنسائي وغيرهما بإسنادين صحيحين عنه، فادعاء الانقطاع مع هذا الاتصال الصريح مما لا يجوز القول به مطلقا واتهامه بأنه عبر بالتحديث عن الإجازة تهمة جائرة، لا يصح بوجه من الوجوه أن تقبل إلا بحجة نيرة ظاهرة، لا بمثل قول ابن القطان «وقد قيل إنه دلّس ذلك، ولعله كان أجازه زيد بن سلام فجعل يقول: حدثنا زيد»، فإنه يحمل في طواياه الإشارة إلى أن ذلك لا يثبت نسبته إلى يحيى، وهل تثبت التهم بمثل «قيل» و«لعل»؟! سبحان ربي! وهل نسي الأستاذ الأنصاري قوله فيما سيأتي: «إن لفظتي (الظاهر) و(كأن) غير مقنعتين في هذا الباب؟ فكيف اقتنع الأستاذ بلفظتي «قيل» و«لعل» في هذا الباب مع بعد الفارق بين البابين؟

٢ ـ وقد أثبت سماع ابن أبي كثير من زيد بن سلام الإمام أبو حاتم الرازي فقال: «سمع منه» كما حكاه في «التهذيب عنه» وهذا أولى من قول ابن معين الآتي، «لم يسمع منه» لأنه مثبت، وذاك ناف وقد تقرر واشتهر أن المثبت مقدم على النافي. وقد مال إلى إثبات سماعه منه الإمام أحمد أيضا فروى ابن عساكر عن أحمد بن محمد ابن هانىء (وهو أبو بكر الأثرم) قال:

«قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟ فقال: ما أشبهه قلت له: إنهم يقولون سمعها من معاوية بن سلام؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو

يبين في أبي سلام(*) يقول: «حدَّث أبو سَلاَّم» ويقول: «عن زيد ابنا أبو سلام»، فلم يسمع منه. ثم أثنى أبو عبد الله على يحيى بن أبي كثير».

قلت: وهذا استدلال دقيق من الإمام أحمد رحمه الله على تنزيه يحيى مما رماه به بعضهم من عدم سماعه من زيد بن سلام مع تصريحه بالتحديث عنه يشير الإمام أحمد إلى أنه لو كان كما زعم (الناس) لقال: «حدث زيد بن سلام كما قال في رواية عن أبي سلام - وهو جد زيد - «حدث أبو سلام فلذا روى عن الجد بوساطة الحفيد قال: «عن زيد ابنا أبو سلام» فهذا التفريق العملي منه يشعر البصير المتأمل بصواب ما قاله الإمام أحمد رحمه الله تعالى ولذلك جزم أبو حاتم وغيره كالخزرجي في التذهيب بأنه روى عن زيد كما روى عنه أخوه معاوية بن سلام، بل أشار الخزرجي إلى تضعيف قول النافي فقال: «وقيل لم يسمع منه بل نسخ كتابه»!

وبناء على ثبوت سماعه منه كان الإمام أحمد يصحح حديثه عنه، كحديث: «أتاني ربي في أحسن صورة...» فقد روى ابن عساكر (٩ / ٤٩٧ / ١) عن الإمام أحمد أنه صحح هذا الحديث من رواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده عن أبي عبد الرحمن السكسكي عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل مرفوعا به، وقد رواه ابن عساكر من طرق مختلفة عن معاذ، ثم روى عن أحمد أنه قال: «هذا أصحها».

وأما استدلال فضيلة الأستاذ على أن يحيى نفسه أقر بانقطاع

(*) واسمه ممطور وهو جد زيد بن سلام.

الرواية بينه وبين زيد بما نقله عن حسين المعلم: قال لي يحيى: كل شيء عن أبي سلام فإنما هو كتاب».

فالجواب عنه على نوعين:

الأول: أن الأستاذ توهم أن أبا سلام هذا هو زيد بن سلام نفسه وليس كذلك بل هو جده كما سبقت الإشارة إليه في كلام الإمام أحمد، فإنه «زيد بن سلام بن أبي سلام» واسم أبي سلام ممطور الحبشي، وهذا الحديث بالذات هو من رواية زيد عن جده، ولم أجد أحدا كناه بكنية جده (أبي سلام) من المصنفين في الكنى كمسلم والدولابي وأبي أحمد الحاكم، فهو وهم عجيب، وإنما أوقعه فيه أن قول حسين المذكور جاء عرضا في ترجمة يحيى من «التهذيب» فتبادر إلى ذهن الأستاذ أن أبا سلام هو زيد، والحقيقة أنه جده والمقصود بالذات من قول حسين المذكور ليس هو القدر الذي نقله الأستاذ ووهم فيه وإنما المقصود تمام كلامه الذي لم ينقله الأستاذ وهو قول حسين المعلم عطفاً على قوله السابق: «وقلنا ليحيى بن أبي كثير! هذه المرسلات عمن هي؟ قال: أترى رجلا أخذ مداداً وصحيفة فكتب على رسول الله ﷺ الكذب! قال: فقلت له: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا، قال: إذا قلت: (بلغني) فإنه من كتاب».

وغرض صاحب التهذيب من سوق هذا النص من رواية حسين عنه أن يثبت أنه مدلس يروي المرسلات أي المنقطعات، وأنه يشير إلى ذلك بقوله (بلغني)، وليس غرضه أن يثبت أنه لم يسمع من زيد كما هو ظاهر من ذكره لهذه الرواية بين قول العقيلي فيه «كان يذكر بالتدليس» وقول يحيى بن سعيد «مرسلات يحيى بن أبي كثير كالريح»

فالبحث فيه أعني «التهذيب» كله منصب لإثبات تدليس ابن أبي كثير وروايته المرسلات ليس إلا، ولذلك إنما روى العقيلي في ترجمة يحيى (ص ٤٦٦) من رواية حسين هذه هذا القدر المتعلق بروايته المرسلات فقط لاغير. وسنده صحيح.

ويؤيد ما ذكرته من الوهم رواية الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥ / ١٨٠) للجملة التي نقلها الأستاذ بلفظ يزيل الوهم إن شاء الله تعالى. فقال الذهبي:

«قال خرب عن يحيى: كل شيء عندي عن أبي سلام الأسود إنما هو كتاب»

فإن وصفه لأبي سلام بـ (الأسود) نص قاطع على أن المراد به الجد، لأن (الأسود) صفة أو لقب له لا لزيد.

إذا تبين هذا فإن التأمل في رواية حسين هذه عن يحيى: يرشدنا إلى أن إسناد هذا الحديث متصل غير منقطع، وأن سماع يحيى من زيد بن سلام صحيح ثابت، ذلك لأنها تصرح عنه أنه حين تكون روايته عن شخص مرسلة منقطعة فإنه يشير إلى ذلك بقوله: (بلغني)، وإن في قوله هذا تدليلا على أن تلك الرواية من كتاب.

ولما كان يحيى بن أبي كثير روى هذا الحديث بلفظ «حدثني زيد» ولم يقل فيه (بلغني) دلّ ذلك على اتصال السند وصحة الحديث بشهادة الراوي نفسه وهو ثقة ثبت كما سبق فلا يلتفت بعد هذا إلى قول أحد فيه.

(فـائـدة) :

وإنه ليلقى في نفسي أن يحيى بن أبي كثير وإن كان مدلساً، فإن رواية حسين عنه وما تقدم عن أحمد فيه كل ذلك يشعرنـا بأن تـدليسه ليس من النـوع الذي لابـد لتلافيـه من التصريـح بـالتحـديث، بـل تدليسه يعرف بالنـظر إلى صورة روايتـه فإذا قـال (بلغني عن فلان) أو (حدث فلان) فهذا دليل على الانقطاع وأنه لم يسمعه من فـلان، وأما إذا قال: «عن فلان» فهو غير محمول على السماع بخلاف المعهـود عن المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع، والدليل على ذلـك قول أحمـد ورواية حسـين المشار إليهـما، ولعل هـذا هو السر في إكثار الصحيحين من الرواية عن يحيى بن أبي كثير عن شيوخه بصيغة (عن). وهذه فائـدة هامـة ما رأيت من سبقني إلى تـوضيحها والتنبيـه عليها فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي .

الوجه الثاني : إذا سلمنا جدلا أن (أبا سلام) في رواية حسـين المعلم هو زيد بن سلام وأن هذه كنيتـه وافق فيها كنيـة جده كـما يتفق ذلك في كثير من التراجم(*) فحينئذ يحمل قول ابن أبي كثير «كل شيء عن أبي سـلام فإنمـا هو كتـاب» على مـا كان من روايتـه عنـه بصيغـة (بلغني) ونحوها مما يشعر بالانقطاع حملا للمطلق على المقيد، فإن قوله هذا مطلق يفسره ويقيده قولـه في آخر روايـة حسين عنـه «إذا قلت : بلغني فإنه كتاب» فإنه مفسر ومقيد كما ترى، وينتج من الحمل المذكور المعنى الآتي: «كـل شيء قلت فيه (بلغني) عن أبي سـلام أو غيره فـإنما

(*) من ذلك أخو زيد بن سلام وهو معاوية، فقد ذكر الإمام مسلم في «الكنى» أنه يكنى بأبي سلام أيضا، وهذا مما يوهن الظن بأن أبا سلام كنية زيد أيضا لأنـه يبعد عـادة أن يتكنى الأخ بكنية أخيه كما يبعد أن يتسمى باسمه لما فيه من الاشتباه .

هو كتاب»، وعليه فما صرح فيه بالتحديث فلا يدخل في كلامه هذا كهذا الحديث لأنه لم يقل فيه (بلغني) بل «حدثني» وهذا واضح بإذن الله تعالى .

وبهذا يتبين ضعف استدلال الأستاذ المذكور بل بطلانه .

ثم نعود إلى ذكر بقية وجوه الرّد على إعلال الحديث بالانقطاع فأقول :

الوجه الثاني : إن الذين يذهبون إلى القول بأن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من زيد بن سلام ويعلون هذا الحديث بالانقطاع قد ذكروا أن يحيى رواه عن كتاب زيد بن سلام، فقال العباس الدوري في «كتاب» التاريخ والعلل ليحيى بن معين (١١٨ / ١):

سمعت يحيى يقول: لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقدم معاوية بن سلام عليهم فلم يسمع يحيى بن أبي كثير (منه شيئا)، أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلسه عنه. وأبو سلام ممطور وهو جد زيد بن سلام ويحيى بن أبي كثير يقول: حدث أبو سلام. ولم يلقه ولم يسمع عنه شيئا». وهذا رواه الحافظ ابن عساكر في «التاريخ» (٦ / ٣١٥ / ٢) من طريق العباس الدوري. ثم روى من طريق أخرى عن معاوية بن سلام قال: «أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام، فإذا سلمنا جدلاً أن يحيى لم يسمع هذا الحديث من زيد بن سلام فقد نقله من كتاب زيد كما يشهد بذلك أخوه معاوية بن سلام وابن معين. وعليه فإذاكان من المعلوم لدينا أن صاحب الكتاب وهو زيد ثقة، والناقل منه وهو ابن أبي كثير كذلك، وكان السند بذلك إليه صحيحا وسند زيد به إلى النبي ﷺ صحيحاً كذلك فلا شك حينئذ في صحة الحديث، وتضعيفه والحالة هذه

بالانقطاع لا وجه له من الصحة ألبتة عند العارفين بقواعد علم الحديث لأنه رواية من طريق الوجادة وهي حجة بشروط مبينة في «مصطلح الحديث» أهمها « أن يثق الناقل بأن هذا الخبر أو الحديث بخط الشيخ الذي يعرفه أو يثق بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه ».

وهذه الثقة حاصلة قطعا عند ابن أبي كثير لأنه نقل الحديث عن خط زيد بن سلام كما هو ظاهر رواية ابن عساكر، أو عن خط أخيه معاوية كما يشعر به قول ابن معين مع إمكان حمله على معنى رواية ابن عساكر ومعاوية ثقة أيضا ويحيى بن أبي كثير من شيوخه فهو عارف به جيداً .

فثبت بذلك صحة الحديث ولو فرض الانقطاع في سنده لأنه مروي بطريق من طرق الرواية المقبولة وهي «الوجادة ».

وتزداد هذه الوجادة قوة إن صح أن زيد بن سلام كان أجاز يحيى بن أبي كثير كما حكاه ابن القطان في كلامه الذي نقله الأستاذ عنه مسلماً به مرتضياً له !

وتصحيح الأحاديث المروية عن طريق الوجادة مما التزمه أئمة الحديث حتى الذين ألفوا في «الصحيح فهذا الإمام مسلم مثلا يكثر من الرواية في صحيحه من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه، مع أنه لم يسمع من أبيه فروايته عنه من كتاب قال ابن معين في «التاريخ والعلل» (٤١ / ١):

«مخرمة بن بكير يقولون إن حديثه عن أبيه كتاب ولم يسمع منه»، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب « صدوق، وروايته عن أبيه

وجادة من كتابه ، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني سمع من أبيه قليلاً ».

إذا عرف هذا فما موقف الأستاذ من الأحاديث المروية في صحيح مسلم من طريق مخرمة هذه، هل هي صحيحة مع الانقطاع، أو هي ضعيفة لا يحتج بها؟ فإذا ذهب إلى تصحيحها - وهو الذي اعتقده لما سأذكره - فيلزمه أن يصحح أيضا إسناد هذا الحديث بجامع الاشتراك في علة التصحيح وهي الوجادة بل هذا بالتصحيح أولى لثبوت سماع ابن أبي كثير من زيد وتصريحه بالتحديث عنه في هذاالحديث - وهذا بين لا يخفى والحمد لله .

وإن اختار الأستاذ تضعيف أحاديث مخرمة التي صححها مسلم ورواها في صحيحه فما حجته في ذلك مع دخولها في الرواية بالوجادة وهي حجة عند جماهير العلماء على ما هو مقرر في «المصطلح»؟ وما جوابه حينئذ عن علومنا اليوم من حديث وتفسير وغيرها مما لا سبيل إليها إلا الرواية بالوجادة ؟

قلت آنفاً : إن الذي أعتقده أن الأستاذ يذهب إلى تصحيح أحاديث مخرمة عن أبيه، فالذي حملني على ذلك أني رأيت فضيلته قد صرح في آخر ردّه، بتصحيح إسناد رواية هي من طريق مخرمة عن أبيه، ولذلك فإنا نلزمه بتصحيح إسناد هذا الحديث من باب أولى كما سبق بيانه .

طريق أخرى للحديث :

الوجه الثالث : لو سلمنا بصحة القول بالانقطاع المذكور، وبأن رواية يحيى بن أبي كثير للحديث وجادة لا يوثق بها ولا يعتمد

عليها، فقد جاء الحديث من طريق أخرى بإسناد صحيح ليس فيه ابن أبي كثير، قال الحافظ الروياني الثقة في «مسنده» (١٤ / ١٢٦ / ١) نا محمد بن بشار نا سهل نا أبو غفّار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان به .

قلت: وهذا سند صحيح متصل، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم في صحيحه غير أبي غفار واسمه المثنى ابن سعيد، وغير سهل وهو ابن يوسف الأنماطي وكلاهما ثقة .

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٤٨ / ١) عن حجاج بن نصير حدثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء به. فهذا يؤكد أن لحديث أبي قلابة أصلا، كما أن لحديث زيد بن سلام عن أبي سلام أصلا، لكن اختلط على بعض الرواة إسناد بإسناد وعلة هذا حجاج ابن نصير فإنه ضعيف، وقد خالفه معاذ بن هشام الدستوائي فقال: حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني زيد عن أبي سلام عن أبي أسماء الرحبي أن ثوبان حدثه به .

فهذا سند صحيح متصل عندنا وقد سبق الكلام عليه مفصلا، وهو يبين أن الصواب في حديث ابن أبي كثير أنه من روايته عن زيد عن أبي سلام عن أبي أسماء وأن من قال عنه عن أبي قلابة عن أبي أسماء أخطأ عليه فيه .

وجملة القول: إن الحديث صحيح من الطريقين عن أبي أسماء، وقد صححه من الطريق الأول من سميناهم في «آداب الزفاف» كالحاكم والمنذري والعراقي وصرّح الذهبي بموافقة الحاكم على تصحيحه ولم يسكت عليه فقط كما ذكر الأستاذ الأنصاري، ويمكن أن

يلحق بهؤلاء الأئمة الإمام ابن حزم، فإنه أطال الكلام على الحديث في «المحلي» (١٠ / ٨٤ - ٨٥) من حيث دلالته على التحريم وفي ذلك إشعار بأن الحديث صحيح عنده وإلّا لبادر إلى تضعيفه وبيان علته ولم يسكت عنه ليحاول تأويله، فإن التأويل فرع التصحيح كما لا يخفى.
ولذلك فإني أظن بالأستاذ الأنصاري خيراً وأنه سيوافق هؤلاء الأئمة على صحة الحديث بعد أن أجبنا عن مستنده في التضعيف لاسيما بعد أن قدمنا إليه الطريق الأخرى التي لا يعرفها إلا الأقل من القليل.

ولا يضرنا بعد ذلك إقرار من أقرَّ ابن القطان على إعلال الحديث بما سبق حكايته ورده بما لا يمكن نقضه، لاسيما وبعض من عزا الأستاذ الإقرار إليهم فيه نظر بين كابن القيم فإنه لا يصح في نظري أن يقال فيه الإقرار المذكور لأنه لم يحك فقط قول ابن القطان وحده بل حكى قول الذين أخذوا بالحديث واحتجوا به وسكت عليه كما سكت على قول ابن القطان، ففي هذه الصورة لا يصح أن ينسب إليه الإقرار به لأن معنى ذلك أنه أقر بقولين متعارضين وهذا مما لا يجوز نسبته إلى مثل الإمام ابن القيم رحمه الله، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله، وكيف يصح أن ينسب إليه ذلك وهو يصرح بتصحيح حديث آخر ليحيى بن أبي كثير عن زيد في كتابه «أعلام الموقعين» ؟

الجواب عن حديث إعراضه ﷺ عن أم سلمة من أجل الشعائر

وأما الحديث الثالث وهو حديث أم سلمة في إعراضه ﷺ عنها لما رأى في رقبتها شعائر من ذهب. فقد سلم الأستاذ بصحة هذا

الحديث ولم يحاول تضعيفه كما فعل بالحديثين السابقين، ولكنه تعلق عليه في جملة واحدة فضعفها وهي قول الراوي فيه: «زعموا أنه قال: ما ضرّ إحداكن...» فنقل عني أني قلت: هذا القدر من الحديث مُرسلٌ» وبنى عليه قوله: «فسقط بذلك الاستدلال به» قلت لعل الأستاذ نسي أن ينقل تمام قولي المذكور حتى استجاز أن يبني على أوله قوله: «فسقط...» دون أن يتعرض للإجابة عن التمام الذي لا يسمح له أن يقول هذا! وهذا التمام هو قولي مستدركا على القدر الذي اقتصر الأستاذ عليه في النقل:

«لكن هذا القدر من الحديث صحيح أيضا، لأنه مرسل صحيح الإسناد، وقد روي موصولا كما علمت(*) وله شاهدان موصولان: الأول عن أبي هريرة.. والآخر عن أسماء بنت زيد».

ثم قلت مشيراً إلى شواهد أخرى:

وفي الباب عن عائشة عند النسائي وغيره، وأسماء أيضا عندَ أبي داود».

فهذه الشواهد وإن كان غالب مفرداتها لا تخلو من ضعف، فمما لا شك فيه أنها بمجموعها صالحة للاحتجاج بها على تحريم ما اجتمعت عليه من تحريم السوار والطوق وكذا الخرص، لما تقرر في مصطلح الحديث أن كثرة الطرق تقوي الحديث إذا خلت من متروك أو متهم، لاسيما والمشهود له وهو الحديث المرسل الصحيح إسناده حجة وحده عند جمهور الفقهاء، قال الحافظ ابن كثير: «والاحتجاج

(*) أعني طريق ليث بن أبي سليم وفيه ضعف، ووقع في الأصل «خصيف» بدل «ليث» وهو سبق نظر أو قلم، والفضل للأستاذ الأنصاري في التنبيه على ذلك جزاه الله خيرا.

بـه مذهب مـالك وأبي حنيفـة وأصحابهـما، وهـو يحكي عن أحمـد في رواية ».

وأما مذهب الشافعي فشرطه في الاحتجاج به معـروف وهو أن يجيء مـوصولا من وجـه آخر ولـو مرسـلا فهذا قـد جاء مـوصولا من طـرق، وعليه فهـذا الحديث المرسل صحيـح حجة عنـد جميع علماء المذاهب الأربعة وغـيرهم من أئمة أصـول الحديث والفقـه، وبذلـك يظهر لكل منصف أن القول بسقـوط الاستدلال بهـذا الحديث لمجـرد وروده مرسلا هو الساقط. والله تعالى هو الموفق.

وإلى هنا ينتهي الجواب عن تضعيف الأستاذ الأنصاري للقسم الأول من الأحـاديث وهي التي كنت اعـتمـدت عـليهـا في «آداب الزفاف» وقد تبين والحمد لله صلاحيتهـا للاحتجـاج بكل واحـد منها وأنها لم تزدد بنقد الأستاذ إياها إلا قوة.

ولنشرع الآن في الجـواب عن تضعيفـه لـلقسـم الثـاني مـن الأحاديث وهي التي كنت ذكرتها استشهاداً بها لا احتجاجاً فأقول:

الجواب عن تضعيف الأستاذ للقسم الثاني من الأحاديث:

أمـا القسم الثاني من الأحـاديث فإني لم أورد شيئـا منهـا في متن رسالتنا «آداب الـزفاف» اكتفـاء منا بـالأحاديث الصحيحـة التي سبق الكلام عنها والجـواب عما أعلّه الأستـاذ بها، وإنمـا أوردتها في التعليق شاهدا للقدر المرسل في حديث أم سلمة المتقدم، ومع ذلك فقد أطال فضيلة الأستـاذ النفس في بيان ضعف مفـردات هـذه الأحـاديث حتى ليتـوهم من لم يقف عـلى رسـالتنـا المشـار إليهـا أننـا أوردنـاهـا فيهـا للاحتجاج بها لا للاستشهاد، فيعجب من ذلك أشد العجب ظنا منـه

أننا نحتج بالأحاديث الضعيفة دون أن نبين حقيقة أمرها، وهو في ذلك معذور لأنه لم يقف على الرسالة، والحق أنني إنما ذكرتها استشهادا متأثرا في ذلك بما قرره علماء أصول الحديث أنه يغتفر في «باب الشواهد والمتابعات» من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفر في الأصول. ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص ٦٤).

إذا تبين هذا فالجواب عن تضعيف هذه الأحاديث، من وجهين:

إجمالي وتفصيلي:

أما الجواب الإجمالي فهو:

إذا سلمنا بضعف كل مفردات هذه الأحاديث، فبعضها يقوي بعضا، لأن جميع طرقها ليس فيها متروك ولا متهم بالكذب كما يظهر ذلك من كلام الأستاذ الأنصاري نفسه، إذ أن هذه الطرق كلها تدور إما على ضعيف لم يشتد ضعفه مثل ليث بن أبي سليم وشهر بن حوشب فإنهما ضعيفان من قبل حفظهما لا لتهمة في نفسهما، بل هذا الثاني ممن يحسن حديثه بعض الأئمة كالحافظ الهيثمي، وإما على مجهول لم يعرف حاله كمحمد بن عمرو، ومن المقرر في علم أصول الحديث - كما لا يخفى على الأستاذ الفاضل - أن مثل هذه الطرق مما يتقوى الحديث بها ويصل إلى درجة الحسن والصحة، فقد جاء في «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي (٥٨) ما نصه:

«إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار الحديث حسنا، وكذا إذا كان

ضعفها الإرسال أو التدليس أو جهالة رجال، زال بمجيئه من وجه آخر .

فهذا أصل من علم المصطلح يقرر بصراحة تامة أن كل حديث ضعيف السند من قبل سوء حفظ بعض رواته يتقوى إذا جاء من وجه آخر مثله، أو كان فيه تدليس أو جهالة، وهذا الشرط متحقق هنا ومنطبق تمام الانطباق بل إنه جاء من أكثر من طريق واحد فهو بذلك يرتقي إلى درجة الصحة قطعاً، وكم من أحاديث صححها كبار العلماء تحقيقاً لهذا الأصل، ويطول بنا الكلام لو أردنا أن نتتبع ذلك فحسبنا مثالاً واحداً سأذكره في الجواب التفصيلي إن شاء الله تعالى، فلا أدري بعد هذا ما وجه الجزم بضعف مجموع هذه الأحاديث والضرب بها عرض الحائط من الوجهة الحديثية ؟

وأما ترك العمل بها من الوجهة الفقهية فسيأتي جوابنا عنه في محله المناسب إن شاء الله تعالى .

هذا هو الجواب الإجمالي .

أما الجواب التفصيلي فهو :

إننا لا نسلم بضعف جميع طرق هذه الأحاديث بل فيها ما هو حسن أو قريب من الحسن مثل حديث أبي هريرة، وما هو صحيح مثل حديث عائشة .

أما حديث أبي هريرة، فأعلّه الأستاذ بأن فيه أبا زيد، وهو وإن قال الذهبي وغيره فيه «مجهول فليس بلازم التزامه لأنه قائم على أساس أنه تفرد عنه أبو الجهم كما صرح الذهبي، وفيه نظر فقد قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «أخرج أحمد من طريق شعبة عن

أبي زيد مولى الحسن بن علي عن أبي هريرة حديثا غير هذا فكأنه هو، ورواية شعبة عنه مما يقوي أمره ».

قلت: ومما يقوي أمره أيضا أنه لم يرو شيئا منكرا تفرد به حتى يضعف من أجله، بل روى ما هو معروف ثابت برواية الثقات كحديث أبي هريرة الآخر الصحيح وحديث ثوبان المتقدمين .

وأما حديث عائشة فصحيح السند جداً لأنه ورد من ثلاثة طرق عن ابن شهاب عن عروة عنها. وهذا سند صحيح على شرط جميع أهل الحديث ولم يجد الأستاذ الأنصاري ما يعلّه به إلا قول النسائي فيه أنه «غير محفوظ»، وهذا مما لا يجدي في البحث العلمي الاستقلالي، إذ أنه تقليد من الأستاذ الأنصاري للنسائي، والتقليد ليس من العلم في شيء كما هو معلوم، فلا يجوز الالتفات إليه والاعتماد عليه ما دام أن القواعد الأصولية تعطي صحة الحديث، فالمرجو من فضيلة الأستاذ أن يلتزمها ويحاججنا بها لا بالتقليد فإنه لا حجة فيه كما لا يخفى عليه !

بقي الكلام على حديث أسماء فيحتمل أنه حسن بمجموع طريقيه فإن الأول مداره على شهر بن حوشب عنها، والآخر مداره على محمود بن عمرو الأنصاري عنها .

وشهر بن حوشب صدوق وإنما ضعف لكثرة أوهامه كما ذكر الحافظ في «التقريب» فهو إنما يخشى منه بسوء الحفظ فقط وليس الكذب، فإذا ما تابعه غيره على حديثه دلّ ذلك على أنه حفظه فكان حجة بل إن بعض العلماء ليحسن حديثه مطلقا كما سبق فكيف إذا توبع ؟

وأما متابعة محمود بن عمرو الأنصاري فهو مجهول الحال

لا العين كما اعترف به الأستاذ الأنصاري نفسه، فمثله ممن يقبل حديثه إذا توبع عليه كما يستفاد مما نقلناه آنفا عن تدريب السيوطي، وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر بخصوص محمود هذا فقال في ترجمته من «التقريب» إنه «مقبول» يعني عند المتابعة وإلّا فلينّ الحديث كما نص عليه في المقدمة، فينتج من ذلك أن محمودا هذا ليس حديثه هذا لينا لأنه قد توبع من قبل شهر، وإذا كان الحديث غير لين فهو قوي حسن على أقل الدرجات فثبت المراد وتبين أن تضعيف الأستاذ له لا وجه له في نظر علم الحديث والعارفين به .

بل إن بعض العلماء ليقبلون أحاديث أمثال محمود هذا من التابعين المستورين ولو لم يعرف له متابع، ومن هؤلاء الحافظ ابن كثير وابن رجب وغيرهما من المتقدمين، والمحقق أحمد محمد شاكر من المعاصرين[1]. وهذا وإن كنت لا أذهب إليه فإنه يدل على مبلغ تشدد الأنصاري في ردّه لهذا الحديث مع وجود المتابع !

قلت: ولقد جرى الشيخ أحمد رحمه الله تعالى على هذا النهج فهو يقوي أحاديث التابعين المجهولين إحساناً منه للظن بهم، أما نحن فلا نرى الاحتجاج بهم حتى تثبت عندنا عدالتُهم اتباعا للقاعدة الأساسية المعروفة في المصطلح في تعريف الحديث الصحيح، اللهم إلّا عند المتابعة .

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في التعليق على المسند (٩ / ٦٤) بعد أن حسن إسناد حديث فيه رجل من طبقة محمود هذا: «تابعي مجهول الحال» فهو على الستر حتى يتحقق من حاله إلى التوثيق والتضعيف.

ولست أعجب من تبني الشيخ شاكر لهذه القاعدة والتزامه إياها مادام أنه يراها صوابا ولكني أعجب من فضيلة الأستاذ الأنصاري أشد العجب فإني أراه لا يستقر على قاعدةولا يثبت عليها في نقده للأحاديث، فبينما أراه مثلا يضعف هذا الحديث بمحمود هذا مع أنه قد توبع عليه، إذ بنا نراه يحسن حديث غيره ممن حاله مثل حاله في الجهالة أو أشد مع أنه لا متابع له فيه بل تفرد به ! مع هذا كله يحسنه ويجنح به مقلداً في ذلك للحافظ ابن رجب الحنبلي كما سيأتي بيانه في آخر الرسالة إن شاء الله تعالى، فما هو السبب يا ترى في صدور مثل هذه الأحكام المتناقضة منه مع تعذر التوفيق بينها، مع أنه سلفي محمدي لا يقدم على الحديث قولا ولا يؤخر عليه مذهبا ؟

وجملة القول أن هذا القسم من الأحاديث فيه الصحيح لذاته ، والحسن لذاته أو القريب من الحسن ، والضعيف المنجبر ضعفه بغيره الذي يرتقي إلى درجة الحسن ، ومجموع ذلك يلقي في نفس الباحث اطمئناناً يشبه اليقين بثبوت تحريم ما تضمنه من تحريم الذهب المحلق على النساء ، فإذا انضم إلى ذلك أحاديث القسم الأول الصحيحة الصريحة حصل اليقين بثبوت ذلك وصحته دون أدنى شك أو ريب .

وهذا أمر مشاهد معلوم في كلام العلماء وتحقيقهم ، فهناك عشرات بل مئات الأحاديث يقطع العلماء بثبوتها لمجيئها من طرق متعددة ، وان كانت طرقها كلها أو جلها ضعيفة ، وأعتقد أن هذا لا يخفى على علم الأستاذ فلا أدري لم اتخذ تجاه هذه الأحاديث خاصة مع كثرة طرقها هذا الموقف المغاير لما تقتضيه قواعد علم الحديث التي جرى العلماء على تطبيقها والتزامها ؟

وأقرب مثال على ما أقول حديث « هذان حرامان على ذكور أمتي حلّ لإناثها »(*) فقد أورده الأستاذ الأنصاري في ردّه محتجا به ومقراً لتصحيح الذين صححوه وعقب ذلك بقوله :

« وله عدة طرق »

مع أن كل هذه الطرق لا تخلو من ضعف لو أراد الناقد أن ينقدها على طريقة نقد الأستاذ الأنصاري لهذه الأحاديث ! بل قد تكون طرق هذه أسلم من طرق هذا الحديث فقد قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (٢ / ٧٠ / ٧١) بعد أن ذكرها :

« وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينجبر الضعف الذي لم تخل منه واحدة منها » .

ولذلك أقول :

فكما أن الأستاذ صحح هذا الحديث مع ضعف طرقه فكذلك يلزمه أن يصحح أحاديث تحريم الذهب المحلق لكثرة طرقه وهذا على سبيل التنزل وإلا ففي بعض طرق هذه الأحاديث ما هو صحيح لذاته كما سبق بيانه بما لا يدع في ذلك أي شبهة .

وبهذا ينتهي الكلام على تضعيف الأستاذ للأحاديث والجواب عنه ، فلنشرع الآن في الجواب عن جواب الأستاذ عن الأحاديث على افتراض صحتها حسبما كنا رسمناه في أول رسالة فأقول :

(*) ويأتي قريبا مثال آخر إن شاء الله .

الجواب عن القول بنسخ الأحاديث أو تأويلها

ذكرت في أول الرسالة أن ردّ الأستاذ يتلخص في أمرين :
الأول: تضعيف الأحاديث المتقدمة ، والثاني: القول بنسخها أو تأويلها ، وقد فرغنا الآن من الإجابة عن الأمر الأول ، فلنشرع في الجواب عن الأمر الثاني فأقول وبالله أستعين :

ينحصر كلام الأستاذ على الأحاديث الصحيحة الثلاثة التي هي من القسم الأول، وأما أحاديث ـ القسم الثاني فلم يتعرض لها بتأويل ألبتة لدلالتها الصريحة على التحريم ، اللهم إلا حديث عائشة فنرى أن أسوق الأحاديث التي جرى كلام الأستاذ حولها حديثاً حديثاً ونحكي ما قاله فيها ثم نعقبه بالجواب الذي عندنا فأقول :

الحديث الأول: «من أحب أن يحلق حبيبه بحلقة من نار فليحلقه من ذهب . . . »

أجاب الأستاذ عنه بأمور :
الأول أن لفظة « حبيبه » خاص بالصغير فقال :

« هو إلى الصغير أقرب منه إلى الكبير ، لأن الصغير هو الذي يُلبس والكبير يلبس بنفسه » قال : « ويستأنس له بما عند الطبراني فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم . . أن رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يسور ولده سواراً من نار فليسوره سواراً من ذهب . . . » فهذه الرواية لو صحت لكانت قاطعة للنزاع في تفسير لفظة « حبيبه » لكن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف .

والجواب من وجهين :

١ ـ إن حمل الحديث على الصغير دعوى لا دليل عليها ألبتة ، ولو عكس ذلك وخص بالكبير وهن النساء غالباً لم يستطع أحد نقضه ، فإن هذا هو الظاهر من حياة الناس وعلاقة بعضهم ببعض ، فإن إلباس الأزواج للزوجات والآباء للبنات البالغات الراشدات أكثر من إلباسهم للصغار كما هو المشاهد وهذا مما لا أظن أحداً يناقش فيما يتعلق منه بالزوجات ، وأما بالنسبة للبنات ومثلهن الأخوات ـ ونحوهن من البالغات ، فتزينهن أكثر من الصغيرات ظاهر لأسباب معروفة منها ما أشار إليه قوله ﷺ : « لو كان أسامة جارية لكسوته وحليته حتى أنفقه »(*)، فعليه فحمل الحديث على الغالب أولى من حمله على النادر .

وتعليل الأستاذ الأنصاري ما ذهب إليه بقوله :

« لأن الصغير هو الذي يلبس ، والكبير هو الذي يلبس بنفسه » لا يجدي نفعاً لأنه ليس في الحديث لفظ « اللبس » أو ما اشتق منه وإنما فيه التحليق والتطويق والتسور ، ولاشك في أن من أعطى سواراً لابنته للتسور به لا يصح أنْ يقال فيه « سورها » وكذلك يقال في التحليق والتطويق ، بل هذا المعنى هو المراد من الحديث قطعاً ، وما ذهب إليه الأستاذ باطل إذ يلزم منه تكليف الصغير بعمل غيره فيه ، وهذا مما لا يقول به مسلم وسيأتي توضيح هذا في الوجه الثاني .

(*) هذا حديث صحيح وقد أورده الأستاذ الأنصاري مصححا له كما سيأتي ولو أردنا أن ننقده على طريقته في نقد الأحاديث لانتقدنا عليه تصحيحه إياه لأن في سنده شريكاً القاضي وهو ضعيف من قبل حفظه ، ولكن حاشا أن نفعل ذلك ونحن نعلم أن له طرقا أخرى يقوي بعضها بعضاً فالحديث من أجلها صحيح وهذا مثال آخر للحديث الصحيح لغيره ، وإلا فليثبت لنا الأستاذ صحته ولو أنه دون ذلك خرط القتاد .

وأما استئناس الأستاذ بحديث عبد الرحمن بن زيد ، فلا يصح مادام أنه يعترف أنه ضعيف لا يحتج به على أن ضعفه أشد مما عبر الأستاذ عنه ، فقد قال الإمام أبو جعفر الطحاوي « حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف » ، وحسبك دليلاً على ذلك أنه صاحب الحديث الموضوع في توسل آدم بالنبي عليهما الصلاة والسلام ، كما أنه روى غيره من الموضوعات .

على أنه لو صح حديثه لم يقطع النزاع بخلاف ما ادعاه فضيلة الأستاذ بل هو بمعنى حديث ثوبان تماما فإن قوله فيه « ولده » مثل قوله في حديث ثوبان « حبيبه » ولا فرق ، فإن كلا منهما يشمل الذكر والأنثى والصغير والكبير من الوجهة العربية ، فإن لفظ « الولد » اسم جنس فهو على هذا يشمل الجنسين من الكبير والصغير ، والشواهد على ما أقول من الكتاب والسنة كثيرة ، كقوله تعالى ﴿ **لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً** ﴾ ـ سورة لقمان ومثلها آيات الميراث التي ورد فيها لفظ « الولد » وآيات تنزيه الإله تعالى عن الولد .

وأما السنة فيحضرني الآن المثال الآتي :

عن أنس بن مالك أن رجلاً استحمل رسول الله ﷺ ، فقال : إني حاملك على ولد ناقة ! فقال : يا رسول الله ما أصنع بولد الناقة ؟(*) فقال رسول الله ﷺ : وهل تلد الإبل إلا النوق ؟

(*) قال المباركفوري في « التحفة » : « توهم أن الولد لا يطلق إلا على الصغير وهو غير قابل للركوب » ثم قال في شرح قوله ﷺ « وهل تلد الإبل (أي جنسها من الصغار والكبار) إلا النوق والمعنى أنك لو تدبرت لم تقل ذلك ، ففيه مع المباسطة له الإشارة إلى إرشاده وإرشاد غيره بأنه ينبغي لمن سمع قولا أن يتأمله ولا يبادر إلى ردّه إلا بعد أن يدرك غوره » .

رواه ابو داود (رقم ٤٩٩٨) والترمذي في « صفة مزاح ﷺ » من « الشمائل » وفي السنن (٣ / ١٤٢) وأحمد (٣ / ٢٦٧) وسنده صحيح كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام » (١ / ٢٧٨) وصححه الترمذي .

ولعل منشأ وهم الأستاذ أنه اشتبه عليه لفظ « الولد » بـ « الوليد » فإن هذا هو الذي يراد به الصغير لا الأول كما هو مبين في « لسان العرب » .

هذا ومما يعين حمل الحديث على الكبير دون الصغير الوجه الآتي :

أ ـ إن الحديث لا يمكن شرعاً حمله إلا على المكلف بدليل قوله ﷺ « . . . بحلقة من نار . . و . . . طوقاً من نار . . و . . . سواراً من نار . . » فإن هذا الوعيد منصب في الحديث مباشرة على المتحلق بحلقة الذهب ، وللمتسبب مثل هذا الوعيد قطعاً كما تدل عليه نصوص الشريعة مثل قوله ﷺ : « لعن الله آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه » وقوله : « لعن الله في الخمرة عشرة. . . . » - فكيف يعقل حينئذ حمل الحديث بهذا الوعيد الشديد على الصغار الذين لا يشملهم العقاب ؟! هذا أمر مستحيل شرعاً فدل على أن المراد به الكبير دون الصغير وهو المراد .

وثمة وجه ثالث ، ولكنه لا يصلح إلا على الذين يحرمون الفضة على الرجال تحلية واستعمالاً وهم الجمهور ، ثم منهم من يحرم على الكبار أن يلبسوها الصغار ، ولا أدري إذا كان الأستاذ الأنصاري منهم ، فإن متابعته للجمهور على خلاف هذه الأحاديث الكثيرة في

تحريم الذهب المحلق على النساء وتشدده في تعليلها لصالحهم كما سبق بيانه كل ذلك أعطاني عنه فكرة أنه جمهوري ! وغاية ما أرجوه أن أكون واهماً في ذلك والتصحيح بيد الأستاذ الأنصاري إذا شاء .

أقول : ووجه الاستدلال على هؤلاء هو أن الحديث يقول في آخره : « ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها » فهذا عندنا نص صريح بجواز التحلي بالفضة للنساء البالغات ، لأنهن المراد بالحديث ، وأما من خصه بالصغير ثم خصه بالذكر كما سيأتي عن الأستاذ قريباً كان الحديث عنده نصاً على جواز تحلية صغار الذكور بالفضة والمفروض أنه حرام عندهم فكيف يفسرون الحديث بما يعود عليهم بالنقض ؟!

قلت آنفا إن هذا الوجه يصلح حجة على من كان من الذين يحرمون على الكبار تحلية الصغار بالفضة فإن كان الأستاذ منهم فهو حجة عليه وإلا فالحجة بالوجهين السابقين سيما الثاني منهما كافية .

الأمر الثاني مما أجاب به الأستاذ قوله :

ما نجيب به عن هذا الحديث اعتباراً لما ذكره الأستاذ من أن ما كان على وزن فعيل يدخل فيه النساء ـ ما بينه ابن حزم في المحلى حيث قال : إنه مجمل يجب أن يخص منه قول رسول الله ﷺ : « إن الذهب حرام على ذكور أمتي حلال لإناثها » لأنه أقل معان منه ، ومستثنى بعض ما فيه . يشير ابن حزم بهذا إلى قاعدة أصولية قررها في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) ، قال في بحث التعارض بين النصين : « إن النصين إذا كان أحدهما أقل معنى من الآخر فالواجب أن يستثنى الأقل معاني من الآخر » ثم بعد أن ذكر عدة أمثلة لذلك لا نطيل بذكرها قال : ولا نبالي في هذا الوجه كنا نعلم أي النصين ورد

أولاً أو لم نعلم ذلـك ، وسـواء كـان الأكـثر معـاني ورد أولا أو ورد ـ آخراً ، كل ذلك سواء ، لا يـترك واحد منهـما للآخـر لكن يستعملان معا كما ذكرنا » . وقـد ذكر ابن جـرير الـطبري في كتاب (البيـان عن أصول الأحكام) أن النسخ لا يصار إليـه إذا تعين . ثم قـال : (أما إذا احتمل غير ذلك ـ أي غير النسخ ـ من أن يكون بمعنى الاستثناء أو الخصـوص والعموم ، أو المجمـل والمفسر ، فمن الناسـخ والمنسـوخ بمعـزل) . وذكر ذلـك أيضاً في تفسـيره في الكـلام عـلى قـولـه تعـالى ﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ الآية .

هذا كله كلام الأستاذ الأنصاري ، وقد نقل فيـه كلام إمـامين جليلين تضمن قاعدتين عظيمتـين لو أن الأستـاذ التزم العمـل بهما ولم يعرج عنهما لوافقا على القول بتحريم الذهب المحلق عـلى النساء بعـد أن أثبتنـا صحة الأحـاديث في ذلك ، ولكنـه مع الأسف نسي هـاتـين القـاعدتـين ؛ أولاهما : استثنـاء النص الأقل معنى من النص الأكـثر معنى . وثانيهما : لا يصـار إلى النسخ إلا إذا تعـذر الجمع ، فليحفظ هذا فإنه مهم جداً وسبب كبير للتفاهم حول هذه المسألة الهـامة والتي خصص الأستاذ لها من وقته الشيء الكثير .

والـذي يهمنـا البحث الآن هـو النـظر فيـها إذا كـان ابن حـزم أحسن تطبيق هذه القاعدة الأولى عـلى هذين الحـديثين ، أمـا الأستاذ الأنصاري فإنه يظن ذلك ، وأما نحن فنرى خلافه وإليك البيان :

إنمـا كان يصـح قول ابن حـزم هذا لـو اتحـد نـوع الـذهب في الحـديثين ، وكـان عامـاً يشمل كـل أنواع الـذهب المحلق منـه وغـير المحلق ، لو كان الأمر كذلك لصح أن يقال : إن قولـه في الحديث :

« حبيبه » خاص بـالرجـال دون النساء ، لأن الحـديث الآخر يفصـل الأمـر ويبين أن الـذهب مطلقـاً حرم عـلى الـرجـال دون النسـاء أمـا والـذهب المحرم في هـذا الحديث ليس مـطلقاً بـل هو مقيـد بـالمحلق منـه : دون غيره من أنـواع الـذهب ـ فكيف يجـوز حينئـذ تخصيصـه بحديث الحل وهو أخص منه من هذه الناحية ؟ بل إن تطبيق القاعدة المـذكورة يحملنـا على العكس من ذلـك تمامـاً ، ولكن يجب أن نتريث فليس الأمر بهذه السهولة التي تبدو لأول وهلة فإني أقـول توضيحـاً لما سبق :

إن كلا من الحديثين المذكورين مجمل من ناحية ، ومفصـل من نـاحية أخـرى : أمـا حـديث « حبيبـه » فهـو مجمـل في الـذين حـرم عليهم ، لأنه بإطلاقه يشمل الذكور والإناث كما سلم به ابن حزم ثم حضرة الأستاذ نفسه وعليه فيمكن أن يطرأ عليـه التخصيص من غيره ثم هـو من ناحيـة أخرى مفصـل في نـوع الـذهب المحـرم فيمكن أن يخصص به غيره مما هو مطلق من هذه الوجهة .

وأما حديث الحـل فهو عـلى العكس من الحديث الأول ، فـإنه مـطلق في الـذهب المحـرم ، فهـو من هـذه الحيثيـة يمكن أن يخصص بالأول وهو من الناحية الأخرى خاص مفصل لأنه صريـح في إباحتـه للنسـاء وتحريمـه للرجال ، فيمكن أن يخصص بـه الحـديث الأول من هـذه الناحيـة ، فماذا نفعـل ؟ وكيف التخصيص هنا مـع أن كلا من الحديثين خاص من ناحية وعام من ناحية أخرى ؟ .

لاشك أن تخصيص أحدهما بالآخر بعد هذا البيان تحكم محض فلابد إذن من دليل خاص يسوغ لأحد الـطرفين أن يخصص أحـدهما بالآخر .

وقد تأملت في هذا الأمر ، وأجلت فيه النظر ، فتبين لي أنه لا يجوز تخصيص حديث « حبيبه » بحديث الحل ، بل العكس هو الصواب لوجوه :

١ ـ إن الحديث مفسر بالرواية الأخرى « حبيبته » فهذا نص قاطع للنزاع وهي تعين أن المراد النساء وسندها حسن عندنا ، وغمز الأستاذ الأنصاري لها بقوله « إنْ ثبتت » مردود كما تقدم ولو سلم فلا يمنع من الاستئناس بها على الأقل ، لأنها أحسن حالاً قطعاً من حديث عبدالرحمن بن زيد الذي استأنس به الأستاذ الأنصاري في تفسير الحديث وحمله على الولد الصغير كما سبق ويقويه الوجه الآتي :

٢ ـ لو سلمنا بضعف الرواية المفسرة « حبيبته » فتفسير الحديث حينئذ بالأحاديث الأخرى الواردة في موضوعه أولى من تفسيره وتخصيصه بحديث حل الذهب للنساء لأنها خاصة من الناحيتين : نوع المحرم من الذهب والجنس المحرم عليهم ، فهي التي تبين أن المراد بـ « حبيبه » النساء لأنها أقل معاني منه ـ فيستثنى الأقل من الأكثر كما تقول القاعدة ، وهذا واضح والحمد لله فإذا تخصص الحديث بالنساء عاد على حديث الحل بالتخصيص لأنه حينئذ أقل معاني منه كما لا يخفى .

٣ ـ إن قوله في آخر الحديث ، « ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها » دليل على أن المراد به النساء دون الرجال فإن الحديث صريح في إباحة الخواتم والأساور والأطواق من الفضة ، وذلك لا يجوز عند الجمهور إلا للنساء ، فلو خص الحديث بالرجال كما قال ابن

حزم وتبعه الأستاذ لدل على جواز ذلك على الرجال ، وهـذا مما لا يقـول به الجمهـور(*) ومـا أظن الأستـاذ إلا معهم في ذلـك فـإن خـالفهم فلماذا لا يخالفهم أيضـاً فيما نحن فيـه اتباعـاً للأحـاديث الصحيحة ؟

جـ - إن قـولنا في الـوجه الـرابع أن الـطوق والسـوار لم يكن من زينـة الرجال لا ينـافي كونـه من زينة الصغـار فهل كـان إسماعيـل بن عبدالرحمن هـذا رجلا حـين دخل عـلى عمر وعليـه السواران ؟ ليس فيه ما يدل على ذلـك بل لعـل قول عمـر له : « اذهب إلى أمك » يشعر أنه كان صغيراً .

د - إن قولنا المشار إليه مقيد بزمن النبـوة زمن التشريع ، ومـا جاء في الأثر إنما هو خاص بعهد عمر ولا يلزم من ذلك أن يكون السـوار والطوق من زينة الرجال في عهده ﷺ كما لا يخفى .
فسلم بذلك هذا الوجه الرابـع من الوجـوه الأربعة التي تعـين أن المراد بهذا الحديث النساء، ويؤيده الوجه الآتي وهو.

٥ - أن القرينة المذكورة في الـوجه الـذي قبله تؤيد مـا سبق من وجهة أخرى وهي أن من المقرر شرعا أن تشبه الرجال بالنساء منهي عنه في أحاديث كثيرةٍ والحديث يقرر صراحـة جواز التسـور بالأسـاور الفضية فلو كان المراد بالحديث الرجال كما يقـول ابن حزم وتبعـه

(*) ولهذا قال بعض من أخذ بسوط الجمهـور ممن رد علينا في « الإصـابة » (ص ١٦ القسم الثاني) « من المعلوم أن الفضة والذهب في الحرمة سواء فالتنفيذ من الـذهب هنا يحمـل على علة منع الزكاة خوفا من العقوبة المترتبة على ترك الزكاة ، ولهذا أمرهن بـالفضة لأن الزكاة في نصاب الفضة هو مئتا درهم بخلاف نصاب الـذهب الذي هـو عشرون مثقالا بالإضافة إلى وزنه الثقيل فإن الذهب أثقل من الفضة ».

الأستاذ الأنصاري لدل على جواز التسور المذكور وهذا خلاف ما أظن الأستاذ يقول به لا سيما وفضيلة المفتي الأكبر في المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم قد سئل عن لبس الرجال للأساور فأجاب بالمنع وأنه غير مباح لهم كما في « الفتوى اللاذقية »(ص ٦) فكيف يؤول الحديث على وجه يلزم منه خلاف مذهب المتأول ؟! فإن قال الأستاذ هذا صحيح ، ولكن ما تضمنه الحديث من إباحة التسور للرجال كان قبل النهي عن التشبه بالنساء ، قلنا نحن : وكذلك ما تضمنه الحديث المبيح للذهب المحلق للنساء بالعموم أو الخصوص كان قبل النهي عنه، ولا فرق ومن ادعى خلافه فعليه الإثبات ، ودونه خرط القتاد .

فثبت بما ذكرنا من هذه الوجوه بطلان دعوى كون الحديث مجملا فسره حديث الحل ، وأن الصواب أنه مفسر بنفسه وبغيره وأن المراد به النساء نصاً والرجال بالقياس الأولوي .

فإذا عرف هذا فلابد حينئذ من أن نستثنيه من حديث الحل لأنه أقل معاني منه وذلك إعمالا لتلك القاعدة الهامة التي قررها ابن حزم وأقرها الأستاذ الأنصاري محاولا الاحتجاج بها علينا وهي في الحقيقة حجة لنا لا له .

٦ ـ لو فرضنا أن الحديث مجمل يشمل الرجال والنساء لم يجز في علم الأصول تخصيصه بحديث الحل لأنه ليس على عمومه بل هو مخصوص بنصوص عديدة ، أذكر الآن ما يحضرني منها :

الاول : « قوله ﷺ : إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب

والفضة إنما يجرجر في بطنه نـار جهنم » رواه البخاري ومسلم واللفظ له .

فأنت ترى أن الحديث بعمومـه يشمل النسـاء أيضا ، وبـه قال جماهير العلماء ، وهـو مذهب ابن حـزم كـما صرح بـه في « المحـلى » (٢ / ٢٢٣)، ومعنى ذلـك أنهم خصصوا بـه حـديث حـل الـذهب للنسـاء لأنه أقـل معنى منه من نـاحية واحـدة وهي الجنس المحـرم ، ولكنـه من الناحيـة الأخرى وهي (المحـرم عليهم) أهم منه لأن لفظ (الذي) من « صيغ العموم » فحديث الحل أخص وأقل معاني منه ، وعليـه لو عكس أحـد هـذا الأمـر وجعـل هـذا الحـديث « إن الـذي يشرب . . . » خاصا بالرجال لحديث الحل. لم يمكن الجواب عنه والله أعلم ـ إلا بمثـل ما نجيب نحن عنـه وهو أنـه طـرأ عليـه التخصيص بالأحاديث المحرمة للذهب المحلق وبذلك ضعف عمـومه فلم يصلح أن يخصص حـديث الشرب ولا حـديث « الحبيب » لـو كـان هـذا مجملا .

الثاني : حديث حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ». الحديث متفق عليه .

فهـذا الحديث مـع أنه مجمـل ويمكن تفصيله باللفظ الآخـر من حديث حذيفة نفسه، « لا تلبسـوا الحريـر ولا الديبـاج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها » متفق عليه أيضا فإن ابن حزم رحمه الله قـد أخذ بعمـوم النهي عن آنية الـذهب والفضة الـذي يشمل بظاهره ما هو أكثر من الأكل والشرب فيها ـ وهـو استعمالهـما في الطهارة ثم عممه على الرجال والنساء وخصص به حديث الحل أيضا

مصرحاً بذلك، فقال : (١ / ٢١٨ - ٢١٩) ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة لا لرجل ولا لامرأة» ثم ساق الحديث عن حذيفة وعن البراء نحوه ثم قال :

فإن قيل، إنما نهى عن الأكل فيها والشرب ؟ قلنا : هذان الخبران نهي عام عنهما جملة ، فهما زائدان حكما وشرعا على الأخبار التي فيها النهي عن الشرب فقط أو الأكل والشرب فقط . والزيادة في الحكم لا يحل خلافها .

فإن قيل : فقد جاء أن الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي حل لإناثها؟ قلنا: نعم وحديث النهي عن آنية الذهب مستثنى من إباحة الذهب للنساء لأنه أقل منه ، ولابد من استعمال جميع الأخبار ولا يوصل إلى استعمالها إلا هكذا ، وهم قد فعلوا هذا في الشرب في إناء الذهب والفضة فإنهم منعوا النساء من ذلك واستثنوه من إباحة الذهب لهن.

قلت: فتأمل كيف صرح ابن حزم بأن حديث حل الذهب للنساء ليس على عمومه بل هو مخصوص بحديث النهي عن الشرب والأكل في آنية الذهب اتفاقا بينه وبين الجمهور ، وبحديث النهي عن استعمال آنيتها عنده وألزم هو الجمهور بالأخذ به .

ونحن من جهتنا نلزم ابن حزم بمثل ما ألزم هو الجمهور به فنقول :

يجب عليهم جميعا أن يأخذوا بحديث أبي هريرة هذا الذي نحن في صدد الكلام عنه ، لأنه أقل معاني من حديث الحل فإنه معه مثل حديث النهي عن الشرب معه سواء بسواء .

وتخصيص ابن حزم ثم الأستاذ الأنصاري له بالرجال بحديث الحل مع أنه باطل في نفسه للوجوه التي سبق بيانها - فإنه يخالف قاعدة استثناء الأقل من الأكثر، هذه القاعدة التي أظهرنا تطبيق ابن حزم - والجمهور لها في حديث الشرب في آنية الذهب والفضة ، فلا وجه لاستثناء هذا الحديث وحده من تطبيق القاعدة المذكورة عليه ، وقد طبقت بحق في الأحاديث المماثلة له .

ونلزم ابن حزم ومن سلك سبيله في هذا الباب بالقول بتحريم خاتم الذهب على النساء أيضا لعموم النص « نهى ﷺ عن خاتم الذهب » متفق عليه في حديث البراء وغيره وهو مخرج في « الآداب » (ص ١٣٢) ذلك لأن لا فارق مطلقا بين هذا النهي وبين النهي عن الشرب في آنية الذهب من حيث إن كلا منهما يشمل بعمومه النساء لا سيما وقد اقترن النهيان في نسق واحد في بعض الروايات الصحيحة ، ففي رواية عن البراء : « ونهانا عن خواتم الذهب وعن شرب بالفضة » فليت شعري ما الدليل الذي جعل النهي عن خاتم الذهب خاصا بالرجال دون النساء وجعل النهي عن الشرب عاما للجنسين مع العلم أنه ليس هناك نص صريح في الترخيص به للنساء بعد النهي عنه ؟

فإن قيل بلى هناك نص في ذلك وهو حديث تحليته ﷺ لأمامة بنت أبي العاص بخاتم الذهب .

قلنا : ليس فيه أن ذلك كان بعد التحريم بل إن ثبوت النهي عنه عموما وخصوصا دليل على أن إباحته كانت قبل التحريم ، مع أنَّ لنا عليه جوابا آخر سيأتي بيانه في محله إن شاء الله تعالى .

ومن المخصصات لحديث حل الذهب للنساء الأحاديث الخاصة في تحريم الذهب المحلق على النساء كحديث بنت هبيرة وأم سلمة وغيرهما مما سيأتي تحقيق الكلام عليه سنداً ومتناً .

فهذه الأحاديث أقل معاني من حديث الحل قطعاً وأخص منها فهي صالحة لتخصيص حديث الحل دون شك ولا ريب، وبعد هذا التخصيص يكون معنى حديث الحل هو الحلُّ في الجملة كما قال الدهلوي وغيره وأما في التفصيل فلا ، إذ المعنى حينئذ الذهب حلال على أمتي إلا المحلق منه وإلا الآنية شرباً واستعمالا وما سوى ذلك فهو الحلال .

إذا عرفت هذا تبين لك بصورة لا غموض فيها أنه لا يجوز تخصيص حديث أبي هريرة بحديث الحل لأنه أخص منه وأن حديث الحل لا يشمله .

وهذا يقال على افتراض أنَّ الحديث مجمل وأما والحق أنه مفصل بالوجوه المتقدمة وأن المراد النساء فلا حاجة إلى هذا الوجه وإنما ذكرناه تطوعاً خشية أن لا يقنع بعض الناس بكونه مفصلا فلعله يقتنع بعض الناس بهذا الجواب .

والخلاصة : أن الذي يعطيه النهج الذي سلكه العلماء في الجمع بين حديث الحل وحديث تحريم الشرب في آنية الذهب أن الأول مخصص بحديث أبي هريرة ومن عكس فقد تناقض وخالف نهجهم مع فارق كبير جداً وهو أنه مع ذلك يخالف الأحاديث الأخرى المفصلة الصريحة في تحريم الذهب المحلق على النساء كما يخالف الوجوه المتقدمة التي تعين أن المراد بحديث أبي هريرة النساء ، بينما لا

يوجد شيء من هـذه المخالفـات عند من عسى أن يـرد عموم حـديث تحريم الشرب في الذهب للنساء بحديث الحل .

ثم إن الأستاذ الأنصاري أجاب عن الحديث بجـوابين آخـرين سيأتي الرد عليهما إن شاء الله تعـالى . وبهذا ينتهي الجـواب عن كلام الأستاذ الأنصاري بشأن الحديث الأول من حيث متنه .

الرد على جواب الإسناد عن الحديث الثاني :

وأما الحديث الثاني وهو حـديث ثوبـان رضي الله عنه في ضرب النبي ﷺ وسلم يد بنت هبيرة من أجل خاتم الـذهب ولومـه لفاطمـة بسبب سلسلة الذهب ، فقد استند الأستاذ الأنصاري في الجواب عنه على كلام ابن حـزم عليه في المحـلى ، وكنت أود أن أنقل مـا نقله عنه ثم أتبعه بالرد على ابن حزم وأبين ما في كلامه من الجمود على الظاهـر الذي عرف بـه رحمه الله تعـالى ، ولكن لما كـان كلامـه كلُّه مبنيا عـلى أساس الرواية التي وقعت له في هذا الحديث ، وكـانت رواية مختصرة ذهب عن بعض رواتها زيادتان هامتان ـ صحيحتان ، رأيت أن أفتتح الكلام على هاتين الزيادتـين وإثبات صحتهـما خلافـاً لما نسبـه الأستاذ الأنصاري لابن حزم من تضعيفهما دون أن يثبت هو ذلك على طـريقة أهل الحديث مع أني ادعيت صحتهما في «آداب الزفاف » في ردي على ابن حزم رداً مختصراً فقلت :

« وأعلم أن ابن حـــزم روى (١٠ / ٨٤) هـذا الحــديث من طـريق النسائي فقط التي ليس فيهـا زيـادة » من ذهب ولا قـولـه ﷺ لبنت هبـيرة « أيسرك أن يجعل الله في يـدك خواتيم من نـار » ولذلـك أجاب عن الحديث بقوله « أما ضرب رسول الله ﷺ يـدي بنت هبيرة

فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام إنما ضربهما من أجل الخواتم ولا فيه أيضا أن تلك الخواتيم كانت من ذهب .

قلت : وهذا كلام ساقط لا قيمة له فالحديث بالزيادتين المذكورتين نص قاطع على أن الضرب كان من أجل الخواتيم بدليل تعقيبه ﷺ الضرب بهذا التهديد الشديد « أيسرك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نار »؟

وأنا أقطع بأن ابن حزم رحمه الله لو وقف على هاتين الزيادتين لما تردد مطلقاً في تحريم الخاتم على النساء ولجعله مستثنى من حديث حل الذهب لهن، لأنه أخص منه.

هذا ما كنت قلته هناك، وعلق عليه الأستاذ الأنصاري بقوله :

« فالجواب عنه (يعني ابن حزم) أنه اختار الرواية التي ليس فيها الزيادتان المذكورتان ، ثم قال : « ومن زاد هذين المعنيين في الخبر المتقدم فقد كذب بلا شك، وقَفا ما لا علم به لديه ، وما لم يخبر به راوي الخبر وهذا حرام بحت» فكلامه هذا إنما يدل على أنه اطلع على هاتين الزيادتين ، لكن لم يرتضهما بل رآهما غلطا بمن زادهما في الخبر المذكور .

أقول : فهذا الجواب من الأستاذ يتضمن اعترافه بصحة ردنا المذكور على ابن حزم بناء على صحة الزيادتين عندنا ، ولكنه يدعي أن ابن حزم اطلع عليهما وأنه رآهما غلطاً ويقره على ذلك ، ولهذا كان لا بد قبل كل شيء من بيان خطأ ما ادعاه من التضعيف والإقرار؛ وبيان ذلك من وجوه:

أولا : ليس في كـلام ابن حـزم التصريـح بـأنــه اطلع عـلى الزيادتين فإن قوله «ومن زاد هذين المعنين» لا يدل البتة على ذلك بـل هو على العكس من ذلك يشير فيه إلى أنه يتكلم على المعنى الذي ليس في الحـديث حسب روايتـه إيـاه وهـذا لا يستلزم نفي صحـة اللفظ المتضمن لهذا المعنى ، هذا اللفظ الـذي لم يقف هو عليـه وكيف يجوز لمثله أن ينفي مـا لا علم له بـه ، ويؤيده قـوله « ومـا لم يخبر بـه راوي الخبر » فإنه دليل واضح على أنـه لم يستحضره من حين كتب مـا سبق أن راوي الخـبر أخبر بـذلك ، وهـو معـذور في ذلـك إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها . ولكن القصد أن كلام ابن حزم لا يشعر فضلا عن أنْ يدل أنه اطلع على الزيادتين وأنه ضعَّفهما ، ويؤيده الوجه الآتي :

ثانياً : لو أن ابن حزم اطلع عـلى الزيـاديتين ورآهمـا غلطاً لبين ذلـك كـما هي طـريقتـه وطـريقـة كـل المحـدثـين في منـاقشتهم أدلـة المخالفين ، وإلاَّ لم يجز له أنْ يطلق الضعف عليهما ، إذ أن ذلك ليس من سبيل أهل العلم في شيء ، فإذا لم يصنع ذلـك دل على أن كـلامه لا ينفي الزيادتين إذ لا علم له بهما .

ثالثاً : لو فرضنا أن ابن حزم اطلع على الزيادتين ورآهمـا غلطاً فهو معارض بتصحيح من صحح الحديث بالـرواية التي فيهـا الزيـادة الأولى « من ذهب » كـالحـافظ المنـذري والعـراقي فـما الـذي رجـح تضعيف ابن حـزم عـلى تصحيـح الـذين صححـوا ؟ أليس كـان من الـواجب على الأستـاذ الأنصاري أن يبـين سبب الضعف على طـريقة أهل الحديث كما حاول أن يثبت ضعف أصـل الحديث بـل كان هـذا هو اللائق بـالأستاذ ـ حتى لـو فرضنـا أن ابن حزم لم يعـارضه غـيره ـ

خروجاً من التقليد الذي يندد به ابن حزم وغيره من المحققين لأنه ليس من العلم في شيء لاسيما وقد ادعيت أنا في « الآداب » صحتهما ، فهل يكفي في ردّ ما ادعيته نقل كلام ابن حزم هذا لو كان نصاً في ذلك؟! .

ومن البديهي أنه لا يصح أن يقال دفاعاً عن الأستاذ الأنصاري إن ما ذكرناه في هذا الوجه خاصة غير وارد عليه باعتبار أن الحديث عنده ضعيف من أصله. لأننا نقول : إن البحث الآن مع ابن حزم الذي يعترف بصحة الحديث كما سبق بيانه عند الكلام عليه ولكنه في رأي الأستاذ الأنصاري يذهب إلى تضعيف الزيادتين بصورة خاصة ، ولذلك فما أوردته على الأستاذ في هذا الوجه لا يزال قائماً .

رابعاً : إنا نقطع بصحة الزيادتين في الحديث كما أقطع بصحة أصل الحديث وبياناً لذلك أقول : إن مدار الحديث في الطريق المعروفة لدى الأستاذ الأنصاري على يحيى بن أبي كثير كما سبق ، وله عنه راويان : الأول هشام الدستوائي ، والآخر همام بن يحيى الأزدي مولاهم ، وهما ثقتان حجتان بلا خلاف بين العلماء وقد اتفقا على الزيادة الأولى « من ذهب » ثم هي ثابتة في الطريق الأخرى عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان وسندها صحيح أيضا كما تقدم بيانه ، وهي غير طريق ابن أبي كثير هذه فكيف يصح أن يقال : إن هذه الزيادة غلط ؟!

وأما الزيادة الأخرى وهي « أيسرك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نار » فتفرد بها همام فيما وقفنا عليه من الروايات ؛ وذلك لا يخدج ألبتة في صحتها لأن هماماً ثقة كما مر ، وقد جاء بزيادة غير منافية لرواية الدستوائي ، فهي زيادة مقبولة عند المحققين من علماء

الحديث كما تقرر في « المصطلح » - وممن نص على ذلك ابن حزم نفسه فقال في « الإحكام » (٢ / ٩٠) :

« وإذا روى العدل زيادة على ما روى غيره ، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره مثله أو دونه أو فوقه فالأخذ بتلك الزيادة فرض ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح التناقض » ثم أفاض في بيان ذلك والتدليل عليه ، وما أعرفه من مذهب ابن حزم هذا في الاحتجاج بزيادة الثقة وحرصه الشديد على تطبيق ذلك في مفردات الأحاديث هو الذي حملني على أن أقطع في « الآداب » بأن ابن حزم لو وقف على هاتين الزيادتين لما تردد مطلقاً في تحريم الخاتم على النساء ».

وإذا تبين ثبوت هاتين الزيادتين في الحديث فإنه يمكننا أن نقطع حينئذ بأن ضرب ابنة هبيرة كان من أجل خاتم الذهب لا « لأنها أبرزت عن ذراعيها » كما زعمه ابن حزم وأقره الأنصاري لأن هذا لا أصل له في الحديث مطلقاً بل هذا من قبيل ما نهى الله عنه بقوله ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ ، ومثله قول ابن حزم عطفاً على ذلك « أو لغير ذلك مما هو عليه ﷺ أعلم به » لأنه كالذي قبله من جهة أنه لا أصل له في الحديث ، بل إن هذا أبعد عن الصواب لأنه يتضمن أن النبي ﷺ ضرب ابنة هبيرة على شيء لم تدر ما هو ؟ ومن المعلوم بداهة أن التأديب لا يكون تأديباً حقاً إلا على أساس معرفة السبب الباعث عليه والا كان اعتداء وهذا مما يتنزه عنه رسول الله ﷺ .

فإن قيل هذا مسلم ، ولكن ابن حزم لم يرد أن ينفي معرفة ابنة هبيرة للسبب ، بل معرفتنا له ، قلنا : إن كان أراد ذلك فقط فيرد

عليه شيء آخر وهو كيف كتمت ابنة هبيرة هذا السبب ولم تروه كما روت أصل القصة ، ومع وضوح أن رواية القصة بدون السبب لغو لا فائدة منه وهذا مما يتنزه عنه العقلاء من سائر الناس فضلاً عن الصحابة والمحدثين الذين نقلوها إلينا . ولهذا كان ثبوت هذه الزيادة « من ذهب » أمراً هاماً تتم به القصة وتظهر الفائدة والحكم المستفاد منها . والحمد لله الذي وفقنا لإثباتها .

والحقيقة التي لا يمتري فيها العقلاء أن هذا الحديث مثل الحديث الآخر الذي أوردته في « الآداب » عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ « أبصر في يده خاتماً من ذهب فجعل يقرعه بقضيب معه » . الحديث فكما أنه يدل على أن الضرب كان من أجل خاتم الذهب وأنه حرام على الرجل فكذلك هذا الحديث يدل على أن الضرب كان من أجل فتخ الذهب وأنه حرام على النساء أيضاً ولا فرق .

ثم بدا لي وجه آخر في الرد على ابن حزم وهو الروايات كلها اتفقت حتى رواية ابن حزم - على ذكر الفتخ في الحديث ، وحينئذ فما فائدة ذكر الفتخ فيه إذا قيل إن الضرب لم يكن من أجله ؟! ثم أليس يتضمن هذا القيل نسبة العبث إلى الرواة حيث عنوا برواية ما لا فائدة من ذكره وهو الفتخ ، وكتموا ما لا يجوز كتمانه وهو السبب الذي من أجله كان الضرب والتأديب ؟ .

وأيضاً قول ابن حزم « ليس في الحديث أن الضرب كان من أجل الخواتم الكبار » كقول من قد يقول ، ليس في حديث أبي ثعلبة المتقدم أن الضرب كان من أجل الخاتم . لئن قال هذا فإني ألحقه في الجمود على الظاهر بابن حزم ، ولا أستطيع أن أوافقه على هذا

الفهم ، بـل أنا أقـطع بما عنـدي من سليقة عـربية ، وإن كنُت ولادة ألبـانيا ـ بخـطأ من يذهب ذلـك الفهم للحـديثـين مهـما كـان جليـل القدر ، أقول هـذا غير نـاس ولا منكر أن ابن حـزم أعلم مني باللغـة العـربية وآدابهـا ، ولكنه أتى من قبـل مذهبـه في الجمود عـلى الظاهـر الذي اشتهر به ، وإلا فكيف نعلل فهمه لقوله تعـالى ﴿ ولا تقل لهـما أف ﴾ إنها لا تدل على تحـريم ضربهما ولا قتلهـما !!(*) وقولـه إن نهي النبي ﷺ عن البول في الماء الراكد لا يدل على النهي عن إراقـة البول من الإناء في الماء ! وغير ذلك من الأمثلة التي يطول الكلام بذكرها ، فأي عربي لم تـطرأ عليه عجمـة أو يدخـل عقله من العلوم الحادثـة ما أفسد سليقته يفهم هذا الفهم من الآية والحديث ؟ .

والخلاصة أنه صح أنَّ ضربه ﷺ لابنة هبيرة كان من أجل فتخ الذهب ، فذلك دليل واضح على تحـريم خواتم الـذهب على النسـاء كما دل حديث أبي ثعلبة على تحريمه عـلى الرجـال ، بل دلالـة الحديث عـلى تحريمـه على النسـاء أظهر إذا تـذكرت قـولـه ﷺ لابنـة هبـيرة : « أيسرك أن ـ يجعل الله في يدك خواتيم من نار ؟! » .

وبهذا نختتم الرد على كلام الأستاذ في الزيادتين .

وفي الحـديث دلالة أخـرى على شيء آخـر وهـو تحـريم سلسلة الـذهب إذا جعلت طوقـاً وذلك قـول ثوبـان « فدخـل النبي ﷺ على فاطمة وأنا معه وقد أخذت من عنقها سلسلة من ذهب فقالت : هـذا أهدى لي أبو حسن ـ وفي يدها السلسلة ، فقال النبي ﷺ : يا فاطمة

(*) « الأحكام » (٧ / ٥٧) .

أيسرك أن يقول الناس فاطمة بنت محمد في يدها سلسلة من نار؟! ثم عذمها عذماً شديداً . الحديث .

وقول ابن حزم (١٠ / ٨٢) : « ليس فيه ألبتة تحريم لباسها » من جموده على الظاهر الذي سبقت الإشارة إليه ، وإلا فالحديث واضح الدلالة على أن الإنكار بالذات إنما هو منصب على وضع السلسلة في العنق ، وإنما وجه ﷺ إنكاره على أخذها باليد لأن ذلك ذريعة لاستعمالها طوقاً فهو من باب إنكار الوسائل المستلزم لإنكار المقاصد بالأولى ، وإلا فمجرد أخذ الذهب باليد ليس في الشريعة ما يدل على تحريمه أو أنه كان محرماً يوما ما على الرجال فضلاً عن النساء .

ويؤيده ابن حزم تبعاً لجمود المذكور أخذ من الحديث تحريم مس الذهب ثم ادعى أنه نسخ فقال : « وأما إمساكها (يعني سلسلة الذهب) الذي في هذا الخبر إنكاره فقد نسخ بيقين لا شك فيه لإيجاب رسول الله ﷺ الزكاة في الذهب وإباحته ﷺ بيع الذهب بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن . . . » .

مع أنه لا دليل في الحديث ولا في غيره على التحريم المذكور ولا على نسخه ، بل نحن نقطع بأنه لم يجر عليه تحريم في يوم من الأيام ، لأننا نعلم يقيناً أن العرب قبل الإسلام وبعده كانوا يتعاملون بالدينار ويستعملون حلي الذهب فأين الدليل على أن الرسول ﷺ حرم مس ذلك على الناس ـ جميعاً نساء ورجالا في يوم من الأيام حتى يصار إلى ادعاء النسخ المزعوم ؟! .

وأما قول الأستاذ الأنصاري : « ثم استدل ابن حزم بما عند

أبي داود من حديث عائشة قالت : قدمت على رسول الله ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له فيها خاتم ذهب فيه فص حبشي قالت : فأخذ رسول الله ﷺ بعود معرضاً عنه أو بين أصابعه .. الحديث ثم قال ابن حزم : فهذا رسول الله ﷺ قد كره مس خاتم الذهب فَلَعَلَّهُ كرهه لفاطمة » .

فالجواب من وجهين :

الأول : أنه لا يلزم من كراهة رسول الله ﷺ لمس الذهب أن يكون مكروهاً على النساء أيضاً اللاتي أبيح لهن التحلي بالذهب .

الثاني : هب أن النساء كالرجال في ذلك فالحديث إنما يدل على الكراهة فقط ، وابن حزم يدعي التحريم ويستدل عليه بحديث ثوبان فاختلفا ولم يجز تأييد التحريم - إن صح - بكراهة الرسول ﷺ المس كما هو مبين .

ثم قال الأستاذ ملخصاً لكلام ابن حزم :

«وخلاصة كلامه : أن ضرب يدي بنت هبيرة ليس من أجل الخواتم ، وأن إنكار النبي ﷺ على فاطمة إمساكها السلسلة بيدها إنما هو لمعنى الله أعلم به « ! » وأن الثواب المذكور ليس لبيعها السلسلة بل لإعناقها الغلام الذي أعتقته . وأن الحديث على فرض دلالته على المنع منسوخ بلا شك » .

ولنا على هذا مآخذ :

أولا : لم يقل ابن حزم ألبتة أن الحديث منسوخ ولو على الفرض المذكور ، بل هو أرفع وأعلم من أن يدعي نسخه لو دل على

المنـع عنده ذلـك لأنه أقـل معنى من أحاديث الحـل فيستثنى منـه كـما تقتضيه القاعدة المتقدمة وهذا لا يخفى على مثل ابن حزم . وإنما قـال ابن حـزم بنسخ المس فقط ، وهـذا شيء آخر ، لأنـه يمكن تبني هـذا القـول مع القـول بتحريم التحـلي به كـما هو مـذهب جميـع العلماء في الذهب المحرم أنه يجوز مسه ولا يجوز التحلي به ، فكذلك يمكن لابن حزم أن يقول بقولنا في تحـريم الذهب المحلق مـع قولـه بنسخ تحـريم مسـه كما لا يخفى فعـزو نسخ الحـديث مطلقـاً لابن حزم خـطأ بين . والتوفيق بيد الله يؤتيه من يشاء .

ثانياً : قول ابن حزم إن الثـواب المذكـور (يعني إنجاء فـاطمة من النار) إنما كان لإعتاقها الغلام ليس بصواب لأن ظاهره أن فاطمة رضي الله عنها وجب لها النار بسبب السلسلة ـ وحاشـاها من ذلـك ، بـل نرى أنها لم تستحق النـار مطلقـاً لأننا نعتقـد أنها لم تتعمد مخـالفـة الشرع بالسلسلة لأنها لم تكن تعلم حرمتها ومن المعلوم أن المؤاخذة في هذه الحالة مرفوعة ، ولذلك انتهت لمـا نهاها رسـول الله ﷺ وبين لهـا حرمتها وسارعت إلى الخلاص من السلسلة ببيعها ، فالذي نجاها من النار التي كانت ـ معرضة لها إنما هو انتهاؤهـا ، ولم تكتف بذلـك حتى اشـترت بثمنها غـلاماً وأعتقتـه ، فـالعتق ـ بعـد الانتهـاء المنجي من النـار ـ إنما كـان نافلة منهـا رضي الله عنها ، ألا تـرى أنها لو اقتصرت عـلى بيع السلسلة لكـان ـ ذلك كـافياً في إنجـائها ورفـع غضب أبيها عنها ؟

ثالثا : إن قوله إن الإنكـار كان منصباً على إمسـاكها السلسلة لمعنى مجهول ! فينافيـه ما سبق بيـانه ، ويؤيـده أنه لـو كان كـذلك لمـا أقرها ﷺ على بيعها ، لأن الشـاري لابد لـه من مسها فيقـع في المنكر

ذاتـه ومن المقرر شرعـاً أن المتسبب لفعل المنكـر حكمـه كـما لـو فعله بدليل قوله ﷺ لعن الله في الخمـرة عشرة . . . الحديث وغـيره مما هـو معروف لدى العلماء وهذا غير وارد عـلى ما ذهبنـا إليه من أن الإنكـار كان منصباً بالذاتِ على التحلي بالسلسلة لاحتمال أن فـاطمة رضي الله عنها قطعتها وغيرت هيـأتها كـما فعلت أم سلمة في حـديثها الآتي ـ ثم بـاعتها لينتفـع من ذهبها لا للتحـلي بها ، هـذا إذا كـان المشـتري من المسلمين ، وأما إن كان من أهل الكتـاب فلا إشكـال مطلقـاً إن شاء الله تعالى ، لكن ظاهر كلام ابن حزم أنه كان مسلماً ، فالإشكال عليه قائم .

وخلاصة القول إن كلام ابن حزم علي هذا الحديث وصرفه إياه عن دلالته على تحريم خواتم الـذهب وسلسلة الذهب عـلى النساء واه لا يلتفت إليه ، والأستاذ الأنصاري حفظه الله تعـالى وإن كان حـاول الاستفادة من كلام ابن حزم المشار إليه حيث عني عنايـة خاصـة بنقله وتلخيصه والاحتجاج به ، فإنه مع ذلك أشعر في بعض كلامه بـأنه لا يعتمد على كلام ابن حزم فإنه بعد أن لخص كلامه على مـا سبق بيانـه مع ذكر ما عليه استدرك هو عليه بقوله : « لكن اعتمادنـا إنما هـو على كلام ابن القطان في هذا الحديث » فهـذا اعتراف ضمني من الأستـاذ الأنصاري بصحة دلالة الحديث على التحريم المذكور ، وأن كلام ابن حـزم في نفيهـا ممـا لا يعتمـد عليـه ولكن الأنصـاري لا يـرى صحـة الحديث فقط اعتماداً منه على ابن القـطان إياه ، وإذا علمت ممـا سبق أن هذه العلة واهية من وجوه سبق بيانها ، وأن للحديث طريقاً أخرى صحيحـة لا علة فيها مـطلقاً فـإني أستطيـع أن أستنتـج من ذلـك أن الأستاذ سيوافقني إن شـاء الله تعالى عـلى صحة الحـديث وعلى صحـة

دلالته على التحريم وأنه محكم وغير منسوخ ، فلعله فاعل إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث .

وأما الحديث الثالث وهو حديث أم سلمة : « جعلت شعائر من ذهب في رقبتها ، فدخل النبي ﷺ فأعرض عنها ، فقلت ألا تنظر إلى زينتها ؟ فقال : عن زينتك أعرض ، قالت : فقطعتها فأقبل عليّ بوجهه ، قال : زعموا أنه قال : ما ضر إحداكن » الحديث .

أقول : لقد سلم الأستاذ الأنصاري بصحة هذا الحديث ما عدا قوله فيه « زعموا . . » حيث قال : « ذكر الأستاذ أن هذا القدر من هذا الحديث مرسل ، فسقط بذلك الاستدلال » .

قلت : والجواب من وجهين :

الأول : أن هذا القدر صحيح أيضا ، ولكنه صحيح لغيره ، فإنه مرسل صحيح الإسناد وقد روي موصولا وله شاهدان موصولان ، كنت ذكرتهما في « الآداب » (ص ١٤٥) وسبق تخريجهما والكلام عليهما بتفصيل في هذا الرد فلا أدري لماذا أغفل الأستاذ الأنصاري الجواب عن ذلك مقتصراً على إعلال الحديث بالإرسال مع مع علمه بأنه قد جاء موصولا ، وأنه في هذه الحالة حجة اتفاقاً ؛ أما على مذهب الحنفية ومن وافقهم فواضح بأنه مرسل ثقة بل إمام وهو العطاء بن أبي رباح ، وأما على مذهب الشافعي فلأنه جاء موصولا من وجه آخر كما عرفت .

الثاني : هب أن هذا القدر من الحديث غير صحيح ، فليس

الاستدلال به ، بل بالقدر الذي سلم الأستاذ بصحتِهِ المتضمن إعراضه ﷺ عن أم سلمة لما رأى شعائر الذهب في رقبتها ، وجواب الأستاذ الأنصاري عن ذلك بقوله :

« ليس فيها نص على التحريم ، بل إنما فيها إرشاد إلى ما هو الأفضل من ترك الزينة ».

ليس بصواب عندنا، ذلك لأن الإعراض عن المسلم لمجرد تركه « ما هو الأفضل » أمر غير معهود في نصوص الشرع فيما أعلم ، ولو صح هذا لزم أن يعرض المسلم عن إخوانه المسلمين بصورة مستمرة ، لأنه لن يعدم مسلما قد ترك أمراً من الأمور الفاضلة كما هو ظاهر ولا يخفى أن الإعراض عن المسلم والحالة هذه ، باطل ، وما لزم منه باطل فَهُو باطل، بل الإعراض يدل دلالة ظاهرة على أن المعرض عنه قد ارتكب مما لا يجوز شرعا، لا سيما إذا قامت الأدلة الأخرى على ذلك كما في مسألتنا هذه ، فحينئذ يقطع بأن الإعراض دليل على التحريم .

ومما يؤيد ما ذكرنا أن الله تبارك وتعالى أمر نبيه ﷺ في غير ما آية بالإعراض عن الكفار والمنافقين فقال : ﴿ وأعرض عن المشركين ﴾ وفي الآية الأخرى ﴿ وأعرض عن الجاهلين ﴾وقال في حق المنافقين ﴿فأعرض عنهم وعظهم﴾ وقال : ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ ولم نجد في القرآن ولا آية واحدة بالأمر بالإعراض عن من ترك « ما هو الأفضل » وكذا السنة لم نجد فيها مثل ذلك بل وجدت فيها ما يشهد لما ذكرنا فقد جاء

عن ابن عمران أن النبي ﷺ رأى على بعض أصحابه خاتماً من ذهب فأعرض عنه : فألقاه. الحديث وهو مخرج في « الآداب » (ص ١٣٤) فتأمل كيف فهم هذا الصحابي الجليل من إعراض النبي ﷺ عنه تحريم خاتم الذهب ولذلك بادر إلى إلقائه تخلصاً من المعصية ، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام البخاري رحمه الله تعالى فإنه أورده في جملة أحاديث مترجماً لها بقوله « باب من ترك السلام على المتخلق وأصحاب المعاصي »، وقد أورد في هذا الباب ثلاثة أحاديث في كلها الإعراض ، اثنان منها فيهما الإعراض عن المتحلي بخاتم الذهب وهذا أحدهما ، والآخر فيه الإعراض عن المتخلق بالخلوق وهو طيب خاص بالنساء ، فأشار البخاري رحمه الله بهذه الترجمة إلى أنّ الإعراض يفيد أن المعرض عنه قد ارتكب معصية وهذا هو قولنا ، والحمد لله على توثيقه .

وجملة القول : إن الأصل في الإعراض إنما هو لإفادة التحريم فإن فرض أنه جاء في بعض المواطن لبيان الأفضل فلابد حينئذ من قرينة وهي هنا مفقودة .

فإن لم يقنع العاقل المنصف بهذا الأصل ، فمن المقطوع به أنه لا يستطيع أن يدعي العكس ، وحينئذ فلابد من النظر في القرائن والأدلة المحيطة بـ « الإعراض » فإن دلت على أنه للتحريم، قيل به ، وإن دلت على أنه للتنزيه قيل به ، والأدلة هنا قد دلت على أنه للتحريم كما سبق فثبت المراد على كل حال والتوفيق من الله سبحانه .

صحة حديث النهي عن الذهب المقطع والجواب عما أعله الأستاذ به .

ثم إن هناك حديثاً آخر يؤيد حسب فهمنا إياه ما ذهبنا إليه من تحريم الذهب المحلق خاصة على النساء أيضاً، ولولا أن الأستاذ الأنصاري تعرض له بالتضعيف ، وهو عند التحقيق صحيح ، لما رأيت أن في الكلام عليه الآن كبير فائدة ، ذلك لأن فهمنا إياه لم نكن أوردناه في «الآداب» جازمين به ، بل على الاحتمال حيث قلنا : « ولعل . . . »، وسواء كان فهمنا هذا صوابا أو خطأ فذلك لا يغير من وجهة رأينا في أصل المسألة ، بل إذا كان صوابا ، فالحديث حينئذ شاهد من جملة الشواهد الكثيرة على صحة رأينا ، وإن كان خطأ ففيما سبق ذكره من الأحاديث الصريحة في التحريم كفاية وغنية عنه .

ذلك الحديث هو حديث معاوية (نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب إلا مقطعاً).

وقد ساق له الأستاذ الأنصاري طريقين .

الأولى : عن ميمون القناد عن أبي قلابة عن معاوية .

الثانية : رواية أبي شيخ الهنائي تارة عن معاوية وتارة عن ابن عمر .

أما الطريق الأولى فأعلها الأستاذ بجهالة ميمون القناد ، وبالانقطاع بينه وبين أبي قلابة من جهة وبين هذا ومعاوية من جهة أخرى وهذا إعلال صحيح .

وأما الطريق الثانية فأعلها بقوله :

«أما عن معاوية ، فقد أعلها ابن القيم بأبي شيخ ، وقال في «زاد المعاد » : «أبو شيخ شيخ لا يحتج به ، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير » . وروايته إياه عن ابن عمر لا تشبه الصواب كما بينه النسائي ، قال الأنصاري :

«ويرويه أبو الشيخ تارة عن حمان عن معاوية . وهذه الرواية قد أعلت بـ «حمان» قال الذهبي : «لا يدري من هو » وقال ابن أبي حاتم في « علل الحديث »: سألت أبي عن حديث رواه معمر عن قتادة أبي شيخ الهنائي عن معاوية (قلت : فذكر الحديث)؟ قال : رواه يحيى بن أبي كثير حدثني أبو شيخ عن أخيه حمان عن معاوية عن النبي ﷺ، قال : فأدخل أخاه وهو مجهول فأفسد الحديث.

قلت : وخلاصة كلام الأستاذ أن لهذه الطريق ثلاث علل :

الأولى ضعف أبي شيخ .

الثانية : الاضطراب في سنده.

الثالثة : جهالة الواسطة بين معاوية وأبي شيخ .

والجواب عن ذلك فيما يلي :

أما العلة الأولى فباطلة إذ أن أبا شيخ ثقة ثابت العدالة ، وتضعيف ابن القيم له من أوهامه التي بينت بعضها في «التعليقات الجياد على زاد المعاد » وكيف يقبل منه تضعيفه لهذا الشيخ ، ولم يسبقه إليه أحد من أئمة الجرح والتعديل ؟ بل إنَّ كل من عرف له كلام فيه فقد وثقه مثل ابن سعد والعجلي وابن حبان ، ولهذا قال المنذري (١ / ٢٧٥): « ثقة مشهور » وقال الحافظ في «التقريب » «ثقة »، وأشار الذهبي إلى توثيقه بإعراضه عن إيراده إياه في «ميزان

الاعتدال في نقد الرجال » فلو كان فيه أدنى كلام لأورده كما هو شرطه فيه ، ولهذا قال العلامة ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣ / ٥٠٧) : « إسناد الحديث جيد ».

وأما العلة الثانية فمردودة أيضاً، لأنه ليس كل اضطراب يجوز إعلال الحديث به ، وإنما ذلك فيما إذا كان لا يمكن ترجيح وجه من وجوه الاضطراب كما هو مفصل في علم المصطلح ، وهذا ممكن ميسور هنا ذلك لأن رواية أبي شيخ عن معاوية اتفق عليها ثلاثة من الرواة كلهم من الثقات وهم قتادة ومطر الوراق وبيهس بن فهدان، وكلهم قالوا : عن أبي شيخ سمعت معاوية ، فهذا سند صحيح كما ترى ، ولم يختلف أحد من الرواة على أحد من هؤلاء الثلاثة في هذا الإسناد اللهم إلا الثالث منهم ، فقد رواه هكذا وكيع عند أحمد (٤ / ٩٨) والنضر بن شميل عند النسائي . وخالفهما علي بن غراب فقال : ثنا بيهس بن فهدان قال : أنبأنا أبو شيخ قال سمعت ابن عمر، فذكر الحديث ، فجعله من مسند ابن عمر لا من مسند معاوية وذلك من أوهام ابن غراب وغرائبه قطعا لأنه مع كونه ضعيفا فقد خالف الثقتين الثبتين والنضر بن شميل ، ولهذا رجّح الإمام النسائي روايتهما حيث قال عقب رواية ابن غراب هذه :

«حديث النضر أشبه بالصواب ».

ومما لا شك في أن كلام النسائي هذا صريح في رد رواية ابن غراب هذه فلا يجوز حينئذ جعلها وجهاً من وجوه الاضطراب في الحديث كما فعل الأستاذ الأنصاري لأنها مرجوحة بشهادة النسائي هذه ، ومن الغريب أن الأستاذ نقل معنى هذه الشهادة عن النسائي

وذلـك قولـه « وروايته إيـاه عن ابن عمر لا تشبـه الصـواب كـما بينـه النسـائي » فإن كـان فهم منها مـا ذكرنـاه فما فـائدة ذكـر هذه الـرواية المرجوحـة والتمسك بهـا في إعلال الحـديث ؟ وإن كان فهم منهـا غير ذلك فما هو ؟

وأما العلة الثالثة فباطلة أيضاً لأنك قد علمت آنفاً أن ثلاثة من الثقات اتفقوا على روايته عن أبي شيـخ قال : سمعت معـاوية . فلم يدخلوا بينهما حماناً ، وقد صرَّح أبو شيخ بالسماع من معاوية فالإسنـاد متصـل صحيح حتى لـو ثبت أنَّ بينهما « حمَّـانا » لأن الحـديث حينئـذ يكون من المزيد فيما اتصل من الأسانيد كما هو مقرر في «المصـطلح» ، ولكن ذلك لا يثبت وبيانـه : أن زيادة حمـان في الإسناد مـدارها عـلى يحيى بن أبي كثير كما علمت ، وهو وإن كان ثقة عندنـا ، فقد خـالفه من هم أكثر عدداً منه كما سبق بيانه فتكـون روايته شـاذة وهذا نقـوله عـلى افتراض أن الـرواة لم يختلفوا عليـه فيها ، وليس كـذلك ، فقـد اضطربوا عليه اضطرابـاً شديـداً ، وقد سـاقها الإمـام النسائي كلهـا وبين وجوه الاختلاف عليه فيها ، وذكر منهـا رواية عـمارة بن بشر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثـير قـال : حـدثني أبـو إسحـاق قـال : حدثني حمان قال : رجّح معاوية . الحديث وقد حج النسائي رحمه الله رواية عمارة هذه على الروايات الأخرى فقال :

«وحديثه أولى بالصواب »

فثبت أن رواية يحيى بن أبي كثير هي عن أبي إسحـاق عن حمان وليست عن أبي شيـخ عن حمان، فـلا يجوز والحـالة هـذه أن نجعلهـا وجهاً من وجوه الاضـطراب في الحديث ، بـل هي في الحقيقة طـريق

أخرى للحديث تشهد له ولا توهنه ، وتقويه ولا تضعفه . فيكون الأخوان أبو شيخ وحمان قد رويا كلاهما الحديث عن معاوية ، رواه عن الأول جماعة ، وعن الآخر يحيى بن أبي كثير .

فتبين بهذا التحقيق صحة الحديث ، وسقوط ما أعلَّ به ، والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله .

معنى (الذهب المقطع) عند الأستاذ وجوابنا عليه .

ذكر الأستاذ الأنصاري في معنى الحديث المتقدم « نهى عن الذهب إلا مقطعاً » قولين :

الأول أن المستفاد منه ما أبيح للنساء من الذهب ، وأن المراد بالمقطع أن يجعل قطعاً يسيرة مثل القرط والحلقة . .

تحقيق معنى (الذهب المقطع) في الحديث :

بعد أن فرغنا من تحقيق القول في صحة الحديث والجواب عما أعله الأستاذ الأنصاري به ، يحسن بنا أن نذكر ما حكاه الأستاذ في معنى الحديث للتأمل فيه ونتبين وجه الصواب منه ، قال :

« للعلماء فيه مسلكان : أحدهما : أن المستفاد منه ما أبيح للنساء من الذهب ، وأن المراد بـ (المقطع) أن يجعل قطعاً يسيرة مثل القرط والحلقة والخاتم ، وهذا هو الذي مال إليه الخطابي . . والترمذي . . وابن الأثير . . وابن الديبع . . وابن رسلان . . وضبطوا اليسير بأنه ما لاتجب فيه الزكاة . .

والثاني : أن هذا الاستثناء إنما هو بالنسبة للرجال قال الحافظ ابن القيم في « حاشية الشهرة » : سمعت شيخ الإسلام يقول :

حديث معاوية في إباحة الذهب مقطعاً هو في التابع غير المفرد كالزر ، والعلم ونحوه ، وحديث الخربصيصة (أي من تحلى بخربصيصة كوي بها يوم القيامة) هو في المفرد كالخاتم وغيره فلا تعارض بينهما .

أقول في الجواب عن ذلك :

الأول : إنني كنت أوردت هذا (المسلك) في كتابي « آداب الزفاف » (ص ١٤٧) نقلا عن ابن الأثير ـ ورددت عليه إدخاله الحلقة في (المقطع) لأنه « ينافي أصل اشتقاق هذه الكلمة : (القطع) الذي هو ضد (الوصل) إلى آخر ما أوردته هناك .

فكيف استجاز الأستاذ الأنصاري أن يحكي هذا المسلك الذي رددت عليه مع علمه بذلك دون أن نجيب ـ عنه ولو بحرف واحد ؟

أفلا يدل هذا على أن الأستاذ لا حجة لديه على خلافنا ، اللهم إلا تعداد القائلين بذلك المسلك مع أنه يعلم « أن الحق لا يعرف بالرجال » !

الثاني : قوله : « وضبطوا اليسير بأنه مالا تجب فيه الزكاة » .
وهذا أيضا كنت رددته هناك بأنه « مما لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه » .

فلم يجب الأستاذ عنه أيضاً بشيء ! فإذا كان الأستاذ الأنصاري يعلم الدليل عليه فلماذا لم يظهره ؟ وإن كان لا يعلمه فكيف اعتمد قولاً لا دليل عليه لاسيما وهو في صدد الرد على من خالف المعهود عند العلماء اتباعاً منه للدليل الثابت عن الرسول ﷺ ؟ أفيكون الرد عليه بحكاية مالا دليل عليه من أقوال بعض العلماء ؟!

الثالث : مما لاشك فيه أن الأستاذ الأنصاري حين حكى هذا المسلك ، لم يحكه إلا وهو مرتض له مسلم به ، وإلا لم يجز له أن يحتج على مخالفه بما لا يقول هو به ، وعليه يصح لنا أن نقول :

إن هذا المسلك صريح في عدم إباحة مطلق الذهب للنساء(*) المباح منه اليسير الذي لا تجبُ فيه الزكاة ، فإذا كان الأستاذ قد تبناه فقد التقى معنا أخيراً في نقطة هامة وهي تحريم جنس من الذهب على النساء وهذا خلاف رأي جمهور العلماء الذين ألف الأستاذ الأنصاري رده علينا انتصاراً لهم وتأول الأحاديث الصريحة لصالحهم بعد أن حاول تضعيفها !

وعليه فقد انحصر الخلاف بيني وبينه في تعيين المحرم على النساء فنحن نقول إنما هو المحلق منه وحجتنا في ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة ، وهو يقول إنه الكثير منه سواء كان محلقاً أو غير محلق ، ولا حجة له في ذلك إلا الرأي ليس إلا !

وأما المسلك الثاني وهو أن الذهب المقطع مباح للرجال فجوابنا عليه من وجهين :

الأول : لم يأت الأستاذ الأنصاري على ذلك بحجة ، اللهم إلا كلام ابن القيم في « حاشية الشهرة » ولو سلمنا صواب فهم الأستاذ إياه فهو حجة لنا من جهة أنه فسر (المقطع) بالتابع غير المفرد كالزر

(*) قلت وهو رواية عن الإمام أحمد ولكنه قيد المحرم بما بلغ ألف مثقال كما في « الآداب الشرعية » (٣ / ٥١٧).

والعلم ، وهـذا معناه أنـه ليس حلقة وهـو عين قـولنا فهـو شاهـد لنا والحمد لله .

ولكننا نرى أن حمل الأستاذ لكلام ابن القيم على الـرجال ليس بصـواب ، ذلك لأن كـلامه في « حـاشية السنن » يعني سنن أبي داود إنما أورده في آخر كلامه على الأحاديث التي أوردها أبو داود في « بـاب الـذهب للنساء » ومنهـا حديث أسـماء بنت يزيـد « أيما امـرأة تقلدت قـلادة من ذهب قلدت في عنقها مثلهـا من النار يـوم القيامـة ، وأيمـا امرأة جعلت في أذنها خرصاً من ذهب جعل في أذنها مثله من النار يوم القيامة » ثم ذكر ابن القيم حديث أبي هريرة بنحـوه ثم حديث ثـوبان المتقـدمين ثم قـال : « فاختلف النـاس في هـذه الأحـاديث وأشكلت عليهم » ثم ذكـر الأقوال في ذلـك وهي لا تتجاوز مـا حكـاه الأستـاذ الأنصـاري مما سيـأتي الرد عليـه ـ والبحث كله كـما تـرى حـول هـذه الأحاديث المحرمة للذهب على النساء لا علاقة له بالرجـال ألبتة وابن القيم حكى تلك الأقـوال دون أن يرجـح قولاً منهـا ثم ذكـر حـديث معاوية هـذا الذي ختم أبـو داود به البـاب ثم ختم ابن القيم كلامـه بقوله :

« وقد روى في حديث آخر احتج به أحمد في روايـة الأثرم « من تحلى بخُرَيْبصة[1] كوي بها يوم القيامة فقال الأثرم : فقلت : أي شيء

---

(1) : تصغير الخرص وهو الحلقة الصغيرة من الحلي ، وهو من حلي الأذن كـما في « النهايـة » لابن الأثير . والحديث المـذكور رواه أحمـد في المسند (٤ / ٢٢٧) من حـديث شهر بن حوشب عن عبدالرحمن بن غنم مرفوعاً بلفظ « بخربصيصة » وكـذا عزاه إليـه السيوطي في الجامع الكبير ، وأما الهيثمي فـذكره في « المجمـع » (٥ / ١٤٧) باللفظ الـذي نقله ابن القيم ، ولعله من اختلاف نسخ « المسنـد » وهذا اللفظ « خربصة » لـه شاهـد من =

خـربصة ؟ قـال : شيء صغير مثـل الشعيرة ، وقـال غيره : من كـذا ولعله مثل عين الجرادة .

وسمعت شيـخ الإسـلام يقـول : حـديث معـاويـة في إبـاحـة الـذهب مقطعـاً هو في التـابع الفـرد كـالـزر والعلم ونحـوه وحـديث الخربصة[1] هو في الفرد كالخاتم وغيره فلا تعارض بينهما .

فـأنت ترى أن ابن القيم ختم بهـذا الكلام بحثـه في الأحاديث الواردة في تحريم الذهب على النسـاء وحكى أقوال العلماء في التـوفيق بينها وبين أحاديث الحل ولم يرجح شيئـاً كما سبق بـل أتى بقول جـديد نقله عن ابن تيميـة خـلاصتـه أن أحـاديث التحـريم ومنهـا حـديث الخربصيصة محمولة على الفرد كالخاتم وغيره وأحاديث الإبـاحة ومنهـا حديث معاوية محمولة على التابع غـير الفرد كـالزر والعلم وغـيرهما . فكيف يصـح بعد هـذا البيان أن يستشهـد بكـلام ابن القيم عـلى أن الاستثناء الوارد فيه إنما هو بالنسبة للرجال ! هـذا ما لا يحتمله كـلامه ألبتة .

= حديث أسماء كما تقدم وأيا ما كان فالأمر فيه سهل فإن اللفـظين يلتقيان في المعنى ، فقـد عرفت معنى « الخربصة » . وأما الخربصيصة . . ففي « القاموس » مادة « خربص » : « وما عليها خربصيصة ، أي شيء من الحلي . . والقرط والحبة من الحلي » . ونحـوه في « اللسان » وفي « النهاية » في شرح « الخربصيصة » : « هي الهنة التي تـتراءى في الرمـل لها بصيص كأنها عين جرادة » .
فيتلخص من ذلك أن « الخربصيصة » من حلي النساء وأن من معانيها « القرط الصغير » وهو « الخربصة » ولذلك يترجح عندي أن الصـواب في هذه اللفـظة من كلام ابن القيم إنما هو لفظ « الخربصيصة » لأن بمعناها العام يمكن تخصيصه بخـلاف « الخربصـة » فلا يقبل التخصيص ولا يمكن حمل كلام ابن تيمية عليـه ، ويؤيده أن ابن تيميـة نفسه أورد الحديث بهذا اللفظ في « الاختيارات » (ص ٧٧) .

(١) الأصل : الخربصة . والصواب ما ذكرته وانظر التعليق السابق .

ويؤيده أن (الخربصيصة) من حلي النساء كما عرفت فإذا صح ذلك فالمراد بالحديث النساء ولابد - وحينئذ فإذا حمله ابن القيم تبعاً لابن تيمية على الخاتم وغيره دل ذلك على أنه يعني تحريم الخاتم على النساء أيضاً لأن الحديث فيهن . وهذا بين لا يخفى إن شاء الله تعالى[1] .

وإذا تبين هذا ظهر لك أن ابن القيم معنا في تحريم خاتم الذهب على النساء وغيره مما هو فرد كالطوق والسوار ، ويزيد علينا أنه يلحق بذلك كل ما هو حلي مستقل بنفسه كالمشط من الذهب ونحوه بجامع الاشتراك في (الفردية) والله أعلم .

الوجه الثاني : هب أن ابن القيم وابن تيمية حملا الحديث على الرجال فذلك اجتهادهما وهو غير ملزم لنا أن نقلدهما ، بل نأخذ من حيث أخذوا ، ونختار أقرب الأقوال إلى الصواب إذا اختلفوا ، وقد خالفهما من ذكرهم الأستاذ الأنصاري فحملوا الحديث على النساء وهو الأرجح عندنا لأن الحديث مجمل فصلته الأحاديث الأخرى ، أعني أن النهي الذي فيه يراد به الذهب المحلق بدليل الأحاديث المتقدمة والإباحة التي فيه يراد بها غير المحلق وهو المقطع بدليل أحاديث الإباحة ، وهذا التفصيل لم يرد منه شيء بالنسبة للرجال ألبتة ، فتعين حمله على النساء وهو المراد . والله أعلم .

وإلى هنا ينتهي الجواب عن كلام الأستاذ التفصيلي على مفردات الأحاديث المحرمة من حيث دلالتها وما تحتمله من المعاني .

---

(١) وأما حمل ابن تيمية الحديث في « الاختيارات » (ص ٧٧) على الرجال فغير ظاهر .

الجواب عن كلام الأستاذ المجمل في الأحاديث المتقدمة :

بعد أن انتهينا من الجواب عن كلام الأستاذ التفصيلي على مفردات الأحاديث المتقدمة نشرع الآن بإذن الله تعالى في الإجابة عن كلامها المجمل فنقول :

يرى فضيلة الأستاذ أن الأحاديث المشار إليها لاتدل على التحريم الذي ذهبنا إليه ولو دلت لم يجز العمل بها محتجا على ذلك بوجوه أربعة نقلها عن المنذري وغيره وهي :

١ ـ إنها منسوخة .
٢ ـ إن الوعيد الوارد فيها خاص بمن لا يؤدي زكاته .
٣ ـ إنها في الذهب تزينت به وأظهرته .
٤ ـ إنها في الذهب الكثير فإنه مظنة الفخر والخيلاء .

وجواباً عن ذلك أقول :

أما الوجوه الثلاثة الأولى فقد أجبت عنها بتفصيل في « الأداب » فلا داعي للإعادة ، وقد أجاب الأستاذ عنها بما ستراه مع ردنا عليه .

وأما الوجه الرابع ، فدعوى عارية عن الدليل ، بل هو مخالف لظاهر الحديث الأول « من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من النار . . . » الحديث . ومخالف لما يتعلق بحديث السلسلة في الحديث الثاني حديث ثوبان وقد أغنانا عن إطالة القول في إبطال هذا الوجه : بأن الأستاذ الأنصاري نفسه لم يرتضه تبعاً للحافظ المنذري حيث قال : « وفي هذا الاحتمال شيء » ، ولشدة ضعف هذا الوجه صرفت النظر عن حكايته والرد عليه في « الأداب » .

وأما الوجه الأول فقد بينت بطلانه هنـاك بأن النسـخ له شروط كثيرة منها أن يكون الخطاب الناسخ متراخياً عن المنسـوخ ، ومنها أن لا يمكن الجمع بينهما (أعني النصين المتعارضين) . وهذان الشرطـان منفيان هنا ، أما الأول فلأنه لا يعلم تأخر هذا الحديث المبيح (أحـل الذهب لنساء أمتي) عن أحاديث التحريم ، وأما الثاني فـلأن الجمع ممكن بسهولة . . الخ .

وهذا الوجه مع أنه المشهور عند المخالفـين ، ومع أنني قـطعت ببطلانه محتجاً بما سمعت مما هو من صميم علم أصول الفقه لم يستطع الأستـاذ نقضه ، ولم يجـد ما يـرد به علينـا ويثبت النسـخ المـزعـوم ، ولذلك إنصرف يناقشنا حول كلمة لو أصاب الحق فيهـا لم يفز بـطائل لأنها فرعية لا صلة لها وثقى بالموضوع ، وإليك البيان :

قال الأستاذ الأنصاري بعد أن ذكر خلاصة كلامي المبـطل لهذا الوجه :

« والجواب عن ذلك أن المراد بالتراخي غير ما فهمه الأستاذ من الانفصـال الزمني ، بـل المراد بـه كما بينـه الحازمي في « الاعتبـار . . و . . . عـدم الاقـتران احـترازاً مـن الشرط والصـفة والغـايـة والاستثناء » .

وهذا الجواب من أغرب ما قـرأته لـلأستاذ الأنصـاري في هذه الرسالة فإن ما فهمته من (الـتراخي) وإنه تـأخر النص النـاسخ عن النص المنسوخ هو أمر مقطوع به عند العلماء كافة ، لأن النسـخ معناه رفع الحكم ، وهل يتصور رفع الحكم إلا بنص منفصل متأخـر عنه ؟ ومن العجيب أن الأستـاذ يستند في تخـطئتي في هـذا الفهم إلى كتـاب

« الاعتبار » للحازمي مع أن كلامه فيه صريح في ما ذكرته قال رحمه الله في بيان حد النسخ :

«أطبق المتأخرون على ما ذكره القاضي أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به ، مع تراخيه عنه . وهذا جيد صحيح» ثم ذكر شرائطه، وذكر الشوكاني في «إرشاد الفحول » (ص ١٧٣) أن من شروط النسخ أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه . فهل فيما فهمته من (التراخي) ما يخالف كلام هؤلاء العلماء؟

ثم إذا كان الأستاذ يفسر التراخي تفسيراً سلبياً فيقول ؛ هو عدم الاقتران. فما هو التفسير الإيجابي عنده ؟ أليس هذا الانفصال الزمني الذي أنكره الأستاذ علينا ؟

ومن المعلوم لدى العلماء أن الشرط والصفة وغيرهما مما جاء في كلام الأستاذ ليس من باب النسخ في شيء لعدم وجود الفاصل الزمني الذي هو المقصود بالتراخي خلافاً لما أوهمه كلام الأستاذ.

وبعد فما الذي جنيناه من كلام الأستاذ هذا وجوابه ؟

لقد كان الأجدر به أن يدلنا على النص المتأخر الناسخ حتى نرجع عن رأينا في الموضوع أو أن يعترف هو صراحة بأنه لا يعلم نصاً في ذلك وإنما عمدته فيه قول من قال من العلماء بالنسخ ، وحينئذ نسأله أيجوز في أصول المسلمين نسخ كلام النبي المعصوم بدعوى بعض أتباعه النسخ ؟!

ذكرت فيما سبق نقلا عن « الآداب » أن من شروط النسخ أن لا يمكن الجمع بين النصين المتعارضين فأجاب الأستاذ عن ذلك بقوله «إنه غير ممكن ».

ثم لم يبين ذلك ولا بكلمة أو ضرب مثل: وإذا كان ذلك غير ممكن لديه فهلا أجاب عن الجمع الذي ذكرته في الآداب :

«وأما (الشرط) الثاني فلأن الجمع ممكن بسهولة بين الحديث المذكور (أعني حديث حل الذهب للنساء) وما في معناه وبين الأحاديث المتقدمة (أي الأحاديث المحرمة للذهب المحلق) ذلك لأن الحديث مطلق وتلك مقيدة بالذهب الذي هو طوق أو سوار أو حلقة فهذا هو المحرم عليهن ، وما سوى ذلك من الذهب المقطع فهو المباح لهن ، وهو المراد بحديث حل الذهب لهن فهو مطلق قيدته الأحاديث المشار إليها فلا تعارض، وبالتالي فلا نسخ . . إلخ ما ذكرته هناك تحت عنوان « دعوى نسخ الأحاديث المتقدمة وإبطالها ».

فإذا كان الأستاذ لا يمكنه الجمع المشار إليه فقد أمكننا ذلك ووفقنا إليه تبعاً لإشارة ولي الله الدهلوي بذلك وصديق حسن خان كما بينه هناك ، فما الذي يمنع الأستاذ الاعتراف بهذا الجمع الذي توجبه قواعد الأصول، فإن كان لا يراه صواباً فلماذا لم يبين ذلك ؟

ألا يرى فضيلة الأستاذ أن الرد لا يكون قوياً مفيداً إلا بإبطاله حجة المخالف لا بالسكوت عنها والمرور عليها كأن لم تكن، وإلا فستطول المناقشة وسيعاد إلى حكاية الحجة مرة بعد أخرى إلى أن يخضع لها أو يقام الدليل على بطلانها ! فأرجو أن لا يلومني الأستاذ إذا ما لفت نظره إلى مثل هذه الحجج التي طالما سكت عنها ولم يجب عنها بشيء .

لا أدري كيف يقول الأستاذ : إن الجمع هنا غير ممكن وهو الذي نقل عن ابن حزم كما سبق : «أن النصين إذا كان أحدهما أقل

معنى من الآخر فالواجب أن يستثني الأقل معاني من الآخر . .

فبـالله عليك يـا أخي أليس حديث حـل الذهب للنسـاء أكـثر معـاني من الأحاديث المحـرمـة للذهـب المحلق عليهن ؟ فلماذا إذن لا تطبق هذه القاعدة الصحيحة هنا فتجعـل هذه الأحـاديث مستثناة من حـديث الحـل ، وإن لم تسلك هـذه السبيـل فكيف تـوفق بـين هـذا الحديث وبين النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضـة ؟ فإذا وفقت بينها بهذه القاعدة ، ما الذي يمنعك من التوفيق بينها في هذا الموضع ؟

ومما سبق يعلم أن عمدتي في نفي النسخ عن هذه الأحاديث إنما هو عدم تحقيق الشرطين المذكورين فيها فقول الأستاذ الأنصاري « كما عـارضه (يعني النسـخ) بأنـه لم يره في كتـاب «الاعتبـار » للحـازمي وأخبار أهل الرسوخ » لابن الجوزي ليس كما ينبغي ، لأنني لم أعارض النسخ بهذا ، بل غاية ما صنعت أنني بعد ما قررت عدم جـواز القول بالنسخ قلت : «ولذلك لم نر أحداً ممن ألف في الناسخ والمنسوخ أورد الأحاديث المذكورة فيما هو منسوخ » ثم ذكرت الكتابـين المذكـورين، وغـرضي من ذلك أن أبـين للقراء أن هنـاك من العلماء من سبقني إلى نفي النسـخ فلا يستغـرب حينئـذ قـولي . ومن ذلـك يتبـين أن قـول الأستـاذ « ليس من اللازم أن لا يقبـل النسخ إلا إذا وجـد في هـذين الكتابين » وإن كان في نفسه صواباً فلا فائدة كبرى له في هذا المقـام ، بل هو يـوهم أنني أقول بهـذا اللازم! أو ليس كـذلك فـإني بحمد الله أعلم أن ذلك ليس من اللازم! كـما أعلم أن العكس ليس بلازم أيضـا وهو أن يقبل النسخ إذا وجد في هذين الكتابين أو في غيرهما، بل الحق في الأمـرين القبول والـرفض أن يرجـع إلى الدليـل! فهل فعـل ذلك الأستاذ حين ادعى نسـخ الأحاديث المحـرمة أم رأى من الـلازم قبول

قول القائلين بالنسخ ولو بدون حجة ؟

وخلاصة القول في هذا الوجه، إن النسخ المذكور دعوى لا دليل عليها فلا يجوز تعطيل الأحاديث الصحيحة بها .

٢ ـ وأما الوجه الثاني وهو أن الوعيد خاص بمن لا يؤدي الزكاة ، فقد كنت أجبت عنه في «الآداب » (ص ٥٨) بما مختصره ، أن القصة التي استدلوا بها ـ وهي من حديث ابن عمر ـ لم ينكر ﷺ فيها لبس السوارين وإنما أنكر عدم إخراج زكاتهما . . والظاهر أنها كانت في وقت الإباحة . . ثم حرمها كما هو صريح الأحاديث السابقة . .

هذا ما كنت ذكرته هنالك ومع وضوح كلامي في ذلك فلا أدري ما الذي حمل الأستاذ على طلب التوضيح وعدم الجواب عنه حيث قال .

«وأما مسلك تقييد أحاديث الوعيد بمن لم يؤد الزكاة فكلام الأستاذ فيه إلى التوضيح أحوج منه إلى الإجابة عنه لتناقضه فإنه قال في تعقيبه عليه (الظاهر أن قصة صاحبة المسكتين كانت في وقت الإباحة ، فكأن النبي ﷺ تدرج لتحريمها فأوجب الزكاة عليها أولا ثم حرمها . . (قال بعد ذلك في هذا الحديث وفي أمثاله من أحاديث زكاة الحلي (لا تدل على تحريم الاستعمال بل على وجوب زكاة الحلي المستعمل فالتحريم وعكسه يؤخذ من أدلة أخرى) ثم قال : (والحق أنها واقعة عين أفادت وجوب زكاة الحلي فلا تعارض ما أفادته الأحاديث السابقة من التحريم). فهذا ما ذكره الأستاذ في التعقيب على هذا المسلك والناظر فيه يرى أنه تارة يستظهر أن أحاديث زكاة

الحلي إنما هي من باب التدرج إلى التحريم . وتارة يرجع عن ذلك إلى أن التحريم إنما استفيد من أدلة أخرى . وتارة يعتذر عن قبول ما تضمنته بما يعتذر به كثير ممن لا يرتضي الأستاذ مذهبهم ممن إذا عجز عن توجيه الحديث قال إنه واقعه عين . . ورد الأحاديث بمثل هذا غير صحيح . كما أن لفظتي (الظاهر) و (كان) غير مقنعتين في الباب .

أقول : إن المتأمل في هذا الكلام من الأستاذ الأنصاري ليجد فيه مآخذ كثيرة لا يجوز السكوت عنها لما فيها من البعد عن الحقيقة وإليك بيانها .

أولاً : قوله: تارة يستظهر أن أحاديث زكاة الحلي إنما هي من باب التدرج . . فهذا غير صحيح بل الذي استظهرته أن القصة كانت في إباحة الأساور وهذا صريح في كلامي الذي نقله الأستاذ نفسه .

ثانياً : قوله: «وتارة يرجع عن ذلك إلى أن التحريم إنما استفيد من أدلة أخرى » .

أقول : وهذا أيضا غير صحيح فإنه لا منافاة بين الاستظهار المذكور وبين قولي إن التحريم استفيد من أدلة أخرى، لأن الإباحة المستفادة من القصة المشار إليها لا يمكن بداهة أن تنقلب إلى التحريم إلا بأدلة أخرى كما هو بين فأي تراجع في ذلك ؟

ثالثاً : قوله : يعتذر عن قبول ما تضمنته الأحاديث بما يعتذر به من . . . .»

أقول ؛ عفا الله عني وعن الأستاذ الأنصاري فلقد كان في وسعه أن لا يتهمني بهذه التهمة الشنيعة فإن الذين يشبهني الأستاذ

بهم في رد الحديث يعلم الأستاذ نفسه أنهم يفعلون ذلك انتصاراً لمذاهبهم دون أن يأخذوا بحديث آخر هو أرجح لديهم على الأقل ، وأما نحن فعلى العكس من ذلك تماماً فقد قلنا في تمام الكلام الذي نقله الأستاذ مبتوراً في صدر الكلام عن القصة المشار إليها .

« وجملة القول إن هذا الحديث لا حجة فيه . . لأنه لم ينص فيه على أن تحريم السوار إنما كان لأنه لم يؤد زكاته . . وإنما هي واقعة عين أفادت وجوب زكاة الحلي ، فلا يعارض ما أفادته الأحاديث السابقة من التحريم» .

فهذا صريح في بيان السبب الذي منعنا من الأخذ بالإباحة المستفادة من سكوت الرسول ﷺ في القصة عن إنكار لبس السوارين ، ذلك السبب هو أنه معارض لأحاديث التحريم ، والأخذ بها أولى وأقوى من الأخذ بالحديث المبيح كما هو مقرر في علم أصول الفقه على ما سيأتي بيانه فكيف استجاز الأستاذ لنفسه أن يتهمني بتلك التهمة ؟ سامحه الله تعالى .

وليت شعري إذا كان الأستاذ يتهمني بذلك لمجرد مخالفتي لحديث وأحاديث إباحة الذهب للنساء فما يقول هو نفسه حين ترك العمل بالأحاديث التي يستفاد منها إباحة الذهب للرجال وقد أشرنا إليها في «الآداب » (ص ١٥٧)؟ هل يتهم نفسه بما يتهمني به ! أو يقول إنها كانت قبل التحريم ؟ فإذا قال هذا سألناه عن الحجة فإذا قال : هي أحاديث التحريم ، قلنا : أصبت وهذه هي حجتنا بعينها فيما ذهبنا إليه من تحريم الذهب المحلق على النساء ، فلماذا أعرض عنها هنا وتمسك بها هناك؟ فإن قال ، للإجماع على الإباحة للنساء

والتحريم على الرجال، قلنا : كلا الإجماعين باطل ، أما الأول فقد بينا بطلانه في «الآداب» وسنزيده بياناً فيما يأتي، وكيف يصح ذلك والأستاذ نفسه حكى عن ابن الأثير وغيره عدم إباحة كثير الذهب عليهن ؟

وأما الإجماع الآخر فباطل أيضا ، فقد صح عن جمع من الصحابة إباحة خاتم الذهب للرجال ، فروى ابن سعد (٣ / ١٤٣) عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يلبس خاتما من ذهب . وسنده صحيح وله طريق آخر عند ابن أبي شيبة. ثم روى ابن سعد (٣/ ٢٢٠) عن عمران بن موسى بن طلحة عن أبيه أن طلحة ابن عبيد الله قتل يوم الجمل وعليه خاتم من ذهب . ورجاله ثقات غير عمران هذا فإني لم أجد من ترجمه ورواه ابن أبي شيبة أيضا هو أبو زرعة في «تاريخ دمشق» (ق ١٢٦ / ٢) عن أبي السفر (واسمه ابن يحمد) قال ؛ رأيت على البراء خاتم ذهب . وسنده صحيح كما قال الحافظ . وروى الدولابي في «الكنى» (٢ / ٨٦) بسند صحيح عن عبدالرحمن أبي القاسم قال : سألت أنس بن مالك وكان علي خاتم ذهب قلت : ألبسه؟ قال : نعم إن شئت من ذهب ، وإن شئت من فضة . غير أن عبدالرحمن هذا لم أعرفه وفي الرواة بهذا الاسم عن أنس جماعة لكن ليس فيهم من يكنى أبا القاسم والله أعلم . وروى ابن سعد (٥ / ٢٩٢) عن سماك قال : رأيت في يد عكرمة خاتماً من ذهب . وسنده صحيح . وفي الباب عن جماعة آخرين من الصحابة وغيرهم خرجها الحافظ في «الفتح» (١٠ / ٢٦١).

فإذا ثبت بطلان دعوى الإجماع هذه لم يبق لدينا حجة على المبيحين الذهب للرجال إلا الأحاديث المعروفة في التحريم ، وكفى

بها حجة ، وحينئذ نقول : لماذا لا يقبل الأستاذ الأنصاري مثل هذه الحجة في تحريم الذهب المحلق على النساء؟ ألا يرى حضرته أن هذا الموقف المتناقض هو الذي قد يوحي للبعض بأن يعيد التهمة إلى الأستاذ نفسه أما أنا فلا أفعل ذلك بإذن الله محافظة مني على الجو العلمي النزيه في البحث مع أخ لي مسلم .

ولا يقال من طرف الأستاذ إنه لم يقبل هذه الحجة هنا لأن الأحاديث في التحريم على النساء ضعيفة عنده بخلاف الأحاديث المحرمة على الرجال ، لأننا نقول إن البحث في هذا الفصل إنما هو بحث فقهي أصولي أي في النظر في دلالة هذه الأحاديث على التحريم ، وفي بقاء حكمه وعدم نسخه، فهو يدعي أنها لا تدل على التحريم وإن دلت فهو منسوخ هذا هو محور البحث الآن وقد أثبت أنا في «الأداب» دلالتهما على التحريم وثبت بطلان القول بالنسخ بالحجة القاطعة التي لا تدع مجالا للشك في ذلك الدليل على ما أقول عجز الأستاذ عجزًا تامًا عن إثبات النسخ بالدليل والبرهان الشرعي في رده علي وعن الإجابة عن ردي لهذا الوجه الذي نحن في صدد البحث فيه وكذا بقية الوجوه الأربعة كما سيأتي .

وخلاصة رأينا في هذا الوجه أن الحديث الذي ورد في إيجاب الزكاة على الحلي ليس فيه إنكار لبسها وإنما إنكار عدم إخراج زكاتها . بخلاف الأحاديث المحرمة فإنها صريحة في إنكار اللبس بدون تعرض لأبحاث الزكاة عليها لا سيما الحديث الأول « ومن أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار. . . » فإنه يدل دلالة قاطعة على أن التحريم لنفس التحليق وما قرن معه من التطويق والتسوير لا لعدم إخراج

الزكاة فتضمنت هذه الأحاديث حكماً زائداً على الحديث المشار إليه فوجب قبول حكمها وعدم ردها بالحكم السابق وهو الإباحة .

هذه الخلاصة هي التي كان اللائق بالأستاذ الأنصاري أن يتحفنا بالجواب عنها ، لا أن ينصرف عنها إلى ادعاء الغموض والتناقض في كلامي الذي لو صح ما ادعاه فيه لم يفد القارىء لأن، هذه الدعوى لا يمكن أن تشمل جميع كلامي وجوهره كما يظهر ذلك بأدنى تأمل فيه .

ويشبه هذا الحديث ما أخرجه أحمد (٤ / ١٧١) وابن بشران في « الأمالي » (ج ٢ / ٥٢ ١) عن يعلى بن مرة قال : أتى النبي ﷺ رجل عليه خاتم من الذهب عظيم ، فقال له النبي ﷺ : أتزكي هذا ؟ فقال : فما زكاة هذا ؟ فلما أدبر الرجل قال رسول الله ﷺ : جمرة عظيمة عليه !

فلو صح هذا الحديث أفيجوز الاستدلال به على أن تحلي الرجل بخاتم الذهب مباح إلا إذا أخرج زكاته ويرد به الأحاديث، الصريحة المطلقة في التحريم ؟!

٣ ـ وأما الوجه الثالث وهو تخصيص أحاديث الوعيد المتقدمة بمن تزينت بالذهب وأظهرته .

فقد أجبنا عنه في « الآداب » بوجهين :

الأول : أن الحديث الذي خصصوا به أحاديث الوعيد غير صحيح لأن في سنده امرأة مجهولة ونص ـ الحديث : « . . . أما إنه ليس منكن امرأة تتحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به » .

الثاني : أنه لو كان الإظهار هو علة التحريم لكان لا فرق في ذلك بين الذهب والفضة لاشتراكهما في العلة . . الخ .

وقد أجاب عنه الأستاذ بجواب غريب ! قال :

« وهذا وإن كان الأستاذ مسبوقاً إليه ، فإن تقييد الدارمي والنسائي أحاديث التحريم بهذا الحديث يدل على اعتبار الحديث ولو كان في سنده شيء كما كان في بعض الأحاديث، وقد ذكر الحافظ ابن رجب في « النكت » أنه حسن » .

وجوابي عن هذه الجملة على نوعين : مجمل ، ومفصل .

أما المجمل فأقول :

إن في إجابة الأستاذ هذه ما يبرز للقارىء اللبيب تحيز الأستاذ الأنصاري لرأيه وعدم تقييده ، والتزامه للقواعد العلمية الحديثية ، فقد رأيناه فيما سبق شديد النقد للأحاديث التي هي حجة عليه ـ وهي أحاديث تحريم الذهب المحلق على النساء ـ إلى درجة سبق بها شدة ابن الجوزي وتحامله على الأحاديث الصحيحة الذي اشتهر به ! فهو لا يكاد يبدو له احتمال للطعن في الحديث إلا تعلق به ، وإن لم يكن ذلك علة قادحة ! ولا يكتفي بذلك حتى يتجرأ فيخطىء جماعة من العلماء المحققين ! بينما نراه هنا في هذا الحديث يتساهل فيه كل التساهل حتى ليكاد يسبق في تساهله الحاكم والسيوطي وغيرهما من المتساهلين المعروفين بذلك فيميل إلى تقوية الحديث تقليداً لغيره متغافلاً عن علته الواضحة وهي الجهالة ، مع أنه كان أعل بعض

الأحـاديث المشـار إليهـا بمثـل هـذه العلة بـل دونها ورد الحـديث من أجلها ! مع أنها غير قادحـة هناك لعـدم التفرد كـما سبق بيانـه(*) بينما هذا الحديث حديث فرد من رواته امرأة مجهولة اتفاقاً وليس لـه متابـع ولا ما يقويـه ، مع هـذا التفاوت بـين هذا الحـديث وتلك الأحاديث نرى الأستاذ ـ مع الأسف الشديـد يقبل هـذا الحديث ويقيـد به تلك الأحـاديث التي بينا صحتهـا ، أهكذا يكـون النقـد العلمي والبحث المنهجي ؟!.

وأما الجواب المفصل :

الأول : يشعرنا الأستاذ في أول هذه الجملة بأن إعلالنا لحديث ما بما لم نسبق إليه لا يمكن أن ينظر إليه بعين القبول ، ذلك ما يشعرنا به مفهوم كلامه وعليه فما فائدة أصول الحديث وأصول الفقه أيضاً إذا كنا لا نقبل إعلالا أو تصحيحاً أو حكماً إلا إذا كنا مسبوقين إليـه فأين قول القائل « كم ترك الأول للآخر » وهل يجد الأستـاذ التنصيص من قبلنـا من العلماء عـلى تصحيـح أو تضعيف كـل حــديث صحيـح أو ضعيف عندنا ؟

الثـاني : يحتج الأستـاذ عـلى اعتبـار الحـديث بتقييـد الـدارمي والنسائي به أحاديث التحريم .

وهذه الحجة مع أنها قائمة على التقليد وهو ليس بعلم كما ذكرنا

(*) انظر الكلام على حديث أبي هريرة وحديث أسماء في فصل « الجواب عن تضعيف الأستاذ للقسم الثاني من الأحاديث » .

مـراراً ، فما عـزاه للدارمي والنسائي من التقييـد غير صحيـح وإليك البيان .

أما النسائي فقـال (٢ / ٢٨٤) « الكراهيـة للنساء في إظهـار الحـلي والذهب » وأمـا الدارمي فقـال - (٢ / ١٧٩) « باب كـراهية إظهار الزينة » . ثم ذكر الحديث .

فأنت ترى أنهما عقدا له باباً خاصاً لإثبات كراهة إظهار الزينة مطلقاً سواء كانت من الذهب أو الفضة أو غيرهما من الحلي ، وباب الدارمي أعم من ذلك لأنه يشمل الزينة من الثياب أيضاً أو الأصباغ ونحوها . فقد ذكر حكماً خاصاً لا علاقة له بالتقييد المزعوم ، بمعنى أن الإظهار حكم مستقل قائم بذاته سواء اقترن بالذهب أو الفضة ، فإن كان المظهر ذهباً فالمخالفة مزدوجة : الإظهار واللبس عندنا ، وإن كان فضة فالمخالفة واحدة .

هذا هو الذي يستفاد من صنيع الشيخين الدارمي والنسائي لا غير وخاصة الأول منهما فإنه لم يورد في الباب غير هذا الحديث حتى يظن أنه قيدها به .

الثالث : هب أن الشيخين قيدا أحاديث التحريم بهذا الحديث في الترجمة عنه فمن أين أخذ الأستاذ أن ذلك يدل على اعتبار الحديث ؟ مع العلم أن أصحاب السنن لا يتقيدون بالصحيح من الحديث كما هو معروف لدى العلماء بهذا الشأن وإليك مثالاً واحداً على ذلك قال النسائي (٢ / ٢٨٩) : « مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة » ثم ساق فيه حديث « اتخذه من ورق ولاتتمه مثقالاً » وهو حديث ضعيف السند ضعفه جماعة من العلماء وقد تكلمت عليه في

« الأحاديث الضعيفة والموضوعة عنه وأثرها السيء في الأمة » التي تنشر تباعاً في مقالات متسلسلة في مجلة التمدن الإسلامي ، ومع ذلك قيد به النسائي الأحاديث الصحيحة المبيحة لخاتم الفضة إطلاقاً مهما بلغ وزنه ، فهل يرى فضيلة الأستاذ أن هذا الحديث مع ضعفه معتبر لأن النسائي قيد به تلك النصوص ؟ وإنه بناء على ذلك لا يجوز اتخاذ خاتم الفضة بوزن أكثر من مثقال ؟ ذلك مما لا أظن الأستاذ يقول به .

والحقيقة أنه قد فات الأستاذ أن أصحاب السنن إنما غايتهم من تخريجهم الأحاديث والتبويب لها عرض ما ورد إليهم والإشارة وإلى ما تدل عليه من الأحكام سواء ثبتت تلك الأحاديث أو لم تثبت ، وليس غرضهم تقرير أحكام قطيعة لا يجوز خلافها ولهذا نرى فيها كثيراً من الأبواب التي لم يورد فيها إلا ما لا يصح سنده من الحديث ، وتارة فيها أبوابٌ متناقضة ، فهذا النسائي مثلاً عقد باباً في تحريم الذهب على الرجال ثم باباً آخر في « خاتم الذهب » أورد فيهما أحاديث صحيحة تدل على ما ترجم لها . ثم أورد بين البابين المذكورين باباً في « الرخصة في خاتم الذهب للرجال » وساق فيه (٢ / ٢٨٦) من طريق عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال : عمر يعني لصهيب : مالي أرى عليك خاتم الذهب ؟ قال : قد رآه من هو خير منك فلم يعبه ! قال : من هو ؟ قال : رسول الله ﷺ . والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة لا حاجة بنا إلى إطالة الكلام بالاستكثار منها ، فحسبنا هذا فهل ترى النسائي يعني بهذا الباب الإشارة إلى أنه يتبنى القول به ويصحح الحديث الذي فيه مخالفاً بذلك كل الأحاديث التي أوردها في البابين المشار إليهما ؟ اللهم لا وإنما غرضه من ذلك ما ذكرنا ، وأما

الحديث فقد يصح وقد لا يصح . وعلة هذا الحديث عندنا من عطاء الخراساني وهو ابن أبي مسلم ، قال الحافظ في « التقريب » صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس » .

وجملة القول أنه لا يصح حديثياً أن يستدل على صحة الحديث أو اعتباره بإيراد النسائي أو غيره من أصحاب السنن إياه أو تقييده به غيره من الحديث بل العمدة في ذلك إما بالرجوع إلى السند والحكم عليه بما تعطيه القواعد الحديثية من صحة أو ضعف ، أو بتصريح المخرج له بصحته أو ضعفه ، وليس شيء من هذا بوارد في الحديث الذي نتكلم عليه .

ولو كان ذلك يدل على الصحة لكان حديث بنت هبيرة وحديث أسماء بنت يزيد وحديث أبي هريرة التي ضعفها الأستاذ الأنصاري ، لكان ذلك كله صحيحا ، بحجة أن النسائي أوردها مع هذا الحديث وقيد بها أحاديث حل الذهب للنساء !

الرابع : احتج الأستاذ أيضاً على اعتبار الحديث نقله عن الحافظ ابن رجب أنه حسن .

قلت : هذا التحسين مردود من وجهين :

الأول : أن فيه المرأة المجهولة ، وهذا يباين التحسين المذكور .

الثاني : معارضته بتضعيف ابن حزم للحديث كما ذكرته في الآداب . وكذا ضعفه المنذري في مختصر السنن بالمرأة المذكورة . وذكر عن ابن عبد البر تضعيفه أيضاً ، وإذا كان لابد من التقليد فتقليد هؤلاء أولى من تقليد ابن رجب وحده كما لا يخفى ، فلماذا يا

ترى ترك الأستاذ تقليدهم إلى تقليده ، ولماذا لم يجب عن العلة الفادحة حتى يسلم له التحسين ؟

والخلاصة أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة ، وأن الأستاذ قلد من حسنه ولم يلتفت إلى قوله من حديثه ، ولا إلى علته خلافاً للقواعد الحديثية ، وللجماعة الذين صنفوه !

هذا هو جوابنا عن جواب الأستاذ عن الوجه الأول مما أجبنا به عن الوجه الثالث .

وأما الوجه الثاني الذي أجبت به في « الآداب » فهو قولي :

« لو كان الإظهار هو علة التحريم لكان لا فرق في ذلك بين الذهب والفضة لاشتراكهما في العلة . . . » ونقلت هناك كلام أبي الحسن السندي المؤيد له ، فهذا الوجه لم يجب الأستاذ عنه ولو بكلمة واحدة ، كما هو دأبه في كثير مما أوردناه على المخالفين .

ثم إن لازم هذا الوجه أنه لا يجوز للمرأة أن تظهر كفيها إذا كان عليه خاتم ذهب فهل يقول الأستاذ به ؟

إصرار الأستاذ على صحة دعوى الإجماع في حل الذهب للنساء وجوابنا عليه :

ذلك ، وثمة وجه خامس تمسك به من خالف الأحاديث المحرمة للذهب المحلق على النساء ، وهو أن ـ الإجماع صح على إباحة تحلي الذهب مطلقاً للنساء . وقد كنت حكيت هذا الوجه أيضاً في « الآداب » ورددت عليه بما فيه كفاية ، وأبنت أن المسألة مما اختلف العلماء فيها وأن ادعاء الإجماع فيها بطل . ومما قلت هناك :

« لو كان يمكن إثبات الإجماع في الجملة ، لكان ادعاؤه في خصوص هذه المسألة غير صحيح ، لأنه مناقض للسنة الصحيحة ، وهذا مما لا يمكن تصوره أيضاً لأنه يلزم منه اجتماع الأمة على ضلال ، وهذا مستحيل لقوله ﷺ : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ومثل هذا الإجماع لا وجود له . . » ثم دعمت ذلك بفصل من كلام ابن حزم رحمه الله خلاصته أنه يستحيل أن يرد حديث صحيح ويكون الإجماع على خلافه وليس معه حديث ، فأجاب الأستاذ الأنصاري عن ذلك بقوله :

« أما معارضة الأستاذ دعوى من ادعى الإجماع على إباحة الذهب للنساء بكلام ابن حزم . . فنرى أنها ليست في محلها لابن حزم إنما منع معارضة الحديث الصحيح بالإجماع دون وجود حديث هو مستند ذلك الإجماع . . . ومسألة تحلي النساء بالذهب ليست من هذا القبيل ، فإن النصوص المستند إليها الإجماع المدعى فيها موجودة نسرد منها للأستاذ ناصر الدين الألباني ما يلي . . . »

ثم ساق سبعة نصوص بادعائه سيأتي ذكرها مع الجواب عنها ، وقد تضمن هذا الكلام أموراً :

الأول : أنني عارضت دعوى الإجماع بكلام ابن حزم .
الثاني : إصرار الأستاذ على ادعاء الإجماع المذكور .
الثالث : إن الإجماع مستند إلى نصوص سبعة .

وجوابنا عن ذلك فيما يلي :

أما الأمر الأول : فجوابنا عنه أنني لم أعارض الإجماع المزعوم بكلام ابن حزم وإنما رددته من وجوه ثلاثة :

أ ـ أنه لا يمكن إثبات صحة الإجماع في مثل هذه المسألة لأنها ليست مما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقلت قول الإمام أحمد «من ادعى الإجماع فهو كاذب».

ب ـ لو أمكن إثبات الإجماع في الجملة لكان ادعاؤه في خصوص هذه المسألة غير صحيح لمناقضه السنة الصحيحة، ثم نقلت كلام ابن حزم المذكور خلاصته آنفاً.

ج ـ أنه قد ثبت ما ينقض الإجماع المزعوم، ثم ذكرت قول أبي هريرة لابنته: لا تلبسي الذهب إني أخشى عليك اللهب. وحكاية البغوي للخلاف في هذه المسألة، ثم قلت:

«فثبت بطلان دعوى الإجماع في هذه المسألة»

فتبين من هذا أن المعارضة إنما كانت بغير كلام ابن حزم، وأن كلامه إنما ذكرته دعماً لوجه من هذه الوجوه التي كل وجه منها يبطل دعوى الإجماع المزعوم فكيف بها مجتمعة؟

وأما الأمر الثاني وهو إصرار الأستاذ على الإجماع المزعوم فهو أمر عجيب بعد كل ما ذكرنا، وخاصة بعد أن أثبتنا بطلانه بالنقول الصحيحة عن أبي هريرة والبغوي، وأزيد هنا فأقول إن ابن حزم حكى الخلاف أيضاً فقد قال في «المحلى» (١٠ /٨٢).

«ولباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال، على أنه قد اختلف في ذلك، فلم يجوز قوم لهن» ثم ذكر بعض الآثار في التحريم منها قول أبي هريرة السابق. ولذلك لم يذكر إباحة الذهب لهن في كتابه «مراتب الإجماع» بل أشار إلى الخلاف فيها بقوله (ص ١٥٠): «واتفقوا على إباحة تحلي النساء بالفضة ما لم يكثر منها» يعني

ولم يتفقوا على إباحة تحليهن بالذهب. وقد صرح العلامة ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ينفي الإجماع المزعوم حيث قال (٣ / ٥٠٧).

«فصل في إباحة الحرير والذهب للنساء عند الجمهور لا إجماعاً»

وأنا أقطع بأن الأستاذ اطلع على هذا النص وعلى كلام ابن حزم في المحلى فلا أدري وجه إصرار الأستاذ المذكور مع كل هذه النصوص.

ولا يفيد الأستاذ شيئاً تشكيكه في صحة قول أبي هريرة المتقدم بقوله في أول رسالته: «إن صحت الرواية عنه» لأن الرواية صحيحة قطعاً كما ذكرت في «الآداب» وكان اللائق بالأستاذ أن لا يسلك سبيل المعارضة بمجرد الدعوى، بل عليه أن يقيم الدليل على صحة قوله، وإلا فكل أحد يستطيع أن ينكر صحة شيء من الروايات أو العكس، ولكن ذلك لا يقبل منه إلا بحجة ولذلك قالوا «إن كنت ناقلا فالصحة أو مدعياً فالدليل» فأين الدليل على عدم الصحة؟ من السهل جداً على العالم أن ينقض الصحة، لأنها تنقض ببيان علة واحدة في السند، بينما الذي يدعي الصحة، لا يمكنه ذلك إلا بعد أن يعلم انتفاء العلل كلها، فهلا بين لنا الأستاذ علة هذه الرواية؟ لا سيما وابن حزم قد ساقها مساق المسلمات المعروفات بالصحة، وكذلك صنع ابن مفلح في «الآداب» (٣ / ٥٠٧)، وحتى ولو فرض ضعف هذه الرواية فالخلاف قائم لا يزال بشهادة البغوي وابن حزم وابن مفلح ثم بما روى ابن سعد (٦ / ١١٠ - ١١١) عن مجاهد قال أتيت عبدالرحمن بن أبي ليلى ومعي تبر، فقال: أتحلي به سيفاً؟ قال: قلت: لا، قال أفتحلي به مصحفا؟ قال: قلت: لا قال: فلعلك تجعلها أخراصاً فإنها تكره «وسنده صحيح».

وعبد الرحمن ابن أبي ليلى تابعي ثقة جليل توفي سنة (٨٦)، فهذا مما يؤيد بطلان الإجماع المزعوم ، وأما جواب الأستاذ عليه بقوله :

«يمكن دفعه بأن القائل بتحريم الذهب على النساء قد انقرض بعد الحسن وأبي هريرة ، واستقر الإجماع بعدهما على القول بالإباحة إلى زمن البيهقي والنووي ».

فردنا عليه من وجهين :

الأول ؛ أن عمدتنا في الإبطال ليس هو قول أبي هريرة والحسن فقط، بل وفي نفي الأئمة المذكورين له أعني البغوي وابن حزم وابن مفلح ».

الثاني : أن الإمام أحمد قال : «من ادعى الإجماع فهو كاذب وما يدريه لعل الناس اختلفوا » ففيه رد صريح على من يدعي الإجماع لعدم علمه بالمخالف، فكيف بمن يعلم بالمخالفين ثم يزعم أنهم انقرضوا أفلا يكذبه الإمام أحمد وكل من كان عنده ذرة من التحقيق في العلم ؟ يا سبحان الله من أين للأستاذ أن القائل بذلك قد انقرض والمسلمون من ذلك العهد إلى النووي يعدون بالملايين ، وهل يمكن لشخص واحد أو أشخاص كثيرين أن يعرفوا جميع أقوالهم في مثل هذه المسألة مع تفرقهم في البلاد والأقاليم شرقاً وغرباً ؟ ثم أن يعرف أن من كان مخالفاً قوله منهم لقول جمهورهم قد انقرض! اللهم إن هذا شيء مستحيل ليس في طوق البشر معرفته ، فلا يدري كيف تجرأ الأستاذ على ادعائه ولم يخش أن يكون مسئولا عنه (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا).

لقد كان بودي أن يراجع الأستاذ ما ذكره العلماء المحققون في (الإجماع) وهل يمكن تحققه حسبما هو مشهور عند أهل الأصول ، وعن الإجماع الصحيح ما هو ، كان بودي قبل أن يكتب هذه الكلمة أن يراجع ذلك ، فلعله يفعل .

ثم لو فرضنا أن الانقراض المزعوم ثابت ، فحينئذ هل يكون قول من قال أجمع المسلمون على الإباحة المزعومة يكون صحيحاً؟ لا شك أن الجواب : لا . إذ كيف يصح إجماع ليس فيهم مثل أبي هريرة والحسن البصري فما فائدة الإجماع المزعوم من بعدهم .

أرجو من الأستاذ الأنصاري مرة أخرى أن يرجع إلى كلام ابن حزم في «الإجماع» ليزداد بيانا بخطأ هذا القول منه .

وإذا ثبت بطلان الإجماع المزعوم يسقط ضرورة قوله في رد حجتنا التي سماها «معارضة »، «لأن ابن حزم إنما منع معارض الحديث الصحيح بالإجماع دون وجود حديث هو مستند ذلك الإجماع . . » لأنه لا إجماع في المسألة فقط قوله من أصله .

وإذا ثبت الخلاف فيها فلا يجوز حينئذ اتهام الناس بالإجماع عليها ، بل وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة وتحكيمها في الخلاف لقول الله عز وجل (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فهذا هو الواجب ليس الرجوع إلى قول الجمهور أو الأكثرين بل لا يجوز الالتفات إلى الكثرة ما دام النصر مع القلة ، وما أحسن ما روى ابن عساكر (١٣ / ٣٢٢ /٢) عن عمرو بن ميسون أن ابن مسعود قال له : تدري ما الجماعة؟ قال :

قلت لا : قال : إن جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعـة [الجماعـة] ما وافق الحق وإن كنت وحدك «وسنده صحيح ».

النصوص السبعة في حل الذهب والجواب عنها .

لقد فرغنا حتى الآن من الجواب عن الوجوه الأربعة التي تمسك بها الأستاذ الأنصاري تبعا لغيره في مخالفة أحاديث التحـريم ، ولم يبق علينـا إلا أن نجيب عن النصـوص السبعـة التي ادعى الأستـاذ أن الإجمـاع المزعـوم استند إليهـا فها أنـا أسوقهـا كما ذكـرها الأستـاذ مع اختصار التخريج غالباً ثم أعقب عليها ببيان رأينا فيها .

١ ـ قوله تعالى ﴿ أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ فِي الحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ فقد أخرج ابن جـرير في تفسـير هذه الآيـة عن مجاهـد أنه قـال : «رخص للنسـاء في الذهب والحـريـر » قـال الأستـاذ : «ولفـظه» «رخص » فيها إشارة إلى أن هذا كان بعد التحريم .

٢ ـ حـديث عـائشـة قـالت : قـدمت عـلى النبي ﷺ حليـة من عنـد النجاشي فيها خاتم ذهب ثم دعا أمامة بنت أبي العاص ابنة ابنتـه زينب فقال : تحلي بهذا يا بنية .

٣ ـ حديث « هذان حرامان على ذكور أمتي حل لإناثها ».

٤ ـ روى ابن منـدة من طريق عبـد الله بن جعفر عن محمـد بن عمارة عن زينب بنت شريط عن أمهـا قـالت : كنت أنـا وأختـان لي في حجـر رسول الله ﷺ فكـان يحلينا من الـذهب والفضة . وهـذا الحـديث من جملة ما استـدركـه الحـاكم عـلى الصحيحـين وأقـره الذهبي على تصحيحه .

٥ ـ عموم حديث عائشة مرفوعاً : «لو كان أسامة جارية لكسوته وحليته».

٦ ـ أخرج ابن سعد بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب قال : قدمت صفية وفي أذنها خوصة(*) من ذهب فوهبته لفاطمة ولنساء معها .

وصفية إنما تزوجها النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة كما بينه ابن تيمية في الرد على الأخنائي .

٧ ـ أحاديث زكاة الحلي التي صححها ناصر الدين الألباني .

الجواب عن هذه النصوص:

وجوابنا عن هذه الأحاديث والآثار التي سماها الأستاذ الأنصاري نصوصاً على نوعين مجمل ومفصل ، أما الجواب المجمل فنقول :

ليس في هذه النقول ما يصلح أن يعارض بها النصوص القاطعة في التحريم ولا أن يدعم بها الإجماع المزعوم ، ذلك لأنه إجماع باطل موهوم كما سبق بيانه فلا نشتغل بالإجابة عنه مرة أخرى ، وإنما نقف قليلا عند هذه النقول لننظر هل تجوز المعارضة المذكورة بها ؟

(*) كذا في رسالة الأنصاري المقابلة عليه (خوصة) بالخاء والواو ولا وجه له هنا ، وإنما هو (خرصة) واحدة الخرص وهو من حلي الأذن كما سبق .

إن هذه النقول السبعة إذا ما درست حديثياً فإن عددها ينقص إلى الأربعة ذلك لأن النقل الأول مع أنه مقطوع وغير مرفوع ضعيف السند وكذا النص الرابع والسادس كما سيأتي بيانه في الجواب التفصيلي ثم هي وأخواتها من النقول الأخرى تنقسم دلالتها على الأستاذ على قسمين :

الأول : يدل بطريق ما فيها من الإطلاق والعموم كالأول والثالث والرابع والخامس، فاستدلال الأستاذ بها علينا مع علمه بما عندنا من النصوص الخاصة ليس جاريا على مقتضى قواعد علم أصول الفقه التي تقول باستثناء الأقل معنى من الأكثر معنى كما بيناه مراراً . . آخرها في خاتمة رد دعوى النسخ لأحاديث التحريم ، وما مثل من يستدل هذا الاستدلال إلا كمثل بعض المعاصرين الذين لا يقيمون للسنة وزناً الذين يذهبون إلى إباحة الذهب والحرير للرجال آخذين بعموم قول الله تبارك وتعالى **﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده. . . ﴾** ويردون بهذا الأحاديث الصحيحة الواردة في تحريم الذهب والحرير على الرجال ولا يستثنيها من الآية . ومثلهم من يرد أحاديث تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب على النساء بهذه الأحاديث العامة ذلك هو مثل من يرد أحاديث تحريم الذهب المحلق على النساء بهذه الأحاديث ولا فرق .

والقسم الثاني من هذه النقول وإن كان يدل على الإباحة التي اعترفنا بها في «الآداب» فليس في شيء منها ما يدل على تأخير هذه الإباحة ومجيئها بعد أحاديث التحريم وحينئذ فالاحتجاج بها إنما يصح لو لم يكن هناك ما يعارضها من النصوص المحرمة التي هي أكثر

وأقوى من هذه النقول من الوجهة الحديثية ، ثم هي الأحق بالأخذ والقبول من الوجهة الأصولية الفقهية لما نقرر أنها إذا تعارض نصان أحدهما مبيح والآخر محرم قدم المحرم على المبيح ، وسيأتي تفصيل القول فيه ومن المفروض في الأستاذ أن يعلم هذا ويعتقده ، فمن الغريب جدا عندي أن يسوق الأستاذ هذه النقول التي يسميها نصوصاً محتجا بها على الإباحة ثم لا يحاول مطلقاً أن يوفق بينها وبين النصوص المعارضة لها .

هذا هو الجواب المجمل .

وأما جوابنا المفصل

١ ـ قول مجاهد في تفسير الآية : « رخص للنساء في الذهب والحرير » جوابنا عنه من وجوه؛

الأول : أنه لا يصح عنه فإنه من رواية مرثد والد علقمة عنه ، ومرثد قال الذهبي « لا يعرف له رواية ».

الثاني : لو صح عنه فلا حجة فيه لأنه موقوف .

الثالث : حتى لو صح عنه رفعه فلا حجة فيه أيضاً لأنه يكون مرسلاً والمرسل ضعيف عندنا وعند الأستاذ الأنصاري .

الرابع : لو قيل بثبوته عنه ورفعه فلا حجة فيه لأنه عام وقد عرفت الجواب عنه .

الخامس : لو كان في لفظة « رخص » هنا إشارة إلى أن إباحة الذهب للنساء كان بعد التحريم لكان فيه إشارة أيضا إلى أن الحرير كذلك أي أنه أبيح لهن أولا ثم حرم ثم أبيح . وهذا مما لا أعلم أحداً

من العلماء قال به ، ولا أظن الأستاذ يقول به أيضاً . فما كان جوابه عن الحرير فهو جوابنا عن الذهب .

٢ ــ حديث عائشة في تحلية النبي ﷺ لأمامة بخاتم الذهب .

والجواب :

أنه لا يتم الاستدلال به إلا بعد إثبات أمرين اثنين :

الأول : أن أمامة كانت بالغة حينذاك ، ودون إثبات هذا خرط القتاد ، بل الظاهر أنها كانت غير بالغة ، فقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ كان يصلي وهو يحملها على عاتقه . وقد كان ذلك في المدينة قطعاً .

وعليه فالحديث إن صح دليل على جواز تحلية الصغيرات بخاتم الذهب ولا يجوز أن يقاس عليهن البالغات لأنه قياس مع الفارق ، وكيف يصح أن يقاس المكلف على غير المكلف ؟! فالواجب الوقوف عند النص وعدم التزيد عليه . هذا نقوله على افتراض أن الخاتم كان حراماً يومئذ على البالغات وهذا ما لا دليل عليه :

الأمر الثاني : أن ذلك كان بعد تحريم الذهب على النساء ، وهذا لا يمكن إثباته أيضا ، بل الظاهر أنه كان قبل التحريم والقول بالأول يستلزم إثبات نسخين أي أن الذهب أبيح للنساء أولا ثم نسخت الإباحة إلى التحريم ، ثم نسخ إلى الإباحة وهذا خلاف الأصل المقرر عند الأصوليين قال أبو الحسن السندي في حاشيته على النسائي :

« إن العلماء على أنه إذا دار الأمر بين نسخ واحد ونسخين لا يحكم بنسخين ، فإن الأصل عدم النسخ فتقليله أليق بالأصل » .

وليس ما يمنع من البقاء على هذا الأصل إلا توهم أن الإجماع على الإباحة وقد علمت بطلانه .

٣ ـ حديث « حل الذهب للنساء »

تقدم الجواب عنه مفصلا وأنها عام مخصوص بأحاديث تحريم الذهب المحلق على النساء فلا نعيد البحث فيه فراجع الفصل المتقدم « الجواب عن القول بنسخ الأحاديث أو تأويلها » .

٤ ـ حديث تحليقه ﷺ أم زينب بنت شريط وأختها بالذهب والفضة .

والجواب من وجوه :

الأول : لا نسلم بصحة الحديث ، واعتماد الأستاذ الأنصاري على تصحيح الحاكم والذهبي إياه ينافي عدم اعتماده تصحيحهما لحديث بنت هبيرة المتقدم في تحريم خاتم الذهب والسلسلة ، فكان عليه أن يثبت هو بنفسه صحته على طريقة أهل الحديث ثم لا بأس في أن يدعم ذلك بتصحيح الحاكم وغيره كما فصل عنه . أما أن يرد تصحيحهما حين يكون الحديث عليه ويقبل التصحيح حين يكون له فهذا ليس من الإنصاف في شيء ! بل ذلك مما يعرض صاحبه في أن يظن به مالا يجوز !

إن الحديث عندنا ضعيف السند لأن محمد بن عمارة وإن وثقه ابن معين قال فيه أبو حاتم « ليس بذاك القوي » وقال الحافظ « صدوق يخطىء » . وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث ، فمرة جعله من سند أم زينب بنت شريط كما في رواية ابن مندة التي ذكرها الأنصاري .

ومـرة جعله من سند خـالة أم زينب ، أخـرجه المحـامـلي في « الفوائد » (ج ٢ رقم ٢٤ من منسوختي) :

ثنا سعيد بن يحيى الأموي قال : ثنـا أبي عن محمد بن عمـرو قال : أخبرني محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم عن زينب بنت نبيط عن أمها عن خالتها قالت : فذكرت الحديث مختصراً .

وتـارة جعله من سند زينب نفسهـا فأرسله ، رواه ابن سعـد (٣/٦١١/٨ و ٤٧٨) والحـاكم (٣/١٨٧) من طـريق عبـدالله بن إدريس وحاتم بن إسماعيل عن محمد بن عمارة عن زينب بنت نبيط قالت : إن رسول الله حلى أمها وخالتها . الحديث .

فهذا اضطراب شديد يدل على أن الراوي لم يضبط الحديث ، والظاهر أن الاضطراب من محمد بن عمارة فإن في حفظه ضعفاً كـما سبق .

الثاني : إن الحديث مجمل لم يذكر فيه أن الذهب كان محلقاً فلا يعارض به الأحاديث المحرمة كما سبق مثله في غيره .

الثالث : إن في رواية ابن سعد والمحاملي والحاكم أن الحلي كان رعاثاً من تبر ذهب فيه لؤلؤ .

فهذه الرواية تعين أن الحلي كان رعاثاً ومن حلي الأذن ، وعليه فالجواب أنه لم يكن ذهباً فقط بل فيه لؤلؤ أيضا ، فالمسألة حينئذ تأخذ طوراً آخر ، ذلك لأن اختلاط الحلال بالحرام لا يمكن البت بتحريم هذا المركب إلا إذا غلـب الحرامُ الحلالَ كما هو معـروف عند العلماء وهذه الغلبة لا يمكن الجزم بها هنـا فلا يكـون الحديث حينئـذ حجة علينا .

الرابع : هب أن الرعاث كان الغالب فيه الذهب فذلك كان قبل التحريم كما سبق في الجواب عن حديث تحليته ﷺ لأمامة بالخاتم.

وهذا كله يقال فيها إذا كان الرعاث من الحلي المحلق ، وإلا فالحديث غير وارد علينا أصلا .

٥ ـ حديث « لو كان أسامة . . . وحليته »

الجواب عنه يؤخذ مما سبق وهو أنه مطلق مقيد بأحاديث التحريم .

٦ ـ حديث قدوم صفية وفي أذنها الخرصة من ذهب . . .

والجواب من أربعة أوجه :

الأول : أنه « قد ذكر الأستاذ أن الحديث مرسل ، فسقط بذلك الاستدلال به » !(*) .

ثم إن الأستاذ قد صحح إسناده إلى سعيد بن المسيب مع أنه عند ابن سعد (١٢٧/٨) من رواية مخرمة بن بكير عن أبيه وهو لم يسمع عنه بل روايته عنه وجادة كما تقدم بيانه ، فحاله يشبه حال يحيى بن أبي كثير في روايته عن زيد بن سلام حديث بنت هبيرة . هذه الرواية التي جزم الأستاذ بضعفها وسبق الرد عليه مفصلا ، فما باله الآن صحح رواية مخرمة هذه وعلتها مثل علة الرواية التي ضعفها حذو القذة بالقذة !! .

(*) هذا الجواب هو عين جواب الأستاذ عن الحديث المرسل الذي جاء في حديث أم سلمة المتقدم نقلته عنه بالحرف وجعلته بين هلالين مزدوجين ! فتأمل كيف يسقط الحديث بعلة الإرسال حين يكون عليه ويحجبه ويحتج به إذا كان له والعلة هي هي ! .

هذا كله يدلنا على أن الأستاذ لا يجري في التصحيح والتضعيف على نهج علمي معين !

الثاني : لو صح هذا الحديث فلا حجة فيه لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ اطلع على لبس - صفية للخرصة ، ولا أن فاطمة ومن معها من النساء لبسن ذلك وأن النبي ﷺ اطلع على ذلك أيضا وأقرهما عليه . ليس في الحديث شيء من ذلك البتة فلن يصلح حجة .

الثالث : هب أنه ﷺ اطلع على لبس صفية لها وأنها كانت حينذاك محرمة ، فجائز أنه ﷺ سكت عن ذلك مبدأ الأمر لأنها رضي الله عنها كانت حديثة عهد بالإسلام وبه عليه الصلاة والسلام ، فقد لا يحسن أن يبادرها بالإنكار عليها تأليفاً لها وتلطفاً بها ، وليس هذا ببعيد عن هديه ﷺ وحسن أسلوبه في دعوة الناس إلى الإسلام .

الرابع : جائز أن يكون الخرص من الذهب لم يكن قد حرم حتى ذلك الوقت المتأخر ، فلا تعارض به النصوص المحرمة ، ولا فائدة مما ذكره الأستاذ أن تزوج صفية كان سنة تسع ، لأن التاريخ المذكور ليس الحد الأخير للتشريع بحيث إنه يمكن أن يقال : إن باب التشريع أقفل بعد هذا التاريخ فلم يشرع بعده أي حكم هذا مما لا يمكن أن يدعيه عالم ، وعليه فمن الجائز أن التحريم شرع بعد هذه الحادثة بساعات أو أيام أو أسابيع وشهور ، وإذا الأمر كذلك فلا يجوز لمسلم أن يعطل بمثل هذا الأثر الأحاديث الصحيحة المحرمة ! .

٧ ـ أحاديث زكاة الحلي التي صححها الأستاذ ناصر الدين الألباني .

والجواب من وجوه .

الأول : أن في نسبة هذا التصحيح إلي مبالغة لا تخفى على من درس بحثي المذكور في « الآداب » فليس هناك أحاديث في زكاة الحلي الذهب صححتها ، وإنما هو حديث واحد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده خرجته هناك (ص ١٥٧ ـ ١٥٨) وحسنته فقط !! وحديث آخر في زكاة الفضة صححته ولا علاقة له بما نحن فيه البتة لأن الفضة حلال لهن اتفاقاً .

الثاني : أن هذا الحديث بالذات قد سبق الجواب عنه وهو أنه كان في وقت الإباحة قبل التحريم ، وهو في الحقيقة يصلح جواباً عن جميع هذه النقول ولذلك ذكرته في الجواب المجمل عنها بشيء من الإجمال ووعدت هناك بتفصيل القول فيه فأقول :

لقد تقرر في علم الأصول أنه إذا تعارض نص مبيح مع نص آخر محرم فإن النص المحرم هو المقدم ، وهو الذي يجب العمل به ولا يجوز القول بالنص المبيح ذلك لأن الأصل في الأشياء التي تقبل التحليل والتحريم الإباحة فإذا جاء نص محرم فهو ناقل من الحكم السابق وهو الإباحة إلى الحكم الأخير وهو التحريم قال ابن حزم في بحث تعارض النصوص من « الأحكام » بعد أن ذكر ثلاثة وجوه من التعارض بين النصوص وكيفية التوفيق بينها قال (٢ / ٣٠) :

« والوجه الرابع أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيح في النص الآخر بأسره فالواجب في هذا النوع أن ننظر إلى النص الموافق كما كنا عليه لو لم يرد واحد منهما فنتركه ، ونأخذ بالآخر ، لا يجوز غير هذا أصلا ، وبرهان ذلك أننا على يقين من أننا قد كنا على مافي ذلك الحديث الموافق لمعهود الأصل ثم لزمنا يقيناً العمل بالأمر الوارد بخلاف

ما كنا عليه بلا شك ، فقد صح عندنا يقيناً إخراجنا عما كنا عليه ، ثم لم يصح عندنا نسخ ذلك الأمر الزائد الوارد بخلاف معهود الأصل ، ولا يجوز لنا أن نترك يقيناً بشك ولا نخالف الحقيقة للظن ، وقد نهى الله عن ذلك . . . ولا يحل أن يقال فيما صح وورد الأمر به : هذا منسوخ إلا بيقين ، ولا يحل أن يترك أمر قد تيقن وروده خوفاً أن يكون منسوخاً ، ولا أن يقول قائل لعله منسوخ ، وكيف ونحن على يقين مقطوع به من أن المخالف لمعهود الأصل هو الناسخ بلا شك ولا مرية عند الله تعالى ، برهان ذلك ما قد ذكرناه آنفاً من ضمان الله تعالى حفظ الشريعة والذكر المنزل . . . ومن ذلك أمره ﷺ أن لايشرب أحد قائماً ، وجاء حديث بأنه عليه الصلاة والسلام شرب قائماً فقلنا : نحن على يقين من أنه كان الأصل أن يشرب كل أحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع ثم جاء النهي عن الشرب قائماً بلا شك فكان مانعاً مما كنا عليه من الإباحة السالفة ، ثم لا ندري أنسخ ذلك بالحديث الذي فيه إباحة الشرب قائما أم لا ، فلم يحل لأحد ترك ماقد تيقن أنه أمر به خوفاً أن يكون منسوخاً ، قال : فإن صح النسخ بيقين صرنا إليه ولم نبال زائداً كان على معهود الأصل أم موافقاً له كما فعلنا في الوضوء مما مسته النار . . . وأما من تناقض فأخذ بحديث قد ترك مثله في مكان آخر ، وأخذ بضده فذو بنيان هار يوشك أن ينهار به في مخالفة ربه عز وجل في قوله تعالى ﴿ يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ﴾ .

أقول : ومما لا شك فيه أن المعهود في مسألتنا إنما هو إباحة استعمال الذهب على النساء والرجال معا لأننا نعلم يقينا أن الاستعمال كان معروفاً شائعاً قبل الإسلام وبعد مجيئه فبقي كذلك على الأصل وهو الإباحة إلى أن جاء النص بتحريمه على الرجال مطلقاً ، فأخذنا به لأننا

على يقين أنه يرفع الأمر المعهـود سابقـاً وهو الإبـاحة ، ولما وجدنـا الأحاديث الصحيحة تحرم نوعاً معيناً منه على النساء أيضا وهو الذهب المحلق ومثله الشرب في آنية الذهب أخذنا بذلـك كله للسبب نفسه وهذا هو الواجب الذي لا يجوز غيره ولا سبيل إلى القول بإباحته على النساء إلا بادعاء نسخين : الأول نسخ الإباحة السابقة إلى التحريم وهذا ثابت يقيناً بدليل الأحاديث المشار إليها . والآخر نسخ التحريم إلى الإباحة الثانية ، وهذا مما لا سبيل إلى القول به إلا ظناً (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) .

ويبدو لي أن الأستاذ الأنصاري يجنح إلى القول بالنسخ الثاني فقد نقل عن ابن مفلح قوله بعد ما ذكر قول أبي هريرة المتقدم :

« وما يدل لهذا القول من الأخبار يحمل بتقدير صحتها على تحريم سابق لصحة أحاديث الإباحة وتأخرها » .

ثم عقب الأستاذ علي بقوله :

« وهذا هو الذي يراه كل من قال بالنسخ فلا يسعنا أن نتـرك جزمهم لجزم الأستاذ إلا بدليل قاطع »

أقول لقد تبين لكل منصف ممـا سبق من التحقيق أن الدليـل القاطع معنا ، وأن الأستاذ الأنصاري بإيراده للنصوص السبعة لم يصنع شيئا لأنه ـ على ما فيها ـ لم يثبت بها إلا إباحة مجردة عن ملاحظة ترتيبها الزمني فإنه إذا كان يقـول بوقـوع نسخين فهـو بالتـالي يقول بـوقوع إباحتين : الإباحة الأولى الموافقة لمعهود الأصل والتي نسخت بأحاديث التحريم ، والإباحة الأخرى التي نسخت التحريم ، ونحن معه على يقين بنسخ الإباحة الأولى بهذه الأحاديث فيجب علينا أن نلتزم هذا اليقين ولا ندعه إلا بيقين مثله ، وذلك ما فعلناه نحن وأما الأستاذ فقد

ترك هذا اليقين إلى الظن وهو قول من قال بالنسخ فهل هذا هو اليقين وهل هذا هو الدليل القاطع عند الأستاذ الفاضل ؟ لقد قال ابن مفلح ـ رحمه الله ـ بأن أحاديث الإباحة متأخرة عن أحاديث التحريم . فهل عرف الأستاذ الأنصاري الدليل القاطع على ذلك أو لا ؟ فإن كان الأول فهلا أبرزه لينظر فيه وأنا على يقين أنه لن يجده : وإن كان الآخر فهل يجوز عنده ترك الثابت عنه ﷺ بدون علم بالنص الناسخ ؟! هذا مما لا أظن أنه يجيزه فكيف إذن ترك أحاديث التحريم وادعى نسخها دون دليل ؟!

والخلاصة أن هذه النصوص السبعة لا تثبت إلا الإباحة الأولى التي توافق المعهود في الأصل ، وأما الإباحة الأخرى فلم يأت الأستاذ عليها ولا بدليل واحد في كل رسالته ، اللهم إلا قول مجاهد « رخص للنساء بالذهب » وقد عرفت مافيه من الوقف والضعف .

شبهة وجوابها

كنت عقدت فصلا مختصراً في « الآداب » (ص ١٥٦ ـ ١٥٧) بعنوان « رد الأحاديث المتقدمة بأحاديث مبيحة والجواب عنها » قلت فيه :

« وقد يرد بعضهم هذه الأحاديث بأحاديث أخرى فيها إباحة المحلق من الذهب على النساء والجواب أن هذا كان قبل التحريم حتما ، لأن من المعلوم بداهة أن النهي عن الشيء [مما يحتمل التحليل والتحريم] لا يكون إلا بعد أن يكون مسبوقا بالإباحة فالتمسك بها حينئذ فيه مخالفة صريحة لمنطوق الأحاديث المحرمة ، ومما يقرب هذا إلى

المنصفين إن شاء الله تعالى أن هناك أحاديث يستفاد منها إباحة الذهب على الرجال أيضا ، ومع ذلك فلم يأخذ بها أحد من العلماء لمجيء النصوص المحرمة ، وقد سبق ذكر بعضها ، بل ذهبوا إلى أنها كانت قبل التحريم ، كذلك نقول نحن في الأحاديث المبيحة للذهب المحلق للنساء ولا فرق أنها كانت قبل التحريم ، ومن فرق بين هذه وتلك فهو متناقض أو متلاعب » .

هذا الفصل مع اختصاره فإنه موافق للمقرر في علم الأصول كما يتضح لك ذلك مما سبق من كلام ابن حزم ولذلك لم يستطع الأستاذ الأنصاري أن يعلق عليه بشيء ذي بال مع أنه يقضي على كل جهوده التي جمعها في رسالته لإثبات الحل ! نعم لقد تعلق منه بكلمتين :

الأولى : قولي « . . . كان قبل التحريم حتماً »

فعلق عليه بكلمة ابن مفلح المتقدمة وقد عرفت الجواب هناك وكونها مخالفة لعلم الأصول .

الثانية : قولي « لأن من المعلوم بداهة أن النهي عن الشيء لا يكون إلا بعد أن يكون مسبوقاً بالإباحة » .

فقال الأستاذ :

« يرد عليه المنهيات التي اتفقت الملل على النهي عنها كالشرك والزنا والقتل فإن النهي عنها غير مسبوق بالإباحة » .

وهذا إيراد عجيب مبني على النظر إلى لفظة (الشيء) في سياق كلامي مفصولا عما قبله ففهم أنه على إطلاقه الذي يشمل الأشياء التي أوردها الأستاذ مما لا يخطر في بال أحد احتمال أن تسبق بالإباحة يوماً ما أو من نظر في كلامي الفصل السابق يتبين له أن المراد بـ (الشيء) ما

علم حرمان الإباحة عليه يوما ، إما بدخوله في القاعدة السابقة ، أو بنص خاص كما في مسألتنا هذه ثم صح النهي عنه ،هذا هو الذي لا يدل كلامنا إلا عليه فقد قلنا في مطلع الفصل : وقد يرد بعضهم هذه الأحاديث بأحاديث أخرى فيها إباحة المحلق من الذهب . . . » فـ (ال) في لفظة (الشيء)ليست للشمول والاستغراق ، بل للعهد أي الشيء الذي عرفت إباحته سابقاً ، فيخرج منه بداهة ما توهمه الأستاذ من دخول الشرك ونحوه فيه !

وقبل أن أنهي الكلام في هذا الفصل لابد من التنبيه على أن هذه النصوص لو فرض صحة دلالتها على الإباحة الثانية وعلى نسخ أحاديث التحريم لم يثبت بذلك الإجماع المدعى الموافق للإباحة ، ذلك لأنه من البدهي أنه لا تلازم بين صحة الدليل على مسألة وبين الإجماع عليها ، فكم من مسائل مختلف فيها قام الدليل الصحيح على تأييد أحد طرفي النزاع ، فالإجماع ـ على اختلاف العلماء في تعريفه ـ له طريق أخرى لإثباته ، وما دمنا قد أثبتنا بطلان الإجماع في هذه المسألة بالنصوص المتقدمة عن الأئمة(*) فمحاولة الأستاذ الأنصاري لدعمه بهذه النصوص السبعة مخفقة لما ذكرته الآن ولما سبق بيانه من عدم إثبات النصوص المزعومة نسخ الأحاديث المحرمة .

(*) وبذلك يرد على من ادعى الإجماع كالبيهقي والنووي ، وكأنهم لم يعلموا الخلاف الذي أثبتناه بالنقول الصحيحة فظنوه إجماعاً ، وكم من مسائل ادعي فيها الإجماع ، والخلاف فيها ثابت ، كما يعلم ذلك الراسخون في العلم .

الآثار المطابقة للنصوص السبعة وجوابها

ثم قال الأستاذ : « والآثار المطابقة لهذه النصوص كثيرة ، ففي المحلى لابن حزم أن ابن عمر سئل عن الذهب والحرير فقال : يكرهان للرجال ولا يكرهان للنساء ، وفي صحيح البخاري باب الخاتم للنساء وكان على عائشة خواتيم الذهب . وقد ذكر الحافظ في الفتح « أن هذا المعلق قد وصله ابن سعد . . . »

والجواب من وجهين :

الأول : ما دمنا أننا أثبتنا التحريم بالأحاديث الصحيحة فلا يضرنا بعد ذلك مخالفة من خالفنا وقد علمت مما سبق قول ابن مسعود : « الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك » ، ونحن نعذر المخالف لأننانقطع أنه لو علم النهي لانتهى ، ولكنا لسنا مكلفين بتقليده ومخالفة حديث النبي ﷺ من أجله، بل هذا لا يجوز باتفاق العلماء الموثوق بعلمهم وصلاحهم . وهذا أمر معلوم لا حاجة لبسط القول فيه .

الثاني : أما أثر ابن عمر فإنما يفيد إباحة ذلك على النساء في الجملة ، وهذا مما لا نخالفه فيه ، وأما أن يعارض به الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحريم الذهب المحلق على النساء ، فلا يجوز ذلك البتة هذا لو كان مرفوعا فكيف وهو موقوف ؟

وأما أثر عائشة فقد كنت أجبت عنه في فصل خاص عقدته من أجله في « الآداب » بجوابين :

الأول أن الأصح عنها « كانت تلبس المذهب والمعصفر » رجحت ذلك بناء على اتباع قواعد علم الحديث .

فأجاب الأستاذ عن هذا الترجيح بقوله :

« لا يساوي جزم البخاري وابن سعد بأنها إنما كانت تلبس خواتيم الذهب لا المذهب».

قلت : وهذا الجواب كما ترى مبني على التقليد ، وهو ليس بعلم كما صرحت به مراراً ، ولا جواب عندي سوى هذا ! ويستحيل الاتفاق على أمر مختلف فيه إلا باتباع القواعد العلمية وتطبيقها في موارد النزاع فنحن ندعو فضيلة الأستاذ إلى التطبيق المذكور ليظهر أي الرأيين هو الصحيح .

على أن قرن الأستاذ ابن سعد مع البخاري في الجزم المذكور لا يخلو من مبالغة ! لأن ابن سعد ساق الروايتين باللفظين ، إحداهما أقوى من الأخرى وهي التي رجحتها أنا ، ومدارهما كلتاهما على شخص واحد وهو عمرو بن أبي عمرو ، فكيف يصح أن يقال إن ابن سعد جزم برواية خواتيم الذهب لا المذهب والحقيقة أنه لا يصح أن يقال ذلك ولا عكسه لأن ابن سعد إنما هو مخرج يسوق ما وقف عليه من الروايات وليس محققاً مرجحاً كالبخاري . وهذا معروف لدى العلماء بهذا الشأن .

ومن الغريب أن الأستاذ ينكر علي الترجيح المذكور بقوله :

« فجعل الحديثين حديثاً واحداً مع اختلاف موردها غير صحيح » .

ووجه الغرابة أن المورد متحد غير مختلف وكيف يكون مختلفاً ومدار اللفظين على عمرو بن أبي عمرو كما ذكرنا ، فالصواب أن يقال إن اللفظ هو المختلف والطريق واحد وحينئذ لابد من المصير إلى الترجيح

وذلك ما صنعناه ، فهلا بين لنا خطأنا بالدليل لا بالتقليد ؟

ثم ذكر الأستاذ أن الرواية التي رجحناها رآها في تاريخ الإسلام للذهبي بلفظ « الذهب » بدون ميم قال :
« وهذا يوقع الريبة فيها في طبعة أوربا من طبقات ابن سعد » .

أقول : هذا مسلم لولا أننا نعلم أن هذه الطبعة قوبلت بخمس نسخ مخطوطة كما ذكره الأستاذ إحسان عباس في مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، وهذا مما لا نعلمه تيسر لطابع كتاب « تاريخ الإسلام » .

وحرصاً مني على الوقوف على الحقيقة رجعت إلى نسخة مخطوطة من « تاريخ الإسلام » محفوظ بصدر أجزائها في دار الكتب الظاهرية عندنا بدمشق فوجدت فيها هذه اللفظة موافقة للمطبوعة ، ولكن هذا لا يكفي للقطع بخطأ ما في الطبقات لاحتمال أن تكون هذه المخطوطة هي أصل المطبوعة وعلى أحسن الأحوال نسخة أخرى فأين هذا من خمس نسخ قوبلت عليها الطبقات . والحق أن الجزم بخطأ ما في الطبقات يستلزم الرجوع إلى نسخ مخطوطة منها وهذا مالا يتيسر لنا الآن مع الأسف فمن عنده علم بذلك فليتفضل به .

ولو سلمنا أن هذا هو أصل الرواية الراجحة « الذهب » فلا حجة فيها أيضاً لأنها مطلقة فهي مثل أثر ابن عمر وقد عرفت الجواب عنه .

وأما الجواب الثاني عن أثر عائشة فهو مبني على افتراض صحة الرواية الأخرى عنها أنها كانت تلبس خواتيم الذهب . والجواب أنها فعلت ذلك لأنها لم يبلغها النهي عن خاتم الذهب . ورددت هناك على

أحد أصدقائنا الذي جزم باستحالة أن لا يبلغها النهي وضـربت له بعض الأمثلة مما يقطع الواقف عليها بالجزم على أنه قد خفي عليها بعض أحاديثه ﷺ ، فمن شاء التوسيع فليراجع رسالتنا المذكورة (ص ١٦٠ - ١٦٥) .

وقد وقف الأستاذ الأنصاري على هـذا البحث في « الآداب » فسبق إلى ذهنه أن الافتراض المذكور عام يشمل أحـاديث النهي عن الذهب كلها ، فطلع علينا بالاعتراض الآتي :

«وتجـويز الأستاذ خفاء أحـاديث نهي النساء عن الـذهب على عائشة يرد عليه استشهاده لحديث أم سلمة المتقدم برواية عائشة التي عند النسائي في النهي . . . » .

والجواب عن هذا الاعتراض واضح مما سبق فليس في كلامي هذا التعميم الذي نسبه إلي فضيلته ولولا أن البحث طويل في خمس صفحات لنقلته كله فمن شاء فليرجع إلى الرسالة المذكورة .

ثم إن كلام الأستاذ هذا صريح في أن رواية عائشة عند النسائي النهي المذكور ، مع أنه كان ذكر فيما تقدم من رسالته (ص ٩) على أنه ليس فيه النهي المذكور ! فهذا تناقض بين .

والحقيقة أن الحديث عند النسائي ليس صريحاً في التحريم ولفظه فيه (٢ / ٢٨٥) عنها أن رسول الله ﷺ رأى عليها مسكتي ذهب (أي سوارين) فقال رسول الله ﷺ ، ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا ؟ لو نزعت هذا وجعلت مسكتـين من ورق ثم صفرتهـما بزعفـران كانتـا حسنتين » .

فهو بهذا اللفظ لا يمكن الاعتماد عليه وحده في هذا الباب ،

وإنما العمدة في الأحاديث الأخرى المتقدمة وإنما ذكرته استشهاداً كما ذكر الأستاذ والشواهد يتسامح فيها سواء من حيث ضعف أسانيدها أو دلالاتها كماهو معروف عند أهل العلم .(*)

خاتمة الــرد

ثم ختم الأستاذ رده بقوله :

« وأماكلمة ابن القيم التي ختم بها الأستاذ هذا البحث في الرد على من عارض الحديث بالرأي فلا مناسبة لها بموضوعنا هذا ما دامت النصوص التي رجحناها على نصوص التحريم موجودة صحيحة ، ولذلك كان ابن القيم نفسه لا يميل إلى رأي الأستاذ في هذا الموضوع » .

وجواباً عنه أقول :

أولاً : إن لكلمة ابن القيم المشار إليها مناسبة تامة بهذا الموضوع فقد تبين لي بعد دراستي لرد الأستاذ هذا أنه ليس لديه حجة تمنعه من الأخذ (بنصوص التحريم) التي أشار إليها إلا أنه لا يعلم من أخذ بها من العلماء المتقدمين بل هو يصر ، كما علمت،على أن الإجماع على خلافها ! وتعليله هنا عدم المناسبة المزعومة بقوله « ما دامت النصوص التي رجحناها على نصوص التحريم موجودة صحيحة » مردود بما سبق تحقيقه أن النصوص التي رجحها لا دليل له فيها لأنها كانت بعد التحريم ، وإنما دليله على ذلك قول ابن مفلح وغيره ، وهذا ليس نصاً شرعياً يجوز ترك نصوص التحريم من أجله ، فإذا عرفت هذا وتذكرت

(*) نحب أن نشير هنا إلى أن الرد قد انقطع بسبب ضياع عدد من صفحاته . . ثم تأتي الخاتمة .

ما قاله الأستاذ في مطلع رده : « قد أشكل علينا رأي الأستاذ في موضوع تحلية النساء بالذهب لما أنه قد سلك فيه مسلكاً لم نقف بعد التتبع والاستقراء التام على من سبقه إليه . . » إذا تذكرت هذا فقابله بكلام ابن القيم يظهر لك مناسبتها بالموضوع فإن من قول ابن القيم فيها :

« فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم ثبت عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا ، يقول : من قال هذا ؟ دفعاً في صدر الحديث ، ويجعل جهله بالقائل حجةً له في مخالفته وترك العمل به ، ولو نصح نفسه لعلم أن هذا الكلام من أعظم الباطل ، وأنه لا يحل له دفع سنن رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل ، وأقبح من ذلك عذره في جهله إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنة ، وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله ﷺ ، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع ، وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث ، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة والله المستعان .

ثانياً : أما عدم ميل ابن القيم إلى ما ذهبنا إليه فهو عندنا ـ إن صح ذلك عنه ـ كما لو ذهب إليه سواء بسواء ، لأن من كانت معه أحاديث رسول الله ﷺ الصريحة في التحريم ليس بحاجة إلى من يدعمه بقوله ! وإنما يحتاج طالب العلم إلى دعم رأيه ببعض أقوال العلماء أو المحققين في المسائل التي مبعثها الاجتهاد والاستنباط ، وأما قياسها منها النص الصريح الصحيح فلا حاجة إليه اللهم إلا لإقناع الغير أو لزيادة الاطمئنان وإلا فلا يجوز التوقف عن الأخذ به حتى يعلم من سبقه إلى الأخذ به ، كما هو صريح قول ابن القيم السابق .

وإنما قلت « إن صح ذلك عنه » لأننا نقلنا عن ابن القيم في فصل « تحقيق معنى (الذهب المقطع) في الحديث » ما يدل على أنه يوافقنا في تحريم خاتم الذهب والطوق والسوار على النساء ، فراجعه تعلم أنه قد مال إلى رأينا وزيادة !

وأما تعليل الأستاذ الأنصاري لنفي المناسبة المذكورة بقوله :

« ما دامت النصوص التي رجحناها على نصوص التحريم موجودة صحيحة » . فمردود ، لأن الترجيح المذكور مخالف لقواعد علم الأصول كما سبق بيانه ،وملخص ذلك أن الأستاذ رجح الأحاديث العامة على الخاصة ، وهذا خلاف الأصول باعترافه ، والأحاديث المبيحة على الأحاديث المحرمة ، وهذا خلف أيضا كما تقدم تقريره من كلام ابن حزم بما لا يمكن رده ولا أعتقد أن الأستاذ يخالف في ذلك كأصل من أصول الشريعة .

وأزيد هنا فأقول :

قال الشوكاني في « فصل ما يعرف به الناسخ من المنسوخ » من « إرشاد الفحول » (ص ١٨٣ ـ ١٨٤) :

« منها أن يكون في ذلك اللفظ ما يدل على تقدم أحدهما وتأخر الآخر ، ومنها كون أحد الحكمين شرعياً والآخر موافقاً للعادة فيكون الشرعي ناسخاً » .

وهذان الشرطان متحققان في أحاديثنا ، فإن النهي يدل على تأخره عن الإباحة كما سبق ، ومنها أن التحريم حكم شرعي فهو مقدم على إباحةالذهب لأنها موافقة للعادة . ثم ذكر في مبحث المرجحات باعتبار المتن (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩) :

« ومنها أن يقدم النهي على الأمر ، ومنها أن يقدم النهي على الإباحة ومنها أن يقدم ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص لأنه أكثر » . ثم ذكر في « المرجحات باعتبار المدلول » :

« أن يقدم ما كان ناقلاً لحكم الأصل والبراءة ، ومنها أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه أرجح » .

وكل هذه المرجحات تنطبق تمام الانطباق على أحاديث تحريم الذهب المحلق على النساء ، وقد خالفها كلها الأستاذ الأنصاري حين رجح عليها الأحاديث العامة ، وأحاديث الإباحة ، ولذلك فإننا لا نزال نقطع بخطأ كل من يرجح مثل ترجيحه إلا أن يأتينا بالنص الصحيح الصريح الخاص في النسخ ودون ذلك خرط القتاد .

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه ، إنك سميع مجيب .

خلاصة ردنا

لقد طال هذا الرد فوق ما كنت أظن ، ولذلك أسباب أبرزها أهمية الموضوع وخطورته إذ يتضمن تحريم ما اعتاد كثير من المسلمين لبسه ظانين أنه مباح ، ولهذا كان لابد من إطالة القول في تحقيق صحة الأحاديث المحرمة في حدود علم مصطلح الحديث ومن دراستها من الوجهة الفقهية على ضوء علم أصول الفقه . أضف إلى ذلك أن الأستاذ الأنصاري اضطرنا إلى أن نعيد ذكر كثير من أقوالنا وآرائنا والأجوبة التي كنت أوردتها في كتابي « آداب الزفاف » مما لم يتعرض هو للإجابة عنها ، وإلى إيضاح بعض الأفكار التي أسيء فهمها دون قصد طبعاً . ولذلك فإني أرى أن من المفيد أن أقدم للقارىء الكريم

خلاصــة للرد مساعدة على استيعاب نقاطه الأساسية فأقول :

١ ــ للأستاذ الأنصاري موقفان تجاه الأحاديث المحرمة :

الأول : تضعيفها كلها ونحن نرى أن فيها ما هو صحيح تقوم به الحجة كحديث من أحب أن يطوق . . . وحديث الفتخ من الذهب والسلسلة وحديث إعراض النبي ﷺ عن أم سلمة حين رأى على رقبتها سوار الذهب لاسيما الثاني منها فإن لـه إسناداً آخـر صحيحاً لاعلم للأستاذ بـه . وعلى افتـراض ضعف مفردات هـذه الأحاديث فـإنها بمجموعها ـ ومع الأحاديث الأخرى عن أبي هريرة وغيرها ـ تدل على ثبوت النهي عن الذهب المحلق .

الثاني : تأويلها أو القـول بنسخها على افتراض صحتها .

ورددنا نحن التأويل من وجوه عديدة وأثبتنا بما لا يدع شبهة عند المنصفين أن الأحاديث حجة قاطعة في التحريم ، وخاصة الثاني منها فقد سلم الأستاذ نفسه بحجيته ولذلك عاد في الجواب عنه إلى الاعتماد على تضعيفه فقط ، مع أنه صحيح من الطريقيـن كما أشرنا آنفا وبيناه مفصلاً فيما سبق .

وأمـا النسخ فلم يـأت الأستاذ عـلى إثباتـه بشبه دليـل يصلح للاعتماد عليه سوى دعواه « أن الجمع غير ممكن » يعني بين الأحاديث المحـرمة والأحـاديث المبيحة ، مـع أنني كنت بينت وجـه الجمـع في « الآداب » بطريقة صحيحة سهلة يستسيغها كل من له معرفة بعلم أصول الفقه وذلك بحمل المطلق على المقيد والعام على الخاص ، وهو أصل (. . . .)* فقد حاول الاستفادة منه في مكان ما من رسالته ثم

(*) طمس غير واضح في الأصل .

نسي أن يطبقها فيما نحن فيه من الخلاف ، ولم يتعرض للجواب عن الجمع الذي ذكرته ولا بحرف واحد !

ولذلك فإني أجد نفسي قد ازددت يقيناً بصواب ما كنا عليه من تحريم الذهب المحلق على النساء ، وضعف المبيحين له ، إذ لم يستطع أن ينال الأستاذ الأنصاري من أدلتنا شيئاً ، ولا أن يدعم مذهبه بما يصلح أن يعارض به تلك الأدلة ، فكان من النتائج البديهية أنني لا أزال متمسكاً بالتحريم ، والله يشهد أنني حين أجد الدليل الصحيح الصريح الناسخ له فإني أسارع إلى الأخذ به وترك ما كنا عليه ، كيف لا وهو يخلصني من تحريم مالا يطيقه أكثر الناس اليوم اللهم إلا من كان مؤمناً مسلماً يتبع ما صح عن رسول الله ﷺ ولو كان على خلاف ما وجد عليه الآباء والأجداد ، ومعارضاً لأهواء البنات والأمهات والزوجات ! أما وأنا لا أجد ذلك الناسخ فإنه لا يسعني إلا الإذعان لحكم الله ورسوله وإن عارض الهوى لقول الله تبارك وتعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ أسأل الله عز وجل أن يجعلنا مؤمنين حقاً .

ونحن إذ نصر على موقفنا هذا فلا يحملنا عليه إلا مُراعاتنا والتزامنا للقواعد الأصولية من حديثية وفقهية ، التي لابد لكل باحث في مثل هذه المسألة أن يتقيد بها ، ويرعاها حق رعايتها ، وإلا ضل الطريق وحاد عن سواء السبيل .

ولا بأس من الإشارة إلى بعض أهم تلك القواعد :

١ ـ المثبت مقدم عن النافي .

٢ ـ جواز العمل بالوجادة الصحيحة .

٣ ـ الاحتجاج بالحديث المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر .

٤ ـ تقوية الحديث بكثرة الطرق التي لم يشتد ضعفها .

٥ ـ ترجيح الخاص على العام واستثناؤه منه .

٦ ـ لا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع .

٧ ـ زيادة الثقة مقبولة لا يجوز ردها .

٨ ـ تقديم النهي على الإباحة والحاظر على المبيح .

٩ ـ حديث المجهول ضعيف ليس بحجة .

١٠ ـ الموقوف والمقطوع ليس بحجة في مواطن الخلاف .

١١ ـ التقليد ليس بعلم ولا يصلح حجة على الخصم .

١٢ ـ الإجماع في خلاف السنة الصحيحة .

١٣ ـ الاضطراب المرجوح ليس علة في الحديث .

١٤ ـ إذا دار الأمر بين نسخ واحد ونسخين حكم بالأول .

١٥ ـ العبرة برواية الراوي لا برأيه .

تلك هي بعض القواعد التي جرينا على ضوئها في هذا الرد النافع إن شاء الله ، فإن أصبت فمن الله تعالى ، وإن أخطأت فمن نفسي وأستغفر الله مما أعلم ومما لا أعلم .

وختاماً إنني أشكر الأستاذ الأنصاري على جهوده التي بذلها في سبيل تجلية الحق في هذا الموضوع الخطير ، راجياً منه أن يعيد النظر فيه مرة أخرى في حدود القواعد العلمية الصحيحة المعترف بها لدى العلماء المحققين ، كما أدعو كل من يهمه التحقيق العلمي من أفضل العلماء في مختلف الأقطار الإسلامية أن يشاركوا ببيان رأيهم فيه بالحجة والدليل الصحيح مذكراً لهم بقول الله تبارك وتعالى ﴿ وتعاونوا على

البر والتقوى ﴾ وقوله نبيه ﷺ : « لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير من أن يكون لك حمر النعم) .

وسلامي إلى الأستاذ الكريم ورحمة الله وبركاته .

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ٢٢ / ٢ / ١٣٧٩ هـ .

● الرد على عز الدين بليق في « موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة » على حديث التربة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال : « خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الإثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة آخر الخلق ، من آخر ساعة الجمعة فيما بين العصر إلى الليل » رواه مسلم (١٢٧/٨) . يقول الشيخ :

« . . . ثم رأيت المدعو عز الدين بليق قد سود عدة صفحات في كتابه الذي سماه « موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة » (ص ٧١ ـ ٧٧) زعم فيها أن هذا الحديث يتعارض مع القرآن الكريم جملة وتفصيلاً ! وتمسك في ذلك بالآيات المصرحة بأن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام ، جاهلاً أو متجاهلاً أن الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة المذكورة في الآيات كما كنت شرحت ذلك في التعليق على

«المشكاة» . ومنشأ جهله أنه فسر (التربة) في الحديث بأنها الأرض . يعني الأرض كلها بما فيها من الجبال والأشجار وغيرها ، وهذا باطل لمنافاته لسياق الحديث كما لا يخفى على أحد ذي لب ، وإنما المراد بـ (التربة) التراب وليس الأرض كلها ، ففي « لسان العرب » « وتربة الأرض » ظاهرها . وهذا هو الذي يدل عليه السياق ، فإن الأرض بدون التراب لا تصلح للأشجار والدواب التي ذكرت في الحديث ، ولا خلق آدم وذريته التي تناسلت منه بعد .

وبالجملة : فالتفصيل الذي في الحديث هو غير التفصيل الذي في القرآن الكريم ، وأيامه غير أيامه ، فالواجب في مثل هذا عند أهل العلم أن يضم أحدهما إلى الآخر ، وليس ضرب أحدهما بالآخر ، كما فعل هذا الرجل المتعالم .

ولقد كنت بدأت في الرد عليه مفصلاً في حلقات نشرت الأربع الأولى منها في جريدة « الرأي » الأردنية في آخرها بتاريخ (٢٩/٤/١٩٨٣) ، ثم فاجأتنا بامتناعها عن متابعة النشر ، بعد أن وعدت بالنشر كتابة في الجريدة وعداً عاماً ، وشفهياً وعداً خاصاً من المسؤول فيها لأحد إخواننا الأفاضل ، ولله في خلقه شؤون .

وهذه صورة من رد الشيخ على هذا المدعو :

رد الشيخ الألباني على عز الدين بليق في جريدة الرأي الأردنية . الشيخ الألباني ينقد كتابيْ : منهاج الصالحين وموازين القرآن والسنة في الأحاديث الصحيحة والموضوعة

بعث إلينا فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بسلسلةمن المقالات يرد فيها على ما طرحه الأخ عز الدين بليق من خلال هذه الصفحة .

وستنشر « الرأي الديني » هذه المقالات تباعاً حسب ما تقتضيه المساحات الممكنة في الصفحة .

المحرر

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فمنذ أسابيع أطلعني أحد الإخوان على بحث نشرته جريدة الرأي الأردنية في عددها الصادر يوم الجمعة ١٩٨٣/١/٢٨ م بقلم الأستاذ عز الدين بليق تحت عنوان : (نماذج أخرى من الأحاديث المستبعدة ، تحليل للأحاديث الواردة حول المهدي المنتظر) . عرضته

الجريدة بحرف كبير يلفت أنظار القراء ، ثم اطلعت على العدد الذي بعده (الجمعة ١٩٨٣/٢/٤ فإذا فيه بعنوان كبير ما نصه : « الخلاصة في أحاديث المهدي المنتظر » ، وفهمت من العدد الذي قبله ، أن الجريدة نشرت قبل ذلك أول هذا البحث في عدد سابق ، فطلبته ،فعرفت من المقدمةالتي قدمتها الجريدة بين يدي البحث أنها تنقله عن كتاب الأستاذ عز الدين (موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة) . وأنه عبارة عن دراسة كان المؤلف شارك فيها الملتقى السادس عشر للفكر الإسلامي الذي عقد في مدينة تلمسان بالجزائر خلال شهري آب وتموز الماضيين ، فأردت أن أطلع على الكتاب المذكور مباشرة لدراسته فبحثت في مكتبات عمان فلم أحصل عليه ، فاكتفيت بما نشر منه في الجريدة .

وقبل الرد عليه وإبداء رأيي فيه ، رأيت أنه لابد من دراسة كتابه الآخر ، « منهاج الصالحين » ، الذي ادعى في دراسته المذكورة أنه استبعد فيه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، واقتصر فيه على إيراد الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً ، فقلت في نفسي : ما شاء الله هذا - إن صح - فتح عظيم لم يسبقه إليه أحد إلا ثلة من الأولين وقليل من الآخرين ، فانكببت على مطالعته بإمعان وروية وكتابة رؤوس أقلام في نقده وبيان زيفه ، حتى فرغت منه ظهر هذا اليوم السبت ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ هـ ، فتبينت لي أمور جد خطيرة ، لا يكاد يصدق بها كل من اطلع على ذلك البحث الذي نشرته الجريدة ، في أعداد متتابعة ، ذلك لأن دراسته تلك كانت بزعمه - « في استبعاد بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتعارض مع القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، وتتصادم مع العقل والمنطق عن كتابه (منهاج

الصالحين) » ، وزعم أيضا أنه « اقتصر فيه على إيراد الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً » .

هكذا زعم في مطلع الحلقة الأولى من دراسته ، فلما درست أنا « منهاجه » ، فإذا هو اسم على غير مسمى ، بل هو على حد قول النبي ﷺ في بعض الناس الذين يأتون في آخر الزمان : « يسمونها بغير اسمها » انظر الحديث (٩٠) من كتابي « الأحاديث الصحيحة » ـ المجلد الأول ص ١٣٦ . الأمر الذي ذكرني ببعض المعجزات العلمية التي صحت عنه ﷺ : « إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر » . أي أهل البدع كما قال الإمام ابن المبارك ، وهو مخرج في كتابي المذكور برقم (٦٩٥) من المجلد الثاني . وقوله ﷺ : « سيأتي على الناس سنوات خدّاعات ، يصدق فيها الكاذب ، ويكذب فيها الصادق ، ويؤتمن فيها الخائن ، ويخون فيها الأمين ، وينطق فيها الرويبضة » . قيل وما الرويبضة ؟ قال : « الرجل التافه يتكلم في أمر العامة » وهو في كتابي « صحيح الجامع » (٣٥٤٤) .

ماذا يقول المسلم في زمن قل فيه العلم وبخاصة علم الحديث ، وكثر فيه الجهل والمدعون للعمل ، حتى صار يتكلم فيه الرويبضة ومن لم يشم منه رائحة ولا ذاق منه ذواقاً إلا مجرد النقل بغير هدى ولا بصيرة ، والناس لعطشهم إليه ورغبتهم فيه يقبلون على كل من توهموا أنه يحمل شيئا منه (كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء) ، ومما زاد في المصيبة أنه تيسر فيه لكل فرد أن يكتب ما يشتهي ويهوى دون أي رقيب أو عتيد ، حتى ألم بالعالم الإسلامي فوضى علمية يشكو منها كل عالم بالكتاب والسنة ، عارف بما عليه حال الأمة من البعد عنهما ،

والانغماس في الجهل مع ادعاء بعضهم العلم ، واغترار الكثيرين بهم ، حتى اتخذوهم رؤساء يستفتونهم ، وهم لا يعلمون أنهم من الذين عناهم النبي ﷺ بقوله : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكنه يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى .

ومما لا شك فيه عند كل مسلم سليم العقيدة أن الشرع يرجع فيه إلى مصدرين اثنين : « القرآن والسنة »، وأن القرآن محفوظ في المصاحف ، وأما السنة فهي محفوظة أيضا ولكن بطريقة أخرى ، حيث إنها نقلت بالأسانيد في أول الأمر من راو إلى آخر ، ولذلك قال العلماء : الإسناد من الدين ، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، رواه مسلم في المقدمة (ص ١٢) عن ابن المبارك ، ثم سطرت السنة بأسانيدها في عشرات بل مات الكتب فكما أن التالي للقرآن كلما ازداد فيه تلاوة ازداد به فقهاً وعلماً ، فكذلك السنةكلما ازداد الطالب لها بحثاً ازداد بها علماً .

ولما كانت السنة قد دخل فيها مع الأسف ـ ما ليس منها ، كانت دراستها أبعد منالا وأصعب تحصيلا بكثير من دراسة القرآن الكريم ، لأنها بحاجة إلى غربلة وتصفية ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وليتمكن الطالب من ذلك فلابد له من أمرين هامين :

الأول : دراسة أصول علم الحديث وقواعده التي أسسها العلماء ليتمكن الباحث بذلك من معرفة الصحيح والضعيف منه ، وهذه المعرفة لا يمكن الوصول إليها إلا بمعرفة تراجم رواة الأحاديث الذين

كانوا في القرون الثلاثة الأولى على الأقل ، وبمعرفة ما قاله العلماء فيهم تعديلا وتجريحاً ،وقد يبلغ عددهم على أقل تقدير خمسة وعشرين ألف راو ما بين رجل وامرأة .

والأمر الآخر : تتبع متون الأحاديث وأسانيدها وطرقها وشواهدها ، من بطون الكتب المختلفة من « الصحاح » و « السنن » و « المسانيد » و « المعاجم » و « الفوائد » و « الأجزاء » وغيرها ، وهي بالعشرات بل المئات ، وقسم كبير منها لا يزال في عالم المخطوطات .

وهذا التتبع وإن كان يشق على كثير من العلماء بله الطلبة ، فإنه أيسر بكثير مما كان الأمر عليه في القرون الأولى ، حيث كان مثل هذا التتبع يتطلب أسفاراً كثيرة ومشاق عظيمة ، قام بها سلفنا الأول من أئمة الحديث كالإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم جزاهم الله خيراً ، فوفروا لنا أوقاتاً كثيرة وسهلوا لنا سبيل طلب الحديث من أقرب طريق ؛ فمسند أحمد مثلا ، المحتوي لنحو أربعين ألف حديث تقريباً ، والذي هو حصيلة جهاد حياة الإمام أحمد المباركة في جمعه ، يستطيع الطالب اليوم أن يجمع مادته الكثيرة في أسابيع . وقل نحو ذلك في سائر الكتب ، وبذلك يتمكن الباحث من أن يصير (حافظاً) في الحديث في أيام قليلة .

ولكن هل المقصود من جمع الحديث وحفظه هو مجرد الحفظ وروايته على الناس تدريساً أو تأليفاً ؟ والجواب : لا ، وأظن أن القارىء الكريم يستشف ذلك من تذكره للأمر الأول من الأمرين الهامين ، وأنه هو الغاية ، وهذا الأمر الثاني هو وسيلة له . وإلى هذه

الحقيقة يشير علماء الحديث بقولهم المذكور في « علم المصطلح » :
« قمش ثم فتش » أي اجمع الحديث ثم حقق فيه وميز صحيحه من سقيمه ، ثم لا تحدث إلا بما صح منه . وهذا هو المدخل والمنهج لكل من يريد أن يتفقه في الشريعة : أن لا يبني حكماً على حديث ، أو يتبنى رأياً قام عليه إلا بعد التثبت من صحته . وقد أخل به كثير من الفقهاء المتأخرين ، وبخاصة متفقهة هذا الزمان وكتابه ، فإنهم يكتبون في « السيرةالنبوية » ، ويصدرون الفتاوى الشرعية دون التفات منهم إلى هذا المنهج العلمي الرشيد ، الذي أشاد به علماء الحديث رحمهم الله تعالى ، ومن الغريب أن بعضهم اليوم ـ يشكو من بعض الشباب الناشىء على حب الكتاب والسنة والعمل بهما لتسرعهم بالإفتاء بالحديث بغير علم وفهم يؤهلهم لذلك ، وهي شكوى بحق ، ولكن يغلو حين كتب في الرد عليهم مقالا بعنوان : « لا سنة بغير فقه » ! لاسيما إذا أراد بالفقه الفقه التقليدي ، ثم نسي هو نفسه فيفتي بفتوى مجرد الرأي دون الاعتماد على الفقه بَلْهَ السنة ، وإن اعتمد على شيء منها فبدون تفتيش أو تحقيق ، وهذا مما ينكره العلماء ، ومنهم الإمام أبو حاتم بن حيان في مقدمة كتابه « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » ، فإنه عقد فيها أبواباً في الحث على حفظ السنن ونشرها ، والتغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ واستدل لذلك ببعض الأحاديث الصحيحة منها قوله ﷺ : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخاري وغيره .

فقال ابن حبان (١ / ٦) :

« فيه دليل على أنه إنما أمر بالتبليغ عنه ما قاله عليه السلام ، وما

كان من سننه فعلا أو سكوتاً عند المشاهدة ، لا أنه يدخل به في قوله ﷺ : « نضر الله امرءاً . . » المحدثون بأسرهم ، بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب إلا من أدى صحيح حديث رسول الله ﷺ دون سقيمه ، وإني خائف ، على من روى ما سمع من الصحيح والسقيم أن يدخل في جملة الكذبة على رسول الله ﷺ إذا كان عالماً بما يروي وتمييز العدول من المحدثين والضعفاء والمتروكين بحكم [النبي] المبين عن الله تعالى » .

ثم ساق بسنده الصحيح حديث سمرة والمغيرة عن النبي ﷺ قال : « من حدث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » وأخرجه عنهما مسلم في مقدمة صحيحه (ص ٧) ، وقال ابن حبان عقبه : « فيه دليل على صحة ما ذكرنا : أن المحدث إذا روى مالم يصح عن النبي ﷺ مما تقول عليه ، وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين ـ تثنية كاذب ـ على أن ظاهر الخبر أشد من هذا ، وذاك أنه قال : « من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب » ولم يقل : أنه تيقن أنه كذب .

فكل شاك فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر هذا الخبر ، ولو لم يتعلم التاريخ وأسماء الثقات والضعفاء ، ومن لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم ممن لا يجوز [لم يحسن تمييز الصحيح من السقيم ، ولا عرف المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع] .

كذا الأصل ، ولعل الصواب (المقطوع) ، فإنه هو الذي يقابل الموقوف عندهم ، والمنقطع إنما يقابله (المتصل) ، وما بين المعكوفتين سقط من الأصل المطبوع ، وبدونه لا يتم المعنى ، واستدركته من مقدمة كتابه الآخر : « الثقات » (١/٨) . ثم أيد ابن حبان ما تقدم بما

رواه عن النبي ﷺ : « كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم (ص ٨) بلفظ : (كذبًا) مكان (إثمًا) . واستدل به على مثل ما تقدم عن ابن حبان من المعنى ، وذكر هذا نحوه في مقدمة كتابه الآخر : « الصحيح » المعروف بـ « الأنواع والتقاسيم » كما كنت نقلته في مقدمة كتابي « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة » . (ص ١١ - ١٢) . ثم عقد الإمام ابن حبان بابًا في استحباب معرفة الضعفاء واستدل له بحديث العرباض المعروف في « السنن الأربعة » وغيرها وفيه « فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين . . . « الحديث وقال : » ص ١٠) .

فيه دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات ، لأنه لا يتهيأ لزوم السنة ما خالجها من الكذب والأباطيل ، إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات ، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته إذ قال : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . نعوذ بالله من حالة تقربنا إلى سخطه وأليم عذابه .

قلت : وأصرح منه مافي رواية للبخاري ومسلم : « إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد ، فمن كذب . . » الحديث . ثم قال ابن حبان (ص ١١) :

« ولم يكن هذا العالم في زمان قط تعلمه أوجب منه في زماننا هذا ، لذهاب من كان يحسن هذا الشأن ، وقلة اشتغال طلبة العلم به ، لأنهم صاروا في زماننا هذا حزبين :

- فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار ، وأكثر همتهم الكتابة والجمع ، دون الحفظ والعلم به ، وتمييز الصحيح والسقيم .

- والحزب الآخر المتفقهة الذين جعلوا جل اشتغالهم بحفظ الآراء والجدل ، وأغضوا عن حفظ السنن ومعانيها ، وكيفية قبولها ، وتمييز الصحيح من السقيم منها ، مع نبذهم السنن قاطبة وراءظهورهم .

الـــرد الثانـــي

أخبر المصطفى ﷺ أن العلم ينقص في آخر الزمان وأرى العلوم كلها تزداد إلا هذه الصناعة الواحدة ، فإنها كل يوم في نقص ، فكأن العلم الذي خاطب النبي ﷺ أمته بنقصه في آخر الزمان هو معـرفة السنن ، ولا سبيل ـ إلى معرفتها إلا بمعرفة الضعفاء والمتروكين .

ثم ذكر بإسناده الصحيح قوله ﷺ : يتقارب الزمان ، وينقص العلم وتظهر الفتن ويكـثر الهرج : القتـل القتل وأخـرجه الشيخـان أيضا .

قلت : فقد تبين ما نقلناه عن ابن حبان وغيره أنه لا يجوز رواية الحديث إلا ببيان صحيحه من ضعيفه ، وأن ذلك مما لا سبيل إليه إلا بمعرفة الثقات والضعفاء فهل كان مؤلف « منهاج الصالحين » من هؤلاء العارفين بهذا العلم الشريف ؟ ذلك ما سأتولى بيانه قـريبا بـإذن الله تعالى .

وإذا كان ابن حبان ـ فيما تقدم عنه ـ يشكو من قلة العلماء بالحديث في عصره ، وذلك في القرن الرابع الهجري ، وتبعـه على ذلـك ابن الجوزي (وهو من علماء القرن السادس الهجري) كما كنت نقلت عنه في « الضعيفة » (ص ٦) ، فقال بعد أن أثنى على العلماء الذين يذبون الكذب عن حديث رسول الله ﷺ :

« غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب » .

وأنشد :

« وقد كانوا إذا عدوا قليلا فقد صاروا أعز من القليل »

قال في مقدمة كتابه « الموضوعات » (١٠٢/١) :

قلت : فإن قوي نظرك ، ورسخت في هذا العلم ، فهمت مثل هذا ، وإن ضعفت فسل عنه ، وإن كان قد قل من يفهم هذا ، بل قد عدم » .

وفي كلامه هذا فائدة هامة ، وهي أن هناك سبيلا أخرى لمعرفة الصحيح من الضعيف من الحديث يجب على الجاهل بالسبيل الأولى أن يسلكها وهي السؤال ، فالشأن في ذلك كالشأن فيمن لا يعرف الأحكام الفقهية ، فإن كان من أهل العلم بالكتاب والسنة رجع إليهما وإلا سأل العلماء ائتماراً بأمر الله تعالى في القرآن ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **فاسأل به خبيراً** ﴾ وقوله ﷺ : « ألا سألوا حين جهلوا ، فإنما شفاء العي السؤال » . أخرجه أبو داود وغيره .

وقد صنف بعض الحفاظ المتأخرين كتباً كثيرة تمكن الدارس لها من معرفة ما صححوه مما ضعفوه . وهي معروفة عند أهل العلم وقد كنت ذكرت طائفة منها في « التمهيد » الذي كنت كتبته لكتابي « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (ص ١٠ ـ ١٢) فليرجع إليه من شاء .

وخلاصة ما تقدم أن الطريق في نقد الأحاديث ومعرفة الصحيح منها والضعيف ، إنما هو بأحد نهجين :

- إما بدراسة أسانيدها ، ومعرفة ما قاله العلماء النقاد في رواتها على ضوء مصطلح الحديث .
- أو بالاعتماد على ما صححه هؤلاء العلماء وضعفوه .

فأي النهجين سلكه الأستاذ عز الـدين بليق في كتابـه « منهاج الصالحين » وفي كتابه الآخـر : « موازين القـرآن والسنة لـلأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة » ؟ (هكذا نص العنوان فيها نقلتـه الجريدة ، وفيه ركة ظاهرة) ، لقـد ادعى في مقدمـة الكتاب الأول (ص ٧) أنه كتاب ميسر قدر الإمكان .

● لا يكرر الروايات
● خال من العنعنات .
● لا يروي الأحاديث المتناقضة .
● ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة .

وصرح في مقدمةالكتاب الآخر : بأنه اقتصر في الكتاب الأول على إيراد الأحاديث الصحيحة سنداً ومتناً . كما تقدم نقله عنه في أول هذا الرد .

وأكد هذا المعنى في الحلقة الثانية التي نشرتها الجريدة ، فقال :

« وقد قمنا باستبعاد مجموعة من الأحاديث التي وردت في بعض كتب الصحـاح نظراً لـوجود علة تقـدح في صحة هـذه الأحاديث ، بحسب موازين الحديث سنداً ومتناً ، التي أقرهاعلماء المسلمين قديماً وحـديثـاً ، حتى لا نكـون من المسـاهـين بـالكـذب عـلى رسـول الله ﷺ . . » .

وجواباً عليه أقول وبالله وحده أستعين :

لقد وددت أن يكون على حق في كل ما قاله ولكني مع الأسف وجدت الأمر على خلاف ذلك في الكتابين « المنهاج » و « المـوازين » والسبب الأساسي في ذلك ، إنما هو عدم بصره بهذا العلم الشريف

الذي حمله على وضع موازين من عنده سماها « العقل والمنطق » فماوافقها فهو الحديث الصحيح ، وما خالفها فهو الحديث الضعيف أو الموضوع ، فخالف بذلك جميع العلماء الذين وضعوا أصولا وقواعد يعتمدون عليها ، ويرجعون إليها وبخاصة عند التنازع والاختلاف ، لا يرجعون في ذلك إلى ما يسميه المؤلف « العقل والمنطق » لأنه ليس هناك شيء اسمه عقل أو منطق موحد ، يمكن الرجوع إليه والاعتماد عليه ، إذ كل أحد له عقله ومنطقه ، الذي يتناسب مع علمه أو جهله ، ومع إيمانه أو كفره ، فما يعقله هذا لا يعقله ذاك ، وبالعكس ، وهذا أمر معروف مشاهد لا يحتاج إلى إثبات ، وحسبنا في ذلك قوله تعالى في أهل جهنم ﴿ **لهم قلوب لا يفقهون بها . . .** ﴾ ولذلك كانوا لا يؤمنون بالله ورسوله ، وبما جاء في الكتاب والسنة ، والمسلم كلما ازداد إيماناً بهما وبما فيهما ازداد عقلا ، والعكس بالعكس ، فما يعقله هذا لا يعقله ذاك ، وهكذا .

لذلك كان لابد من وضع قواعد للعلوم كلها ، وبخاصة العلوم الشرعية ، وبالأخص علم الحديث لتجتمع القلوب والعقول عليها ، وهذا ما فعله علماؤنا رحمهم الله تعالى ، وجزاهم خير الجزاء ، فخالفهم من خالفهم من أهل البدع والأهواء قديماً وحديثاً . وقد يقول البعض : كيف هذا وهو يقول إن نقده كان بحسب موازين الحديث سنداً ومتناً كما تقدم ، فالذي نسبته إليه غير مقبول ولا معقول .

وجواباً عليه أقول : هذا من الأدلة الكثيرة على أن الرجوع إلى العقل وحده لا تحل به الخلافات لما ذكرته آنفاً من التفاوت في العلم والجهل ، والإيمان والكفر ، فإذا علم السائل من واقع هذا المؤلف اقتنع بما ذكرته بإذن الله تعالى ، وصار ما كان مستنكراً عنده من قبل

معقولا ! وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ .

ومن عجائب هذا الرجل أنه ذكر في مقدمة « منهاجه » بحوثاً في السنة نقلها عن الدكتور السباعي رحمه الله وغيره منها قوله تحت عنوان :

«جهود علماء المسلمين لحفظ الحديث » .

«لا مراء في أن الجهد الذي بذله علماء الإسلام منذ عهد الصحابة إلى أن تم تدوين السنة يعتبر جهداً رائعاً لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص ، حتى إننا لنستطيع الجزم بأنهم أول من وضع أصول البحث العلمي الدقيق للأخبار والمرويات لأمم الأرض أجمعين ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » .

ثم ذكر الخطوات التي سلكها العلماء حتى أنقذوا السنة من الكيد ونظفوها مما أريد إلحاقه بها من أوحال فليراجعها من شاء فإنها مفيدة لأنها من غيره ولو كان هو لم يستفد منها شيئاً ، بل ضرب بها عرض الحائط !وأخذيصحح ويضعف حسب رأيه وهواه (على كيفه !) فما صححه هو بمجرد الدعوى فهو الصحيح ، وما ضعفه فهو الضعيف . ولو أجمع على خلافه العلماء كافةً . وحسب القارىء دليلا على ذلك تضعيفه لأحاديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام . وهي متواترة عندهم ، ونحوها أحاديث خروج المهدي ـ مهدي السنة لا الشيعة ـ فإنها صحيحة أيضا بل متواترة عند أهل العلم ، فتطاول عليهم هذا الرجل وزعم أنه اكتشف ضعفها ووضعها ، وأنهم كانوا جميعاً في غفلة من هذا ، فانطلى عليهم أمرها ، فأوردوها في « كتب الصحاح » ! تالله

إنها لإحدى الكبر ؛ أن يأتي رجل كهذا فيدعي هذه الدعوى الطويلة العـريضة ، وهـو ليس ممن لـه دراية بـالحـديث وطـرق التصحيـح والتضعيف إلى حد أنه لا يميز الحديث المرفوع من الموقوف ، والصحيح من الموضوع ، كما يدل عليه « منهاجه » على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، مع تظاهره بتمجيده لعلمهم وقواعدهم ، وتقديـره إياهم ، فصنيع من يكون هذا من أنواع الناس ؟! الجواب في ذكاء القراء .

هذا من جهة تضعيفه لما صححوه ، وتفصيل القـول في ذلك ندعه لفرصة أخرى ، لأن البحث الذي أعـددته لنقـد كتابه منهاج الصالحين ! ، يغنينا عن إطالة الكلام فيما ضعفه من تلك الأحاديث الصحيحة المتواترة عند علماء المسلمين ، لأنه سيتبين لكل قارىء أنه ليس أهلا للرد عليه لولا خشية الاغترار به ممن لا علم لديه ، بل قد يتبين لنا أنه من أولئك الـذين ذكرهم هو في « منهاجه » (ص ٢٨) تحت عنوان « بدء محاربة السنة » من أعداء الإسلام قصداً أو جهلا ، (فإنما حسابه عند ربه) . (لا إكـراه في الدين قـد تبين الـرشد من الغي) .

إن الجوانب التي بدت لي من « منهاجه » وتستحق النظر ، كثيرة جداً وهامة أيضا ، بل بعضها خطيرة ولذلك فإني سأحصر ما تيسر لي منها في خطوط عريضة رئيسية ، كما يقولون اليوم ثم أفصل القول فيها تفصيلا ، حتى يتبين الصبح لذي عينين .

رسالة ابن تيمية
في الرد على من قال بفناء الجنة والنار

ونضع مقدمة الشيخ على هذه الرسالة كاملة لفائدتها العلمية، حيث إن الشيخ قد تابع وتعقب جميع النصوص المتعلقة بهذا الموضوع الهام من كتب مؤلفيها، ولعمري الحق هذا هو البحث العلمي النزيه الدقيق الذي ليس لتقليد الرجال فيه مجال ولو كان من أحب الناس إلينا أو من أقربهم فليعرف من يريد أن يعرف الحق أن المنهج السلفي لا محاباة فيه لحبيب أو عزيز ما دام هذا الحبيب أو هذا العزيز قد خالف نصاً معلوماً من الدين بالضرورة، أو متبعاً لحديث ظنه صحيحاً في وقته ثم تبين لمن بعده بالمتابعة والشواهد والنقد العلمي (الجرح والتعديل) أنه غير صحيح .

وهنا يبين الشيخ ناصر المسار العلمي الصحيح الذي ينبغي أن يكون عليه كل مسلم يسير إلى الحق. . كما قالوا: اعرف الحق تعرف أهله. . لا أن يعرف الحق بالرجال .

يقول الشيخ ناصر :

كنت قد وقفت في مخطوطات المكتب الإسلامي على ثلاث صفحات في ورقتين، بخط لعله من خطوط القرن الحادي عشر نقلها كاتبها الذي لم يكشف عن هويته من رسالة ابن تيمية رحمه الله في الرد على من قال بفناء الجنة والنار .

وهذه الورقات الثلاث جمعها أخي المحقق زهير الشاويش من

دشت مخطوطات عنده . وهذا نصها :

«قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه :

«وأما القول بفناء النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين ومن بعدهم، وهذا أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها .

فإن الذين يقولون: إن عذابهم له حد ينتهي إليه، ليس بدائم كدوام نعيم الجنة؛ قد يقولون: إنها قد تفنى، وقد يقولون: إنهم يخرجون منها فلا يبقى فيها أحد .

لكن قد يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاء العذاب فيها على غير أحد، بل يفنى عذابها، وهذا هو معنى فنائها .

وقد نُقل هذا القول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري وغيرهم رضي الله عنهم .

وروى عبد بن حميد ـ وهو من أجلّ علماء الحديث ـ في تفسيره المشهور قال:

«أخبرنا سليمان بن حرب، أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن البصري قال: قال عمر: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج(*) لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه».

وقال: أخبرنا حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن

(*) هو رمل كثير جداً مسيرة أربع ليال، بين فيد والقُريات.

حميد، عن الحسن: أن عمر بن الخطاب قال: «لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه». ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لابثين فيها﴾[1].

وهذا يبين أن مثل هذا الشيخ الكبير من علماء الحديث والسنة، يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث والسنة، مثل سليمان ابن حرب الذي هو من أجل علماء السنة والحديث، ومثل حجاج بن منهال، كلاهما عن حماد بن سلمة ـ مع جلالته في العلم والسنة والدين ـ يروي من وجهين من طريق ثابت، ومن طريق حميد هذا عن الحسن البصري ـ الذي يقال: إنه أعلم من بقي من التابعين في زمانه ـ، يروي عن عمر بن الخطاب، وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين، سواء كان هذا قد حفظ هذا عن عمر أو لم يحفظه كان مثل هذا الحديث متداولاً بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية، وكان أحمد بن حنبل يقول: أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا[2] في حلوق المبتدعة.

فهؤلاء من أعظم أعلام أهل السنة، الذين ينكرون من البدع ما هو دون هذا لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب والسنة والإجماع، كما يظنه طائفة من الناس، وعبد بن حميد ذكر هذا

---

(١) سورة النبأ الآية (٢٣).

(٢) الشجا: كل ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرها. وأراد هنا أنه يمنعهم عن نشر كلامهم الباطل. وكثيراً ما أثنى الإمام أحمد وغيره على حماد، فقد كان من الأعلام. وقال عنه القطان: إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام، انظر مسائل الإمام أحمد لابن هانىء ٢ / ١٩٧، ٢٠٧ بتحقيقي.

في تفسير قوله تعالى: ﴿لابثين فيها أحقاباً﴾[1] ليبين قول من قال: إن الأحقاب لها أمد تنفدُ ليست كالرزق الذي ما له من نفاد. ولا ريب أن من قال هذا القول: عمر ومن نقله عنه، إنما[2] أراد بذاك جنس أهل النار، الذين هم أهلها.

فأما قوم أصيبوا بذنوب فأولئك قد علم هؤلاء وغيرهم بخروجهم منها، وأنهم لا يلبثون فيها قدر عدد رمل عالج، ولا قريباً من ذلك، والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهل التوحيد وقد ذكره البخاري ومسلم عنه، وكذلك حماد ابن سلمة كان يجمعها ويحدث الناس بها، وكذلك سليمان بن حرب وأمثاله، فهذا عندهم لا يقال فيها مثل هذا، ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين، بل يختص بمن عداهم، كم قال النبي ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون»[3].

وقوله: «يخرجون فيه» أي يخرجون من جهنم، بعد أن يفنى عذابها وينفدُ وينقطع، فهم لا يخرجون منها بل هم خالدون في جهنم كما أخبر الله، لكن انقضى أجلها وفنيت كما تفنى الدنيا فلم يبق فيها عذاب، وذلك أن العالم لا يعدم، وجهنم في الأرض، والأرض لا تعدم بالكلية، لكن فناؤها بتغير حالها، واستحالتها من حال إلى حال، قال تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾[4] وهم لا يعدمون بل يموتون ويهلكون، وكما قال تعالى: ﴿ما عندكم ينفد وما عند الله

(١) سورة النبأ الآية (٢٣).

(٢) الأصل: (إن).

(٣) أخرجه مسلم وغيره، وهو مخرج في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٥٥١). وانظر «مختصر صحيح مسلم» رقم (٨٧).

(٤) سورة الرحمن الآية (٢٦)

باق﴾[1] فإذا أنفده الرجل فقد نفد ما عنده وإن كان لم يعدم، بل انتقل من حال إلى حال». انتهى .

وقال فيها أيضاً :

«والفرق بين بقاء الجنة والنار عقلاً وشرعاً؛ أما شرعاً فمن وجوه :

أحدها : أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه ، وأنه لانفاد ولا انقطاع ، في غير موضع من كتابه ، كما أخبر أن أهل الجنة لايخرجون منها ، وأما أهل النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك ، بل أخبر أن أهلها لايخرجون منها .

الثاني : أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤبد في عدة آيات .

الثالث : أن النار لم يذكر فيها شيء مما يدل على الدوام .

الرابع : أن النار قيدها بقولها : ﴿**لا بثين فيها أحقاباً**﴾[2]، وقوله : ﴿**خالدين فيها إلا ما شاء الله**﴾[3] وقوله : ﴿**خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك**﴾[4]، فهذه ثلاث آيات تقتضي قضية مؤقتة أو معلقة على شرط، وذاك دائم مطلق ليس بمؤقت ولا معلق .

الخامس : قد ثبت أنه يدخل الجنة من يُنشئه الله لها، ويدخل من دخل النار أولاً ، ويدخلها الأولاد بعمل الآباء. فثبت أن الجنة

(١) سورة النحل الآية (٩٦) .
(٢) سورة النبأ الآية (٢٣) .
(٣) سورة الأنعام الاية (١٢٨).
(٤) سورة هود الآية (١٠٧).

يدخلها من لم يعمل خيراً، وأما النار فلا يعذب أحد إلا بذنوبه، فلا يقاس هذه بهذه .

السادس : أن الجنة من مقتضى رحمته ومغفرته، والنار من عذابه، وقد قال: ﴿نبيء عبادي أني أنا الغفور الرحيم، وأنَّ عذابي هو العذاب الأليم﴾[1] وقال تعالى: ﴿اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم﴾[3] .

فالنعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته، فيجب دوامه بدوام معاني أسمائه وصفاته .

وأما العذاب، فإنما هو من مخلوقاته، والمخلوق قد يكون له انتهاء، مثل الدنيا وغيرها، لاسيما مخلوق خُلق لحكمة يتعلق بغيره .

الوجه السابع : أنه قد أخبر أن رحمته وسعت كل شيء، وأنه (كتب على نفسه الرحمة)[5] وقال: ﴿سبقت رحمتي غضبي﴾[4] و﴿غلبت رحمتي غضبي﴾، وهذا عموم وإطلاق، فإذا قدر عذاب لا آخِرَ له لم يكن هناك رحمة البتة .

الثامن : أنه قد ثبت مع رحمته الواسعة، أنه حكيم إنما يخلق

---

(١) سورة الحجر الآية (٤٩ ـ ٥٠).
(٢) سورة المائدة الآية (٩٨).
(٣) سورة الأعراف الآية (١٦٧).
(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وسعت رحمتي كل شيء﴾، الأعراف الآية (١٥٦).
(٥) وانظر «صحيح الجامع الصغير» (٤١٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر «السنة» لابن أبي عاصم بتحقيق الألباني (٦٠٨) و(٦٠٩) وهما من طبع المكتب الإسلامي .

لحكمة، كما ذكر حكمته في غير موضع، فإذا قُدِّر أنه يعذب من يعذب لحكمة كان هذا ممكناً، كما يوجد في الدنيا العقوبات الشرعية فيها حكمة، وكذلك ما يقدره من المصائب فيه حكمة عظيمة، فيها تطهير من الذنوب، وتزكية للنفوس، وزجر لها في المستقبل للفاعل ولغيره يجنبها غيره، والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب، ولهذا قال في الحديث الصحيح: «إنهم يُحبسون بعد خلوصهم من الصراط على قنطرة بين الجنة والنار، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذِن لهم في دخول الجنة»[1]. والنفوس الشريرة الظالمة التي لو رُدَّت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه، لا تصلح أن تسكن دار السلام التي تنافي الكذب والظلم والشر، فإذا عُذبوا بالنار عذاباً يُخَلِّص نفوسهم من ذلك الشر كان هذا معقولاً في الحكمة، كما يوجد في تعذيب الدنيا، وخَلْقُ من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة.

أما خلق نفوس تعمل الشر في الدنيا والآخرة لا يكون إلا في العذاب؛ فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر من غيره، ولهذا كان الجهم[2] لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وقال: بل يفعل ما يشاء والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره ليس عندهم في الحقيقة له حكمة ورحمة، لكن له علم وقدرة وإرادة لا تُرَجح أحد الجانبين. ولهذا لما طلب منهم أن يقرّوا بكونه حكيماً، فرده بأنه عليم، إذ قد يراد: يريد، وليس من

---

(١) رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في «ظلال الجنة في تخريج السنة» لابن أبي عاصم (٨٥٧ ـ ٨٥٨). طبع المكتب الإسلامي.

(٢) هو الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٤هـ.

الثلاثة ما يقتضي الحكمة، وإذا ثبت أنه حكيم رحيم، وعلم بطلان قول الجهم تعين إثبات ما تقتضيه الحكمة والرحمة .

وما قاله المعتزلة أيضاً باطل، فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل، ومن أعظم ما غَلَّطهم اعتقادهم تأبيد جهنم فإن ذلك يستلزم ما قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم. انتهى)* .

وأنت ترى في هذه الصفحات المنقولة عن رسالة ابن تيمية شبهاً كبيراً فيما جاء فيها من الأمور بكلام ابن القيم في «الحادي» الذي نقل المؤلف خلاصات منه ورد عليها ـ مع فارق من حيث الإيجاز والبسط من جهة. وعدم تعرضه لكثير من المسائل والأحاديث والأدلة من جهة أخرى. وإن كان من الممكن أن يقال: إن من الجائز أن يكون ابن تيمية قد تعرض لذلك أيضاً في «رسالته» ولكن كاتب تلك الصفحات اختصرها، كما يدل عليه قوله في أولها عن ابن تيمية: وأما القول بفناء النار». وقول الكاتب في آخر ثلث الصفحة الثانية من الثلاث : «انتهى»، وكذا قال في آخر الثالثة أيضاً. والله أعلم .

ولقد كان أملي كبيراً في أن أجد رسالة ابن تيمية هذه محفوظة في «مجموع الفتاوى» التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في خمسة وثلاثين مجلداً، ولكني ـ مع الأسف ـ لم أجد لها أثراً في شيء منها، بعد تقليبي لها كلها، والاستعانة على ذلك بالفهارس التفصيلية الموضوعة لها، وكان أقوى ظني أن يوردها تحت عنوان «التخليد» الموضوع في «الفهرس» (١ / ١٣٩)، ولكن دون جدوى، أو في

(*) هنا انتهت الصفحات الثلاث المخطوطة .

(تفسير سورة هود) في آيتي الاستثناء فيها، لكني لم أرها، مع أنه أشار إليهما في فهرس السورة (١ / ٢٩١)، فلما رجعت إلى المكان الذي أشار إليه (١٥ / ١٠٤) لم أجد فيه سوى إشارة ابن تيمية إلى الآيتين بقوله: (ثم ذكر حال الذين سعدوا والذين شقوا ثم قال. . .) أو في آية (الأنعام ١٢٨) من تفسير هذه السورة، ولكنها مما لا وجود له فيه مطلقاً. أو في تفسير (النبأ) آية ﴿لابثين فيها أحقاباً﴾، والقول فيه كالقول في الذي قبله، إلا أنه قد أشار في (الفهرس) (١ / ٣٤٥) أنها في موضعين من «المجموع»؛ الأول في (١٦ / ١٩٤ - ١٩٧)، والآخر في (١٨ / ٣٠٧)، ومع ذلك فليس للآية ذكر فيهما مطلقاً! نعم في الموضع الأول (ص١٩٧) ما يدل ظاهر كلامه أنه يقول بخلود الكفار في النار. ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى في (سورة الأعلى): ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾، ولكنه لا ينافي قوله بفناء النار، لأن له أن يقيده بقوله: ما لم تفن! كما فعل بكثير من الآيات الصريحة بالخلود، بل والخلود الأبدي، كما سترى ذلك مع رد المؤلف عليه في الرسالة إن شاء الله تعالى.

لكنه في الموضع الآخر قد صرح بخلاف ذلك وأن النار لا تفنى صراحة، فقد جاء في الصفحة المشار إليها منه ما نصه:

«وسئل عن حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «سبعة لا تموت ولا تفنى، ولا تذوق البقاء: النار وسكانها، واللوح، والقلم، والكرسي، والعرش»، فهل هذا الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب: هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام بعض العلماء. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل

السنة والجماعة على أن من المخلوقات مما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار، والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات، إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين . . »

قلت: «والظن بمن هو دون ابن تيمية علماً وديناً أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها، ولم لا وهو حامل راية الدعوة إلى أتباعهم، والسير على منهجم، والتحذير من مخالفتهم والخروج عن سبيلهم، كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه، وتغذى بطرف من علمه، لاسيما والنص في معنى ما ذكره محفوظ عن الإمام أحمد إمام السنة، فقد ذكر في آخر كتابه «الرد على الزنادقة»(*) وقد حكى عن الجهمية قولهم بفناء الجنة والنار، فرده عليهم بشرطيه، وذكر آيات كثيرة في بقاء الجنة ودوامها. ثم قال في رد قولهم بفناء النار :

«وذكر الله تعالى أهل النار فقال :

﴿لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها﴾. [فاطر / ٣٦].

﴿أولئك يئسوا من رحمتي﴾. [العنكبوت / ٢٣]. وقال :

﴿لا ينالهم الله برحمته﴾. [الأعراف / ٤٩]. وقال :

﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون﴾. [الزخرف / ٧٧]. وقال :

﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا مالنا من محيص﴾. [إبراهيم / ٢١].

(*) وهو من المراجع المعتمدة عند ابن تيمية وغيره، فانظر مثلاً «مجموع الفتاوى» (٣ / ٦٦، ٦٩٤ - ٧٠، ٢١٧، ٦ / ١٥٣، ٨ / ٣٨٥، ٤٠٩، ٤١٦، ١٣ / ١٤٤، ٣١٠، ١٥ / ٢٨٤، ١٦ / ٢١٣، ٤٠٨، ٤٧٢، ١٧ / ٣٩١، ٤١٤).

وقال:

﴿خالدين فيها أولئك هم شر البر ية﴾. [البينة / ٦]. وقال:

﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب ﴾ .

[النساء / ٥٦] وقال:

﴿كلما أراد أن يخرجوا منها أعيدوا فيها﴾. [السجدة / ٢٠] وقال:

﴿إنها عليهم مؤصدة﴾. [الهمزة / ٨]».

هذا كله مما احتج به الإمـام أحمد رحمـه الله تعالى عـلى القائلين بفنـاء النار وعـدم دوامها، وقـد نقل عنـه شـارح قصيـدة الإمـام ابن القيم: «الكافية والشافية»(*) (١ / ٩٧) أنه قال:

«والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفنـاء، ولم يكتب عليهن الموت، فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع».

ونحوه قول ابن حزم في «الملل والنحل» (٤ / ٨٣):

«اتفقت فرق الأمة كلها على: أنـه لا فناء للجنـة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهم بن صفوان. . . ».

وفي «العقيـدة الطحـاوية » (ص٤٢٠ - بشرحهـا طبـع المكتب الإسلامي):

«والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان».

(*) هي القصيدة الطويلة في العقيدة للإمام ابن القيم، وقد شرحها الشيخ أحمد بن إبراهيم ابن عيسى في كتاب «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم» طبع المكتب الإسلامي - زهير- .

ثم رأيت ابن حزم قد أورد المسألة أيضاً في كتابه «مراتب الإجماع» فقال (ص١٧٣) :

«. . . وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية».

وأقره شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، خلافاً لغيرها من المسائل التي تعقبه فيها.

ومن العجيب أن هذا القول بعدم فنائها هو مما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله كما يدل عليه ظاهر كلامه في كتاب «الروح» (ص٣٤ - طبعة صبيح)، بل ذلك ما صرح به في بعض كتبه .

١ ــ قال في «الكافية والشافية» :

ثمانية حكم البقاء يعمها
من الخلق والباقون في حيز العدم

هي : العرش والكرسي ونار وجنة
وعَجب وأرواح كذا اللوح والقلم(*)

٢ ـ وأصرح منه ما كنت نقلته عنه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» في كتابه «الوابل الصيب» (ص٢٦) قال ما نصه :

«وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال، والمآكل والمشارب، ودار الخبيثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركُم الشيء لتراكب بعضه على بعض ثم يجعله في جهنم مع أهله، فليس فيها إلا خبيث. ولما كان الناس على ثلاث طبقات :

(*) «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم» ١/٩٦ .

طيب لا يشوبه خبث. وخبيث لا طيب فيه. وآخرون فيهم خبث وطيب. كانت دورهم ثلاثة :

دار الطيب المحض .
ودار الخبث المحض.
وهاتان الداران لا تفنيان .

ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة؛ فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد؛ فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض .

٣ ـ تصريحه في مقدمة كتابه العظيم : « زاد المعاد في هدي خير العباد » بأن المشرك لا تطهره النار ، ولو أخرج منها عاد خبيثاً كما كان ، وقد حرم الله عليه الجنة .

وسيذكر المؤلف رحمه الله نص كلامه في ذلك في أول الرسالة (ص٦٣).

فإن قيل: إن بعض الآيات التي احتج بها الإمام أحمد رحمه الله هي على الأقل قطعية الدلالة في ديمومة عذاب الكفار وعدم فناء النار كقوله تعالى: ﴿لا يخفف عنهم من عذابها﴾ وقوله: ﴿إنكم ماكثون﴾ وقوله : ﴿ما لنا من محيص﴾ ، وغير ذلك من الآيات التي تأولها ابن القيم، وأخرجها عن دلالتها على عدم الفناء مما سيأتي ذكره في الرسالة ورد المصنف عليه. وكذلك بعض الأحاديث الصحيحة تدل دلالة قاطعة على ذلك، ولا بأس من أن أذكر الآن بعضها :

الأول: حديث أنس الطويل في شفاعة النبي ﷺ، وفيه:

«فأخرجهم فأدخلهم الجنة، فما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن. أي وجب عليه الخلود» رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم» (٨٠٤ - ٨١٠)[1]

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«أما أهل النار الذين هم أهلها؛ فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيَوْن، ولكن ناس[2] أصابتهم النار بذنوبهم أو قال: بخطاياهم، فأماتهم الله تعالى إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أُذِن بالشفاعة..» الحديث.

أخرجه مسلم (١ / ١١٨) وغيره، وهو مخرج في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٥٥١). وفي رواية عنه أن رسول الله ﷺ خطب فأتى على هذه الآية: ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾، فقال النبي ﷺ: فذكره، نحوه، إلا أنه قال: «وأما الذين ليسوا من أهل النار، فإن النار تميتهم...» ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية من رواية ابن أبي حاتم كما في «مجموع الفتاوى» (١٦ / ١٩٥).

ووجه دلالة الحديث أنه صرح تبعاً للقرآن أن الكافر لا يموت في النار ولا يحيى، فإذا قيل: بأن النار تفنى، فإما أن يقال: تفنى بمن فيها، كما هو المتبادر، إن قيل بفنائها، أو تفنى وحدها دون من فيها، وكلاهما باطل، لأن معنى الآية كما في «تفسير ابن كثير»: «أن الكافر لا

---

(١) مع كتاب «السنة» لأستاذنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي.
(٢) وقع هنا في «مختصر مسلم» للمنذري (رقم - ٨٧) زيادة (منكم) فلتحذف فإنها ليست في مسلم.

يموت فيستريح، ولا يحيى حياة تنفعه بل هي مضرة عليه». فإن فني الكافر معها فقد مات واستراح. وإن حي دونها فقد استراح منها أيضاً. وكل هذا باطل بداهة، فإذا انضم إلى ذلك القول بأنه يدخل الجنة، فهو أبطل.

الثالث: حديث ذبح الموت بين الجنة والنار، وقد جاء عن جمع من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم في «الصحيحين» وغيرهما، فلنذكر حديثين منها:

أحدهما: عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال:

«يدخل الله أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه».

أخرجه الشيخان.

والآخر: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«يؤتى بالموت يوم القيامة، فيوقف على الصراط فيقال: يا أهل الجنة! فيطّلعون خائفين وجلين أن يُخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، فيقال: هل تعرفون هذا؟ قالوا: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر به فيذبح على الصراط، ثم يقال للفريقين كلاهما: خلود فيما تجدون، لا موت فيها أبداً».

أخرجه ابن ماجة بإسناد جيد كما قال المنذري، وصححه ابن حبان (٢٦١٤)، وأحمد (٢ / ٢٦١).

قلت: ففي الحديث دلالة قاطعة على بطلان دعوى فناء النار،

لأنه جعلها كالجنة من حيث خلود أهلها فما هم فيه من العذاب إلى الأبد، فكما أن الجنة لا تفنى أبداً. وكل ذلك واضح بين إن شاء الله تعالى.

بعد هذا أعود فأقول: إن ما تقدم من الآيات والأحاديث صريحة في الدلالة على بطلان القول بفناء النار، فكيف ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتصر له تلميذه ابن قيم الجوزية ؟

فأقول: إن أحسن ما أجد في نفسي من الجواب عنها، إنما هو أنه لما توهما أن بعض الصحابة قد ذهبوا إلى ذلك، وهم قدوتنا جميعاً لو صح ذلك عنهم رواية ودراية، ولم يصح كما سيأتي بيانه عند المؤلف الصنعاني رحمه الله، واقترن مع ذلك غلبة الخوف عليهما من الله ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾(*)، والشفقة على عباده تعالى من عذابه، وغمرهما الشعور بسعة رحمته وشمولها حتى للكفار منهم، وساعدهما على ذلك ظواهر بعض النصوص ومفاهيمها، فأذهلهما ذلك عن تلك الدلالة القاطعة، وقالا ما لم يقل أحد قبلهما ! وما أرى لهما شبهاً في هذا إلا ذلك المؤمن الذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ليضل عن ربه، فلا يقدر على تعذيبه، زعم كما قال ﷺ:

«قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله: إذا مات فحرقوه، ثم اذْروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت هذا ؟ قال: من خشيتك يا رب ! وأنت أعلم، فغفر الله له».

(*) سورة الرحمن الآية (٤٦).

أخرجه الشيخان وغيرهما، عن جمع من الصحابة منهم أبو هريرة، وهذا لفظه عند مسلم (٨ / ٩٧)، وسيأتي عن ابن تيمية وغيره أنه متواتر في التعليق (٩٧) .

فهذا الرجل أنساه خوفه من ربه، قدرته تعالى على إعادة خلقه، وهي معلومة يقيناً **﴿وضرب لنامثلاً ونسي خلقه قال: من يحيي العظام وهي رميم .قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم﴾** [يس / ٧٨، ٧٩].

فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل عن المعلوم يقيناً أيضاً، وهو أن النار باقية لا تفنى، إلا أن الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعفوه، وأنها وسعت كل شيء دون ما استثناء، ووافق ذلك منه خلقاً كريماً، وطبعاً رحيما جبله الله عليه عرف به بين أصحابه ولا أدل على ذلك مما كتب به إليهم من سجنه الظالم في مصر :

«فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه عليَّ أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي. . أسأل الله أن يتوب عليهم، وأنتم تعلمون هذا من خلقي. . . » انظر «مجموع الفتاوى» (٢٨ / ٥٥ . ٥٦).

وساعده على ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي لم يمعن النظر فيها، فلم يتبين له خطأ استدلاله بها، حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لبِّه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف المعروف عنه، وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه ـ كما

يقول البعض - ابن قيم الجوزية .

حتى ليبدو للباحث المتجرد المنصف أنهما قد سقطا فيما ينكـرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التـأويل، والابتعـاد بالنصـوص عن دلالتها الصريحة، وحملهـا على مـا يؤيد ويتفق مـع أهوائهم ! كـما سترى ذلك مفصلاً في «الرسـالة» هـذه (ص١١٦ - ١٢٢)، حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما يفعل المعتزلـة تمامـاً، وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم - جزاهمـا الله خيراً - الـرد عليهم في مثله، فزعما «أن عذاب الناس سبب لإزالـة آثار الخبث والنجـاسة من الكفار، فإذا تطهروا منها عادوا إلى فـطرتهم الأولى، فيزول ويبقى مقتضى الـرحمة » ! كـما سيـأتي (ص ١٢٢). نقـلاً عن ابن القيم ، ومضى نحوه من كلام ابن تيمية . فتأمل معي في ذلك تجـده كلامـاً خطابياً خيـالياً لا حقيقـة تحته ، فـإنه يفتـرض ذهاب تلك الخبـائث وتلاشيها وزوال العـذاب عن الكفار وهم في الـدار الآخرة حيث لا تكليف فيها ! فإن من المعلوم يقيناً أننا لو تخيلنا كافراً تاب إلى ربه وأنا إليه حينـما رأى العذاب بأم عينيه أنه لا يفيده ذلك شيئاً بالإجماع فكيف ينفعه شيء وهو لم يتب وهـو في العذاب محتـرق ؟ تالله إنها لإحـدى الكبر ، أن يخفى هذا على أحد من المسلمين فكيف بشيخ الإسـلام وتلميذه ابن القيم الهمام ، ونحن دائـماً نغترف من بحـر علومهما ، ونستضيء بنور أدلتهما في إزالة الشكوك والأوهام في كثير مما اختلف فيه الناس قديماً وحديثاً ، وعلى سبيل المثال المناسب للحال ، أذكـر هنا ملخصاً فتوى لابن تيمية جاءت في « مجموع الفتاوى » (٤/ ٢٣٤) :

«سئل الشيخ رحمه الله تعالى: هل صح عن النبي ﷺ أن الله تعالى أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟»

فأجاب:

«لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روي بإسناد فيه مجاهيل، وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً كما نص عليه أهل العلم، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

١ ـ من جهة إحياء الموتى.
٢ ـ من جهة الإيمان بعد الموت.

ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع، قال الله تعالى: **﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً. وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال: إني تبت الآن، ولا الذين يموتون وهم كفار﴾**. [النساء / ١٧، ١٨].

فبين الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافراً. وقال تعالى **﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون﴾**، [غافر / ٨٥]، فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟!».

قلت: فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه لولا الذهول، الذي نوهت عنه بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما

تقدم من رسالته (ص١٣).

«ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة» !!

ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى: ﴿ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون﴾ [الأعراف / ١٥٦]، وقوله ﷺ: «إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر الله تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة». أخرجه الشيخان وكذا أحمد والحاكم وصححه من طرق عن أبي هريرة بلفظ: «فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة».

وله بعض الشواهد خرجتها معه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٣٤».

فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين يستحقونها من المؤمنين ، فكلما كان المؤمن لله أتقى ، كان بها أحظى ، وليس الأمر كما يرجو بعض المهابيل من الذين يترنمون بقول شاعرهم البوصيري :

لعل رحمة ربي حين يقسمها
تأتي على حسب العصيان في القسم !

كيف هذا وربنا يقول: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز

حكيم ﴾ . [التوبة / ٧١]، ويقول: ﴿إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم﴾ . [البقرة / ٢١٨]، ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش ﴿ربنا وسِعْت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقِهم عذاب الجحيم﴾ . [غافر / ٧]، فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم، فهو منغمس في رحمة الله يومئذ، كما هو صريح قوله عز وجل: ﴿فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون . وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾ [آل عمران / ١٠٦، ١٠٧].

فكيف يقول ابن تيمية :

«ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة»! فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين ! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومن تبعه من الصواب في هذا المسألة الخطيرة؟! فغفرانك اللهم !

ولعل ذلك كان من إبان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة، وتضلعه في معرفة الأدلة الشرعية، في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر، بل ينقلب عليهم إلى عذوبة يتلذذون بها كما في «حادي الأرواح» (٢ / ١٦٨)، فلما تبين له حاله رجع عنه كما تحدث بذلك هو نفسه فقال كما في «مجموع الفتاوى» (٢ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥):

«وإنما كنت قديماً ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت

في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من «الفتوحات» «والدرة الفاخرة» و «مطالع النجوم» ونحو ذلك، ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع «الفصوص» ونحوه. . .».

ومثله جزمه بحياة الخضر عليه الصلاة والسلام مع إبطاله لحديث «لو كان الخضر حياً لزارني» وقوله: بل المروي في «مسند الشافعي وغيره أنه اجتمع بالنبي ﷺ، ومن قال إنه لم يجتمع بالنبي ﷺ فقد قال ما لا علم له به»(*). ذكر له ذلك في فتوى له تجد نصها في «المجموع» (٤ / ٣٣٨ - ٣٤٠) انظر (١٠ / ٤٦).

فإن المعروف عنه رحمه الله تعالى أنه يقول بموت الخضر عليه السلام، كما هو قول كثير من الأئمة كالإمام البخاري، وقد صرح بذلك في كثير من رسائله وفتاويه، فقال في «زيارة بيت المقدس» (٢٧ / ١٨):

«وكذلك الذين يرون الخضر أحياناً هو جني لبَّس على المسلمين الذين رأوه، وإلا فالخضر الذي كان مع موسى عليه السلام مات، ولو كان حياً على عهد رسول الله ﷺ لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويؤمن به ويجاهد معه. . . ولم يذكر أحد من الصحابة أنه رأى الخضر، ولا أنه أتى إلى النبي ﷺ، فإن الصحابة كانوا أعلم وأجل قدراً من أن يلبس الشيطان عليهم، ولكن لبس على كثير ممن بعدهم. . .».

(*) يشير إلى حديث وفاة النبي ﷺ، واجتماع الصحابة حوله، ومجيء الخضر عليه السلام وتعزيته إياهم، وهو حديث موضوع، خرجته في «الضعيفة» (٥٢٠٤).

وقـال في موضع آخر (٢٧ / ١٠٠).

«والصـواب الـذي عليـه المحققـون أنـه ميت، وأنـه لم يـدرك الإسـلام، ولو كـان مـوجـوداً في زمن النبي ﷺ لـوجب أن يؤمن بـه ويجاهد معه. . . وإذا كان الخضر حياً دائماً، فكيف لم يـذكر النبي ﷺ ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاءه الراشدين ؟».

قلتُ : حتى ولا ذكر ذلك لأمين سره حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، فمن ذا الذي يدعي بعد ذلك أنه علمه مالم يعلم هؤلاء الأجلة العظماء رضي الله عنهم .

وقد صرح ابن تيمية بموت الخضر في مواطن أخر كثيرة فانظر مثلاً (١ / ٢٤٩) من « المجموع » . أليس في ذلك دليل واضح على أن فتواه الأولى بحياة الخضر كانت في أول أمره ، ولاسيما وقد احتج بحديث الشافعي وهو موضوع كما هو مبين في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » برقم (٥٢٠٤) ، فيه القاسم بن عبدالله العمري ، قال أحمد : « كان يكذب ويضع الحديث » !.

ومن ذلك أنه كان يفتي بنجاسة الزيت ونحوه ، إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة ، كماهو مذهب الشافعي وغيره ، اعتماداً منه على حديث أبي داود : « إن كان جامداً فألقوها ومـا حولهـا ، وكلوا سمنكم ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه » .

فلما تبين له أن قوله فيه : « وإن كان مائعاً فلا تقربوه » ضعيف رجع عنه إلى القول : بعدم التفريق بين المائع والجامد ، وأن العبرة في كل ذلك إنما هو التغير ، فقال في فتوى له :

« وهذا الذي تبين لنا ولغيرنا ، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي(ﷺ) ، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها ، بعد أن كنا نفتي بها أولاً ؛ فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل » (مجموع الفتاوي ٢١/٥١٥ ـ ٥١٦)*.

ونحوه رجوعه عن بعض أحكام المناسك التي كان قلد فيها من قبله من العلماء ، كما قال في « منسكه » (المجموع ٢٦/٩٨) .

ولا غرابة في أن يكون لمثله أكثر من قول واحد في بعض المسائل . وأن يخطىء في بعض آخر ، فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله (ﷺ) . فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم ، وتقدم به في ذلك العمر ، كلما ازداد به معرفة ونضجاً ، وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألةالواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين ، وبخاصة منهم الإمامين أحمد وأبا حنيفة ، وتميز الإمام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد . وهذا أبو الحسن الأشعري ـ إمام الأشاعرة في العقيدة ـ نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه ، ثم رجع عن ذلك ، وصرح بتضليل المعتزلة ، وبالغ في الرد عليهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « المجموع » (٤/٧٢) .

وقد صرح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهى أبا يوسف عن تقليده فقال له :

(*) وانظر «المسائل الماردينية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق زهير الشاويش ص ٢٧ طبع المكتب الإسلامي .

« ويحك يا يعقوب ! لا تكتب كل ما تسمع مني ؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد » .

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن تقليدهم ، وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين ، من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى ،وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم ، كما تراه موضحاً في مقدمة « صفة صلاة النبي (ﷺ) » .

وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي :في ذات الله أباً ، أو أداري في دين الله أحداً ، فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار ، ولا نداريه ، مع عظمته في نفوسنا ، وجلالته في قلوبنا ، فضلاً عن أننا لا نقلده في ديننا ، خلافاً لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده ، ونبذ قول كل من خالفه ، حتى ولو كان المخالف هو النبي محمداً (ﷺ) ، بديل أن يتخذوه وحده قدوة ، ولا يشركوا معه في ذلك أحداً ، كما هو الواجب[1] ، بل إنهم ليصرحون بخلاف ذلك كما قال أحدهم اليوم في كتيب له :

« أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا (يعني السلفيين) فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا »[2] .

---

(١) انظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في « صفة الصلاة » (ص ٣٢ ـ ٣٣) الطبعة العاشرة ، نشر المكتب الإسلامي .

(٢) انظر مقدمتي للطبعة الثالثة لكتاب « الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات » للشيخ نعمان الآلوسي بتحقيقي ونشر المكتب الإسلامي .

ونحن نقول بقول رب العالمين في القرآن الكريم : ﴿ أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ ؟! فأين أنت يا هذا من قوله تبارك وتعالى : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ ؟! وغير ذلك من النصوص التي توجب على كل مسلم اتباعه (ﷺ) دون سواه ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ ، ولكن ﴿ من لم يجعل الله له نوراً فماله من نور ﴾ .

وإذا كان هذا موقف المقلدة من رسول الله (ﷺ) ، فماذا يكون موقفهم من المحبين له ، المخلصين في الاقتداء به ، لا سيما إذا كان من العلماء العاملين المعروفين بالرد على كل من خالف شرعة رب العالمين ، كابن عربي وابن الفارض القائلين بوحدة الوجود ، وإن الخالق هو عين المخلوق ! وعلى غيرهم من علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة وسائر الهالكين من الأنام ، ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فإننا نرى المقلدة في كل عصر ومصر ، يعادونه أشد العداء ، لا سيما إذا عثروا له على قول خالف فيه العلماء ، كمسألتنا هذه ، فهناك تراهم يصولون ويجولون ، ومن عرضه ينالون ، وفي دينه يطعنون ، بل وبالكفر والضلال يصرحون ، كما يفعل الكوثري والحبشي وغيرهما اليوم وهم - مع الأسف - كثيرون ، ولكنهم غثاء كغثاء السيل! لأنهم بالقرآن لا يعملون ، بل هم عنه يعدلون إلى تحكيم أهوائهم . وإلا فأين هم من قوله تعالى : ﴿ ولا يجر منكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ .

فهل من العدل في شيء أن يتخذوا شيخ الإسلام رحمه الله غرضاً للتكفير والتضليل ؛ لقوله هذا ونحوه من الأقاويل ، ولا ينبسون ببنت

شفة في حق ابن عربي مثلاً الذي ملأ الدنيا بالكفريات والأضاليل ، وهلك بسببه الألوف المؤلفة من خاصة المسلمين فضلاً عن عامتهم المهابيل ، فضلوا جميعاً عن سواء السبيل ، مع البون الشاسع والفرق اللامع بين الرجلين ،فابن عربي ليس له ذكر ولا أثر في العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والفقه ، كما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه ، الذي شهد بفضله ، وغزارة علمه القريب والبعيد ، والحبيب والبغيض ، فهم جميعاً يغترفون من بحر علومه بأوفى نصيب فهو بحق كما قال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى :

« رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه : في بيان حقيقة هذا الدين ؛ وحقيقة عقائده ، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح ؛ من كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ﷺ) ، بل لا نعرف أحداً منهم أوتي مثل ماأوتي من الحجج بين علوم النقل ، وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق ، دون محاكاة أو تقليد »(*) .

وما لنا نذهب بعيداً فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة ، مما هو معروف ومبسوط في محله ، فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين ، وجمهورهم له يقلدون ، وعن ابن تيمية يَزْوَرّون ، بل وله

(*) من مقدمة « مجموع الفتاوى » .

يعـادون ، والحكم واحد فهـلا ساقـوهما مسـاقاً واحـداً ، واعتذروا عنهماكليهما معاً بجامع كونهمامن أفاضل العلماء الأتقياء ، أم الأمر كما قال الشاعر :

وعـين الـرضـا عن كـل عيب كليلة
ولكن عـين السخط تبـدي المسـاويـا

ولست بالذي يتتبع عثرات العلماء ، وإنما هي الأمثال نضـربها للناس لعلهم يتذكرون ، فينصفون ابن تيمية ولا يظلمون ، وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حُرمها المقلدة علماً وعملاً تحذيره عن تتبع زلات العلماء وعن التكلم فيهم ، لأن الله عفا عما أخطؤوا فيـه ، فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في «المجموع» (٣٢/ ٢٣٩) ما نصه :

« وليس لأحد أن يتَّبع زلات العلماء ، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل ؛ فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى : ﴿ **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا** ﴾ قال الله : قد فعلت[١] . وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء ، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق ، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول : ﴿ **ربنا اغفر لنـا ولإخواننـا الذين سبقونا بالإيمان** ﴾[٢] .

وهذا أمر واجب على المسلمين في كـل ما كـان يشبه هـذا من الأمور ، ونعظم أمـره تعالى بـالطاعـة لله ورسولـه ، ونرعى حقـوق

---

(١) رواه مسلم .

(٢) سور الحشر الآية ١٠ : ﴿ والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ .

المسلمين ، لا سيماأهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله ، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد ، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ماااكتسبوا ، فهو من الظالمين . ومن عظَّم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله كان من أولياء الله المتقين » .

﴿ إن في ذلك لذكرى لمن كان لـه قلب أو ألقى السمع وهـو شهيد ﴾ .

وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا آنفاً ، أن له قولاً آخر في المسألة ، وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه . وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر ، فمن البديهي أن الطاعن لابد له من الجزم بأنه هو الأول ، ودون هذا خرط القتاد ، وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضينا بأن نقول : لعله القول الآخر ، لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه فضلاً عن غيره كما تقدم . وقد يؤيد هذا أن ابن القيم نقله أيضـاً كما سبق في قصيـدته « الكافية الشافية » ، فالظاهر أنه مات على ذلك لأنها قرئت عليه في آخر حياته ، فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في « طبقاته » ، وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال (٢ /٤٤٨) :

« ولازمت مجـالسه قبـل موتـه أزيد من سنـة ، وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة ، وأشياء من تصانيفه وغيرها » .

أقول ، فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله ، وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال : إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعـالى ؛ لأنه صـدر عن اجتهاد صادق منهما ، ومعلوم أن المجتهـد مأجـور ولو أخـطأ ، كما جـاء في الحديث الصحيح : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران

وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » . متفق عليه .

وقد تقرر في الأصول ، أن الخطأ مغفور ولو في المسائل العلمية ، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه[1] .

هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة ، والرد على المبتدعة والفرق الضالة ، وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافياً نقياً على منهج السلف الصالح ، وإن ما نراه اليوم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية ، ودعوة سنّية سلفية ، فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما ، جزاهما الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً .

ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى ، مع أنه لم يقصّر في الرد عليهما ، فإنه لا يذكرهما إلا مقروناً بالإجلال والإكبار، وبخاصة الشيخ ابن تيمية ، فإنه وصفه في أول الكتاب بـ « العلامة شيخ الإسلام » ، ويذكره بهذا اللقب كثيراً ، ووصفه في مكان آخر(ص ١٢٠) بـ تبحره في العلوم وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف ، وصدق من قال : « إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل»[2] . أقول هذا لأن كثيراً من المقلدة المتعصبة تتقزز نفوسهم من إطلاق لقب (شيخ الإسلام) على ابن تيمية رحمه الله تعالى ، حتى إن العلاء البخاري الحنفي المتعصب كفر من يلقبه به ! وقد رد عليه أحسن الرد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي في كتابه القيم « الرد الوافر على من زعم

---

(١) انظر « مجموع الفتاوى » (١٩/٤٠٣ ـ ٤٢٧ و٢٠/١٩ ـ ٣٦) .

(٢) وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، ولا يصح ، بل هو موضوع ، كما هو مبين عندي في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (٣٢٢٧) .

بأن من سمى ابن تيمية « شيخ الإسلام » كافر » . ذكر فيه نحو المائة من كبار العلماء المشهورين من مختلف المذاهب ، وكلهم يلقب ابن تيمية بلقبه : « شيخ الإسلام » . وقد قام بتحقيقه والتعليق عليه أخونا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي جزاه الله خير الجزاء على جهده القيم .

أقول هذا بياناً للحقيقة ، وإلا فأنا أعلم أن هذا اللقب وغيره مما هو مستعمل اليوم لم يكن معروفاً عند السلف ، فالخير كله في الاتباع ، ولا سيما وقد صار مبتذلاً في العصور المتأخرة ، بحيث إنهم يطلقونه نفاقاً ورياءً على من لا علم عنده ، بل هو ممن يصدق عليه المثل الشهير : لا في العير ، ولا في النفير !

ولعل من ألطاف الله تعالى بالشيخين رحمهما الله تعالى أننا لم نر أحداً - فيما اطلعنا - تبعهما على ذلك القول بالفناء ، فهذا شارح العقيدة الطحاوية مثلاً ، فإنه مع كونه لايكاد يخرج فيه عما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى ، فإنه ههنا ذكر أدلة هذا القول ، ثم ذكر أدلة القول الآخر وهي ملخصة من كلام ابن القيم ، ولم يرجح شيئاً منهما ، ذكر ذلك تحت قول الطحاوي المتقدم : « والجنة والنار مخلوقتان ، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان » .

وأما العلامة السفاريني ، فقد رأيته تعرض للموضوع في كتابه « شرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » ، ونقل فيه طرفاً من بحث ابن القيم ، ولكنه صرح بمخالفته ، فإنه ذكر بعض الآيات المستلزمة لدوام العذاب وحديث ذبح الموت المتقدم ، ثم قال (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥) :

« فثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلوداً مؤبداً ، كل بما فيه من نعيم ، وعذاب أليم ، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة ، فأجمعوا أن عذاب الكفار لا ينقطع ، كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع ، وقد ألف العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رسالة سماها (توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين) » .

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعمان الآلوسي ، فإنه تعرض للمسألة في كتابه « جلاء العينين في محاكمة الأحمدين » (ص ٤٢٠ - ٤٢٤) نقل فيه الأقوال السبعة في عذاب أهل النار ، وقال :

« وأما أبدية النار ، ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف ، والأصح عدم فنائها أيضاً » .

ثم قال في قول ابن تيمية :

« واعلم أن الإمام ابن القيم قدس الله تعالى روحه ، انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً ، ومال إليه ميلاً جسيماً ، وذكر خمسة وعشرين دليلاً ، ثم رجع القهقرى ، وقال : إن قيل : إلى أين انتهى قدمك في هذه المسألة العظيمة ؟ قيل : إلى قوله تعالى ﴿ **إن ربك فعال لما يريد** ﴾ ،وإلى هنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه(*) فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة وأهل النار وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء قال : ثم يفعل لك بعد ذلك ما يشاء . ثم قال : وما ذكرناه في هذه المسألة من صواب فمن الله سبحانه وهو المنّان ، وما كان من خطأ

(*) الأصل : كرم الله تعالى وجهه . والتصويب من « حادي الأرواح » (٢/ ٢٢٨) ، وقد ذكر ابن القيم نحو هذه الخاتمة وأطول في « شفاء العليل » (ص ٢٦٤) .

فهو مني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه » .

قلت : وقوله في ابن القيم : « ثم رجع القهقرى وقال . . . » نظر عندي ، لأنه ليس صريحاً في ذلك ، وغاية ما يمكن أن يؤخذ منه أنه لم يجزم بما دندن حوله من الانتصار للقول بفناء النار ومناقشة أدلة المخالفين ورده عليها ، مما سترى الرد عليه فيها في الكتاب إن شاء الله تعالى ، ولكن ذلك لا ينفي ميله إلى ترجيحه إياه ، وإلا كانت دندنته **﴿ كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا ﴾ وهذا مما لا يليق أن يقال في مثله كما لا يخفى ، ويؤيد هذا أن خاتمته للبحث في « شفاء العليل » التي أشرت إليها آنفاً أقوى في الدلالة على ما ذكرت فإنه قال ما خلاصته (ص ٢٦٤) :**

« وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة . . . والقول بأن النار وعذابها دائم بدوام الله خبر عن الله بما يفعله ، فإن لم يكن مطابقاً لخبره عن نفسه بذلك وإلا كان قولاً عليه بغير علم ، والنصوص لا تفهم ذلك . والله أعلم » .

قلت : فقوله : « والنصوص لا تفهم ذلك » صريح منه بأنه لا يختار القول ببقاء النار ، فهو إذن يميل إلى القول بفنائها ، غير أنه لا يقطع بذلك ، لأنه يشعر أنه ليس لديه دليل قاطع فيه ، وإنما هو فهمه واستنباطه ، ولذلك ترك فيها مجالاً للأخذ والرد ، كما هو شأن العلماء المنصفين ، الذين لا يفرضون رأيهم على الآخرين ، لاسيما في مثل هذا الفهم الذي أجمع العلماء على خلافه . ومما يؤكد ذلك قوله في خاتمة

بحثه في « الصواعق » :

« . . . فتأمل هذا الوجه حق التأمل ، وأعطه حقه من النظر ، واجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته ، وما دل عليه كلام الله وكلام رسوله ، وما قاله الصحابة ومن بعدهم ، ولا تبادر إلى القول بلا علم ولا إلى الإنكار ، فإن أسفر لك صبح الصواب ، وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله ﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾ ، وتمسك بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ووصف حالهما ثم قال : ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء » .

ولكني ألاحظ في هذا النص أنه يأمر فيه من لم يتبين الصواب أن ينتهي إلى قوله تعالى : ﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾ ، وقول علي المذكور ، وذلك ما انتهى هو إليه في خاتمة « الحادي » .

فهل يعني ذلك أن ابن القيم نفسه بعد تلك المناقشة الطويلة ، لم يتبين له الصواب فانتهى إلى ما أمر به من لم يتبين له الصواب ، أو هو التردد في مثل هذه المسألة الخطيرة ، التي كان الأولى به أن يقف فيها حيث وقف العلماء ، ولا يدخل نفسه في مضايق لا قبل للعقل البشري أن يدخلها ؟ .

ويؤسفني والله جداً قوله المتقدم : « والنصوص لا تفهم ذلك » كيف يتجرأ على مثل هذا القول ، والنصوص قاطعة في ذلك من الكتاب والسنة كما تقدم ، فلا جرم أجمعت على مدلولها الأمة . فالحق والحق أقول : لقد أصيب ابن القيم في هذه المسألة ـ مع الأسف الشديد ـ بآفة التأويل التي ابتلي بها أهل البدع والأهواء ، في مقالتهم

التي خرجوا بها عن نصوص الكتاب والسنة ، فـرد عليهم ذلك هـو وشيخه ابن تيمية أحسن الرد في كتبهما الكثيرة المعروفة . فما باله وقع في مثل ما وقعوا من التأويل . ولقد كان أوله في تأويلهما قول عمر علـى انقطاعه : « لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه » . فاستدلا به على الفناء المزعوم وهو صريح في الخروج من النار ، وهما لا يقولون به ، وهكذا تأولـوا كثيراً من الآثـار بالفنـاء وهي في الخروج كما ستراه مفصلاً في الكتاب بإذن الله تعالى .

ثم قـال الشيـخ نعمـان الآلـوسي في « محـاكمـة الأحمـدين » (ص ٤٢٤) :

« ونقل الوالد قدّس الله تعالى روحه في « تفسيره » عن الفهامة ابن الجوزي : أنه ضعف بعض الآثار الواردة في ذلك . (ثم ذكر خبر ابن عمـرو الآتي ص ٨١) ثم قال : وأول بعضهم أيضـاً بعضها ، قال :

« وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون ، ولا عبرة بالمخالف ، والقواطع أكثر من أن تحصى ، ولا يقاوم واحداً منها كثير من هذه الأخبار » .

قلت : ولو كان العلم بالتمني لتمنيت أن يكون ما عزاه العلاّمه الشيخ جمال الدين القاسمي لابن القيم صحيحاً ، ولكنها من أوهام العلماء ، فقـد قـال في تفسيـره « محـاسن التـأويـل » (٦/٢٥٠٣ ـ ٢٥٠٤) :

« وقد بسط البحث وجود الإمام ابن القيم في كتابـه « حادي الأرواح » ومع كونه انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً ، وذكر له خمسة

وعشرين دليلاً لم يصححه حيث قال : وأما أبدية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف ، والأصح عدم فنائها أيضا. انتهى » .

فقوله : « وأما أبدية النار . . . » الخ . إنما هو من كلام الشيخ نعمان الآلوسي ، كماتقدم نقله عنه ، توهمه الشيخ القاسمي - على ماكان عليه من الوعي - إنه من كلام ابن القيم ! وبناء عليه قال : « لم يصححه » ! فهو وهم آخر نشأ من الوهم الأول ، فسبحان من لا يسهو ولا يهم .

هذا - ثم إن ابن القيم - عفا الله عنا وعنه ، لم يقنع بميله إلى القول بفناء نار الكفار ، وتخلصهم به من العذاب الأبدي في تلك الدار ، حتى طمع لهم في رحمة الله ، أن ينزلهم منازل الأبرار ، جنات تجري من تحتها الأنهار ! ذلك ما يظهر لنا من بعض الأدلة التي ساقها تأييداً للقول بفناء النار ، وهو مما نبَّه عليه المؤلف رحمه الله معقباً على قول ابن القيم : (ثم تفنى ويزول عذابها) فقال (ص ٦٤) :

« يريد : ويدخل الله من كان فيها من الكفار الجنة كما ستعرفه من الأدلة التي ذكرها » .

وأعاد هذا المعنى في مكان آخر (ص ١٢٠) .

وإن مما لا شك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإدراق كقوله بالفناء ، إن لم يكن أخطر منه ، لأنه كالثمرة له ، ولأنه لا قائل به مطلقا من المسلمين ، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة ، للأدلةالقاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار ، كقوله تعالى : ﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ﴾ [المائدة / ٧٢] ،وقوله ﴿ إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم

أبـواب السماء ولا يـدخلون الجنةحتى يلج الجمـل في سَمِّ الخياط ﴾ [الأعراف / ٤٠] ، وكقوله ﷺ الذي أمر بالمناداة به يوم حنين : « إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة » . أخرجه البخاري ومسلم (١ / ٧٤) عن أبي هريرة ، وله مثله عن عمر بلفظ « . . . إلا المؤمنون » ، وله شواهد ، فانظر « إرواء الغليل » (٩٦٣) إن شئت . ويكفي في ذلك قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلـك لمن يشاء ﴾ [النساء / ٤٨] .

فإننا نعلم بالضرورة أن من دخل الجنة فقد غفر الله له ، وعلى العكس .

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في « المجموع » (١٤/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧) .

« ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد ، وهم أهـل ﴿ لا إله إلا الله ﴾ » . ثم قـال : « ولكن لا يعـذب الله أحــداً حتى يبعث إليـه رسولاً ، وكما أنه لا يعذبه ، فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة ، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه » .

قلت : ومثل هذا مما لا يخفى على ابن القيم ، بل هو ممن صرح بذلك في غير ما موضع من كتبه ، فهو يقول مثلاً في « الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي » (ص ٨٩) :

« إن الله حرم الجنة على كل مشرك »

بـل إنـه لما حكى في « الحـادي » (٢ / ١٦٩ ـ ١٧٠) قـول من يقول : إن أهل النار يعذبون فيها إلى وقت محـدود ثم يخرجـون منها ويخلفهم آخرون ، أبطله بعدة آيات ساقها كلها صريحة في عدم خروج

أهل النار منها ، وكان آخرها آية الأعراف المتقدمة : ﴿ ولا يدخلون الجنةحتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط ﴾ . قال عقبها :

« وهذا أبلغ ما يكون في الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة » .

وحينئذ كيف يصح ما سبق من استظهارنا أن ابن القيم يميل إلى القول بأن الكفار يدخلون الجنة بعد العذاب ؟ .

والذي يدور في ذهني من الجواب على وجهين :

الأول : إما أن يقال : إن صريح كلامه ، ينافي ما وصل إليه باستنباطه ، فهو الذي ينبغي الاعتماد عليه ونسبته إليه ، وهو الأحب إليَّ .

والآخر : أن يجمع بين الصريح والمستنبط فيقال : الصريح يريد به دخول الكافر الجنة بعد خروجه من النار ، فهذا هو المستحيل ، وأما المستنبط فإنما يريد به دخول الجنة بعد فناء النار !

وهذا الجمع وإن بدا غريباً ، فليس بأغرب من تفريقه بين انتهاء عذاب الكفار بخروجهم من النار ، فهذا مستحيل أيضاً ، وفقاً لجميع العلماء ، وبين انتهاء عذابهم بفناء النار ، فهذا أمر جائز بل واقع عنده ويجادل فيه ويصول ويجول ، ويتأول النصوص الصريحة المخالفة له ، مما لا نعرفه عنه ، وإنما عن أهل البدع والأهواء الذين قضى حياته هو وشيخه في الرد عليهم والكشف عن ضلالهم .

وبغير هذا الجمع لا يمكن أن يفهم كلامه في رده على مخالفيه ، فانظر إلى قوله في « الحادي » (٢/١٨٥) :

« وأما الطريق الثاني ، وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم

فنائها فإن في القرآن دليلاً واحداً يدل عى ذلك ؟! نعم الذي دل عليه القرآن : أن الكفار خالدون في النار أبداً ، وإنهم غير خارجين منها و . . . و . . . و . . . وليس هذا مورد النزاع ، وإنما النزاع في أمر آخر ، وهو أنه هل النار أبدية أو مما كتب عليه الفناء قال :

« وأما كون الكفار لا يخرجون منها و ﴿ لا يفتر عنهم ﴾ من عذابها و ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ ، ﴿ ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴾ فلم يختلف في ذلك الصحابة والتابعون ولا أهل السنة . . .

فهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ، ما دامت باقية ولا يخرجون منها مع بقائها البتة(*) ! .

فتأمل نقله اتفاق الصحابة ومن بعدهم ، على أنهم لا يدخلون الجنة كما في الآية الكريمة ، فإنه لا يتفق مع ميله إلى أنهم يدخلون الجنة يوماً ما ، إلا يحمل الدخول المنفي على دخول مقرون بخروجهم من النار ، والدخول المثبت على دخولهم بعد فناء النار كما ذكرنا ! وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في سياق كلامه على هذه الطريق في كتابه « شفاء العليل » فإنه قال بعد الآيات النافية المتقدمة بما فيها الآية النافية لدخولهم الجنة ، قال (ص ٢٦٠) :

« وهذه الطريق لا تدل على ما ذكروه ، وإنما يدل على أنها ما دامت باقية فهم فيها ، فأين فيها ما يدل على عدم فنائها ؟ » .

قلت : فكأنه يريد أن يقول : وأين الدليل أيضاً في الآية المذكورة

(*) وقد لخص المؤلف رحمه الله هذا الكلام ورد عليه في مواطن منها (ص ١١٨) .

على نفي دخولهم الجنة بعد فناء النار ؟

فيا سبحان الله ما يفعل التأويل بأهله ، وإلى أي حضيض سحيق يهوون به فيه ، وإلا فقل لي بربك : كيف يمكن لابن القيم أن ينكر أبدية النار ببقاء أهلها فيها ، وعدم دخولهم الجنة مطلقاً ، لولا تشبثه بذاك التأويل البشع ، وهو المعروف بمحاربته لعلماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة ، لتأولهم كثيراً من آيات وأحاديث الصفات ، كاستواء الله على عرشه ، ونزوله إلى السماء ، ومجيئه يوم القيامة ، وغير ذلك من التأويل الذي هو أيسر من تأويله ، فقد قال به كثير من المتأخرين خلافاً للسلف ، وأما تأويله فلم يقل به أحد منهم ، لا من السلف ولا من الخلف إلا تقليداً لشيخه ، ولقد كان من الواجب عليه أن يلتزم بقول إمامه الذي قال ناصحاً لكل سلفي :

« إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام »[1]

وكان في المحنة يقول :

« كيف أقول مالم يُقل ؟ »[2]

وإن مما يتنبه له الباحث المتأمل أن يرى موقفين متباينين أشد التباين لابن تيمية رحمه الله تعالى ، فإنه في الوقت الذي مال إلى القول بفناء النار وانتصر له ابن القيم ذاك الانتصار الغريب المتكلف ، نرى ابن القيم نفسه قد عقد في « الحادي » ستة أبواب في مسألة أخرى هي

---

(١) وهذا كثير في كلام الإمام أحمد . انظر ما طبعنا من مسائله وهي : مسائل ابنه عبدالله ، وتلميذه ابن هانىء النيسابوري ، والخرقي . ـ زهير ـ .

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٠/ ٢١٠ ـ ٣٤١) .

أهون من هذه بكثير من حيث موضوعها ومن حيث اختلاف العلماء فيها ألا وهي :

جنة آدم عليه السلام التي أهبط منها ؛ هل هي جنة الخلد التي وعد بها المتقون أو غيرها ؟ على قولين للعلماء ، أطال النفس فيها جداً (ص ٤٣ ـ ٨٠) وذكر حجةكل منهما ، وماله وما عليه ، وعلى الرغم من أن من القائلين بأنها ليست جنة الخلد أبا حنيفة وأصحابه ، وابن عيينة كما حكاه ابن القيم ، ومال إليه هو في آخر الباب الرابع (ص ٦٨ ـ ٦٩) : على الرغم من ذلك نرى شيخ الإسلام ابن تيمية يرده بكل صراحة وشدة فيقول في بعض فتاويه :

« والجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة ، هي جنةالخلد ، ومن قال : إنها في الأرض بأرض الهند ، أو بأرض جدة ، أو غير ذلك فهـو من المتفلسفةوالملحـدين ، أو من إخوانهم المبتدعين ، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة » .

فأقول : أليس كـان الأحق بمثل هـذا الرد الأشـد ، من قال بفناءالنار أياً كان القائل لأنه لم يقل به أحد ، حتى ولا المعتزلة ، ولأن أدلته وهمية لا حقيقـة لها ، كما سيفصل المؤلف القول في ذلك تفصيلاً ، ويبين بطلانها تبياناً بحيث لا يدع شبهة إلا أطاح بها ، ولا متأثراً بها إلا أعاده إلى الصراط المستقيم يمشي عليه سوياً .

غير أن هناك شبهة أخرى أوردهـا ابن القيم رحمه الله ، لم أر المؤلف جزاه الله خيراً تعرض لها ، فلابد لي أن أذكرها لأرد عليها بما يبدو لي ، راجياً منه تعالى أن يلهمني الصواب ، ويعصمني من الخطأ .

قال في « الحادي » (٢/٢٢١) :

« لو جاء الخبر منه سبحانه صريحاً بأن عذاب النار لا انتهاء له ، وأنه أبدي لا انقطاع له لكان ذلك وعيداً منه سبحانه ، والله تعالى لا يخلف وعده ، وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم : إن إخلافه كرم وعفو وتجاوز يمدح الرب تبارك وتعالى عليه ، فإنه حق له ، إن شاء تركه ، وإن شاء استوفاه ، والكريم لا يستوفي حقه ، فكيف بأكرم الأكرمين ، وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده ، ولم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده ، وقد روى أبو يعلى . . . عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه ، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار » .

وأقول وبالله المستعان :

أولاً : قد جاءت الأخبار كتاباً وسنة بأبدية النار وعذابها كما تقدم ، فلا داعي للإعادة ، وما تشبث به ابن القيم رحمه الله في خلاف ذلك مردود ، بل باطل كما يأتي شرحه من المؤلف رحمه الله تعالى .

ثانياً : ما ذكره : أن مذهب أهل السنة كلهم ، جواز إخلاف الله لوعيده ، لا أعلمه بهذا الإطلاق ، وقد بحث شيخ الإسلام الخلاف المعروف بين المرجئة والمعتزلة في الوعد والوعيد في مناسبات شتى فلم يذكر هذا(*) ، بل صرح بخلافه في بعض المواطن ، فإنه بعد أن ذكر حديث الشفاعة ، وغيره في دخول بعض الموحدين النار

(*) انظر « فهرس مجموع الفتاوى » (أحكام عصاة الموحدين ـ الوعد والوعيد) (١/١٣٧ ـ ١٣٨) .

وخروجهم منها قال (١٦/١٩٦) :

« وفيه رد على من يقول : « يجوز أن لا يدخل الله من أهـل التوحيد أحداً النار » كما يقـول طائفة من المرجئة والشيعة . . » .

فـإذا لم يجز هـذا الإخلاف في حق المـوحـدين ، فكيف يجـوز الإخلاف الأكبر الذي هو في حق المشركين ؟!

ثالثاً : قوله : « ولم يقل في موضع واحد : لا يخلف وعيده » .

فأقول : قد فاته ـ عفا الله عنا وعنه ـ قوله تعالى في (ق /٢٧ ـ ٢٩) : **﴿ قال قرينه ربنا ما أطغيته ولكن كـان في ضلال بعيـد . قال : لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد . ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد ﴾** .

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقبه (٤/٤٩٨) :

« وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضاً ، وأن وعيده لا يبدل . وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار ، وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع ، لكن هذه الآية تضعف جوانب من يقول : إن إخلاف الوعيد جائز ؛ فإن قوله : **﴿ ما يبدل القول لديَّ ﴾** بعد قوله : **﴿ وقد قدمت إليكم بالوعيد ﴾** دليـل على أن وعيـده لا يبدل ، كما لا يبدل وعده » .

رابعاً : حديث أنس المذكور إسنـاده ضعيف كما كنت بينتُـهُ في «الأحاديث الصحيحة» (٢٤٦٣)، وعلى فرض ثبوته، فهو بمعنى قولـه تعالى: **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** وما في معناهـا من الأحاديث، أي أن الحـديث في الموحـدين وليس في المشركيـن ، فهؤلاء مستثنون من المغفرة بهذه الآية وغيرها .

وإلى هذا أشار العلامة المرتضى اليماني بقوله في «إيثار الحق على الخلق» (ص٣٨٩): «والحق أن الله لا يخلف الوعيد، إلا أن يكون استثنى فيه». وهذا مما يشعر به قول ابن تيمية نفسه في «مجموع الفتاوى» (٢٤ / ٣٧٥) فإنه قال:

«وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب، وقد يختلف موجبه لموانع تدفع ذلك؛ إما بتوبة مقبولة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بشفاعة شفيع مطاع، وإما بفضل الله ورحمته ومغفرته، فإنه ﴿لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾.

فهذا منه رحمه الله كالتفصيل لكلام ابن القيم، وهو يقيده، ويبين أن الإخلاف للوعيد إنما يكون لمانع من تلك الموانع، وليس منها الشرك بداهة فإن الله لا يغفره.

فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض مما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط، فيكون ذلك مثار شبهة عنده تحمله على أن يتأول النصوص القاطعة الدلالة، فيخرج بذلك عما عليه أهل السنة والجماعة، فيقع في الخطأ من حيث لا يدري ولا يشعر.

وإن من العجيب حقاً، أن ينفرد بالاغترار بكلامه في هذه المسألة الخطيرة العلامة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى؛ لما تعلم عنه من استقلاله في الفهم، وبعده عن الجمود والتقليد، فإنه مع ذلك تابعه عليه دون كل من وقفنا على كلامه من المحققين الذين وقفوا عليه ولم يتابعوه، أمثال الألوسي أباً وابناً وغيرهما ممن سبق ذكره، فقد نقل السيد رشيد كلام ابن القيم على طوله من «حادي الأرواح» في تفسير سورة (الأنعام) (ج٨ ص٦٩-٩٩) تحت «فصل في

الخلاف في أبدية النار وعذابها»، وختمه مفصحاً عن إعجابه به، بقوله:

«وإنما أوردناه بنصه على طوله لما تضمنه من الحقائق التي نوهنا بها، ولأمر آخر أهم، وهو أننا نعلم أن أقوى شبهات الناس من جميع الأمم على الدين قول أهل كل دين من الأديان المشهورة أنهم هم الناجون وحدهم، وأكثر البشر يعذبون عذاباً شديداً دائماً لا ينتهي أبداً، بل تمر ألوف الألوف المكررة من الأحقاب والقرون ولا يزداد إلا شدة وقوة وامتداداً، مع قولهم ولاسيما المسلمين منهم: إن الله تعالى أرحم الراحمين، وإن رحمة الأم العطوف الرؤوم بولدها الوحيد ليست إلا جزءاً صغيراً من رحمة الله التي وسعت كل شيء.

وهذا البحث جدير بأن يزيل شبهة هؤلاء فيرجع المستعدون منهم إلى دين الله تعالى مذعنين لأمره ونهيه، راجين رحمته خائفين عقابه الذي تقتضيه حكمته لأنهم لا يعلمون قدره»(*).

قلت: هذا الكلام خيال لا حقيقة له في الواقع، لأن الأصل في هذه المسألة وغيرها من المسائل الاعتقادية الغيبية، إنما هو الإيمان بما جاءنا عن الرحمن الرحيم، العليم الحكيم، كما قال في القرآن الكريم: ﴿هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب﴾.

(*) وقد أشرنا إلى الصواب في التعليق على: «مختصر تفسير المنار» جـ ٢ / ٥٤١، مع أن السيد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ لم يسترسل فيه، وهذا يدلك على فوائد مختصر المنار، وتعليقات الشيخ محمد كنعان، وقد قمت بمراجعته وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي.

وهو الإيمان بكل ما غاب عن عقلك، فمن لم يؤمن بما أخبر به تعالى من خلود الكافرين في النار أبد الآبدين ، لأن عقله لم يقبله، فلن يؤمن بعقاب يبلغ مئات السنين، أخبر به رب العالمين في مثل آية ﴿لابثين فيها أحقاباً﴾ ، ولو على افتراض أن له أمداً منتهياً «لا يعلمون قدره»! إذ أن لبثهم هذه المدة الطويلة التي تزيد على مدة عمرهم الذي قضوه كافرين أضعافاً مضاعفة، فلو أراد أحد أن يقنعهم بها، وأنها عدل من الله فلن يصل إلى نتيجة معهم أبداً، اللهم إلا من طريق الإيمان بالله ورسوله .

وإذا كان الأمر كذلك فمن العبث، بل من الضلال ، أن يحاول أحد إقناع الشاكّين في أصل الدين ببعض ما جاء فيه من العقائد، من طريق العقل المجرد من الإيمان، فإن هذا مع كونه لا يثمر معهم إلا الخسران فإنه ليس من سبيل المؤمنين، بل هو سبيل المتأثرين بالفلسفة وعلم الكلام، الذي حملهم إلى تأول آيات وأحاديث الصفات ، وتفسيرها بما يتناسب مع عقولهم وأهواء أمثالهم من ضعفاء الإيمان، وربما فعل ذلك بعضهم لإقناع الآخرين، وإن كان هو في قرارة نفسه لا يؤمن بذلك التأويل، فهل يمكن أن يكون كلام السيد رشيد رضا من هذا القبيل، بغية إرشاد من ضل عن سواء السبيل ؟

فقد كنت لقيت رجلاً فاضلاً في بعض أسفاري إلى المغرب منذ بضع سنين، يظهر أنه سلفي العقيدة، فزرته في داره .

ودار البحث عن الدعوة السلفية هناك، وإذا به يصرح بأنه لا يرى مانعاً، في سبيل تقريب الناس إليها من تأويل آيات الصفات

وأحاديثها لإقناع المخالفين !

فقلت لـه: عجبـاً كيف يمكن أن يكـون هـذا؟ إذ كيف تقـدم إليهم معنى للنص، أنت تؤمن بخلافه أولاً، ثم كيف تكون قد دعوته إلى مـذهبك السلفي، وقـد قدمت إليـه المعنى الخلفي؟ إن أخشى مـا أخشاه أن يكون هذا من باب قـول من قال: وداوني بـالتي كانت هي الداء !

وختاماً أقول: لقد خـرجت من دراستي لهذه الـرسالـة النافعـة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية :

الأولى : أنني ازددت إيمـاناً ويقينـاً بالقـول المأثـور عن جمع من الأئمة: «ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليـه إلا النبي ﷺ». فهذا شيـخ الإسلام ابن تيمية زلَّت بـه القدم، فقـال قولاً لم يسبق إليـه، ولا قام الـدليل عليـه، ومن هنا قـالوا: «زلـة العالِم زلـة العالَم»، فلو أننـا كنا مبتلين بتقليده، كما ابتلي كل مقلد بتقليد إمامه؛ لزللنا بزلته، ولذلـك قالوا: «الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال».

فالحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الثـانية : بـطلان الخرافـة التي يطلقهـا اليوم كثـير من الكتاب الإسـلاميين المعـاصرين، وفيهم بعض مَنْ يجلون شيـخ الإسـلام ابن تيمية: أن الخلاف في الفروع وليس في الأصول .

وقـد يسـارع بعض الجـاحـدين لعلم شيـخ الإسـلام وفضله، الحاقدين عليه لرده على أهل الأهواء والمبتدعة، المبغضين له لإخلاصه

في الدعوة لاتباع الكتاب والسنة فيقول: إنما الخلاف في الأصول من ابن تيمية وأمثاله المخالفين للجمهور؛ والمثال أمامك.

فأقول: كذبت والله، فإن الخلاف المذموم، إنما يكون من المصرين عليه بعدما تبين لهم الحق، كما في قوله تعالى: **﴿ومن يُشاقِقِ الرسولَ من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غيرَ سَبيلِ المؤمنين نولّه ما تولى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيراً﴾**.

والشيخ رحمه الله تعالى لم يعرف يوماً بالإصرار على الخطأ مهما كان نوعه، بدليل رجوعه عن كثير من آرائه التي كان عليها بعدما تبين له الحق، وقد ذكرنا فيما سبق نماذج منها، وأما خلافه في هذه المسألة فهي زلة منه بلا شك يغفرها الله له إن شاء الله تعالى كفاء جهاده في سبيل الله إلى آخر رمق من حياته حتى توفي في سجن دمشق مظلوماً بعيداً عن أهله وتلامذته وكتبه، ولغير ذلك من الأسباب التي سبق التحدث عنها.

والخلاف المذموم حقاً: إنما هو من أولئك المقلدين، الذين يصرون على التدين بالتقليد، والإعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله ﷺ مباشرة، والإخلاص له في اتباعه وحده دون سواه الذي هو من لوازم الشهادة له بأنه رسول الله ﷺ، وقد أمرنا بطاعته استقلالاً، لا يشاركه في ذلك أحد من البشر في غير ما آية من آيات الله تبارك وتعالى، فأي خلاف شر من هذا الذي عليه المقلد هذا الذي يظل **﴿يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبراً كأن لم يسمعها فبشره بعذاب أليم﴾** [الجاثية / ٨].

فالخلاف حقيقة واقعة ـ مع الأسف ـ أصولاً وفروعاً، فلا يجوز

تجاهلها أو الرضا بها، وإنما يجب على أهل العلم، أن يحاولوا في كل قطر ومصر تقليله قدر الاستطاعة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بشيء واحد، وهو تحكيم الكتاب والسنة في كل خلاف، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾.

الثالثة: لقد وجدت في هذه الدراسة مثلاً جديداً يضاف إلى الأمثلة العديدة التي كنت ولا أزال أشير إليها في كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة» نصحاً وتحذيرًا، لأن من آثارها السيئة أنها تصرف كثيرًا من العلماء والفقهاء فضلاً عن غيرهم عن تبني الحكم الصحيح فيما هم فيه مختلفون من العقائد والأحكام، وقد تكون معارضته لنص أو نصوص في الكتاب والسنة الصحيحة، فقد وجدت أن الذي فتح لابن تيمية وابن القيم باب التورط في القول بفناء النار، إنما هو بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة، والأحاديث المرفوعة، جلُّها لا تصح أسانيدها، وعمدتها منها وأبرزها أثر عمر رضي الله عنه: «لو لبث أهل النار في النار قدْر رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه»، وإن حاولا تقوية إسناده بتكلف ظاهر لمخالفة ذلك المقرر في علم مصطلح الحديث، وقد بينه المؤلف رحمه الله بيانًا شافيًا، لكنه قد تابع ابن القيم في السكوت عن أسانيد سائرها، فاشترك معه في إيهام القراء ثبوتها، ولاسيما وفي بعضها ما هو موضوع كحديث أنس، وحديث أبي أمامة (ص٨٢)، وحديث جابر(ص٨٤)، وحديث أبي أمامة الآخر (ص ١٣٨)*.

(*) هذه الخطوط من صنعي لاهمية الكلام (الألباني)

إلى غير ذلك من الروايات الواهية، كحديث أبي هريرة (ص١١٥)، وزاد المؤلف عليه أحاديث أخرى، لكنها لم تبلغ مرتبة الوضع، مع كونها لا علاقة لها مباشرة بالرد، كحديث ابن مسعود وغيره (ص٧٠)، وحديث الجهني (ص١٠٣)، وحديث أبي الدرداء (ص١٣٤)، وغيرها، مما قد يكون فيها ما هو صحيح ثابت، لا يتميز عند القارىء بعضها من بعض لدخولها كلها في دائرة المسكوت عنه !

من أجل ذلك رأيت من واجبي أن أبيِّن في التعليق مراتب تلك الأحاديث، وأميز صحيحها من سقيمها، وضعيفها من موضوعها، ليكون القراء الكرام على هدى من أمرها، راجياً أن يشاركوني في هذه العبرة، وأن تكون حافزاً لهم على أن يتذكروا معي حقيقة علمية منهجية هامة، طالما أهمل القيام بها جماهير العلماء والكتاب قديماً وحديثاً، ولم يقم بحقها سوى أفراد منهم قليلين جداً، ألا وهي :

أنه يجب على كل باحث أو كاتب في موضوع شرعي، يقوم على الاستدلال ببعض الأحاديث المروية عنه ﷺ أن يضع تلك الأحاديث بين يديه، ويجري عليها تحقيقاً لمعرفة درجتها صحة وضعفاً ، فما كان منها صحيحا احتفظ به واعتمده وما كان ضعيفاً ؛ نظر ، فإن كان شديد الضعف أهمله مطلقاً وتركه ، وإلا احتفظ به كشاهد ، مع التنبيه على ذلك ثم يتجه بعد هذه التصفية إلى البحث الذي هو في صدده ، فيحرره ، ويستدل له بما صح من الأحاديث ، ويتفقه فيها .

واعلم يا أخي المسلم ! أنَّ كل من لم ينهج هذا النهج العلمي

الصحيح في بحثه، فلن يصل إلى الصواب الذي ينشده إلا رمية من غير رام، بل هو على الغالب ينتهي الأمر به إلى انحرافات خطيرة، لا ينجيه من الوقوع فيها أنهم كانوا غير قاصدين لها، ما دام أنهم لم يسلكوا السبيل التي تحفظهم من ذلك، وقد قيل:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها
إن السفينة لا تجري على اليبس

ولعله مما لا خفاء به، أن من لم ينهج هذا النهج العلمي وأهله، فإنه معرض لأن يؤاخذه ربه، لأنه قضى ما لا علم له به، وقد قال تعالى في كتابه: ﴿**ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً**﴾.

وقال ﷺ في حديث (قاضيان في النار): «. . . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار».

رواه أصحاب السنن وغيرهم، وهو مخرج في «إرواء الغليل» برقم (٢٦١٤).

وهذا بخلاف ما لو تبنى هذا المنهج في بحثه، وضم إليه - طبعاً - مما لابد من المعرفة باللغة وأصول الفقه وغيره، فهو مأجور ولو أخطأ لقوله ﷺ:

«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد».

أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» برقم (٢٥٩٨).

وأنا حين أذكر بهذا الواجب أعلم ـ والأسف يملأ قلبي ـ أنه لا يستطيع القيامة به إلا القليل جداً من العلماء المستقلين، لانصراف الجماهير منهم عن دراسة أصول الحديث، وتراجم رواته وتاريخهم، الأمر الذي لابد منه لكل من يريد التمكن من تمييز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه، مع التوسع في تتبع طرق الحديث وشواهده من مختلف المصادر الحديثية، المطبوعة منها والمخطوطة، مقروناً بالصبر والأناة وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام، كما يفعل بعض الناشئة اليوم .

غير أن هذا لا يعني إعفاءهم من واجب الاستعانة على التمييز بأهل العلم بذلك والمتخصصين فيه، كما يستعين الجاهل بالفقه مثلاً بالفقهاء ـ ولا أقول المتفقهة!ـ فيسألهم عن كل ما نزل به، أو ما كان بحاجة إلى معرفته، إعمالاً لقول ربه: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾، وتجاوباً مع حديث نبيه: «ألا سألوا حين جهلوا فإنما شفاء العي السؤال».

رواه أبو داود وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣٦٤).

وذلك كله يكون إما بسؤالهم مباشرة وجهاً لوجه إن تيسر، وإما بالرجوع إلى كتبهم، وهو متيسر والحمد لله .

وقد كنت ذكرت طائفة من الكتب الحديثية التي تساعد الباحث على القيام بهذا الواجب في مقدمة «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، فليرجع إليه من شاء .

عمل الشيخ في هذه الرسالة :

هذا، وعلاوة على تخريج أحاديث الرسالة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، فقد قام الشيخ بتعليقات أخرى مفيدة إن شاء الله تعالى، وترجم لبعض الأعلام، كما خرج كل الآيات الكريمة الواردة فيها، واجتهد في تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها، وإملاء الفراغات التي نتجت من تسلط الأرْضَّة على نسختها، حتى ذهب منها بعض الألفاظ، فاستدركها، إما بالرجوع إلى الأصل الذي نقل عنه المصنف، وإما بالنظر في السباق والسياق، ونبهه على ذلك غالباً بوضع المستدرك بين معكوفتين [ ]، ويرجو الشيخ من الله تعالى أن ييسر الوقوف على نسخة أخرى، يستعين بها على تدارك ذلك على الوجه الأكمل في طبعة أخرى إن شاء الله تعالى .

وقد وافق الفراغ من هذه الرسالة في ٢١ / ١٢ / ١٤٠١هـ

● نقد كتاب «التاج الجامع للأصول» الجزء الأول منه ـ للشيخ منصور ناصيف .

خلاصته : رد الشيخ ناصر في «مجلة المسلمون» التي تصدر في دمشق على كتاب التاج وقد نقده من الناحيتين الحديثية والفقهية وبين فيه أن مؤلفه ليس متمكناً من أبسط قواعد الحديث عندما رد أحاديث ثابتة في السنة، مبثوثة في كتب السنن والمسانيد، وقد نصح الشيخ طلاب العلم بعدم اقتناء هذا الكتاب وأن يستعيضوا عنه بكتب

أخرى جامعة مؤلفة قبله. كما كشف في نقده هذا تسعة عشر خطأً في الجزء الأول فقط!

وهذا هو نقد الشيخ نضعه كاملاً للفائدة.

خلاصة رد الشيخ على كتاب التاج في الحديث

منذ بضع سنين جمعني مجلس مع أحد الطلاب للعلم الشرعي فجرى البحث فيه حول بعض السنن النبوية التي هجرها الناس جهلاً بها أو غفلة عنها، ومنها وضع اليدين على الصدر في الصلاة، فذكر الطالب المشار إليه أن من السنة وضعهما تحت السرة، فقلت له: إنها لا تثبت عن رسول الله ﷺ، فقال: بلى إنها ثابتة! ثم جاءني بكتاب «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول» تأليف الشيخ منصور علي ناصف من علماء الأزهر، وأراني فيه (ص١٨٨ ج ١) الحديث المعروف عن علي رضي الله عنه قال: «السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة» وقال في تخريجه: «رواه أبو داود وأحمد» وعلق عليه بقوله: «فالسنة وضعهما تحت السرة..» فقلت له: إن هذا الحديث ضعيف باتفاق علماء الحديث، فلم يقبل ذلك مني بحجة أن أبا داود سكت عليه، بناء على سكوت المؤلف عليه! فقلت: لو سكت أبو داود عليه فلا حجة فيه بعد تبين علة الحديث واتفاق العلماء على تضعيفه، وفي سنن أبي داود كثير من الأحاديث الضعيفة وقد سكت عنها أبو داود، وهو إنما تعهد أن يبين ما فيه، وهن شديد، وأما الضعيف فقط الذي لم يشتد ضعفه فلم يتعهد بيانه كما هو مشروح في «مصطلح الحديث»، ومع ذلك فإن أبا

داود لم يسكت على هذا الحديث بالذات، بل عقبه ببيان ضعفه وعلته فقال: «سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي» يعني أحد رواة الحديث. ثم أحلته في الاطلاع على تفصيل القول في تضعيف الحديث على كتاب «المجموع» للنووي و«نصب الراية» للزيلعي، وذكرت له أن الأحاديث الصحيحة تصرح بخلاف هذا الحديث، وأن السنة وضع اليدين على الصدر لا تحت السرة.

وكنت من قبل لا علم لي بهذا الكتاب (التاج)، فلما أطلعني ذلك الطالب على الحديث حتى توهم الطالب أنه صالح! فكان ذلك حافزا لي على تتبع أحاديث أخرى منه فتبينت لي أخطاء أخرى كثيرة فيه، فاندفعت أدرس الكتاب من أوله حديثاً حديثاً دراسة فحص وتدقيق إلى آخر الجزء الأول منه، فهالني ما فيه من الأخطاء الفاحشة التي توحي بأن المؤلف ـ مع احترامنا لشخصه ـ لا علم عنده بالحديث وعلومه ورواته. ثم حالت ظروف علمية بيني وبين الاستمرار في نقد (التاج) وبيان أخطائه المتكاثرة المختلفة، ولكني تيقنت من دراستي المشار إليها أن الكتاب لا يصلح أن يعد من المصادر الحديثية التي ينبغي الرجوع إليها والاعتماد عليها، وإن كان المؤلف قد زينه بتقاريظ كثيرة «لحضرات أصحاب الفضيلة علماء الإسلام» جاء في بعضها: « أني وجدت الكتاب إلى الخير هادياً وإلى صحيح السنة مرشداً » . وفي بعضها « إني أعد ظهور هذا الكتاب في هذا الزمن . . معجزة من معجزاته ﷺ . . . » إلى غير ذلك مما جاء في تقاريظهم التي تدل على الأقل أن فضيلتهم لم يدرسوا الكتاب دراسة إمعان وتدبر بل مروا عليه مر السحاب!

ولـذلك فقـد ظللت أنصح كـل من يسألني عن الكتـاب أن لا يقتنيه، وأن يستعيض عنه بغـيره من الكتب الجامعـة المؤلفة قبله فـإنها أقل بكثير خطأ منه لا سيما كتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر فإنـه عـلى اختصـاره منقـح مصحـح ؛ إلى أن كـان يـوم الأحـد السـابـع والعشرين من شهـر محرم الحـرام سنة ١٣٧٩ فجـاءني أحـد الشبـاب المؤمن المثقف فسألني عن الكتاب ورأيي فيـه فأخـبرته بـه وضربت له بعض الأمثلة فهاله ذلك، وحضني على نشر ما كتبته عـلى الجزء الأول منـه، أو نشر فكرة عـامـة عن الكتـاب حتى يكـون النـاس عـلى علم بحقيقتـه لاسيما وقـد طبع الكتـاب طبعة ثـانية ! فـوعدتـه خـيراً. ثم نظرت في الأمر فرأيت أن نشر نقد الجـزء الأول كله يقتضي أن أتوجـه إلى نقد بقية أجزاء الكتاب الخمسة وهذا يتطلب مني سعة من الـوقت والفراغ، وهذا مما لا سبيل إليه ولا يمكن الحصول عليه، ولذلـك فقد بـدا لي أن أكتب كلمة جـامعـة عن الكتـاب ألخص فيهـا رأيي فيـه، وأحصر فيها أنواع الأخطاء التي وردت فيه مع ضرب أمثلة لكل نـوع منهـا حتى يكون القـارىء الكريم عـلى بينة ممـا أقول فيـه، والله تعالى يشهد أنه ليس لي غرض من وراء ذلك إلا نصح الأمة وخـدمة السنـة وتطهيرها من الأخطاء التي قد تلصق بها باجتهاد خـاطىء أو رأي غير ناضج .

أسأل الله عز وجل أن يلهمني الصواب في القول والعمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

إن الأخـطاء الـواردة في (التـاج) من الكـثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها في هذه الكلمة، ولـذلك فـإني أقتصر فيها عـلى ذكر رؤوس هذه الأخطاء وأهمها فأقول وبالله أستعين :

أخطاء (التاج) بالجملة

يمكن حصر الأخطاء المشار إليها على الوجه الآتي :

١ ـ تقويته للأحاديث الضعيفة والموضوعة .

٢ ـ تضعيفه للأحاديث القوية ؛ وهذا النوع والذي قبله أخطر شيء في (التاج).

٣ ـ نقله الأحاديث من كتب أخرى غير الأصول الخمسة التي ألف كتابه منها وخاصة في التعليق عليه فإنه ينقل فيه ما هب ودب من الحديث، مما لا أصل له البتة في كتب السنة ، أو له أصل لكنه منكر أو موضوع دون أن ينبه عليها أو يشير أدنى إشارة إليها !

٤ ـ سكوته عن تضعيف الحديث مع أن من عزاه إليه قد صرح بضعفه أو أشار إليه ! وليس هذا من الأمانة العلمية في شيء !

٥ ـ عزوه الحديث إلى أحد أصحاب الأصول الخمسة وهو لم يخرجه !

٦ ـ تقصيره في تخريج الحديث، فإنه يعزوه إلى أحد أصحاب الأصول وهو عند سائرهم أو بعضهم وقد يكون من أصحاب الصحيح ، وهذا عيب كبير عند أهل الحديث كما هو واضح .

٧ ـ إطلاقه العزو إلى البخاري ، وهو يفيد عند أهل العلم أنه عنده في صحيحه ، وليس الحديث فيه، بل في غيره من كتبه كخلق أفعال العباد وغيره التي لا يتقيد فيها البخاري بالحديث الصحيح بخلاف كتابه «الجامع الصحيح» الذي اشترط أن يورد فيه أصح ما عنده، فيوهم المؤلف أن الحديث في «الصحيح» وقد يكون غير صحيح !

٨ - إطلاقه العزو إلى الصحيحين وهو يفيد عندهم أنه عندهما متصل الإسناد منهما إلى النبي ﷺ، والواقع أنه عندهما معلق بدون سند فيوهم المؤلف بذلك أنه صحيح مسند، وقد يكون صاحب الصحيح قد أشار إلى ضعفه، فتأمل كم في هذا الإطلاق من البعد عن الصواب ! وقد يطلق العزو إلى غير الصحيحين أيضا وهذا أيسر إلا إذا أشار إلى ضعفه وسكت عليه المؤلف !

٩ - قوله في الحديث الذي رواه أبو داود ساكتاً عليه «إسناده صالح» فيوهم بذلك القراء الذين لا علم عندهم باصطلاحات العلماء أنه صالحٌ حجةً، أي أنه حسن أو صحيح، كما هو الاصطلاح الغالب عند العلماء وهو المتبادر من هذه اللفظة (صالح)، مع أن فيما سكت عليه أبو داود كثيراً من الضعاف ذلك لأن له فيها اصطلاحاً خاصاً فهو يعني بها ما هو أعم من ذلك بحيث يشمل الضعيف الصالح للاستشهاد به لا للاحتجاج كما يشمل ما فوقه، على ما قرره الحافظ ابن حجر، فما جرى عليه بعض المتأخرين أن ما سكت عليه أبو داود فهو حسن خطأ محض، يدل عليه قول أبي داود نفسه «وما فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض» فهذا نص على أنه إنما يبين ما فيه ضعف شديد، وما كان فيه ضعف غير شديد سكت عليه وسماه صالحاً، من أجل ذلك نجد العلماء المحققين يتتبعون ما سكت عليه أبو داود ببيان حاله من صحة أو ضعف حتى قال النووي في بعض هذه الأحاديث الضعيفة عنده: «وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر» ذكره المناوي، وعليه كان ينبغي على المصنف أن يعقب كل حديث رواه أبو داود ساكتاً عن ضعفه

ببيان حاله تبعا للعلماء المحققين لا بأن يتبعه بقوله «صالح» وإن كان ضعيفاً بين الضعف دفعا للوهم الذي ذكرنا وأنه لا يفهم منه على الضبط درجة الحديث التي تعهد المؤلف بيانها بقوله المذكور في مقدمة كتابه «كل حديث سكت عنه أبو داود فهو صالح وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح» وليس في قوله البيان المذكور، لما حققته آنفاً أن قول أبي داود «صالح» يشمل الضعيف والحسن والصحيح، فأين البيان ؟!

١٠ - تناقضه في تقليده لأبي داود في كلمته المذكورة آنفاً وفي تعهد المؤلف في اتباع ما سكت عليه أبو داود بقوله «صالح» فتراه تارة قد وفى بهذا التعهد وإن كان فيه ما سبق بيانه في الفصل الذي قبله، وتارة يسكت عن كثير مما سكت عليه أبو داود خلافاً للتعهد وفيه الضعيف والحسن والصحيح، وأحيانا يعقبه بقوله: «لم يبينوا درجته». ورأيته مرة تعقبه في حديث بأن في سنده ضعفاً والحديث صحيح كما سيأتي بيانه .

١١ - تقليده للترمذي في التضعيف، مع أن سنده عند التحقيق حسن أو صحيح نظيف، وفي التحسين وهو يستحق التصحيح .

١٢ - مخالفته للترمذي وغيره في التضعيف فيقوي ما ضعفوه وهو مخطيء في ذلك !

١٣ - يورد الحديث عن صحابي برواية بعض أصحاب الأصول، ثم يعطف على ذلك فيقول: «ولأبي داود» (مثلا) فيذكر الحديث بلفظ آخر يوهم أنه عنده عن ذلك الصحابي أيضاً، والواقع أنه حديث آخر عن صحابي آخر ! وتارة يقول: «رواه فلان وفلان»

وتارة يزيد عليه بقوله: «بسند حسن». والواقع أنهما إسنادان وقد يكون أحدهما صحيحاً، ولا يخفى ما في ذلك من بخس في الرواية لأن الحديث إما أن يكون ضعيفاً بسنده الأول فيقوى بسنده الآخر، وإما أن يكون حسنا فيرتقي إلى الصحة بالسند الآخر أو صحيحاً فيزداد صحة.

١٤ ـ يعزو الحديث إلى جماعة من المخرجين ثم يقول: «فلان سنده كذا وفلان سنده كذا» يغاير بين السندين والسند واحد، وقد يكون الأول رواه من طريق الآخر، وهذا من الطرائف!!

١٥ ـ يعزو الحديث إلى أحدهم من رواية صحابي وهو عنده عن غيره أو لا إسناد له به!

١٦ ـ يزيد في الحديث من عنده ما ليس عند أحد ممن عزاه إليهم بل ولا عند غيرهم، وتارة يحذف منه ما هو ثابت فيه!!

١٧ ـ يطلق العزو إلى النسائي وهو يعني به سننه الصغرى المعروفة بالمجتبى كما نص عليه في المقدمة، وكثيراً ما لا يكون الحديث فيه بل في غيره من كتبه الأخرى مثل «عمل اليوم والليلة» و«السنن الكبرى»!!

١٨ ـ تحسينه أو تصحيحه لأسانيد الأحاديث التي يقول الترمذي فيها «حديث حسن» أو «حديث صحيح» متوهماً أن الترمذي لا يقول ذلك إلا فيما كان سنده حسناً أو صحيحاً! وذلك غفلة منه عما ذكره الترمذي نفسه في آخر كتابه! قال (٢ / ٣٤٠): «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا

حديث حسن».

فهـذا نص منه عـلى أنه يحسن الحـديث الذي فيـه ضعـف غير متهم وله طريق آخر، فتحسين إسنـاد الحديث حينئـذ لقول الـترمذي فيـه «حديث حسن» خـطأ واضح، بـل لابد من النـظر في سنـده وأن يعطي له ما يستحق من ضعف أو حسن أو صحة، شأنه في ذلك شأن الأحاديث التي سكت عليها أبو داود وقد عرفت الحق فيها كما تقدم.

١٩ ـ اعتماده على التوثيق الواهي دون التضعيف الراجح.

● الرد على الشيخ الغُماري

هو الشيخ أبو الفيض أحمد الصـديق الغُماري في كتـابه المسمى «إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب عـلى القبور»، وهـذا الكتاب من أغرب ما ابتلي به المسلمون في هذه العصر، وأبعد ما يكون عن البحث العلمي النـزيه، فـإن المؤلف يدعي تـرك التقليد والعمل بالحديث الشريف! يقول ناصر الدين: . . . فقـد التقيت به منذ بضعة (أشهر في المكتبة الظاهرية يعني ـ عام ١٣٧٧هـ)، وظهر لي من الحديث الذي جرى بيني وبينه أنه على علم بعلوم الحديث، وأنه يدعو للاجتهاد، ويحارب التقليد محاربة لا هوادة فيها، وله في ذلك بعض المؤلفات كما قال لي، ولكن الجلسة كانت قصيرة لم تمكني من أن أعرف اتجاهه في العقيدة، وإن كنت من بعض فقـرات من حديثـه استشففت أنه خلفي صوفي، ثم تأكدت من ذلك بعد أن قرأت له هذا الكتاب وغيره، حيث تبين لي أنه يحارب أهل التوحيد، ويخالفهم في عقيدتهم مخالفة شديدة، ويقول بالبدعة الحسنة، وينتصر للمبتدعة! ولم يستفد من دعواه الاجتهاد إلا الانتصار للأهواء وأهلها، فحسبك

برهاناً على ذلك هذا الكتاب « ... المقبور » ! فإنه قد قبر كل الأحاديث المتواترة في تحريم بناء المساجد على القبور الذي قال به الأئمة الفحول بلا خلاف يعرف بينهم ، فهو والحق يقال : جريء ، ولكن في محاربة الحق ! كيف لا وهو يرد كل ما ذكرناه من الأحاديث واتفاق الأئمة دون أي حجة ، اللهم إلا اتباع المتشابه من النصوص كآية الكهف هذه ، شأنه في ذلك شأن المبتدعة في رد النصوص المحكمات بالمتشابهات ، نعوذ بالله من الخذلان والله المستعان .

راجع كتاب تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ـ للشيخ ناصر الدين من الصفحة ٥٥ ـ طبعة ١٣٩٢هـ).

الرد على ابن حزم في إباحة آلات الطرب(*)

في حديث «ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب عَلَم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم لحاجة، فيقولون: ارجع إلينا غداً، فيبتيهم الله، ويضع العلم ,ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة».

رواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً فقال (٤ / ٣٠):

«باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه .وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد

(*) وهي مخطوطة في حكم المفقود وذلك بعد انتقال الشيخ إلى عمان .

ابن جابر: حدثنا عطية بن قيس الكلابي: حدثني عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري. والله ما كذبني - سمع النبي ﷺ يقول. . . » فذكره .

وقد وصله الطبراني (١ / ١٦٧ / ١) والبيهقي (١٠ / ٢٢١) وابن عساكر (١٩ / ٧٩ / ٢) وغيرهم من طرق عن هشام بن عمار به .

وله طريق أخرى عن عبد الرحمن بن يزيد، فقال أبو داود (٤٠٣٩): حدثنا عبد الوهاب بن نجدة: ثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به .

ورواه ابن عساكر من طريق أخرى عن بشر به .

يقول الشيخ ناصر قلت: وهذا إسناد صحيح ومتابعة قوية لهشام بن عمار وصدقة ابن خالد، ولم يقف على ذلك ابن حزم في «المحلى» ولا في رسالته في إباحة الملاهي، فأعل إسناد البخاري بالانقطاع بينه وبين هشام، وبغير ذلك من العلل الواهية، التي بينها العلماء من بعده وردوا عليه تضعيفه للحديث من أصله، مثل المحقق ابن القيم في «تهذيب السنة» (٥ / ٢٧٠ - ٢٧٢) والحافظ ابن حجر في «الفتح» وغيرهما، وقد فصلت القول في ذلك في جزء عندي في الرد على رسالة ابن حزم المشار إليها يسر الله تبييضه ونشره .

وابن حزم رحمه الله مع علمه وفضله وعقله، فهو ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها. ومن الأدلة على ذلك تضعيفه لهذا الحديث. وقوله في الإمام الترمذي صاحب السنن»: «مجهول» (قاله في كتاب الفرائض) وذلك مما حمل العلامة

محمد بن عبد الهادي ـ تلميذ ابن تيمية ـ على أن يقول في ترجمته في «مختصر طبقات علماء الحديث» (ص٤٠١):

«وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث، وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة». قلت: فينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبت من صحته وعدم شذوذه، شأنه في الفقه الذي يتفرد به، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه، فقد قال ابن عبد الهادي بعد أن وصفه «بقوة الذكاء وكثرة الاطلاع»:

«ولكن تبين لي منه أنه جهمي جلد، لا يثبت معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل، كالخلق والحق، وسائر الأسماء عنده لا يدل على معنى أصلًا، كالرحيم والعليم والقدير ونحوها، بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على شيء زائد على الذات المجردة أصلًا. وهذا عين السفسطة والمكابرة. وقد كان ابن حزم قد اشتغل في المنطق والفلسفة، وأمعن في ذلك، فتقرر في ذهنه لهذا السبب معانٍ باطلة».

غريب الحديث:

(الحِرَ) الفرج، والمراد: الزنا.

(المعازف) جمع معزفة، وهي آلات الملاهي كما في «الفتح».

(عَلَم) هو الجبل العالي.

(يروح عليهم) بحذف الفاعل وهو الراعي بقرينة المقام، إذ السارحة لابد لها من حافظ.

(بسارحة) هي الماشية التي تسرح بالغداة إلى راعيها، وتروح أي ترجع بالعشي إلى مألفها .
(يأتيهم لحاجة) بيانه في رواية الإسماعيلي في «مستخرجه على الصحيح»: «يأتيهم طالب حاجة».
(فيبتيهم الله) أي يهلكهم ليلاً .
(ويضع العَلَمَ) أي يوقعه عليهم .

فقه الحديث

يستفاد من الحديث المتقدم فوائد هامة نذكر بعضها :

تحريم آلات العزف والطرب، ودلالة الحديث على ذلك من وجوه :

١ ـ قوله: «يستحلون» فإنه صريح بأن المذكورات، ومنها المعازف، هي في الشرع محرمة، فيستحلها أولئك القوم .
٢ ـ قرن (المعازف) مع المقطوع بحرمته: الزنا والخمر، ولو لم تكن محرمة ما قرنها معها إن شاء الله تعالى .

وقد جاءت أحاديث كثيرة بعضها صحيح في تحريم أنواع من آلات العزف التي كانت معروفة يومئذ، كالطبل والقنين وهو العود وغيرها، ولم يأت ما يخالف ذلك أو يخصه، اللهم إلا الدف في النكاح، فإنه مباح على تفصيل مذكور في الفقه، وقد ذكرته في ردي على ابن حزم ولذلك اتفقت المذاهب الأربعة على تحريم آلات الطرب، واستثنى بعضهم ـ بالإضافة إلى ما ذكرنا ـ الطبل في الحرب،

وألحق به بعض المعاصرين الموسيقا العسكرية، ولا وجـه لذلـك البتة لأمور :

الأول: أنـه تخصيص لأحـاديث التحــريم، بـدون مخصص، سوى مجرد الرأي والاستحسان، وهو باطل.

الثـاني : أن المفروض في المسلمـين في حالـة الحـرب أن يقبلوا بقلوبهم عـلى ربهم، وأن يطلبـوا منه نَصْرهم عـلى عـدوهم، فـذلـك أدعى لطمأنينة نفوسهم، وأربط لقلوبهم، فاستعمال الموسيقا مما يفسد ذلك عليهم، ويصرفهم عن ذكر ربهم، قـال تعالى: **﴿يـا أيها الـذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا، واذكروا الله كثيراً لعلكم تُفلحون﴾** .

الثالث: إن استعمالها من عادة الكفار (الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخـر، ولا يحرمـون ما حـرم الله ورسولـه، ولا يدينـون ديـن الحق) فلا يجوز لنا أن نتشبه بهم، ولا سيما فيما حرمه الله تبـارك وتعالى تحريماً عاماً كالموسيقا .

ولا تغـتر أيهـا القـارىء الكـريم بمـا قـد تسمــع عن بعض المشهـورين اليـوم من المتفقهـة من القـول بـإباحــة آلات الـطرب والمـوسيقـا، فـإنهم ـ والله ـ عن تقليـد يفتنـون ولهـوى النـاس اليـوم ينصرون، ومن يقلدون ؟ إنمـا يقلدون ابن حزم الـذي أخـطأ فـأبـاح آلات الـطرب والملاهي، لأن حـديث أبي مالـك الأشعـري لم يصـح عنده، وقد عرفت أنه صحيح قطعاً، وأن ابن حزم أتى من قصر بـاعه في علم الحـديث كما سبق بيـانه، وليت شعـري ما الـذي حملهم على تقليده هنا دون الأئمة الأربعة، مـع أنهم أفقه منـه وأعلم وأكثر عـدداً وأقوى حجة ؟! لو كان الحامل لهم على ذلك إنمـا هو التحقيق العلمي

فليس لأحد عليهم من سبيل، ومعنى التحقيق العلمي كما لا يخفى أن يتتبعوا الأحاديث الأحاديث كلها الواردة في هذا الباب ويدرسوا طرقها ورجالها، ثم يحكموا عليها بما تستحق من صحة أو ضعف، ثم إذا صح عندهم شيء منها درسوها من ناحية دلالتها وفقهها وعامها وخاصها، وذلك كله حسبما تقتضيه قواعد علم أصول الحديث وأصول الفقه، لو فعلوا ذلك لم يستطع أحد انتقادهم ولكانوا مأجورين، ولكنهم - والله - لا يصنعون شيئاً من ذلك، ولكنهم إذا عرضت لهم مسألة نظروا في أقوال العلماء فيها، ثم أخذوا ما هو الأيسر والأقرب إلى تحقيق المصلحة . زعموا دون أن ينظروا موافقة ذلك للدليل من الكتاب والسنة، وكم شرعوا للناس - بهذه الطريقة - أموراً باسم الشريعة الإسلامية، يبرأ الإسلام منها - فإلى الله المشتكى .

فاحرص أيها المسلم على أن تعرف إسلامك من كتاب ربك، وسنة نبيك، ولا تقل: قال فلان، فإن الحق لا يعرف بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال، ورحمة الله على من قال:

العلم: قال اللهُ قال رسولُه
قال الصحابةُ ليس بالتمويهِ
ما العلم نصبُك للخلاف سفاهةً
بين الرسولِ وبين رأيِ فقيهِ
كلا ولا جحد الصفات ونفيها
حذراً من التمثيلِ والتشبيهِ

الثالث : أن الله عز وجل قد يعاقب بعض الفساق عقوبة

دينوية مادية، فيمسخهم فيقلب صورهم، وبالتالي عقولهم إلى بهيمية .

قال الحافظ : في «الفتح» (١٠ / ٤٩) في صدر كلامه على المسخ المذكور في الحديث :

«قال ابن العربي : يحتمل الحقيقة كما وقع للأمم السالفة، ويحتمل أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم قلت : والأول أليق بالسياق» .

أقول : ولا مانع من الجمع بين القولين: كما ذكرنا، بل هو المتبادر من الحديثين. والله أعلم .

وقد ذهب بعض المفسرين في العصر الحاضر إلى أن مسخ بعض اليهود قردة وخنازير لم يكن مسخاً حقيقياً بدنياً، وإنما كان مسخاً خُلُقياً! وهذا خلاف ظاهر الآيات والأحاديث الواردة فيهم، فلا تلتفت إلى قولهم فإنهم لا حجة لهم فيه إلا الاستبعاد العقلي، المشعر بضعف الإيمان بالغيب. نسأل الله السلامة .

الرابع : أن الحافظ قال :

«وفي هذا الحديث وعيد شديد لمن يتحيل في تحليل ما يحرم بتغيير اسمه، وأن الحكم يدور مع العلة، والعلة في تحريم الخمر الإسكار، فمهما وجد الإسكار وجد التحريم. ولو لم يستمر الاسم، قال ابن العربي: هو أصل في أن الأحكام إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا بألقابها، رداً على من حمله على اللفظ».

الرد على العلامة محمود شكري الآلوسي
في تفسيره « روح المعاني »
في قوله تعالى : ﴿ وإذا الوحوش حشرت ﴾

في حديث (يقتص الخلق بعضهم من بعض، حتى الجَماءُ من القرناء، وحتى الذرة من الذرة). أخرجه أحمد ٢ / ٣٦٣ عن أبي هريرة.

«لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» أخرجه مسلم ٧ / ١٨ - ١٩ والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وعن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ألا والذي نفسي بيده ليختصمن كل شيء يوم القيامة، حتى الشاتان فيما انتطحتا» حسن رواه أحمد.

(فائدة) قال النووي في «شرح مسلم» تحت حديث الترجمة :

«هذا تصريح بحشر البهائم يوم القيامة. وإعادتها يوم القيامة كما يعاد أهل التكليف من الآدميين، وكما يعاد الأطفال والمجانين، ومن لم تبلغه دعوة. وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿وإذا الوحوش حشرت﴾، وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع، وجب حمله على ظاهره. وقال العلماء: وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المجازاة والعقاب والثواب. وأما القصاص من القرناء للجلحاء فليس هو من قصاص التكليف، إذ لا تكليف عليها، بل هو قصاص مقابلة، (والجلحاء) بالمد هي الجماء التي لا قرن لها. والله أعلم».

وذكـر نحـوه ابن الملك في «مبـارق الأزهـار» (٢ / ٢٩٣) مختصـراً. ونقـل عنـه العـلامـة الشيـخ عـلى القـاريء في «المـرقـاة» (٤ / ٧٦١) أنه قال :

«فإن قيـل: الشـاة غير مكلفـة، فكيـف يقتص منها ؟ قلنـا: إن الله تعالى فعال لمـا يريـد، ولا يسأل عـما يفعل، والغـرض منه إعـلام العبـاد أن الحقوق لا تضيـع ، بـل يقتص حق المظلوم من الظـالم» قال القـاريء :

«وهـو وجـه حسن، وتـوجيـه مستحسن، إلا أن التعبـير عن الحكمة بـ (الغرض) وقع في غير موضعه، وجملة الأمر أن القضية دالة بطريق المبالغة على كمال العدالة بين المكلفين كافة، فإنـه إذا كان هـذا حـال الحيوانـات الخارجـة عن التكليـف، فكيف بـذوي العقـول من الوضيع والشريـف، والقوي والضعيف؟»

قلت (أي الشيـخ نـاصر): ومن المؤسف أن تُـرد كـل هـذه الأحاديث من بعض علماء الكلام بمجرد الرأي، وأعجب منه أن يجنح إليه العلامة الآلوسي ! فقال بعد أن سـاق الحديث عن أبي هـريرة من روايـة مسلم، ومن رواية أحمـد، بلفظ الترجمـة عند تفسـيره آية (وإذا الوحوش حشرت) في تفسيره «روح المعاني» (٩ / ٣٠٦):

«ومـال حجـة الإسـلام الغـزالي وجمـاعـة إلى أنـه لا يحشر غـير الثقلين، لعـدم كونـه مكلفاً، ولا أهلاً لكـرامة بـوجه، وليس في هـذا الباب نص من كتاب أو سنة معول عليهـا يدل عـلى حشر غيرهمـا من الوحوش، وخـبر مسلم والترمـذي وإن كان صحيحـاً، لكنه لم يخـرج مخـرج التفسير لـلآية، ويجـوز أنه كنـاية عن العـدل التام. وإلى هـذا

القول أميل، ولا أجزم بخطأ القائلين بالأول، لأن لهم ما يصلح مستنداً في الجملة. والله تعالى أعلم ».

قلت : كذا قال ـ عفا الله عنا وعنه ـ وهو منه غريب جداً لأنه على خلاف ما نعرفه عنه في كتابه المذكور، من سلوك الجادة في تفسير آيات الكتاب على منهج السلف، دون تأويل أو تعطيل، فما الذي حمله هنا على أن يفسر الحديث على خلاف ما يدل عليه ظاهره، وأن يحمله على أنه كناية عن العدل التام، أليس هذا تكذيباً للحديث المصرح بأنه يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء، فيقول هو تبعاً لعلماء الكلام: إنه كناية ! أي لا يقاد للشاة الجماء. وهذا كله يقال لو وقفنا بالنظر عند رواية مسلم المذكورة، أما إذا انتقلنا به إلى الروايات الأخرى كحديث الترجمة، وحديث أبي ذر وغيره؛ فإنها قاطعة في أن القصاص المذكور هو حقيقة وليس كناية، ورحم الله الإمام النووي، فقد أشار بقوله السابق : «وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع وجب حمله على ظاهره».

قلت : أشار بهذا إلى رد التأويل المذكور ، وبمثل هذا التأويل أنكر الفلاسفة ، وكثير من علماء الكلام كالمعتزلة وغيرهم رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ، وعلوه على عرشه ، ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة ، ومجيئه تعالى يوم القيامة ، وغير ذلك من آيات الصفات وأحاديثها .

وبالجملة، فالقول بحشر البهائم والاقتصاص لبعضها من بعض هو الصواب الذي لا يجوز غيره، فلا جرم أن ذهب إليه الجمهور كما ذكر الآلوسي نفسه في مكان آخر من «تفسيره» (٩/ ٢٨١)

وبه جزم الشوكاني في تفسير آية «التكوير» من تفسيره «فتح القدير». فقال (٥/٣٧٧).

«الوحوش ما توحش من دواب البر، ومعنى (حشرت) بعثت، حتى يقتص بعضها من بعض، فيقتص للجَمّاء من القرناء».

وقد اغتر بكلمة الآلوسي المتقدمة، النافية لحشر الوحوش؛ محرر «باب الفتاوى» في مجلة الوعي الإسلامي السنة الثانية العدد ٨٩ ص ١٠٧، فنقلها عنه، مرتضياً لها معتمداً عليها، وذلك من شؤم التقليد، وقلة التحقيق. والله المستعان، وهو ولي التوفيق.

● الرد على الشيخ محمد الغزالي وشلتوت وغيرهما في مسألة المهدي (محمد بن عبدالله)

قال الشيخ:

... ومن صححه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في «منهاج السنة» (٤ / ٢١١):

«إن الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره».

وكذا في «المنتقى من منهاج الاعتدال» للذهبي (ص ٥٣٤).

قلت: فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صححوا أحاديث خروج المهدي، ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين أذكر أسماء من تيسر لي منهم:

١ ـ أبو داود في «السنن» بسكوته على أحاديث المهدي.

٢ ــ العقيلي .

٣ ــ ابن العربي في «عارضة الأحوذي» .

٤ ــ القرطبي كما في «أخبار المهدي» للسيوطي .

٥ ــ الطيبي كما في «مرقاة المفاتيح» للشيخ القارىء .

٦ ــ ابن القيم الجوزية في «المنار المنيف»، خلافاً لمن كذب عليه .

٧ ــ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» .

٨ ــ أبو الحسن الآبُري في «مناقب الشافعي» كما في «فتح الباري» .

٩ ــ العلامة المباركفوري في «تحفة الأحوذي» .

وغيرهم كثير وكثير جداً .

بعد هذا كله أليس من العجيب حقاً قول الشيخ الغزالي في «مشكلاته» التي صدرت عنه حديثاً (ص١٣٩) .

«من محفوظاتي وأنا طالب أنه لم يرد في المهدي حديث صريح، وما ورد صريحاً فليس بصحيح» ! فمن هم الذين لقنوك هذا النفي وحفظوك إياه وأنت طالب ؟ أليسوا هم علماء الكلام الذين لا علم عندهم بالحديث، ورجاله، وإلا فكيف يتفق ذلك مع شهادة علماء الحديث بإثبات ما نفوه ؟! أليس في ذلك ما يحملك على أن تعيد النظر فيما حُفِّظته طالباً، لاسيما فيما يتعلق بالسنة والحديث تصحيحاً وتضعيفاً، وما بني على ذلك من الأحكام والآراء، ذلك خير من أن تشكك المسلمين في الأحاديث التي صححها العلماء لمجرد كونك لُقنته طالباً، ومن غير أهل الاختصاص والعلم ؟!

واعلم أخي المسلم أن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام

لن تقوم إلا بخروج المهدي ! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشر المسلمين برجل من أهل بيته ، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام ، فهو في الحقيقة من المجددين الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صح عنه ﷺ ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه، وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعياً من نبينا محمد ﷺ الذي ظل ثلاثةً وعشرين عاماً وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعاً وأحزاباً، وعلماءهم - إلا القليل منهم - اتخذهم الناس رؤوساً ! لما استطاع أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحد كلمتهم ويجمعهم، في صف واحد، وتحت راية واحدة، وهذه بلا شك تحتاج إلى زمن مديد الله أعلم به ؛ فالشرع والعقل معاً يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتى إذا خرج المهدي، لم يكن بحاجة إلا أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾.

ومنهم - وفيهم بعض الخاصة - من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة، ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي ، فبادر إلى إنكارها، على حد قول من قال: «وداوني بالتي كانت هي الداء»: وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا أن طائفة من

المسلمين استلزموا منه الجبر !! فهم بـذلك أبـطلوا ما يجب اعتقـاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر !

وطـائفة منهم رأوا أن عقيـدة المهدي قـد استغلت عبر التـاريخ الإسلامي استغلالاً سيئاً، فادعاها كثير من المغرضين، أو المهبولـين، وجرت من جراء ذلك فتن مظلمة، كان آخرها فتنة مهدي (جهيـمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابـر هذه الفتن، إنمـا يكون بـإنكار العقيـدة الصحيحـة! وإلى ذلـك يشـير الغـزالي عقب كـلامـه السابق !

ومـا مثل هؤلاء إلا كمثـل من ينكر عقيـدة نـزول عيسى عليـه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحـاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجلة ادعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحة، كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع أن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتـات لسانـه، وإن كان لا يبين. وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله عز وجل بدعوى أنه ادعـاها بعض الفـراعنة! (فهـل من مدكر).

الرد على رسالة المدعو السيد عبد الرضا (؟) المرعشي الشهرستاني «السجود على التربة الحسينية»

حديث (قام من عندي جبريل قبل، فحدثني أن الحسين يقتـل بشط الفرات).

أخرجه أحمد (١ / ٨٥) عن عبدالله بن نجي عن أبيه أنه سار مع علي وكان صاحب مطهرته، فإما حاذى (نينوى) وهو منطلق إلى صفين، فنادى علي: اصبر أبا عبدالله بشط الفرات، قلت: وماذا؟ قال:

«دخلت على النبي ﷺ ذات يوم وعيناه تفيضان، قلت: يا نبي الله أغضبك أحد؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: بل قام... قال: فقال: هل لك إلى أن أشمك من تربته؟ قال: قلت: نعم، فمد يده فقبض قبضة من تراب فأعطانيها، فلم أملك عيني أن فاضتا».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، نجي والد عبدالله لا يدري من هو كما قال الذهبي، ولم يوثقه غير ابن حبان، وأبوه أشهر منه، فمن صحح هذا الإسناد فقد وهم.

والحديث قال الهيثمي (٩ / ١٨٧):

«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني، ورجاله ثقات، ولم ينفرد نجي بهذا».

قلت: يعني أن له شواهد تقويه، وهو كذلك.

١ - روى عمارة بن زاذان: حدثنا ثابت عن أنس قال:

«استأذن ملك القطر ربه أن يزور النبي ﷺ فأذن له، فكان في يوم أم سلمة... فبينا هي على الباب إذ دخل الحسين بن علي.. فجعل يتوثب على ظهر النبي ﷺ، وجعل النبي ﷺ يتلثمه ويقبله، فقال له الملك: تحبه؟ قال: نعم. قال: أما إن أمتك ستقتله، إن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه؟ قال: نعم، فقبض قبضة من المكان الذي يقتل فيه، فأراه إياه فجاء سهلة،

أو تراب أحمر، فأخذته أم سلمة، فجعلته في ثوبها، قال ثابت: كنا نقول: إنها كربلاء» .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٤٢و ٢٦٥) وابن حبان (٢٢٤١) وأبو نعيم في «الدلائل» (٢٠٢) .

قلت: ورجاله ثقات غير عمارة هذا قال الحافظ :
«صدوق كثير الخطأ» .
وقال الهيثمي :
«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني بأسانيد، وفيها عمارة بن زاذان وثقة جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح» .

٢ ـ وروى محمد بن مصعب: ثنا الأوزاعي، عن أبي عمار شداد بن عبدالله عن أم الفضل بنت الحارث، أنها دخلت.. يوماً إلى رسول الله ﷺ فوضعته (تعني الحسين) في حجره، ثم حانت مني التفاتة، فإذا عينا رسول الله ﷺ تهريقان من الدموع، قالت: فقلت: يا نبي الله بأبي أنت وأمي مالك ؟ قال: أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا، فقلت: هذا؟ فقال: نعم، وأتاني بتربة من تربته حمراء» .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٧٦ و١١٧) وقال:
«صحيح على شرط الشيخين»!
ورده الذهبي بقوله :
«قلت: بل منقطع ضعيف، فإن شداداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف» .

٣ ـ وروى عبدالله بن سعيد عن أبيه عن عائشة أو أم سلمة ـ شك عبدالله بن سعيد ـ أن النبي ﷺ قال لإحداهما :

«لقد دخل عليَّ البيت ملك لم يدخل عليَّ قبلها، فقال لي : إن ابنك هذا حسين مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها. قال: فأخرج تربة حمراء».

أخرجه أحمد (٦ / ٢٩٤): ثنا وكيع قال: حدثني عبدالله بن سعيد.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، فهو صحيح إن كان سعيد وهو ابن أبي هند سمعه من عائشة أو أم سلمة، ولم أطمئن لذلك، فإنهم لم يذكروا له سماعاً منهما، وبين وفاته ووفاة أم سلمة نحو أربع وخمسين سنة، وبين وفاته ووفاة عائشة نحو ثمان وخمسين. والله أعلم .

وأخرجه الطبراني عن عائشة نحوه بلفظ :

«يا عائشة إن جبريل أخبرني أن ابني حسين مقتول في أرض الطف. . .»

قال الهيثمي (٩/١٨٨):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفي إسناد «الكبير» ابن لهيعة، وفي إسناد «الأوسط» من لم أعرفه».

٤ ـ وأخرجه الطبراني أيضاً عن أم سلمة نحوه بلفظ :

«إن أمتك ستقتل هذا بأرض يقال لها كربلاء، فتناول جبريل من تربتها، فأراها النبي ﷺ. . .».

قال الهيثمي (٩ / ١٨٩):
«رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها ثقات».

٥ ـ وعن أبي الطفيل قال:
«استأذن ملك القطر أن يسلم على النبي ﷺ ...»
قلت: فذكره نحو حديث أنس المتقدم. قال الهيثمي (٩ / ١٩٠).
«رواه الطبراني وإسناده حسن».

٦ ـ ويروي حجاج بن نصير: ثنا قرة بن خالد: ثنا عامر بن عبد الواحد عن أبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:
«ما كنا نشك وأهل البيت متوافرون أن الحسين بن علي يقتل بـ (الطف)».
أخرجه الحاكم (٣ / ١٧٩) وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بقوله:
«قلت: حجاج متروك».
«قلت: وبالجملة فالحديث المذكور أعلاه والمترجم له، صحيح بمجموع هذه الطرق، وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف يسير، لا سيما وبعضها قد حسنه الهيثمي، والله أعلم.

(تنبيه) حديث عائشة وعلي عزاهما السيوطي (فتح ١ /٥٥و٥٦) لابن سعد في «الطبقات» ولم أره فيها، فلعله في القسم الذي لم يطبع منها، والله أعلم.

فائدة: ليس في شيء من هذه الأحاديث ما يدل على قداسة

كـربلاء وفضـل السجود عـلى أرضها، واستحبـاب اتخاذ قـرص منهـا للسجود عليه عنـد الصلاة، كـما عليه الشيعـة اليوم، ولـو كان ذلـك مستحباً لكان أحرى به أن يتخذ من أرض المسجدين الشريفين المكي والمـدني، ولكنـه من بـدع الشيعـة وغلوهم في تعـظيم أهـل البيت وآثـارهم، ومن عجائبهم أنهم يـرون أن العقل من مصـادر التشريـع عندهم، ولذلك فهم يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين، ومع ذلك فإنهم يروون في فضل السجود على أرض كربـلاء، من الأحاديث مـا يشهد العقل السليم ببطلانه بداهة، فقـد وقفت على رسـالة لبعضهم وهـو المدعـو السيد عبـد الـرضـا (!) المـرعشي الشهـرستـاني بعنـوان «السجود على التربة الحسينية». ومما جاء فيها (ص١٥):

«وورد أن السجود عليها أفضل لشرفها وقـداستها وطهـارة من دفن فيها.

فقـد ورد الحديث عن أئمـة العترة الـطاهرة عليهم السـلام أن السجـود عليها ينـور الأرض السابعـة. وفي آخر: أنـه يخرق الحجب السبعـة، وفي آخر: يقبـل الله صلاة من يسجـد عليها مـا لم يقبله من غيرها، وفي [آخر] أن السجود على طين قبر الحسين ينور الأرضين».

ومثل هذه الأحاديث ظاهرة البطلان عندنا، وأئمـة أهل البيت رضي الله عنهم بـراء منها، وليس لهـا أسانيـد عندهم، ليمكن نقـدها على نهج علم الحديث وأصوله، وإنما هي مراسيل ومعضلات!

ولم يكتف مؤلف الرسالة بتسويدها بمثـل هذه النقـول المزعـومة عن أئمة البيت حتى راح يوهـم القـراء أنها مرويـة مثلها في كتبنـا نحن أهل السنة، فها هو يقول: (ص١٩):

«وليس أحاديث فضل هذه التربة الحسينية وقداستها منحصرة بأحاديث الأئمة عليهم السلام، إذ أن أمثال هذه الأحاديث لها شهرة وافرة في أمهات كتب بقية الفرق الإسلامية، عن طريق علمائهم ورواتهم، ومنها ما رواه السيوطي في كتابه «الخصائص الكبرى» في «باب إخبار النبي ﷺ بقتل الحسين عليه السلام، وروى فيه ما يناهز العشرين حديثاً عن أكابر ثقاتهم كالحاكم والبيهقي وأبي نعيم والطبراني(١) والهيثمي في «المجمع» (٩ : ١٩١) وأمثالهم من مشاهير رواتهم».

فاعلم أيها المسلم أنه ليس عند السيوطي ولا الهيثمي ولو حديث واحد يدل على فضل التربة الحسينية وقداستها، وكل ما فيها مما اتفقت عليه مفرداتها إنما هو إخباره ﷺ بقتله فيها، وقد سقت لك آنفاً نخبة منها، فهل ترى فيها ما ادعاه الشيعي في رسالته على السيوطي والهيثمي؟!

اللهم لا، ولكن الشيعة في سبيل تأييد ضلالاتهم وبدعهم، يتعلقون بما هو أوهى من بيت العنكبوت!.

ولم يقف أمره عند هذا التدليس على القراء، بل تعداه إلى الكذب على رسول الله ﷺ فهو يقول (ص١٣):

«وأول من اتخذ لوحة من الأرض للسجود عليها هو نبينا محمد ﷺ في السنة الثالثة من الهجرة، لما وقعت الحرب الهائلة بين المسلمين

(*) الأصل : الطبري !

وقريش في أحد، وانهدم فيها أعظم ركن للإسلام وهو حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ أمر النبي ﷺ نساء المسلمين بالنياحة عليه في كل مأتم، واتسع الأمر في تكريمه إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى، ويعملون المسبحات منه كما جاء في كتاب «الأرض والتربة الحسينية» وعليه أصحابه، ومنهم الفقيه...».

والكتاب المذكور هو من كتب الشيعة، فتأمل أيها القارىء الكريم كيف كذب على رسول ﷺ فادعى أنه أول من اتخذ قرصاً للسجود عليه، ثم لم يسق لدعم دعواه إلا أكذوبة أخرى، وهي أمره ﷺ النساء بالنياحة على حمزة في كل مأتم، ومع أنه لا ارتباط بين هذا لو صحَّ، وبين اتخاذ القرص كما هو ظاهر، فإنه لا يصح ذلك عن رسول الله ﷺ، كيف وهو قد صح عنه أنه أخذ على النساء في مبايعته إياهن ألا ينحن، كما رواه الشيخان وغيرهما عن أم عطية (انظر كتابنا «أحكام الجنائز» ص٢٨)، ويبدو لي أنه بنى الأكذوبتين السابقتين على أكذوبة ثالثة وهي قوله في أصحاب النبي ﷺ:

«واتسع الأمر في تكريمه إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى...» فهذا كذب على الصحابة رضي الله عنهم وحاشاهم من أن يقارفوا مثل هذه الوثنية، وحسب القارىء دليلاً على افتراء هذا الشيعي على النبي ﷺ وأصحابه أنه لم يستطع أن يعزو ذلك لمصدر معروف من مصادر المسلمين، سوى كتاب «الأرض والتربة الحسينية» وهو من كتب بعض متأخريهم والمؤلف مغمور منهم، ولأمر ما لم يجرؤ الشيعي على تسميته والكشف عن هويته حتى لا ينفضح أمره بذكره إياه مصدراً لأكاذيبه!

ولم يكتف حضرته بما سبق من الكذب على السلف الأول، بل تعداه إلى الكذب على من بعدهم، فاسمع إلى تمام كلامه السابق :

«ومنهم الفقيه الكبير المتفق عليه مسروق بن الأجدع المتوفى سنة (٦٢) تابعي عظيم من رجال الصحاح الستة كان يأخذ في أسفاره لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها(!)، كما أخرجه شيخ المشايخ الحافظ إمام السنة أبو بكر ابن أبي شيبة في كتابه «المصنف» في المجلد الثاني في «باب من كان يحمل في السفينة شيئاً يسجد عليه، فأخرجه بإسنادين أن مسروقاً كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها» .

قلت : وفي هذا الكلام عديد من الكذبات :

الأولى : قوله : «كان يأخذ في أسفاره» فإنه بإطلاقه يشمل السفر براً، وهو خلاف الأثر الذي ذكره !

الثانية : جزمه بأنه كان يفعل ذلك، يعطي أنه ثابت عنه وليس كذلك، بل ضعيف منقطع كما يأتي بيانه .

الثالثة : قوله: «. . . بإسنادين» كذب، وإنما هو إسناد واحد مداره على محمد بن سيرين، اختلف عليه فيه، فرواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٣ / ٢) من طريق يزيد بن إبراهيم، عن ابن سيرين قال: «نبئت أن مسروقاً كان يحمل معه لبنة في السفينة. يعني يسجد عليها» .

ومن طريق ابن عون عن محمد «أن مسروقاً كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة يسجد عليها» .

فأنت ترى أن الإسناد الأول من طريق ابن سيرين، والآخر من طريق محمد، وهو ابن سيرين، فهو في الحقيقة إسناد واحد، ولكن يزيد بن إبراهيم قال عنه: «نبئت»، فأثبت أن ابن سيرين أخذ ذلك بالواسطة عن مسروق، ولم يثبت ذلك ابن عون، وكل منهما ثقة فيما روى، إلا أن يزيد بن إبراهيم قد جاء بزيادة في السند، فيجب أن تقبل كما هو مقرر في «المصطلح» لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وبناء عليه فالإسناد بذلك إلى مسروق ضعيف لا تقوم به حجة، لأن مداره على راوٍ لم يسم مجهول، فلا يجوز الجزم بنسبة ذلك إلى مسروق رضي الله عنه ورحمه كما صنع الشيعي.

الرابعة: لقد أدخل الشيعي في هذا الأثر زيادة ليس لها أصل في «المصنف» وهي قوله: «من تربة المدينة المنورة»! فليس لها ذكر في كل من الروايتين عنده كما رأيت. فهل تدري لِمَ افتعل الشيعي هذه الزيادة في هذا الأثر؟ لقد تبين له أنه ليس فيه دليل مطلقاً على اتخاذ القرص من الأرض المباركة (المدينة المنورة) للسجود عليه إذا ما تركه على ما رواه ابن أبي شيبة، ولذلك ألحق به هذه الزيادة ليوهم القراء أن مسروقاً رحمه الله اتخذ القرص من المدينة للسجود عليه تبركاً، فإذا ثبت له ذلك ألحق به جواز اتخاذ القرص من أرض كربلاء بجامع اشتراك الأرضين في القداسة!!

وإذا علمت أن المقيس عليه باطل لا أصل له، وإنما هو من اختلاق الشيعي عرفت أن المقيس باطل أيضاً لأنه كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

فتأمل أيها القارىء الكريم مبلغ جرأة الشيعة على الكذب حتى

على النبي ﷺ في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال، يتبين لك صدق من وصفهم من الأئمة بقوله: «أكذب الطوائف الرافضة» !

ومن أكاذيبه قوله (ص٩):

«ورد في صحيح البخاري صحيفة (!) (١٣٣١ج١) أن النبي ﷺ كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض»!

وهذا كذب من وجهين :

الأول : أنه ليس في «صحيح البخاري» هذا النص لاعنه ﷺ ولا عن غيره من السلف .

الآخر : أنه إنما ذكره الحافظ ابن حجر في «شرحه على البخاري» (ج١ ! / ص٣٨٨ ـ المطبعة البهية) عن عروة فقال :

«وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض» .

قلت: وأكاذيب الشيعة وتدليسهم على الأمة لا يكاد يحصر، وإنماأردت بيان بعضها مما وقع في هذه الرسالة بمناسبة تخريج هذا الحديث على سبيل التمثيل، وإلا فالوقت أعز من أن يضيع في تتبعها .

الرد على من ضعف حديث العترة ـ وفيه الرد على الشيعة في فهمهم للحديث ـ مع فوائد علمية أخرى نادرة

عن زيد بن الحسن الأنماطي عن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبدالله قال : « رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة ، وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : « يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا ؛ كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي » أخرجه الترمذي (٢/٣٠٨) والطبراني (٢٦٨٠) .

بعد تخريج هذا الحديث بزمن بعيد ، كتب عليّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان ، ثم أن سافر منها إلى الإمارات العربية ؛ أوائل سنة (١٤٠٢ هـ) ، فلقيت في (قطر) بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين ، فأهدى إلي أحدهم رسالة له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث ، فلما قرأتها تبين لي أنه حديث عهد بهذه الصناعة ، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له :

الأولى : أنه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة ، ولذلك قصر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه ، وفاته كثير من الطرق والأسانيد التي هي بذاتها صحيحة أو حسنة فضلا عن الشواهد والمتابعات ، كما يبدو لكل ناظر يقابل تخريجه بما خرجته هنا . .

الثانية : أنه لم يلتفت إلى أقوال المصححين للحديث من العلماء ، ولا إلى قاعدتهم التي ذكروها في « مصطلح الحديث » : أن الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق ، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح .

وكان قد نمي إلي قبل الالتقاء به ، واطلاعي على رسالته ، أن أحد الدكاترة في (الكويت) يضعف هذا الحديث ، وتأكدت من ذلك حين جاءني خطاب من أحد الإخوة هناك يستدرك عليّ إيرادي الحديث في « صحيح الجامع الصغير » بالأرقام (٢٤٥٣ و٢٤٥٤ و٢٧٤٥ و٧٧٥٤) لأن الدكتور المشار إليه قد ضعفه ، وأن هذا استغرب مني تصحيحه ! ويرجو الأخ المشار إليه أن أعيد النظر في تحقيق هذا الحديث، وقد فعلت ذلك احتياطاً ، فلعله يجد فيه ما يدله على خطأ الدكتور ، وخطأه هو في استرواحه واعتماده عليه ، وعدم تنبهه للفرق بين ناشىء في هذا العلم ، ومتمكن فيه ، وفي غفلة أصابت كثيراً من الناس الذين يتبعون كل من كتب في هذا المجال ، وليست له قدم راسخة فيه ، والله المستعان .

واعلم أيها القارىء الكريم ، أن من المعروف أن الحديث مما يحتج به الشيعة ، ويلهجون بذلك كثيراً ، حتى يتوهم بعض أهل السنة أنهم مصيبون في ذلك ، وهم جميعاً واهمون في ذلك ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن المراد من الحديث في قوله ﷺ : « عترتي » أكثر مما يريده الشيعة ، ولا يرده أهل السنة ، بل هم مستمسكون به ، ألا وهو أن العترة فيه هم أهل بيته ﷺ ، وقد جاء ذلك موضحاً في بعض طرقه كحديث الترجمة :« وعترتي أهل بيتي » ،وأهل بيته في الأصل هم نساؤه ﷺ وفيهن الصديقة عائشة رضي الله عنهن جميعاً ، كما هو صريح قوله تعالى في (الأحزاب) : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها : ﴿ يانساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول

فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفا . وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا . واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفاً خبيرا ﴾ ، وتخصيص الشيعة (أهل البيت) في الآية بعلي وفاطمةوالحسن والحسين رضي الله عنهم دون نسائه ﷺ من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصاراً لأهوائهم كما هو مشروح في موضعه ، وحديث الكساء ومافي معناه غاية مافيه توسيع دلالة الآية ، ودخول علي وأهله فيها ، كما بينه الحافظ ابن كثير وغيره ، وكذلك حديثه « العترة » قد بين النبي ﷺ أن المقصود أهل بيته ﷺ بالمعنى الشامل لزوجاته وعلي وأهله . ولذلك قال التوربشتي كما في « المرقاة » (٥/ ٦٠٠) .

« عترة الرجل : أهل بيته ورهطه الأدنون ، ولاستعمالهم « العترة » على أنحاء كثيرة بينها رسول الله ﷺ : بقوله : « أهل بيتي » ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين وأزواجه » .

والوجه الآخر : أن المقصود من « أهل البيت » إنما هم العلماء الصالحون منهم ، والمتمسكون بالكتاب والسنة ، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى :

« (العترة) هم أهل بيته ﷺ ، الذين هم على دينه ، وعلى التمسك بأمره » . وذكر نحوه الشيخ علي القارىء في الموضع المشار إليه آنفاً . ثم استظهر أن الوجه في تخصيص أهل البيت بالذكر ما أفاده بقوله :

« إن أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله ،

فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته ، الواقفون على طريقته ، العارفون بحكمه وحكمته وبهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه ، كما قال : ﴿ ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾ » .

قلت : ومثله قوله تعالى في خطاب أزواجه في آية التطهير المتقدمة : ﴿ واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ﴾ .

فتبين أن المراد بـ (أهل البيت) المتمسكون منهم بسنته ﷺ ، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث ، ولذلك جعلها أحد (الثقلين) في حديث زيد بن أرقم المقابل للثقل الأول وهو القرآن ، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في « النهاية » :

«سماهما (ثقلين) ؛ لأن الأخذ بهما (يعني الكتاب والسنة) والعمل بهما ثقلان ، ويقال لكل خطير نفيس (ثقل) ، فسماهما (ثقلين) إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما » .

قلت : الحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته ﷺ في قوله : « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين . . . » . قال الشيخ علي القارىء (١/ ١٩٩) :

« فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي ، فالإضافة إليهم ، إما لعملهم بها ، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها » .

إذا عرفت ما تقدم فالحديث شاهد قوي لحديث « الموطأ » بلفظ :

« تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما ؛ كتاب الله وسنة

رسوله » . وهو في المشكاة » (١٨٦) .

وقد خفي وجه هذا الشاهد على بعض من سود صفحات من إخواننا الناشئين اليوم في تضعيف حديث الموطأ . والله المستعان .

الرد على مفتي ألبانية
(قبل دخول الشيوعية إلى ألبانية)

في حديث : تدارسوا القرآن قبل رفعه ـ ومناظرة الشيخ مع المفتي الأعمى المتعصب في زعمه أن الدين محفوظ بالمذاهب الأربعة وأنه لا ضير من ضياع قرآنهم لو فرض وقوع ذلك والرد عليه ـ مع حكم تارك الصلاة ورأي الشيخ فيه والرد على بعض الحنابلة .

« يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب ، حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، ولـيُسرى على كتاب الله عـز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، وتبقى طوائف من الناس : الشيخ الكبير والعجوز ، يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة « لا إله إلا الله » فنحن نقولها » .

أخرجه ابن ماجة « صحيح »

(يدرس) من درس الرسم دروساً : إذا عفا وهلك .

(وشي الثوب) نقشه .

من فوائد الحديث :

وفي هذا الحديث نبأ خطير ، وهو أنه سوف يأتي يوم على الإسلام

يمحى أثره، وعلى القرآن فيرفع فلا يبقى منه ولا آية واحدة ، وذلك لا يكون قطعاً إلا بعد أن يسيطر الإسلام على الكرة الأرضية جميعها ، وتكون كلمته فيها هي العليا . كما هو نص قول الله تبارك وتعالى ﴿ **هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله** ﴾ ، وكما شرح رسول الله ﷺ في أحاديث كثيرة سبق ذكر بعضها في المقال الأول من هذه المقالات (الأحاديث الصحيحة) .

وما رفع القرآن الكريم في آخر الزمان إلا تمهيداً لإقامة الساعة على شرار الخلق ، الذين لا يعرفون شيئاً من الإسلام البتة ، حتى ولا توحيده .

وفي الحديث إشارة إلى عظمةالقرآن ، وأن وجوده بين المسلمين سبب بقاء دينهم ورسوخ بنيانه ، وما ذلك إلا بتدارسه وتدبره وتفهمه ، ولذلك تعهد الله تباركوتعالى بحفظه،إلى أن يأذن الله برفعه . فما أبعد ضلال بعض المقلدةالذين يذهبون إلى أن الدين محفوظ بالمذاهب الأربعة ، وأنه لا ضير على المسلمين من ضياع قرآنهم لو فرض وقوع ذلك !! هذا ما كان صرح لي به أحد كبار المفتين من الأعاجم ، وهو يتكلم العربية الفصحى بطلاقة ، وذلك لما جرى الحديث بيني وبينه حول الاجتهاد والتقليد ، قال - ما يردده كثير من الناس - : إن الاجتهاد أغلق بابه منذ القرن الرابع ؛ فقلت له : وماذا نفعل بهذه الحوادث الكثيرة التي تتطلب معرفة حكم الله فيها اليوم ؟ قال : إن هذه الحوادث مهماكثرت فستجد الجواب عنها في كتب علمائنا إما عن عينها أو مثلها . قلت : فقد اعترفت ببقاء باب الاجتهاد مفتوحاً ولابد ! قال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأنك اعترفت أن الجواب قد يكون عند مثلها ، لا عن عينها ، وإذ الأمر كذلك ، فلابد من النظر في

كون الحادثة في هذا العصر ، هي مثل التي أجابوا عنها ، وحين ذلك فلا مناص من استعمال النظر والقياس وهو الدليل الرابع من أدلة الشرع ، وهذا معناه الاجتهاد بعينه لمن هو أهل ! فكيف تقولون بسد بابه ؟! ويذكرني هذا بحديث آخر جرى بيني وبين أحد المفتين شمال سورية، سألته : هل تصح الصلاة في الطائرة ؟ قال : نعم ، قلت : هل تقول ذلك تقليداً أم اجتهاداً؟قال: ماذا تعني؟قلت: لايخفى أن أصولكم في الإفتاء ، أنه لا يجوز الإفتاء باجتهاد ، بل باعتمادٍ على نص من إمام ، فهل هناك نص بصحة الصلاة في الطائرة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف إذن خالفتم أصلكم هذا فأفتيتم دون نص ؟ قال : قياساً ، قلت : ماهو المقيس عليه ؟ قال : الصلاة في السفينة . قلت : هذا حسن ، ولكنك خالفت بذلك أصلاً وفرعاً ، أما الأصل ما سبق ذكره ، وأما الفرع فقد ذكر الرافعي في شرحه أن المصلي لو صلى في أرجوحة غير معلقة بالسقف ولا مدعمة بالأرض فصلاته باطلة . قال : لا علم لي بهذا ، قلت : فراجع الرافعي إذن لتعلم أن (فوق كل ذي علم عليم) ، فلو أنك تعترف أنك من أهل القياس والاجتهاد وأنه يجوز لك ذلك ولو في حدود المذهب فقط ، لكانت النتيجة أن الصلاة في الطائرة باطلة لأنها هي التي يتحقق فيها ما ذكره الرافعي من الفرضيةالخيالية يومئذ . أما نحن فنرى أن الصلاة في الطائرة صحيحة لاشك في ذلك ، ولئن كان السبب في صحة الصلاة في السفينةأنها مدعمة بالماء بينها وبين الأرض ، فالطائرة أيضاً مدعمة بالهواء بينها وبين الأرض . وهذا هو الذي بدا لكم في أول الأمر حين بحثتم استقلالاً ، ولكنكم لما علمتم بذلك الفرع المذهبي صدكم عن القول بما أداكم إليه بحثكم !؟ .

الرد على الصابوني في كتابيه « مختصر تفسير ابن كثير » و « الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح »

يقول الشيخ ناصر الدين :

« بين يدي الآن المجلد الأول من كتاب « مختصر تفسير ابن كثير » اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، فيه العجب العجاب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق ، وليس فيه من التحقيق شيء ، فإن الرجل ابتدع أسلوباً جديداً في ادعاء العلم وماليس له منه ، ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخريجه لأحاديث « تفسيره » له طريقتان في غير ما رواه الشيخان :

الأولى : يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير .

والأخرى : يسوق الحديث ويُخرِّجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد .

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث ، وذلك من فوائد « تفسيره » وتارة يسكت ، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً ، ومن أمثلته حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة ؛ وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١) . ومنها حديث « الأبدال في أمتي ثلاثون ، بهم ترزقون . . .) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً ، لو تُتُبِّعَتْ لكان منها كتاب في مجلد كبير .

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كثير فاعتبرها صحيحة بإيراده إياها في « مختصره » وتصريحه في

مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الأحاديث الضعيفة ، كما حذف الروايات الإسرائيلية ، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بياناً في تخريج الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٥٤٦١) ، وهو في ذلك سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهلاً وتضليلاً ودعوى فارغة ، بحيث لا أعرف له شبيهاً إلا أن يكون المسمى عز الدين بليق صادقاً في قوله في مقدمة كتابه الذي سماه بغير حق « منهاج الصالحين » :

« لا يروي الأحاديث المتناقضة ، ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة » .

وهو في قوله هذا أفاك كذاب ، فقد درست كتابه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت ، وتتبعت أحاديثه حديثاً حديثاً ، فهالني كثرة مافيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، حتى جاوز مجموعها الأربعمائة حديث ، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة ،وهو من أجهل - إن لم أقل : أجهل - من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف ، ولا أعلم من يساويه في ذلك إلا أن يكون الصابوني هذا ، فإنه قلده حذو القذة بالقذة ، فادعى كما سبق بأن مختصره ليس فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! إلا أنه يزيد عليه بإعجابه بنفسه وغروره بأنه أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة كما يصف نفسه به في كتبه ، وبأنه يضمر لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسمَّوْن في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشد البغض ، ويحقد عليهم أسوأ الحقد ، يدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً « الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح » ، فإنه ماألفه إلا للرد على السلفيين الذين

أحيوا -فيما أحيوا- سنة النبي ﷺ في صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة ، وليته كان رداً علمياً ، إذن لقلنا : له رأيه واجتهاده - إن كان له رأي واجتهاد ! - ولكنه جعله - الله أعلم - ذريعة لينال منهم ، ويشفي بذلك غيظ نفسه ، ويروي غليل صدره بسبهم وشتمهم والافتراء عليهم ، فهو يلقبهم بـ « المتسلفين » (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و١٣٨) وبـ « الجاهلين » (ص ٧٥) وبـ « سوء الفهم وغباء الذهن » (ص ٨٠) وبـ « الأدعياء المتطاولين على العلماء » ، وبـ « تضليل السلف الصالح » (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد ، وبـ « أدعياء العلم » (ص ١٣٠) ! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبىء العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين . فالله سبحانه وتعالى حسيبه ، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه ، فإن الأمر كما قال تعالى : ﴿ إن الله يدافع عن الذين آمنوا ﴾ ولكني أريد أن أبين للناس أنه هو الدعي للعلم لكي لا يغتروا به وبكتاباته التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعه في « مختصره » .

أصرح من ذلك دلالة وأكشف لخزيه وعاره أنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من « مختصره » وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه « صفوة التفاسير » ، زينهما بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي ، وليس يهمني تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابوني لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء ، وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه ، ! والأحاديث الأربعة هي كما ساقها :

١ ـ « أشراف أمتي حملة القرآن » . الترمذي .
٢ ـ « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . . . » البخاري .
٣ ـ « اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لصاحبه » . البخاري .
٤ ـ « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا . . . » . متفق عليه .

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول فلم يروه الترمذي مطلقاً ، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطي) .

والحديثان الثاني والثالث كذب على البخاري ، فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثاني منهما الترمذي وصححه ، وهو مخرج في التعليق على « الطحاوية » (ص ٢٠٦ ـ الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث فرواه مسلم دون البخاري كما في « الترغيب » و « الجامعين » وغيرهما .

وأما الرابع ، فإنما رواه الإمام مالك في « الموطأ » معضلاً ، لكن له شاهداً عن ابن عباس ، خرجته في « المشكاة » ، وآخر بمعناه ، سيأتي الكلام عليه في هذا المجلد بإذن الله في نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (ص ٢٧٩ ـ مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة ، والحمد لله ، وكان الأولى أن يذكر هناك ، أو في (الاستدراك) ، ولكن هكذا قُدِّر ، والخيرة فيما اختاره الله عز وجل .

هذا وقد يقول قائل : إن تعصيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له ، لأنها ليست بقلمه .

فأقول : الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى نمط من أخطائه في « مختصره » وإن كان يكفي لإدانته بالجناية على أحاديث رسول الله ﷺ وتضليله لقرائه فيها ، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضاً ، لأنها إن لم تكن بقلمه وتزلف بنسبتها إلى المحسن الشربتلي ، فحسبه أنه رضي بنشرها له في أول صفحة من كتابيه ، وإن مما لا شك فيه أن أقل من ذلك يُعتبر إقراراًمنه لها عند أهل العلم، فكيف وهو قد زيّن بها واجهة كتابيه ؟!

فإن قيل : لعله لا يعلم ما ذكرت من حالها .

فأقول : نعم هذا ممكن ، بل إن حسن الظن به وأنه لم يتقصد تزيين واجهة كتابه بالكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء يحملنا على ترجيح أنه لا يعلم ذلك ، ولكن أليس هذا الاعتذار عنه أو منه ، هو كما يُقال : عذر أقبح من ذنب ! إذ كيف يجوز له أن يُزين بها كتابه وهو لا يعلم حالها ؟؟ والله عز وجل يقول : ﴿ **ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولا** ﴾ . ولقد أحسن من قال لمثله :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

إن هذا الرجل وأمثاله من المقلدين يقيمون أشد النكير على الشباب المؤمن ، لا لشيء إلا لكونهم يتّبعون السنة الصحيحة ، ولا يلتزمون مذهباً معيناً يقلدونه ـ كما هو الواجب كتاباً وسنة واتباعاً للأئمة

الأربعة وغيرهم - بدعوى أنهم ليسوا من أهل العلم ، فيوجبون عليهم أن يقلدوا المذهب ، وينسون أنفسهم حين يكتبون في علم الحديث وهم به أجهل من أولئك السُّنيِّين بفقههم التقليدي ! دون أن يشعروا مطلقاً بأنهم يعيثون فساداً في الأصل الثاني من أصلي الشريعة ، ألا وهي السنة المطهرة وأنهم يتعرضون بذلك للوقوع في وعيد الكذب على رسول الله ﷺ عمداً أو جهلاً ، فيصدق عليهم على الأقل قوله ﷺ : « من حدث عني بحديث يُرى (أي عند أهل العلم بالحديث) أنه كذب فهو أحد الكذابَيْن » . رواه مسلم وغيره . فإن الحديث الأول الذي عزاه للترمذي كذباً ، هو نفسه أيضاً لا يصح كما قال إمام المحدثين البخاري ، لأنه من رواية نهشل بن سعيد وهو كذاب كما قال الإمام ابن راهويه ومن قبله الطيالسي ، وفيه راو آخر واهٍ ، وقد خرجته في الكتاب الآخر : « الضعيفة » (٢٤١٦) .

ذكرت آنفاً ما يقتضيه حسن الظن به أن تخريج تلك الأحاديث ليست له ، ولكني وجدت الرجل - لإغراقه في جهله - لا يَدَعني أن أبقى عندما ذكرت ، فقد وجدته وقع له في صلب كتيبه المتقدم أكاذيب أخرى تشبه تلك مشابهة تامة ، إلى أخطاء أخرى ، لا بد لي من بيانها نصحاً وتحذيراً .

١ ـ ذكر(ص٦٧)حديث« . . . وسننت لكم قيامه » ، وقال : « رواه أصحاب السنن » وهم أربعة معروفون ، ولم يروه منهم إلا النسائي وابن ماجة !

٢ ـ ذكر (ص ١٨) حديثاً في فضل رمضان ، وقال : « رواه النسائي »

وهو كذب عليه ، فإنه لم يروه ، وإنما رواه الطبراني كما في « الترغيب » و « المجمع » للهيثمي ، وقال :
« في الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف »

٣ ــ وذكر (ص ٥٠) حديث : « أرِحنا بها يا بلال » ، فقال في الحاشية مخرجاً له :
« لسان العرب » .
فلم يعرف هذا المسكين مصدراً لهذا الحديث غير هذا الكتاب المعروف بأنه ليس من كتب الحديث ، وإنما هو في اللغة ، مع أنه في « سنن أبي داود » ومخرج في كتب السنة مثل « المشكاة » (١٢٥٣) وغيره !

٤ ــ أورد (ص ٥٦) أثر أبيّ بن كعب في صلاته في رمضان عشرين ركعة ، وأنه كان لا يقنت إلا في النصف الثاني . . . وقال نقلاً عن « المغني » لابن قدامة : « رواه أبو داود » .
قلت وله علة ظاهرة وهي الانقطاع بين الحسن ـ وهو البصري ـ وعمر ، وبمثله يحتج على السلفيين المتمسكين بالسنة في صلاة التراويح كماتقدم ، ويرميهم بكل باقعة كما سلف .

٥ ــ ذكر (ص ٧٨) حديث « لا تجتمع أمتي على ضلالة » وفي رواية أخرى : « ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة . وقال :
« رواه أصحاب السنن »
وهذا كذب أيضاً على جميعهم إلا الترمذي فإنه رواه باللفظ الأول ، وأما الآخر فرواه ابن أبي عاصم في « السنة » وإسناده ضعيف كما بينته في « ظلال الجنة » (رقم ٨٠) ، لكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحته في « الصحيحة » (١٣٣١) وغيره .

٦ ـ وفي (ص ٩٦) ذكر قوله ﷺ : « الكبر بطر الحق وغمط الناس » وقال :

« أخرجه البخاري » .

قلت : وهو كذب عليه أيضاً فإنما رواه مسلم فقط في « الصحيح » عن ابن مسعود ، نعم رواه البخاري في « الأدب » المفرد عن ابن عمرو ، فإن كان يعنيه ، فهذا من الأدلة على أن الصابوني لجهله لا يُفرق بين ما يرويه البخاري في « الصحيح » وما يرويه خارجه ، وإلا لقيد العزو إليه بقوله : « في الأدب المفرد » ! وهو مخرج في المجلد الأول من هذه « السلسلة الصحيحة » برقم (١٣٤) ، وسيأتي بإذن الله تعالى بزيادة في التخريج والطرق في هذا المجلد برقم (١٦٢٦) .

٧ ـ ذكر (ص ١٢٨) حديث : « ما ضل قوم بعد هدي كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ، وقال في تخريجه :

« أخرجه الترمذي وابن ماجة وأحمد في المسند (٢٥٢/٥) وقال : إسناده صحيح » .

قلت : ولقد كذب على الإمام أحمد أيضاً ـ وإن كان الحديث في نفسه ثابتاً ـ فإنه لم يقل ذلك ، وقد أخرجه في موضع آخر من « المسند » (٢٥٦/٥) ، وهذا الكذب يعرفه كل مشتغل بهذا العلم الشريف ، فإن الإمام أحمد رحمه الله ليس من عادته في مسنده التصحيح . ولقد خطر في البال أنه لم يحسن التعبير ، أراد أن يقول : وقال الترمذي : « إسناده صحيح » ، ولكن الترمذي لم يقل ذلك أيضاً ، وإنما قال : « حسن صحيح » ، والفرق بين العبارتين لا يخفى على أهل العلم .

ولهذا الرجل أخطاء كثيرة ، وأكاذيب أخرى ، وبخاصة على إخواننا السلفيين ، لا مجال لذكرها أو الإشارة إليها في هذه المقدمة ؛ فإنها حديثية محضة ، ولعله يُتاح لنا ذلك في فرصة أخرى إن شاء الله .

وجملة القول : إنني أطلت الكلام في الشيخ الصابوني بصورة خاصة من بين المخالفين من المعاصرين ، لأنه يصلح مثالاً لجمهورهم الذين لا يحسنون من هذا العلم حتى ولا مجرد النقل ، وزاد عليهم في كثرة أوهامه وأكاذيبه ، فلا يقام لأمثاله وزن في هذا العلم الشريف .

وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم ، نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم وتعليقاتهم ، كأمثال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل . والله ولي التوفيق .

عودة إلى السنة
«سلسلة مقالات نشرت في مجلة ـ المسلمون»
للشيخ الألباني

*** حديث «العنان» ضعيف الإسناد**

ورد إلى المجلة سؤال من بعض القراء الأفاضل عن صحة الحديث الذي أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ولفظُه :

«عن العباس بن عبد المطلب قال: كنت بالبطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ فمرت بهم سحابة فنظر إليها فقال: ما تسمون

هذه؟ قالوا: السحاب، قال: والمزن؟ قالوا: والمزن، قال: والعَنان؟ قالوا: والعنان ـ قال أبو داود: ولم أتقن العنان جيداً ـ قال: هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا لا ندري. قال: بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك، حتى عد سبع سماوات، ثم فوق السماء السابعة بحر ما بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهن العرش، بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء. ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك».

والجواب: أن الحديث ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة وإليك البيان:

أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده (رقم ١٧٧٠ و١٧٧١) وأبو داود (٢ / ٢٧٦) وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٣٩٩) والترمذي (٤ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦) وابن ماجة (١ / ٨٣) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٦٨ ـ ٦٩) والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٧٨) والحافظ عثمان الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (ص٩٠ ـ ٩١) والبغوي في تفسيره (٨ / ٤٦٥ ـ ٤٦٦) من طرق عن سماك بن حرب عن عبدالله بن عَمِيرة عن العباس به. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب» وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي! وليس كما قالوا، وقد تناقض الذهبي كما يأتي بيانه:

علة الحديث :

وللحديث علتان: الاضطراب في إسناده. وجهالة أحد رواته وهو ابن عميرة، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «تهذيب التهذيب»:

«وعنه سماك بن حرب، وفيه عن سماك اختلاف، قال البخاري لا يعلم له سماع من الأحنف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وحسن الترمذي حديثه (يعني هذا). وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: أدرك الجاهلية، وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة ولا رؤية. وقال مسلم في «الحدان»: تفرد سماك بالرواية عنه. وقال إبراهيم الحربي: لا أعرفه».

أما العلة الأولى فقد بينها بعض العلماء تعليقاً على التهذيب فقال:

«قال شريك مرة: عن سماك عن عبدالله بن عمارة، وهو وَهْم، وقال أبو نعيم: عن إسرائيل عن سماك عن عبدالله بن عميرة أو عمير.

والأول أصح، وقال أبو أحمد الزبيري: عن إسرائيلَ عن سماك عن عبدالله بن عميرة عن زوج درةَ بنتِ أبي لهب».

وأما العلة الثانية فتتلخص بأن عبدالله بن عميرة مجهول لا يعرف وقد صرح بهذا الحافظ الذهبي فقال في «كتاب العلو»(*) (ص١٠٩ الطبعة الهندية):

(*) اختصره الشيخ وهذبه ونقحه من بعض الروايات الضعيفة والمنكرة .

«تفرد به سماك بن حرب عن عبدالله، وعبدالله فيه جهالة».
وكذا قال في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

ثم نسي الذهبي هذا كله فوافق الحاكم على تصحيحه كما سبق فسبحان من لا ينسى!

وأما تحسين الترمذي للحديث فمما لا يعتمد عليه لاسيما بعد ظهور علة الحديث، ذلك لأن الترمذي معدود في جملة المتساهلين في تصحيح الأحاديث كالحاكم وابن خزيمة وابن حبان ونحوهم، ولهذا قال الذهبي في «الميزان» (ص٣٣):

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

قلت: وكذلك لا يعتمد المحققون من العلماء على توثيق ابن حبان لتساهله في ذلك كما بينه الحافظ ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» وزدته بياناً في ردي على الشيخ عبدالله الحبشي (ص١٨ - ٢١) وخلاصة ذلك أنه يوثق المجهولين حتى الذين يعترف هو بأنه لا يعرفهم فيقول مثلا في ترجمة سهل:

« يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعقوب، ولستُ أعرفه، ولا أدري من أبوه »!! وهذا موضوع هام يجب على كل مشتغل بعلم السنة وتراجم الرواة أن يكون على بينة منه كي لا يخطىء بتصحيح الأحاديث الضعيفة اغتراراً بتوثيق ابن حبان كما فعل أحد أفاضل العلماء في تعليقه على المسند، والشيخ الحبشي في « التعقيب الحثيث » وغيرهما.

وأما طلب السائل شرح هذا الحديث، فلا داعي عندي للإجابة عنه بعد أن بينا ضعفه، بل أعتبر الاشتغال بشرحه مضيعة

للوقت، إذ كل ما فيه من بيان المسافة بين كل سماء والتي فوقها، وكذا البحر فوقها والثمانية أوعال كل ذلك لم يرد فيه شيء صالح للاحتجاج به؛ نعم هناك أحاديثُ أخرى في تحديد المسافة المذكورة وهي مع ضعف أسانيدها مختلفة متناقضة، ولا داعي للتوفيق بينها كما فعل ابن خزيمة في «التوحيد» والبيهقي في «الأسماء» إذ التوفيق فرع التصحيح وهو مفقود .

وأما قوله في آخر الحديث: «ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك» فحق يجب الإيمان به لثبوته في آيات كثيرة وأحاديث متواترة شهيرة وقد ساقها وتكلم على أسانيدها الحافظ الذهبي في «كتاب العلو» فليراجعها من شاء الوقوف عليها .

وبهذه المناسبة أرى لزاماً علي أن أقول :

إن الإيمان بعلو الله تبارك وتعالى على خلقه متفق عليه بين أئمة المسلمين قاطبة وفيهم الأئمة الأربعة، ومن ينكر ذلك من المتأخرين بحجة أن في ذلك تشبيهاً لله تعالى أو إثبات مكان له غفلة منه عن الحقيقة المتفق عليها وهي أن صفات الله تبارك وتعالى هي من حيث جهلنا بحقيقة ذلك كلها فإذا كان لا يلزم من إثبات الذات تشبيه فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تشبيه ومن غاير بين الأمرين فقد كابر أو تناقض. وللحافظ الخطيب كلمة نافعة جداً في هذا الصدد أرى من الضروري نشرها ولو طال بها الكلام إذا اتسع لذلك صدر المجلة الزاهرة .

قال الخطيب رحمه الله تعالى :

«أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن الصحاح

مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها. وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف. والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ وقوله عز وجل: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾.

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث، ولبسوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين، ورموهم بكفر أهل التشبيه وغفلة أهل التعطيل، أجيبوا بأن في كتاب الله تعالى آياتٍ محكماتٍ يفهم منها المراد بظاهرها، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع، فكذلك أخبار

الرسول ﷺ جاريةٌ هذا المجرى ومنزلة على هذا التنزيل برد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع .

فتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام :

منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها لاستفاضتها وعدالة نقلها فيجب قبولها والإيمان بها مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقتضي تشبيه الله بخلقه ووصفه بما لا يليق من الجوارح والأدوات والتغير فالحركات .

والقسم الثاني : أخبار ساقطة بأسانيد واهية، وألفاظ شنيعة، أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها، فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعريج عليها .

والقسم الثالث : أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نَقَلَتِها فقبلهم بعضهم دون الكل، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها ليلحق بأهل القبول أو يجعل في حيز الفساد والبطول» .

قلت: وهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه من هذا القسم، وقد نظرنا فيه على ضوء قواعد الحديث فتبين أنه «في حيز الفساد والبطول» .

* حديث تظليل الغمام له أصل أصيل

قرأت في العدد السادس من المجلد السادس من مجلة «المسلمون» الغراء كلمة الأستاذ الطنطاوي بعنوان «صناعة المشيخة»

فسرني ما فيها من الصراحة والشجاعة في محاربة الباطل الذي انطلى أمره على كثير من الناس فبارك الله فيه وزاده توفيقاً .

بيد أنني استنكرت قوله في التعليق: «وما يقوله القوالون من أنه (المظلل بالغمام) لا أصل له».

ذلك لأن حديث تظليل الغمام للنبي ﷺ ثابت في غير ما كتاب من كتب السنة، فكيف يصح أن يقال فيه «لا أصل له»؟ نعم لو قال «لا يصح سنده» لكان أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الغلو في الخطاب، وإنما قلت «أقرب» لأن الصواب أن الحديث صحيح وإن ضعَّفه بعضهم، لأنه لم يأت عليه بحجة مقنعة وإليكم البيان :

أخرج الترمذي (٤ / ٢٩٦ بشرح التحفة) وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١ / ٥٣) والحاكم (٢ / ٦١٥ ـ ٦١٦) وابن عساكر في (التاريخ ١ / ١٨٧ / ١ ـ ١٨٨/١ عن قراد أبي نوح أنبأ يونس بن أبي إسحق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه رسول الله ﷺ في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب. . قلت: فذكر القصة وفيها «فأقبل ﷺ وعليه غمامة تظلله، قال: انظروا إليه غمامة تظلله! فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيءُ الشجرة عليه، قال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه» الحديث بطوله، وفي آخر «وبعث معه أبو بكر بلالا».

قلت: فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، أما أبو بكر ابن أبي موسى فثقة بلا خلاف واحتج به الشيخان. . . وأما يونس بن أبي إسحاق فاحتج به مسلم، وفيه كلام لا يسقط حديثه

عن رتبة الاحتجاج به، وقد قال الذهبي فيه «صدوق ما فيه بأس». وأما قراد، واسمه عبد الرحمن، فثقة أيضا احتج به البخاري .

قلت: فتبين أن الإسناد صحيح من الوجهة الحديثية، وقد تناقضت فيه آراء العلماء ما بين مفْرط ومفرِّط، فهذا الحاكم يقول فيه «صحيح على شرط الشيخين»! وقال الجزري «إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما».

وفي الجانب الآخر قول الذهبي في تعقيبه على الحاكم:

«قلت: أظنه موضوعاً، فبعضه باطل».

فهذا الغلو من القول لا ينفق في ميدان العلم والبحث الحر، فأين الدليل على وضعه بطوله، ومن المعلوم أن الوضع إنما يحكم به إما من جهة السند، وهذا منفي هنا لما علمت من ثقة رجاله، وإما من جهة متنه، وهذا مفقود أيضا إذ غاية ما يمكن أن ينكر منه ما ذكره الذهبي في ترجمة قراد أبي نوح من «الميزان» فقال:

«أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحق . . . وما يدل على أنه باطل قوله «وبعث معه أبو بكر بلالاً» وبلال لم يكن بعد خلق، وأبو بكر كان صبياً» .

وقال في «تاريخ الإسلام» (١ / ٣٩):

«تفرد به قراد واسمه عبد الرحمن بن غزوان، ثقة احتج به البخاري والنيسابوري(*) ورواه الناس عن قراد وحسنه الترمذي،

(*) يعني الإمام مسلماً صاحب الصحيح فإنه من نيسابور، ولكن قرنه مع البخاري هنا وهم فإن مسلماً لم يخرج له كما أفاده الذهبي نفسه في الميزان .

وهو حديث منكر جداً، وأين كان أبو بكر؟! كان ابن عشر سنين فإنه أصغر من رسول الله ﷺ بسنتين ونصف، وأين كان بلال في هذا الوقت، فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث ولم يكن ولد بعد».

وذكر نحو هذا وأبسط منه ابن القيم في فصل له في هذا الحديث مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (عام ـ٥٤٨٥ / ١٠٠ ـ ١٠٣).

قلت: وهذا النقد للمتن لو سلم به لم يقتض الحكم على الحديث كله بالوضع، ذلك لأن رواته ثقات كما عرفت، وحينئذ إنما يجوز أن يردَّ من حديث الثقة ما ثبت خطؤه ويبقى باقيه على الأصل وهو القبول، ويؤيده أن البزار لما روى هذا الحديث لم يسم «بلالا» وإنما قال «رجلا» وعلى هذا يطيح الإشكال الذي اعتمد عليه الذهبي في إنكاره للحديث ويدل على أن تسمية الرجل بلالا سهو من بعض الرواة وهذا لابد من الاعتراف به، إذ الثقة قد يخطىء والجواد قد يكبو.

وتوسط آخرون فحسنوا الحديث كالترمذي فإنه قال: «حديث حسن غريب».

وهذا هو الحق عندي لما عرفت من سلامة إسناده من قادح، وما أشرنا إليه من الكلام في بعض رواته لا ينافي القول بحسنه لاسيما إذا علمنا مجيئه من طرق أخرى، فقد قال السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١ / ٨٤):

«قال البيهقي: هذه القصة مشهورة عند أهل المغازي. قلت: ولها شواهد عدة سأوردها تقضي بصحتها، إلا أن الذهبي ضعف

الحديث لقوله في آخره «وبعث معه أبو بكر بلالا» . . . وقد قال ابن حجر في الإصابة»: الحديث رجاله ثقات، وليس فيه منكَر سوى هذه اللفظة، فتحمل على أنها مدرجة فيه مقتطعة من حديث آخر وهماً من أحد رواته».

ثم ساق السيوطي الشواهد التي أشار إليها فليراجعها من شاء فإن الكلام عليها مما يطيل البحث ولا مجال لذلك الآن .

بقي علينا أن ندفع شبهة أخرى على هذه المعجزة وقد تعلق بها الذهبي أيضا. فإنه قال عطفاً على قوله السابق في «التاريخ»:

«وأيضا فإذا كان عليه غمامة تظلله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة لأن ظل الغمامة تقدم فيء الشجرة التي نزل تحتها».

فأقول: إنما يصح هذا الاستشكال لو كان في الحديث التصريح بأن الفيء مال مع بقاء الغمامة عليه ﷺ، وليس في الحديث شيء من هذا، فمن الجائز أنه ﷺ لما جلس عند الشجرة انكشفت الغمامة عنه ووقعت الشمس عليه فمال فيء الشجرة عليه ليظلله بدل الغمامة، وعليه فيكون قد ظهرت له ﷺ في هذه القصة معجزتان الأولى تظليل الغمامة له، والأخرى ميل الفيء عليه، وهو ﷺ أهل لذلك ولما هو أكثر منه بأبي هو وأمي ﷺ، نقول هذا وإن كنا لسنا والحمد لله من الذين ينسبون إليه ﷺ ما هب ودب مما لم يصح من المعجزات فإن فيما صح منها ما يكفي ويشفي والحمد لله.

على أنه ينبغي أن لا ننسى أنه ليس في هذه القصة أن الغمامة كانت تظلله دائما أينما سار وأينما نزل، فإن هذا باطل قطعاً ، فهناك أحاديث كثيرة صحيحة تصرح بأنه ﷺ كان يستظل بالشجر والخيام

وغيرها، وإنما وقعت هذه المعجزة في خروجه ﷺ إلى الشام .

وخلاصة القول: إن تظليل الغمامة له ﷺ لـه أصل في السنـة، ولكن في ثبوته ما ألممت به من الخـلاف، والراجـح عندي الصحـة لما سبق، فمن اقتنـع بذلـك فبهـا، وإلا فحسبـه التـوقف وتـرك الجـزم بالضعف؛ وأما القول بأنه لا أصل له، فلا أصل له .

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ١٨ ذو القعدة ١٣٧٨هـ

● الرد على ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي في ادعائه النبوة

عن ابن عمـر سمعت رسـول الله ﷺ يقـول؛ «إن بـين يـدي الساعة ثلاثين دجالاً كذاباً».

أخرجه أحمد (٢ / ١١٧ ـ ١١٨).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بين يدي الساعة قريب من ثلاثين دجالين كذابين، كلهم يقولون: أنا نبي، أنا نبي!».

أخرجه أحمد (٢ / ٤٢٩) بسند صحيح على شرط الشيخين، وقـد أخرجـه البخاري (٢ / ٤٠٦، ٤ / ٣٨٠) ومسلم (٨ / ١٨٩) والـترمذي (٢ / ٣٤) وأحمـد أيضا (٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ و٣١٣ و٥٣٠) من طرق أخرى عنه بلفظ :

«لا تقوم الساعة حتى يُبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله». وقال الترمذي «حديث حسن صحيح».

وأما حديث ثوبان، فيرويه أبو أسماء الرحبي عنه مرفوعاً في حديث «إن الله زوى لي الأرض...» وفيه: «... وإنه سيكون في أمتي كذابون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، ولا نبي بعدي».

أخرجه أبو داود (٤٢٥٢) وابن ماجة (٣٩٥٢) وأحمد (٥ / ٢٧٨) بسند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٨ / ١٧١) بدون هذه الزيادة وغيرها مما في طريق الأولين، وكذلك أخرجه الترمذي (٢ / ٢٧) وقال: «حديث حسن صحيح».

واعلم أن من هؤلاء الدجالين الذين ادعوا النبوة ميرزا غلام أحمد القادياني الذي ادعى، في عهد استعمار البريطانيين للهند، أنه المهدي المنتظر، ثم أنه عيسى عليه السلام، ثم ادعى أخيراً النبوة، واتبعه كثير ممن لا علم عنده بالكتاب والسنة، وقد التقيت مع مبشريهم من الهنود والسوريين، وجرت بيني وبينهم مناظرات كثيرة كانت إحداها تحريرية، دعوتهم فيها إلى مناظرتهم في اعتقادهم أنه يأتي بعد النبي ﷺ أنبياء كثيرون! منهم نبيهم ميرزا غلام أحمد القادياني. فبدأوا بالمراوغة في أول جوابهم، يريدون صرف النظر عن المناظرة في اعتقادهم المذكور، فأبيت وأصررت على ذلك. فانهزموا شر هزيمة وعلم الذين حضروها أنهم قوم مبطلون.

ولهم عقائد أخرى كثيرة باطلة، خالفوا فيها إجماع الأمة يقيناً،

منها نفيهم البعث الجسماني، وأن النعيم والجحيم للروح دون الجسد، وأن العذاب بالنسبة للكفار منقطع. وينكرون وجود الجن، ويزعمون أن الجن المذكورين في القرآن هم طائفة من البشر! ويتأولون نصوص القرآن المعارضة لعقائدهم تأويلاً منكراً على نمط تأويل الباطنية والقرامطة ، ولذلك كان الإنكليز يؤيدونه ويساعدونه على المسلمين، وكان هو يقول: حرام على المسلمين أن يحاربوا الإنكليز! إلى غير ذلك من إفكه وأضاليله، وقد ألفت كتب كثيرة في الرد عليه، وبيان خروجه عن جماعة المسلمين، فليراجعها من شاء الوقوف على حقيقة أمرهم .

« الرد على الشيخ الحامد في أحاديث العمامة في الإسلام »

قرأت في العدد الثامن من المجلد السادس من هذه المجلة الزاهرة ما كتبه فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الحامد تحت عنوان « العمامة في الإسلام » تعقيباً على ماجاء في مقال الأستاذ الطنطاوي « صناعة المشيخة » ، فرأيت في التعقيب ما يجب أن أبين رأيي في بعض ماجاء فيه ، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي ، وأرجو من فضيلة الشيخ وغيره أن يدلني على الخطأ .

قال فضيلة الشيخ : والسؤال بالله تعالى لا يجوز وقد بوب الإمام النووي لهذا : قال رسول الله ﷺ : « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة » رواه أبو داود .

أقول : وفي الاستدلال بهذا الحديث على عدم الجواز نظر من وجهين ، الأول : أنه ضعيف لا يصح إسناده ، فإن فيه سليمان بن قرم بن معاذ وقد تفرد به كما قال ابن عدي في « الكامل » (ق ١/١٥٥) ثم الذهبي ، وهو ضعيف لسوءحفظه فلا يحتج به ، ولذلك لـمَّا أورد السيوطي هذا الحديث من رواية أبي داود والضياء في « المختارة » تعقبه المحقق عبدالرؤوف المناوي بقوله :

« قال في (المهذب) : فيه سليمان بن معاذ قال ابن معين : ليس بشيء اهـ وقال عبدالحق وابن القطّان ضعيف » .

قلت : وقال الحافظ في « التقريب » ، «سيء الحفظ » .

ثانيا : لو صح الحديث لم يدل على ما ذهب إليه فضيلة الشيخ لأن المتبادر منه النهي عن السؤال به تعالى شيئاً من حطام الدنيا ، أما أن يسأل به الهداية إلى الحق الذي يوصل به إلى الجنة ـ وهو ما صنعه الأستاذ الطنطاوي ـ فلا يبدو لي أن الحديث يتناوله بالنهي ؛ ويؤيدني في هذا ما قاله الحافظ العراقي « وذكر الجنة إنما هو للتنبيه به على الأمور العظام لا للتخصيص ؛ فلا يسأل الله بوجهه في الأمور الدنيئة بخلاف الأمور العظام تحصيلا أو دفعاً كما يشير إليه استعاذة النبي ﷺ به » نقله المناوي وأقره .

ثالثا : إنما بوب النووي للحديث بالكراهة لا بعدم الجواز فقال : « باب كراهة أن يسأل الإنسان بوجه الله غير الجنة » والكراهة

عند الشافعية للتنزيه ، فهل عدم الجواز يرادف هذه الكراهة ؟ هذا مالا أعلمه ، وفضيلة الشيخ أعلم به مني ، والمتبادر عندي من قوله « لا يجوز » التحريم أو الكراهة التحريمية ، وحينئذ فنسبة ذلك إلى النووي لا يخفى بعده .

٢ ـ قال فضيلة الشيخ : وأما العمامة فإنا وإن لم تكن كالعمامة المعروفة في بلاد الشام لكنها في أصلها سنة عربية قررها الإسلام وارتضاها في أحاديث كثيرة ، وهي وإن كانت بمفرداتها ضعيفة لكنها لتعددها شكلت دليلا للقول بسنيتها .

ثم ساق الشيخ ثمانية أحاديث في فضل العمامة وهي كلها ضعيفة كما ذكر الشيخ ، ولكنها ضعيفة جداً تدور جميعاً على متروكين وكذابين ، وبمثلهم لا ينهض دليل ، فقد ذكر النووي في التقريب والسيوطي في شرحه وغيرهما من المحدثين أنَّ الحديث الضعيف إنما يقوى بكثرة الطرق إذا خلت من متروك أو متهم ، وهذه الأحاديث ليست كذلك وإليك البيان :

الحديث الأول : « اعتموا تزدادوا حلماً » رواه الطبراني عن أسامة بن عمير .

قلت فيه عند الطبراني (ج ١/٢٦/٢) وغيره (عبيدُ الله بن أبي حميد) وهو ضعيف جداً . قال النسائي : ليس بثقة ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال في موضع آخر : يروي عن أبي المليح عجائب . قلت : وهذا من روايته عن أبي المليح ! ولهذا قال الحافظ في ترجمته من التقريب « متروك الحديث » .

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق ابن أبي حميد هذا

وقال إنه متروك . وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠) بأن له عند الطبراني طريقاً أخرى عن ابن عباس . وسكت عليه فلم يحسن لأن في سنده عنده في « المعجم الكبير » (ج٣/١٨٣/١) شيخه محمد بن صالح بن الوليد النرسي ولم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الرجال ، وفيه عمران بن تمام وهو آفته فقد قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣/١/٢٩٥) : « سألت أبي عنه فقال : كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبي جمرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر أنه قال : « من أكفاء الدين تفصح النبط واتخاذ القصور في الأمصار »(*) يعني فافتضح هذا المستور برواية مثل هذا الحديث المنكر كما قال الحافظ في « اللسان » وحديث العمائم هذا من روايته عن أبي جمرة أيضا عن ابن عباس ! وفي ما يشهد عليه عندي ببطلانه ، ذلك لأن الحِلم بالتحلُّم كما يقول ﷺ ، فما علاقة العمامة بالحلم وكيف تزيد صاحبها حلماً ؟! نعم لو قال : تزدادوا وقاراً ، لكان معقولا .

الحديث الثاني : مثل الأول بزيادة « والعمائم تيجان العرب » رواه ابن عدي والبيهقي عن أسامة أيضا .

قلت : هو الحديث الأول عينه بلفظه وسنده إلا أن فيه الزيادة المذكورة وهذا لا يسوغ جعله حديثاً ثانياً ما دام أن الطريق واحدة ، وهو عند ابن عدي في الكامل (ق ٢٧٤ / ٢) من طريق ابن أبي حميد المذكور وكذلك هو عند البيهقي كما في (الفيض) للمناوي .

الحديث الثالث : « العمامة على القلنسوة فصل ما بيننا وبين

(*) قلت : رواه الطبراني في الكبير (٣/١٨٣/١) .

المشركين ، يعطي يوم القيامة بكل كورة يدورها على رأسه نوراً » رواه البارودي عن ركانة .

قلت : وهو ضعيف جداً ، وشطره الأول رواه غير البارودي كما سيأتي في الحديث السابع ، وأما بهذا التمام فقد رواه البارودي وحده بسند واه كما في « الدعامة » للشيخ الكتاني (ص ٧) ويعني بذلك أنه ضعيف جداً كما في الصفحة (٣٤) منه ، وصرح بذلك الفقيه ابن حجر الهيثمي فقال في كتابه « أحكام اللباس » (ق ٢/٩) :

« ولولا شدة ضعف هذا الحديث لكان حجة في تكبير العمائم » .

ولذلك فإني أعتقد أن الحديث باطل لأن تكثير كورات العمامة وتضخيمها خلاف السنة التي كان عليها رسول الله ﷺ والسلف الصالح ، بل إن العمامة الضخمة بدعة أعجمية وزي محدث لا نزال نراه على رؤوس بعض المشايخ وأئمة المساجد من الأعاجم وغيرهم ممن تأثر بهم وتزيى بزيهم وجهل أو تجاهل هدي نبيه ﷺ ، فترى أحدهم تكاد عمامته من ضخامتها تملأ المحراب إذا أم الناس ، ولم لا يضخمها وهو يرى هذا الحديث يقول إن له بكل كورة نوراً في وحديث آخر باطل كهذا « . . . بكل كورة حسنة » ؟! فليكثر إذن نوره وحسناته بتكثير كورات عمامته ! وقد يعلم بعضهم ضعف هذا الحديث ولا يمنعه ذلك من العمل به محتجاً بما شاع عند كثير من المشايخ حتى ظنوه قاعدة علمية « يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال » ولم يعلموا أنها غير متفق عليها خلافاً لما ذكره النووي رحمه الله في مقدمته « الأربعين » له ، وعلى فرض التسليم بها فهي مقيدة بشروط ذكرها العلماء المحققون ، منهم الحافظ ابن حجر في رسالة «تبيين العجب» منها : أن لا يشتد

ضعفه ، وهذا الحديث ليس كذلك كما عرفت . ولقد كان للأحاديث الضعيفة ـ لاسيما مع تبني القاعدة المزعومة دون مراعاة لشروطها ـ الأثر السيء في الأمة ، وهذا الحديث من أمثلة ذلك ، مما حملني على نشر مقالات متتابعة في مجلة التمدن الإسلامي بعنوان : « الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة » نصحاً لها وتحذيراً من التقول على رسول الله ﷺ مالم يقل فألفت نظر القراء إليها .

الحديث الرابع : « العمائم تيجان العرب ، فإذا وضعوا العمائم وضعوا عزهم . وفي رواية : وضع الله عزهم » . رواه الديلمي عن ابن عباس .

قلت : وسنده ضعيف جداً . قال المناوي : « فيه عتاب بن حرب ، قال الذهبي : قال العلائي : ضعيف جداً . ومن ثم جزم السخاوي بضعف سنده ، ورواه عنه ابن السني ، قال الزين العراقي : وفي عبيدالله ابن (أبي حميد) وهو ضعيف » . ونحوه في « الدعامة » (ص ٦) . وقد قال ابن حبان في (عتاب) هذا : « كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الإثبات على قلته ، فلا يحتج به » .

قلت : وهو عندي باطل كالأول فإنه يحمل في طواياه ما يشهد عليه بالبطلان ، وذلك لأن العمامة أحسن ما قيل فيها أنها سنة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها ، وليست بواجب قطعاً ، وحينئذ فكيف يعقل أن يكون جزاء المسلمين إذا وضعوها وتركوها أن يضع الله عنهم عزهم وأن يذلهم ؟! إن الله تبارك وتعالى حكم عدل فهو لا يذل المسلمين إلا إذا عصوه وارتكبوا ما حرمه عليهم كما في قوله ﷺ : « إذا

تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم » . وبما أن العمامة ليست من الفرائض التي يعاقب على تركها فلا يستحق المسلمون على وضعها أن يذلوا ، فثبت بذلك بطلان الحديث ولعله من وضع بعض المتحمسين للعمامة الغالين فيها ! .

الحديث الخامس : « العمائم تيجان العرب ، والاحتباء حيطانها ، وجلوس المؤمن في المسجد رباطه » . رواه القضاعي والديلمي عن علي رضي الله عنه .

قلت : وهو ضعيف جداً أيضا فقد أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١/٨) عن موسى بن إبراهيم المروزي قال : حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن أبيه عن علي مرفوعاً . وكتب بعض المحدثين وأظنه ابن المحب على هامش النسخة تعليقاً على الحديث « ساقط » ! .

قلت : وآفته (موسى بن إبراهيم المروزي) كذبه يحيى بن معين وقال الدار قطني وغيره : متروك . وذكر له الذهبي حديثاً غير هذا وقال إنه من بلاياه !

هذا هو علة الحديث ، وأعله المناوي بعلة أخرى فقال :

« قال العامري غريب ، وقال السخاوي ، سنده ضعيف أي وذلك لأن فيه حنظلة السدوسي ، قال الذهبي : تركه القطان ، وضعفه النسائي ، ورواه أيضا أبو نعيم وعنه تلقاه الديلمي فلو عزاه المصنف للأصل كان أولى » .

قلت : حنظلة هذا ليس في طريق القضاعي كما رأيت فلعله في

طريق الديلمي فإن كان كذلك فكان على المناوي أن يبين ذلك ويفرق بين الطريقين وينص على علة الطريق الأخرى أيضاً .

ثم إن ماذكره من رواية أبي نعيم للحديث وتلقي الديلمي إياه عنه ، قد ذكر مثله السخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ٢٩١) في حديث ابن عباس الذي قبله لا في حديث علي هذا ، فلا أدري أوهم المناوي في النقل عن السخاوي أو أن الأمر كما ذكر كلاهما ؟ وغالب الظن أنه وهم .

ثم إن مما يوهن الحديث أن البيهقي أخرجه من قول الزهري كما في « المقاصد » . والحديث به أشبه .

الحديث السادس : « العمائم وقار المؤمن وعز العرب ، فإذا وضعت العرب عمائمهافقدخلعت عزها » . رواه الديلمي .

قلت : رواه من حديث عمران بن حصين ، وهو ضعيف جداً لأن في سنده عتاب بن حرب وقد عرفت حاله من الحديث الرابع .

الحديث السابع : « فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس » رواه أبو داود والترمذي عن ركانـة .

قلت : وهذا الحديث هو الشطر الأول من الحديث الثالث كما تقدم وذكرت هناك أنه ضعيف جداً وقد ضعفه الترمذي نفسه فقال بعد تخريجه (١/ ٣٣٠) :

« هذا حديث غـريب ، وإسناده ليس بـالقائم ولا نعـرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة يعني اللذين في إسناده . وقال الذهبي في ترجمة أبي جعفر هذا : « لا يعرف ، تفرد عنه أبو الحسن العسقلاني

فمن أبو الحسن ؟! » . وقال في ترجمة أبي الحسن هذا : « تفرد عنه محمد بن ربيعة الكلابي في إسناد حديث موضوع (يعني هذا) قال الخطيب : كان غير ثقة .

وقال الكتاني بعد أن حكى تضعيف الترمذي إياه (٣٤) : « وقال السخاوي : هو واه . أي شديد الضعف » .

الحديث الثامن : « عمم النبي ﷺ عليّاً . . . وقال : هذه تيجان الملائكة » . ذكره المناوي .

قلت : ولم أعثر على سنده في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها ولا أورده صاحب الدعامة .

وجملة القول أن هذه الأحاديث كلها ضعيفة جداً ليس فيها ما يمكن أن يتقوى بالطرق الأخرى لوهائها وشدة ضعفها .

ثم إنني حين أقطع بضعف تلك الأحاديث لا أنسى أن أذكر أن لبسه ﷺ للعمامة كعادة عربية معروفة قبله ﷺ أو ثابت في الأحاديث الصحيحة لا يمكن لأحد إنكاره ، فإذا انضم إلى ما ذكره فضيلة الشيخ الحامد من أن الإسلام يحب تكوين أهله تكويناً خاصاً يصونهم عن أن يختلطوا بغيرهم في الهيئات الظاهرة . . إلى آخر كلامه الطيب الذي فصل القول فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في « الاقتضاء » فإني في النتيجة ألتقي مع فضيلته في الحض على العمامة ، ولكني لا أراها أمراً لازماً لزوم اللحية التي ثبت الأمر بها في الأحاديث الصحيحة معللا بقوله « خالفوا المجوس » رواه مسلم وغيره ، ولذلك فإني لا أرى

الإلحاح في العمامة كثيراً(*) بخلاف اللحية ، وأنكر أشد الإنكار اهتمام بعض المدارس الشرعية بالعمامة أكثر من اللحية بحيث يأمرون الطلاب بالأولى دون الأخرى أو أكثر منها ويسكتون عن الطلاب الذين يحلقون لحاهم دون الذين يضعون عمائمهم ! فإن في ذلك قلباً للحكم الشرعي كما لا يخفى .

وختاماً أسأل الله تبارك بأسمائه الحسنى أن يوفقنا للعمل بما علمنا ، وسلامي إلى فضيلة الشيخ الحامد ورحمة الله وبركاته .

دمشق في ١٣٧٩/٢/٢٦

محمد ناصر الدين الألباني

ونضيف هنا هذه الأحاديث الضعيفة التي وردت في العمامة من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين زيادة للفائدة العلمية المرجوة .

(صلاة بعمامة تعدل خمساًوعشرين صلاة بغير عمامة . وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بغير عمامة . إن الملائكة ليشهدون الجمعة معتمين ، ولا يزالون يصلون على أصحاب العمائم حتى تغرب الشمس) .

موضوع . أخرجه ابن النجار بسنده إلى محمد بن مهدي المروزي أنبأنا أبو بشر بن سيار الرقي حدثنا العباس بن كثير الرقي عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال لي مهدي بن ميمون :

(*) بل إن حسر الرأس في الطرقات واتخاذه عادة أقوى في التشبه من ترك العمامة ، فالاهتمام بستر الرأس بأي لباس كان أهم عندي من الاعتمام .

دخلت على سالم بن عبدالله بن عمر وهو يعتم ، فقال لي : يا أبا أيوب ألا أحدثك بحديث تحبه وتحمله وترويه ؟ قلت : بلى ، قال : دخلت على عبدالله بن عمر وهو يعتم فقال : يابني أحب العمامة ، يابني اعتم تجل وتكرم وتوقر ، ولا يزال الشيطان إلا ولى هارباً إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » . (٢٤٤/٣) :

« هذا حديث موضوع ، ولم أر للعباس بن كثير في « الغرباء » لابن يونس ولا في « ذيله » لابن الطحان ذكراً ، وأما أبو بشر بن سيار فلم يذكره أبو أحمد الحاكم في « الكنى » وما عرفت محمد بن مهدي المروزي ، ولا مهدي بن ميمون الراوي للحديث المذكور عن سالم ، وليس هو البصري المخرج في « الصحيحين » ولا أدري ممن الآفة ونقله السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١١٠) وأقره وتبعه ابن عراق (٢/١٥٩) .

ثم ذكر السيوطي أنه أخرجه ابن عساكر في « تاريخه » من طريق عيسى بن يونس والديلمي من طريق سفيان بن زياد المخرمي كلاهما عن العباس بن كثير به .

قلت : ثم ذهل عن هذا السيوطي فأورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن ابن عمر . وتعقبه المناوي في شرحه بأن ابن حجر قال : إنه موضوع . ونقله عنه السخاوي وارتضاه .

قلت : ولو تعقبه بما نقله السيوطي نفسه في « الذيل » عن ابن حجر كان أولى كما لا يخفى ، وكلام السخاوي المشار إليه في « المقاصد » (ص ١٢٤) .

ونقل الشيخ علي القارىء في « موضوعاته » (ص ٥١) عن المنوفي(*) أنه قال : « هذا حديث باطل » .

ثم تعقبه القارىء بأن السيوطي أورده في « الجامع الصغير » مع التزامه بأنه لم يذكر فيه (الموضوع) ونقل العجلوني نحوه عن النجم .

قلت : وهذا تعقب باطل تغني حكايته عن إطالة الرد عليه ، وما جاءهم ذلك إلا من حسن ظنهم بعلم السيوطي ، وعدم معرفتهم بمافي « الجامع الصغير » من الأحاديث الموضوعة التي نص هو نفسه في غير « الجامع » على وضع بعضها كهذا الحديث وغيره مما سبق ويأتي ، فكن امرءاً لا يعرف الحق بالرجال ، بل اعرف الحق تعرف الرجال .

وقد علمت مما سبق أن الحافظ ابن حجر إنما حكم بوضع هذا الحديث من قبل مافيه من مبالغة في الفضل لأمر لا يشهد له العقل السليم بمثل هذا الأجر ، ولولا هذا لاكتفى بتضعيفه لأنه ليس في سنده من يتهم . فإذا عرفت هذا أمكنك أن تعلم حكم الحديث الذي بعده من باب أولى ، وهو :

(ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة) .

موضوع ـ. أورده السيوطي في « الجامع الصغير » برواية الديلمي في « مسند الفردوس » عن جابر ! وكان حقه أن يورده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » كما صنع بالحديث الذي قبله ، لأنه أشد مبالغة في فضل الصلاة بالعمامة من ذاك فكان الحكم عليه بالوضع أولى وأحرى .

(*) هو علي بن محمد المصري الشاذلي أبو الحسن من فقهاء المالكية توفي سنة (٩٣٩) .

هذا وقال المناوي في « شرح الجامع » :

« ورواه أيضا عن جابر أيضا أبو نعيم(*) ومن طريقه وعنه تلقاه الديلمي ، فلو عزاه إلى الأصل لكان أولى . ثم إن فيه طارق بن عبدالرحمن ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : قال النسائي : « ليس بقوي » . عن محمد بن عجلان ذكره البخاري « في الضعفاء » وقال الحاكم : « سيء الحفظ » ومن ثم قال السخاوي : « هذا الحديث لا يثبت » .

قلت : محمد بن عجلان ثقة حسن الحديث ، فلا يعل بمثله هذا الحديث ، وطارق بن عبدالرحمن اثنان أحدهما البجلي الكوفي روى عن سعيد بن المسيب ونحوه ، وهو ثقة من رجال الشيخين . والآخر القرشي الحجازي يروي عن العلاء بن عبدالرحمن ونحوه قال الذهبي : لا يكاد يعرف ، قال النسائي : ليس بالقوي » فالظاهر أن هذا هو المراد وليس الأول لأنه في طبقته وذكره ابن حبان في « الثقات » فلعله هو علة الحديث وإلا فمن دونه ، ويؤسفني أنني لم أقف على سند الحديث لأنظر فيه مع أن المناوي ذكر فيما تقدم أن أبا نعيم رواه أيضاً ، ولم أجده في « البغية في ترتيب أحاديث الحلية » للشيخ محمد بن الصديق الغماري فالله أعلم .

ثم رأيت بخط الحافظ ابن رجب الحنبلي في قطعة من شرحه على الترمذي (٢/٨٣) ما نصه « سئل أبو عبدالله يعني أحمد بن حنبل عن شيخ نصيبي يقال له : محمد بن نعيم قيل له : روى شيئاً عن سهيل

(*) قلت : وإليه وحده عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢/٤٠/٢) .

عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : صلاة بعمامة أفضل من سبعين صلاة بغير عمامة ؟ قال : هذا كذاب ، هذا باطل » .

(الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة) .

موضوع . أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١١١) من رواية الديلمي بسنده إلى أبان عن أنس مرفوعاً .

وقال : « أبان متهم » وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/٢٥٧) .

قلت وقال الحافظ السخاوي في « المقاصد» (ص ١٢٤) تبعاً لشيخه الحافظ ابن حجر : إنه موضوع وقال المنوفي : « إنه حديث باطل » كما في « موضوعات » الشيخ القاريء (ص ٥١) .

ولا شك عندي في بطلان هذا الحديث وكذا الحديثين قبله ، لأن الشارع الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم ، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في العمامة مثل أجر صلاة الجماعة بل أضعاف أضعافها ! مع الفارق الكبير بين حكم العمامة وصلاة الجماعة ، فإن العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها : إنها مستحبة ، والراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة ، أما صلاة الجماعة فأقل ما قيل فيها : إنها سنة مؤكدة ، وقيل : إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها . والصواب أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد ، فكيف يليق بالحكيم العليم أن يجعل ثوابها مساوياً لثواب الصلاة في العمامة بل دونها بدرجات ! ولعل الحافظ ابن حجر لاحظ هذا المعنى حين حكم على الحديث بالوضع .

ومن آثار هذه الأحاديث السيئة وتوجيهاتها الخاطئة أننا نرى

بعض الناس حين يريد الدخول في الصلاة يكور على رأسه أو طربوشه منديلا لكي يحصل بزعمه على هذا الأجر المذكور مع أنه لم يأت عملاً يطهر به نفسه ويزكيها ! .

ومن العجائب أن ترى بعض هؤلاء يرتكبون إثم حلق اللحية فإذا قاموا إلى الصلاة لم يشعروا بأي نقص يلحقهم بسبب تساهلهم هذا ولا يهمهم ذلك أبداً ، أما الصلاة في العمامة فأمر لا يستهان به عندهم ! ومن الدليل على هذا أنه إذا تقدم رجل ملتح يصلي بهم لم يرضوه حتى يتعمم ، وإذا تقدم متعمم ولو كان عاصياً بحلقه للحيته لم يزعجهم ذلك ولم يهتموا له فعكسوا شريعة الله حيث استباحوا ما حرمه ، وأوجبوا ـ أو كادوا ـ ما أباحه .

والعمامة إن ثبت لها فضيلة فإنما يراد بها العمامة التي يتزين بها المسلم في أحواله العادية ! ويتميز بها عن غيره من المواطنين ، وليس يراد بها العمامة المستعارة ليؤدي بها عبادة في دقائق معدودة ؛ فما يكاد يفرغ منها حتى يسجنها في جيبه، والمسلم بحاجة إلى عمامة خارج الصلاة أكثر من حاجته إليها داخلها بحكم أنها شعار للمسلم تميزه عن الكافر لاسيما في هذا العصر الذي اختلطت فيه أزياء المؤمن بالكافر حتى صار من العسير أن يفشي المسلم السلام على من عرف ومن لم يعرف ، فانظر كيف صرفهم الشيطان عن العمامة النافعة إلى العمامة المبتدعة ، وسول لهم أن هذه تكفي وتغني عن تلك و عن إعفاء اللحية التي تميز بها المسلم من الكافر كما قال ﷺ : « قصوا الشارب واعفوا عن اللحى وخالفوا اليهود والنصارى » .

وما مثل من يضع هذه العمامة المستعارة عند الصلاة إلا كمثل

من يضع لحية مستعارة عند القيام إليها ! ولئن كنا لم نشاهد هذه اللحى المستعارة في بلادنا ، فإني لا أستبعد أن أراها يوماً ما بحكم تقليد كثير من المسلمين للأوربيين . فقد قرأت في جريدة (العلم) عدد (٢٤٨٥) بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٦٤ هـ ما نصه : « لندن ـ عندما اشتدت وطأة الحر ، وانعقدت جلسة مجلس اللوردات ، سمح لهم الرئيس بأن يخلعوا لحاهم المستعارة ! » . فهل من معتبر؟



الفصل الثالث

« ولما لم يمكن الله أحداً أن يُدخل في القرآن شيئاً ليس منه . أخذ أقـوامٌ يزيـدون في حديث رسـول الله ﷺ ، وينقصون ويبـدلـون ، ويضعون عليه مالم يقل . فأنشأ الله عز وجل علماء يذبون عن النقل ، ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح ، وما يخلي الله منهم عصراً من العصور ، غير أن هذا النسل قد قل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب »

الإمام ابن الجوزي رحمه الله

آراء

١ ــ الطريق الرشيد نحو بناء الكيان الإسلامي .
٢ ــ مصطلح جاهلية القرن العشرين في نظر الألباني .
٣ ــ رأي الشيخ في الجماعات الإسلامية .
٤ ــ الألباني ومدرسة الشيخ رشيد رضا .
٥ ــ الألباني ورواية أبي حنيفة في الحديث .
٦ ــ الألباني والأئمة الأربعة المتبوعين .
٧ ــ فتوى الشيخ في النصب المزعوم للخضر في جزيرة فيلكا وعلى دعوى المبتدعة وعبدة القبور في حياة الخضر .
٨ ــ من نصائح الشيخ لطلبة العلم :
أ ــ النصح بقراءة كتب مختارة في العلوم ا لإسلامية .
ب ــ نصيحة للشباب المسلم وطلبة العلم .
٩ ــ أ ــ بيان من هي الطائفة الظاهرة المنصورة .
ب ــ افتراق الأمم وبيان الفرقة الناجية .
١٠ ــ القول في حديث « يا سارية الجبل . . . » .

الطريق الرشيد نحو بناء الكيان الإسلامي

السائل : فضيلة الشيخ نود وأنت تعرف الآن الشباب الإسلامي وما يعانونه في كل مكان في سبيل العودة إلى تحقيق الكيان الإسلامي فثمة عراقيل كثيرة تعترض العودة الرشيدة ، أو الخطوات الرشيدة ، مما قد تصطنعه الأنظمة الجائرة ، أو ينتج عن أخطاء الشباب الإسلامي كالتطرف في التدين أو التفريط . . . فما هي ، في رأيك الخطوات الرشيدة التي تنصح المسلمين بالعمل بها للوصول إلى تحقيق ما ينشدونه ؟ .

أقول وبالله التوفيق : إن وضع المسلمين اليوم من حيث إنهم محاطون بدول كافرة قوية في مادتها ومبتلون بحكام كثير منهم لا يحكم بما أنزل الله ، أو لا يحكمون بما أنزل الله إلا في بعض النواحي دون بعض . مما لا يساعدهم على أن يعملوا عملاً جماعياً وسياسياً لو كان ذلك في مكنتهم وفي طوقهم . فإني أرى أن العمل الذي ينبغي على الجماعات الإسلامية أن يتوجهوا إليه بكليتهم ينحصر في نقطتين اثنتين وضروريتين ولا أعتقد أنه هناك مجال للخلاص من هذا الضعف والهوان والذل الذي عليه المسلمون ، أقول ماأقول وأخص به المسلمين الثقات المتمثلين في الشباب الواعي الذي عرف أولاً مأساة المسلمين ، واهتم ، ثانياً ، بالبحث الصادق عن الخلاص ، وبكل ما أوتيه من قوة . . . بينما الملايين من المسلمين مسلمون بحكم الواقع الجغرافي أو

في تذكرة النفوس* . . . فهؤلاء لا أعنيهم بالحديث . أعود فأقول إن الخلاص على أيدي هؤلاء الشباب يتمثل في أمرين لا ثالث لهما : التصفية والتربية وأعني بالتصفية تقديم الإسلام إلى الشباب المسلم مصفى من كل ما دخل فيه على مدٍّ هذه القرون والسنين الطوال من العقائد ومن الخرافات والبدع والضلالات . ومن ذلك ما دخل فيه من أحاديث غير صحيحه قد تكون موضوعة ، فلابد من تحقيق هذه التصفية لأنه بغيرها لا مجال أبداً لتحقيق أمنية هؤلاء المسلمين الذين نعتبرهم من المصطفين المختارين في العالم الإسلامي الواسع . فالتصفية هذه إنما يراد بها تقديم العلاج الذي هو الإسلام الذي عالج ما يشبه هذه المشكلة حينما كان العرب أذلاء وكانوا يستعبدون من الأقوياء ممن حولهم من فارس والروم والحبشة ونحو ذلك من جهة ، وكانوا يعبدون غير الله تبارك وتعالى من جهة أخرى .

فهذا الإسلام كان هو العلاج الوحيد لإنقاذ العرب مما كانوا فيه من ذلك الوضع السيء ، والتاريخ كما يقال يعيد نفسه ، والعلاج إذا كان هو العلاج السابق نفسه فسيقضي حتماً - إذا استعمله المريض - على مرضه الذي هوعين المرض السابق . الإسلام هو العلاج الوحيد وهذه كلمة لا اختلاف فيها بين الجماعات الإسلامية أبداً .

وذلك من فضل الله على المسلمين ، ولكن هناك اختلافاً كبيراً بين الجماعات الإسلامية الموجودة اليوم على الساحة ، ساحة الإصلاح ، ومحاولة إعادة الحياة الإسلامية ، واستئناف الحياة

* الجنسية أو شهادة الميلاد .

الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية هذه الجماعات مختلفة مع الأسف الشديد أشد الاختلاف حول نقطة البدء بالإصلاح فنحن نخالف كل الجماعات الإسلامية في هذه النقطة ، ونرى أنه لابد من البدء بالتصفية والتربية معاً ، أما أن نبدأ بالأمور السياسية ، والذين يشتغلون بالسياسة قد تكون عقائدهم خراباً يباباً، وقد يكون سلوكهم من الناحية الإسلامية بعيداً عن الشريعة . والذين يشتغلون بتكتيل الناس وتجميعهم على كلمة « إسلام » عامة ليس لهم مفاهيم واضحة في أذهان هؤلاء المتكتلين حول أولئك الدعاة ، ومن ثم ليس لهذا الإسلام أي أثر في منطلقهم في حياتهم ولهذا تجد كثيراً من هؤلاء وهؤلاء لا يحققون الإسلام في ذوات أنفسهم فيما يمكنهم أن يطبقوه بكل سهولة بحيث لا أحد مهما كان متكبراً جباراً يدخل بينه وبين نفسه . وفي الوقت نفسه يرفع هؤلاء أصواتهم بأنه لا حكم إلا لله ، ولابد أن يكون الحكم بما أنزل الله . وهذه كلمة حق ، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه ، فإذا كان أكثر المسلمين اليوم لا يقيمون حكم الله في أنفسهم ويطالبون غيرهم بأن يقيموا حكم الله في دولتهم فإنهم لن يستطيعوا تحقيق ذلك ففاقد الشيء لا يعطيه ، لأن هؤلاء الحكام هم من هذه الأمة ، وعلى الحكام والمحكومين أن يعرفوا سبب هذا الضعف الذي يعيشونه ، يجب أن يعرفوا لماذا لا يحكم حكام المسلمين اليوم بالإسلام إلا في بعض النواحي ، ولماذا لا يطبق هؤلاء الدعاة الإسلام على أنفسهم ، قبل أن يطالبوا غيرهم بتطبيقه في دولهم ؟! الجواب : واحد وهو إما أنهم لا يعرفون الإسلام ، ولا يفهمونه ، إلا إجمالاً ، وإما أنهم لم يربوا على هذا الإسلام في منطلقهم ، وفي حياتهم ، وفي أخلاقهم ، وفي تعاملهم مع بعضهم ومع غيرهم ... والغالب ، كما نعلمه بالتجربة ، أنهم

يعيشون في العلة الأولى الكبرى وهي بُعدهم عن فهم الإسلام فهماً صحيحاً ، كيف لا وفي الدعاة اليوم من يعتبر السلفيين بأنهم يضيعون عمرهم في التوحيد ، ويا سبحان الله ، ما أشد إغراق مَنْ يقول مثل هذا الكلام في الجهل لأنه يتغافل ، إن لم يكن غافلاً حقاً ، عن أن دعوة الأنبياء والرسل الكرام كانت ﴿ أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ بل إن نوحاً ، عليه الصلاة والسلام ، أقام ألف سنة إلا خمسين عاماً لا يصلح ولا يشرع ، ولا يقيم سياسة . . . بل يا قوم اعبدوا الله ، واجتنبوا الطاغوت . . . !

هل هناك إصلاح؟هل هناك تشريع؟إهل هناك سياسة؟!لا شيء؛ تعالوا يا قوم اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فهذا أول رسول ، بنص الحديث الصحيح ؛ أرسل إلى الأرض ، استمر في الدعوة ألف سنة إلا خمسين لا يدعو إلا إلى التوحيد ، وهو شغل السلفيين الشاغل . . فكيف يسف كثير من الدعاة الإسلاميين وينحطون إلى درجة أن ينكروا ذلك على السلفيين ؟! .

إن من فضائل السنة أنها توضح مشاكل قد تعترض الأمة فيضع لها العلاج مسبقاً بعد أن ينبههم على مرضهم وعلتهم ، وكلنا يعلم قول الرسول ﷺ « ستتداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها ، قالوا : أومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال : لا بل أنتم يومئذ كثير ، ولكنكم غُثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله الرهبة من صدور عدوكم وليقذفن في قلوبكم الوهن ؟ قالوا يا رسول الله : وما الوهن ؟ قال : حب الدنيا وكراهة الموت »* .

* رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما وأحمد والطبراني في الكبير وابن عدي وأبو نعيم في الحلية وهو صحيح .

ففي هـذا الحديث بيـان مـرض من الأمـراض التي ستصيب المسلمين ويكون ذلك سبباً أو سنة كونية شـرعية في آن واحد ؛ أن يتسلط على المسلمين الأعداء ، وأن يهجموا عليهم من كل صوب كما تتداعى الأكلة على قصعتها ، أقول في هذا الحـديث بيان مـرض من الأمراض التي تؤدي بالمسلمين إلى هذا الوضع المشين ألا وهو « حب الدنيـاوكراهة الموت » وهذا له علاقة بما قلت آنفاً من أنه لابـد من « التصفية والتربية » .

والشطر الثاني من هذه الكلمة يعني أنه لابد من تربية المسلمين اليوم تربية على أساس ألا يفتنوا كما فتن الذين من قبلهم بـالدنيـا ، ويقول الرسول ﷺ : « ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تفتح عليكم زهرة الحياة الدنيا فتهلككم كما أهلكت الذين من قبلكم» ولهذا نرى أنه قل من يتنبه لهذا المرض فيربي الشباب ، لاسيما الشباب الذين فتح الله عليهم كنوز الأرض وأغرقهم في خيراته تبارك وتعالى وفي بـركات الأرض ، قلما ينبـه إلى هذا،مـرض يجب عـلى المسلمـين أن يتحصنوا منه ، وأن لا يصل إلى قلوبهم « حب الدنيا وكراهة الموت » إذاً فهذا مرض لابد من معالجته وتربية الناس على أن يتخلصوا منه .

نعود إلى الشق الأول ، وهو الأهم بلا شك ، وهو قولنا إنه لابد أن يكون البدء بالتصفية مقرونة بالتربية . وثمة حديث للرسول ﷺ يشير فيه إلى هذه التصفية ، ألا وهو قوله عليه الصلاة والسلام :

« إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله سلط الله عليكم ذلاً لاينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى

دينكم »* في هذا الحديث وصف الداء والدواء ، إنه يقول في أول الحديث « إذا تبايعتم بالعينة » والعينة بيع من البيوع الربوية ، وهي ، مع الأسف ، قائمة اليوم في بعض البلاد الإسلامية بل العربية وهي البلدان التي يفترض فيها أن تفهم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ خيراً مما يفهمه الأعاجم المسلمون ، « العينة » أن يشتري الشاري حاجة من التاجر بثمن أكثر من ثمن النقد ، يشتري به إلى أجل أو ما يسمونه اليوم بالتقسيط ، بثمن أكثر من ثمن النقد ، والحقيقة أن فاعله ما جاء ليشتري ، وإنما جاء ليأخذ الدراهم أو الدنانير ليشتغل بها ولتكون نواة لعمل له .

ونظراً لفساد المجتمع وانفكاك الرباط الديني الذي يربطهم بالإسلام لو كانوا به عاملين ، يضطر المحتاج إلى أن يضمن لنفسه مالاً يعمل به عن طريق الاحتيال على ما حرم الله ، فيأتي هذا المحتاج إلى التاجر ويشتري منه ، على سبيل المثال سيارة بمبلغ عشرين ألفاً مثلاً ، تقسيطاً . . . بينماهي في حقيقة الأمر تساوي أقل من ذلك . . . ومكمن المصيبة في الخطوة التالية وهي أن المشتري المحتاج لا يتسلم السيارة وإنما يبيعها « نقداً » للبائع بمبلغ أقل ، سبعة عشر ألفاً مثلاً . . . ويقبض هذا الثمن ثم يبقى عليه أن يسدد الأقساط الكبيرة التي اتفق عليها أولاً وذلك على سنة أو ستة أشهر . . . ! !

هذا هو بيع العينة وهذا أمر واقع اليوم في بعض البلاد كما ذكرنا آنفاً . يقول الرسول ﷺ (إذا تبايعتم بالعينة) أي احتلتم على ما حرم الله

---

* (صحيح الجامع الصغير)

فاستحللتموها،وبالإضافة إلى ذلك أخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وهذا من التكالب على الدنيا وأدى ذلك إلى ترك الجهاد في سبيل الله ماذا تكون عاقبة هؤلاء المسلمين الذين يحتالون على أحكام الله ويستحلون حرمات الله بأدنى الحيل ثم يعرضون عن القيام بواجبهم ، كالجهاد في سبيل الله التهاءً منهم بالتكالب على الدنيا و ما مصيرهم ؟

العاقبة والمصير أنْ يسلط الله عليهم ذلاً لا ينزعه منهم حتى يرجعوا إلى دينهم . إذاً وبصورة عامة فإن الأمراض التي يبتلى بها المسلمون تتلخص في ناحيتين :

الأولى : معروف ومعلوم من الدين بالضرورة كالجهاد في سبيل الله بسبب تكالبهم على الدنيا .

الثانية : الاحتيال على ماهو معلوم تحريمه من السنة كبيع العينة باسم أنه بيع وهذا مثال ، والأمثلة كثيرةجداً ، فهناك حتى اليوم كما نذكر في هذه المناسبة من يفتي بإباحة « نكاح التحليل » الذي قال فيه الرسول عليه السلام : « لعن الله المحلل والمحلل له » . وحجتهم في ذلك التمسك في الظاهر بأن هذه المطلقة ثلاثاً رضيت بهذا الرجل الذي يريد أن يحللها لزوجها الأول ، رضيت بدلا زوجاً ، وكذلك ولي الأمر وكلهم متواطئون على أن هذا الزواج إنما قصد به استحلال ما حرم الله ومخالفة قوله تبارك وتعالى ﴿ **الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره** ﴾ .

فجاؤوا بمن سماه الرسول ﷺ بالتيس المستعار ، وسموه زوجاً ؛ وهو ليس بزوج لأنه لا يتزوجها ليحصن نفسه بها ويحصن نفسها به وإنما

لتحليل ما حرم الله من أن هذه المرأة لا يجوز لها أن تعود لمطلقها ثلاثاً حتى تتزوج زوجاً على الطريقة الشرعية نفسها التي تزوجها بها الزوج الأول . وقد أشار إلى ذلك ربنا في قوله تعالى ﴿ وخلق منها زوجها ليسكن إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ فهو يتزوجها ولا يسكن إليها ولا تسكن إليه وإنما يقضي معها تلك الليلة وينزو عليها كما ينزو التيس على العنزة فإذا أصبح الصباح أخلى سبيلها لأنه لم يتزوجها لهذه الغاية الشريفة ، وإنما استحلالاً لماحرم الله عز وجل .

فقوله ﷺ : « إذا تبايعتم بالعينة ، ذكره كمثال لما قد يقع فيه المسلمون من استحلال ما حرم الله والاحتيال عليه وليس هكذا صراحة ، كما يستحل المسلمون اليوم الربا ، ويحتال له بعض المسلمين فتكون مصيبتهم مصيبتين :

أولاً : ارتكاب المحرم ، وثانياً: اللف والدوران حول استحلاله ، وقد ذكرت منذ زمن قريب أن هناك من ألف رسالة ذكر فيهامتفاخراً بأن الحيلة في أن لا يقع المسلم في الربا أن ينذر الله أنه كلما استقرض من إنسان مالاً أن يعطيه عشراً في المئة شكراً لله ، فإن نوى هذا في نفسه أصبح هذا قدراً واجب الوفاء . . . !! نعم إلى هذا الحد وصل الأمر ببعض المشايخ أن يلفوا ويدوروا حول أحكام الإسلام واستحلال ما حرم الله . . وهذا هو سبيل اليهود لا غير في التعامل الربوي ، هو سبيل خطيرة الآثار ، بعيدة الخطر . . . لهذا حذر الرسول عليه الصلاة والسلام من أن من يفعل ذلك يسلط الله عليه ذلاً لا ينزعه عنه حتى يرجع إلى دينه . والرجوع إلى الدين قضية العصر ، وهو قضية كبرى ، ولابد من شيء من التفصيل فيها . . . ذلك أن بعض الكتاب والدعاة يرون ـ مع الأسف الشديد ـ أن الدين ذو

مفاهيم عدة مختلفة ، والاختلاف فيها اختلاف في الفروع لا في الأصول . ولكننا نقول : إن الاختلاف قائم في الأصول كما هو قائم في الفروع . . . وحين أذكر الخلاف فأول من أعني به العلماء من كل الفرق ، ومن ثم الخلاف بين عامة المسلمين . . . ولو أناعدنا إلى هذه الفرق ـ قديمها وحديثها ـ لوجدنا الخلاف نفسه قائماً . . . وهو خلاف في الفروع كما هو في الأصول . . . وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكِّر بما تعتقد به طوائف كبيرة من المسلمين في شتى بقاع الإسلام اليوم من أن النبي ﷺ هو أول خلق الله،وتحتج هذه الطوائف بحديث لا أصل له . . . في السنة الصحيحة « أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر » وتجد عامة أهل العلم ، وهم يسمعون هذه الضلالة ، بل وهي تعلن من على رؤوس المنابر ، تصغي ولا تنكر ، وتؤمن بذلك على الرغم من وضوح الضلالة فيه . . . ولا يتصدى لذلك سوى السلفيين الذين نصبوا أنفسهم لإنكار مثل هذه الخرافات ، وهذه الضلالات . وهذا الخلاف بين علماء المسلمين ـ كما هو ظاهر ـ خلاف في العقيدة وليس في فرع فقهي . . . ولو أردنا الإطالة فالأمثلة كثيرة ولكني أفضل عدم الخوض . . . وأؤثر أن أنتقل إلى الخلاف القائم بين العلماء الذين يرون أنَّ ما هو قائم في الفروع فحسب وأنه لا يضر . . ونحن أمام شقين : الخلاف في الفروع ، وهذا الخلاف في الفروع لا يضر . . . وكلاهما خاطىء وغير صحيح :

أولاً : الخلاف في الفروع خاطىء : لتوضيح هذا أذكر بالخلاف القائم بين الحنفية من جهة وسائر المذاهب الأخرى من جهة ثانية في قضية الإيمان ؛ هل يزيد وينقص أو أنه ثابت لا يزيد ولا ينقص ؟

إن الخلاف في الحقيقة قائم بين « الماتريدية » من جهة والأشاعرة وأهل الحديث من جهة أخرى ؟!!

وعن هذا التساؤل يتفرع تساؤل آخر : هل الإيمان يزيد وينقص أو أنه ثابت لا يزيد ولا ينقص ؟؟

والحقيقة أن القرآن الكريم يعلن أن الإيمان يزداد : ﴿ وليزداد الذين آمنوا إيماناً ﴾ وثمة آيات كثيرة في هذا المجال . . وكذلك السنة فهي تزيد دلالات الآيات في زيادة الإيمان وضوحاً ، ومن ذلك قول الرسول ﷺ في الحديث المتفق عليه بين الشيخين « الإيمان بضع وستون وشعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » ومع ذلك فإننا نجد الماتريدية اليوم ، وهم من الناحية الفرعية حنفية ، يصرحون بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، بل يذكرون عن إمامهم بأنه كان يقول « إيماني كإيمان جبريل عليه السلام » وهذا يعني أن إيمان أفجر الناس قد يكون من يصرح بذلك فيهم بأنه يساوي إيمان جبريل عليه السلام ، وهذا الكلام ـ وإن كان خطأ ـ منسجم مع اعتقادهم في أن الإيمان لا يقبل زيادة ولا نقصاناً . وهم يقولون : إذا قلنا بأن الإيمان يزيد فهو ينقص ، وإذا نقص الإيمان فذلك مما يخرج صاحبه عن الإيمان . . . وهذا الكلام ينسجم تماماً مع ما يعتقدونه من أن الإيمان اعتقاد فقط .

أما اعتقاد أهل السنة من الأشاعرة وأهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب العمل الصالح وزيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية فهذا من الخلاف الذي حدث قديماً واستمر إلى اليوم ، ثم نشأ من وراء ذلك خلاف عقائدي آخر ، ارتبط به كلام عملي ألا وهو : هل يقول

المسلم أنا مؤمن إن شاء أو يخضع بقوله أنا مؤمن ولا يستثني ؟ من قال إن الإيمان يزيد وينقص يقول أنا مؤمن إن شاء لأنه يخشى على نفسه أن يكون مقصراً في أعماله الصالحة . ومن قال إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص قطع بقوله : أنا مؤمن ، ولا يقول إن شاء الله ، إذ أنه إذا قال : إن شاء الله ـ فمعنى ذلك عنده أنه شك في اعتقاده الذي يستقر في قلبه .

وبناءً على ذاك الخلاف نشأ خلاف آخر وهو هل يجوز الاستثناء أو لا يجوز ؟ ولم يقف الخلاف في هذه المسألة الفقهية عند جواز القول باستثناء أو عدمه ، بل تعداه إلى مسألة خطيرة مَزَّقت المسلمين شر ممزق ، حتى أدى الأمر إلى أن يشبّه المسلم بالكافر . فقد جاء في بعض كتب الحنفية سؤال : هل يجوز للمرأة الحنفية أن تتزوج من الرجل الشافعي ؟ وكان الجواب بالرفض لأن الحنفية يشكون في إيمان الشافعيين . وقد عمل المسلمون بهذه الفتوى في بلاد ما وراء النهرين سنين طوالاً لا يبيح أهلها لبناتهم أن يتزوجوا من الرجل الشافعي . . وظل الأمر كذلك إلى أن جاء رجل من كبار علماء الحنفية ، يعرف بمفتي الثقلين ، وهو صاحب التفسير المعروف باسمه وهو تفسير أبو السعود ، الذي واجه القضية وأفتى فيها بجواز أن تتزوج الحنفية من الشافعي ولكن بتعليل لا أدري ماذا أقول فيه .

لقد أجاز أبو السعود ذاك زواج الحنفي من الشافعية تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب وقياساً على ماتعامل به المرأة اليهودية أوالنصرانية !! فاعجب يا أخي المسلم . . . أنه يجيز هذا ولكنه لا يجيز العكس . . . لقد حصل هذا في بلاد المسلمين وما يزال يحدث إلى اليوم ، فهذا رجل

من عامة الناس ، سمعته بنفسي يبدي إعجابه ، وهو الحنفي المذهب، بأحد خطباء مسجد بني أمية بدمشق الشام ويقول : لولا أنه شافعي لزوجته ابنتي ! وأرجو أن لا يتسرع أحد الغافلين ويتهمني بالتجني ويقول : إنما هذه خلافات انقضت ومضى عهدها ، فإلى هذا وأمثاله قدمت هذا المثل الذي عرفته بنفسي دليلاً على استمرار هذه الخلافات . هذا على مستوى العرب فإذا انتقلت إلى المسلمين الأعاجم لوجدت ماهو أمر وأقسى من هذه الخلافات العجيبة .

ثانيا : الخلاف في الفروع لا يضر :

أما قولهم الخلاف في الفروع لا يضر ، فنقول ، الضرر واضح في كون الخلاف في الأصول ، كما أسلفت ، وبناء على هذا فإن الضرر ينتقل إلى الفروع . . . ويكفي ضرراً أن هذا الخلاف يسبب تفرق الأمة وتمزقها على ماوضحنا .

ونتساءل الآن : ماهو الحل ؟

الحل وارد في ختام حديث الرسول ﷺ الذي أوردته ، وهو « حتى ترجعوا إلى دينكم » . . الحل يتمثل في العودة الصحيحة إلى الإسلام . . . الإسلام بالمفهوم الصحيح الذي كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته .وتحديداً للإجابة عن السؤال الوارد في بداية هذا الرد . أعود فأقول : لابد أن نبدأ بالتصفية والتربية ، وإن أي حركة لا تقوم على هذا الأساس لا فائدة منها إطلاقاً .

ولكي نذلل على صحةما نذهب إليه في هذا المنهج ، نعود إلى كتاب الله الكريم ، ففيه آية واحدة تدل على خطأ كل من لا يتفق معنا على أن البداية تكون بالتصفية ومن ثم التربية .

يقول تعالى: ﴿ إن تنصروا الله ينصركم ﴾ هـذه هي الآيـة
يقول تعالى : إن تنصروا الله ينصركم ﴾ هذه هي الآية
المقصودة ، وهي التي أجمع المفسرون على أن معنى نصر الله إنما هـو العمل بأحكامه ، ومن ذلك أيضاً ، الإيمان بالغيب الذي جعله سبحانه وتعالى الشرط الأول للمؤمنين ﴿ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ﴾ . . . فإذا كان نصر الله لا يتحقق إلا بإقامة أحكامه فكيف يمكننا أن ندخل في الجهاد عملياً ونحن لم ننصر الله وفق ما اتفق عليه المفسرون ؟!

كيف ندخل الجهاد وعقيدتنا خراب يباب ؟ كيف نجاهد وأخلاقنا تتماشى مع الفساد؟!! لابد إذاً ، قبل الشروع بالجهاد ، من تصحيح العقيدة،وتربية النفس. . .وأنا أعلم أن الأمر لن يسلم من المعارضة ، لمنهجنا في التصفية والتربية ، فثمة من سيقول : إن القيام بالتصفية والتربية أمر يحتاج إلى سنين طويلة .. ولكني أقول : ليس هذا هو الهام في الأمر ، بل الهام أن ننفذ ما يأمرنا به ديننا وربنا العظيم . . . الهامُّ أن نبدأ بمعرفة ديننا أولاً ولا يهم بعد ذلك أن يطول الطريق أو يقصر ، إنني أتوجه بكلامي إلى رجال الدعوة المسلمين ، وإلى العلماء والموجهين وأدعوهم إلى أن يكونوا على علم تام بالإسلام الصحيح ، وعلى محاربة لكل غفلة أو تغافل ، ولكل خلاف أو تنازع ﴿ فلا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ وحين نقضي على هذا التنازع وعلى هذه الغفلة ، ونحل محلهما الصحوة والائتلاف والاتفاق نتجه إلى تحقيق القوة المادية ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ ، فتحقيق القوة المادية أمر بديهي ، إذ لابد من بناء المصانع ومصانع الأسلحة وغيرها . . . ولكن لابد قبل كل شيء من العودة الصحيحة إلى الدين كما كان عليه الرسول

ﷺ وأصحابه في العقيدة ، وفي العبادة ، وفي السلوك ، وفي كل ما يتعلق بأمور الشريعة . . . ولا تكاد تجد أحداً في المسلمين يقوم بهذا سوى السلفيين فهم الذين يضعون النقط على الحروف ، وهم وحدهم ينصرون الله بما أمرهم به من تصفية وتربية توجد الإنسان المسلم الصحيح . . . وهم وحدهم الذين يمثلون الفرقة الناجية من النار من الفرق الثلاث والسبعين التي سئل عنها الرسول ، وقال : هي في النار . . . !

ولهذا أعود فأقول : ليس من طريق للخلاص سوى الكتاب والسنة ، وسوى التصفية والتربية في سبيلهما . . . وهذا يستدعي المعرفة بعلم الحديث وتمييز الصحيح من الضعيف كي لا نبني أحكاماً خاطئة كتلك التي وقع بها المسلمون بكثرة بسبب اعتمادهم على الأحاديث الضعيفة ، ومن ذلك مثلاً ما تقع به بعض الدول الإسلامية حين تطبق قانوناً إسلامياً ، كماتسميه ، ولكنه ليس مدعوماً بالسنة المحمدية ، فتقع في بعض الأخطاء القانونية والجزائية ومن ذلك أن عقوبة المسلم تكون القتل حين يقتل ذمياً ينضوي في لواء هذه الدولة المسلمة إذا كان القتل عمداً ، وكَكَوْنِ ديةالقتيل الذمي هي دية المسلم نفسها إن قتله المسلم خطأً . . . وهذا خلاف ما جرى في عهد الرسول ﷺ . . . فكيف ، بعد هذا ، يمكن أن نقيم الدولة ونحن في ظل هذا التخبط وهذه الأخطاء ، وهذا البعد عن الدين !؟!! .

هذا على صعيد العلم ، فإذا انتقلنا إلى التربية وجدنا أخطاء قاتلة ؛ فأخلاق المسلمين في التربية خراب يباب ولابد من التصفية والتربية والعودة الصحيحة إلى الإسلام ، وكم يعجبني في هذا المقام

قول أحد الدعاة الإسلاميين ، من غير السلفيين ، ولكن أصحابه لا يعملون بهذا القول ـ يقول : « أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم دولته في أرضكم » . . . إن أكثر الدعاة المسلمين يخطئون حين يغفلون مبدأنا هذا ، وحين يقولون : إن الوقت ليس وقت التصفية والتربية وإنما هو وقت التكتل والتجمع . . . إذ كيف يتحقق التكتل والخلاف قائم في الأصول وفي الفروع . . . إنه الضعف والتخلف الذي استشرى في المسلمين . . . ودواؤه الوحيد يتلخص فيما أسلفت في العودة السليمة إلى الإسلام الصحيح أو في تطبيق منهجنا في التصفية والتربية ولعل في هذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين* .

مصطلح « جاهلية القرن العشرين » في نظر الألباني

السؤال :

تناول الداعية « سيد قطب » رحمه الله مصطلحاً متداولاً بكثرة في إحدى المدارس الإسلامية التي يمثلها ، ألا وهو مصطلح « جاهلية القرن العشرين » . فما مدى الدقة والصواب في هذه العبارة ؟ وما مدى التقائها مع الجاهلية القديمة وفقاً لتصوركم ؟

---

* قد ثبت بالتجربة والبرهان ومرور الوقت والزمن ونظرة لأحوال المسلمين اليوم صحة ما ذهب إليه الشيخ ناصر الدين في قضيته هذه « التصفية والتربية » .

فأجاب العلامة الألباني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه وبعد : الذي أراه أن هذه الكلمة « جاهلية القرن العشرين » لا تخلو من مبالغة في وصف القرن الحالي ، القرن العشرين ، فوجود الدين الإسلامي في هذا القرن ، وإن كان قد دخل فيه ما ليس منه يمنعنا من القول بأن هذا القرن يمثل جاهليةً كالجاهلية الأولى . فنحن نعلم أن الجاهلية الأولى ، إن كان المعني بها العرب فقط فهم كانوا وثنيين وكانوا في ضلال مبين ، وإن كان المعني بها ما كان حول العرب من أديان كاليهودية والنصرانية فهي أديان محرفة ، فلم يبق في ذلك الزمان دين خالص منزه عن التغير والتبديل ،فلاشك في أن وصف الجاهلية على ذلك العهد وصف صحيح ، وليس الأمر كذلك في قرننا هذا ما دام أن الله تبارك وتعالى قد من على العرب أولاً ثم على سائر الناس ثانياً بأن أرسل إليهم محمداً ﷺ خاتم النبيين وأنزل عليه دين الإسلام وهو خاتم الأديان وتعاهد الله عز وجل بحفظ شريعته هذه بقوله عز وجل ﴿ **إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ ونبيه ﷺ قد أخبر أن الأمة الإسلامية وإن كان سيصيبها شيء من الانحراف الذي أصاب الأمم من قبلهم في مثل قوله ﷺ : « لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضرب لدخلتموه . قالوا من هم يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ فقال عليه الصلاة والسلام فمن الناس » أقول وإن كان الرسول ﷺ قد أخبر بهذا الخبر المفيد أن المسلمين سينحرفون إلى حد كبير ويقلدون اليهود والنصارى في ذلك الانحراف لكن عليه الصلاة والسلام في الوقت نفسه قد بشر أتباعه بأنهم سيبقون على خطه الذي رسمه لهم فقال عليه الصلاة

والسلام في حديث التفرقة : وستفرق أمتى إلى ثلاث وسبعين فرقة قال عليه الصلاة والسلام كلها في النار إلا واحدة قالوا « ما هي يا رسول الله » قال : « هي الجماعة » وفي رواية قال « هي التي تكون على ما أنا عليه وأصحابي » وأكد ذلك ، عليه الصلاة والسلام ، في قوله في الحديث المتفق عليه بين الشيخين « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » فإذن لا تزال في هذه الأمة جماعة مباركة طيبة قائمة على هدي الكتاب والسنة فهي أبعد ما تكون عن الجاهلية القديمة أو الحديثة ولذلك فإن الذي أراه أن إطلاق الجاهلية على القرن العشرين فيه تسامح قد يوهم الناس بأن الإسلام كله قد انحرف عن التوحيد وعن الإخلاص في عبادة الله عز وجل انحرافاً كلياً ، فصار هذا القرن ، القرن العشرين ، كقرن الجاهلية الذي بعث رسول الله ﷺ وصحبه إلى إخراجه من الظلمات إلى النور حينئذ ، هذا الاستعمال أو هذا الإطلاق يحسن تقييده في الكفار أولاً الذين ، كما قال تعالى في شأنهم ، ﴿ **قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** ﴾ .

وصف القرن العشرين بالجاهلية إنما ينطبق على غير المسلمين الذين لم يتبعوا الكتاب والسنة ففي هذا الإطلاق إيهام بأنه لم يبق في المسلمين خير ، وهذا خلاف ما سبق بيانه من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام المبشرة ببقاء طائفة من الأمة على الحق ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء . . . قالوا من هم يا رسول الله » جاء الحديث على روايات عدة في بعضها يقول الرسول ﷺ واصفاً الغرباء « هم الذين يصلحون ما

أفسد الناس من سنتي من بعدي » وفي رواية أخرى ، قال عليه الصلاة والسلام « هم أناس قليلون صالحون بين أنـاس كثيرين من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم » فلذلك لا يجوز هذا الإطلاق في العصر الحاضر على القرن كله لأنَّ فيه ـ والحمد لله ـ بقية طيبة لاتزال على هدي النبي ﷺ وعلى سنته وستظل كذلك حتى تقوم الساعة ثم إن في كلام سيد قطب رحمه الله وفي بعض تصانيفه مما يشعر الباحث أنه كان قد أصابه شيء من التحمس الزائد للإسلام في سبيل توضيحه للناس . ولعل عذره في ذلك أنه كان يكتب بلغة أدبية ؛ ففي بعض المسائل الفقهية ، كحديثه عن حق العمال في كتابه « العدالة الاجتماعية » أخذ يكتب بالتوحيد وبعبارات كلها قوية تحيي في نفوس المؤمنين الثقة بدينهم وإيمانهم فهو من هذه الخلفية في الواقع قد جدّد دعوة الإسلام في قلوب الشباب وإن كنّا نلمس أحياناً أن له بعض الكلمات تدل على أنه لم يساعده وقته على أن يحرر فكره من بعض المسائل التي كان يكتب حولها أو يتحدث فيها فخلاصة القول : إن إطلاق هذه الكلمة في العصر الحاضر لا يخلو من شيء من المبالغة التي تدعو إلى هضم حق الطائفة المنصورة وهذ ما عنَّ في البال فذكرته .

آراء وأسئلة متفرقة

رأي الشيخ في الجماعات الإسلامية

يقال ، فضيلة الشيخ ، إن الشيخ ناصر الدين الألباني يرفض أن يتعـاون مع الجمـاعات الإسـلامية كلهـا إلا إذا انصاعت لمعتقـداته الكلامية والفقهية . فما مدعى صحة هذا القول ؟

أبدأ فأقول : إنَّ هذا الكلام زور وبهتان . فقد سبق أن سجلنا ثلاثة أشرطة في عمان ، على ثلاث ساعات ، وضحت فيها هذا الأمر

بصراحة . . وكان مما قلته : إنني أؤيد قيام الجماعات الإسلامية ، وأؤيد تخصص كل جماعة منها بدور اختصاصي سواء أكان سياسياً أم اقتصاديا أم اجتماعيا . . . أو نحو ذلك . . . ولكني اشترطت أن تكون دائرة الإسلام هي التي تجمع هذه الجماعات كلها .

وذكرت أننا نحن ـ معشر السلفيين ـ لا نعمل إلا في سبيل أهم ما نزل به كتاب الله عز وجل ، وبعث من أجله رسله ، ألا وهو التوحيد ، وتوضيحه للناس بما يجعله خالصاً من كل شرك ، ومنيعاً أمام كل وثنية . ودعوت إلى أن تحل الجماعات الإسلامية خصوماتها وخلافاتها بالعودة إلى كتاب الله ، وإلى حديث رسول الله ﷺ تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾ . فنحن لا ندعو الجماعات إلى اتباعنا في آرائنا واجتهاداتنا التي قد يكون فيها أكثر من قول ولكننا ندعوهم إلى أمر التوحيد وهو أمر لا يختلف فيه مسلمان . . . فكيف يكون فيه خلاف بين جماعتين أو أكثر ؟!! هذا هو المرفوض . . .

أعود ثانية فأدعو المسلمين جميعاً إلى أن يرجعوا إلى دينهم الصحيح وإلى الاعتماد في ذلك على الكتاب أولاً وعلى السنة الصحيحة ثانياً . . . وأصر على هذه الدعوة . . . ولن نتراجع عنها مهما كانت الادعاءات والافتراءات . . . أقول هذا وأنا أتذكر السنوات الطوال التي عشتها في سورية كان يحضر دروسي خلالها أعضاء من الإخوان ، ومن حزب التحرير ، ومن جماعة التبليغ ، ومن المذهبيين . . . وفي هؤلاء من يصرح بتتلمذه علي ، ويقر بالفضل . . . فكيف نُتَّهمُ بعد ذلك بمحاربة الجماعات الإسلامية ؟! .

كل ما نخالف به تلك الجماعات إنما هو الخروج على الكتاب والسنة في تربية أعضاء تلك الجماعات . وفي غير ذلك من القضايا التي اختُلِفَ فيها قديماًوحديثاً لا نختلف معهم ، ولا ننقدهم فهم أحرار في ذلك ، فالأمر كما قال تبارك وتعالى : ﴿ **ولا يزالـون مختلفين إلا من رحم ربك** ﴾ . فالعدلَ العدلَ . . . أيها الناقدون . . . ومراعاةَ الله وحقه وحق رسوله إن كنتم مؤمنين ! .

- كثيراًما نسمع بالتدرج في عرض الشريعة . . ومـا شابـه ذلك من أفكار يتبناها بعض الجماعات الإسلامية . . .
فما هو هذا التدرج ؟
وأين يكون ؛ هل في الأحكام مثلاً ؟ أو في طريقة عرض الأحكام ؟

الجـواب :

لقد وصلنا الإسلام كامـلاً متكامـلاً ، ولا يجوز تـطبيق بعضه وإهمال بعضه الآخر ، أو اختيار ما يناسب الظروف وإهمال مالا يناسب مع إمكان التطبيق . . . فإن الإسلام الذي بين أيدينا اليوم يختلف عن الإسلام قبل أن ينزل قوله تبارك وتعالى : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً** ﴾ . الإسلام كما هو بين أيدينا كامل لا نقص فيه أحكاماً وتطبيقاً ، فكل مافيه لا يناقض العقل ولا يستحيل تطبيقه ولكنه يأتي وفق القاعدة التي تلخصها الآية : ﴿ **اتقوا الله ما استطعتم** ﴾ . . . فالأصل إذاً العمل بالشريعة وتطبيقها كاملة قدر المستطاع . . وهذا ما نص عليه حديث رسول الله ﷺ : « ما أمرتكم من شيء فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاجتنبوه » .

فإن قال قائل : إن ظـروف الإنسان وأحـواله قـد تحول دون

التطبيق الكامل . . . فنقول : نعم هذا وارد ، ولكن على الإنسان أن يطبق ما يمكن تطبيقه ، وما يستطيع وفق أحواله وظروفه . . . ولكن أن يتدرج ويختار ما يريد ، ويهمل ما يمكن باسم التدرج أو لأسباب أخرى . . فهذا هو المرفوض . . .

المطلوب تطبيق ما يستطاع تطبيقه وإهمال فكرة التدرج .

ـ فضيلة الشيخ : هل ينطبق هذا أيضاً على دعوة الأفراد ؛ بمعنى أن شخصاًأمضى شهراً وهو يصلي . . . أأدعوه مباشرة إلى إطلاق لحيته وتقصير إزاره ؟

الجواب :

لا تقدم العقيدة إلا كاملة . ولكن يحسن التفريق بين الفكرة في العقيدة وتطبيق هذا الفكر . . . فالتطبيق يجب أن يكون على حسب الإمكان والمستطاع لا على حسب الاختيار والأنسب . . . أما مثل هذا الإنسان الذي بدأ بالصلاة أول أمره فيؤمر بالتزام العقيدة أولا ، ثم يستحسن التعامل معه على مثل قوله تعالى ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة** ﴾ .

فلابد من إبلاغ مثل هذا الإنسان بما يجب أن يكون عليه المسلم الصحيح من التزام اللحية وإعفائها ولكن دون ضغط عليه أو وعيد أو إلحاح في التنبيه وإلا كان المبلغ الداعية من المنفرين . . . ولأن الإنسان بطبيعته لا يستطيع أن ينقلب من وضع سيء كان عليه إلى وضع ممتاز وُجِّه إليه بخطوة واحدة سريعة . . .

ولابد من مراعاة وضع الشخص أو الجماعة ممن يبدأ بتطبيق الشريعة والالتزام بها ، ومعرفة مدى استعداد كلٍ للعمل بكل ما

سيعرفه من أحكام فيلفت نظره إليه مرة بعد مرة على نحو ما جاء في حديث ابن مسعود من أنه كان يتخوّل الناس بالموعظة ، أي أنه لم يكن يلح عليهم .

أما ما يدعيه بعضهم من ضرورة الرفق بالحديثي عهد بالإسلام أو بمن يتوجهون نحو التمسك بالشريعة وذلك بعدم تحديثهم بالأحكام القاسية كتحريم الموسيقا . . . بل باستعارة أقوال بعض الصحابة المتقدمين التي تبيح ذلك ثم إسماعهم أخبار التحريم وغير ذلك مما سيفصلهم عن تاريخهم الماجن اللاهي العابث . . . فهذا أمر يهدم الإسلام ويقضي عليه باسم الإسلام لأنه يفتح باب الخلافات واسعاًوبخاصة إذا ما أخذنا بعين التقدير اتساع مساحة العالم الإسلامي اليوم وتوافر أعداد كبيرة من الأعداء والخصوم .

والخمرة ، كمثال ، فرق فيها بعض العلماء القدامى بين خمر العنب وخمر غيره ، وقالوا بتحريم الأولى ، وما يسكر من الثانية ، وأباحوا القليل الذي لا يسكر . . . وهذا موضوع شائك ، والبحث فيه طويل ، ولكني أقول إن الأدلة الشرعية من كتاب الله ومن سنة رسول الله تظهر هذا القول مخالفاً لها ، وفي أولها آيات تحريم الخمرة ، وقول الرسول ﷺ : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » .

فلو تدرجنا مع شارب الخمرة ، وسمحنا له ، وهو المسلم الحديث عهد بالإسلام ، باحتساء هذا القليل الإسكار ، أو مالا يسكر لكنه خمر ، لخالفنا الإسلام وأوقعنا غيرنا في هذه المخالفة . . وفتحنا باب التحليل لما حرم الله أمام الآخرين من ضعاف الدين . . .

لهذا نرفض أسلوب التدرج من جديد ، وندعو إلى تقديم

الإسلام كما هو . . . ونطالب بتطبيق ما يستطاع تطبيقه على نحو ما أسلفنا .

ـ شيخنا . . . تعقيباً على قضية التدرج ، لنذكر ما طلبه الرسول ﷺ من معاذ بن جبل ، رضي الله عنه ، حين أرسله إلى اليمن ، من أن يخبر أهل اليمن بأنهم أهل كتاب ؛ وعليهم أن يعملوا بالتوحيد ، ثم بإقامة الصلاة ، ثم بإيتاء الزكاة ، واجتناب طيبات أموالهم . . . على نحو من التدرج . . . فهل هذا نوع من التدرج في الحكم . . . أو هو شيء غير ذلك ؟

الجواب :

إن إجابتيَّ عن السؤالين السابقين توحيان بأنني فهمت من التدرج الذي سئلت عنه الاختيار من الشريعة ، وتقديم حكم على حكم ، أو قضية على قضية . . . فهذا مرفوض إذ لا بد من تقديم الإسلام كلاً متكاملاً .

أما التدرج بعرض الأهم فالأهم لا في عرض الإسلام فهذا مطلوب على النحو الذي نفهمه من حديث معاذ بن جبل الذي ذكرته في السؤال . فالتدرج هنا مطلوب ومفروض ، إذ لابد من تقديم الأهم فالأقل أهمية لأنك لا تستطيع أن تطبق أو تطلب العلم كله « لأن العلم إن طلبته كثير والعمر قصير عن تحصيله فقدم منه الأهم فالأهم » كما قال بعضهم . . . وعلى سبيل المثال ، نقول : لو أردت أن تدعو غير مسلم إلى الإسلام ، فهل تدعوه مباشرةً إلى الإسلام كفكر متكامل ، أو تطلب منه أن ينزع أولاً خاتم الذهب من إصبعه ؟!

الجواب واضح . . . الإسلام أولاً . . . ثم الجزئيات الأخرى

التي لابد من الدعوة إليها في المستقبل بعد أن يقتنع حديث العهد بالإسلام . . .

والذي لا يصلي من المسلمين . . . هل ننبهه إلى خطر ترك الصلاةأو نطالبه بإعفاء اللحية ؟! . . . هذا هو التدرج المطلوب . . . أما غيره فمرفوض على نحو ما وضحت قبل قليل .

الألباني ومدرسة محمد رشيد رضا

السيد محمد رشيد رضا ، رحمه الله له فضل كبير على العالم الإسلامي ، بصورة عامة ، وعلى السلفيين منهم ، بصورة خاصة ، ويعود ذلك إلى كونه من الدعاة النادرين الذين نشروا المنهج السلفي في سائر أنحاء العالم بوساطة مجلته « المنار » ، وقدجاهد في سبيل ذلك جهاداً يشكر عليه ، ويرجى أن يكون أجره مدخراً له عند ربه . بالإضافة إلى كونه داعية إلى اتباع منهج السلف الصالح فيماكانوا عليه من عقيدة وفكر وسلوك ، فقد كانت له عناية تشكر ، بالأحاديث الصحيحة والضعيفة ، هذه الأحاديث التي لا يخفى على أي مسلم ، عنده شيء من الثقافة الإسلامية ، أنها هي السبيل الوحيد ، لفهم كتاب الله تعالى ، فهما صحيحاً ، حيث إن كثيراً من الآيات ، لا يمكن أن يتوصل إلى فهمها إلا بطريق بيان السنةالنبوية ، وقد نص الله عز وجل على ذلك بقوله تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر ، لتبين للناس ما نُـزِّل إليهم ﴾(*) فهذا وغيره من النصوص ، تؤكد للمسلم أنه لا سبيل إلى فهم القرآن إلا بطريق سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقد كان للسيد محمد رشيد رضا ، عناية بالغة بعلم الحديث ، بحدود مساعدة وضعه العلمي والاجتماعي والسياسي ، فكثيراً ما نبه

(*) سورة النحل آية ٤٤ .

إلى ضعف بعض الأحاديث من حيث إسنادها ، عبر مجلته « المنار » التي أصبحت نواة طيبة ، لفتت أنظار المسلمين للعناية بأحاديث الرسول عليه السلام ، فإذا كان من الحق أن يعترف أهل الفضل بالفضل ، لذوي الفضل ، فأجد نفسي بهذه المناسبة الطيبة مسجلاً هذه الكلمة ، ليطلع عليها من بلغته ، فإنني بفضل الله عز وجل ، بما أنا فيه من الاتجاه إلى السلفية أولاً ، وإلى تمييز الأحاديث الضعيفة والصحيحة ثانياً يعود الفضل الأول في ذلك إلى السيد رضا رحمه الله ، عن طريق أعداد مجلته « المنار » التي وقفت عليها في أول اشتغالي بطلب العلم .

● عندما يزل العالم

ويتابع الشيخ الألباني حديثه قائلاً إلا أن تقديرنا للسيد رشيد رضا ، لا يحملنا على ألا نذكر ما وقع فيه من انحراف ، قلما ينجو منه إنسان ، ولكي لا يتورط الناس ، ويزلوا بزلة عالم كالسيد رشيد رضا رحمه الله ، فقد كان السيد رشيد متأثراً بالأجواء التي يعيشها العالم الإسلامي في العصر الحاضر ، من ماديات وابتعاد عن الإيمان بالغيبيات ، والتي هي أصل الإسلام كله ، والركن الأول من أركان الإيمان لقوله عز وجل ﴿ ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ﴾ ، بسبب تلك الموجة المادية الطاغية ، تأثر بعض العلماء الذين كان لهم الدور الكبير في توجيه المسلمين ، فضعف إيمانهم ببعض النصوص الغيبية ، وإذا كان من المعلوم أن رشيداً تلميذ ملازم لشيخه محمد عبده ، فمن المعلوم أيضاً أن محمد عبده كانت له جهود لا بأس بها في تطوير دراسة الأزهر ، وحمله على أن يكون متحرراً من كثير من التراث الذي ورثوه عن علم

الكلام ، ومع ذلك لم يكن كالسيد رشيد رضا من حيث الحرص على نهج سلفنا الصالح من عقيدة ومنهاج ، وقد تأثر رشيد بشيخه عبده إلى حـد كبير في علم الإيمـان بالمغيبـات ، فتأول مـا استـطاع من بعض النصوص الغيبية ، بل وشكك في كل شيء منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا .

● الجن هي الجراثيم !

ويضيف المحدث الألباني : ولعل من الأمثلة المشهورة في ذلك أنه كان ينقل عن محمد عبـده تفسيره « للجن » المـذكور في الكتـاب والسنة ، بما يقرب معنى الجن إلى العقل المادي ، المثقف ثقافة مادية ، فادعى أن الجن هي الميكروبات الخفية التي تؤثر في صحة النـاس ، ونحو ذلك ، ولا أذكر بأن أحداً رد عليه مبيناً خطأه ، وألزمه بأن هذا التأويل ، يشبه طريقة الباطنية والمعتزلة ، وغيرهم ممن انحـرفوا عن الكتاب والسنة ، بسبب التأويل ، بل ذهب السيد رشيد رحمه الله ، إلى إنكار أحاديث صحيحة ومتواترة ، ألا وهي أحاديث عيسى عليه السلام ، فضلاً عن أحاديث خروج المهدي ، في آخر الزمان ، وهي أحاديث متواترة لدى أهل العلم والنقدمن أهل الحديث، ومع هذا فقد شكك السيد رشيد في ثبوت هذه الأحاديث ، متأثراً بتـأويل طـائفة وجدت قبل سبعين سنة تقريباً ، حيث ابتليت هذ الطائفة بالخروج عن الشريعة ، بسبب تـأويلها المنحـرف لكثير من نصـوص الكتاب والسنة وأعني الطائفة « القاديانية » التي يدعي أصحابها بأنه من الممكن أن يأتي بعد النبي عليه السلام أنبياء كثيـرون ، بل زعم نبيهم المدعو ميرزا غلام أحمد القادياني ، بأنه المهدي . ثم ارتقى بالدعوة ، فادعى

بأنه عيسى عليه السلام ، وكان يحتج بأحاديث عيسى والمهدي ، ويتأول الأحاديث بتأويل ينطبق عليه بزعمه ، ومثال ذلك ، تأويل قول الرسول عليه السلام « ولينزلن فيكم عيسى بن مريم » فقال ميرزا متأولاً للحديث ، أي لينزلن فيكم « مثيل » عيسى بن مريم ، وقال : أنا مثيله !!

● الغاية تبرر الوسيلة

ثم أضاف الشيخ الألباني قائلاً : إن هذه الانحرافات والتأويلات ، كانت باعثاً قوياً لبعض العلماء للتشكيك في صحة الأحاديث المتعلقة بالأمور الغيبية ، كأحاديث المهدي ونزول عيسى عليه السلام ، فسارعوا إلى إنكارها ، و على الأقل التشكيك فيها ، بزعم أن هذا الإنكار يسد الطريق على الذين يستغلون تلك الأحاديث ، فلا يبقى بعد ذلك لهم مجال للاحتجاج بهذه الأحاديث ، بعد بيان عدم صحتها أفلا يستطيع مدع أن يدعي بأنه عيسى أو مثيله ، أو أنه المهدي المبشر به آخر الزمان .

لقد أصيب السيد رشيد رضا رحمه الله ، بشيء من الاستعجال بإنكار أحاديث صحيحة ، معروفة عند عامة المحدثين قديماً وحديثاً ، سلفاً وخلفاً ، وإن كان الباعث له باعثاً حسناً ولكن من المسلم به لدينا نحن معشر المسلمين ، أن الغاية لا تبرر الوسيلة .

● التساهل في الرواية

وقال : بالإضافة إلى هذا كان له بعض التساهل في روايته لبعض

الأحاديث ، التي قد لا تثبت من حيث النقد الحديثي . والأمر هنا وإن كان خطأ ، إلا أنه أهون من الخطأ السابق ، فإنكار الحديث الصحيح ، بل والمتواتر ، والثابت عن النبي ﷺ ، أوضح بالخطأ والانحراف ، من أن يتوهم متوهمٌ ما صحةً أحد الأحاديث الضعيفة ، ولاسيما أن انشغال السيد رشيد في إعداد مقالات مجلته وانشغاله بالاتصالات في العالم الإسلامي ، حال دون تخصصه في مجال النقد الحديثي ، لكي يكون على بينة من صحة الأحاديث التي يبني الكثير من مقالاته عليها .

● أحاديث غير صحيحة

قال المحدث ناصر الدين الألباني : كما أنه أنكر بعض الأحاديث الصحيحة والمتواترة ؛ فقد صحح أيضاً أحاديث ليست من الصحة بسبيل ، ويحضرني الآن مثال هام جداً ، وهو تصريحه بصحة الإسناد لحديث مشهور اليوم ، ألا وهو « إذا ذل العرب ذل الإسلام » . وأظن أنه قال قد رواه أبو يعلى بإسناد صحيح ، واعتمد السيد رشيد بالتصحيح على الحافظ الهيثمي حينما قال في مجمع الزوائد « رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح » ، ففهم منه السيد رشيد أن الهيثمي يعني أن إسناده صحيح ومع أن قول الهيثمي لو صح وطابق الواقع ، لما أعطى الصحة لإسناد الحديث . وهذا الفهم يقع فيه الكثير من المشتغلين في علم الحديث من غير المتمكنين منه ، حيث يتوهمون من قول محدث ما في حديث ما أن رجاله رجال الصحيح أو ثقات ، يساوي « إسناده صحيح » . وذلك كله خطأ من الناحية الحديثية . وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهو أحد العلماء المتمكنين في علم

الحديث في كتابه « تلخيص الحبير » في سند قال فيه بعض المحدثين ، إسناد رجاله ثقات ، فقال العسقلاني : « ولا يلزم منه أن يكون السند صحيحاً ، لاحتمال أن يكون في السند علة من العلل التي تقدح في صحة الحديث . ثم إنَّ قول الهيثمي « رجاله رجال الصحيح » ، ليس مطابقاً للواقع لأن فيه رجلاً مجهولاً ، فلا يصح معه القول بأن رجاله رجال الصحيح ، فضلاً عن القول بصحته .

واختتم الألباني حديثه قائلاً : فهذا مثال على ما وقع بـه السيد رشيد رضا ، من حيث تصحيح مالا تتوفر فيه شروط الصحة ، ولذلك أنصح بالنسبة لمن يقرأ كتب رشيد رضا ، وفيها الفائـدة الجمة ، أن يتحفظ مما يصحح ويضعف من أحاديث .

الألباني ورواية أبي حنيفة في الحديث

وتوضيحاً لذلك أقول : وأبو حنيفـة ضعـف حـديثه من جهـة حفظه : البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن عدي ، وغيرهم من أئمة الحديث .

فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم ، ليكون القارىء على بينة من الأمر ، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا ، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص ، والله عز وجل يقول : ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ ، ويقول : ﴿ **فاسأل به خبيراً** ﴾ .

١ ــ قال الإمام البخاري في « التاريخ الكبير » (٨١/٢/٤) : « سكتوا عنه »

يقول ابن كثير في « مختصر علوم الحديث » (ص ١١٨) : « إذا قال البخاري في الرجل : « سكتوا عنه » أو « فيه نظر » ، فإنه يكـون في أدنى المنازل وأردئهـاعنده ، ولكنـه لطيف العبـارة في التجريح فليعلم ذلك » .
وقال العراقي في شرح ألفيته : « هذه العبارة يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه » . انظر « الرفع والتكميل » (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) .
وقال المروزي في « مسائل الإمـام أحمد » (ص ٢١٧) : « متى يترك حديث الرجل ؟ قال : إذا كان الغالب عليه الخطأ » .
فتأمل ؛ فإن معنى قول البخاري« سكتوا عنه »أنه جرح مفسر ، خلافاً لما يظنه بعضهم.

٢ ــ وقال الإمام مسلم في « الكنى والأسماء » (ق/٣١/١) :
« مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح » .

٣ ــ وقال النسائي في آخر « كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٥٧) » :
« ليس بالقوي في الحديث ، وهو كثير الغلط على قلة روايته » .

٤ ــ وقال ابن عدي في« الكامل » (٢/٤٠٣) :
« له أحاديث صالحة ، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها ، وتصاحيف في الرجال ، وعامة ما يـرويه كذلك ، ولم يصح له في جميع ما يرويه ، إلا بضعة عشر حديثاً ، وقـد روى من الحديث لعلة أرجـح من ثلاثمئـة حديث ، من مشاهير وغرائب ، وكله على هذه الصورة ، لأنه ليس هو من أهل الحديث ، ولا يحمل عمن يكون هذه صورته الحديث » .

٥ ـ وقال ابن سعد في « الطبقات » (٦/٢٥٦) :

« كان ضعيفاً في الحديث » .

٦ ـ وقال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٣٢) :

« حدثنا عبدالله بن أحمد قال : سمعت أبي يقول : حديث أبي حنيفة ضعيف[1] » .

٧ ـ وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤/١/٤٥٠) :

« ثنا حجاج بن حمزة قال : « نا عبدان بن عثمان قال : سمعت ابن المبارك يقول : كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث »[2] .

٨ ـ وقال الدار قطني في « سننه » وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد عن جابر مرفوعاً » :

« من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » .

فقال الدار قطني عقبه (ص ١٢٣) : « لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان » .

٩ ـ وأورده الحاكم في « معرفة علوم الحديث » في جماعة من الرواة من أتباع التابعين فمن بعدهم ، لم يحتج بحديثهم في الصحيح ، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦) :

« فجميع من ذكرناهم ، قوم قد اشتهروا بالرواية ، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقنين الحفاظ » .

١٠ ـ وذكر الحافظ عبدالحق الإشبيلي في « الأحكام الكبرى » (ق ٢/١٧) : حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في

(١ و ٢) وهذان إسنادان صحيحان ، وقد آثرت نقلهما حتى لا يخطر في بال أحد أنه لعلهما من قبيل بعض الأسانيد التي جاءت في ترجمة الإمام في « تاريخ بغداد » « ناصر » .

وضوئه ﷺ : « فمسح برأسه مرة » وقـال عقبة : « كـذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد ، ورواه أبو حنيفة عن خالد فقال : « ومسح رأسه ثلاثاً » .

« ولا يحتج بأبي حنيفة لضعفه في الحديث » .

١١ ــ قال الذهبي في « الضعفاء » (ق ٢١٥/١ ـ ٢) :

« النعمان الإمام رحمه الله ، قال ابن عدي : عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات ، وله أحاديث صالحة ، وقال النسائي : ليس بالقوي في الحديث كثير الغلط والخطأ على قلة روايتـه ، وقال ابن معين : يكتب حديثه » .

وهذا النقل عن ابن معين معناه عنـده أن أبا حنيفـة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين لـلإمام أبي حنيفـة الذي ذكره الحافظ في « التهذيب » ليس قولاً واحداً لـه فيه . والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام ، فهو تارة يوثقه ، وتارة يضعفه كما في هذاالنقل ، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في « معرفة الرجال » (١/٦/١) :

« كان أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ، ولم يتهم بالكذب » .

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق ، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله ، بل يثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة ، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم ، واتبع أقوالهم ، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه ، خلافاً لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين فكم من فقيه وقـاض وصالـح تكلم فيهم أئمةالحـديث من قبل حفـظهم ، وسوء

ضبطهم ، ومع ذلك لم يعتبر ذلك طعناً في دينهم وعدالتهم . كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بتراجم الرواة ، وذلك مثل محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى القاضي وحماد بن أبي سليمان الفقيه وشريك بن عبدالله القاضي وعباد بن كثير وغيرهم ، حتى قال يحيى بن سعيد القطان : « لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث » . رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١٣/١) وقال في تفسيره :

« يقول يجري الكذب على لسانهم ، ولا يتعمدون الكذب » .

وروي أيضاً عن عبدالله بن المبارك قال : « قلت لسفيان الثوري : إن عباد بن كثير من تعرف حاله (يعني في الصلاح والتقوى) وإذا حدث جاء بأمر عظيم ، فترى أن أقول للناس : لا تأخذوا عنه ؟

قال سفيان : بلى. قال عبدالله : فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه في دينه ، وأقول لا تأخذوا عنه » .

قلت : فهذا هو الحق والعدل وبه قامت السموات والأرض ، فالصلاح والفقه شيء ، وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر ، ولكل رجاله وأهله ، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظاً ضابطاً ، ما دام أنه صدوق في نفسه ، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم ، فليتق الله بعض المتعصبين له ممن يطعن في مثل الإمام الدار قطني لقوله في أبي حنيفة « ضعيف الحديث » .

ويزعم أنه ما قال ذلك إلا تعصباً على أبي حنيفة ، ولم يدر البعض المشار إليه أن مع الدارقطني من أئمة الحديث الكبار مثل الشيخين وأحمد وغيرهم ممن سبق ذكرهم أفكل هؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة !! تالله إن شخصاً يقبل مثل هذه التهمة توجه إلى مثل هؤلاء الأئمة ، لأيسر

عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذلك فيقول: صدق هؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي حنيفة ، ولا ضير عليه في ذلك . فغايته أن لا يكون محدثاً ضابطاً ، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق حتى قال الإمام الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة ، ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في « سير النبلاء » (٥/٢٨٨/١) بقوله وبه نختم : « قلت : الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام ، وهذا أمر لا شك فيه . وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل » .●

● الألباني والأئمة الأربعة المتبوعين

إن من قرأ مؤلفات الشيخ مدققاً بها متجرداً من أي عصبية وهوى ليجد أن الشيخ من أكثر أهل العلم في العصر الحديث من يحترم ويقدر الأئمة الأربعة المتبوعين بنشر ما قالوه من علم وتقريرات فقهية مفيدة ورجوع عنها بأدلة استجدت لهم من خلال تفننهم بالعلوم والفهم فكتبه عامرة باستشهاداته بأقوالهم وآدابهم والترحم عليهم وإنصافهم . وأنا أدعو كل منصف ومخلص في النظر في كتبه ليجد الشاهد عليه ومن الأمثلة الحية نقتطع هذه السطور مما كتبه عن الأئمة :

● وقد رد كثير من أئمة الحديث على أبي حنيفة منهم على سبيل المثال لا الحصر : رد أبي بكر بن أبي شيبة على أبي حنيفة في كتابه « المصنف » (١٤/١٤٨ ـ ٢٨٢) يقول : « هذا كتاب الرد على أبي حنيفة (٢٤٠٢) وهذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء به عن رسول الله ﷺ » .

وترجم له ابن حبّان في كتابه المجروحين ج ٢ ، ٣/١٢٤ ، ٧٣ ، ٧١ .

أولاً : الإمام أبو حنيفةالنعمان رحمه الله

فأولهم رحمه الله ، وقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى ، وعبارات متنوعة ، كلها تؤدي إلى شيء واحد ، وهو وجوب الأخذ بالحديث ، وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له .

١ ــ « إذا صح الحديث فهو مذهبي » .

٢ ــ « لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا مالم يعلم من أين أخذناه » .

● قلت وهذا من كمال علمهم وتقواهم حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها ، وقد صرح بذلك الإمام الشافعي كما سيأتي ، فقد يقع منهم ما يخالف السنة التي لم تبلغهم ، فأمرونا بالتمسك بها ، وأن نجعلها من مذهبهم. رحمهم الله تعالى أجمعين .

٣ ــ « حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي » .

وزاد في رواية : « فإننا بشر ، نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً » .

وفي أخرى : « ويحك يا يعقوب ! (هو أبو يوسف) لا تكتب كل ما تسمع مني ، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد » .

● قلت : فإذا كان هذا قولهم فيمن لم يعلم دليلهم ، فليت شعري ماذا يقولون فيمن علم أن الدليل خلاف قولهم ، ثم أفتى بخلاف الدليل ؟ فتأمل في هذه الكلمة فإنها وحدها كافية في تحطيم التقليد الأعمى ، ولذلك أنكر بعض المقلدة من المشايخ نسبتها إلى أبي حنيفة حين أنكرتُ عليه إفتاءه بقول لأبي حنيفة لم يعرف دليله ! .

وبقوله ليعقوب : لا تكتب كل ما تسمع ... وذلك لأن الإمام كثيراً ما يبني قوله على القياس ، فيبدو له قياس أقوى ، أو يبلغه حديث عن النبي ﷺ فيأخذ به ويترك قوله السابق .

قال الشعراني [في « الميزان » (١/ ٦٢)] ما مختصره :

« واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لو عاش حتى دونت الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور وظفر بها ، لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه ، وكان القياس قل في مذهبه كما قلَّ في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والثغور ، كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة ، لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ، بخلاف غيره من الأئمة ، فإن الحفّاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى ودونوها فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه ، وقلته في مذاهب غيره » .

ونقل القسم الأكبر منه أبو السعادات في « النافع الكبير » (ص ١٣٥) وعلَّق عليه بما يؤيده ويوضحه فليراجعه من شاء .

قلت : فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد ـ وهو مقبول قطعاً لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها ـ فلا يجوز الطعن فيه بسببها كما قد يفعل بعض الجهال ، بل يجب التأدب معه لأنه إمام من أئمة المسلمين الذي بهم حفظ هذا الدين ووصل إلينا ما وصل من فروعه ، وأنه مأجور على كل

حال أصاب أم أخطأ ، كما أنه لا يجوز لمعظميه أن يظلوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث ، لأنها ليست من مذهبه كما رأيت نصوصه في ذلك ، فهؤلاء في واد وأولئك في واد ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء .
﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾(*) .

٤ ـ إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي » .

الإيقاظ ، للفُلاني (ص ٥٠) ونسبه للإمام محمد أيضاً ، ثم قال : « هذا ونحوه ليس في حق المجتهد لعدم احتياجه في ذلك إلى قولهم بل هو في حق المقلد » .

قلت : وبناء على هذا قال الشعراني في « الميزان » (١/٢٦) :
« فإن قلت : فما أصنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها ؟ فالجواب : الذي ينبغي لك : أن تعمل بها ، فإن إمامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أمرك بها ، فإن إمامك أمرك بهذا ، فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكلتا يديه ، ومن قال : « لا أعمل بحديث إلا إن أخذ به إمامي » فاته خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب . وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة ، فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم لأخذوا بها وعملوا بما فيها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه » .

(*) سورة الحشر ، الآية ١٠

ثانياً : الإمام مالك بن أنس رحمه الله

وأما الإمام مالك رحمه الله فقال :

١ ـ « إنما أنا بشر أخطىء وأصيب ، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل مالم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه » . [ابن عبدالبر في الجامع (٢/٣٢) وعنه ابن حزم في أصول الأحكام (٦/١٤٩)] .

٢ ـ « ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي ﷺ » .
تقي الدين السبكي في « الفتاوى » (١/١٤٨) من قول ابن عباس متعجباً من حسنه ، ثم قال : « وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد ، وأخذها منهما مالك رضي الله عنه واشتهرت عنه » .
قلت : ثم أخذها عنهم الإمام أحمد فقد قال أبو داود في « مسائل الإمام أحمد » (٢٧٦) : « سمعت أحمد يقول : ليس أحدٌ إلا ويؤخذ من رأيه ويترك ما خلا النبي ﷺ » .

٣ ـ قال ابن وهب : سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال : ليس ذلك على الناس ، قال : فتركته حتى خفي على الناس، فقلت له : عندنا في ذلك سنة، فقال : وما هي؟ قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال : رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه . فقال : إن هذا الحديث حسن ، وما سمعت به

إلا الساعة ، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل ، فيأمر بتخليل الأصابع » « مقدمة الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣١ ـ ٣٢ .

ثالثاً : الإمام الشافعي رحمه الله

وأما الإمام الشافعي رحمه الله ، فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب ، وأتباعه أكثر عملاً بها وأسعد ، فمنها :

١ ـ « ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه ، فمهما قلتُ من قول ، أو أصلتُ من أصل ، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ ، وهو قولي » رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الحاكم ، كما في « تاريخ دمشق » لابن عساكر (١٥/١/٣) وغيره .

٢ ـ « أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد » . (أعلام الموقعين لابن القيم ٣٦١/٢) وغيره .

٣ ـ « إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ، ودعوا ما قلت » (ابن عساكر ١٠/٩/١٥) (المجموع ٦٣/١) (والفلاني ص ١٠٠) وغيره .

٤ ـ « إذا صح الحديث فهو مذهبي » (الشعراني ٥٧/١) (الفلاني ص ١٠٧) وغيرهما .

٥ ـ « أنتم أعلم بالحديث والرجال مني . فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون ، كوفياً أو بصرياً أو شامياً ، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً » .

والخطاب هنا للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . رواه الخطيب في «الاحتجاج بالشافعي» (١/٨) وعنه ابن عساكر (١/٩/١٥) وابن عبدالبر في «الانتقاء» (ص ٧٥) وابن الجوزي في « مناقب الإمام أحمد » (ص ٤٩٩) والهروي (٢/٤٧/٢) من ثلاثة طرق عن عبدالله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه أن الشافعي قال له ، فهو صحيح عنه ، ولذلك جزم بنسبته إليه ابن القيم في « الأعلام » (٢/٣٢٥) والفلاني في « الإيقاظ » (ص ١٥٢) ثم قال : « قال البيهقي : ولهذا كثر أخذه - يعني الشافعي - بالحديث وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق » وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه ولا ميل إلى ما استحلاه من مذهب أهل بلده مهما بان له الحق في غيره ، وفيمن كان قبله من اقتصر على ما عهده من مذهب أهل بلده ولم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه ، والله يغفر لنا ولهم » .

٦ - « كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت ؛ فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي » (الهروي ١/٤٧) (وابن القيم في « أعلام الموقعين » (٣/٣٦٣) (والفلاني ص ١٠٤) .

٧ - « إذا رأيتموني أقول قولاً ، وقد صح عند النبي ﷺ خلافه ، فاعلموا أن عقلي قد ذهب » . (ابن عساكر - ١/١٠/١٥) وغيره .

٨ - « كل ما قلت ، فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح ، فحديث النبي أولى ، فلا تقلدوني » . (ابن عساكر - ٢/٩/١٥) .

يقول ابن حزم (١١٨/٦) :

« إن الفقهاء الذين قلدوا مبطلون للتقليد ، وإنهم نبهوا أصحابهم عن تقليدهم ، وكان أشدهم في ذلك الشافعي ، فإنه رحمه الله بلغ من التأكيد في اتباع صحاح الآثار والأخذ بما أوجبته الحجة ، حيث لم يبلغ غيره ، وتبرأ من أن يقلد جملة ، وأعلن بذلك ، نفع الله به وأعظم أجره ، فلقد كان سبباً إلى خير كثير » .

قلت: حتى ولو على آبائهم وعلمائهم ، كما روى الطحاوي في « شرح معاني الآثار» (٣٧٢/١) بإسناد رجالٍ ثقات عن سالم قال : « إني لجالس مع ابن عمر رضي الله عنه في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج ؟ فقال ابن عمر : حسن جميل ، فقال : فإن أباك كان ينهى عن ذلك ؟ فقال : ويلك فإن كان أبي قد نهى عن ذلك وقد فعله رسول الله ﷺ وأمر به ، فبقول أبي تأخذ أم بأمر رسول الله ﷺ ؟! قال : بأمر رسول الله ﷺ ، فقال : فقم عني » وروى أحمد (رقم ٥٧٠٠) نحوه والترمذي (٨٢/٢ بشرح التحفة) وصححه . وروى ابن عساكر (١/٥١/٧) عن ابن أبي ذئب قال : قضى سعد بن إبراهيم (يعني ابن عبدالرحمن بن عوف) على رجل برأي ربيعة بن أبي عبدالرحمن ، فأخبرته عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قضى به ، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يحدث عن النبي ﷺ بخلاف ما قضيت به ، فقال له ربيعة : قد اجتهدت ومضى حكمك : فقال سعد : واعجباً ! أنفذ قضاء سعد و[لا] أنفذ قضاء رسول الله ﷺ فدعا سعد بكتابِ القضية فشقه للمقضي عليه .

رابعاً : الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

وأماالإمام أحمد فهو أكثر الأئمةجمعاً للسنة وتمسكاً بها ، حتى « كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي » (الهروي - ١/٤٧) (وابن القيم في إعلام الموقعين ٢/٣٦٣) . ولذلك قال :

١ ــ لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري ، وخذ من حيث أخذوا » . (الفلاني ١١٣) (وابن القيم - ٢/٣٠٢) .

٢ ــ « رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كله رأي ، وهو عندي سواء ، وإنما الحجة في الآثار » (ابن عبدالبر في « الجامع » ٢/١٤٩) .

٣ ــ من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة » . (ابن الجوزي في مناقب أحمد - ١٨٢) .

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث ، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة ، وهي من الوضوح والبيان ، بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً ، وعليه فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ولو خالف بعض أقوال الأئمة ، لا يكون مبايناً لمذهبهم ، ولاخارجاً عن طريقتهم، بل هو متبع لهم جميعاً ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، وليس كذلك من ترك السنةالثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم ، بل هو بذلك عاصٍ لهم ، ومخالف لأقوالهم المتقدمة ، والله تعالى يقول : **﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾** . (النساء : ٦٥) وقال **﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره**

أن تصيبهم فتنةأو يصيبهم عذاب أليم ﴾ (النور : ٦٣) .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى :

«فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ وعرفه أن يبينه للأمة ، وينصح لهم ، ويأمرهم باتباع أمره ، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة ، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدى به من رأي أي معظَّم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة وربما أغلظوا في الرد لا بغضاً له ، بل هو محبوب عندهم معظَّم في نفوسهم ، لكن رسول الله ﷺ أحب إليهم ، وأمره فوق أمر كل مخلوق ، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره ، فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع ، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمرهُ إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه » .

قلت : كيف يكرهون ذلك وقد أمروا به أتباعهم كما مر ، وأوجبوا عليهم أن يتركوا أقوالهم المخالفة للسنة ، بل إن الشافعي رحمه الله أمر أصحابه أن ينسبوا السنة الصحيحة إليه ولو لم يأخذ بها ، أو أخذ بخلافها ، ولذلك لما جمع المحقق ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح فيها انفراداً واجتماعاً في مجلد ضخم ؛ قال في أوله : « إن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام ، وإنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها لئلا يعزوها إليهم ، فيكذبوا عليهم » (الفلاني ص ٩٩) .

فتوى الشيخ في النصب المزعوم للخضر
الذي كان موجوداً في جزيرة فيلكا
وعلى دعوى المبتدعة وعبدة القبور في حياة الخضر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد فقد رغب مني بعض الأساتذة الفضلاء ، أن أكتب كلمة موجزة حول الخضر عليه الصلاة والسلام ، والأثر المنسوب إليه في جزيرة (فيلكا) في (الكويت) ، بمناسبة طبع الكتاب الذي ألفه في ذلك الأخ الفاضل أحمد بن عبدالعزيز الحصين ، وفتاوى السادة العلماء التي ألحقها به ، نفع الله بها المسلمين آمين .

وبناء عليه فقد رأيت أن أدير الكلام في ذلك حول مسألتين اثنتين :

الأولى : التبرك بأثره المزعوم في الكويت وغيرها من البلاد الإسلامية ، وقصد التقرب إلى الله تعالى بزيارته والتعبد بالصلاة والدعاء لديه .

والأخرى : النظر في قول من رجح أن الخضر عليه الصلاة والسلام ليس نبياً .

والله تعالى أسأل أن يلهمني التوفيق في القول والعمل فأقول :

١ ـ اعلم أيها القارىء الكريم أنه إذا كان الراجح بل الصحيح من أقوال العلماء أن الخضر عليه الصلاة والسلام قد مات في جملة من خلا من الرسل والأنبياء ﴿ **وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل** ﴾ فليس من الممكن عادة ، أو فمن البعيد جداً ،أن يظل مقام من مقاماته عليه السلام معروفاً حتى اليوم ، وقد مضى عليه ألوف السنين ، ولذلك صرح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من المحققين أنه لا يعرف قبر نبي من الأنبياء على التعيين واليقين ، إلا قبر نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم ، هذا مع حرص أتباعهم من اليهود والنصارى على اتخاذ قبورهم مساجد كما أشارت الآية الكريمة إلى شيء من ذلك : ﴿ **قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجداً** ﴾ ، وكما أخبرنا بذلك رسول الله ﷺ في أحاديث كثيرة متواترة وأنهم لعنوا بسبب ذلك(*) ، فإذا كان الأمر كذلك في قبورهم التي كانت ظاهرة على الأرض بل مرفوعة البنيان ، ومع ذلك لم يبق لها أثر تعرف به ، فأولى ثم أولى أن يضيع مقام من مقاماته التي قام فيها الخضر وصلى ، والذي ليس عليه دليل مادي متوارث خلفاً عن سلف مثلا . ولئن فرض أنه ظل مقامه معروفاً ، فذلك مما يمكن التسليمُ به إلى ما قبل الإسلام وظهوره ، وأما بعد ذلك ، وتمكينُ الله تبارك وتعالى له في الأرض ، وقضاؤه على كل آثار الشرك والوثنية ، مما هو في قدرته ، وتحت سلطانه ، فلو كان مقام الخضر المزعوم في الجزيرة (فيلكا)

(*) راجع كتابي « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » .

أو غيره موجوداً أو مقصوداً للتبرك به كما هو الواقع اليوم لقضى عليه المسلمون الأولون وقطعوا دابره ، منعـاً لافتتان النـاس به والتعبد لديه . ألا ترى أن شجرة الرضوان التي بويع تحتها النبي عليه الصلاة والسلام ، من أصحابـه الكرام ، قـد عُمِّيت على الصحابة أنفسهم ثم على الذين جاؤوا من بعدهم ، حتى صار مكانها نسيا منسياً ، كما جاء في صحيح البخاري ، وغيره مما هو مفصل في موضع آخر[1] . وما ذلك إلا سداً للذريعة ، وقطعاً لدابر الفتنة ، ولاسيما بـالنسبة للذين يـأتون من بعـدهم ، ممن لامعرفة لديهم بالكتاب والسنة ، وأصـول الشريعـة وقواعـدها المحكمة ، وقد قيل إن عمر رضي الله عنه هو الذي قطعها ، وفي ذلك نظر ذكرته في غير هذا الزمان[2] .

وأيضا فلو ادعى مدع مكابر ، أن مقام (فيلكا) أو غيـره من المقامات المنسوبة للخضـر في غيرهـا من البلاد الإسـلامية كمسجـد دمشق ، وحلب وغيرها أنه هو مقام الخضر عليه السلام حقيقة ، وأنه بقي معروفاً حتى اليوم ، فليس ذلك بالذي يبرر قصده للصلاة فيه ، والتعبد لله عنده ، بله طلبه لشيء من البدع والشركيات التي وصف المؤلف حفظه الله بعضها مما يقع لديه ، لأن ذلك القصد ليس من سنة المسلمـين الأولـين ، بـل هـو من سنن اليهـود المغضـوب عليهم ، والنصارى الضالين ، وقد ثبت عن عمر بن الخطاب أن ذلك كان من أسباب هلاكهم ، فقد رأى في حجة لـه في خلافتـه الراشـدة أناسـاً يبتدرون مكاناً يقصدونه للصلاةوالعبادة ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا :

---

(١) و (٢) انظر كتابي « تحذير الساجد » (ص ١٣٧ ـ ١٣٩) .

مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ ، فهم يقصدون الصلاة فيه ، فقال رضي الله عنه : هكذا هلك أهل الكتاب ، اتخذوا آثار أنبيائهم بيعاً ، من عرضت له منكم فيها الصلاة فليصل ، ومن لم يعرض له منكم فيها الصلاة فلا يصل[1] .

وهذا من فقه عمر رضي الله عنه وحكمته ، وقد يخفى ذلك على كثير من الخاصة فضلا عن غيرهم ، وبيانه : أنه إذا كان من المعلوم عند الفقهاء أنه يجب التزام السنة في أفعال النبي ﷺ وعبادته الظاهرة ، وأنه لا يجوز بوجه من الوجوه قصد مخالفته في هذه السنة ، فأولى ثم أولى أن لا يجوز قصد مخالفته في نيته التي نواها فيها ، لأنه مخالف للأدلة الكثيرة الموجبة للاقتداء به ﷺ[2] .

فإذا كان من المعلوم مثلا أنه كان يصلي صلاة الضحى بنية التطوع ، فلا يجوز لأحد أن يخالفه فيها فيصليها بنية الفرض ، والعكس بالعكس تماماً . فكذلك ما نحن فيه : إذا صلى النبي ﷺ في مكان ما ، ولم يظهر لنا أنه كان قاصداً له متقرباً إلى الله بقصده إياه ، وإنما وقع له ذلك اتفاقاً ، فلا شك حينئذ أن الذي يقصد ذلك المكان بالصلاة فيه متقرباً إلى الله بقصده إياه ـ أنه يكون مخالفاً لسنة رسول الله ﷺ من جهة أنه قصد مالم يقصد ، ونوى مالم ينو عليه الصلاة والسلام ، ومن كان كذلك ، فهو مبتدع مردودة عليه بدعته ، لقوله

---

(١) انظر المصدر السابق (١٣٦) .

(٢) انظر مقدمة رسالتي «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» .

ﷺ « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »[1] ، ولا ريب أن قصد مخالفة النبي ﷺ سواء كانت في أفعاله أو نواياه من أعظم أسباب الفتنة والهلاك ، كما هو صريح قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ .

فاحفظ هذا البيان لفقه عمر المذكور يساعدك في كثير من المسائل التي هي من مواطن النزاع ، تكن مهتدياً بإذن الله تعالى ، فإنه على ذلك جرى السلف الصالح رضي الله عنهم ، ولذلك لم يكن لهذه المقامات المزورة عندهم ذكر ، بل ولا كانوا يقصدون المقامات التي صلى فيها الرسول نفسه ﷺ ، بله مقام غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، على ندرة المقامات الثابتة نسبتها إليهم .

فهذا جبل الطور مثلا ، وهو الجبل الذي قام عليه نبي الله موسى لمناجاة ربه عليه ﴿وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ومع ذلك فلا يجوز قصده للصلاة فيه والدعاء عنده ، وغير ذلك من العبادات ، ولذلك لم يكن السلف يقصدونه ، وتوارث الخلف ذلك عن السلف فهو لا يقصد - فيما أعلم - حتى اليوم ، بل ثبت النهي عنه من بعض الصحابة رضي الله عنهم حينما توهم أحدهم جواز قصده ، فقد قال قزعة بن يحيى البصري :

« سألت ابن عمر رضي الله عنه : آتي الطور ؟ فقال : دع الطور ولا تأته [أما علمت أن النبي ﷺ] قال : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » ؟[2] .

---

(١) أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في كتابي « تخريج الحلال والحرام » رقم ٥ .

(٢) انظر « تحذير الساجد » (ص ٣٣٨ - ٣٣٩) ، و « أحكام الجنائز » (ص ٢٢٦) .

وهذا الحديث الذي استدل به ابن عمر رضي الله عنه ، هو حديث مرفوع ، قد صح عن جمع من الصحابة مرفوعاً[1] ومنهم أبو بصرة الغفاري ، وفي بعض الطرق الصحيحة عنه أنه أنكر أيضاً إتيان الطور[2] .

فإذا كان هذا شأن هذا المقام الحق ومقامات الرسول التي كان صلى فيها كما سبق، وهي لا يفعل فيها إلا الصلاة ونحوها من العبادات، فماذا يقال عن مقام جزيرة «فيلكا» وغيره من المقامات المزورة المضللة، وهي بؤرة للفساد، والشركيات والوثنيات؟ لاشك أنها بالنهي عنها أولى، وباستئصال شأفتها أحرى. ولكن يجب أن يتولى ذلك في هذا الزمان ولاة الأمور والحكام الذين يحكمون بما أنزل الله من كانوا، وأينما كانوا، فهم المسؤولون عن استمرار هذه البدع والشركيات وبقائها بين ظهراني المسلمين أكثر من العلماء ، فإذا لم يُدعم هؤلاء من أولئك ذهبت أصواتهم وجهودهم أدراج الرياح كما هو المشاهد اليوم ، وقديماً قيل : « إن الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن » ، وأسوتهم في ذلك - إن فعلوا - رسول الله ﷺ الذي هدم مسجد الضرار وحرقه على أهله كما جاء في تفاسير القرآن الكريم ، عند قوله تعالى : ﴿ والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين . . . ﴾ الآية ، فقد استدل بها العلماء على النهي عن الصلاة فيما بني من المساجد مباهاة أو لغرض سوى ابتغاء وجه الله عز وجل ،

---

(١) قد خرجت أحاديثهم في « أحكام الجنائز » (٢٢٤ - ٢٢٦) ، و « إرواء الغليل » (٩٥٢) ، « والروض النضير » (٧١٣) .

(٢) وهو مخرج في « تحذير الساجد » (ص ١٣٩ - ١٤٠) وغيره .

فهذه المقامات أولى بالهدم والحرق لأنها لا تقصد إلا لوجه الشيطان . نسأل الله السلامة منه ومن أوليائه !

٢ ـ لقد أشار المؤلف الفاضل في أول كتابه إلى اختلاف العلماء في نبوة الخضر عليه الصلاة والسلام ، فقال :

« والراجح من أقوالهم أنه ليس نبياً » .

ولما كان هذا القول مرجوحاً عند العلماء المحققين ، فقد رأيت أن أذكر شيئاً من أقوالهم وأدلتهم ، تنبيهاً وتذكيراً ، فأقول :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في أول رسالته « الزهر النضر » :

« باب ما ورد في كونه نبياً . قال الله تعالى في خبره عن موسى حكاية عنه : ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ ، وهذه ظاهرة أنه فعله بأمر من الله ، والأصل عدم الوساطة ، ويحتمل أن يكون بوساطة نبي آخر لم يذكره ، وهو بعيد ، ولا سبيل إلى القول بأنه إلهام ، لأن ذلك لا يكون من غير نبي وحياً حتى يعمل به ما عمل ؛ من قتل النفس ، وتعريض الأنفس للغرق . فإن قلنا : إنه نبي ، فلا إنكار في ذلك .

وأيضاً ، كيف يكون غير النبي أعلم من النبي ، وقد أخبر النبي ﷺ في الحديث الصحيح(*) : « أن الله تعالى قال لموسى : بلى عبدنا خضر » ؟ ! .

(*) أخرجه الشيخان ، وهو في كتابي « مختصر صحيح البخاري » برقم (٥٧) ، وفي لفظ لهما « هو أعلم منك » ، وهو في « المختصر » برقم (١١٢) يسر الله إتمام طبعه ، بمنه وكرمه . وقد تم طبع المجلد الأول منه يسر الله تعالى طبع الأجزاء التالية .

وأيضا فكيف يكون النبي تابعاً لغير نبي ؟! وقال الثعلبي : هو نبي في جميع الأقوال .

وكان بعض أكابر العلماء يقول : أول عقدة تحل من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبياً ، لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي ! كما قال قائلهم[1] :

مقام النبوة في برزخ
فويق الرسول ودون النبي

قلت : وهناك آية أخرى تدل على نبوته عليه الصلاة والسلام ، وهي قوله تعالى فيه : ﴿ آتيناه رحمة من عندنا ﴾ ، فقد ذكر العلامة الآلوسي في تفسيرها ثلاثة أقوال ، أشار إلى تضعيفها كلها ، ثم قال :

« والجمهور على أنها الوحي والنبوة ، وقد أطلقت على ذلك في مواضع من القرآن ، وأخرج ذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، . . . والمنصور ما عليه الجمهور ، وشواهده من الآيات والأخبار كثيرة ، وبمجموعها يكاد يحصل اليقين »[2] .

قلت : ولقد صدق رحمه الله تعالى ، فإن المتأمل في قصته مع موسى عليهما الصلاة والسلام يجد أن الخضر كان مُظهراً على الغيب وليس ذلك لأحد من الأولياء ، بدليل قوله تعالى : ﴿ عالم الغيب فلا يُظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول ﴾ ، وذلك ظاهر في مواطن عدة من القصة ، أذكر ما تيسر منها :

---

(١) قلت : هو ابن عربي صاحب « الفصوص » و « الفتوحات المكية » .
(٢) روح المعاني (٥/٩٢ - ٩٣) .

١ ــ قوله لموسى عندما طلب منه الصحبة : ﴿ إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ فهذا الجزم منه عليه السلام لدليل واضح على أنه كان على علم بذلك ، ولم يكن من باب الظن والتخرص منه ، حاشاه ، ويؤيده زيادة جاءت في بعض طرق الحديث عقب هذه الآية بلفظ :

« وكان رجلاً يعلم علم الغيب ، قد علم ذلك »[١] .

٢ ــ ومثله قوله في تأويله قتل الغلام :

« وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً ، وكان أبواه قد عطفا عليه ، فلو أنه أدرك ، أرهقهما طغياناً وكفراً . فأردنا أن يبدلهما ربهما خيراً منه زكاة وأقرب رحماً » . زاد في رواية : « ووقع أبوه على أمه فعلقت فولدت منه خيراً منه زكاة وأقرب رحماً »[٢] .

وإخباره عليه السلام أن الغلام طبع كافراً ، وأن أباه وقع على أمه فحملت وولدت خيراً منه ، لهو من الأمور الغيبية المحضة التي لا مجال للاطلاع عليها إلا من طريق النبوة والوحي ، فذلك من أقوى الأدلة على أنه كان نبياً ، إن لم يكن رسولا .

٣ ــ ومن ذلك قول النبي ﷺ : « لما لقي موسى الخضر عليهما السلام ، جاء طير ، فألقى منقاره في الماء فقال الخضر لموسى : تدري ما يقول هذا الطير ؟ قال : وما يقول ؟ قال : يقول : ما علمك وعلم موسى في علم الله إلا كما أخذ منقاري من الماء[٣] .

---

(١) الدر المنثور (٤/٢٣١) .

(٣) أخرجه مسلم ، والزيادة لعبد الله بن أحمد (٥/١١٨ ـ ١١٩) .

(٢) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي والسيوطي وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٤٦٧) .

فهذا صريح في أن الخضر ، قد علم منطق الطير ، وهو من الغيب الذي لا يعلمه البشر ، فهو في هذا على نحو النبي سليمان عليه الصلاة والسلام الذي حكى الله عنه في القرآن : ﴿ يا أيها الناس عُلمنا منطق الطير ﴾ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأدلة المتقدمة إذا تأملها المسلم ووعاها بقلبه ، تيقن أن الصواب القول بنبوة الخضر كما ذهب إليه جمهور العلماء ، ولذلك فعل ما فعل من العجائب التي لم يصبر لها موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو كليم الله تعالى ، وبه نستطيع أن نحل تلك العقدة من الزندقة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر فيما سبق ، ونحوها مما يعتقده كثير من الصوفية من الاعتقاد بالظاهر والباطن ، والحقيقة والشريعة التي أفسد عقيدة كثير من الخاصة فضلاً عن العامة ، فاعتقدوا الصلاح بل الولاية في كثير من الفساق الذين لا يصلون ولا يشهدون جماعات المسلمين ولا أعيادهم بدعوى الظاهر ، وأنهم في الباطن من كبار أولياء الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، وما قصة شيخ الإسلام ابن تيمية مع البطائحية الذين كانوا يتظاهرون في دمشق بالولاية والكرامة في زمانه حتى نصره الله عليهم ، وقضى على باطنهم وباطلهم عن القارىء ببعيد .

﴿ إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

دمشق ٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٤

محمد ناصر الدين الألباني

• من نصائح الشيخ لطلبة العلم

أ ـ النصح بقراءة كتب مختارة في العلوم الإسلامية

١ ـ الفقه :

«كتاب فقه السنة» ينبغي الانطلاق بعض الشيء من التقيد بدراسة هذا الكتاب فقط، إلى كتاب آخر ننصح به، وهو «الروضة الندية شرح الدرر البهية» لصديق حسن خان .

وهناك كتاب مشابه له ولكن أصغر منه حجماً اسمه «الدراري المضية شرح الدرر البهية» شرحه ومتنه للشيخ الشوكاني نفسه. وهناك فارق بين الشوكاني وصديق حسن خان من جهة وسيد سابق من جهة أخرى في تمثل المنهج العلمي السلفي. ظاهرة هذا التمثل في الكتابين المذكورين أكثر بكثير منها في كتاب «فقه السنة» لسيد سابق، فكتاب سيد سابق في نقدي يمثل المنهج العلمي الذي يجري عليه كثير من أساتذة الشريعة في تدريس ما يسمونه بالفقه المقارن، فهو كما تراه يعالج المسألة ويذكر أقوال العلماء فيها وأدلة كل فريق، تارة يرجح أحدها وتارة يترك المسألة معلقة.

وكأثرٍ لمثل هذه الدراسة يخرج الطالب من كلية الشريعة حيران من الناحيةالفقهية ليس عنده مذهبه القديم الذي عاش عليه ولا عنده الخطة التي يدعو إليها الشوكاني والصنعاني وأمثالهما. ونحن نريد أن يقوى في شبابنا المسلم الذي يريد الفقه حب الطريقة الشخصية البارزة العلمية التي تعتمد على أدلة الكتاب والسنة ولا يترك المسائل مائعة حيث إن كل امرىء يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء.

٢ ـ السيرة :

مع الأسف مثل هذا الطلب عزيز جداً في السيرة فقد سَدَّ فقه السنة فراغاً ولكن فقه السيرة للغزالي مثلا لم يتتبع كل مراحل السيرة، بل إنه يلتقط مقتطفات من السيرة ويعلق عليها ويوجهها. فليس لدينا ما نرجع إليه في السيرة إلا المؤلفات القديمة الماضية ، وأجمعها وأصحها السيرة النبوية للحافظ ابن كثير الدمشقي، وهي جزء من تاريخه «البداية والنهاية» طبع مستقلاً في ثلاثة أو أربعة مجلدات، ويأتي بعدها، السيرة في كتاب «زاد المعاد» لابن القيم. ولكن مشكلته أنه يتوسع جداً في النواحي الفقهية رغم أنه أسهل تناولاً من سيرة ابن كثير .

والواقع أنه كانت لدي النية منذ سنين لاختصار سيرة ابن كثير، بدأت بذلك ولكني وجدت الأمر متعباً جداً فتركته .

وأرجو الله أن ييسر لهذا الكتاب من يلخصه ويخرجه تخريجاً مختصراً مفيداً. لهذا فليس عندي كتاب أنصح به في السيرة .

وأما سيرة ابن هشام فلا يوثق بها، ففيها الكثير جداً من الروايات غير الصحيحة ومشكلتها أيضاً تشبه مشكلة ابن كثير، فهو يسوق الروايات مع أسانيدها التي قد تكون فيها علل كثيرة دون بيان حالتها، وكتابنا اليوم يعزون رواياتهم إلى سيرة ابن هشام: جزء كذا صفحة كذا . وكأنهم يعزون إلى صحيح البخاري . وإذا رجعت إلى السند تجده واهياً ضعيفاً .

وأما مختصر سيرة الرسول ﷺ للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى فلم تكن على منهج علمي حتى إنه قد أورد قصة

الغرانيق، العلى، وهي قصة تهدم القرآن كله .

٣ ـ العقيدة :

المصيبة العظمى التي وقع فيها كثير من عامة المسلمين وبعض خاصتهم، ألا وهي الاستغاثة بالأنبياء والصالحين من دون الله تعالى في الشدائد والمصائب؛ حتى إنك لتسمع جماعات متعددة عند بعض القبور يستغيثون بأصحابها في أمور مختلفة، كأن هؤلاء الأموات يسمعون ما يقال لهم، ويطلب منهم من الحاجات المختلفة بلغات متباينة، فهم عند المستغيثين بهم يعلمون مختلف لغات الدنيا، ويميزون كل لغة عن الأخرى، ولو كان الكلام بها في آن واحد! وهذا هو الشرك في صفات الله تعالى الذي جهله كثير من الناس فوقعوا بسببه في هذه الضلالة الكبرى .

ويبطل هذا ويرد عليه آيات كثيرة. منها قوله تعالى ﴿**قل ادعوا الذين زعمتم من دونه، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً**﴾(*)، والآيات في هذا الصدد كثيرة، بل قد ألف في بيان ذلك كتب ورسائل عدة، فمن كان في شك من ذلك فليرجع إليها يظهر له الحق إن شاء الله، ومن أجمعها «مجموعة التوحيد النجدية» فعليك بمطالعتها. ومنها «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» و«الرد على البكري» لشيخ الإسلام ابن تيمية .

(*) سورة الإسراء الآية ٥٦ .

بيان من هي الطائفة الظاهرة المنصورة؟

(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة).

الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٦ / ١) حدثنا الحسن بن عثمان التستري ثنا أحمد بن أبي سريج الرازي ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين مرفوعاً به، وزاده في آخره:

«قال يزيد بن هارون: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم؟».

قلت: وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات من رجال الصحيح غير التستري وليس بثقة، فاتُّهِمَ بالكذب وسرقة الحديث، لكن يظهر أن للحديث أصلاً من غير طريقه، فقد ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ٣٤١ / ١) من رواية ابن قانع وابن عساكر والضياء المقدسي في «المختارة» عن قتادة عن أنس، ثم قال:

«قال البخاري: هذا خطأ، إنما هو قتادة عن مطرف عن عمران».

قلت: فهذا نص من البخاري على أن الحديث محفوظ من حديث عمران بن حصين.

واعلم أن الحديث صحيح ثابت مستفيض عن جماعة من الصحابة:

١ ـ معاوية بن أبي سفيان. عند الشيخين وأحمد.

٢ ـ المغيرة بن شعبة. عندهما.

٣ ـ ثوبان مولى رسول الله ﷺ. عند مسلم والترمذي وابن ماجة وأحمد (٥ / ٢٧٨، ٢٧٩) وأبي داود في «الفتن» والحاكم (٤ / ٤٤٩).
٤ ـ عقبة بن عامر. عند مسلم.
٥ ـ قرة المزني. في «المسند» (٣ / ٤٣٦ و٥ / ٣٤) بسند صحيح وصححه الترمذي.
٦ ـ أبو أمامة. في «المسند» (٥ / ٢٦٩).
٧ ـ عمران بن حصين. عند أحمد أيضاً (٥ / ٤٢٩، ٤٣٧) من طرق أخرى عن حماد بن سلمة به دون الزيادة. وكذا رواه أبو داود في أول «الجهاد» والحاكم (٤ / ٤٥٠) وصححه ووافقه الذهبي.
٨ ـ عمر بن الخطاب. في «المستدرك» (٤ / ٤٤٩) وصححه ووافقه الذهبي.

فالحديث صحيح قطعاً، وإنما أوردته من أجل هذه الزيادة، وقد عرفت أن سندها إلى يزيد بن هارون ضعيف، وبهذا الإسناد رواه أبو بكر الخطيب في كتابه «شرف أصحاب الحديث» (ق / ٣٤ / ١). وقد عزاها الحافظ في «الفتح» (١٣ / ٢٤٩ / بولاق) إلى الحاكم في «علوم الحديث»، وما أظنه إلا وهماً، فإني قد بحثت عنها فيه، فلم أجدها، وإنما وجدت عنده ما يأتي عن الإمام أحمد.

بيد أن هذه الزيادة معروفة وثابتة عن جماعة من أهل الحديث من طبقة يزيد بن هارون وغيرها، وهم:
١ ـ عبدالله بن المبارك (١١٨ ـ ١٨١)، فروى الخطيب بسنده عن سعيد بن يعقوب الطالقاني أو غيره قال:

«ذكر ابن المبارك حديث النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي . . .
قال ابن المبارك: هم عندي أصحاب الحديث».

٢ ـ علي بن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤)، وروى الخطيب أيضاً من طريق الترمذي وهذا في «سننه» (٢ / ٣٠) وقد ساق الحديث من رواية المزني المتقدمة (رقم ٥) ثم قال:
«قال محمد بن إسماعيل (هو البخاري) قال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث».

٣ ـ أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١)، روى الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢) والخطيب بإسنادين، صحح أحدهما الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه سئل عن معنى هذا الحديث فقال:
«إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم».
وروى الخطيب (٣٣ / ٣) مثل هذا في تفسير الفرقة الناجية .

٤ ـ أحمد بن سنان الثقة الحافظ (٠٠٠ ـ ٢٥٩) روى الخطيب عن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن سنان وذكر حديث «لا تزال طائفة من أمتي على الحق» فقال: هم أهل العلم وأصحاب الآثار .

٥ ـ البخاري محمد بن إسماعيل (١٩٤ ـ ٢٥٦)، روى الخطيب عن إسحاق بن أحمد قال: ثنا محمد بن إسماعيل البخاري ـ وذكر حديث موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي»، فقال البخاري: يعني أصحاب الحديث. وقال في «صحيحه» وقد علق الحديث وجعله باباً: «وهم أهل العلم» ولا منافاة بينه وبين ما قبله كما هو ظاهر، لأن

أهل العلم هم أهل الحديث، وكلما كان المرء أعلم بالحديث كان أعلم في العلم ممن هو دونه في الحديث كما لا يخفى . وقال في كتابه «خلق أفعال العباد» (ص٧٧ - طبع الهند) وقد ذكر بسنده حديث أبي سعيد الخدري في قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) قال البخاري :

«هم الطائفة التي قال النبي ﷺ : » فذكر الحديث .

وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة والفرقة الناجية بأنهم أهل الحديث، ولا غرابة في ذلك إذا تذكرنا ما يأتي :

أولا : أن أهل الحديث هم بحكم اختصاصهم في دراسة السنة وما يتعلق من معرفة تراجم الرواة وعلل الحديث وطرقه أعلم الناس قاطبة بسنة نبيهم ﷺ وهديه وأخلاقه وغزواته وما يتصل به ﷺ .

ثانيا : أن الأمة قد انقسمت إلى فرق ومذاهب لم تكن في القرن الأول، ولكل مذهب أصوله وفروعه، وأحاديثه التي يستدل بها ويعتمد عليها. وأن المتمذهب بواحد منها يتعصب له ويتمسك بكل ما فيه، دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى وينظر لعله يجد فيها من الأحاديث ما لا يجده في مذهبه الذي قلده، فإن من الثابت لدى أهل العلم أن في كل مذهب من السنة والأحاديث ما لا يوجد في المذهب الآخر، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضل ولابد عن قسم عظيم من السنة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى، وليس على هذا أهل الحديث فإنهم يأخذون بكل حديث صح إسناده، في أي مذهب كان، ومن

أي طائفة كان راويه ما دام أنه مسلم ثقة، حتى لو كان شيعياً أو قدرياً أو خارجياً فضلاً عن أن يكون حنفياً أو مالكياً أو غير ذلك، وقد صرح بهذا الإمام الشافعي رضي الله عنه حين خاطب الإمام أحمد بقوله: أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا جاءكم الحديث صحيحاً فأخبرني به حتى أذهب إليه سواء كان حجازياً أم كوفياً أم مصرياً»(*) فأهل الحديث ـ حشرنا الله معهم ـ لا يتعصبون لقول شخص معين مهما علا وسما حاشا محمداً ﷺ، بخلاف غيرهم ممن لا ينتمي إلى الحديث والعمل به، فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم ـ وقد نهوهم عن ذلك ـ كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم!! فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة والفرقة الناجية، بل والأمة الوسط، الشهداء على الخلق.

ويعجبني بهذا الصدد الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه «شرف أصحاب الحديث» انتصاراً لهم ورداً على من خالفهم:

«ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عن سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي يراه، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين ـ تعالى عن مقالات الملحدين ـ والإخبار عن صفة الجنة والنار، وما أعد الله فيها للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسماوات وصنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين.

(*) انظر مقدمة كتابنا «صفة صلاة النبي ﷺ» (الألباني).

وفي الحديث قصص الأنبياء وأخبار الزهاد والأولياء ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم. وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول ﷺ، وسراياه، وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده، وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم.

وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم، من الأئمة الخالفين، والفقهاء المجتهدين.

وقد جعل الله أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة. وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون عن الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء. يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه العدول. حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع. منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارىء متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمهم الله، ومن عاندهم خذله

الله، لا يضرهم من خذلهم ولا يلفح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير (ثم ساق الحديث من رواية قرة ثم روى بسنده عن علي ابن المديني أنه قال: هم أهل الحديث والذين يتعاهدون مذاهب الرسول، ويذبُّون عن العلم لولاهم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئاً من السنن، قال الخطيب: فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد العاندين، لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى. قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها، والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها، فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله، ألا إن حزب الله هم المفلحون».

ثم ساق الخطيب رحمه الله تعالى الأبواب التي تدل على شرف أصحاب الحديث وفضلهم، لا بأس من ذكر بعضها، وإن طال المقال، لتتم الفائدة، لكني أقتصر على أهمها وأمسها بالموضوع :

١ ـ قوله ﷺ: نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه.
٢ ـ وصية النبي ﷺ بإكرام أصحاب الحديث.
٣ ـ قول النبي ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عُدولُه.

٤ ـ كون أصحاب الحديث خلفاء الرسول ﷺ في التبليغ عنه .
٥ ـ وصف الرسول ﷺ إيمان أصحاب الحديث .
٦ ـ كون أصحاب الحديث أولى الناس بالرسول ﷺ لدوام صلاتهم عليه .
٧ ـ بشارة النبي ﷺ أصحابه بكون طلبة الحديث بعده واتصال الإسناد بينهم وبينه .
٨ ـ البيان أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة .
٩ ـ كون أصحاب الحديث أمناء الرسل ﷺ لحفظهم السنن وتبيينهم لها .
١٠ ـ كون أصحاب الحديث حماة الدين بذبِّهم عن السنن .
١١ ـ كون أصحاب الحديث ورثة الرسول ﷺ ما خلفه من السنة وأنواع الحكمة .
١٢ ـ كونهم الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر .
١٣ ـ كونهم خيار الناس .
١٤ ـ من قال: إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث .
١٥ ـ من قال: لولا أهل الحديث لاندرس الإسلام .
١٦ ـ كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنجاة في الآخرة، وأسبق الخلق إلى الجنة .
١٧ ـ اجتماع صلاح الدنيا والآخرة في سماع الحديث وكتبه .
١٨ ـ ثبوت حجة صاحب الحديث .
١٩ ـ الاستدلال على أهل السنة بحبهم أصحاب الحديث .
٢٠ ـ الاستدلال على المبتدعة ببغض الحديث وأهله .

٢١ ـ من جمع بين مدح أصحاب الحديث وذم أهل الرأي والكلام الخبيث .
٢٢ ـ من قال: طلب الحديث من أفضل العبادات .
٢٣ ـ من قال: رواية الحديث أفضل من التسبيح .
٢٤ ـ من قال: التحديث أفضل من صلاة النافلة .
٢٥ ـ من تمنى رواية الحديث من الخلفاء ورأى أن المحدثين أفضل العلماء .

هذه هي أهم أبواب الكتاب وفصوله. أسأل الله تعالى أن ييسر له من يقوم بطبعه من أنصار الحديث وأهله، حتى يسوغ لمثلي أن يحيل عليه من شاء التفصيل في معرفة ما جاء في هذه الفصول الرائعة من الأحاديث والنقول عن الأئمة الفحول!

وأختم هذه الكلمة بشهادة عظيمة لأهل الحديث من عالم من كبار علماء الحنفية في الهند، ألا وهو أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤) قال رحمه الله:

«ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنباً الاعتساف، يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها، فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شعب الاختلاف أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف، فلله درهم، وعليه شكرهم (كذا) كيف لا وهم ورثة النبي ﷺ حقاً، ونواب شرعه صدقاً، حشرنا الله في زمرتهم، وأماتنا على حبهم وسيرتهم».

* * *

افتراق الأمم
وبيان الفرقة الناجية

(ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة).

أخرجه أبو داود (٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤)، والدارمي (٢ / ٢٤١)، وأحمد (٤ / ١٠٢) وكذا الحاكم (١ / ١٢٨) والآجري في «الشريعة») (١٨) وابن بطة في «الإبانة» (٢ / ١٠٨ / ٢ و١١٩ / ١) واللالكائي في «شرح السنة» (١ / ٢٣ / ١) من طريق صفوان قال: حدثني أزهر بن عبدالله الهوزني عن أبي عامر عبدالله بن لحي عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال: ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال. . . فذكره. . وقال الحاكم وقد ساقه عقب أبي هريرة المتقدم:

«هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث». . ووافقه الذهبي وقال الحافظ في «تخريج الكشاف» (ص٦٣): «وإسناده حسن».

قلت: وإنما لم يصححه، لأن أزهر بن عبدالله هذا لم يوثقه غير العجلي وابن حبان ولما ذكر الحافظ في «التهذيب» قول الأزدي: «يتكلمون فيه»، تعقبه بقوله:

«لم يتكلموا إلا في مذهبه». ولهذا قال في «التقريب».

«صدوق، تكلموا فيه للنصب».

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (١ / ٣٩٠) من رواية أحمد، ولم يتكلم على سنده بشيء، ولكنه أشار إلى تقويته بقوله: «وقد ورد هذا الحديث من طرق».

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «المسائل» (٨٣ / ٢)(*). «هو حديث صحيح مشهور». وصححه أيضاً الشاطبي في «الاعتصام» (٣ / ٣٨).

ومن طرق الحديث التي أشار إليها ابن كثير، وفيها الزيادة، ما ذكره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٩٩) قال:

«رواه الترمذي من حديث عبدالله بن عمرو وحسنه، وأبو داود من حديث معاوية، وابن ماجة من حديث أنس وعوف بن مالك، وأسانيدها جياد».

قلت: ولحديث أنس طرق كثيرة جداً تجمع عندي منها سبعة، وفيها كلها الزيادة المشار إليها، مع زيادة أخرى يأتي التنبيه عليها، وهذه هي:

الطريق الأولى: عن قتادة عنه.

أخرجه ابن ماجة (٢ / ٤٨٠)، وقال البوصيري في «الزوائد»: «إسناده صحيح، رجاله ثقات».

قلت: وفي تصحيحه نظر عندي لا ضرورة لذكره الآن، فإنه لا بأس به في الشواهد.

(*) مخطوط في المكتبة الظاهرية (فقه حنبلي ٣).

الثانية : عن العميري عنه .

أخرجه أحمد (٣ / ١٢٠)، والعميري هذا لم أعرفه، وغالب الظن أنه محرف من (النميري) واسمه زياد بن عبدالله فقد روى عن أنس، وعنه صدقة بن يسار، وهو الذي روى هذا الحديث عنه، والنميري ضعيف، وبقية رجاله ثقات .

الثالثة : عن ابن لهيعة ثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عنه . وزاد :

«قالوا : يا رسول الله من تلك الفرقة؟ قال : الجماعة الجماعة» .

أخرجه أحمد أيضاً (٣ / ١٤٥) وسنده حسن في الشواهد .

الرابعة : عن سلمان أو سليمان بن طريف عنه .

أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٧) وابن بطة في «الإبانة» (٢ / ١١٨ / ٢) وابن طريف هذا لم أجد له ترجمة .

الخامسة : عن سويد بن سعيد قال : حدثنا مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس .

أخرجه الآجري، وسويد ضعيف؛ وأخرجه ابن بطة أيضاً، ولكني لا أدري إذا كان من هذا الوجه أو من طريق آخر عن عبد العزيز فإن كتابه بعيد عني الآن .(*) .

السادسة : عن أبي معشر عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن زيد بن أسلم عن أنس به . وفيه الزيادة .

(*) هو في المكتبة الظاهرية بدمشق، وأنا أكتب الآن في المدينة .

أخرجه الآجري (١٦). وأبو معشر اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي وهو ضعيف. ومن طريقه رواه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» «٢ / ٨٥ ـ ٨٧».

السابعة: عن عبدالله بن سفيان المدني عن يحيى بن سعيد الأنصاري عنه.

وفي الزيادة بلفظ: «قال: ما أنا عليه وأصحابي».

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٠٧ ـ ٢٠٨) والطبراني في «الصغير» (١٥٠) وقال:

«لم يروه عن يحيى إلا عبدالله بن سفيان». وقال العقيلي:

«لا يتابع على حديثه».

قلت: وهو على كل حال خير من الأبرد بن أشرس فإنه روى هذا الحديث أيضاً عن يحيى بن سعيد به، فإنه قلب متنه، وجعله بلفظ:

«تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: الزنادقة وهم القدرية».

أورده العقيلي أيضاً وقال:

«ليس له أصل من حديث يحيى بن سعيد» وقال الذهبي في «الميزان»:

«أبرد بن أشرس قال ابن خزيمة: كذاب وضاع».

قلت: وقد حاول بعض ذوي الأهواء من المعاصرين تمشية حال هذا الحديث بهذا اللفظ الباطل، وتضعيف هذا الحديث

الصحيح ، وقد بينت وضع ذاك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (١٠٣٥)، والغرض الآن إتمام الكلام على هذا اللفظ الصحيح ، فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لاشك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه «المستدرك» :

«إنه حديث كبير(*) في الأصول» ولا أعلم أحداً قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه، أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث، التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: «كلها في النار»، جاهلاً بل متجاهلاً حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس كما رأيت. وليته لم يقتصر على ذلك إذن لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة ابن الوزير اليمني، وذكر أنه قال في كتابه: «العواصم والقواصم» ما نصه :

«إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح».

وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات. ثم أوقفني بعض الطلاب في «الجامعة الإسلامية» على قول الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» (٢ / ٥٦):

(*) في الأصل: «كثر». وفي «كشف الخفاء» (١ / ٣٠٩) عنه «كثير» وفي «المقاصد» ما أثبته، ولعله الصواب .

«قال ابن كثير في تفسيره: وحديث افتراق الأمم إلى بضع وسبعين، مروي من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر، انتهى. قلت: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة «فقد ضعفها جماعة من المحدثين(!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة».

ولا أدري من الذين أشار إليهم بقوله: «جماعة...» فإني لا أعلم أحداً من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه «الفصل في الملل والنحل» وقد رجعت إليه، وقلبت مظانه فلم أعثر عليه، ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: «لا يصح»، والشوكاني قال عنه: «إنها موضوعة»، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم. فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.

والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لاسيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلاينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟

وأما ابن الوزير، فكلامه الذي نقله الكوثري يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادعاه. وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول

وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلاً!

وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين :

الأول : أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»[1] فقد عقد فيه فصلا خاصاً بالصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رضي الله عنه، فسرد ماله من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها!

الأمر الآخر : أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممن نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبلي، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير، وأنت إذاتأملت كلامه وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قبل استشكال معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه لما فيه من الفوائد. قال رحمه الله تعالى في «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ» (ص٤١٤):

«حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضاً بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها. (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي إشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي ثم قال:) والإشكال في قوله: «كلها

---

(١) انظر الجزء الثاني منه (ص ١١٣ ـ ١١٥).

في النار إلا ملة»، فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكـونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود حسبما صرحت به الأحاديث ، فكيف يتمشى هذا ؟ فبعض النـاس تكلم في ضعف هـذه الجملة، وقال : هي زيـادة غـير ثـابتـة . وبعضهم تـأول الكلام . وقال : ومن المعلوم أن ليس المراد من الفـرقة النـاجية أن لا يقـع منها أدنى اختـلاف ، فإن ذلـك قد كـان في فضلاء الصحابة. إنما الكلام في مخالفة تصير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعهـا . وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيـما يترتب عليه عظائم المفـاسد لا تكـاد تنحصر، ولكنها لم تخص معينـاً من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قـوم وخالف آخـرون بحسب مسائل عديدة .

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته :

« إن الناس عامة وخاصة ، فالعامة آخـرهم كأولهم، كـالنساء والعبيـد والفلاحـين والسوقـة ونحوهم ممن ليس من أمـر الخـاصـة في شيء ، فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كأولهم .

وأمـا الخاصـة ، فمنهم مبتدع اخـترع البـدعـة وجعلهـا نصب عينيه، ويلغ في تقويتهـا كل مبلغ، وجعلهـا أصلاً يـرد إليها صرائـح الكتاب والسنة ، ثم تبعه أقوام من نمـطه في الفقه والتعصب ، وربمـا جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحمله ، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقاً ، وهو شيء كبير (تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدّاً) ، كنفي حكمة الله تعـالى ، ونفي إقداره المكلف ، وككونه يكلف ما لا يطاق ، ويفعل سائر القبائح ولا

تقبح منه ، وأخواتهن ! ومنها ما هو دون ذلك ، وحقائقها جميعاً عند الله تعالى ، ولا ندري بأيها يصير صاحبهـا من إحدى الثـلاث والسبعين فرقة .

ومن النـاس(*) من تبع هؤلاء ونـاصرهم وقـوى سـوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقـد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضـع لكن على وجـه خفي ، ولعله تخيل مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عـرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه ، وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخبط في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانـه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عـذره، وما تكـاد تجد أحـداً من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثـير، فلربما لم يقـع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لايفطـن لتلك اللمحة الخفيـة التي دسوهـا إلا الأذكيـاء المحيطون بـالبحث، وقـد أغنـاهم الله بعلمهم عن تلك اللمحـة، وليس بكبير فـائدة أن يعلمـوا أن الـرجـل كـان يعلم الحق ويخفيه، والله المستعان .

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيىء للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيـراً من غثاء مـا حصلوه ولكن أرواح الأبحـاث بينه وبينهـا حائل. وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضا عن السلف لوقعهم في النفـوس. وهؤلاء هم الأكـثرون عـدداً، والأرذلـون قـدراً، فـإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركـوا سلامـة العامـة، فالقسم الأول

(*) وهم القسم الثاني من الخاصة في تقسيم المؤلف ، وستأتي الإشارة إليهم في كلامه .

من الخاصة مبتدعة قطعاً. والثاني ظاهرة الابتداع، والثالث له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف مالا يعنيهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً. فهؤلاء هم السنية حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة، لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكنا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة».

قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المقبلي رحمه الله، وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث

من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير رحمه الله في إعلاله إياه. والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه، وهو الموفق لا إله إلا هو.

ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه «أدب الجاحظ» (ص ٩٠) صحة هذا الحديث للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: «ولو صح هذا الحديث لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية، إذ يسجل على أغلبيتها الخلود في الجحيم ولو صح هذا الحديث لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبراً إياهم في حالة ردة..». إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه، لوضوح بطلانه لا سيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبلي المتقدم. على أنَّ قوله «الخلود في الجحيم» ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث. وهو سالم من ذلك كله كما بينا والحمد لله على توفيقه.

● نصيحة للشباب المسلم وطلبة العلم

أنصحكم ونفسي أولاً بتقوى الله ثم ببعض ما يتفرع من تقوى الله تبارك وتعالى، من ذلك أولاً:

أن تطلبوا العلم خالصاً لوجه الله لا تريدون من وراء ذلك جزاءً ولا شكوراً، ولا تصدر مجالس، إنما إلى الدرجة التي خص الله تعالى بها العلماء حين قال: ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾.

وثانياً: الابتعاد عن المزالق التي يقع بها بعض طلاب العلم

والتي منها : أنهم سرعان ما يسيطر عليهم العُجب والغرور فينطلق أحدهم إلى أن يركب رأسه ، وأن يفتي نفسه وغيره بما بدا له دون أن يستعين بأهل العلم من سلف الأمة الصالح الذين خلفوا لنا تراثاً عظيماً ينير من العلوم الإسلامية ، لنستعين به على قضاء كثير من الملمات التي تراكمت على مر العصور ، وعشنا بعضها ، وكانت ظلاماً دامسا، والاستعانة بأقوال السلف وآرائهم يساعدنا على إزالة هذه الظلمات ويرجعنا إلى منهل الكتاب والسنة الصحيحة . ولا أخفاكم أنني عشت في زمن أدركت فيه أمرين متناقضين . الأمر الأول : حين كان المسلمون جميعاً شيوخاًوطلاباً ، عامة وخاصة ، يعيشون في بؤرة التقليد ، ليس فقط للمذاهب ، بل للآباء والأجداد ، ونحن في خضم ذلك ندعو إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، هنا وهناك ، وفي مختلف البلاد الإسلامية من يقوم مثلنا أفراد كذلك ، فكنا نعيش جميعاً كالغرباء الذين وصفهم الرسول عليه السلام في بعض الأحاديث المعروفة التي منها « إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء » . وجاء في بعض الروايات أنه عليه السلام قال : « هم ناس قليل صالحون بين كثير ، من يعصيهم أكثر مما يطيعهم » وفي رواية أخرى : « هم الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي من بعدي » .

أقول : عشنا ذلك الزمان ، ثم بدأنا نتبنى الأثر الطيب لدعوة الغرباء المصلحين بين صفوف الشباب المؤمنين ورأينا هذا الشباب يستقيم على الجادة في كثير من البلاد الإسلامية ، ويحرص عل التمسك بالكتاب والسنة حيثما صحت عندهم ، ولكن ما طال فرحنا هذا ، بهذه الصحوة ، التي لمسناها بهذه السنوات الأخيرة حتى فوجئنا بانقلاب وقع في هؤلاء الشباب في بعض البلاد كاد يقضي على آثار هذه الصحوة

الطيبة ، وما سبب ذلك ، وهنا العبرة ! إلا لأنهم أصابهم العُجب والغرور بسبب ما تبين لهم أنهم أصبحوا على شيء من العلم الصحيح ، ليس فقط بين جماعة الشباب المسلم الضائع ، بل حتى بين كثير من شيوخ العلم ، حين شعروا بأنهم تفوقوا بهذه الصحوة على أهل المشيخة والعلم المنتشرين في العالم الإسلامي ، كما أنهم لم يشكروا الله عز وجل حيث وفقهم إلى هذا العلم الصحيح وآدابه ، بل اغتروا بأنفسهم وظنوا أنهم على شيء ، فأخذوا يصدّرون الفتاوى الفجة غير القائمة على التفقه بالكتاب والسنة ، فظهرت هذه الفتاوى من آراء غير ناضجة ، فظنوا أنها هي العلم المأخوذ من الكتاب والسنة ، فضلوا بتلك الآراء وأضلوا كثيراً ، وليس يخفى عليكم ما كان من آثار ذلك من وجود جماعة في بعض البلاد الإسلامية ، الذين أخذوا يصرحون بتكفير كل الجماعات المسلمة بفلسفات لا مجال الآن في هذه العجالة للخوض بها ، وبخاصة أننا بصدد نصيحة وتذكير للإخوة طلبة العلم والدعاة ، لذلك أنصح إخواننا أهل السنة والحديث في كل بلاد الإسلام أن يصبروا على طلب العلم ، وأن لا يغتروا بما جنوا من علم إنما يتابعون الطريق ولا يعتمدون على مجرد أفهامهم أو ما يسمونه باجتهادهم . وأنا سمعت الكثير من إخواننا ويقولونها وبمنتهى السهولة وبكل بساطة ولا مبالاة بعواقبها ، أنا اجتهدت . . أنا أرى كذا أو أنا لا أرى ذلك . وعندما تسألهم على ماذا اجتهدت فكان رأيك كذا وكذا ؟ هل اعتمدت على فقه الكتاب والسنة وإجماع العلماء من الصحابة وغيرهم ؟ ولما استعنت هل استعنت بكتب الفقه والحديث وأفهام العلماء لها ؟ أو هو الهوى والفهم القاصر النظر والاستدلال ؟ هو هذا بالفعل . هذا في اعتقادي سببه العُجب والغرور . لذلك أجد في

العالم الإسلامي اليوم ظاهرة غريبة جداً تظهر في بعض المؤلفات وهي أنه أصبح من هو عدو للحديث، مؤلفا في علم الحديث، ليقال فقط إنه ألف في علم الحديث ، ولو رجعت إلى هذا الذي كتبه في هذا العلم الشريف لوجدته مجرد نقول لملمها وجمعها من هنا وهناك وألَّف منها كتابه هذا . ما الباعث على ذلك يا ترى ؟ هو حب الظهور والبروز ، وصدق من قال « حب الظهور يقطع الظهور » . لذلك أكرر القول لإخواني طلبة العلم أن يبتعدوا عن كل خلق ليس إسلامياً ومن ذلك ألا يغتروا بما أوتوا من علم وأن لا يغلبهم العجب ، وأن ينصحوا الناس أخيراً بالتي هي أحسن ويبتعدوا عن الأساليب القاسية والشديدة في الدعوة لأننا جميعاً نعتقد أن الله عز وجل حين قال : ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾ إنما قال ذلك لأن الحق في نفسه ثقيل على الناس ثقيل على النفوس البشرية ولذلك هي تستكبر عن قبوله إلا من شاء ربك ، فإذا انضم إلى ثقل الحق على النفس البشرية عضو آخر وثقل آخر وهو القسوة في الدعوة كان ذلك تنفيراً للناس عن الدعوة ، وقد تعلمون قول الرسول ﷺ : « إن منكم لمنفرين (ثلاثاً) » . وختاماً أسأل الله عز وجل أن لا يجعل منا منفرين وإنما يجعلنا حكماء عاملين بالكتاب والسنة .

ونستودعكم الله جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يا ســاريةُ الجبلَ ، يا ساريةُ الجبلَ

رواه أبو بكر بن خلاد في « الفوائد » (١/٢١٥/٢) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا أحمد بن يونس : ثنا أيوب بن خوط عن عبدالرحمن السراج ، عن نافع أن عمر بعث سرية فاستعمل عليهم رجلًا يقال له سارية ، فبينما عمر يَخطبُ يوم الجمعة فقال : فذكره . فوجدوا سارية قد أغار إلى الجبل في تلك الساعة يوم الجمعـة وبينهما مسيرة شهر .

قلت : وأيوب بن خوط متروك ، كما في « التقريب » .

لكن رواه أبـو عبدالـرحمن السلمي في « الأربعين الصـوفيـة » (٣/٢) والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢/١٨١/١ ـ مخطوطة حلب) من طرق عن ابن وهب : أخبرني يحيى بن أيوب ، عن ابن عجلان : عن نافع به نحوه .

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (٧/٦/١) و (١٣/٦٣/٢) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٢٨ ـ ٢٩) إلا أنهما قالا : عن نافع عن ابن عمر أن عمر . . . وزادا في آخره وكذا البيهقي :

« قال ابن عجلان : وحدثني إياس بن قرة بنحو ذلك » ، وقال الضياء :

« قال الحاكم (يعني أبا عبدالله) : هذا غريب الإسناد والمتن لا أحفظ له إسناداً غير هذا » .

وذكره ابن كثير في « البداية » (٧/١٣١) فقال : «وقال عبدالله بن

وهب . . . » مثل رواية « الضياء » ولفظه : فجعل ينادي : يا سارية الجبل ، يا سارية الجبل ثلاثاً . ثم قدم رسول الجيش ، فسأله عمر ، فقال : يا أمير المؤمنين هُزِمنا ، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا منادياً : يا سارية الجبل ثلاثاً ، فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله . قال : فقيل لعمر : إنك كنت تصيح بذلك . ثم قال ابن كثير :

« وهذا إسناد جيد حسن » . وهو كما قال ، ثم ذكر له طرقاًأخرى وقال :

« فهذه طرق يشد بعضها بعضاً » .

قلت : وفي هذا نظر ، فإن أكثر الطرق المشار إليها مدارها على سيف بن عمر والواقدي وهما كذابان ، ومدار إحداها على مالك عن نافع به نحوه . قال ابن كثير :

« في صحته من حديث مالك نظر » .

ورواه ابن الأثير في « أسد الغابة » (٥/٦٥) عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر عن أبيه أنه كان يخطب يوم الجمعة على منبر رسول الله ﷺ فعرض له في خطبته أنه قال : يا سارية بن حصن الجبل الجبل ، من استرعى الذئب ظلم فتلفت الناس بعضهم إلى بعض فقال علي : صدق والله ليخرجن مما قال ، فلما فرغ من صلاته قال له علي : ما شيء سَنَحَ لك في خطبتك ؟ قال : وماهو ؟ قال : قولك يا سارية الجبل الجبل ، من استرعى الذئب ظلم ، قال : وهل كان ذلك مني ؟ قال : نعم وجميع أهل المسجد قد سمعوه ، قال إنه وقع في خلدي أن المشركين هزموا إخواننا فركبوا أكتافهم ، وأنهم يمرون بجبل ، فإن عدلوا إليه قاتلوا من وجدوا وقد ظفروا وإن جازوا هلكوا ، فخرج مني ما تزعم أنك سمعته . قال : فجاء البشير بالفتح

بعد شهر فذكر أنه سمع في ذلك اليوم في تلك الساعة حين جاوزوا الجبل صوتاً يشبه صوت عمر يقول : يا سارية بن حصن الجبل الجبل ، قال : فعدلنا إليه ففتح الله علينا .

قلت : وهذا سند واه جداً ، فرات بن السائب ، قال البخاري : « منكر الحديث » وقال الدار قطني وغيره : « متروك » وقال أحمد : « قريب من محمد بن زياد الطحان ، يتهم بما يتهم به ذاك »(*) .

فتبين مماتقدم أنه لا يصح شيء من هذه الطرق إلا طريق ابن عجلان ، وليس فيه إلا مناداة عمر « يا سارية الجبل » ، وسماع الجيش لندائه ، وانتصاره بسببه .

ومما لا شك فيه ، أن النداء المذكور إنما كان إلهاماً من الله تعالى لعمر ، وليس ذلك بغريب عنه ، فإنه « محدَّث » كما ثبت عن النبي ﷺ ، ولكن ليس فيه أن عمر كشف له حال الجيش ، وأنه رآهم رأي العين ، فاستدلال بعض المتصوفة بذلك على ما يزعمونه من الكشف للأولياء ، وعلى إمكان اطلاعهم على مافي القلوب من أبطل الباطل ، كيف لا وذلك من صفات رب العالمين ، المنفرد بعلم الغيب والاطلاع على مافي الصدور . وليت شعري كيف يزعم هؤلاء ذلك الزعم الباطل والله عز وجل يقول في كتابه : ﴿ عالم الغيب ، فلا يظهر على غيبه أحداًإلا من ارتضى من رسول ﴾ . فهل يعتقدون أن أولئك الأولياء

(*) فلا يغتر بإيراد النووي لهذه القصة بهذا التمام في « تهذيب التهذيب » (٢/١٠) ، وقلده الأستاذ الطنطاوي في « سيرة عمر » ؛ فإنهم يتساهلون في مثلها .

رسل من رسل الله حتى يصح أن يقال إنهم يطلعون على الغيب بإطلاع الله إياهم !! سبحانك هذا بهتان عظيم .

على أنه لو صح تسمية ما وقع لعمر رضي الله عنه كشفاً ، فهو من الأمور الخارقة للعادة ، التي قد تقع من الكافر أيضاً ، فليس مجرد صدور مثله بالذي يدل على إيمان الذي صدر منه فضلا عن أنه يدل على ولايته ، ولذلك يقول العلماء إن الخارق للعادة إن صدر من مسلم فهو كرامة ، وإلا فهو استدراج ، ويضربون على هذا مثلاً الخوارق التي تقع على يد الدجال الأكبر في آخر الزمان كقوله للسماء : أمطري ، فتمطر ، وللأرض : أنبتي نباتك فتنبت ، وغير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة .

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما قرأته اليوم من عدد (أغسطس) من السنة السادسة من مجلة « المختار » تحت عنوان : « هذا العالم المملوء بالألغاز وراء الحواس الخمس » ص ٢٣ قصة « فتاة شابة ذهبت إلى جنوب أفريقيا للزواج من خطيبها ، وبعد معارك مريرة معه فسخت خطبتها بعد ثلاثة أسابيع ، وأخذت الفتاة تذرع غرفتها في اضطراب ، وهي تصيح في أعماقها بلا انقطاع : « أواه يا أماه . . . ماذا أفعل ؟ » ولكنها قررت ألا تزعج أمها بذكر ما حدث لها ، وبعد أربعة أسابيع تلقت منها رسالة جاء فيها : « ماذا حدث ؟ لقد كنت أهبط السلم عندما سمعتك تصيحين قائلة : « أواه يا أماه . . . ماذا أفعل ؟ » . وكان تاريخ الرسالة متفقاً مع تاريخ اليوم الذي كانت تصيح فيه من أعماقها » .

وفي المقال المشار إليه أمثلة أخرى مما يدخل تحت ما يسمونه اليوم

بـ « التخاطر » و « الاستشفـاف » ويعرف بـاسم « البصيرة الثـانية »
اكتفينابالذي أوردناه لأنها أقرب الأمثال مشابهة لقصة عمر رضي الله
عنه ، التي طالما سمعت من ينكرها من المسلمين لظنه أنها مما لا يعقل !
أو أنها تتضمن نسبة العلم بالغيب إلى عمر، بينما نجد غير هؤلاء ممن
أشرنا إليهم من المتصوفة يستغلونها لإثبات إمكان اطلاع الأولياء على
الغيب ، والكل مخطىء . فالقصة صحيحة ثابتة ، وهي كرامة أكرم
الله بها عمر ، حيث أنقذ به جيش المسلمين من الأسر أو الفتك به ،
ولكن ليس فيها ما زعمه المتصوفة من الاطلاع على الغيب ، وإنما هو
من باب الإلهام (في عرف الشرع) أو (التخاطر) في عـرف العصر
الحاضر ، الذي ليس معصوماً ، فقد يصيب ، كما في هذه الحادثة ،
وقد يخطىء كما هو الغالب على البشر ، ولذلك كان لابد لكل ولي من
التقيد بالشرع في كل ما يصدر منه من قول أو فعل خشية الوقوع في
المخالفة ، فيخرج بذلك عن الولايـة التي وصفها الله تعـالى بوصف
جـامع شـامل فقـال : ﴿ **ألا إن أولياء الله لا خـوف عليهم ولا هم
يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون** ﴾ . ولقد أحسن من قال :

إذا رأيـت شـخـصـاً قـد يـطير
وفـوق مـاء البـحـر قـد يـسـير
ولم يـقـف عـلى حـدود الـشـرع
فـإنـه مـسـتـدرج ويـدعـي

الفصـــل الرابع

قيل للإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله :

« هذه الأحاديث المصنوعة ؟ (يعني الموضوعة) أجاب بقوله : « يعيش لها الجهابذة » .

الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٦

سنن أحياها الشيخ وقضايا تفرّد بها

أ ــ مسائل وقضايا تفرد الشيخ في التنبيه عليها :

١ ــ تفرده بتحريم الذهب المحلق على النساء .

٢ ــ حديث أسماء بنت أبي بكر : إن المرأة إذا بلغت المحيض . .

٣ ــ وضعه الخط فوق الكلمات المراد لفت النظر إليها مخالفة لكتاب الغرب .

٤ ــ في أسلوب الكتابة .

٥ ــ التنبيه على عادة جرى عليها الناس من عادات الكفار (الدبلة) .

٦ ــ التنبيه على قصة الغرانيق العلى .

٧ ــ الخلاف شر وحديث اختلاف أمتي رحمة .

٨ ــ تفرده في تخريج حديث دخول القرية .

ب ــ التنبيه على فوائد مهمة في الصلاة على نبي الأمة .

ج ــ سنن أحياها الألباني :

١ ــ حجاب المرأة المسلمة وشروطه التي اجتهد في وضعها .

٢ ــ فضل قيام رمضان ، وكيفية أدائه ، ومشروعية الجماعة فيه .

٣ ــ صلاة التراويح والتنبيه على السنة في أدائها .

٤ ــ صلاة العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة .

٥ ــ خطبة الحاجة التي كان الرسول ﷺ يعلمها لأصحابه .

٦ ــ آداب الزفاف في السنةالمطهرة .

٧ ــ أحكام الجنائز وبدعها .

٨ ــ صحيح الكلم الطيب .

٩ ــ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين .

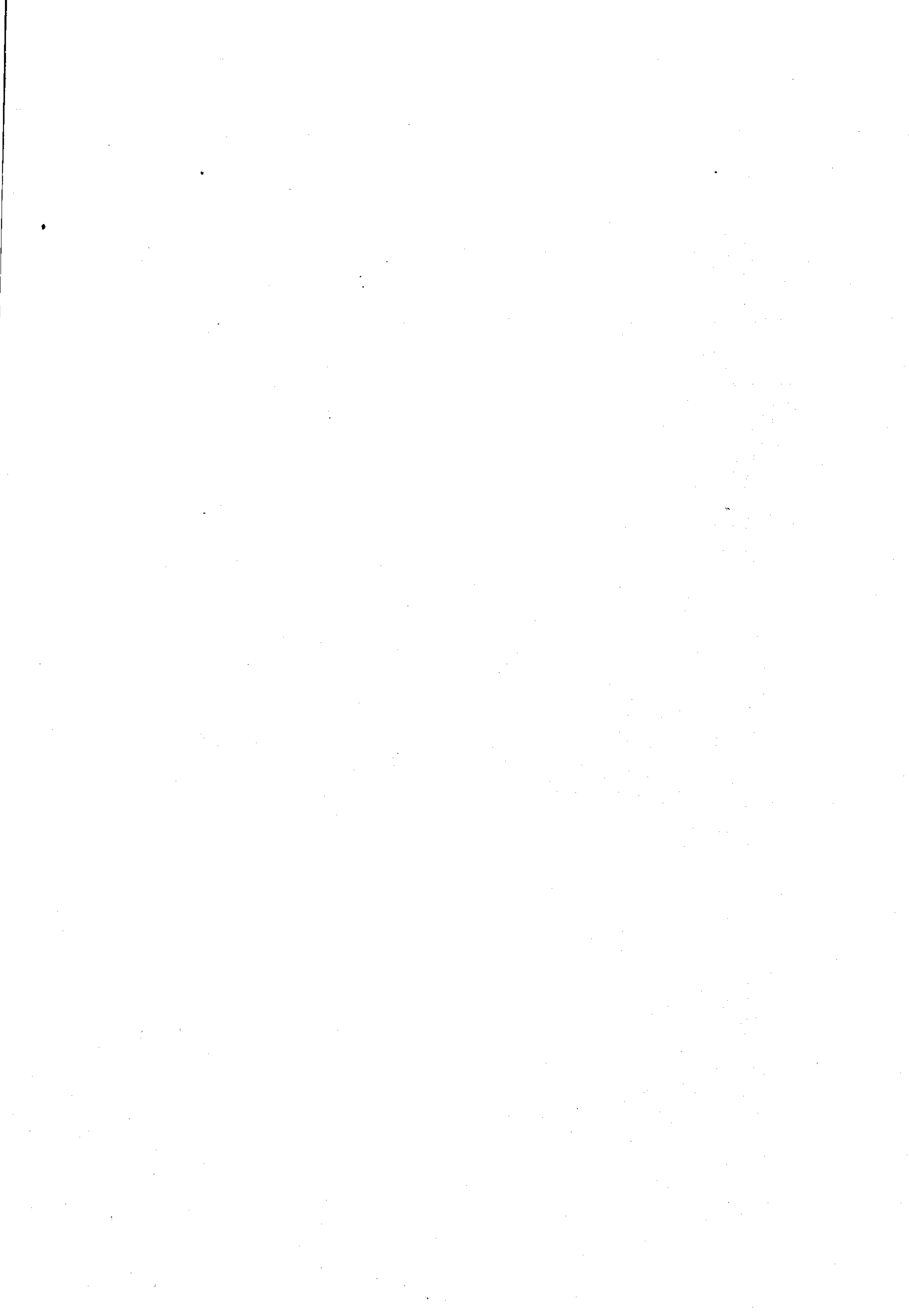
١٠ ــ كيفية أداء الصلاة كما أداها الرسول ﷺ .

١١ ــ إحياء سنة الاستعاذة بأعوذ بالله السميع العليم .

١٢ ــ سنة « السلام على النبي » في التشهد .

١٣ ــ مؤلف القواعد الخمس ودعوتنا .

١٤ ــ الإيمان بحقائق الصفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى .



أ ــ مسائل وقضايا تفرد الشيخ في التنبيه عليها

١ ــ تفرده بتحريم الذهب المحلق على النساء لنصوص نادرة وقع عليها أثناء اشتغاله بالحديث النبوي لأكثر من خمسين عاماً . ولو أن أكثر الفقهاء والعلماء ، وأهل البدع والزيغ والانحراف ، خالفوه فيها إلا أنه يعتبر ما وقع عليه في هذا الباب هو الصواب والحق الذي سيقابل الله تعالى به .

٢ ــ حديث أسماء بنت أبي بكر « ياأسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا » وأشار إلى وجهه وكفيه ـ وتصحيح الشيخ له من عدة طرق يتقوى بها ذكرها في حجاب المرأة المسلمة مـع مخالفـة كثير من العلماء لـه وتشنيع بعضهم فيـه والطعن في علمه .

٣ ــ مخالفته للكفار ـ من كتّاب الغرب ـ في وضع الخط فوق الكلام (علامة على أهمية المسألة) وليس تحتها ، وهذه موجودة في أكثر كتبه . يقول الشيخ : إن وضع الخط فوق الكلمات المراد لفت النظر إليها هو صنيع علمائنا تبعاً لطريقة المحدثين . وأما وضع الخط تحت الكلمة فهو من صنع الأوروبيين وقد أمرنا بمخالفتهم .

٤ ــ في أسلوب الكتابة : كتابة الحديث والأسانيد وضع نقطتين بعد حدثناوهذا مثال : حدثنا فلان : حدثنا فلان : حدثنا فلان :
تفرد الشيخ على المتقدمين والمتأخرين فيها ، فأما المتقدمون فـلا

يكتبونها ، وأما المتأخرون فيكتبون بدلها فاصلة(،) .

٥ ــ التنبيه على عادة جرى عليها الناس ، وهي من عادات الكفار التي سرت إلى الأمةالإسلامية ، وهي خاتم الخطبةأو ما يسمى (بالدبلة) .

ويرجع ذلك إلى عادة قديمة عندما كان العريس يضع الخاتم على رأس إبهام العروس اليسرى ويقول : باسم الأب .

ثم ينقله واضعاً له على رأس السبابة ويقول :وباسم الابن .

ثم يضعه على رأس الوسطى ويقول : وباسم روح القدس ، وعندما يقول آمين يضعه أخيراً في البِنْصِر حيث يستقر .

وقد وجه سؤال إلى مجلة « المرأة » (Women) التي تصدر في لندن ، في عدد ١٩ آذار ١٩٦٠ ، ص ٨ .

وأجابت عنه « أنجلا ثلبوت Angela Talbot » محررة قسم هذه الأسئلة .

والسؤال هو :

« لماذا يوضع خاتم الزواج في بنصر اليد اليسرى »

Why is the Wedding Ring Placed on the Third Finger oF the Left Hand?

والجواب :

« يقال إنه يوجد عرق في هذه الأصبع يتصل مباشرة بالقلب .

وهناك أيضاً الأصل القديم ، عندما كان يضع العريس الخاتم على رأس إبهام العروس اليسرى ويقول : باسم الأب ، فعلى رأس السبابة ويقول : وباسم الابن فعلى رأس الوسطى ويقول : وباسم روح

القدس ، وأخيراً يضعه في البِنْصِر - حيث يستقر - ويقول : آمين » .

it is Said There is a Vein That Runs Directly From This Finger to the Heart.

Also, There is the Ancient origin Whereby From The Bridegroom Placed the Ring on The Tip oF Bride's left Thumb, Saying: "In the Name oF The Father," on the First Finger, Saying: "In the name oF the Son," on the Second Finger, Saying: and oF the Holy chost," on the Word "Amen,"

the Ring Was Finally Placed on the Third Finger Where it Remained.

٦ ـ التنبيه على أنَّ قصة الغرانيق العلا . . . ليست صحيحة .

نبه على قضية هامة قد حشيت بعض كتب السابقين منها - وهي ليست صحيحة - وهي حادثة نسبوها بهتاناً وزوراً إلى النبي ﷺ - وحاشاه أن يكون كذلك وهو النبي لا كذب ﴿ إن هو إلا وحي يوحى ﴾ - وهي قصة « الغرانيق العلا وشفاعتهن ترتجى » أي : أن النبي ﷺ قرأ « أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، تلك الغرانيق العلى وشفاعتهن ترتجى » ففرح المشركون بذلك ، وقالوا : قد ذكر آلهتنا فجاءه جبريل ، فقال : اقرأ علي ما جئتك به قال : فقرأ . . . الحديث .

وقد نزه الشيخ ناصر الدين النبي ﷺ أن يقع في شيء من ذلك وأن يرضى بما يتكلم به المشركين جذباً لهم إليه . فيكون في هذا العصر أول من نبه على بطلان هذا الحديث الذي وقع في تصديقه كثير من الكتّاب في الحديث والقديم فنسأل الله السلامة في الدين .

٧ ـ الخلاف شر ـ وحديث اختلاف أمتي رحمة إنما هو من الشر .

يردد الكثير من المشايخ والمقلدة في هذا العصر ما ردده إخوانهم بالأمس كالببغاء حديث « اختلاف أمتي رحمة » ، دون النظر في سنده أو صحته ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون ﴾ .

لقد نبه الشيخ على أن هذا الحديث لا يصح أن ينسب للنبي ﷺ في أي حال من الأحوال؛فهو لا أصل له .

يقول : ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا ، حتى قال السيوطي في « الجامع الصغير » :

« ولعله خُرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا » !

وهذا بعيد عندي ، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه ﷺ ، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده ، ونقل المناوي عن السبكي أنه قال :

« وليس بمعروف عند المحدثين ، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع » . وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على تفسير البيضاوي (ق ٢/٩٢) .

ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء ، فقال العلامة ابن حزم في « الإحكام في أصول الأحكام » (٥/٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث : « وهذا من أفسد قول يكون ، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطاً ، وهذا مالا يقوله مسلم ، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف ، وليس إلا رحمة أو سخطاً » وقال في مكان آخر :

« باطل مكذوب » . وإن من آثار هذا الحديث السيئة أن كثيراً

من المسلمين يقرون بسببه الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة ، ولا يحاولون أبداً الرجوع بها إلى الكتاب والسنة الصحيحة ، كما أمرهم بذلك أئمتهم رضي الله عنهم ، بل إن أولئك ليرون مذاهب هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم إنما هي كشرائع متعددة ! يقولون هذا مع علمهم بما بينها من اختلاف وتعارض لا يمكن التوفيق بينها إلا برد بعضها المخالف للدليل ، وقبول بعضه الأخر الموافق له ، وهذا مالا يفعلون ! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض ! وهو وحده دليل على أنه ليس من الله عز وجل لو كانوا يتأملون قوله تعالى في حق القرآن :﴿ **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** ﴾ النساء فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله ، فكيف يصح إذن جعله شريعة متبعة ، ورحمة منزلة ؟

وبسبب هذا الحديث ونحوه ظل أكثر المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الاعتقادية والعلمية ، ولو أنهم كانوا يرون أن الخلاف شر كما قال ابن مسعود وغيره رضي الله عنهم ودلت على ذمه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الكثيرة ، لسعوا إلى الاتفاق ، ولأمكنهم ذلك في أكثر هذه المسائل بما نصب الله تعالى عليها من الأدلة التي يعرف بها الصواب من الخطأ! والحق من الباطل . ثم عذر بعضهم بعضاً فيما قد يختلفون فيه ، ولكن لماذا هذا السعي وهم يرون أن الاختلاف رحمة ، وأن المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة .

وإن شئت أن ترى أثر هذا الاختلاف والإصرار عليه ، فانظر إلى كثير من المساجد ، تجد فيها أربعة محاريب يصلي فيها أربعة من الأئمة : ولكل منهم جماعة ينتظرون الصلاة مع إمامهم كأنهم أصحاب أديان

مختلفة ! وكيف لا وعالمهم يقول : إن مذاهبهم كشرائع متعددة ! يفعلون ذلك وهم يعلمون قوله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» رواه مسلم وغيره . ولكنهم يستجيزون مخالفة هذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذاهب كأن المذهب محترم عندهم ومحفوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام ! وجملة القول أن الاختلاف مذموم في الشريعة ، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن ، لأنه من أسباب ضعف الأمة كما قال تعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ ، [الأنفال] أما الرضا به وتسميته رحمة فخلاف الآيات الكريمة المصرحة بذمه ، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله ﷺ .

وهنا قد يرد سؤال وهو :

إن الصحابة قد اختلفوا وهم أفاضل الناس ، أفيلحقهم الذم المذكور ؟

وقد أجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى فقال (٥/٦٧ ـ ٦٨) :

« . . . كلا ما يلحق أولئك شيء من هذا ، لأن كل امرىء منهم تحرى سبيل الله ، ووجهته الحق ، فالمخطىء منهم مأجور أجراً واحداً لنيته الجميلة إرادة الخير ، وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم لأنهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ، ولا استهانوا بطلبهم ، والمصيب منهم مأجور أجرين ، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه ، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص ، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى وهو القرآن ، وكلام النبي ﷺ بعد بلوغ النص إليه وقيام الحجة به عليه ، وتعلق بفلان وفلان ، مقلداً عامداً للاختلاف ، داعياً

إلى عصبية الجاهلية وحميتها، قاصداً للفرقة ، متحرياً في دعواه برد القرآن والسنة إليها ، فإن وافقها النص أخذ به ، وإن خالفها تعلق بجاهليته ، وترك القرآن وكلام النبي ﷺ ، فهؤلاء هم المختلفون المذمومون . وطبقةأخرى وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ماوافق أهواءهم في قول كل قائل ، فهم يأخذون ماكان رخصة في قول كل عالم . مقلدين له غير طالبين ماأوجبه النص عن الله وعن رسوله ﷺ .

ويشير في آخر كلامه إلى « التلفيق » المعروف عن الفقهاء ، وهو أخذ قول العالم بدون دليل ، وإنما اتباعاً للهوى أو الرخص ، وقد اختلفوا في جوازه ، والحق تحريمه لوجوه لا مجال الآن لبيانها . وتجويز مستوحى من هذا الحديث وعليه استند من قال : « من قلدعالماً لقي الله سالماً » ! وكل هذا من آثار الأحاديث الضعيفة ، فكن في حذر منها إن كنت ترجو النجاة ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ .

٨ ــ تفرده في تخريج حديث « دخول القرية » في هذا العصر .

وهو تخريج منشور في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ـ ٢٧٥٩ ـ المجلد السادس بإسناد حسن (صحيح ابن خزيمة ٤/ ١٥) :

حدثنامحمد بن عبدالله بن رستة نا إبراهيم بن المستمر العُروفي ، ثنا يعقوب بن محمد الزهري : حدثني إسحاق بن جعفر: حدثني محمد بن عبدالله الكناني عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبي لبابة بن عبدالمنذر أن رسول الله ﷺ :

« كان إذا أراد دخول قرية لم يدخلها حتى يقول : اللهم ربَّ السماوات السبع وماأظلت ، وربُّ الأرضين السبع وما أقلت ، ورب الرياح وما أذرت ، وربَّ الشياطين وماأضلت ، إني أسألك من خيرها وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها » .

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) - ٢/١٤/٢/٧٦٦٧ - كما ذكر ذلك الشيخ . وعضد هذا الحديث بأحاديث أخرى مرفوعة وموقوفة كحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يقول :

« إذا خرجتم من بلادكم إلى بلاد تريدونها فقولوا إذا أشرفتم على المدينة أو القرية : اللهم رب السماوات السبع وما أظلت ، ورب الأرضين السبع وما أقلت : الحديث » .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ /٢٧٧) .

قال الشيخ : إسناد حسن .

وللحديث شاهد موقوف كان عبدالله بن مسعود إذا أراد أن يدخل قرية فذكره .

راجع كذلك رد الشيخ على حبيب الرحمن الأعظمي ٢ /١٤٤ ، ١٥٣ المسمى « بالرد العلمي » .

ب ـ التنبيه على
فوائد مهمة في الصلاة على نبي الأمة

الفائدة الأولى : من الملحوظ أن أكثر هذه الأنواع من صيغ الصلاة عليه ﷺ ليس فيها ذكر إبراهيم نفسه مستقلاً على آله ، وإنما فيها : « كما صليت على آل إبراهيم » والسبب في ذلك أن آل الرجل في اللغة العربية يتناول الرجل كما يتناول غيره ممن يؤوله ، كما في قوله تعالى (آل عمران : ٣٣) : ﴿ **إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين** ﴾ وقوله (القمر : ٣٤) ﴿ **إلا آلَ لوط نجيناهم بسَحَر** ﴾ ومنه قوله ﷺ : « اللهم صل على آل أبي أوفى » وكذلك لفظ أهل البيت كقوله تعالى (هود : ٧٣) : ﴿ **رحمة الله وبركاتُه عليكم أهلَ البيت** ﴾ فإن إبراهيم داخل فيهم . قال « شيخ الإسلام » :

« ولهذا جاء في أكثر الألفاظ : « كما صليت على آل إبراهيم » و « كما باركت على آل إبراهيم » وجاء في بعضها « إبراهيم » نفسه لأنه هو الأصل في الصلاة والزكاة ، وسائر أهل بيته إنما يحصل لهم ذلك تبعاً ، وجاء في بعضها ذكر هذا وهذا تنبيهاً على هذين » .

إذا علمت ذلك فقد اشتهر التساؤل بين العلماء عن وجه التشبيه في قوله : « كما صليت » الخ لأن المقرر أن المشبه دون المشبه به ، والواقع هنا عكسه إذ أن محمداً ﷺ أفضل من إبراهيم ، وقضية كونه أفضل ، أن تكون الصلاة المطلوبة أفضل من كل صلاة حصلت أو تحصل . وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة كثيرة تراها في « الفتح » و « الجلاء » وقد بلغت نحو عشرة أقوال بعضها أشد ضعفاً من بعض

إلا قولاً واحداً فإنه قوي واستحسنه شيخ الإسلام وابن القيم وهو قول من قال :

« إن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم ، فإذا طلب للنبي ﷺ ولآله من الصلاةعليه مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء ، حصل لآل محمد من ذلك ما يليق بهم ، فإنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء وتبقى الزيادة التي للأنبياء وفيهم إبراهيم لمحمد ﷺ ، فيحصل له من المزية مالا يحصل لغيره » . قال ابن القيم :

« وهذا أحسن من كل ماتقدم ، وأحسن منه أن يقال : محمد ﷺ هو من آل إبراهيم ، بل هو خير آل إبراهيم كما روى علي بن طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : (آل عمران : ٣٣) : ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآلَ إبراهيم وآلَ عمران على العالمين ﴾ قال ابن عباس : « محمد من آل إبراهيم » وهذا نص ، إذا دخل غيره من الأنبياء الذين هم من ذرية إبراهيم في آله ، فدخول رسول الله ﷺ أولى ، فيكون قولنا : « كما صليت على آل إبراهيم » متناولاً للصلاةعليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم ، ثم قد أمرنا الله تعالى أن نصلي عليه وعلى آله خصوصاً بقدر ما صلينا عليه مع سائر آل إبراهيم عموماً وهو فيهم ، ويحصل لآله من ذلك ما يليق بهم ويبقى الباقي كله له ﷺ قال : ولا ريب أن الصلاة الحاصلة لآل إبراهيم ورسول الله ﷺ معهم ، أكمل من الصلاة الحاصلة له دونهم ، فيطلب له من الصلاة هذا الأمر العظيم الذي هو أفضل مما لإبراهيم قطعاً ، ويظهر حينئذ فائدة التشبيه وجريه على أصله ، وأن المطلوب له من الصلاة بهذا اللفظ أعظم من المطلوب له بغيره ، فإنه إذا كان المطلوب بالدعاء إنما هو مثل المشبه به وله أوفر نصيب منه ، صار له من المشبه

المطلوب أكثر مما لإبراهيم وغيره ، وانضاف إلى ذلك مما له من المشبه به من الحصة التي لم تحصل لغيره ، فظهر بهذا من فضله وشرفه على إبراهيم وعلى كل من آله وفيهم النبيون ماهو اللائق به ، وصارت هذه الصلاة دالة على هذا التفضيل وتابعة له ، وهي من موجباته ومقتضياته ، فصلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً ، وجزاه عنا أفضل ما جزى نبياً عن أمته ، اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » .

الفائدة الثانية : ويرى القارىء الكريم أن هذه الصيغ على اختلاف أنواعها فيها كلها الصلاة على آل النبي ﷺ وأزواجه وذريته معه ﷺ ، فلذلك فليس من السنة ولا يكون منفذاً للأمر النبوي من اقتصر على قوله : « اللهم صلِّ على محمد » فحسب ، بل لابد من الإتيان بإحدى هذه الصيغ كاملة كما جاءت عنه ﷺ ، لا فرق في ذلك بين التشهد الأول والآخر ، وهو نص الإمام الشافعي في « الأم » (١/١٠٢) ، فقال :

والتشهد في الأولى والثانية لفظ واحد لايختلف، ومعنى قولي : « التشهد » التشهد والصلاة على النبي ﷺ ، لا يجزيه أحدهما عن الآخر » .

وإن من عجائب هذا الزمن ومن الفوضى العلمية فيه أن يجرؤ بعض الناس ـ وهو الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي في كتابه : « الإسلام الصحيح » على إنكار الصلاة على الآل في الصلاة عليه ﷺ على الرغم من ورود ذلك في « الصحيحين » وغيرهما عن جمع من الصحابة ، منهم كعب بن عجرة وأبو حميد الساعدي وأبو سعيد

الخدري وأبو مسعود الأنصاري وأبو هريرة وطلحة بن عبيدالله ، وفي أحاديثهم أنهم سألوا النبي ﷺ : « كيف نصلي عليك » فعلمهم ﷺ هذه الصيغ ، وحجته في الإنكار أن الله تعالى لم يذكر في قوله : ﴿ صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ مع النبي ﷺ أحداً . ثم أنكر وبالغ في الإنكار أن يكون الصحابة قد سألوه ﷺ ذلك السؤال ، لأن الصلاة معروفة المعنى عندهم وهو الدعاء ، فكيف يسألونه ؟! وهذه مغالطة مكشوفة ، لأن سؤالهم لم يكن على معنى الصلاة عليه حتى يرد ماذكره ، وإنما كان عن كيفية الصلاة عليه ، كما جاء في جميع الروايات على ما سبقت الإشارة إليه ، وحينئذ فلا غرابة ، لأنهم سألوه عن كيفية شرعية لا يمكنهم معرفتها إلا من طريق الشارع الحكيم العليم ، وهذا كما لو سألوه عن كيفية الصلاة المفروضة بمثل قوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ فإن معرفتهم لأصل معنى الصلاة في اللغة لا يغنيهم عن السؤال عن كيفيتها الشرعية وهذا بين لا يخفى .

وأما حجته المشار إليها فلا شيء ، ذلك لأنه من المعلوم عند المسلمين أن النبي ﷺ هو المبين لكلام رب العالمين . كما قال تعالى (النحل : ٤٤) : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ فقد بينّ ﷺ كيفية الصلاةعليه وفيها ذكر الآل ، فوجب قبول ذلك منه ، لقوله تعالى (الحشر : ٧) : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وقوله ﷺ في الحديث الصحيح المشهور : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه » ، وهو مخرج في « تخريج المشكاة » (١٦٣ ، ٤٢٤٧) .

وليت شعري ماذا يقول النشاشيبي ومن قد يغتر ببهرج كلامه فيمن عسى أن ينكر التشهد في الصلاة ، أو أنكر على الحائض ترك الصلاة والصوم في حيضها ، بدعوى أن الله تعالى لم يذكر التشهد في

القرآن ، وإنما ذكر القيام والركوع والسجود فقط ! وأنه تعالى لم يسقط في القرآن الصلاة والصوم عن الحائض فالواجب عليها القيام بذلك ، فهل يوافقون هذا المنكر في إنكاره ، أم ينكرون عليه ذلك ؟ فإن كان الأول وذلك مما لا نرجوه فقد ضلوا ضلالاً بعيداً ، وخرجوا عن جماعة المسلمين ، وإن كان الآخر فقد وفقوا وأصابوا ، فما ردوا به على المنكر فهو ردنا على النشاشيبي ، وقد بيَّنا لك وجه ذلك .

فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم القرآن مستقلاً عن السنة ، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سيبويه زمانه . وهاك المثال أمامك ، فإن النشاشيبي هذا كان من كبار علماء اللغة في القرن الحاضر ، فأنت تراه قد ضلَّ حين اغترّ بعلمه في اللغة ، ولم يستعن على فهم القرآن بالسنة ، بل إنه أنكرها كما عرفت . والأمثلة على ما نقول كثيرة جداً لا يتسع المقام لذكرها ، وفيما سبق كفاية والله الموفق .

الفائدة الثالثة : ويرى القارىء أيضاً أنه ليس في شيء منها لفظ : (السيادة) ولذلك اختلف المتأخرون في مشروعية زيادتها في الصلوات الإبراهيمية ، ولا يتسع المجال الآن لنفصل القول في ذلك وذكر من ذهب إلى عدم مشروعيتها اتباعاً لتعليم النبي ﷺ الكامل لأمته حين سئل عن كيفية الصلاة عليه ﷺ ، فأجاب آمراً بقوله : « قولوا : اللهم صلِّ على محمد . . . » ، ولكني أريد أن أنقل إلى القراءالكرام هنا رأي الحافظ ابن حجر العسقلاني في ذلك باعتباره أحد كبار علماء الشافعية الجامعين بين الحديث والفقه ، فقد شاع لدى متأخري الشافعية خلاف هذاالتعليم النبوي الكريم !

فقال الحافظ محمد بن محمد بن محمد الغرابيلي (٧٩٠ ـ ٨٣٥)

وكان ملازمًا لابن حجر ، قال رحمه الله ومن خطه نقلت(*) :

« وسئل (أي الحافظ ابن حجر) أمتع الله بحياته عن صفة الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة أو خارج الصلاة ، سواء قيل بوجوبها أو ندبيتها ، هل يشترط فيها أن يصفه ﷺ بالسيادة ؛ كأن يقول مثلاً : صل على سيدنا محمد ، أو على سيد الخلق ، وعلى سيد ولد آدم ؟ أو يقتصر على قوله : اللهم صل على محمد ؟ وأيهما أفضل ، الإتيان بلفظ السيادة لكونها صفة ثابتة له ﷺ ، أو عدم الإتيان به لعدم ورود ذلك في الآثار ؟ .

فأجاب رضي الله عنه :

نعم إتباع الألفاظ المأثورة أرجح ، ولا يقال : لعله ترك ذلك تواضعاً منه ﷺ ، كما لم يكن يقول عند ذكره ﷺ :«ﷺ»وأمته مندوبة إلى أن تقول ذلك كلما ذكر . لأنا نقول : لو كان ذلك راجحاً لجاء عن الصحابة ثم عن التابعين ، ولم نقف في شيء من الآثار عن أحد من الصحابة ولا التابعين لهم ، قال : ذلك مع كثرة ما ورد عنهم من ذلك ، وهذا الإمام الشافعي أعلى الله درجته وهو من أكثر الناس تعظيماً للنبي ﷺ، قال في خطبة كتابه الذي هو عمدة أهل مذهبه : « اللهم صلِّ على محمد إلى آخر ما أداه إليه اجتهاده وهو قوله : كلما ذكره الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكره الغافلون ، وكأنه استنبط ذلك من الحديث الصحيح الذي فيه : سبحان الله عدد خلقه . فقد ثبت أنه ﷺ قال لأم المؤمنين ورآها قد أكثرت التسبيح وأطالته : لقد قلت بعدك كلمات لو وزنت بما قلت لوزنتهم ، فذكر ذلك . وكان ﷺ يعجبه الجوامع من الدعاء .

(*) وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية .

وقد عقد القاضي عياض باباً في صفة الصلاة على النبي ﷺ في كتاب « الشفاء » ونقل فيه آثاراً مرفوعة عن جماعة من الصحابة والتابعين ليس في شيء منها عن أحد من الصحابة وغيرهم لفظ « سيدنا » .

منها حديث علي أنه كان يعلمهم كيفية الصلاة على النبي ﷺ فيقول : اللهم داحي المدحوات ، وباري المسموكات ، اجعل سوابق صلواتك ، ونوامي بركاتك ، وزائد تحيتك ، على محمد عبدك ورسولك ، الفاتح لما أغلق .

وعن علي أيضاً أنه كان يقول : صلوات الله البر الرحيم ، والملائكة المقربين ، والنبيين والصديقين والشهداء الصالحين ، وما سبح لك من شيء يا رب العالمين ، على محمد بن عبدالله خاتم النبيين وإمام المتقين . . الحديث .

وعن عبدالله بن مسعود أنه كان يقول : اللهم اجعل صلواتك ، وبركاتك ، ورحمتك ، عى محمد عبدك ورسولك ، إمام الخير ورسول الرحمة . . . الحديث .

وعن الحسن البصري أنه كان يقول : من أراد أن يشرب بالكأس الأروى ، من حوض المصطفى فليقل : اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأولاده وذريته وأهل بيته وأصهاره وأنصاره وأشياعه ومحبيه . فهذا ما أوثره من « الشفاء » ممايتعلق بهيئة الصلاة عليه عن الصحابة ومن بعدهم ، وذكر فيه غير ذلك .

نعم ورد في حديث ابن مسعود أنه كان يقول في صلاته على النبي ﷺ : اللهم اجعل فضائل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد

المرسلين . . . الحديث . أخرجه ابن ماجة ، ولكن إسناده ضعيف ، وحديث علي المشار إليه أولاً ، أخرجه الطبراني بإسناد ليس به بأس ، وفيه ألفاظ غريبة رويتها مشروحة في كتاب « فضل النبي ﷺ » لأبي الحسن بن الفارس ، وقد ذكر الشافعية أن رجلاً لو حلف ليصلين على النبي ﷺ أفضل الصلاة ، فطريق البر أن يصلي على النبي ﷺ : اللهم صلِّ على محمد كلما ذكره الذاكرون ، وسها عن ذكره الغافلون . وقال النووي : والصواب الذي ينبغي الجزم به أن يقال : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم . . . الحديث .

وقد تعقبه جماعة من المتأخرين بأنه ليس في الكيفيتين المذكورتين ما يدل على ثبوت الأفضلية فيهما من حيث النقل ، وأما من حيث المعنى فالأفضلية ظاهرة في الأول .

والمسألة مشهورة في كتب الفقه ، والغرض منها أن كل من ذكر هذه المسألة من الفقهاء قاطبة لم يقع في كلام أحد منهم « سيدنا » ولو كانت هذه الزيادة مندوبة ما خفيت عليهم كلهم حتى أغفلوها ، والخير كله في الاتباع ، والله أعلم » .

قلت : وما ذهب إليه الحافظ ابن حجر رحمه الله من عدم مشروعية تسويده ﷺ في الصلاة عليه اتباعاً للأمر الكريم ، هو الذي عليه الحنفية . وهو الذي ينبغي التمسك به لأنه الدليل الصادق على حبه ﷺ . ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ (آل عمران : ٣١) .

ولذلك قال الإمام النووي في « الروضة » (١ / ٢٦٥) :

« وأكمل الصلاة على النبي ﷺ : اللهم صلِّ على محمد . . »

الخ وفق النوع الثالث المتقدم ، فلم يذكر فيه (السيادة) ! .

الفائدة الرابعة : واعلم أن النوع الأول من صيغ الصلاة عليه ﷺ وكذا النوع الرابع هو ماعلمه رسول الله ﷺ أصحابه لما سألوه عن كيفية الصلاة عليه ، وقد استدل بذلك على أنها أفضل الكيفيات في الصلاة عليه ﷺ ، لأنه لا يختار لهم وكذا لنفسه إلا الأشرف والأفضل ، ومن ثم صوب النووي في « الروضة » أنه لو حلف ليصلين عليه ﷺ أفضل الصلاة لم يبر إلا بتلك الكيفية . ووجه السبكي بأنه من أتى بها فقد صلى على النبي ﷺ بيقين ، وكل من جاء بلفظ غيرها فهو من إتيانه بالصلاة المطلوبة في شك ، لأنهم قالوا : كيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا . . . » فجعل الصلاة عليه منهم هي قولهم كذا . انتهى .

ذكره الهيثمي في « الدر المنضود » (ق ٢٥ / ٢) . ثم ذكر (ق ٢٧ / ١) أن المقصود يحصل بكل من هذه الكيفيات التي جاءت في الأحاديث الصحيحة .

الفائدة الخامسة : واعلم أنه لا يشرع تلفيق صيغة صلاة واحدة من مجموع هذه الصيغ ، وكذلك يقال في صيغ التشهد المتقدمة ، بل ذلك بدعة في الدين ، وإنما السنة أن يقول هذا تارة ، وهذا تارة ، كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في التكبير في العيدين (مجموع ٦٩/٢٥٤/١) .

الفائدة السادسة : قال العلامة صديق حسن خان في كتابه « نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار » بعد أن ساق أحاديث كثيرة

في فضل الصلاة على النبي ﷺ والإكثار منها ، قال : (ص ١٦١) :

« لا شك في أن أكثر المسلمين صلاةً عليه ﷺ هم أهل الحديث ورواة السنة المطهرة ، فإن من وظائفهم في هذا العلم الشريف الصلاة عليه أمام كل حديث ، ولا يزال لسانهم رطباً بذكره ﷺ . وليس كتاب من كتب السنة ولا ديوان من دواوين الحديث على اختلاف أنواعها من « الجوامع » و « المسانيد » و « المعاجم » و « الأجزاء » وغيرها إلا قد اشتمل على آلاف الأحاديث ، حتى إن أصغرها حجماًكتاب « الجامع الصغير » للسيوطي فيه عشرة آلاف حديث ، وقس على ذلك سائر الصحف النبوية ، فهذه العصابة الناجية والجماعة الحديثية أولى الناس برسول الله ﷺ يوم القيامة ، وأسعدهم بشفاعته ﷺ - بأبي هو وأمي - ولا يساويهم في هذه الفضيلة أحد من الناس إلا من جاء أفضل مما جاؤوا به ، ودونه خرط القتاد . فعليك يا باغي الخير وطالب النجاة بلا ضير أن تكون محدثاً أو متطفلاً على المحدثين ، وإلا فلا تكن . . . فليس فيها سوى ذلك من عائدة تعود إليك » .

قلت : وأنا أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعلني من هؤلاء المحدثين الذين هم أولى الناس برسول الله ﷺ ، ولعل هذا الكتاب من الأدلةعلى ذلك ، ورحم الله الإمام أحمد إمام السنة الذي أنشد :

دينُ النبي محمدٍ أخبارُ
نِعْمَ المطيةُ للفتى آثارُ

لا ترغبن عن الحديث وأهلِه
فالرأيُ ليلٌ والحديث نهارُ

ولربما جهِل الفتى أثرَ الهدى
والشمسُ بازغة لها أنوارُ

ج ـ سنن أحياها الألباني

ومن السنن التي أحياها هذا الشيخ الفاضل وكان لها أثرٌ في الناشئة من الجيل الإسلامي وفي المجتمع المسلم وما تزال باقية حتى يومنا هذا :

١ ـ حجاب المرأة المسلمة وشروطه التي وصفها من خلال فقهه للأحاديث النبوية لم يسبقه إليها أحد وهي :

أ ـ استيعاب جميع البدن إلا ما استثني .
ب ـ أن لا يكون زينة في نفسه .
جـ ـ أن لا يكون صفيقاً ولا يشف .
د ـ أن يكون فضفاضاً غير ضيق .
هـ ـ أن لا يكون مبخراً مطيباً .
و ـ أن لا يشبه لباس الرجل .
ز ـ أن لا يشبه لباس الكافرات .
ح ـ أن لا يكون لباس شهرة .

وأخذ بعد ذلك كثير من الكتاب يقتبس هذه القواعد التي استقاها الشيخ من الكتاب والسنة ويضعونها في كتبهم .

٢ ـ قيام رمضان وفضله وكيفية أدائه ومشروعية الجماعة فيه مع بحث الاعتكاف .

أ ـ مشروعية الجماعة في القيام .
ب ـ مشروعية الجماعة للنساء .
جـ ـ عدد ركعات القيام .

د ـ الكيفيات التي تصلى بها صلاة الليل .

هـ ـ الاعتكاف ومشروعيته ، وشروطه ، وما يجوز للمعتكف ، وإباحة اعتكاف المرأة وزيارتها زوجها في المسجد .

٣ ـ صلاة التراويح .

وقد نبه فيها الجمهور إلى السنة في صلاتها ، والرد على المخالفين لها ، حتى انتشرت هذه السنة في كثير من مساجد سورية وغيرها من البلاد الإسلامية ، والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٤ ـ صلاة العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة .

يقول الشيخ : إن السنة صلاة العيد في المصلى ، مع جوازها في المساجد .

أ ـ مواظبته ﷺ على صلاة العيد في المصلى .

ب ـ دلالة الأحاديث على أن السنة الصلاة في المصلى .

جـ ـ رد تعليل الصلاة في المصلى بعلة ضيق المسجد .

د ـ حكمة الصلاة في المصلى .

هـ ـ وضم معه مقصداً آخر من مقاصد الشريعة .

وهو أن كل أمة لابد لها من عرضة ويجتمع فيها أهلها ، لتظهر شوكتهم وتعلم كثرتهم ، ولذلك استحب خروج الجميع حتى الصبيان والنساء وذوات الخدور والحيَّض ـ ويعتزلن المصلى ويشهدن دعوة المسلمين .

ولذلك كان النبي ﷺ يخالف في الطريق ذهاباً وإياباً ليطلع أهل كلتا الطريقين على شوكة المسلمين ، ولماكان أصل العيد الزينة استحب

حسن اللباس والتقليس (ضرب الدفوف) ومخالفة الطريق ، والخروج إلى المصلى .

٥ ـ خُطبةالحاجة التي كان رسول الله ﷺ يُعلمها أصحابه .

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره .
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
ياأيهاالذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته
ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون .
يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام
إن الله كان عليكم رقيباً
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً .
يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاًعظيماً .
أما بعد : ثم يذكر حاجته .

لقد نفع الله بهذه الخطبة عديداً من الخطباء والمدرسين ، حيث أخذوا يفتتحون بها خطبهم ودروسهم وكتبهم ، وبذلك أحيوا سنة من سنن النبي ﷺ كادت تنسى .

فهـذه الخطبـة التي كان السلف الصـالح يقـدمونها بـين يدي

دروسهم وكتبهم ومختلف شؤونهم ، كما بين الشيخ ذلك .

٦ ـ آداب الزفاف في السنة المطهرة

يقول أبو عبدالرحمن :

وبعد فإن لمن تزوج وأراد الدخول بأهله آداباً في الإسلام ، قد ذهل عنها أو جهلها أكثر الناس حتى المتعبدين منهم ، فأحببت أن أضع في بيانها هذه الرسالة المفيدة بمناسبة زفاف بعض الأحبة ، إعانة له ولغيره من الإخوة المؤمنين ، على القيام بما شرعه سيد المرسلين عن رب العالمين ، وعقبتها بالتنبيه على بعض الأمور التي تهم كل متزوج ، وقد ابتلي بها كثير من الزوجات . وليعلم أن آداب الزفاف كثيرة ، وإنما يعنيني منها في هذه العجالة ، ما ثبت منها في السنة المحمدية ، مما لا مجال لإنكارها من حيث إسنادها ، أومحاولة التشكيك فيها من جهة مبناها ؛ حتى يكون القائم بها على بصيرة من دينه ، وثقةمن أمره ، وإني لأرجو أن يختم الله له بالسعادة ، جزاء افتتاحه حياته الزوجية بمتابعة السنة . ﴿ **ربنا هَبْ لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً** ﴾ (الفرقان : ٧٤) .

٧ ـ أحكام الجنائز ـ وبدعها ـ

حث جماهير المسلمين على ضرورة التقيد بسنة رسول الله ﷺ بشعيرة دفن الموتى وما يتعلق بهذا الأمر الهام الذي كادت تندرس سننه . وقد استخلص هذا البحث من بطون كتب الحديث والفقه حتى خرج بهذه الصورة الصادقة لسنة الله ورسوله وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعده .

ونبه في الكتاب نفسه على بدع الجنائز التي دخلت عل المسلمين

والتي جروا عليها من سنين عدةمرت . وبهذا يكون قد أحيا سنة أحكام الجنائز . وما ينبغي على المسلم عمله تجاه ذلك .

٨ ـ صحيح الكلم الطيب

حث جماهير المسلمين على التعبد بالأدعية والأذكار الصحيحة التي وردت على لسان الرسول ﷺ ، وترك العمل بالأحاديث الضعيفة والموضوعة كمثل حديث « الدعاء مخ العبادة » والصواب « الدعاء هو العبادة » وغير ذلك من التنبيهات المهمة في ذلك ويقول الشيخ :

وليس يخفى على أحد أن تقديم السنة إلى الناس صافية نقية ، ليس فيها مالا يثبت منها عند أهل العلم بالحديث أنه أنفع لهم وأيسر ، وأحرى بالقبول لديهم ، وأولى من تقديمها ، وفيها مالا يثبت نسبته إلى النبي ﷺ بل وماهو موضوع ، كما هو واقع حال أكثر كتب الحديث ، فضلاً عن غيرها ، وبخاصة كتب الأوراد والأذكار منها ، حتى ولو مع التنبيه على ذلك ، وتمييز الصحيح من الضعيف ، كما درجنا عليه في تحقيقنا لهذا الكتاب وغيره ، فلا شك أن تقديمه إليهم مصفى مما لم يثبت أنفع لهم ، وأيسر لحفظه والعمل به .

٩ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ـ والرد على شبه المخالفين ـ

ظهرت في القديم عند بعض علماء الكلام المسلمين فكرة خاطئة ورأي خطير ، وذلك قولهم : إن حديث الآحاد (رواية الفرد) ليس بحجة في العقائد الإسلامية وتبنى هذا الرأي في الحديث طائفة من الكتاب والدعاة المسلمين حتى صار عند بعضهم أمراً بديهيالا يحتمل النقاش والبحث ، وغلا بعضهم فقال : إنه لا يجوز أن تبنى عليه عقيدة

أصلاً ، ومن فعل ذلك فهو فاسق وآثم .

في القديم كتب في الرد على هؤلاء القائلين بذلك ابن حزم رحمه الله في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » . وتبعه ابن القيم رحمه الله في كتابه « مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة » .

وفي الحديث كتب في الرد على من يتبنى هذا الرأي الشيخ الألباني في كتابه « الحديث حجة بنفسه » فيكون في هذا العصر قد أحيا سنة العمل بالحديث الصحيح في العقائد والأحكام كما قال أهل العلم في السابق « إذا صح الحديث فهو مذهبي » فلم يفرقوا في الأخذ بحديث دون الآخر .

قدم هذه الرسالة لمحبي السنة والمتمسكين بها سلاحاً ماضياً فعالاً يدافعون به عن سنة نبيهم ﷺ ويردون عنها الشبهات ، ويبددون الشكوك والأوهام .

١٠ ــ كيفية أداء الصلاة كما أداها رسول الله ﷺ

فقد نبه هذا الشيخ الفاضل على قضية من أهم أركان الدين في كل زمان ومكان ، وهي العهد الذي بين الله تعالى وبين عباده : « الصلاة » فمن تركها فقد ضاع وهلك في دنياه وأخراه . ولما كانت الصلاة هي عمود الدين وركيزته كان لازماً أن تؤدى وفق ما جاءت عن الله تعالى ، والمبلغ عن الله تعالى لهذه الأمة هو واحد لا غيره محمد ﷺ فهو الطريق المؤدية إليه تبارك وتعالى ، ولما كانت سنة النبي عليه السلام محفوظة ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ إنما تحتاج إلى ترتيب وتنسيق في سياق واحد من التكبير إلى التسليم ، قام الشيخ ناشطاً لهذا العمل العظيم الذي يأخذ الوقت الطويل والجهد الكثير ، فرتب هذه

الصلاة ذلك الترتيب الآنف الذكر فخرجت بصورتها التي تراها ، « صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها » .

يقول الشيخ :

لما كنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع ، فقد رأيت من الواجب عليَّ أن أضع لإخواني المسلمين ممن هَمُّهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم ﷺ من التكبير إلى التسليم ، بحيث يسهل على من وقف عليه من المحبين للنبي ﷺ حباً صادقاً القيام بتحقيق أمره في الحديث :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولهذا فإني شمرت عن ساعد الجد ، وتتبعت الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث ، فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك .

١١ ــ إحياء سنة الاستعاذة بـ « أعوذ بالله السميع العليم . . . »

فقد أحيا سنة الاستعاذة بالصلاة بـ « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » مما هو مهجور عند عامة المصلين ، أو على الأقل غير معروف عندهم ، وقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى بشرعيته في الصلاة كما ذكر ذلك في « مسائل ابن هاني » (١ / ٥٠ ـ المكتب الإسلامي) وأبو داود والترمذي بسند حسن .

١٢ ــ سنة « السلام على النبي » في التشهد

يقول الشيخ ، وعلمهم (النبي عليه السلام) أنواعاً من صيغ التشهد :

« تشهد ابن مسعود قال : علمني رسول الله ﷺ التشهد [و] كفي بين كفيه ـ كما يعلمني السور من القرآن :

«التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليناوعلى عباد الله الصالحين ، [فإنه إذا قال ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض] أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله [وهو بين ظهرانينا ، فلما قُبض قلنا :السلام على النبي] » . رواه البخاري ومسلم وابن أبي شيبة (١/ ٩٠/ ٢) والسراج وأبو يعلى في « مسنده » (٢٥٨/ ٢) وهو مخرج في « الإرواء » (٣٢١) .

قلت : وقول ابن مسعود « قلنا السلام على النبي » يعني أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون : « السلام عليك أيها النبي » في التشهد والنبي ﷺ حي ، فلما مات عدلوا عن ذلك وقالوا : « السلام على النبي » ولابد أن يكون ذلك بتوقيف منه ﷺ ، ويؤيده أن عائشة رضي الله عنها كذلك كانت تعلمهم التشهد في الصلاة « السلام على النبي » رواه السراج في « مسنده » (ج ٩/ ١/ ٢) والمخلص في « الفوائد » (ج/ ١١/ ٥٤/ ١) بسندين صحيحين عنها.

قال الحافظ رحمه الله تعالى :

« هذه الزيادة ظاهرها أنهم كانوا يقولون : « السلام عليك أيها النبي » بكاف الخطاب في حياة النبي ﷺ ، فلما مات النبي ﷺ تركوا الخطاب وذكروه بلفظ الغيبة ، فصاروا يقولون : « السلام على النبي». وقال في موضع آخر : « قال السبكي في « شرح المنهاج » بعد أن ذكر هذه الروايةمن عند أبيعوانة وحده: « إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال : السلام على النبي » ، قلت : قد صح بلا ريب (يعني لثبوت ذلك في « صحيح البخاري ») ، وقد وجدت له متابعاً قوياً ، قال

عبدالرزاق : أخبرني ابن جريج : أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حي : « السلام عليك أيها النبي » فلما مات قالوا : « السلام على النبي » وهذا إسناد صحيح ، وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ علمهم التشهد فذكره ، قال : فقال ابن عباس : إنما كنا نقول : السلام عليك أيها النبي إذا كان حياً ، فقال : ابن مسعود : هكذا عُلمنا ، وهكذا نُعلّم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحثاً وأن ابن مسعود لم يرجع ، لكن رواية أبي معمر أصح ؛ (يعني رواية البخاري) لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، والإسناد إليه مع ذلك ضعيف .

وقد نقل كلام الحافظ هذا جماعة من العلماء المحققين أمثال القسطلاني والزرقاني واللكنوي وغيرهم ، فارتضوه ولم يتعقبوه بشيء ، وللبحث مع ذلك تتمة ذكرتها في الأصل .

١٣ ـ مؤلف القواعد الخمس لـ « دعوتنا »

التي توضع دائما في كتب الشيخ ورسائله والتي أخذ بها كثير من الكتاب الذين ينتمون إلى عقيدة السلف .

ـ دعوتنا ـ

١ ـ الرجوع إلى الكتاب الكريم والسنة الصحيحة ، وفهمها على النهج الذي كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم .

٢ ـ تعريف المسلمين بدينهم الحق ، ودعوتهم إلى العمل بتعاليمه وأحكامه ، والتحلي بفضائله وآدابه التي تكفل لهم رضوان الله وتحقق لهم السعادة والمجد .

٣ ـ تحذير المسلمين من الشرك على اختلاف مظاهره ، ومن البدع والأفكار الدخيلة ، والأحاديث المنكرة والموضوعة التي شوهت

جمال الإسلام ، وحالت دون تقدم المسلمين .

٤ ـ إحياء التفكير الإسلامي الحرّ في حدود القواعد الإسلامية وإزالة الجمود الفكري الذي ران على عقول كثير من المسلمين وأبعدهم عن منهل الإسلام الصافي .

٥ ـ السعي نحو استئناف حياة إسلامية وإنشاء مجتمع إسلامي ، وتطبيق حكم الله في الأرض .

هذه دعوتنا ، ونحن ندعو المسلمين جميعاً إلى مؤازرتنا في حمل هذه الأمانة التي تنهض بهم ، وتنشر رسالة الإسلام الخالدة .

١٤ ـ الإيمان بحقائق الصفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى

فصل عزيز نادر من عيون كتب السلف يخرجه الألباني وهو للحافظ الخطيب البغدادي يرد فيه على القائلين « إن الإيمان بحقائق الصفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى »مذهب قاله ابن تيميةفقط ولم يقله أحد من قبله ، ولم يعلموا أنه رحمه الله تابع لهم ـ السلف الصالح ـ في ذلك ، وإنما فضله في بيانه وشرحه له وإقامة الأدلة عليه بالمنقول والمعقول ، ودفع الشبهات عنه ، وإلا فهو سلفي المعتقد ، وهو الواجب على كل مسلم . يقول الشيخ ناصر الدين : وهنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أنقل من بعض المخطوطات فصلاً رائعاً من كلام بعض علماء السلف مما لم يطبع حتى الآن فيما علمت . « أما الكلام في الصفات ؛ فإن ما روي منها في السنن الصحاح ؛ مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها . وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه ، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف . والقصد

إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ، ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه .

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله . فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف .

فإذا قلنا : لله تعالى يد ، وسمع ، وبصر ؛ فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ، ولا نقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل ، ونقول : إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ وقوله عز وجل ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ .

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث ولبسوا على من ضَعُفَ علمهُ بأنهم يروون مالا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين ، ورموهم بكفر أهل التشبيه ، وغفلة أهل التعطيل أجيبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظاهرها ، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم ، ويجب تصديق الكل والإيمان ؛ فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى ، منزلة على هذا التنزيل ، يرد المتشابه منها إلى المحكم ، ويقبل الجميع .

وتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام :

أ ـ منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها ، لاستفاضتها وعدالة ناقليها . فيجب قبولها ، والإيمان بها ، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقتضي تشبيهاً لله بخلقه ، ووصفه بما لا يليق به من الجوارح والأدوات ، والتغير والحركات .

ب ـ القسم الثاني : أخبار ساقطة ، بأسانيد واهية ، وألفاظ شنيعةٍ ، أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها ، فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعريج عليها .

جـ ـ والقسم الثالث : أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها ، فقبلهم البعض دون الكل ، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها لتلحق بأهل القبول ، أو تجعل في حيز الفساد والبطول » .

قلت (أي الألباني) : « فاحفظ هذا الأصل من الكلام في الصفات وافهمه جيداً ، فإنه مفتاح الهداية والاستقامة عليها ، وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السلف في الاستواء وغيره كما تقدم ذكره عنه ، وهو عمدة المحققين كلهم في تحقيقاتهم لهذه المسألة كابن تيميةوابن القيم وغيرهما ، قال ابن تيمية في « التدمرية » (ص ٢٩) : طبع المكتب الإسلامي :

« القول في الصفات كالقول في الذات ، فإن الله ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات ، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات .

فإذا قال السائل ؟ كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربيعة ، ومالك وغيرهما رضي اللهعنهم : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة » لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته؛قيل له : ونحن لا نعلم كيفيةنزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له ، وتابع له ، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره ، وتكليمه واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته ؛ وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال ، لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره ، وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم . . . » .



الفصل الخامس

« قد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة ، وهَدَمَ بهم كل بدعة شنيعة . فهم أمناءُ الله من خليقته ، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته ، والمجتهدون في حفظ ملته . أنـوارهُم زاهرة ، وفضـائلهم سائـرةٌ ، وآياتهم باهرة ، ومذاهبهم ظاهرةٌ ، وحججهم قاهرةٌ ؛ وكلُّ فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه ، أو تستحسن رأياً تعكف عليه ، سوى أصحاب الحديث ، فإن الكتاب عدتُهم ، والسنةَ حجتهم ، والرسولَ فئتهم ، وإليه نسبتهم ، لا يعرجون على الأهواء ، ولا يلتفتون إلى الآراء » .

شرف أهل الحديث ـ للخطيب البغدادي

دفاع عن الشيخ (شبهات ...)

أ ــ شبهات وافتراءات على الشيخ

١ ــ الشيخ الألباني يفتي بعدم مساعدة المجاهدين الأفغان .
٢ ــ الألباني عالم حديث وليس بفقيه .
٣ ــ الألباني يقول : إنه لا فائدة ترجى من أحاديث التبرك بآثار النبي في هذا العصر .
٤ ــ سكوت الألباني في تخريجاته على القرضاوي في (الحلال والحرام) .
٥ ــ الألباني لا يحسن اللغة العربية .
٦ ــ الألباني يعتبر الفرق الإسلامية كالجهمية والمرجئة والمعتزلة والأشاعرة أخطر على المسلمين حالياً من الماركسية . . .
٧ ــ معارضة العلماء له وعدم اعترافهم به على أنه عالم دين . . .
٨ ــ الألباني يكفر الأحناف ويساويهم باليهود والنصارى .
٩ ــ الألباني لا يؤيد العمل السياسي .

ب ــ الرد على ما كتبته مجلة المجتمع الكويتية (دفاع عن الشيخ الألباني . . .)

أ ـ شبهات وافتراءات قيلت في الشيخ ناصر الدين والرد عليها

لم يفتر الحاقدون ، من أهل الزيغ والبدعة ومتعصبة المذاهب ومرضى النفوس ، عن محاربةأهل السنة في القديم والحديث ؟ فهذا الشيخ ابن تيمية لم يألُ أعداؤه فترة من الوقت في محاربته وزجه في السجون ، ومن قبله إمام السنة والجماعة أحمد بن حنبل الذي وقف أمام المعتزلة بكل شجاعة ، وتمسك بسنة النبي ﷺ ، حتى ابتلي كثيراً ، وامتحن في دينه ، وسجن ، ومنع من الدرس والناس حتى أظهره الله تعالى على أعدائه وخصومه من مرضى القلوب والنفوس وأهل الخور وغيرهم .

أما شيخنا ناصر الدين ، وقد فصلنا لك تاريخ حياته ، فإنك ترى التشابه كبيراً بينه وبين من صدع بالسنة بين ظهراني القوم السابقين ، حتى وُشِي به إلى السلطان وزج به في السجن مرات عدة ، وطرد من بلده كثيراً ، وهاهو الآن يعيش في غير بلده التي تربى فيها ، وعاش في كنفها ، وكل ذلك لصدعه بالحق وتمسكه به ، مما دفع ضعاف النفوس إلى التقول والافتراء ، حتى بلغت هذه الافتراءات العنان وغاصت أطنابها في الأرض ، وقد عقدنا فصلاً في تلكم الشبهات ورد الشيخ عليها ومن ذلك :

١ ـ الشبهة الأولى : الشيخ الألباني يفتي بعدم مساعدة المجاهدين الأفغان !!

« مساعدة الأفغان واجب على كل مسلم »

أشيع عنه أنه أفتى بعدم جواز التبرع للجهاد في أفغانستان !!
وقد بين حفظه الله في جواب عن هذه الفرية أنه على الرغم من اعتراضاته المعروفة على التقليد الأعمى للمذاهب ، وعلى الصوفية ، وعلى الأشاعرة في انحرافاتهم في أسماء الله وصفاته ، إلا أنه يفتي بالتبرع للمجاهدين الأفغان . وهذا نص جواب الشيخ عن السؤال :

« إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد :ـ

فالأمر كما قيل قديماً « وما آفة الأخبار إلا رواتها » وإنه مما يأسفُ له كل مسلم أن يسيطرَ على كثير من المسلمين اليوم مخالفة الإسلام في كثير من أحكامه الكريمة ومنها عدم احتياطهم في نقل الأخبار وروايتها ، وكما يقتضيه قول رسول الله ﷺ « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » على الرغم ﴿إذا جاءكم فاسق. . .﴾وهذا الحديث الصحيح ـ نجد كثيراً من الناس يتابع بعضهم بعضاً في نقل الأخبار دون تثبت أو تروٍ ولا يسعني تجاه هذا الخبر إلا أن أردد ماتعلمناه من علمائنا السابقين : « سبحانك هذا بهتان عظيم » .

لأني أعتقد أن الآية المعروفة التي تعد مصارف الزكاة وهي قوله تبارك وتعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ إلى قوله تعالى :

﴿ وفي سبيل الله ﴾ فهذه الجملة ، وهذا المصرف من المصارف الثمانية المذكورة في الآية ، قد أجمع علماء المسلمين على أن المقصود الأول به إنما هو الجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى وقتال الكفار ، مع أن ثمة قولاً آخر للإمام أحمد رحمه الله ، وسع معنى هذا النص القرآني ﴿ وفي سبيل الله ﴾ فأدخل فيه صرف المال في سبيل إحجاج من لا يستطيع الحج إلى بيت الله الحرام . فإلى هذا الحد يمكن فهم هذه الآية الكريمة ، وأما ما توسع فيه بعض المتأخرين إذ أدخلوا في عموم قوله تعالى ﴿ وفي سبيل الله ﴾ كل مشروع خيري فهذا توسع في اعتقادي غير محمود ، لأن ظاهره يبطل الحصر المذكور ، والعد المعدود في الآية المذكورة ، ويكفي لرد هذا التوسع بالإضافة إلى ما ذكرنا أن أحداً من علماء السلف من الصحابة والتابعين والمشهورين من أئمة التفسير لم يتوسع هذا التوسع ، وهذا ما يحملنادائماً على أن نلتزم طريق السلف الصالح ومنهجهم في فهم دين الله ، كتاباً وسنةً ، والمقصود أن هذه الآية في زماننا هذا تنطبق تمام الانطباق على إخواننا المجاهدين الأفغان لأنهم أخرجوا من ديارهم ظلماً وبغياً . وإنه لمما يؤسف له أن المسلمين جميعاً في كل بلادهم قد شغلوا بما فيهم من المصائب والبلايا عن المجاهدين الأفغانيين ، فلا أقل من أن يساعدوهم بمدهم بالأموال التي تساعدهم على مقاومة أعدائهم إلى أن يأذن الله عز وجل بنصرهم عليهم ، لذلك فالذي بلغني من الخبر فإنما هو محض كذب وافتراء . . وأسأل الله تبارك وتعالى أن يهدي المسلمين جميعاً ليتمسكوا بدينهم في كل ماجاءهم به كتاب ربهم وهدي نبيهم .

وأخيراً : إن كان عندي ما أوجهه من نصيحة إلى أولئك الإخوان المجاهدين فإنما هو أن أذكرهم بوجوب اتحادهم وابتعادهم عن التفرق

لأنه ليس يخفى على أمثالهم ، وعلى علمائهم خاصة أن التفرق من أقوى الأسباب في الفشل ، وعدم الثبات أمام أعداء الله تبارك وتعالى ، كما قال تعالى : ﴿ **ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم** ﴾ و « يد الله مع الجماعة » كما صح عن النبي ﷺ .

هذا ما تيسر لي ذكره بهذه المناسبة سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يسرنا ويفرحنا قريباً بأن يبلغنا خبر انتصارهم وعودتهم إلى بلادهم مع تحكيمهم لشريعة ربهم هذا التحكيم الذي قلما يوجد في بلاد المسلمين اليوم والحمد لله رب العالمين .

٢ ـ الشبهة الثانية : قولهم إن الألباني عالم حديث وليس بفقيه !

من الشبهات التي تواجه كل محب لعلم الألباني ادعاء أعدائه بأنه عالم حديث فقط وليس بفقيه ، وإذا أراد التصدي للإفتاء فيجب عليه أن يكون مُلماًوعارفاً بعلم النحو والفقه والأصول . . . الخ . فلما سئل الشيخ عن ذلك قال : أتريدني أن أتحدث عن نفسي ؟ وقال في موطن آخر رداً على سؤال مثل هذا ، قال : الجواب ما ترى لا ما تسمع ! ونقول كما قال الشيخ ، نعم أنت ما ترى لا ما تسمع ، فهذه المحاضرات التي تعد بالمئات ، وهذه الدروس التي ألقيت في مواطن كثيرة من عالمنا العربي والإسلامي التي تعد كذلك بالمئات ، وهذه المؤلفات المتنوعة من العلوم التي تجاوزت المئة مؤلف بين تحقيق وتخريج ، وتعليق وتأليف ، وتصحيح للألفاظ ، ومراجعة للنصوص وتقديم . . الخ ألا تجعل من أي أحد حتى ولو كان غير الألباني فقيها !!!؟ دخل المكتبة الظاهرية بدمشق في العشرين من عمره ولم يقف عن التأليف والتحقيق . . . إلخ إلا لنومه ، أو طعامه وشرابه ،

وذلك طيلة سبعٍ وخمسين سنة يبحث في الفقه وأصوله ، ومنابع أقوال أهله ، والحديث وعلله ، وعلم الرجال وكتبه وعلله ، واللغة وعلومها ، وعلوم القرآن وغيره ، وبعد كل ذلك ألا تجعل هذه من الألباني فقيها عالماً بفنون الإسلام ؟ سبحانك هذا ظلم عظيم !!! وبهتان كبير وحسد ناقع بالحقد والجور وبخس الناس أشياءهم ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ، إليه ندعو وإليه مآب . فآهٍ وآهٍ على ظلم الناس بعضهم بعضاً ، وآه على غياب التقوى والورع من الصدور ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وأعنا على أنفسنا إنك على كل شيء قدير وبالإجابة جدير .

٣ ـ الشبهة الثالثة : إن الألباني يقول : « إنه لا فائدة ترجى من أحاديث التبرك بآثار النبي ﷺ في هذا العصر . . . »

نعم . وليس الألباني الوحيد في هذا العصر الذي يقول مثل هذا الكلام ، أو لم يقله أحد غيره في الماضي ، بل قاله كثير من علماء السلف في القديم والحديث ، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه ، ومن تبعهم ، وهذا من المعاصرين الشيخ ابن باز ، والشيخ ابن حميد رحمه الله ، وغيرهم كثير لا يحصى في هذه العجالة قالوا بذلك . فكم من المفاسد التي ستنشأ عن الاعتناء بالآثار وإحيائها محققة ولا يحصي كميتها ، وأنواعها ، وغاياتها إلا الله سبحانه ، فوجب منع إحيائها وسد الذرائع إلى ذلك . ومعلوم أن أصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم هم أعلم الناس بدين الله وأحب الناس إلى رسول الله ﷺ ، وأكملهم نصحاً لله ولعباده ، لم يحيوا هذه الآثار ولم يعظموها ، ولم يدعوا إلى إحيائها بل لما رأى عمر رضي الله عنه أناساً يذهبون إلى

الشجرة التي بويع النبي ﷺ تحتها أمر بقطعها خوفاً على الناس من الغلو فيها والوقوع في الشرك ، فشكر له المسلمون ذلك وعدوه من مناقبه رضي الله عنه .

ولو كان إحياؤها أو زيارتها أمراً مشروعاً لفعله النبي ﷺ في مكة ، وبعد الهجرة ، أو أمر بذلك أو فعله أصحابه ، أو أرشدوا إليه ، وهم ، كما أسلفنا ، أعلم الناس بشريعة الله ، وأحبهم إلى رسول الله ﷺ ، وأنصحهم لله ولعباده . ولم يحفظ عنه ﷺ ، ولا عنهم ، أنهم زاروا غار حراء حين كانوا بمكة أو غار ثور ، ولم يفعلوا ذلك أيضاً حين عمرة القضاء ، ولا عام الفتح ، ولا في حجة الوداع ، ولم يعرجوا على موضع خيمتي أم معبد ، ولا على محل شجرة البيعة ، فعلم من ذلك أن زيارتها وتمهيد الطرق إليها أمر مبتدع لا أصل له في شرع الله . وهو من أعظم الوسائل إلى الشرك الأكبر . ولما كان البناء على القبور ، واتخاذ المساجد عليها من أعظم وسائل الشرك فقد نهى النبي ﷺ عن ذلك ولعن اليهود والنصارى لاتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد ، وأخبر عمن يفعل ذلك أنهم شرار الخلق ، وقال فيما ثبت عنه في صحيح مسلم رحمه الله ، عن جندب بن عبدالله البجلي رضي الله عنه قال : « ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون من قبور أنبيائهم مساجد فإني أنهاكم عنه » . وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺأن يجصص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يبنى عليه » .

وقد دلت الشريعة الإسلامية الكاملة على وجوب سد الذرائع القولية والفعلية ، واحتج العلماء على ذلك بأدلة لا تحصى ، وذكر منها العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه (أعلام الموقعين) تسعة وتسعين

دليلاً كلها تدل على وجوب سد الذرائع المفضية إلى الشرك والمعاصي* .

فإذا كان الشيخ ناصر الذي قد نصح الأمة بذلك فليس في هذا بدعاً بين إخوانه العلماء المتقدمين والمتأخرين المعتقدين باعتقاد السلف الصالح عندما قال : بأنه لا فائدة ترجى من أحاديث التبرك بآثار النبي ﷺ وقد بينا ذلك بما يغني عن إعادته . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٤ ـ الشبهة الرابعة : سكوت الألباني في تخريجاته على كتاب الأستاذ يوسف القرضاوي (الحلال والحرام) على بعض المخالفات الشرعية التي وردت فيه .

يقول الشيخ في الرد على هذه الشبهة التي أرى أن كثيرين من أهل العلم وغيرهم تعجلوا في الحكم على الشيخ فيها ، وذلك إما لعدم علمهم بتدين الألباني وحرصه على السنة ، ونبذه للبدعة بجميع أشكالها وصورها ، وإما لأنهم أرادوا سريان هذه الفرية لتعم وتطم وتكون مطعناً فيه وحجة واهية يتمسك بها أعداؤه وخصومه الذين يتربصون بالشيخ وبعلمه الدوائر من الذين يعقدون المؤتمرات في الظلام :

« إنه خطأ محض ، كما كنت بيّنت ذلك في مقدمةكتابي المذكور « غاية المرام . . » والتخريجات المطبوعة في حاشية كتاب الأستاذ هي

(*) جزء من كلام العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز غفر الله له .

بقلمه ، ليس لي فيها ولا كلمة ، وهي مع كونها نقولاً مقتضبة من مصادر مختلفة ، ففيها أخطاء علمية كثيرة من الناحية الحديثية ، والسكوت عن بيان مراتب عشرات الأحاديث النبوية ، مما يباين أسلوبي في كتبي ، وكل تخريجاتي وتحقيقاتي ، فلا يجوز أن ينسب إلي شيء مما جاء في تلك الحاشية ، كيف وفيها كثير مما يخالف ما ذهبت إليه في « غاية المرام » كما تنبه لذلك بعض الأذكياء من القراء والله المستعان .

ونقد الشيخ على هذا الكتاب كان محصوراً في الناحية الحديثية فقط أي نقد الأحاديث ، وليس الناحية الفقهية كنقده على « منار السبيل »[1] .

٥ ـ الشبهة الخامسة : الألباني لا يحسن اللغةالعربية ، فهو جاهل بها ، أولاً لأنه غير عربي ، وثانياً : لأن الأعظمي بين ذلك في كتابه « الألباني شذوذه وأخطاؤه » .

ـ وللشيخ رد على هذه الفرية ـ وقال هذا الكاتب وصاحب له أساتذة شاركه صناعة مقالة كتبت في جريدة القبس بتاريخ ٢٤/٤/٨٤[2] وفيها يقولون : « . . . وفيه من الفصول مبلغ علم

---

(١) وقد رد الشيخ صالح بن فوزان على كتاب « الحلال والحرام » في رسالة أسماها : « الاعلام بنقد كتاب الحلال والحرام » ، ونقد آخر للشيخ عبدالحميد طهماز وهو : « نظرات في كتاب الحلال والحرام في الإسلام » .

(٢) وقد فسح المشرف على هذه الصفحة « الدينية » لهذا الكاتب المجال وأعطاه صفحتين للكلام فيهما على الشيخ ناصر الدين الألباني لحقده عليه وقد فسح لغيره من الكتاب ليقولوا عن الشيخ ما يحلو لهم . وهذا المشرف القائل في يوم من الأيام لطلبته « ألا خسئت الكويت بأهلها » في ثانوية ابن عيسى ـ وأتعجب لصحفنا اليومية ومن يعمل بها !!! وكيف تفسح المجال لهؤلاء الذين ليس وراءهم إلا الريب والغموض .

الألباني ، وفيه يتحدث (أي الأعظمي) عن موقف الألباني من العلماء ثم يسوق سبعة عشر دليلاً من كتب الألباني يدل فيها على جهل الألباني في علم الحديث ورجاله . منها الجهل باللغةالعربية . . . » . ونحن بدورنا ندعو هؤلاء ومن نحا منحاهم إلى عقد مناظرة لغوية بينهم وبين الشيخ ناصر الدين لننظر من هو الفقيه في اللغةهم أم الألباني ؟ .

وكما ذكر أحد خصوم الألباني أمام الأستاذ محمد إبراهيم شقرة بأن الألباني رجل لا يحسن العربية . فرد عليه الأستاذ قائلاً : خذ مقدمة من مقدمات كتبه ، وحاول أن تكتب مثلها ثم نقارن ما كتبت مع ما كتب الشيخ ، فسكت الرجل ولم يرد بشيء . فلا حول ولا قوة إلا بالله .

أما قولهم غير عربي فهل كان ابن فارس ، والزجاجي ، والمبرد ، والبخاري ، وأبو حنيفة والترمذي والزمخشري وسيبويه وغيرهم . . . عرباً . . عجباً ! !

٦ ـ الشبهة السادسة : يعتبر الفرق الإسلامية الماضية كالجهمية والمرجئة والمعتزلة والأشاعرة أخطر على المسلمين حالياً من الماركسية والوجودية والمدارس الغربية . . .

أولاً : الشيخ ناصر الدين لم يقل بهذه الصيغة التي كتبها أحدهم وهي أن الماركسية والوجودية وغيرها ليست خطرةعلى الإسلام والمسلمين . إنما قال الأحزاب الماركسية والاشتراكية والوجودية وغيرها من الأحزاب الكافرة الملحدة واضحة العداوة للإسلام والمسلمين ، يعرفها العالم والجاهل ، الصغير والكبير ، القاصي والداني ، ولكن

الشيخ عنى بقوله هذا للسائل ، بأن الفرق التي تسمت بالفرق الإسلامية يكمن خطرها في أنها ترتدي لبوس الإسلام ، وتنشر خطرها وباطلها في صفوف المسلمين بكيد خفي جهنمي خطير . فالبدء بالعدو الداخلي المندس في الصفوف الإسلامية أولى من العدو الظاهر الواضح كما قال القائل « أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم » أي طهروا النفوس والقلوب أولاً ، ثم ابدؤوا بالجهاد ، كما قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد : « كيف يقاتل العدو رجلٌ مريض في نفسه كان عليه مجاهدتها قبل عدوه» . نعم لقد ماتت تلك الفرق بموت أصحابها ، ولكن مراجعة تاريخية من بدء نشأة هذه الفرق إلى يومنا هذا تظهر أن الفكرةالتي قامت عليها لا زالت موجودة ، وقد تبناها بعضهم في جميع القرون والعصور التي انقضت حتى انتهت إلينا ، فهذا أحد القادة اليساريين في دولة عربية يرد على سؤال صحفي وجه إليه عن منشأ فكرة حزبهم فيقول : نحن قرامطة بالاسم القديم ويساريون بالاسم الحديث . فمؤسسو الفرق قد ماتوا وماتت أسماء فرقهم القديمة ولكن الفكرة لم تمت بل عادت إلى الوجود في ثوب جديد !

فالألباني له مواقف مشرفة كثيرة مع أصحاب هذه الأفكار كالعلوية ، والرافضة ، والماركسية ، والملاحدة ، والقوميين ، وله مناظرات عدة مع زعماء من هذه الطوائف والفرق والأحزاب .

وقد كتب عنهم في مواطن كثيرة متفرقة ، سمعنا بالشيء الكثير منها . فكيف يظن بالألباني أن يقول ذلك ـ وهو الذي هاجرت أسرته من وطنها ، «ألبانية» بسبب الإلحاد والسير على طريقة ماركس ولينين اللذين حاربا الإسلام بالنار والقهر والحديد ، وحاولا أن يحلا محله . . . على نحو ما ذكرنا في حديثنا عن حياة الألباني .

٧ ــ الشبهة السابعة : معارضة العلماء له وعدم اعترافهم به على أنه عالم دين لأنه لم يتلق العلوم الإسلامية عن الأصول العلمية لذلك تتبعوا أغلاطه وأخطاءه في الحديث والفقه . . . ولأنه أخذ العلم من الكتب مجرداً فليس له شيوخ كما هي عادة المحدثين . ولأنه لم يتخصص في علم معين . . . فهو يفتي في الحديث ويفتي في الفقه وأحياناً يفتي في علوم اللغة . والمحدث لابد أن يحفظ المتون ، فهو لا يحفظ المتون ، ويعتمد على حافظته وذاكرته ، بل يعتمد على ما كتبه ، وكما يقولون « لا تنال الفنون إلا بحفظ المتون » .

وللرد على هذه الفرية التي يغتر بها خفاف الدين والعلم بتاريخ أهل العلم من سلف هذه الأمة العظيمة ، نقول :

من الذي قال إن الشيخ ليس له شيوخ* وأساتذة في بداية طلبه للعلم ، فقد درس في البداية على يد والده ، حيث وضع له برنامجاً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن والتجويد والصرف ومعهما مذهبه الحنفي .

كما شارك في تعليمه بعض العلوم الدينية والعربية على الشيوخ من أصدقاء والده مثل الشيخ سعيد البرهاني إذ قرأ عليه كتاب « مراقي الفلاح » وبعض الكتب الحديثة في علوم البلاغة .

ونال إجازة في الحديث من الشيخ راغب الطباخ علامة حلب في زمانه وذلك تقديراً له واعترافاً منه لإقباله على هذا العلم وبراعته فيه .

---

* للألباني شيوخ قد ذكرناهم في ترجمة حياته .

ثم واصل الشيخ دراسته العلمية على مشايخ آخرين من أهل العلم ، وكانت له اتصالات عاليه رائعة بعلماء ذلك الوقت ، أمثال الشيخ حسن البنا الداعية الكبير ، والشيخ حامد الفقي العالم الجليل ، والعلامةالمحدث أحمد شاكر والأستاذ محمد مبارك الذي استفاد منه الشيخ ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي الذي احترمه الشيخ وذكره في عدد كبير من كتبه تارة بعلامة الهند ، وتارة أخرى بالمحقق الفاضل ، وتارة ثالثة بالعالم الشهير الجليل ، والأستاذ أحمد مظهر العظمة رئيس تحرير مجلة التمدن الإسلامي التي تصدر بدمشق ، والشيخ عبدالصمد شرف الدين المحقق العلامة ، والأستاذ محب الدين الخطيب الأديب المحقق صاحب القلم السيال ورئيس تحرير مجلة الزهراء الزاهرة والشيخ محمد طيب أوكيج ، والأستاذ محمد الغزالي ، والدكتور صبحي الصالح ، والدكتور أمين المصري وغيرهم . . .

وكان يدرس العلوم الإسلامية لطلاب العلم ، ويحضر مجالسه كبار أساتذة الجامعات . . . ويكفي دليلاً على علمه أن مجلس الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة قد اختاره ليكون أحد أعضاء هيئة التدريس فيها لمادة الحديث النبوي ومصطلحه إبان افتتاحها . . . ثم إن الأخذ من الكتب الصحاح ، والكتب الأصول ، بعد تلك العلاقات الواسعة ، والتلمذة الكافية ، لا يعد عيباً فيه ، بل هو حميدة ، تبعد عنه أخطاء المجتهدين من المعاصرين له ، وتنهله العلوم الصافية العذبة من مصادرها الرئيسة .

٨ ـ الشبهة الثامنة : الألباني يكفر الأحناف ويساويهم باليهود والنصارى !!

وذلك عندما جاء شرح الشيخ على حديث « نزول عيسى عليه السلام وكسر الصليب وقتل الخنزير » ، وهو في مختصر مسلم ص « ٥٤٨ » حاشية رقم «٤» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمَّكُم منكم » ؟ قال ابن أبي ذئب : أتدري ما « أمّكم منكم » ؟ قلت : تخبرني ، قال : فأمكم بكتاب ربكم ، وسنة نبيكم .

والمعنى أن المسيح عيسى عليه السلام إذا نزل فإنه سيحكم بالإسلام ، أي بسنة محمد ﷺ ، لا بالنصرانية دين المسيح ولا بالمذاهب الفقهية الإسلامية الموجودة حالياً ، والمنتشرة في عالمنا اليوم ، حتى طمست السنة الصحيحة ، وحجبت عن أهلها ، فأصبح المذهب هو المتسيِّد ، وانمحى دور السنة من حياة المسلمين ؛ ومعنى ذلك أنه تنبيه لأصحاب المذاهب ، وللمتعصبين لها بأن لا يفرحوا ويستبشروا بأن المسيح حين ينزل سيعمل بواحد من مذاهبهم الأربعة ، بل إنه سيحكم بالإسلام كما أراده الله ورسوله . . . وسيكون الحكم لله والرسول وليس لأحد من البشر . . . هذا هو المفهوم من حديث نزول عيسى عليه السلام . . . وليس ما يفهمه من يتعصب لمذهب معين ، ويتناسى أو ينسى السنة المحمدية بسبب ذلك التعصب ـ وجاء رد الشيخ ناصر الدين على ذلك لأن الأحناف بالذات يعتقدون أن المسيح حين ينزل سيحكم بالمذهب الحنفي وليس بالسنة كما هو معلوم في الحديث . وهذا ما ذكره الأستاذ زهير الشاويش في الطبعة الثانية لهذا

المختصر سنة ١٣٩٣ هـ في المقدمة : « . . . واليوم وقد اشتد الطلب على الكتاب من العلماء والكتاب وكل مهتم بأمر دينه ومعرفة ما صح عن رسوله ﷺ ليكون له النور في جميع أمور حياته .

لذلك كانت الرغبة بإعادة طبعه . وقد تكرم أستاذنا المحقق بإعادة النظر فيه ، وأجرى بعض التعديلات عليه وإصلاح الأخطاء المطبعية التي ندت . وأهم ذلك ما كان في الصفحة (٣٠٨) في الطبعة السابقة وهو في طبعتناهذه في الصفحة (٥٤٨) . وكان الاقتصار في التعليق على ما رآه المحقق كافياً ، غير أن ذوي الأغراض استغلوا ذاك التعليق أسوأ استغلال . وحجة المحقق فيه هي الرد على المتعصبة الذين ضاهوا بكلامهم وتعصبهم لإمامهم ومذهبهم قول الضالين الذين زعموا بأن سيدنا رسول الله عيسى بن مريم عليه السلام يجيء مؤيداً لما هم عليه من كفر بالله وبعيسى وأمه البتول . والواقع أن قول المحقق كان رداً على ما جاء من رسائل وفتاوى وأقوال تزعم بأن سيدنا (عيسى عليه السلام ، سوف يحكم بالمذهب الحنفي عندما ينزل في آخر الزمن ، مستدلين على ذلك بقصة حُلُم سخيف رواها مجهول يقول ببقاء أقوال مذهبه محفوظة في صندوق في نهر جيحون وفيه ما علمه أبو حنيفة للخضر . وقبل أن ينزل عيسى يرفع القرآن والعلم ، فيذهب عيسى إلى النهر حائراً ويطلب العلم من النهر فتخرج له يدٌ فيها صندوق العلم الذي أودعه الخضر النهر مما تعلمه من الإمام أبي حنيفة عليه رحمة الله) .

هذا الذي رد عليه المحقق بسطر واحد موجز يعرف مدلوله أهل العلم ، ظناً منه بأن هذا الرد يكون عوناً لهم على الاستدلال بحديث النبي ﷺ :

« كيف أنتم إذا نـزل فيكم ابن مريم فـأمكم منكم » يعني : فأمكم بكتاب ربكم وسنة نبيكم » .

فقال المعلق : « هذا صريح في أن عيسى عليه السلام يحكم بشرعنا ، ويقضي بالكتاب والسنة لا بغيرهمـا من الإنجيل أو الفقـه الحنفي ونحوه» !

وممن روى قصة النهر والخضر وأبي حنيفة الإمام الحصكفي * وهو من كبار رجال مذهب الإمام أبي حنيفة عليه رحمةالله في مقدمة كتابه المشهور (الدر المختار) الذي جعلت عليه حاشية ابن عابدين أعظم كتب الأحناف في العصور المتأخرة ؛ بل هي من أهم المراجـع للفقه الإسلامي كله .

وقد تجنب المحقق ذكر القصة بالتفصيل لأن تتبع سقطات العلماء مما نهينا عنه . واكتفى برد الفريةعند من كان يعرفها . وبذلك حال بين إشاعة ما يدل على الاعتماد بالعقائد والأحكام على الأحلام والأقوال غير الصحيحة ، ممـا يفعله البعض . فلو أدرك ذلك الـذين استغلوا التعليق وعملوا بموجبه لكان خيراً لهم . والله نسأل أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب كما نفع بباقي كتب الإسلام التي شرفنا بطبعها . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

* العلامة محمد بن علي الحصكفي صاحب المؤلفات الكثيرة في الأصول والفقه والتصوف.أصله من حصن كيفا على نهر دجلة. وتوفي في دمشق سنة (١٠٨٨ هـ)

٩ ـ الشبهة التاسعة : لا يؤيد العمل السياسي . . بل يحاربه . . . ولا يعارض السلطات السياسية الجائرة !!

س : ما هو الأسلوب الذي ترونه لإقامة الحكم الإسلامي؟

ج : الأسلوب ، نحن في هذا الصدد الآن ، بعض الناس يظنون أن مقاتلة الحكام هي طريق الخلاص منهم ، هذا من حيث الأسلوب ، أما من حيث الإسلام ويجب أن نتعلمه بشكل صحيح على نحو ما ورد في الكتاب والسنة وفي عمل السلف الصالح ، واليوم هذه الجملة المختصرة ليست مستقرة في أذهان جماهير المسلمين فكيف يحسنون فهمها ثم بالتالي كيف يدعون إلى ذلك ؟ هذه مقدمات لا بد منها لنصل إلى النتيجة بالحكم بما أنزل الله ، فنحن الآن في مصاعب مع اليهود إذ احتلوا فلسطين وفيها المسجد الأقصى، فماذا استطعنا أن نفعل بهم؟ وهذه الثورة الإسلامية في سوريا، ماذا فعل العالم الإسلامي تجاهها؟ لا شيء، وأنا على مثل اليقين أنهم سوف لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إطلاقاً، لماذا؟ لأن الحكام انتهى أمرهم، يحكمون بغير ما أنزل الله وهم يتوجهون بالتوجيهات التي يستحسنونها وهي وافدة من بلاد الكفر والضلال ، فإذن كيف نريد نحن أن نقاتل الحكام ونحن لسنا مستعدين لا فهماً للإسلام فهماً صحيحاً ولا مستعدين من الناحية التي صرح الله بها في القرآن ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾ لأن هذا الإعداد المادي في يد الحكام وليس عندنا شيء من هذا، ولو كان عندنا أكثر منهم فلا يفيدنا شيئاً لأن الإعداد الأساسي هو الإيمان بالله كما أمرنا الله ورسوله . بهذا يجب أن نفكر جيداً لأجل جعل الحكم بالإسلام بما أنزل الله حقيقة واقعة . من أين نبدأ؟ هذه النقطة التي أنصح الشباب المسلم أن يفكروا فيها ، من

أين نبدأ، وننطلق لنجعل راية الإسلام هي التي تخفق على هذه البلاد وتحكمها وتحكم غيرهـا من البلاد التي هي الكفـر بعينه ، وهـذه طبعاً لهـا في الكتاب والسنـة بشائـر كثيرة ، كنت ذكـرت قسماً منهـا في أول سلسلة الأحاديث الصحيحة تحت عنوان مستقبل الإسلام، ومن ذلك قول الله ﴿هو الـذي أرسل رسـوله بـالهدى ودين الحق ليـظهره عـلى الدين كله ﴾ كيف يكون إظهار الدين الإسـلامي على الأديـان كلها؟ أبمجرد أن نقوم بثورة ضد بعض الحكام المسلمين؟

إذن يجب البـدء بالتصفيـة والتربيـة، أعني بالتصفيـة، تصفيـة الإسلام الحالي مما دخله من مخالفات للتوحيد ومن شركيات ووثنيـات عمت وطمت الجماعات الإسلامية كلها ، فأنت إذا سألت أكبر عضـو في جماعة ما من الجماعات المعروفة سؤال النبي ﷺ للجاريـة أين الله؟ الجارية أجـابت الجواب الإسـلامي، الله في السماء، واليـوم لا يحسن دعاة الإسلام هـذا الجواب وإنمـا يقولـون في كل مكـان وهذه ضـلالة كبيرة .

إذن من أين نبدأ؟ نبدأ بالإصلاح الفكـري الاعتقادي، وهـذا ما أعنيه بالتصفية، تصفية العقائد مما ليس من الاسـلام في شيء سواء ما كان منها بالتوحيد وإنكار الصفات كهـذه الصفة، الله عـلى العرش استوى، إليه يصعـد الكلم الطيب والعمـل الصالـح يرفعـه ، فتقول جمـاهير المسلمـين من علماء وشيوخ وأزهـريين،الله في كـل مكـان، ثم يتهمون السلف الصالح بأنهم مجسـدة وأنهم يجعلون الله مكانـاً، ومن طـرائف ما وقـع لي وأنا في «منى»، كنت جـالساً مـع بعض المسلمـين أتحدث معهم فيما يتعلق بـالإسلام، إذ دخـل علينا شيـخ أزهري من جماعة الجمعية الشرعية الخطابية السكية، فجلس يصغي وإذا به يقول أنتم تجسمون الله ولا تنزهونه، قلت لـه كيف؟ قال تقـولون إن الله في

السماء أو على العرش، قلت هذا قولنا أم قول ربنا ، قال لكن هذا الكلام مؤول وهذا بحث طويل يتعلق بعلم الكلام وإنما الشاهد أنني قلت له ما يأتي، هذا الكون محدود أم غير محدود؟ قال محدود، قلت: الآن نحن في الأرض وفوقنا ماذا؟ قال السماء الأولى. قلت: وفوقها؟ قال السماء الثانية حتى السابعة قلت: وفوق السماء السابعة؟ قال العرش، قلنا وفوق العرش ماذا؟ قال مع الأسف ـ الكروبيون ـ الملائكة الكروبيون. قلت ما هي الملائكة الكروبيون؟ أنا أعرف هذا الاسم من بعض الكتب التي تروي ما هب ودب . ولكني سألت الشيخ لأعلمه ما عندي من العلم ، ما هي الملائكة الكروبيون؟ قال ملائكة على عرش الرحمن.قلت:عندك نص في هذا من القرآن؟ قال لا ، قلت عندك نص من السنة أو الحديث؟ قال لا ، قلت إذن من أين جئت بهذه العقيدة؟ قال هكذا درسونا في الأزهر الشريف، قلت عجباً درسوكم عقيدة ليس لها أصل في الكتاب والسنة،وكثير من علمائكم يقولون إذا جاءت عقيدة في حديث صحيح لا يؤخذ بهذا الحديث لأن هذا الحديث آحاد، فسبحان الله !! الحديث الصحيح لكونه آحاداً فيه عقيدة لا يؤخذ به، فكيف تأخذون بعقيدة لم ترد حتى ولا في حديث آحاد. قلت الآن نحن هدفنا ليس هنا، أنت تلقنت واعتقدت شيئاً ليس له أصل، وتقول فوق العرش الملائكة الكروبيون، هب أن الأمر كذلك، ماذا بعد ذلك؟ نحن وصلنا إلى العرش والعرش آخر المخلوقات وأكبرها وأنت قلت فوق العرش الملائكة الكروبيون فماذا فوق العرش؟ قال لا شيء، قلت له إذن انتهى المكان، المكان المحدود انتهى ليس بعده شيء. قال ليس بعده شيء، قلت الله أكبر، قلنا نحن عندنا كل شيء، وفوق العرش ألا

وهـو الله، فإذا قلنـا نحن معشر السلفيين إن الله فـوق العـرش كيف تتهمـوننا بـأننا نجعله في مكـان، وهـا أنت اعـترفت معي أن المكـان انتهى، فكيف تتهموننا بـأننا نجعـل الله في مكان وليس بعـد العرش والكـروبيون من أجلك وبـاعترافـك مكان؟ هـذا من الانصراف عن الفهم الصحيـح لنصوص الكتـاب والسنة أولاً، وثـانياً للفهم الـذي تبنـاه السلف الصالـح ونحن من أتبـاعهم حينـما يقـول الـرحمن عـلى العـرش استوى، استـوى على العـرش كما يليق بـه وليس في مكـان، فأنتم تتهمون المسلمين أنه في مكـان وليس هذا فقط فتنتكس التهمـة عليكم فتجعلون ربكم في كـل مكـان، أبيتم أن نجعله في مكـان، زعمكم الـذي هو فـوق العرش أن هـذا فيه أصـل لرب العـالمـين في المكان الذي هو في الحقيقة ليس بمكان ثم لم تقنعوا بهذا حتى جعلتموه في كل مكان، ومن هذه الأماكن مجمع القاذورات والغـائط والمجاري إلى آخره، هذا مثال قصدت به لفت النظر من مئات بل آلاف الأمثلة التي يجب تصحيحهـا في عقائـد المسلمين ولا أعني عـامتهم بـل أعني خاصتهم، لذلك لا بد من التصفية بالمعنى الواسع، تصفيـة العقيدة، تصفية كتب التفسير من الإسرائيليـات والأحاديث المنكـرات، تصفية السنـة من الأحاديث الضعيفـة والموضـوعـة، تصفيـة كتب الفقـه من الاستزادات المخالفة للكتاب والسنة التي أخذت بالقياس والاستنبـاط ونحو ذلك، فمن الـذين يقومـون بمثل هـذه التصفية، حتى إن وجـد هنـاك أناس يـريدون أن يتـأدبوا بـآداب الإسـلام وإذا بهم يعتقـدون خلاف عقيدة الإسلام، لذلك لا بد من البـدء بهذه التصفيـة ويقترن مع التصفية تربية الجيـل الصاعـد على هـذا الإسلام المصفى ويـومئذ يفـرح المؤمنون بنصر الله، والتـاريخ يعيـد نفسه، فـإن الله حينما دعـا

الناس دعاهم إلى العقيدة الصحيحة، ثم رباهم على الأخلاق، ثم بدأت الأحكام الشرعية تنزل ليقوم المسلمون بعبادة الله عبادة حقيقية بالاستسلام للأحكام الشرعية. واليوم الأحكام الشرعية وحدها تكفي لأن تنحرف بالمسلمين عن الإسلام باسم الإسلام وهذا بحث طويل جداً، ولكني أقول إن القضاء على الذين يحكمون بغير ما أنزل الله سواء كان حكمهم يؤدي بهم إلى الكفر الكلي أو العملي لا يهمنا في كثير أو قليل، هذا الفصل بين الأمرين، الآن من ناحية العقيدة من الذي يكفر عند الله؟ هو الذي ينكر ما شرع الله، لكن من الناحية العملية يجب البدء بالتصفية والتربية وهذا ما لا تجده في العالم الإسلامي من جماعة يقولون إنهم منظمون أو يسمون بأنهم حزب من الأحزاب الإسلامية، كلهم يصيح بأعلى صوته: إنه يريد الحكم الإسلامي، فإذا قيل له كيف تحكم؟ كان جوابه جواب القصة السورية الكردية، فقد زعموا عندنا أن كردياً، وهو مسلم أعجمي الأصل، ولكنه لا يفقه الإسلام لقي يهودياً في طريقه فأخذ بتلابيب ثيابه وهدده بقتله وقال له بلهجته الكردية « وله أسلم » فخاف وقال ماذا أقول؟ قال والله لا أدري!!

وأضرب الآن مثلاً آخر أحد كبار الكتاب الإسلاميين وضع دستوراً وقانوناً للإسلام الذي ينشده ويتصوره، فجاء في جملة الأحكام التي قررها أنَّ المسلم إذا قتل ذمياً قتل المسلم به، وهذا خلاف ما جاء في صحيح البخاري في الحديث الذي حفظه علي عن النبي ﷺ حيث جاءه رجل فقال لعلي هل خصكم رسول الله ﷺ أهل البيت بشيء دون الناس؟ قال لا اللهم إلّا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وإلا يأتي قراب سيفي هذا وأخرج من بيت السيف ورقة مكتوباً

فيها عدة أحاديث تتعلق بالقود والجراحات ومنه أن النبي ﷺ قال : « لا يقتل مسلم بكافر » ثم قال ذلك المشار إليه وأن المسلم إذا قتل ذمياً خطأً فإن عليه أن يقدم الدية كاملة بينما هناك في مسند الإمام أحمد حديث يرويه عامر بن شعيب عن أبيه عن جده أنهم كانوا في عهد الرسول ﷺ يعطون الدية الذمي على النصف من دية المسلم، فانظر مثلين من عشرات الأمثلة يراد بهما الحكم في الدستور الاسلامي وهو مخالف للإسلام لذلك نحن نقول إن كان الحكام كفاراً كفراً اعتقادياً فأمرهم إلى الله، وإن كان كفرهم كفراً عملياً فنحن لا نستطيع الآن أن نحاربهم ونقاتلهم، لم نستطع على اليهود ولذلك نحن ندعو لهم فعلاً بأن يهديهم الله إلى العمل بالإسلام ومن ذلك الحكم بالإسلام، يقول المثل الشامي من كان بيته من زجاج فلا يرم الناس بالحجارة» فأنتم يا معشر الشباب لماذا تجعلون ديْدنكم دائما النظر إلى الحكام ، وما الحكام إلاّ منكم وفيكم لماذا نسيتم أنفسكم هل ظننتم بأنفسكم الكمال ووصلتم إلى أعلى درجة من الإسلام فهماً وعملاً ولم يبق أمامكم من الجهاد إلاّ جهاد هؤلاء. الأمر ليس كذلك أبداً، اسأل أبرز شخصين في أبرز حزب أين الله؟ يجبْك بالجواب الضال. فأين أنت وأين الحكام؟.

الخلاصة :

﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ وهناك كتب ألفت بعنوان العزلة - أنا طبعاً لا أدعو إلى العزلة - وكثيراً ما سئلت عن هذا في هذا العصر فقلت لا، قال عليه الصلاة والسلام «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم، خير من الذي لا يخالط الناس، ولايصبر على أذاهم »، ولكن لا بد أن

ألفت النظر إلى أنه قد يأتي زمن ويكون واجب المسلم يومئذ كما جاء في بعض الأحاديث أن ينزوي في شعب من شعاب الجبال ويعيش هناك يعبد ربه حتى يأتيه اليقين ، أين الحكم بما أنزل الله؟ لا نستطيع لأن كل الأمة تقريباً ضالة ، إما ضلالاً حقيقياً وإما ضلالاً عملياً كما شرحنا ، فأين الحكم بما أنزل الله؟ غير مستطاع إذن ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ وأنا أقول إنه قد يأتي زمن يضطر الإنسان أن يعتزل ، أي لا يفكر في إقامة حكم الإسلام لأنه لا مجال هنا ، لكن الآن نحن لا نقول يجب أن نبدأ العمل من هذه النقطة وهي التصفية والتربية لكي يوصلنا ذلك إلى ما أوصل الله المؤمنين الأولين إلى الحكم بما أنزل الله وإلى أن تحكم شريعة الإسلام أراضي وأقواماً كثيرين كانوا من قبل حكاماً يحكمون بغير ما أنزل الله. والله يسهل كما سهل للصحابة الأخذ بالوسائل المادية لمقاتلة الكفار ومقاتلة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله .

س : ما الرأي في قضية التكفير؟ وكيف يواجه المسلمون والدعاة اضطهاد الحكام لهم؟

ج : أنا لا أتكلم على شخص أو شخصيات وإنما علينا أن نعرف من أين نبدأ لأني أعرف من تجربتي الشخصية ومن مخالطتي للشباب اليوم أن هذه مشكلة الساعة فثمة أناس يعلنون التكفير، وأناس يعلنون التكفير والحكم بما أنزل الله ، ولكن إذا سئلوا كيف يفعلون؟ وما هو موقفهم؟ وهل هم يستطيعون أن يقوموا بهذا؟ هل تريد أن أقول نثور على الحاكم وليس عندنا قوة لا مادية ولا معنوية كما وقع مع الأسف؟ هذا كله يأتي من الحماسة التي لم تقم على تصور أوتفكير صحيح ثابت ، لا تجد الجواب. إن علينا أن نعمل وأن

نبحث عن نقطة البداية في العمل. البداية لا تكون في الثورة على الحاكم ونحن لا نملك قوة مادية أو معنوية ولكنها الحماسة المضيعة. لذلك أنا أستغرب مثل هذا السؤال لأنه ما العمل إذا كان الحاكم يقتل المسلمين؟ ما العمل؟ لا أحد يقول يكفي أن نقول لا حول ولا قوة إلّا بالله ، وقد حصل، قالوا وفعلوا ووقفوا أمام الحاكم بدون استعداد شرعي فكانت النتيجة خسارة مضاعفة، أهكذا تكون المقابلة ؟ لذلك يا أخي فاصبر كما أمرت، تصوروا معي العذاب الذي لقيه المسلمون الأولون بمكة ماذا كان موقف هؤلاء هل كانوا راضين؟ طبعاً لا ، ولكن هل كانوا مستطيعين رفع الظلم عنهم؟ أيضاً الجواب لا ، إذن ماذا كان عملهم؟ هاجروا، كان عملهم تطبيق ما أمكنهم من الأحكام الشرعية ولأجل هذا مع الصبر الذي ذكرناه نزلت في القرآن عدة آيات تأمر المسلم بالصبر إذا ابتلي ومن أهم هذه الآيات قوله ﴿ **أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون، ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين**﴾ .

إذن لا بد للمسلم من أن يعمل ما يستطيع، ولا يكلف الله نفساً إلّا وسعها وأن يصبر فيما إذا نزل به العذاب أو البلاء ولهذا كانت تأتي أحاديث كثيرة دعماً لمثل هذه الآية منها قوله ﷺ «نحن معاشر الأنبياء أشد ابتلاء الأمثل فالأمثل والمؤمن يبتلى على قدر دينه» ونحن حينما نقرر هذه الحقيقة بماذا نجابه؟ يا أخي هذا خط طويل متى سنصل؟ فيذكرني هذا بحماقة الأرنب مع السلحفاة نحن نقول الآن بمناسبة هذه الحكاية، كأن الرسول ﷺ في حديث واحد أشار إلى هذا الاستنكار على من يدعون للعمل بالكتاب والسنة، تصفية وتربية إن

هذا طريق طويل، متى سنصل؟ انظروا إلى هذا الحديث فكأنه صور الواقع لنا قبل أربعة عشر قرناً، فقد كان عليه الصلاة والسلام في مجلس مع أصحابه يجلس على الأرض، كما هو شأنه متواضعاً، فخط على الأرض خطاً مستقيماً، وقرأ قوله تعالى: ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾ صور الرسول ﷺ على الأرض خطاً طويلاً وعلى جانبيه خطوط قصيرة ثم قال عليه الصلاة والسلام بعد أن قرأ الآية ومر بها على الخط المستقيم: هذا صراط الله خط مستقيم طويل، وهذه طرق قصيرة، وعلى رأس كل طريق منها شيطان يدعو الناس إليه، أنا قلت من نفسي ولعله إلهام من ربي لأنني لم أره في شرح الحديث، فما السر؟ وما الحكمة من تصوير الرسول ﷺ الصراط المستقيم طويلاً طويلاً، وطرق الشيطان على جانبيه قصيرة قصيرة وعلى رأس كل منها شيطان يدعو الناس إليه، أقول الخط الطويل يشير إلى حديث آخر « حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات »، ولا شك أن الذي يدعو إلى الشهوات التي تقود إلى النار هم الشياطين، فهؤلاء هم الشياطين يقفون على مفارق الطرق المتفرقة عن الخط المستقيم كأنهم ينادون السالكين على هذا الخط المستقيم.

والجماعات الإسلامية، اليوم، فضلاً عن الأفراد، ليس لديها الصبر الذي ينبغي على المسلم أن يتذرع به كما قال الرسول ﷺ في الحديث الصحيح، ولما فقدوا هذا الوعاء أو اللباس من التصبر واستعجلوا الأمور انتكسوا وأصيبوا ولم يحققوا أهدافهم، قد يقول بعض الناس: ولكنا نريد أقصر طريق الى الإسلام الصحيح الذي عليه نقيم حياتنا ـ فكيف يكون ذلك؟ للإجابة نقول: إن أقصر

طريق هو طريق الشيطان المذكور في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام . . وثمة جماعة إسلامية لجأت إلى هذا الطريق القصير، طريق الشيطان، وقاتلت خمسين سنة ولم تحقق أياً من أهدافها . . والسبب واضح هو البعد عن الصراط المستقيم الذي يقتضي العلم الصحيح بالإسلام وهو علم يحتاج إلى صبر شديد وإلى زمن بعيد . . فحتى تقرر أمراً يجب أن تعتمد على الإسلام الصحيح المصفى من كل النقائص ومن كل ما نسب إليه وهو ليس فيه ولا سيما في مجال الحديث الذي هو أعقد المجالات لما يحتاجه من صبر وجهد ومثابرة وزمن بعيد كي نصل إلى الأحاديث الصحيحة المتصلة السند، والتي لم يتسرب إليها الضعف . . وخلال هذا الزمن الطويل لا يهم أن نتوصل إلى تحقيق الحكم الإسلامي . . لأن هذا ليس جهد أفراد أو جماعات بل هو جهد المسلمين جميعاً ، ونحن حين نوجد المجتمع المسلم القائم على الإسلام الصحيح الذي هو حكم الأكثرية آنذاك هذا هو الطريق المستقيم، والصراط الذي عناه الرسول، وعليه سار الصحابة والتابعون . . وما دونه فهو الطرق القصيرة . . طرق الشيطان . . !

نعم . . هذا الصبر هو السلاح الوحيد لأن أول ما يجب على المسلمين أن يفعلوه إنما هو التفكير في ساعتهم وفي أوضاعهم . . وبعدها النظر إلى مستقبلهم . والصحابة ما نظروا قط إلى مستقبلهم بل إلى ساعتهم وأوضاعهم الحالية . . وهذا الأمر يحتاج إلى الإيمان الصحيح أولاً في ضوء الكتاب والسنة ، والعمل الصالح الموافق لذلك الإيمان ولا بأس من مواجهة الحكام، ومحاولة نصحهم بالعمل بالإسلام الصحيح فإن لم يستجيبوا فعلينا بالصبر، والبحث عن الإسلام الصحيح ، ونشره في الناس والاستعداد المادي لمواجهة

الحكام وإلا فإن النتيجة ستكون عكسية على نحو ما بينا قبل قليل . . فالإيمان والعمل هما أساس الصبر. . وهما وسيلتنا إلى العيش وعدم اعتزال الحياة والناس على نحو ما يفعل بعض اليائسين فعلينا بالإيمان الصحيح السليم ، وتعميم هذا الإيمان على الناس، والاستعداد مع الصبر. . وبذلك ننصر الله. . وحين ننصر الله سينصرنا الله بإذنه. . لأننا على صراطه سائرون وبدون ذلك لن ينصرنا الله. وهذا السلاح نفسه هو الذي نصر الله به العرب المسلمين في البداية على أكبر أمتين مثقفتين آنذاك وهما أمتا الفرس والروم .

س : الأفراد بصفاتهم الشخصية إذا بدأوا العمل بالتصفية والتربية أفلا يستحب لهم في الوقت نفسه أن يحاربوا الكفار والأعداء بطريقة حرب العصابات، اضرب واهرب، ألا يستحب ذلك منهم في أي مكان وجدوهم في مؤسساتهم وأماكنهم بدون جهاد منظم؟

ج : أنا أقول هذه الحروب ، حرب العصابات، وكما لخصت « اضرب واهرب » هل هذه طريقة إسلامية؟ لا ، هذه طريقة ثورية والواقع أن المسلمين اليوم يتأثرون بالأفكار الغربية أشد التأثر، والسبب واضح جداً لأن القلب إذا فرغ من شيء لا بد أن يشغله بشيء آخر، فإذا كان قلب المسلم ممتلئاً بالإيمان بالله ورسوله حقاً لم يتسع لغير الله وإن كان الأمر بالعكس حل في قلبه من كان لا يضره ولا ينفعه كما قال الشاعر :

« أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى
وصادف قلباً خاوياً فتمكنا »

فاليوم لا ندري الإسلام ولا السنة ولا يمكننا أن نتخذ موقفاً

مطابقاً للإسلام لمعالجة بعض القضايا، كالقضايا التي نبحثها الآن، فتأتي بعض الأفكار الغربية وتقول ما دمنا لا نستطيع أن نجابه الحكام فلنتخذ مبدأ الثورات؛اضرب واهرب، ترى هل هذا هو الدور الذي نمر به، لم يمر به سلفنا الصالح وفي مقدمتهم الصحابة؟ لا شك في ذلك.

ولكن هل سلكوا طريق اضرب واهرب، لا، بل إنهم سلكوا طريقين الأول آني وهو الصبر والآخر البدء من نقطة الصفر كما يقولون اليوم لاتخاذ وسائل النصر وأولها تصحيح العقيدة ثم يأتي شيء وهو ليس بحسبان الكفار وهو ما ذكرت، « إن تنصروا الله ينصركم »، من منا لا يذكر نصر الله للمسلمين في بدر وفي غيرها من الوقائع حيث تغلبت الفئة القليلة على فئات كثيرة؟ فإذن هذه الوسيلة التي هي من فضل الله على عباده المؤمنين وهي بأن ينصرهم على أعدائهم أما الكفار فلا يملكون إلا الوسائل المادية، وهي كثرة العدد والعدة، ولسنا نحن كذلك ولكن علينا أن نعرف إسلامياً كيف تؤكل الكتف، وليس من الإسلام في شيء ما يسمى بالانقلاب العسكري والثورات الدموية ولا اضرب واهرب، كل ذلك ليس من الإسلام، وإنما الإسلام أن تعمل ما تستطيع مع التذرع بالصبر، ومن يصبر صبره الله.

س : ولكن ألا نقتدي بما فعله علي بن أبي طالب لما صعد على أكتاف الرسول ﷺ وكسر التمثال الذي فوق الكعبة، ثم هربا معاً وتواريا عن أعين الناس، على نحو ما ورد في مسند الإمام ابن حنبل.. مما يؤيد قاعدة اضرب واهرب؟

ج : لا نأخذ به لأن هذا المثال لم يصبح نظاماً، ولم يتكرر، من جهة، ولأن هذا حدث من شخصين فقط كل التاريخ النبوي ولم

يتكرر لا بشخص ولا بشخصين ولم يقع مرة واحدة على هذه الطريقة التي تسمى اليوم تنظيماً سرياً أو تأليف عصابة تقاتل على قاعدة اضرب واهرب من جهة ثانية .

س : ألا يمكن أن يكونوا ضربوا مثالاً للذين يأتون من بعدهم ليتخذوه مثالاً؟ ومن الجائز أن لا يطبق في زمانهم ولكن في المستقبل قد يطبق فضربوا أمثالاً لعله يأتي في يوم من الأيام العمل بهذا ويسيرون على هذا المثال. ثم قضية اغتيال كعب بن الأشرف سراً .

ج : سبحان الله كيف يبتعد الذهن !! . . نحن لا بد حين تقوم الدولة الإسلامية من الأعمال السرية ، وهذه الأعمال لا تخالف الشريعة كما يشيع بعض الإسلاميين ومنهم الأستاذ محمد الغزالي الذي رأى أن الإسلام ينذر ويبلغ قبل الهجوم . . ولكني أذكر بما حدث في غزوة بني المصطلق حين نزل الرسول والمسلمون على مياه لهم سراً . . على نحو ما ورد في صحيح البخاري ، وكذلك ما ورد في صحيحي البخاري ومسلم في قضية حاطب بن بلتعة في غزوة تبوك . . ولا ننس قول الرسول ﷺ الحرب خدعة . . فالرسول ﷺ كان يبلغ أعداءه بهجومه ولكن في كثير من الأحيان كان يلجأ إلى السرية والكتمان . . وذلك على حسب الظروف والأحوال ، أما المثال الذي ذكرته في قضية اغتيال كعب بن الأشرف فلا يجوز أن يتخذ قاعدة لأنه حالة فردية . . وإن فعلنا وقعنا في فخ قاعدة (اضرب واهرب) التي ستشغلنا عن ديننا وإسلامنا الصحيح . . *

---

* نرجو من القارىء المعذرة لنا وللشيخ فالحديث منسوخ عن شريط كاسيت ، وكان الشيخ يتحدث مشافهة وارتجالاً فغلب على أسلوبه طابع التبسيط والتسهيل ، واللغة العامية . . فلكل مقام مقال .

ب ـ دفاع عن الشيخ الألباني :

الرد على ما كتبته مجلة المجتمع الكويتية عن الشيخ في عددها ٥١٩ «حتى لا ندور في حلقة مفرغة؟! أو. . .»

الأخ الفاضل الأستاذ/ إسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع الغراء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية طيبة من عند الله مباركة وبعد : فإن من عاداتي ـ وأنا أقصد قراءة المجتمع أن أبدأ بالموضوعات الرئيسية الأساسية فيها، وهي غالباً ما تكون مسرودة في بداية المجلة .

ولقد شد انتباهي ـ فعلاً ـ عنوان «الألباني يروي قصته مع الإخوان »، فتداعت الأفكار في مخيلتي وأنا أعرف الكثير عن مواقف الشيخ الألباني، حفظه الله تجاه الإخوان المسلمين ، ، فقلت في نفسي إنا لله وإنا وإنا إليه راجعون، ليس الآن وقت روايات وأقاصيص ! وما عسى أن تكون قصة الشيخ ناصر مع الإخوان؟ ولكني تنبهت إلى أن المجتمع مجلة فكرية إسلامية، وقد منحها الله تعالى إدارة مؤمنة ورئيس تحرير نحسبه من العاملين المخلصين الواعين من ذوي الجرأة الأدبية النادرة ، فقلت : عسى أن تكون مجلة المجتمع تهدف من وراء ذلك إلى تقارب وجهات النظر، ورأب الصدع، ولم الشعث.

كل هذا دار في خلدي في شبه غيبوبة، وأنا أقلب الصفحات لأصل إلى المقال «مع أبرز رجال المدرسة السلفية » ص ٢٨ من العدد رقم / ٥١٩ /. فقرأت المقال سريعاً فلم يرق لي كثيراً ! ثم أعدت

---

* هذا الرد لم ينشر من قبل في أي مجلة. حتى «المجتمع» المعنية بالأمر لم تنشره .

قراءته ثانية وثالثة ! إذ ترجح لدي أن ظني قد أصيب بشيء من الخيبة ! وجلست أفكر قليلاً لأخلص بنتيجة يجنيها القارىء من وراء عرض هذه القصة، وقلت لعلها في العدد الثاني !

وجاء العدد / ٥٢٠ / فزاد الطين بلة، إذ يقرر فيه الشيخ ناصر أن سيد قطب قد أطلق عبارات في تفسيره « الظلال » هي في حد ذاتها كفر مع تبرئته لسيد قطب من الكفر حيث فرق بين التلفظ بالكفر وبين الدخول فيه ! وهذه دعوى طالما تحسس منها الشباب المسلم الذين يعتبرون سيد قطب ـ والحق ما يعتبرونه ـ أكبر بناء إسلامي في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري. إذ قد سبق الشيخ الألباني عدد من المشايخ بها، وكم وكم عانينا في تجلية الصورة، وإقناع الشباب المتحمس بالتزام الأدب مع العلماء ! و. . . و. . وطلع علينا الأخ الأستاذ / عبد الرحمن عبد الخالق بمقال «محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته»، وأشار إلى أن دوره قد جاء ليعقب على ما صدر عن المجتمع وأن في كلامها شبهات كثيرة يرجو أن يتسع صدر المجتمع لرده عليها في حلقات .

وأول الغيث قطرة . . ثم . . انهمر . . فولد ثلاث مقالات لأخي الدكتور عبد الله عزام تباعاً في الأعداد (٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨).

فقلت : آمنت بالله! وتذكرت حديث رسول الله ﷺ «سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها ، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم شديداً فمنعنيها» أخرجه مسلم

١ / ٢٨٩٠ من حديث سعد بن أبي وقاص. وتذكرت أن العتاب من الغل والحقد والحسد ، وأن اللقاءات العلمية المصحوبة بحسن النية وصدق الطوية خير وسيلة لعلاج مرض الفرقة، وتسكين هيجانه وثائرته ! إذا رسم المنهج الصالح للمدارسات ، وقلت بعد هذا : لقد جاء دوري ! !

ولا بد أن أكتب للمجتمع ما أعتقده حيال هذه الموضوعات التي طرحت في هذه المقالات لسببين .

الأول : أن مجلة المجتمع ـ كما يقول رئيس تحريرها ، وكما نعتقده ـ مجلة لكل المسلمين وليست مقصورة على الأسماء العلمية المعروفة ، ولا على أبرز رجالات الحركات الإسلامية، إذ لعل الخير أكبر من أن يحجر فيهما.

والثاني : أنني لا أجد في نفسي التحيز لطرف دون آخر من الأطراف المتنابذة على كلام هذه المجلة الحبيبة !! ولأن الموضوع لم يبت فيه، وما أظن البت فيه يكون على يد أي من أبناء الفريقين المتحمسين كثيراً لفكرتهم، ويرون أن الخطأ لا يدخل بينهم، وإن أقروا بتسرب الخطأ إليهم كان على مبدأ المثل القائل « ذر الرماد في العيون » أو « على عينيك يا تاجر » .

وقبل أن أبدأ بما أعتقده صواباً في المسألة المختلف فيها بين الطرفين ، وهي مسألة نسبة وحدة الوجود إلى الشهيد سيد قطب، مسألة ما إذا كانت العبارة كفراً فعلاً . . قبل هذا لا بد من تقرير الحقائق التالية :

١ ـ ليس من المسلمين من يعتقد لنفسه العصمة عن الخطأ والزلل ، وإلا فهو العجب والغرور والعنجهية الجوفاء .

٢ - وكل المسلمين يتمم بعضهم بعضاً ، وليس أحد من المسلمين يغني عن قدرات المسلم الآخر وإمكاناته، ومن الزعم بغير ذلك كل ما تراه من بلاء المسلمين أو جله .

٣ - أن الصراعات الفكرية بين أبناء الحركات الإسلامية ليس حلها التشهير على رؤوس الأشهاد، وليس بإشاعة السلبيات المثبطة للهمم، والمثيرة للأهواء والأحقاد وإنما يكون حلها الحقيقي في المدارسة، ونبذ الذات، واتباع الحق ، والجري وراء الدليل المنقول والمعقول. فالإسلام لم يحجر عقولنا. وإنما احتج بدلالتها على الله تعالى ووجوده !! ورضى حكمها في ذلك !!

٤ - ليس أحد من المعاصرين يدعي أنه بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق ، وإن أكبر من يدعى له ذلك هو الشيخ ناصر الألباني، وقد اعترف بشريطه المسجل بغير ذلك، وأنه أحياناً يقلد حتى في الحكم على الدليل . وكتبه طافحة بالاستشهاد بأقوال الأئمة والاعتراف بفضلهم والإشادة بذكرهم .

٥ - إن المجلات الإسلامية يجب أن تبقى لما تعم به الفائدة، وينشر الألفة والمحبة بين المسلمين، ويجب أن تبعد كل مقال يشكك المسلمين برجالاتهم أو بعقيدتهم ، أو يتحدث عن عداوات وحزازات شخصية للذات قبل فيها أكبر الأثر، كما يجب أن تضع نصب أعينها أن جمهرة قرائها ليسوا من العلماء ولا المجتهدين، وإنما هم من طبقة أصحاب الثقافة العامة غالباً ، وأن يتذكروا دائماً قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه « ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة» أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ١١ .

وقول علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله » أخرجه البخاري في كتاب العلم، فتح الباري ١ / ٢٢٥ .

٦ ـ أن العواطف لا تحل مشاكل المسلمين ، والكتابات العاطفية على ما تطفح به من صدق وحرارة ، لا تخلو من تعصب، ولا تسلم من تشنج . وهذا وذاك خطر على الدعوة والدعاة.

٧ ـ على مجلة المجتمع وسائر المجلات أن تحترم كل من يعرض على صفحاتها أو يُعرض عنها، وإذا كانت تنقل آراء القراء ـ فعلاً ـ فعليها أن تبين ذلك حتى لا يختلط الأمر، ومن ثم فما وجه عرض الأمر والرأي والانتقاد، إذا لم ترد عليه أو تتبناه ! إنها إذن تترك القارىء في دوامة !

بعد هذا كله أبدأ مستعيناً بالله .

٨ ـ لقد قالت المجتمع في تعريفها بالشيخ الألباني بأنه اسم معروف في الأوساط الإسلامية وأنه شخصية عصامية متميزة ، ويدأ بالدعوة للتحرر من المذاهب الإسلامية، وانضم في حركة الإخوان أول أمره، ثم ترك الإخوان لعدم رغبته في العمل السياسي. وقد انجرف إلى الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين في معرض هجومه على التقليد المذهبي . . لقد عارضه العلماء . . لأنه لم يتلق العلوم الإسلامية على الأصول العلمية. لذلك تبتدي أغلاطه وأخطاؤه في الحديث والفقه . . لأنه أخذ العلم من الكتب مجرداً . . وليس له شيخ . . ولم يتخصص في علم معين . . ولأنه لا يحفظ المتون.

كما عارضه الحركيون . . لا يقبل بوحدة المسلمين إلا تحت ظلال آرائه الفقهية ومعتقداته الكلامية، يعتبر الأشاعرة وغيرهم أخطر من الماركسية والوجودية، ثم قالت المجتمع : بغض النظر عن صحة هذه التهم أو غلطها !! إذاً ألم يكن الأولى عدم ذكر هذه الاتهامات جميعاً ؟.

ومعاً كما قال الأخ عبد الرحمن عبد الخالق إن شبهة من هذه الشبه تحتاج إلى مقال أو أكثر للرد عليها ولكنني لن أرد لاعتقادي أن القلم الذي كتب هذه الكلمات سيشعر بالخجل إذا عرض عليه كلامه هذا وكلامه حين عرف بمن لا يتأبى أن يكون تلميذاً للشيخ ناصر الألباني. وإلا فهي المكابرة والجحود !

قالت المجتمع تعرف بالدكتور عزام «الدكتور عبد الله عزام من أبرز رجال الإخوان المسلمين خارج مصر فهو على المستوى التربوي يعد محضناً إيمانياً لكثير من شباب الصحوة الإسلامية . . وعلى المستوى الحركي يعد مجاهداً عاتياً في وجه الطغاة. . » قلت : سبحان الله* !

كم كانت المجتمع منصفة حين شهرت بالشيخ الألباني وتركت القارىء في بلبلة فكرية لا يعرف عن الشيخ الألباني فيها إلا الشذوذ والمخالفة والانفراد. . وكم كانت منصفة أيضاً حين عرفت بالأخ الدكتور عزام.

لقد رفعت التلميذ إلى القمة . ووضعت الشيخ في القاع !! ترى ! هل هذا فعل المجتمع حقاً !؟ أو. . أن أخي الدكتور عزام

(*) وكانت أغلب مقالاته ورسائله التي يكتبها باسم «ناصح أمين» !!

ـ هو كما وصفته المجتمع وأكبر إن شاء الله ـ ولكن الدكتور عزام لا يتأبى أن يكون تلميذاً نجيباً يتلقى علم العقيدة والحديث على يدي الشيخ ناصر لو أن وقته يسمح له بذلك . . وإن الدكتور عزام أخي وصديقي ، والشيخ الألباني لا أعرفه ولا يعرفني . . ولكن الحق هو الحق ، ولو كان مراً .

إذا كان الدكتور عزام يعد محضنا إيمانياً لكثير من شباب الصحوة الإسلامية فليس تلامذة الشيخ أضعف ناصراً وأقل عدداً .

ـ ألم يعد الشيخ ناصر إلى الأذهان حجية السنة وفقهها ووجوب الرجوع إليها بعد أن نبذت دهوراً؟

ـ ألم يخدم السنة خدمة تفوق خدمة مجامع البحوث العلمية مجتمعة وجمهرة من العلماء لو اشتغلوا؟

ـ ألم يحقق عدداً من المخطوطات النافعة التي تلزم الأمة في نهضتها؟ بل تلزمها أولاً في عقيدتها ودينها .

ـ ألم يوفق جميع المسلمين لمعرفة أحاديث الأحكام خاصة ودرجة الوثوق بكل حديث، وكيف يمكن الاحتجاج به؟ وطريقة الاحتجاج؟

ـ ألم يذب عن السنة بجمع الأحاديث الموضوعة والضعيفة في ثلاثة عشر مجلداً كي يتجنبها العلماء الذي لم يعترفوا به ، وجلهم ممن لا يميز بين غث وسمين !!

ـ ثم أليس للشيخ ناصر أنصاره وأتباعه في كل العالم الإسلامي ؟ وهل يدعي طالب علم أنه يستغني عن كتبه إلا إن كان أحمقَ؟ أو مغروراً!!

ـ أليس الرجل يدعو إلى دعوة السلف التي هي نار الإخوان المسلمين ومدار حركتهم؟ ويشرح ما أجمله الإمام البنا ـ رحمه الله ـ عن دعوته بأنها «دعوة سلفية»؟؟

ـ ثم إن الرجل يقول : إن الجهاد فرض عين وإن المسلمين كلهم آثمون على خلاف ما يشاع من أنه يحارب الفكر الجهادي. كل هذه المزايا أهدرت ولم يعرف عن الألباني إلا مثالبه المزعومة وجرد الدكتور عزام من كل ثلم أو خطأ؟ إذا قالت المجتمع : نحن لسنا بصدد الحديث عن المزايا والمثالب وإنما نحن بصدد التعريف فكان أولى أن تقول « الشيخ ناصر الألباني غني عن كل تعريف » وتكتفي أو لا تقول شيئاً ألبته ؟! فلا حاجة إلى أدنى قول !

ثم قال الدكتور عزام ما نصه « اطلعت في مجلة المجتمع العدد (٥٢٠) على مقابلة مع الشيخ الألباني يقول فيها: « إن قول سيد قطب في تفسير سورة الإخلاص وأول سورة الحديد هو عين القائلين بوحدة الوجود. . كل ما تراه بعينك فهو الله، وهذه المخلوقات التي يسميها أهل الظاهر مخلوقاً ليست شيئاً غير الله، وعلى هذا تأتي بعض الروايات التي تفصل هذه الضلالات الكبرى بما يرى من بعض الصوفيين القدماء من كان يقول «سبحاني ما أعظم شأني » والآخر الذي يقول «ما في الجبة إلا الله . . هذا الكلام كله في هذين الموطنين من التفسير» انتهى كلام الشيخ الألباني .

«ولقد هزني في أعماقي أن تنشر المجتمع على صفحاتها هذا الكلام لقرائها في العالم، والمجتمع بالهيئة المشرفة عليها تدرك أن قراءها هم تلاميذ الأستاذ سيد قطب. ولقد حز في النفوس أن ينسب هذا الكلام «القول بوحدة الوجود» إلى الأستاذ سيد الذي جلى حقيقة

التوحيد من كل غبش*، بل ركز معظم كتاباته على شرح معنى لا إله إلا الله، ونقل المعنى النظري إلى واقع متمثل في سلوك وحركات ودماء وتضحيات... إلى آخر كلام الدكتور عزام.

وإنني أشاطر الدكتور عزام الرأي فأقرر أن أحداً من القدماء والمحدثين في نظري القاصر ـ لم يكتب عن التوحيد بالجودة التي كتب بها سيد قطب، وأريد ممن يعترض على كلامي أن يقرأ كتبه قبل الإعراض ولا تأخذه العزة بالإثم! فلقد درستها وأتحدث عن معرفة!! ولا أعني بالتوحيد طبعاً مباحث التوحيد الكلامية كلها بجدلها ومناقشاتها، والذي أعنيه هو شرح حقيقة التوحيد وسبر أغوار دلالتها وتحقيقها في واقع الحياة، والغاية من عقيدة التوحيد، وآثارها في نفوس المؤمنين بها وكيف تفهم!! ومن أراد أن يفهم التوحيد الحقيقي فليقرأ «المعالم» و«الخصائص» و«هذا الدين» ثم ليقرأ شرح العقيدة الطحاوية ما عدا المقدمة ـ فإنه بإذن الله موحد يعي واقع عصره، ويعرف كيف يحاكم كل ما يعرض أمامه من شبه وتناقضات!!

وأقول أيضاً: وإنني ليهزني من أعماقي أن ينسب إلى الأستاذ سيد قطب القول «بوحدة الوجود». ولو اتهم الشيخ الألباني سيداً بهذا لكان مغرضاً حاقداً؟ ولكن.. إن للشيخ الألباني موقفاً من سيد

(*) هذه حقيقة ولكن ليست في بداية حياته الإسلامية كان يحرص على معرفة العقيدة ولكن وأثناء مشواره الإسلامي الحافل بالجهاد بالقلم واللسان وصل إلى ذلك حتى كتب في السجن الحربي آخر ما كتب وهي عبارة عن رسائل طبعتها جريدة الشرق الأوسط باسم «لماذا أعدموني» كلاماً كله توحيد ونصرة له وحث لجماعة الإخوان على البدء بالتوحيد في الدعوة ولا بد من معرفته أولاً حتى تستقيم الدعوة.

قطب يتمثل بـالإجلال والاحـترام والتقديـر فانـظر إليه وهـو يقول في كتـابه «مختصر العلو» للذهبي « فهـذا هو الأستـاذ الكبير سيـد قطب رحمه الله تعالى » وبعد أن نقل قرابة صفحتين كبيرتـين من كلامـه قال «ثم ذكر ـ رحمه الله ـ عاملين آخرين» ونقل عنه مرة ثانية ثم دافع عنـه ودفع شبهة الدكتور البوطي في أن مشكلتنا أخلاقية وليست فكرية كما يذهب اليه سيد قطب رحمه الله .

وعندي أن قولة الشيخ الألباني «الأستاذ الكبير سيد قـطب رحمه الله تعـالى » شهادة حق تضـاف إلى سجل سيـد قـطب الخـالـد، لأن الشيـخ الألباني لا يقـول عن أحد بـأنه الأستـاذ الكبير إلا إذا كـان في نظره يستحق هذا اللقب !!

والشيخ الألباني نقل في مختصر العلو كلاماً يبين أن سيـداً يقول بوجودين متـمايزين؟ فهـل الشيخ الألبـاني يناقض نفسـه ؟ أو ينسى ما يقول !! أو يقوده الهوى فيتكلم على حسب المواقف ؟

إن كـان هذا كله يكـون حقاً لـو أن الشيخ الألبـاني اتهم سيداً رحمـه الله بهذه الفـرية التي ادعى الـدكتور عـزام أن الألباني اتهمـه ، فإليك ما قالـه الألباني حفـظه الله لأن الدكتـور عزام لم ينقله بتـمامه ، وإنما نقل فيـه حاجتـه فقط ! قال الشيـخ ناصر : «يقـولون لي : أنت كفرت الأستاذ سيد قطب »!؟ قلت : سبحـانك هـذا بهتان عـظيم يا شيخ فلان ، ويا دكتور فلان ـ والمخاطب هو الدكتور عزام نفسه !!

«هل سمعت مني هذا الكلام . . قال لا . . إلى أن قال الشيخ ناصر ينفي هذه التهمة عن نفسه «إنه خطأ كبير أن أكفر رجلاً مسلماً ـ أقل ما يقال ـ فكيف وهو داعية؟» .

ثم راح الشيخ ناصر يفند هذه التهمة بكلام طويل إلى أن قال « فنحن لا نكفر من نعيش معهم ونسمع منهم وحدة الوجود فكيف نكفر إنساناً زل به لسانه أو زل به قلمه ؟ ولكننا لا نحابي في دين الله أحداً، نقول هذا الكلام كفر، فلا تلازم عندنا في عقيدتنا أولاً ، ثم من الناحية العملية ثانياً : بين أن يتكلم الإنسان بكلمة كفر، وبين الحكم عليه بأنه كفر وارتد عنه دينه. . . إلى أن ذكر ما كتبه ونقله عنه الدكتور عزام. . ولكن الشيخ ناصر أتبعه بقوله : « أنا أقول : لعل سيد قطب رحمه الله قرأ شيئاً من هذه الصوفيات فتأثر بها ـ وهو رجل أديب ـ فسبكها في التفسير ، فخرج منه هذا الكلام ، لأنه في الواقع . . . في مواطن أخرى يقول فيه قول جمهور المسلمين أهل السنة والعقيدة الصحيحة بالفرق بين الخالق والمخلوق على خلاف عقيدة وحدة الوجود. . ».

فأنت ترى أن الشيخ ناصر الألباني لم يتهم سيداً بالقول بوحدة الوجود ، وإنما اعتبر ذلك منه زلة قلم، أو زلة لسان . . ثم راح يفسر كيف صدرت هذه الزلة من قلمه أو لسانه فقال : لعله قرأ شيئاً من هذه الصوفيات ـ وهو رجل أديب ـ والأدب قد يسبح بصاحبه فيستكتبه ما لا يريد أن يكتبه كما هو معلوم عند أهل هذا الفن. فيقع في الخطأ .

ولو أن أخي الدكتور عزام قرأ كلام الشيخ ناصر بتجرد ـ وهو الذي شافهه به مشافهة ـ لكان رأى أن الصمت خير، ولما كتب يهاجم الألباني في وقت نحن أحوج فيه إلى كل مسلم بله عالم جليل من علماء المسلمين ، ولا يبعد أن يكون بعض من قرأ مقالة الدكتور عزام أشاروا إليه بالقول أو بالشتم أو ربما بالتكفير ؟ .

لقد كتب الدكتور مقالاً طيباً عن وحدة الوجود لو أنه نـزه قلمه عن الطعن بالشيخ ناصر. خاصة وأن الرمي في غير مرمى الألباني. بقي أن أقول : فإذا صح لدينـا أن الشيخ الألبـاني لم يتهم سيدا رحمـه الله (بـوحـدة الـوجـود) ولم يكفـره! وأن الـدكتـور عـزام تسرع في هـذا الحكم ، فـإنه لا يسعني أن أتـرك القلم حتى أناقش الشيـخ نـاصر في قوله بأن كلام سيد قطب كفر ، ونرى جميعاً هل هذا الكلام كفـر، أو أنه عبارة قصر قلم صاحبها فلم تؤدي الغرض المقصود من إيرادها؟

ثم أليس أجـدى للشيخ نـاصر أن يقـول هـذا الكـلام خـطأ؟ تورعاً عن أن يكون هناك من أساتذة التفسير المختصين من لا يرى في الكـلام كفـراً؟ وممن لا يـألفـون كتب سيـد ولا منهجـه في التفسـير، وصيانة لنفسه ولسيد عن مجازفات هباء، المسلمون في غنى عنها !

وهنـا لا بد من نقـل كلام سيـد كله لأن الدكتـور عزام لم ينقله كله وفرقه في المواضع المتعددة .

الفصل السادس

يقول الأوزاعي :

« عليك بآثار من سلف ، وإن رفضك الناس . وإياك ورأي الرجال ، وإن زخرفوه بالقول . فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم» .

تقييد العلم ـ للخطيب البغدادي

كلمات في العلامة الألباني

ـ كلمة العلامة محب الدين الخطيب رحمه الله
ـ كلمة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ السعودية
ـ كلمة الشيخ محمد صالح العثيمين ـ السعودية
ـ كلمة الأستاذ زيد بن عبدالعزيز الفياض ـ السعودية
ـ كلمة الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق ـ مصر
ـ كلمة الشيخ محمد إبراهيم شقرة ـ الأردن
ـ كلمة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ـ اليمن .
ـ كلمة الأستاذ عيد عباسي ـ سورية

● كلمات في العلامة الألباني من أهل العلم

□ «. . . من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتي الألباني » .

العلامة السيد محب الدين الخطيب رحمه الله

■ من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني وفقه الله للخير آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعده يا محب . كتابكم الكريم وصل وصلكم الله بهداه وفهمت ماتضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ورغبتكم في كتابة رأينا في فضيلته .

نفيدكم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع وماكتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين نسأل الله أن يضاعف مثوبته ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل وأن يكلل جهوده بالتوفيق والنجاح وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده وأعماله الجليلة فجزاكم الله خيراً وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيماعزمتم عليه وبارك

جهود أخينا وصاحبنا الشيخ محمد ناصر الدين وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس العام
لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

■ بسم الله الرحمن الرحيم

نعتذر بأن الأخ عبدالله بن حسين لم يعطني إلا هذه الوريقة الصغيرة لأكتب فيها ما طلبه مني الأخ ماهر بن فهد السائل أن أكتب عن فضيلة محدث الشام الشيخ الفاضل : محمد بن ناصر الدين الألباني فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل أنه حريص جداً على العمل بالسنة ومحاربة البدعة سواء كانت في العقيدة أم في العمل . أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك وأنه ذو علم جمّ في الحديث رواية ودراية وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد .

أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به على تساهل منه أحياناً في ترْقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفاً لأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد الشريعة العامة .

وعلى كل حال فالرجل طويل الباع واسع الاطلاع قوي الإقناع وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك سوى قول الله ورسوله . . ونسأل الله تعالى أن يكثر من أمثاله في الأمة الإسلامية وأن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين والقادة المصلحين وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بماعلمنا إنه جواد كريم .

قاله كاتبه الفقير إلى الله

محمد الصالح العثيمين

في ١٤٠٥/٨/٢٢ هـ

□ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

أما بعد : فإن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذاالعصر وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها وهذا عمل جليل من خير ماأنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على اهتمامه به وأسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم .

في ١٤٠٥/٧/٣٠ هـ

زيد بن عبدالعزيز الفياض
الأستاذ بكلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

■ **بسم الله الرحمن الرحيم**

محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته

كان ناصر الدين وما زال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط .

● لم يؤسس ناصر الدين جماعة خاصة للدعوة ، وإنما جعل علمه للناس جميعاً ، وتعاون مع الجماعات الإسلامية كافة .

● مدح الناس وذمهم لناصر الدين عنده سواء .

عالم من علماء المسلمين ، وعَلَمَ من أعلام الدعوة إلى الله ، وشيخ المحدثين وإمامهم في العصر الراهن ، ألا وهو أستاذي محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله وبارك في عمره .

ناصر الدين الذي لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة إلى الله في العصر الحاضر . ولا يستطيع أن يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم معاصر ، فمعظم الكتب العلمية التي يتداولها الناس الآن مصدرة بتحقيقاته ، وتخريجه لأحاديثها ، كصفة صلاة النبي ، وحجاب المرأة المسلمة ، وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، وغير ذلك ، فطلاب العلم الذين نقلوا علمه وتتلمذوا على يديه وتربوا في حلقاته وصحبته ، لا يحصون كثرةً وهم منتشرون في العالم الإسلامي أجمع على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم . لم ينضم ناصر الدين طيلة حياته إلى جماعة معينة من جماعات الدعوة ، ولم يعاد أي مجموعة منها ، ونصح لها جميعاً ، ولم يدخر وسعاً في تربية شباب أي مجموعة منها ، وقام بنشر العلم الشرعي بكل طاقته في كل اتجاه ، ومع كل جماعة الشيخ وتلامذته من جميع الجماعات والتنظيمات الإسلامية .

ولم ينشيء الشيخ أيضاً تنظيماً خاصاً ولا أقام جماعة خاصة بنظام خاص لا لعجزه عن ذلك ولا لأنه يرى أن هذا حرام وإثم ، ولكن لأنه يرى أن الأولى به أن ينشر علمه للناس جميعاً ، وللجماعات كافة ، وذلك لأنه يرى أن المنهج السلفي لفهم الدين هو المنهج الكفيل بعودة المسلمين إلى الدين الحق عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقاً .

وناصر الدين لا يهمه أن يحمل هذا المنهج السلفي أي أناس تسموا بأي اسم . . كل همه أن يفهم هذا الدين فهماً صحيحاً ، وأن يطبق تطبيقاً سليماً ، وأن يكون سير الناس مبنياً على الكتاب والسنة الصحيحة ، والشيخ ينهى عن التحزب والعصبية بأي لون وأي شكل . ويرى أن نهضة المسلمين منوطة بتعاونهم جميعاً ، وتضافر جهودهم ، وتوجهها في كل اتجاه نحو بناء العقيدة أو تصحيح العمل أو مقارعة الباطل . وكل ذلك قد ذكره الشيخ مفصلا في دروسه ومحاضراته ، وكتبه وعلمه لتلاميذه الذين تلقوا العلم عنه .

ولكن ناصر الدين نفسه أخذ يقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك وقام بنقد الآراء الإسلامية التي يراها مجانبة للصواب والحق وتصحيحها . . . لا يجامل في ذلك أحداً حتى نفسه ولا أخلص محبيه وأصدقائه وإخوانه ، ولا أقرانه في العلم من العلماء السلفيين ، ومن غيرهم فلا يسمع حديثاً يرى أنه ضعيف إلا بين ضعفه عنده . ولا يسمع رأياً مخالفاً للحق إلا كتب عنه ونبه عليه في كتبه أو في دروسه نصحاً للعامة وتنبيها للخاصة .

وقد أنشأ بذلك حركة عظيمة للوعي الديني وتحري الحق فيما يُكتب ويُقال ، لا عند طائفة خاصة فقط بل عند عامة العلماء الذين

يؤخذ عنهم أو يتتلمذ الناس على أيديهم ، ولهذا قدمت طائفة كبيرة منهم كتبهم له لنقدها ، وتصحيح أحاديثها وبذلك استفاد من هذا المنهج عموم المسلمين فقل استخدام الحديث الضعيف وعظم تحري الناس للحق ، وابتدأ الناس فهم الدين بطريقة علمية مبنية على الدليل والبرهان بعد أن كان أخذ الدين وتلقيه سائراً بطريق التقليد والعشوائية وضم الصحيح إلى الضعيف والشرك إلى التوحيد ، وجمع الهدى مع الضلالة والبدعة مع السنة .

ولكن هذا المنهج النقدي العلمي الذي أخذ الشيخ نفسه به أوجد لناصر الدين مجموعات كبيرة من الحاسدين ، فمجرد أن يرى أحد المتعالين أنه نقد في رأي له ، أو استدلال خاطىء إذا به ينقلب على الشيخ تجريحاً ، وهكذا وجد الذين يقدمون آراءهم على قول الله وقول رسوله .

ولا شك أن هذه هي سنة الله فيمن يصدع بالحق . والعجب أن ناصر الدين لا يأبه لذلك فقد لازمته ثلاث سنوات فوجدت أن مدح الناس له ومذمتهم عنده سواء !! إنه فقط يرى أنه حامل دعوة ، وصاحب حق يريد إبلاغه فإن مدحه الناس لم يقم لهم وزناً وإن ذموه لم يغير هذا من موقفه شيئاً بل ولا من نصحه لهم ، ومحبته الخير من أجلهم ، ولا نزكيه على الله ونحسبه في ذلك كله مخلصاً دينه لله والله أعلم بالسرائر .

باختصار كان ناصر الدين وما زال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط ، ولقد عهدته ما حجب علمه عن طالب قط ، ولا جعل دروسه لمجموعة دون مجموعة ، ولا حابى سلفياً على إخواني أو تحريري ، بل

تلقينا العلم على يديه بالجامعة الإسلامية فلا تكاد تنتهي محاضرته التي تستمر ساعة كاملة لفصل معين ومن ثم يخرج حتى يتداعى الطلاب إليه من كل الفصول ، ومن كل الأعمار فلا يذهب إلى حجرة المدرسين للاستراحة وإنما يفترش الأرض في فناء الجامعة، ويلتف الطلاب حوله ويدور النقاش العلمي إلى أن يأتيه المراقب فيفرق الطلاب ويأخذ الشيخ إلى المحاضرة الثانية وهكذا إلى نهاية الدوام . . . لم أشاهد الشيخ جلس قط في غرفة الأساتذة وشرب فنجاناً من الشاي كما يشربون ، وفي منزله مساء كنا نجتمع عنده من كل الجماعات ، ومن كل المشارب ، فما أعلم أنه قدم أو حابى أحداً أو بخل بعلمه على أحد ، أو جعل جماعة من الجماعات غرضاً لنقده ، وهدفاً لانتقاصه وإنما كان كل همه أن يقول الحق فيما يعرض من أسئلة أو مناقشات يزن كلامه في كل ذلك بموازين هي بموازين الذهب أشبه .

وبالرغم من أن هذا أثره في الناس وفضله عليهم إلا أن كثيراً منهم عادوه وما انفكوا . . . ونسأل الله أن تكون منزلته عند الله أجل وأعظم . ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم .

عبدالرحمن عبدالخالق يوسف

الكاتب الإسلامي

■ بسم الله الرحمن الرحيم

لوأن شهادات أهـل العصر في شيـوخ السُّنَّة وأَعـلام الحديث والأَثر ، اجتمعت ، فصيغ منها شهادةٌ واحدة ، أو جمعت في ضفثٍ واحد ، ثم وُضِعت على منضدة تاريخ العلماء ، فإني أحسب أن تكون شهـادةً صادقـةً في عَلَم الحديث الأوحـد ، أُستـاذ العلماء ، وشيـخ الفقهاء ، ورأس المجتهدين في هذا الزمان ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكرمه الله في الدارين .

كانت ساحة علم الحديث والسُّنَّة النبوية قد أجدَبَت ، وصوَّح نبتهـا ، وجَفَّت أَغصَانها ، واسَّـاقطت أوراقهـا ، وانقطع ثمـرُها ، والناس من فوقها ينظرون يمنة ويسره ، علَّهم يرون فيها رجلًا يَـخْلِفُ الَأولين الغابـرين ، ، ممن أَعلى الله بهم منـارة السُّنَّة النبـوية ، فتعـود أَبصارهم إليهم كليلةً حسيرةً ، ليجدوا أَمامهم مـا خلَّف أولئك من كتب مسطورة لمن وراءهم ، أو لمن جاء من بعدهم ، بذلوا فيها جهداً ضخماً في جمع الآثار والسنن والأحاديث وترتيبها ترتيباًحسناً ، يُسَهِّلُ على القارىء العالم وطالب العلم ـ النظر فيها ، والرجوع إليهـا عند الحاجـة ، على مافي بعض هذه الكتب من صعوبة في استخراج الآثار والَأحاديث منها ، وهذا أمر لا يجهله طالب العلم ، فضلًا عن العالم الباحث ، والناظر المدقق .

ولا يجمل بالمحب أن يقول فيمن يحبُّ قولًا لا يحمله عليه إلا الحب وحده ، فالحب إذا حمل على غير الحقيقة والصدق ، فهو والبغض سواءٌ ، ولست والله قائلًا في الشيخ ناصر إلا ما أعتقد أنَّه حق ، ولو كان حُبي له يصاغ حليةً يَقْبَلُ أَن يتحلى بها ، لكان حبي له أجمل قلادة

وأَغلاها ، وأبهاها ، لا يباهي بها هو ، بل أُباهي بها أَنا ، أَنَّه قبلها مني ، ولكـن أنىَّ ؟! والحب لا يعلمه إلا الله وحده!! ولا يعرفه البشر إلا بما يكون من آثاره !! وصدق رسـول الله ﷺ : « الأرواح جنود مجنَّدة ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » أسأل الله أَن يديم علينانعمة الحب فيه .

وكتب السُّنَّة ، من صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وجـوامع ، ومصنفات ، وأَجزاءٍ ، على كثرتها ، وغزارة الجهد الذي بُذل في تأليفها وتصنيفها وجمعها ، وتحقيقها ، والاستدراك عليها والزيادة على أصولها عـلى مرِّ العصـور والأَجيال ، فقـد ظلَّت بحاجـةٍ إلى تحقيق دقيق ، وإحاطة أَشمل وأَوسع بأَسانيد الآثار والسنن والأحاديث التي حُشِدَت فيها ، كي تصير إلى حالٍ من الصحة ، يَطْمئن إليها الباحث ، وطالبُ العلم والعالمُ أكثر وأكثر .

ولا ريب أنَّ مثل هذا العمل ينوءُ بالعصبة أولي القوة والجلادة من أهلِ العلم ، فَأَنْ يقيض الله له رجلًا واحداً ، يجمع الله فيه كل شاذَّةٍ وفاذَّةٍ من فنون علم السُّنَّة لنعمةٌ جليلة ، ليس على الشيخ ناصر ، بل على الأمة كلّها ، فهنيئاً لأُمَّةٍ أنبت الله فيها هذا الشيخ الذي ألان الله له الحديث كما ألان لداود الحديد ، ومُهِّدَت له أكناف السُّنَّة من جديد .

ولعل بعض من ابتلي بشيء من شهادات العصر من الجامعات والمعاهد يردِّد مع القائلين قولهم : ما ترك السابقون للاحقين شيئاً ، أَو ما تركَ الأَولون للآخرين شيئاً ، وهل يصح أَن يقال في كتاب كصحيح البخاري ، أو صحيح مسلم إنَّه في حاجةٍ بعد هذه القرون إلى من يقول فيه شيئاً !؟ .

فأقول لهؤلاء وغيرهم جميعاً : إن في عمل الشيخ ناصر في كتابه (مختصر صحيح البخاري) ما يكفي للردِّ على مقالتهم وسؤالهم ولو كان لهم حولٌ ، أن يفرغوا ـ حتى ولو لقراءَة عملٍ واحد من أعمال الشيخ ، ليحكموا بعد ذلك في عدلٍ ونَصَفَةٍ ، لقُلنا لهم : قولوا ما شئْتم ، ولكن ماذا كان يراد بهذا العلم العظيم علم السُّنَّة لو أنه ظلَّ أَمانةً عند هؤلاء ـ وما أَضيعها إذاً من أمانة ـ ولم يجد في عقل الشيخ ناصر ، وقلبه ، وقوة نفسه ، وثبات صبره ، واحتمال مثابرته ما وجد ؟!

إن الجواب يعرفه أولئك وغيرهم ممن يزعمون أَنهم أُوتوا من العلم مالم يؤْته ممن لا يحملون شهاداتهم ، أو جلسوا في حلقات الشيوخ وأَخذوا عنهم وهم مثلهم ، أَو ربما كان شيوخهم أَعلم وأَتقى منهم لكنهم هم ضيَّعوا وبدَّلوا فضيَّع الله علمهم وأبدلهم به سمعة عريضة لا تمسك على شيء ، إلا كما يمسك القاع على الماء !!

وكثير هم أولئك الذين يجعلون من الشيخ ـ أَعزَّه الله ـ غرضاً لسهام حسدهم وحقدهم ، وتراهم يحومون حول مائدته حوم المريب الفزع ، الذي يخشى أَن يبصر به من هو على شاكلته ، يصنعون صنيع النَّفر من قريش ، حين اتفقوا على أن يتفرقوا عن النبي ﷺ ، وأن لا يصغوا لقراءاته من الليل ، فلما جنَّ الليل خرج كلٌّ منهم متسللاً ، لائذاً بلباس الظلام ، وهو يظن أنَّ الآخرين لا يرونه !!!

وحسب طالب العلم أن يُلمَّ بأيِّ كتاب من كتب الشيخ ، ليرى رسوخ قدمه ، وطول باعه ، وسعة اطلاعه ، وكثرة استدراكه ، ودقة استقصائه ، وحسن ترتيبه ونظمه ، وتلاحق حججه، وعلوِّ برهانه ،

وحضور ذهنه ، وقوة عارضته ، ونفاذ بصره ، ووضوح بصيرته ، وشدةتمكنه ـ ولكن كما يُقال : المعاصرة حرمان ، غير أنها كلمةٌ إن صدقت في غير الشيخ فهي قد نَبَتْ عنه ونأتْ ، فأيُّ حرمانٍ هذا الذي أراده إليه الشانئون الجاهلون ، ومدرسته قد امتدت أروقتها ، حتى شملت آفاق الأرض ، وصارت كتبه في صمت مهيب ، تحرر العقول من الخرافة والأساطير ، والقلوب من الوهم والريب ، والنفوس من الغلِّ والكبرياء والحسد ، في حكمةٍ بالغةٍ ، وبرهانٍ منيرٍ ، وموعظةٍ تبلغ من النفوس مبلغاً يرفَع عنها غشاوات الجهالة ، ويردها إلى القرون الثلاثة المفضَّلة ، ويشدُّها في وثاق الهدي النبوي الأمين .

وإن أَعجب فلا أَعجب إلا لبعض نفرٍ يزعمون أنهم يحبون الشيخ حين يقولون : نحن نقرٌّ للشيخ بأَنه عالمُ السُّنَّة في هذا العصر وعلمها الشامخ ، ولكن في الفقه كسائر أهل العلم .

هل يعلم هؤلاء ما يقولون ، لوعلموا ما قالوا الذي قالوا ، إنهم يتهمون السُّنَّة نفسها ، وكانت عقولهم وثاقها ؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول : بأنَّ فقههم كفقه سائر أهل العلم من بعدهم ، ممن لم يكونوا في علم السنة مثلهم ؟ إنْ قالوا ذلك فقد ظلموا أنفسهم ، وباؤوا بإثم مقالتهم ، وهل العلم إلا قال الله وقال رسوله ؟ وهل الفقه شيءٌ والسنة والكتاب شيءٌ آخر ؟

وأَعجب من هؤلاء بعض تلامذته الذين تنكروا له ، وصاروا من فرط جهلهم يحسبون أَنهم مثله !!!

إن الذي يؤْتى البصر في الأَصلين العظيمين هو الفقيه ، وهو الرائد السائد ، وهو الداعية الواعظ ، وهو العالم البصير ، وهو الذي

يريد الله بالأمة خيراً على يديه إن أحسن الإخلاص والاتباع ، ومن نظر في حياة الشيخ وعرفه من قرب عَرفَ أنه من أولئك الأفذاذ ، الذين قلما يجود الزمان بمثله .

أمدَّ الله في عمره ، وأَمتع المسلمين بحياته ، وجزاه عنَّا وعن الإسلام والمسلمين خيراً ، وأَعظم الله له الأجر والمثوبة ، ورزق المسلمين جميعاً وحدة الصف والكلمة ، وأقامهم على أمر الله مخلصين له الدين حنفاء ، ليقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، وينيبوا إليه في السراءِ والضراءِ ، عسى الله أَن يأْتي بالفتح أَو أَمر من عنده ، فيصيروا إلى ما كانوا عليه من قبل ، والله خير مسؤول وأَفضل مأمول ، والصلاة والسلام على النبي المبعوث هدى ورحمة وبشرى للعالمين .

محمد إبراهيم شقرة
رئيس المسجد الأقصى
٢٥ شعبان ١٤٠٦ هـ

■ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على نبينامحمد وعلى آله وسلم .

وأَشهد أَن لا إله إلاَّ الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أَمَّا بعد فقد سُئلت مراراً عن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله .

فأَقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمن هو أجلُّ منهم قدراً فيقول أحدهم : أنا لا أُسأل عن فلان هو يسأل عني ولولا أننا في عصر أَصبح كثير من العامة لا يميز بين العالم والمنجم ، ولا بين المؤمن بالله والشيوعي الملحد بل أقبح من ذلك أنَّ بعض ذوي الأَهواء من المبتدعة المعاصرين أصبحوا يطلقون الألقاب المنفِّرة على أهل السنة .

ولقد كان المبتدعة يطلقون على أَهل الحديث الألقاب المنفِّرة ويرمونهم بجمود الفطنة وعدم القدرة على استنباط الأحكام من الحديث حتى قال بعضهم :

زواملُ للأخبار لا علمَ عندهم
يجيدُها إلاّ كعلمِ الأباعرِ

لَعَمرُكَ ما يدري المطي إذا غدا
بأحماله أو راح ما في الغرائر

وقال آخر :

يدعون أهل الحديث وهاهم
لا يكادون يفقهون حديثاً

وقد زاد المتأخرون على هذا فربما أطلقوا على العالم مرةً أنه ماسوني

وأُخرى أنه عميل وثالثة أنه جاهل بالواقع ورابعة أنه مداهن فلهذا أقول :
إنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى لا يوجد له نظيرٌ في علم الحديث ، وقد نفع الله بعلمه وبكتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات والانقلابات .

والذي أعتقده وأدين لله به أنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله من المجدِّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ :

« إنَّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدِّد لها أمر دينها » . رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره .

والناس ينقسمون في شأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله إلى ثلاثة أقسام :

قسم يقلِّده ويتقبل كل ما جاء به .

وقسم يرفضه ويرفض علمه ويحذِّر منه .

وقسم وسط يعتبره عالماً من علماء المسلمين مَنَّ الله على الناس به في هذا الزمان لنشر السنة وقمع البدعة ويعتقدون أنه يصيب ويخطىء ويجهل ويعلم ولكنهم يعتقدون في أنه لا يوجد له نظيرٌ في علم السنة فهم يستفيدون من علمه ومن كتبه غير مقلِّدين له . وهذا شأن سلفنامع علمائهم .

هذا وقد سُئلت قبلُ هل يقبل تصحيح الشيخ الألباني للأحاديث وتضعيفه ؟ فأجبت : بأن الذي يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه لأنَّ الشيخ عدل ثقة . وربُّ العزَّة يقول :

﴿ ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا ﴾ مفهوم الآية أنَّه إذا جاءنا العدل بالنبأ نقبل خبره . وهذا ليس من باب التقليد كما أفاده الصنعاني في كتابه القيِّم « إرشاد النقَّاد إلى تيسير الاجتهاد » .

ومن أحبَّ من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ويبحث وله قدرة على معرفة أحوال الرجال وعلم العلل فهو الأفضل. على أنه لا يستغني طالب علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشيخ الألباني حفظه الله وإني أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها فقد جمع فيها الشيخ حفظه الله مالا يستطاع الوقوف على كلِّه وتيسر له الاطلاع على كتب لم يطلع عليها كثير من طلبة العلم .

إذا عرفت أنَّ الشيخ حفظه الله ليس له نظيرٌ في علم السنة فما منزلته في فهم النصوص ؟ الذي أعرفه عنه أنّ فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله : كلٌ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر ـ يعني رسول الله ﷺ .

كتبه
أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي
الوادعي
اليمن

■ **شهادة حق وعرفان من تلميذ لشيخه .**

● **لماذا آثرنا أخذ العلم عن الشيخ ناصر دون سواه ؟**

● **لماذا نتبع الشيخ ناصراً ولا نتبع إماماً من السابقين ؟**

وقد يقول قائل : إنكم قد حبستم أنفسكم في حدود شيخكم ناصر الدين الألباني ، فلا تأخذون عن غيره ، ولا تثقون بسواه ، مع أن هناك كثيراً من العلماء والمشايخ فهل لذلك سبب إلا تعصبكم ؟

وجوابنا عن هذا الاعتراض : أن هناك أسبابا كثيرة، دفعتنا إلى اختيار الشيخ ناصر لأخذ العلم عنه ، والتفقه عليه ، دون سواه .

وأهم هذه الأسباب أننا نعتقد أن على المسلم المقلد والمتبع أن يأخذ دينه عن عالم مجتهد ، ولا يجوز له أن يقلد مقلداً مثله ، وقد أقر البوطي نفسه بهذا في ص ٥٦ من « لا مذهبيته » ، كما نقل عن الإمام ابن القيم قوله : « لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه ، وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده دينه ، وهذا إجماع من السلف كلهم ، وقد صرح به الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنه » وقد وافق البوطي على ذلك ، كما نقل عن ابن القيم أيضاً قوله ووافقه عليه : « إذا تفقه الرجل وقرأ كتاباً من كتب الفقه أو أكثر ، وهو مع ذلك قاصر في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف والاستنباط والترجيح ، فهل يسوغ تقليده في الفتوى ؟ فيه للناس أربعة أقوال . . والصواب فيه التفصيل : وهو أنه إن كان السائل يمكنه التوصل إلى رأي عالم يهديه السبيل ، لم يحل له استفتاء مثل هذا ، ولا يحل لهذا أن ينسب نفسه إلى الفتوى مع وجود هذا العالم» .

ونحن إذا طبقنا هذا الكلام على واقعنا الحاضر نجد أن من

يدعون علماء من المنتسبين إلى المذاهب الأربعة ، هم مقلدون وجهال - بشهادة البوطي نفسه ، فقد ذكر ص ٤٢ أن كل العلماء المذهبيين الحاضرين هم مقلدون ، وليسوا علماء إلا على سبيل المجاز - وبما أنهم كذلك فهل يجوز للمسلم الجاهل تقليد واحد منهم مع وجود مجتهدين غيرهم ؟ إن الجواب - هو بناء على منطق البوطي نفسه - لابد أن يكون بالنفي .

وقد عرف السلفيون ذلك فلم يجيزوا لأنفسهم تقليد أحد من المشايخ المذهبيين ، لأنهم مقلدون فبحثوا خارج المنتسبين إلى المذاهب الأربعة ، فوجدوا عالماً حقيقياً أي مجتهداً ، هو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وخالطوه عن قرب ، واطلعوا على كتبه ، فوجدوه ثقة في علمه ودينه ، يبلغهم حكم الله ورسوله ، لا حكم مذهب فلان وفلان ، كما يذكر لهم الدليل من الكتاب والسنة على كل حكم ، ولا يقول لهم : في المسألة قولان أو أكثر ، فيدعهم حائرين مضطربين .

إنا نعلن صراحة أننا آثرنا الأخذ عن شيخنا لهذا ، أي لأننا رأيناه عالماً حقاً أي مجتهداً . ولكننا في الوقت نفسه لا نمنع من تقليد غيره من المجتهدين ، كما أننا حينما نرى مجتهداً أو مجتهدين غيره ، فإننا نأخذ عنهم أيضاً ونتبعهم ، ونزداد بهم علماً وفقهاً ، ولكننا لا نلتزم أحداً بعينه ، لأنه يشبه التزام المعصوم ﷺ .

ونحن إذا كنا نتبع الشيخ ناصر وحده الآن ، فذلك لأننا لا نرى في بلادنا مجتهداً آخر ، ولذلك فنحن ندعو المسلمين لأن يعملوا لتهيئة الجو المناسب لظهور مجتهدين يجددون لهم الدين ، ويفتونهم بحكم الله في الأمور القديمة والجديدة ، وينهضون بهم .

وحينـذاك يرجى أن تعـود إليهم عزتهم وكـرامتهم ومجدهم ، وعسى أن يكون ذلك قريباً إن شاء الله .

هذا هو السبب الرئيسي الهام لإيثارنا اتباع شيخنا على غيره ، وثمة أسباب أخرى منها ، أنا رأينا هذا الرجل منصفاً واسع الأفق ، يأخذ من المذاهب كلها ، ويستفيد من جهود العلماء السابقين ، ولا يتعصب لمذهب على آخر .

ومنها أن شيخنا يتبع منهجاً علمياً واضحاً يلتزم به ، هو المنهج الصحيح ، وهو تحكيم الكتاب والسنة في كل خلاف ، وجعلهما أصلاً وأساساً ، وأقوال العلماء فرعاً وتبعاً ، وترجيح ما يرجحه الدليل ، ونبذ ما يضعفه .

ومن أسبـاب ذلك أيضـاً ، أننا رأينـا لدى شيخنـا من غزارة العلم ، وسعة الأفق واستقامة التفكير ، مالم نجده عند غيره . هذا بالإضافة إلى تخصصه في علم الحديث وتوصله إلى مستوى رفيع فيه ، هذا العلم الذي ندر العارفون فيه ، مع شدة الحاجة إليه ليكون الفقه صحيحاً والاجتهاد صائباً .

● **لماذا نتبع الشيخ ناصراً ولا نتبع إماماً من السابقين ؟**

ربما يعترض بعضهم فيقول : نقرّ أن شيخكم عـالم ومحدث ، ولكنه على كل حال أقل علماً ، وأدنى مرتبة من الأئمة المجتهـدين ، ولذلك فلا يجوز لكم ترك اجتهاداتهم لاجتهاداته ، ولا يجوز له الرد عليهم وتخطئتهم .

والجـواب : صحيح أن شيخنـا دون الأئمـة المجتهـدين علماً ومنزلة ، ولم يدّع هو ولا أحد منا أنه أعلم منهم وأرفع ، ولكنـه غير صحيح أنه لا يجوز لأحد أن يرد على من هو أعلى منه أو أن يخالفه في شيء ، ومن يدّعي ذلك فعليه الدليل .

إنه من الممكن أن يقف طالب علم صغير على أخطاء علماء كبار وأوهامهم ، لأنه ليس أحد بمنجي من الخطأ والوهم ، فلا يجوز له أن يسكت عن بيان الحق ، وربما تجد طفلاً ينبهك على خطئك وأنت عظيم كبير ، وما يزال طلاب العلم ، ومحققـو الكتب ، يعلقون على كتب العلماء الأعـلام ، ولا يمنعهم أنهم دونهم في العلم والفهم ، وصدق الأستاذ علي الطنطاوي إذ قال في تقديمه لتعليقاته على كتاب صيد الخاطر (١/٧) : « فكنت أعلق على ذلك بما أبين به الصواب الذي أعرفه ، وإن كنت لا أصلح تلميـذاً لتـلاميـذ تـلاميـذه ، وأين أنـا من ابن الجوزي ؟ ولكنه الواجب . والغلام إن عرف الحق في مسألة رد فيها على شيخ الإسلام » .

والعلم ليس محتكـراً لدى طـائفـة من النـاس ، وممنـوعـاً من غيرهـم ، فكل من جدّ وجد ، ومن سار على الدرب وصل .

ثم إن الظروف العامة لنشأة الفقـه وظهور الفقهـاء ، لم تمكن الأئمة رحمهم الله من الوقوف على الصواب في كل المسائل. ذلك أنهم قد ظهروا بين سنة ٨٠ للهجرة وسنة ٢٤٠ ، ولم تكن السنة النبوية قـد جمعت بعد وحققت ، وإن كان بعض هؤلاء الأئمة قد شارك في تدوين السنة ـ لا كلهم كما زعم البوطي ص ٥٨ ـ إذ لم يكن لأبي حنيفة أي نشاط في ذلك ـ ولكن التدوين كان ناقصاً ، فقد جاء أئمة الحديث ،

كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة والدارمي وابن حبان والحاكم وابن خزيمة وأبي يعلى والدارقطني والبيهقي والطبراني والبزار . . كل هؤلاء جاؤوا بعدهم كما جاء بعدهم ، شراح الحديث ومؤلفو الكتب في علومه المختلفة ، كشرح غريبه ، وبيان صحيحه من ضعيفه ، وناسخه ومنسوخه ، والتوفيق بين مشكله . . الخ فكل هذا قد تم بعد الأئمة الأربعة رحمهم الله . ولذلك كان من الطبيعي أن يستدرك اللاحقون على الأئمة والعلماء المتقدمين كثيراً .

ولذلك كان من الخطأ الفاحش اعتبار ما وصل إليه الأئمة والسابقون من الأحكام نهائياً فاصلاً مبرماً ، لا يحتمل الجدل ، كما كان الجهل الشنيع منع اللاحقين من إعادة النظر فيما توصلوا إليه ، لأن العلم بحر واسع لا ينتهي ، بل هو يكتمل يوماً بعد يوم بجهود العلماء ، الذين يتم اللاحق منهم عمل السابق ، ويصححه ، وإذا اقتصر كل جيل على ماأخذه عمن قبله ، دون أن يأتي فيه بجديد فإن العلم يموت ويندثر .

ومن هنا كان إيثارنا اتباع شيخنا ناصر الدين الألباني، على اتباع غيره من الأئمة والمجتهدين والعلماء ، فهو قد استفاد من جهودهم ، وخرج بزبدتها وخلاصتها ، فكان رأيه أصح وأصوب ، وإن كان الفضل في ذلك يعود للمتقدمين ، الذين قدموا له خلاصة أدلتهم ودراساتهم ، جاهزة ميسرة فجزاهم الله خيراً . وقولنا هذا صحيح ومنطقي ، وقد قال بمثله كثير من العلماء ، إذ رجّحوا علم الشافعي ومذهبه ، لأنه اطلع على مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة .

. . . واستفاد منهما ، وأخذ خلاصتهما ، فكان مذهبه الجديد

الحسن . وليس معنى ذلك أن اجتهادات شيخنا هي القول الفصل ، وخاتمة التحقيق ، فالعصمة لله وحده سبحانه ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ .

● لسنا متعصبين

ولكن معاذ الله أن نكون متعصبين ، كلا فإن التعصب هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل بسبب الميول والأهواء ، وأصل معناه في اللغة وضع العصابة على العين فلا تبصر ، فكأنه الامتناع عن النظر في دليل الآخر ولو كان حقاً ، والتمسك بالرأي ولو كان خطأ ، ولذلك كان التعصب ضلالاً مبيناً .

وليست طريقتنا أن نأخذ أقوال الشيخ ناصر بـدون حجة ولا دليل ، أو نتمسك بها مع علمنا بضعفها وخطئها ، أو نعرض عن رأي غيره بعد اطلاعنا على صحته وصوابه ، معاذ الله ، بل نحن طلاب حق ورواد حكمة ، نلتقطها حيث نجدها .

ولكن ليس معنى ذلـك أننا جميعـاً طبقة واحـدة ، وأننـا كلنـا مجتهدون ، إن السلفيين هم مجموعة من طبقـات الناس الثـلاث في العلم ، ففيهم المجتهد ، وفيهم المتبع الذي يأخـذ الرأي بعـد فهم دليله ، وفيهم الجاهل المقلد الذي يأخذ الرأي دون فهم دليله ، ولا نكلف أحداً إلا بما يستطيعه ، ولذلك فليس من طريقتنا أن نكون جميعاً مجتهدين ، لأن هذا معارض للفطرة ولاستعدادات البشر ، كما نعترف بأن فينا مقلدين جاهلين لا يستطيعون أكثر من التقليـد ، فلا ننكـر عليهم ، وهؤلاء نأمرهم بما يأمرهم به أي عالم ، أن يقلدوا عالماً يثقون

في علمه ودينه ، وقد وثقوا بالشيخ ناصر فهم يقلدونه ، لا لشخصه بل لأنه مظنّة لنقل حكم الله ورسوله إليهم ، وغالباً ما يكون تقليده فيما ينقل لهم من النصوص الصحيحة ، وقليلاً ما يكون في اجتهاداته الخاصة .

محمد عيد عباسي



الفصل السابع

قال سفيان الثوري :

« لا نعلم شيئاً من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث ، لمن حسنت فيه نيته » .

شرف أهل الحديث ـ للخطيب البغدادي

أعمال الشيخ المخطوطة

١ ـ صلاة الاستسقاء .

٢ ـ الأمثال النبوية .

٣ ـ المحو والإثبات .

٤ ـ فهرس المخطوطات الحديثية في مكتبة الأوقاف بحلب .

٥ ـ صحيح الإسراء والمعراج .

٦ ـ الأحاديث الضعيفة، والموضوعة التي ضعفها أو أشار إلى ضعفها ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ .

٧ ـ مقدمة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية .

٨ ـ صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف .

٩ ـ الرد على رسالة التعقب الحثيث .

١٠ ـ الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير .

١١ ـ صحيح سنن أبي داود .

١٢ ـ ضعيف سنن أبي داود .

١٣ ـ الأحاديث المختارة .

١٤ ـ تلخيص كتاب تحفة المودود في أحكام المولود .

١٥ ـ ما صح من سيرة رسول الله ﷺ .

١٦ ـ وصف الرحلة الأولى إلى الحجاز والرياض مرشداً للجيش السعودي .

١٧ ـ التعليقات الرضية على الروضة الندية .
١٨ ـ التعليق على كتاب مسائل جعفر بن عثمان بن أبي شيبة .
١٩ ـ الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب .
٢٠ ـ فهرس أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في معجم الطبراني الأوسط .
٢١ ـ إزالة الشكوك عن حديث البروك .
٢٢ ـ مناظرة كتابية مسجلة مع طائفة من أتباع الطائفة القاديانية .
٢٣ ـ الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود .
٢٤ ـ التعليقات الجياد على زاد المعاد .
٢٥ ـ أحكام الركاز .
٢٦ ـ ضعيف الترغيب والترهيب .
٢٧ ـ صفة الصلاة الكبير .
٢٨ ـ تاريخ دمشق لأبي زرعة رواية أبي الميمون .
٢٩ ـ أحاديث البيوع وآثاره .
٣٠ ـ معجم الحديث النبوي .
٣١ ـ وضع الأصار في ترتيب أحاديث مشكل الآثار .
٣٢ ـ التعليق على كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام).
٣٣ ـ فهرس كتاب (الكواكب الدراري).
٣٤ ـ الرد على رسالة الشيخ التويجري في بحوث من صفة الصلاة .
٣٥ ـ السفر الموجب للقصر .
٣٦ ـ بغية الحازم في فهارس مستدرك الحاكم.
٣٧ ـ فهرس أحاديث كتاب الشريعة للآجري .
٣٨ ـ الجمع بين ميزان الاعتدال للذهبي ولسان الميزان لابن حجر .

٣٩ ـ فهرس أحاديث كتاب التاريخ الكبير .

٤٠ ـ تعليق وتحقيق كتاب (زهر الرياض في رد ما شنعه القاضي عياض على من أوجب الصلاة على البشير النذير في التشهد الأخير).

٤١ ـ تحقيق كتاب ديوان (أسماء الضعفاء والمتروكين) للذهبي .

٤٢ ـ تحقيق كتاب (أصول السنة واعتقاد الدين).

٤٣ ـ تحقيق كتاب حول أسباب الاختلاف للحميدي .

٤٤ ـ صحيح ابن ماجة وضعيفه .

٤٥ ـ صحيح الأدب المفرد .

٤٦ ـ تسهيل الانتفاع بكتاب (ثقات ابن حبان).

٤٧ ـ قاموس البدع .

٤٨ ـ الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد .

٤٩ ـ تمام المنة في التعليق على كتاب فقه السنة للسيد سابق .

٥٠ ـ تحقيق كتاب مساوىء الأخلاق للخرائطي .

٥١ ـ التعليق الممجد على التعليق على موطأ الإمام محمد للكنوي .

٥٢ ـ مختصر تعليق الشيخ محمد كنعان .

٥٣ ـ مختصر صحيح مسلم .

٥٤ ـ الرد على كتاب المراجعات لعبد الحسين شرف الدين .

٥٥ ـ المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام .

● مؤلفات الشيخ المخطوطة :

١ ـ صلاة الاستسقاء وكيفيتها وأثرها في تزكية النفوس وإصلاحها (مخطوطة) تقع الرسالة في ثلاث وثلاثين صفحة . ولم يتمها .

٢ ـ الأمثال النبوية (مخطوط)

وقد جمع فيه مئة واثنين وثلاثين مثلاً ولم يتمه .

قال في ختامه : وفي الباب الثلاثين وهو آخر الكتاب، نبذ من كلام النبي ﷺ وخلفائه الراشدين وفيه أحاديث كثيرة غير صحيحة فأرى ترتيبها على حروف المعجم وتخريجها باختصار مع تمييز صحيحها من ضعيفها .

ومن أمثلة هذا الكتاب :

حديث : المستشار مؤتمن .

حديث : ليس الخبر كالمعاينة .

حديث : المرء بخليله ـ أي يعيش بخليله ـ فلينظر امرؤ من يخالل .

٣ ـ المحو والإثبات فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان.

لبعض علماء الأزهر ـ تعليق وتخريج ـ (مفقودة منه الصفحات: ٢ ، ١٩) مخطوط.

رسالة تتعلق في المحو والإثبات الذي يدعى بـه في ليلة النصف من شعبان .

تقع الرسالة في إحدى وعشرين صفحة .

وهي رسالة في الرد على بعض علماء الأزهر في ليلة النصف من شعبان .

٤ ـ فهرس المخطوطات الحديثية في مكتبة الأوقاف في حلب (مخطوط)

وضعه لنفسه عندما كان يتردد على مكتبات الأوقاف في حلب وهو لازال مخطوطاً عنده .

٥ ـ صحيح الإسراء والمعراج :

ذكر أحاديثها، وتخريجها، وبيان صحيحها من سقيمها، وسرد ما صح منها في سياق واحد .

بأسلوب فريد بديع لا تراه في كتاب ـ وهو من كتابه صحيح السيرة ـ لم يتمه وهو في تسعين صفحة .

٦ ـ الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي ضعفها أو أشار إليها لضعفها ابن تيمية في مجموع الفتاوى : (مخطوط).

وهو يقع في ست وعشرين صفحة، وقد أتمه .

٧ ـ مقدمة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية ـ مخطوط ـ

أرسل نسخة ـ المقدمة ـ منها إلى مجلة الوعي الإسلامي في الكويت مع ثلاثة أحاديث وذلك بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٨٤هـ وتقع الرسالة في تسع وأربعين صفحة ولم يتمها .

٨ ـ صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف :

وفيه تحقيق أنها ركعتان. في كل ركعة ركوعان، أو كيف صلى الرسول ﷺ صلاة الكسوف (مخطوط) وقد انتهى الفراغ منها في دمشق ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧١هـ.

٩ ـ الرد على رسالة التعقب الحثيث للشيخ عبدالله الحبشي :

وقد طبعت في مطبعة الترقي بدمشق عام ١٣٧٧هـ وللشيخ إعادة نظر في هذه الرسالة والتعليق عليها ـ مخطوط .

١٠ ـ الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير ـ مخطوط ـ.

ويعتبر هذا الكتاب من أوائل كتب الشيخ في التخريج، وهو كامل إلا أن الشيخ يريد إعادة النظر فيه .

١١ ـ صحيح سنن أبي داود (مخطوط) لم يتم بعد :

لازال العمل جارياً فيه وهو ضخم نفيس، وقد رأيته بنفسي

عندما أطلعني عليه الشيخ ، وقد وصل فيه الآن إلى كتاب الفرائض الحديث رقم (٢٦٠٨) وقد بدأ الكتاب بمقدمة طويلة ثم بالحديث التالي في كتاب الطهارة : باب التخلي عند قضاء الحاجة .

عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ «كان إذا ذهب المذهب أبعد». قال : قلت : إسناده حسن صحيح وقد صححه الترمذي والحاكم والذهبي والنووي .

١٢ ـ ضعيف سنن أبي داود (مخطوط) لم يتم بعد .

وقد بدأه بكتاب الطهارة من «باب الرجل يتبوأ لبوله».

بحديث عن أبي التياح، حدثني شيخ قال: لما قدم عبدالله بن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى، فكتب عبدالله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء. . وقد وصل فيه إلى الحديث رقم (٥١٣).

١٣ ـ الأحاديث المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي (مخطوط):

وصل فيه إلى الحديث رقم (٥٣٥) المجلد الأول وفيه أحاديث الخلفاء الراشدين، وصل فيه إلى مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومثاله:

٤١ ـ عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم .

١٤ ـ تلخيص كتاب تحفة المودود في أحكام المولود ـ لابن القيم (مخطوط).

ويقع الكتاب مع الفهارس في ثلاثمئة وأربع عشرة صفحة .

١٥ ـ ما صح من سيرة رسول الله ﷺ وذكر أيامه وغزواته وسراياه والوفود إليه:

للحافظ ابن كثير ـ بقلم محمد ناصر الدين الألباني ـ مخطوط ـ لم يتم بعد، وصل فيه إلى فصل الإسراء برسول الله ﷺ من مكة إلى بيت المقدس ثم عروجه من هناك إلى السموات وما رأى هناك من الآيات يقع في مئتين وإحدى وأربعين صفحة .

١٦ ـ وصف الرحلة الأولى إلى الحجاز والرياض مرشداً للجيش السعودي أثناء عودته للملكة العربية السعودية بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . (مخطوط)

وهو مخطوط قديم باهت الخط لا يقرأ من الصعب الاستفادة منه .

١٧ ـ التعليقات الرضية على الروضة الندية شرح الدرر البهية ـ لصديق حسن خان ـ (مخطوطة):

وقد فرغ منها في ليلة السبت ٢٩ / ٨ / ١٣٧٩هـ وكانت تعليقات الشيخ على الكتاب في حاشية النسخة المطبوعة في إدارة الطباعة المنيرية ـ بمصر لصاحبها محمد منير عبده آغا الدمشقي على طبعته الأولى. ويقع الكتاب في مجلدين .

١٨ ـ التعليق على كتاب مسائل جعفر بن عثمان بن شيبة ـ شيوخه ـ (مخطوط)

موجود عنده ولكن لا يعرف أين وضعه .

١٩ ـ الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ـ لم يتم ـ (مخطوط) ـ تأليف ـ

موجود عنده ولكن لا يعرف أين وضعه .

٢٠ ـ فهرس أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في معجم الطبراني الأوسط (مخطوط) إعداد.

رتبه على حروف المعجم، مع الإشارة إلى أحاديثهم بأرقامها . ويقع معجم الطبراني الأوسط في عشرة آلاف حديث رتبها في هذا الفهرس .

٢١ ـ إزالة الشكوك عن حديث البروك (مخطوط) ـ تأليف ـ

في حكم المفقود .

٢٢ ـ مناظرة كتابية مسجلة مع طائفة من أتباع الطائفة القاديانية وعلى رأسهم رئيسهم بدمشق يومئذ ـ نور أحمد الباكستاني. (مخطوط) تأليف.

مفقود ضمن ما فقد من الكتب في الشام .

٢٣ ـ الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود. (مخطوط) تأليف

لم يتم ـ مفقود.

٢٤ ـ التعليقات الجياد على زاد المعاد ـ للإمام ابن القيم (مخطوط)

مفقود في الشام. وكان فيه تخريجات موسعة .

٢٥ ـ أحكام الركاز (مخطوط) تأليف

غير موجود .

٢٦ ـ ضعيف الترغيب والترهيب ـ للمنذري (مخطوط) تأليف:

وقد كتب على النسخة المطبوعة بمطبعة منير الدمشقي صحيح وضعيف فانتزع الصحيح للطبع وهو الجزء الأول وبقي الضعيف لم يطبع .

ابتدأه بكتاب الإخلاص ووصل به إلى نهاية كتاب العيدين والأضحية، إلا حديثين ووصل به إلى الحديث رقم ٧٠٦، وبكتاب الأضحية يتم المجلد الأول من ضعيف الترغيب والترهيب ـ راجع تعليق الشيخ على هذا الكتاب في الكلام على صحيح الترغيب والترهيب في مكانه من هذه الترجمة .

٢٧ ـ صفة الصلاة الكبير ـ وهو أصل صفة الصلاة المطبوع ـ (مخطوط) .

وهو يقع في (٥٠٠ ـ ٦٠٠) وكان الشيخ قد انتهى من تأليفه سنة ١٣٦٦هـ في ١٩ شعبان أصيل يوم الإثنين .

وقد رأيته بنفسي قد تقطعت أوراقه وتساقطت أطرافه .

٢٨ ــ تاريخ دمشق لأبي زرعة رواية أبي الميمون عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر بن راشد البجلي (مخطوط) ـ تحقيق ـ.

يقع الكتاب في عشرة أجزاء كاملة (مصورة عن نسخة وقف السلطان الغازي محمود خان ـ المجمع العلمي ٢١٠) من ١ ـ ١٥١).

راجع فهرس مخطوطات الظاهرية ـ الذي وضعه الشيخ ـ حديث ص ١٦٢.

غير كامل ـ ويظن الشيخ أنه قد فقد.

٢٩ ــ أحاديث البيوع وآثاره (خاص بموسوعة الفقه الإسلامي الخاص بكلية الشريعة ـ بدمشق) (مخطوط).

وهو موجود عنده على بطاقات، وقد توقف عنه عندما توقفت كلية الشريعة بدمشق عن طبع الموسوعة الفقهية.

رتبه على الأبواب الفقهية ـ وتوسع في تخريج الأحاديث، وكان الأصل مرتباً على أسماء الرواة من الصحابة.

والمخطوط ملازم مقسمة كالتالي:

١ ـ باب إباحة التجارة ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

٢ ـ باب طلب الحلال واجتناب الشبهات ص ٢٦٤.

٣ ـ باب الإجمال في طلب الرزق وترك طلبها بما لا يحل ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

٤ ـ باب كراهية اليمين في البيع ص ٢٦٥.

٥ ـ باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

٦ ـ باب من قال يجوز بيع العين الغائبة ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .
٧ ـ باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار ص ـ٢٦٨ ـ ٢٧٢ .
٨ ـ باب تفسير بيع الخيار ص ٢٧٢ .
٩ ـ باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام من ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .
١٠ ـ باب المأخوذ على طريق السوم وعلى بيع شرطه فيه الخيار ص ٢٧٤ .
١١ ـ باب جماع أبواب الربا ـ تحريم الربا وأنه موضوع مردود إلى رأس المال ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .
١٢ ـ باب ما جاء من التشديد في تحريم الربا ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

إلى آخره من الأبواب، والتي أعطت علماً واسعاً نلمسه في كتبه الفقهية ـ ومحاضراته.

٣٠ ـ معجم الحديث النبوي (وهو مجموعة من المختارات الحديثية، جمعها الشيخ من مخطوطات المكتبة الظاهرية ـ وغيرها ـ يقع المعجم في نحو أربعين مجلداً) (مخطوط).

يقول الشيخ عن قصة هذا المعجم ونفس ما قاله لمذيع إذاعة صوت العرب القاهرية في ٢٣ من جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ :

وإن من فضل الله عليّ أنه يسر لي الاطلاع على ما في المكتبة الظاهرية من نفائس كتب الحديث المخطوطة القيمة، ودراستها واستخراج ما فيها من الأحاديث النبوية على اختلاف ألفاظها، بطرقها وأسانيدها الكثيرة، وقد جمعتها في مجلدات جاوزت الأربعين

مجلداً، مرتباً لها على حروف المعجم، ليسهل عليّ الرجوع إليها واستخراج ما يلزمني منها عند الحاجة .

ومن هنا يظهر السر لمن وقف، من الأفاضل، على بعض مؤلفاتي في مختلف الموضوعات العلمية، حين يرى أن مؤلفاً واحداً مثل «صفة صلاة النبي ﷺ - على لطافة حجمه - تتجاوز مصادره المخطوطة العشرات من الكتب التي لم يتيسر للأكثرين معرفة أسمائها فقط، فضلاً عن أن يطلعوا عليها، ويعرفوا ما فيها من الأحاديث والأسانيد والألفاظ والشواهد وكذلك يسر الله لي وضع فهرس دقيق شامل لجميع ما في هذه المكتبة العامرة من كتب الحديث على اختلاف أنواعها: كالمسانيد والمعاجم والمختارات والفوائد والأجزاء والتراجم وغيرها، منبهاً فيه على كثير مما لم يذكر في فهارس المكتبة حتى الآن، ونظمت هذا الفهرس على أسماء المؤلفين، مرتباً إياها على حروف المعجم ، وفعلت مثل ذلك في مؤلفاتهم، فرتبتها على هذا النسق تحت اسم كل واحد منهم وترجمت لكل منهم ترجمة مختصرة جداً فيها تاريخ الولادة والوفاة وكونه ثقة أو ضعيفاً أو نحو ذلك، ثم وضعت في آخره فهرساً عاماً لجميع الكتب مرتباً لها أيضاً على حروف المعجم .

قلت: ولقد وضحت ذلك في كلامي على كتاب فهرس مخطوطات الظاهرية - حديث - فراجعه للاستزادة في هذا الكتاب .

وقد أطلعني الشيخ على نسخته الأصلية، وقد انتهى الفراغ منه في ٢ / ٦ / ١٣٧٥هـ.

٣١ ــ وضع الآصار في ترتيب أحاديث «مشكل الآثار» للإمام الطحاوي (مخطوط).

رسالة مخطوطة كاملة انتهى منها في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٠هـ (١٩٥١) وتقع تقريباً في سبعين صفحة .

يقول الشيخ في مقدمته لهذا الفهرس كما نقلت ذلك من الأصل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد.

فهذا فهرس أحاديث كتاب «مشكل الآثار» للإمام الطحاوي (رح) مرتباً أطرافها على حروف المعجم إلا القليل منها فقد رأيت أن أنظر إلى معناها ثم أضعها في الموضع اللائق منها كالتفسير وأسباب النزول فجعلت الأول في حرف «التاء» والآخر في «النون» ونحو ذلك وقد جمعت فيه بين الأحاديث القولية والفعلية ورأيت أن ذلك أولى من الفصل بينهما وأسهل للمراجعة وأدل على المطلوب وقد سميته «وضع الأصار في ترتيب أحاديث مشكل الآثار». وهو الفهرس الثاني من الفهارس التي أنا في صدد وضعها لبعض كتب السنة إعانة لي على القيام بمشروعي العظيم الذي بدأت به منذ سنة وهو تجريد السنن بما فيها من الضعف والوهن مبتدأ بسنن أبي داود. أرجو الله تعالى أن يبارك لي في وقتي ويمد في عمري حتى أتم ذلك إنه سميع مجيب .

وكتب

أبو عبد الرحمن ناصر الدين نوح نجاتي

الألباني

٣٢ ـ التعليق على كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام ـ للعلامة الصنعاني ـ الجزء الأول منه (مخطوط)

وعمل الشيخ في هذا الكتاب التعليق على الجزء الأول الذي طبع في المطبعة التجارية الكبرى بمصر .

وقد وصل بالتعليق فيه إلى باب صلاة التطوع .

٣٣ ـ فهرس الكواكب الدراري ـ للشيخ علي بن عروة الحنبلي ـ

وقد استخرج الشيخ من هذا الكتاب أكثر من أربعين كتاباً ورسالة قد جمعها ابن عروة الحنبلي فيه وعمل الشيخ كان مقتصراً على النسخة المخطوطة الناقصة الموجودة في المكتبة الظاهرية وللأسف فإن هذه الرسالة ضمن الرسائل المفقودة .

٣٤ ـ الرد على رسالة التويجري في بحوث من صفة الصلاة (مخطوط)

وهي ضمن ما فقد من رسائل حين نقلت إلى الشيخ من الشام إلى عمان .

٣٥ ـ السفر الموجب للقصر (مخطوطة) تأليف

وهي رسالة صغيرة تتحدث في السفر الذي يجب فيه القصر ويحل الفطر. وتقع في تسع صفحات، ولم ينته منها بعد. وقد تكلم على جزء منها في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١ / ١٦٢ .

٣٦ ــ **بغية الحازم في فهارس مستدرك أبي عبدالله الحاكم (مخطوط)**

سيتم طبعه قريباً «وقد رأيته مخطوطاً عنده».

وترتيبه: النصف الأول في الأحاديث. والنصف الثاني في الآثار. ويقع في سبعمائة وستين صفحة.

٣٧ ــ **فهرس أحاديث كتاب «الشريعة» للآجري (مخطوط) تأليف.**

وقد رتب أحاديث الكتاب على حروف الهجاء.

والرسالة هذه تقع في تسع عشرة صفحة وقد فرغ الشيخ منها في عصر نهار الجمعة الواقع في ٣ من ذي الحجة سنة ١٣٦٩هـ الموافق ١٥ من أيلول سنة ١٩٥٠ وذلك في قرية «مضايا» المصيف المعروف من مصايف دمشق العامرة. وكان عمل الشيخ على النسخة المطبوعة في مطبعة السنة المحمدية ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

٣٨ ــ **الجمع بين «ميزان الاعتدال» للذهبي «ولسان الميزان» لابن حجر. (مخطوط).**

فقدت أصوله في دمشق، ثم ترك العمل به بعد ذلك.

٣٩ ــ **فهرس أحاديث كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري (مخطوط)**

بطاقاته موجودة، يحتاج إلى ترتيب.

٤٠ ــ تعليق وتحقيق كتاب «زهر الرياض في رد ما شنعه القاضي عياض على من أوجب الصلاة على البشير النذير في التشهد الأخير» للشيخ محمد بن محمد الخيضري الدمشقي (مخطوط)

يعتقد الشيخ أنه من جملة ما فقد من كتبه عند انتقاله إلى عمان .

٤١ ــ تحقيق كتاب «ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين» للذهبي (مخطوط)

لم يتمه بعد .

٤٢ ــ تحقيق كتاب «أصول السنة واعتقاد الدين» للإمام ابن أبي حاتم (مخطوط)

فقد، وتوقف عنه .

٤٣ ــ تحقيق كتاب «حول أسباب الاختلاف» للحميدي (مخطوط).

فقد، وتوقف عنه.

٤٤ ــ صحيح ابن ماجة وضعيفه ـ لابن ماجة (مخطوط)

وهو مشروع انتهى الشيخ منه، وقد أخذته إحدى دور الطباعة في الرياض لطبعه .

وعمل الشيخ في تحقيق هذا الكتاب كما كان جرى عليه في مختصر الشمائل وصحيح الجامع الصغير .

٤٥ ــ صحيح الأدب المفرد وضعيفه ـ للإمام البخاري (مخطوط)

وهـو مشروع كان يُـدرسه عـلى النساء في دمشق قـديمـاً، وهـو موجود عند الشيخ مقسم إلى صحيح وضعيف ولكن غير جاهز للطبع رأيته بنفسي وأغلبه مسجل على شرائط تسجيلية .

٤٦ ــ تسهيل الانتفاع بكتاب ثقات ابن حبان (مخطوط)

وهو يدور في النقاط التالية :

أ ـ ترتيب أسماء المجلدات التسع على الحروف الهجائية .

ب ـ ذكر طبقة كـل مترجم عنـده بجانب اسمـه بالـرقم (١ ، ٢ ، ٣، ٤) .

جـ ـ هو في الغالب لا يتكلم على الراوي بتـوثيق صريح (ابن حبـان) مما وجد نقل توثيقه، إما بنصِّه وإما ملخصاً .

د ـ ترتيب أحاديث الكتاب على الحروف .

هـ ـ ترتيب الآثار الموقوفة .

و ـ ترتيب أسماء رواة الآثار الموقوفة .

٤٧ ــ قاموس البدع (مخطوط) ـ لم يتم ـ

وقد جمع الأحاديث التي نسبت للرسول ﷺ وصحابته رضـوان الله عليهم التي وردت في البدع ورتبها على الأبواب الفقهية .

٤٨ ــ الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد

والرد على من طعن في صحة نسبته إليـه وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعفيه . (مخطوط)

وتحقيق أن لا زوائد للقطيعي فيه، وقد انتهى الشيخ من تأليفه في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٩هـ وهو الآن جاهز للطبع .

وهـذه مقدمـة الشيخ عـلى الكتاب نضعهـا بين يـدي القارىء الكريم للاستفادة من منهج الشيخ في هذا الكتـاب كما صـورناهـا منه متع الله بعمره آمين .

مقدمة كتاب الذب الأحمد
عن مسند الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الشيـخ عبد العـزيز بن عبـدالله بن بـاز الـرئيس العـام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وفقه الله لما يحبه ويرضاه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد، فقـد تلقيت من فضيلتكم صورة عن كتـابكم الكريم المرسل إلى معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسـلامي، ومعها صـورة أخـرى من خطاب الشيـخ خليل أحمـد الحامـدي إلى فضيلتكم حول مقالة المـدعو عبـد القدوس الهـاشمي التي ذهب فيها إلى عـدم صحة نسبـة «المسند» إلى الإمـام أحمد، وطعن فيهـا في عقيدة راويـه أبي بكر القطيعي وفي خُلقه أيضاً!! وبرفقة ذلك ترجمة المقال بقلم الشيخ عبـد الغفـار حسن، وذيلتم كتابكم بـإبداء رغبتكم في الاطـلاع على ذلـك والإفادة بما لدي في الموضوع، وعمن سبق عبد القـدوس المذكـور إلى

هذا الكلام الباطل. شكر الله لكم حسن ظنكم بأخيكم، وجزاكم عن السنة خير الجزاء .

فنزولاً عن رغبتكم اطلعت على المقال المذكور بترجمته، وأمعنت النظر فيه، فتبين لي أنه باطل - كما قلتم - برمته - وقد احتوى على عدة دعاوى خطيرة، يحسن بي أن ألخصها في الفقرات الآتية، تهيئة للرد عليها فقرة فقرة :

١ - أن مسند الإمام أحمد ليس من مؤلفاته، وأنه لا يصح نسبته إليه!

٢ - وأن عبدالله بن الإمام أحمد زاد في مروياته .

٣ - وأن ذلك كله وصل بطريقة مجهولة إلى القطيعي .

٤ - وأن القطيعي كان فاسد العقيدة من أشرار الناس .

٥ - وأنه أدخل في «المسند»، أحاديث موضوعة كثيرة، حتى صار ضِعفيه !! ثم نشره على الناس في ستة مجلدات كبار، باسم «مسند الإمام أحمد»!

تلك هي خلاصة ما ادعاه ذلك الهاشمي في «مسند الإمام أحمد» وبعض رواته الأبرار، وهي كلها باطلة كاذبة، لا يخفى ذلك على من كان عنده بهذا العلم أدنى معرفة، ولم يتفوه بشيء منها أحد من أهل العلم مطلقاً، لا قديماً ولا حديثاً، سواء من كان منهم من أهل السنة، أو من أهل البدعة، بل إنهم كلهم جروا على خلاف ذلك، فإنهم تلقوا «مسند الإمام»، بالقبول والتكريم، اعتبروه من مصادر السنة الواجب إحاطتها بالتبجيل والتعظيم، لا فرق في ذلك بين المحدثين والفقهاء والمفسرين، وغيرهم من علماء هذه الأمة الأكرمين، بحيث إنه قلما يخلو كتاب من كتبهم، إلا وفيه أحاديث منقولة عنه، بعضهم بأسانيدهم، وبعضهم بالعزو إليه، وفيهم كبار

الحفاظ والمحدثين، من المتقدمين والمتأخرين، كالحافظ ابن عساكر، والحافظ المقدسي ضياء الدين، بل إن هذا قد أورد في كتابه «الأحاديث المختارة»(*) قسماً كبيراً من أحاديث «المسند» الثابتة، وكالمجد ابن تيمية في كتابه «المنتقى من أخبار المصطفى»، وكحفيده شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، فكتبهما كافية بالعزو إليه، والاعتماد عليه، ومثلهم الإمام النووي، والمحقق ابن دقيق العيد، والحفاظ: الزيلعي، والعراقي، والعسقلاني، والسيوطي، وغيرهم كثير وكثير جداً، مما لا يمكن أن يحصى، أو أن يستقصى.

٤٩ ـ تمام المنة في التعليق على كتاب «فقه السنة» للسيد سابق (مخطوط)

وهو من مؤلفات الشيخ غير المطبوعة وقد فرغ من تأليفه في سنة ١٣٧١هـ أي من حوالي أربع عشرة سنة تقريباً، ولكن ويعد فترة طبع «تمام المنة» على الآلة الكاتبة فانتشر بين بعض طلبة العلم عن طريق تصوير تلك النسخة المطبوعة.

والحق أن صدور الكتاب ضروري وهام بين المسلمين وذلك لأهمية كتاب «فقه السنة» ولشهرته بين الناس شرقاً وغرباً فضم الكتابين معاً يعطي القارىء الفائدة العلمية المرجوة من الكتابين أو كتاب فقه السنة والتعليق عليه. يقول الشيخ ناصر في مقدمته لكتاب

(*) قد بدأت منذ بضع سنين بتحقيقه وتخريجه وإعداده للنشر، وقد فرغت حتى الآن من «مسند الخلفاء الراشدين» منه، راجياً من الله أي ييسر لنا طبعه قريباً.

«تمام المنة» وهي مقدمة عظيمة الفائدة نضعها هنا لتعريف القارىء بهذا الكتاب ومنهج المؤلف فيه ولاسيما ذكره للقواعد الأساسية التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنة وهي خمس عشرة قاعدة في قبول الحديث ورده حرر فيها القول في كثير من المسائل التي تعرض لذكرها سيد سابق في كتابه المذكور ولم يوفق لبيان القول الراجح فيها .

« إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴾

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾(*) .

(*) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ، وكان السلف يفتتحون بها خطبهم في دروسهم وكتبهم . ولي فيها رسالة لطيفة جمعت فيها طرق حديثها وألفاظها وذكرت فيها فوائد تتناسب مع موضوعها . وقد طبعت قريباً على نفقة جمعية التمدن الإسلامي بدمشق .

يقول الشيخ :

أما بعد ، فإن كتاب « فقه السنة » للشيخ سيد سابق من أحسن الكتب التي وقفت عليها مما ألف في مـوضوعـه ، في حسن تبويب ، وسلاسة أسلوب ، ولطافة حجم . والبعد عن العبارات المعقدة التي قلما يخلو منها كتاب من كتب الفقه ، الأمر الذي لطالما رغب الشباب المسلم في الإقبال عليه والتفقـه في دين الله به ، وفتـح أمامهم آفـاق البحث في السنة المطهرة ، وحفزهم على استخراج مافيها من الكنوز والعلوم التي لا يستغني عنها مسلم أراد الله به خيراً كما قال ﷺ « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » متفق عليه .

ولقد كان صدور هذا الكتاب ـ فيماأرى ـ ضرورة من ضرورات العصر الحاضر . حيث تبين فيه لكثير من المسلمين أن لا نجاة مما هم فيه من الانحراف والاختلاف والانهيار وتغلب الكفار والفساق عليهم إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يأخـذون عنها فقط ومن القرآن أمور دينهم ومسـائل فقههم ، فكـان لهذا لابـد لعامتهم من مصدر قريب التناول يمكن الاعتماد عليه والرجوع إليه حين يقتضيهم الأمر ، ويغنيهم عن المراجعات الكثيرة في الموسوعات العديدة من أجل مسائل قليلة أو كثيرة . فكان أن ألهم الله تعالى الأستاذ السيد سابق فأخرج لهم هذا الكتاب « فقه السنة » فقـرب لهم الطريق وأنـار لهم السبيل جزاه الله خيراً .

من أجل ذلك كنت ولا أزال أحض على اقتنائه والاستفادة مما فيه من السنة والحق ـ ومنذ صدور الجزء الأول منه ـ كل راغب في السنة وناصر للحق حتى انتشرت نسخه بين صفوف إخواننا السلفيين وغيرهم في دمشق وغيرها من البلاد السورية .

فكان من نتيجة ذلك أن توجهت إلي منهم أسئلة كثيرة ، عن غير قليل من المسائل والأحاديث الواردة فيه . فكنت أجيبهم عنها بما أعلمه وكثيراً ما كان الجواب مخالفاً لما في الكتاب ، فقد كنت أضعّف كثيراً من أحاديثه ، وأخطىء عديداً من مسائله فلما رأى ذلك بعض الغيورين على فقه السنة والحريصين على نشرها صحيحة بين صفوف الأمة اقترح علي أن أسجل ما آخذه على الكتاب وأنشره بين الناس فاعتذرت عن ذلك أول الأمر ، ثم لما تكرر الطلب فيه ، وألح عليه ، غيرت رأيي أنه لابد من إجابة طلبتهم وتحقيق رغبتهم ، لما في ذلك من خدمة للكتاب ، بل للفكرة التي يحملها ويدعو الناس إليها وهي جمعهم على الكتاب والسنة ، والقضاء على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب . . . . » .

كما صرح في مقدمته : « وعلاوة على ذلك أيضا تنزيه للكتاب مما وقع فيه من الأخطاء والأحاديث الضعيفة التي يتنافى وجودها مع « فقه السنة » وبهذا أكون قد حققت شيئا من الرغبة ، التي كان أبداها للطرفين أحد إخواننا لما ذهب إلى مصر ، وهي التعاون في سبيل الفكرة المذكورة عن قرب ، ولكن حال دون ذلك بعد الدار وقلة المال فإذ قد فاتني ذلك فلا أقل من التعاون فيها عن بعد لأنه كما قيل : ما لايدرك كله لا يترك جله .

فلما شرح الله لذلك صدري واطمأن له قلبي شرعت في قراءة ما صدر من أجزاء الكتاب قراءة إمعان وتدبر ، فكنت كلما تبين لي شيء يستحق ذكره والتنويه عليه سجلته عندي وعلقته في وريقاتي ، فما إن انتهيت من التعليق عليها حتى تأكد لدي ضرورة ما صنعت ، ذلك لأنني وقفت فيها بعد هذه الدراسة على أخطاء كثيرة بعضها مهمة جداً

ما كنت أتصور وجودها فيها ، ولذلك تأكد لي أنه كان لابد من بيانها ، وقد وفقني الله لذلك وله الحمد والمنة .

ولعل من الفائدة أن أشير إلى نوع تلك الأخطاء بصورة مجملة ليأخذ القارىء عنها فكرة عامة فتتبين له أهمية هذا التعليق فأقول :

يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب فيما يلي :

١ ــ أحاديث كثيرة سكت المؤلف عليها وهي ضعيفة .
٢ ــ أحاديث أخرى قواها وهي عند التحقيق واهية .
٣ ــ أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو لها أسانيد صحيحة .
٤ ــ أحاديث ينسبها لغير الصحيحين وهي فيهما أو في أحدهما .
٥ ــ أحاديث يعزوها إلى أحد الصحيحين وغيرها ولا أصل لها فيها .
٦ ــ أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنة .
٧ ــ سوق الحديث من طريق صحابي يسميه برواية جماعة من المحدثين وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر .
٨ ــ عزوه الحديث لمخرجه ساكتا عليه مع أن مخرجه الذي نسبه إليه عقبه بما يقدح في صحته .
٩ ــ عدم تتبعه أدلة المسائل . فكثيراً ما يسوق المسائل بدون دليل يؤيدها ، وأحياناً يحتج لها بالقياس ، مع أنه يوجد فيها حديث صحيح ، وتارة يستدل بالعموم وفيها دليل خاص .
١٠ ــ عدم استقصائه مسائل الفصل مثل « الأغسال المستحبة » ونحوها .
١١ ــ إيراده في المسألة الواحدة أقوالا متعارضة دون أن يرجح أحدها على الآخر .

١٢ ـ اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمته .
١٣ ـ ترجيحه من الأقوال المتعارضة مالا يستحق الترجيح لضعف دليله وقوة دليل مخالفه .
١٤ ـ مخالفته الحديث الصحيح الذي لا معارض له من الحديث في غير ما مسألة .

وهذا النوع الأخير من أنكر ما وقع للمؤلف ، فإنه لا يتفق في شيء مع توجيه الكتاب الناس إلى الأخذ بالسنة ، لاسيما إذا عرفت أن عذره في المخالفة المشار إليها هو عدم أخذ الجمهور بالحديث في بعض المسائل ، أو عدم علمه بمن عمل به في مسألة أخرى . وهذه شبهة المقلدين في رد السنن ومحاربتها . وسيأتي كلام الإمام الشافعي الذي يبطل هذه الشبهة .

وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أنني لا أريد بالتعليق على الكتاب وبيان أخطائه أن أحط من قدره شيئاً ، أو أبخس من حقه ، بل إنما أريد الانتصار للحق بالحق وصيانة « فقه السنة » عن الخطأ ما أمكن فإن ذلك أدعى لإقبال الناس عليه والاستفادة منه ، وأحرى أن يقطع ألسنة خصوم الفكرة عن التكلم فيه بحق أو باطل فلعل المؤلف ـ زاده الله توفيقاً ـ يعيد النظر فيما كتب حتى الآن ويصحح الأخطاء التي تبينت له ويتريث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى إلا بعد أن يتبين من صحتها وسلامتها من الأخطاء ، ويجردها من الأحاديث الضعيفة ، فإن في الصحيح ما يغني عن الضعيف .

هذا وإني لما بدأت في التعليق على الكتاب ترددت في طريقة نقلي

لكلامه ؛ أأنقله برمته أو غالبه الذي يدل عليه ، أم أكتفي بنقل طرفه الأول الذي يشير إلى تتمته كما هي العادة ، في التعليقات ؟ . فأخذت الطريقة الأولى . وهي وإن كانت تستلزم شيئامن التكرار بالنسبة لمن عنده الأصل « فقه السنة » فإنها أكثر فائدة لمن لا يوجد عنده الأصل ، لأنه يستطيع أن يفهم الكلام المنتقد ، والحديث المضعف ونحو ذلك دون أن يرجع إلى الأصل وسميته :

« تمام المنة في التعليق على فقه السنة »

والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به النفع العميم .

مقدمة

قبل الشروع في المقصود لابد من أن أقدم بين يدي ذلك بعض القواعد الأساسية التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنة ، لاسيما وطريقة التأليف تستلزم ذلك لكي نتمكن من الإحالة إليها عندما تأتي مناسبتها وبذلك أوفر علي وعلى القراء وقتاً غير قليل ، ونعفي أنفسنا من كثير من الإعادة التي لا ضرورة إليها كما سيرى القارىء الكريم .

القاعدة الأولى :

رد الحديث الشاذ

اعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين : « هو الحديث المسند الذي

يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللا ، وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ ومافيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح »[1] .

والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه على ماهو المعتمد عند المحدثين[2] وأوضح ذلك ابن الصلاح في « المقدمة » فقال ص (٨) :

« إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلا حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد به وإن لم يكن ممن لم يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده ضارماً له مزحزحاً له عن غير الصحيح . ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسناحديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف . وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر . .

والشذوذ يكون في السند ، ويكون في المتن ولكل منهماأمثلة كثيرة سيأتي التنبيه على بعضها في مواطنها .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨) .

(٢) ابن حجر شرح النخبة (ص ١٣ ـ ١٤) .

القاعدة الثانية

رد الحديث المضطرب

علم مما سبق، أن من شروط الحديث الصحيح أن لايكون معللا ، فاعلم أن من علل الحديث الاضطراب ، وقد قالوا في وصف الحديث المضطرب :

« هو الذي تختلف الرواية فيه فيرميه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة من المروي عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة . فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ، ولا له حكمه ، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راو واحد وقد يقع من رواة له جماعة ، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإسناده بأنه لم يضبط »[1] .

القاعدة الثالثة

رد الحديث المدلس

التدليس ثلاثة أقسام :

١ ـ تدليس الإسناد ؛ وهو أن يروي الراوي عمن لقيه مالم يسمعه منه

---

(١) المقدمة ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

موهماً أنه سمعه ، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر ومن شأنه أنه لا يقول في ذلك ، أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبهها وإنما يقول : قال فلان ، أو عن فلان . . ونحو ذلك .

٢ ــ تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

٣ ــ تدليس التسوية وهو أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة . وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة . فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقةالأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل ولذلك كان شر أقسام التدليس ويتلوه الأول ثم الثاني[١] .

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا ألا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث ، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقاً ، والأصح الأول كما قال الحافظ ابن حجر[٢] .

---

(١) انظر المقدمة وشرحها للحافظ العراقي (ص ٧٨ ـ ٨٣)
(٢) شرح النخبة (ص ١٨)

رد حديث المجهول

قال الخطيب في « الكفاية » (ص ٨٨) :

« المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهـر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة أو واحد » .

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك .

قلت : إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه . وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك . ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا فليراجعه من شاء .

قلت : والمجهـول الذي لم يـرو عنه إلا واحـد هـو المعـروف بالمجهول العين ، وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر وهو المجهول الحال والمستور وقد قبل روايـة جماعـة بغير قيـد أوردها الجمهور كما في شرح النخبة (ص ٢٤) قال :

« والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقولها بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين » .

قلت : وإنما يمكن أن يتبين لناحاله بأن يـوثقه إمـام معتمد في توثيقه ، وكان الحافظ ، أشار إلى هذا بقوله : إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق » وإنما قلت : « معتمد في توثيقه » لأن

هناك بعض المحدثين لايعتمد عليهم في ذلك لأنهم شذوا عن الجمهور فوثقوا المجهول ، منهم ابن حبان وهذا ما نبينه في القاعدة الخامسة .

القاعدة الخامسة

عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان

قد علمت مما سبق آنفاً أن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه ، واحتج به وأورده في « صحيحه » ، قال الحافظ بن حجر في « لسان الميزان » :

(قال ابن حبان من كان منكر الحديث على قلة لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية . إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، هذا حكم المشاهير من الرواة ، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها) .

قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا مسلك ابن حبان في «كتاب الثقات» الذي ألفه فإنه يذكر خَلْقاً نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية « عند غيره » .

ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه لا يعرفهم ولا

آباءهم . فقال في الطبعة الثالثة ، سهل ، يروي عن شداد بن الماد ، روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ولا أدري من أبوه « ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع « الصارم المنكر » (ص ٩٢ ـ ٩٣) وقد قال بعد أن ساقها « وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط ، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله ، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق » .

ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان وسيأتي أمثلةكثيرة على ذلك عندالكلام على الأحاديث الضعيفةالتي وثق المؤلف أو من نقل عنه رجالها مع أن فيها من تفرد ابن حبان بتوثيقهم .

القاعدة السادسة :

قولهم رجاله رجال الصحيح ليس تصحيحاً للحديث

علمت من القاعدة الأولى تعريف الحديث الصحيح ، وأن من شروطه أن يسلم من العلل التي بعضها الشذوذ والاضطراب والتدليس كما تقدم بيانه ، وعليه فيقول بعض المحدثين في حديث ما « رجاله رجال الصحيح » أو « رجاله ثقات » أو نحو ذلك لا يساوي قوله « إسناده صحيح » فإن هذا يثبت وجود جميع شروط الصحة التي منها السلامة من العلل بخلاف القول الأول فإنه لا يثبتها ، وإنما يثبت شرطاًواحداً فقط وهو عدالة الرجال وثقتهم وبهذا لا تثبت الصحة كما لا يخفى .

وثمةملاحظةأخرى وهي أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلل ، ومع ذلك فلا يكون صحيحاً لأنـه يتفق أن يكون في السند رجل من رجال الصحيح ولكن لم يحتج به وإنما أخرج له استشهاداً أو مقروناً بغيره لضعف في حفظه ، أو يكون ممن تفرد بتوثيقه ابن حبان وكثيراً ما يشير بعض المحققين إلى ذلك بقـوله « ورجـاله موثقون » إشارة إلى أن في توثيق بعضهم ليناً فهذا كله يمنع من أن تفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا والمؤلف كأنه لم يتنبه لهذا كله فجرى في كثـير من الأحاديث على تصحيحهـا لمجرد قـول بعضهم فيهـا ذلـك القول ، وسنرى في تضاعيف التعليق التنبيه على ذلك .

القاعدة السابعة :

عدم الاعتماد على سكوت أبي داود

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه « السنن » «ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته ، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح » فاختلف العلماء في فهم مراده من قـوله « صـالح » فـذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به(*) ، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه . وهذا هو الصواب بقرينة قوله : وما فيه وهن شديد بينته « فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبينه . فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه هنا عنده ، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما سكت أبو داود عليها حتى إن

* وذهب آخرون إلى أنه أراد ماهو أهم من ذلك، ويشمل ما يحتج به، وما يستشهده به .

النووي يقول في بعضها ، وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر » .
ومع هذا فقد جرى النووي (رح) على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث ولم يعرج فيها على مراجعة أسانيدها فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة .

وقد رجح هذا الذي فهمه عند أبي داود العلماء المحققون أمثال ابن منـدة ، والذهبي ، وابن عبـدالهادي ، وابن كثـير . وقد نقلت كلماتهم في مقدمة كتابي « صحيح أبي داود » ثم وقفت على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة وذهب إلى أن هذا الذي ذكرناه وشرحه واحتج به بما لا تراه لغيره ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا . فأكتفي بالإحالة إلى مصدره وهو « توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار » (ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٩) .

القاعدة الثامنة :

رموز السيوطي في الجامع الصغير لا يوثق بها

اشتهر أيضا بين كثير من العلماء الاعتمـاد على رمـز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف ، وتبعهم في ذلك الشيخ سيد سابق ونرى أنه غير سائغ لأسباب :

١ ـ طروء التحريف على رموزه من النساخ ، فكثيراً ما رأيت الحديث فيه رموزٌ بخلاف ما ينقله شارحه المناوي على السيوطي نفسه ، وهو إنما ينقل عن خط الجامع بخط مؤلفه كما صرح بذلك في أوائل الشرح ، وهو نفسه يقول فيه :

وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس حاد وحاء وضاد فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض كما رأيته بخطه .

٢ ـ أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف ، فالأحاديث التي صححها أو حسنها فيها قسم كبير منها ردها عليه الشارح المناوي وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك ولذلك رفع فيه أحاديث كثيرة موضوعة مع أنه قال في مقدمته « عما تفرد به وضاع أو كذاب » وقد تتبعتها بصورة سريعة وهي تبلغ الألف تزيد قليلا أو تنقص كذلك . وأرجو أن أوفق لإعادة النظر فيها وإجراء قلم التحقيق عليها ، وإخراجها للناس . ومن الغريب أن فيها قسماً غير قليل شهد السيوطي نفسه بوضعها في غير هذا الكتاب فهذا كله يجعل الثقة به ضعيفة نسأل الله العصمة .

القاعدة التاسعة :

سكوت المنذري على الحديث في « الترغيب » ليس تقوية له

الأصل أنه لا يجوز إيراد الحديث الضعيف إلا ببيان حاله كما سيأتي بيانه وعليه يظن بعضهم أن ما سكت عليه المنذري في « الترغيب والترهيب » يدل على أنه غير ضعيف سنده ، وعليه جرى الشيخ سيد سابق في غير حديث وهو ذهول عن اصطلاح المنذري الذي صرح به في مقدمة الكتاب حيث قال(رح) ص (٤) :

« فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدرته بلفظة « عن » وكذلك إذا كان مرسلا أو منقطعاً أو معضلاً أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وثق أو ثقة أو ثقته ضعف ، وبقية رواة الإسناد ثقات أو فيهم كلام لا يضر ، أو روي مرفوعاً والصحيح وقفه أو متصلا والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفاً لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه أصدره أيضاً بلفظة « عن » ثم أشير إلى إرساله أو انقطاعه أو عضله أو ذلك الراوي المختلف فيه فأقول رواه فلان من رواية فلان أو من طريق فلان ، أو في إسناده فلان أو نحو هذه العبارة .

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً أو ضعيف فقط أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة « روى » ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة . « فيكون للإسناد الضعيف دلالتان وتصديره بلفظة « روى » وإهمال الكلام عليه في آخره » .

القاعدة العاشرة :

تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفاً ، وهذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم لا من تهمة بهم

وإلا فإنه لا يتقوى مهماكثرت طرقه . وهذا ما نقله المحقق المناوي في « فتح القدير » عن العلماء . قالوا :

« وإذا قوي الضعيف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه . ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً) مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر ، خلاف ما خف ضعفه ولم يقصر الجابر عن جبره فإنه ينجبر ويعتضد ، وراجع لهذا قواعد التحديث (ص ٩٠) وشرح النخبة (ص ٢٥) .

وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها ، ومن المؤسف أن القليل من العلماء من يفعل ذلك سيما المتأخرين منهم فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد علمهم ونقلهم عن غيرهم أن له طرقاً !!

القاعدة الحادية عشرة :

لا يجوز رواية الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه

لقد جرى كثير من المؤلفين ، لاسيما في العصر الحاضر على اختلاف مذاهبهم ، واختصاصاتهم ، على رواية الأحاديث المنسوبة إليه ﷺ دون أن ينبهوا على الضعيفة منها جهلا منهم بالسنة ورغبةأو كسلا منهم عن الرجوع إلى المتخصصين فيها ، وبعض هؤلاء ، أعني المتخصصين ، يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة .

قال أبو شامة :(*)

(*) في الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٥٤) .

« وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأ . بل ينبغي أن يبين أمره إن علم وإلا دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » رواه مسلم .

هذا حكم من سكت عن الأحاديث الضعيفة في الفضائل ! فكيف إذا كانت في الأحكام ونحوها ؟

واعلم أن من يفعل ذلك فهو أحد رجلين :

إما أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا ينبه على ضعفها ، فهو غاش للمسلمين وداخل حتماً في الوعيد المذكور ، قال ابن حبان : (*)

« في هذا الخبر دليل على أن المحدث إذا روى مالم يصح عن النبي ﷺ مما تقول عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين ، على أن ظاهر الخبر ماهو أشد قال ﷺ : من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب ـ ولم يقل إنه تيقن أنه كذب ـ فكل شاك فيما يروى أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر » .

وإما أن لا يعرف ضعفها فهو آثم أيضاً لإقدامه على نسبتها إليه ﷺ بدون علم وقد قال ﷺ «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم» . قال « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » فله حظ من إثم الكاذب على رسول الله ﷺ لأنه قد أشار ﷺ أن من حدث بكل ما سمعه ومثله من كتب أنه واقع في الكذب عليه ﷺ لا محالة فكان بسبب ذلك أحد الكاذبين . الأول الذي افتراه ، والآخر هو الذي نشره ! قال ابن حبان « في هذا الخبر زجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته . وقد صرح النووي بأن من لا يعرف هذا الحديث لا يحل له أن

(*) نقلته من الصارم المنكي (ص ١٦٥ ـ ١٦٦) راجع قواعد التحديث .

يهجم على الاحتجاج به من غير بحث . عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً(*) .

القاعدة الثانية عشرة :

ترك العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اشتهر بين أهل العلم وطلابه أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في فضائل الأعمال ، ويظنون أنه لا خلاف في ذلك . كيف لا والنووي (رح) نقل الاتفاق عليه في أكثر من كتاب واحد من كتبه ؟ وفيما نقله نظر بين لأن الخلاف في ذلك معروف . وبعض العلماء المحققين على أنه لا يعمل به مطلقاً ، لا في الأحكام ولا في الفضائل . قال الشيخ القاسمي (رح) (٩٤) : « حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر » عن يحيى بن معين ونسبه في فتح المغيث إلى أبي بكر بن العربي ، والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا . . . وهو مذهب ابن حزم . . . »

قلت وهذا هو الحق الذي لا شك فيه عندي لأمور :

الأول : أَنَّ الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح ، ولا يجوز العمل به اتفاقا فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضعيف في الفضائل لابد أن يأتي بدليل وهيهات !

الثاني: أنني أفهم من قولهم . . من فضائل الأعمال، أي من الأعمال التي تثبت مشروعيتها بما تقوم به الحجة شرعاً ، وفي هذا

---

* راجع قواعد التحديث .

حديث ضعيف يسمي أجراً خاصاً لمن عمل به ففي مثل هذا يعمل به في فضائل الأعمال، لأنه ليس فيه تشريع ذلك العمل وإنما فيه بيان فضل خاص يرجى أو يناله العامل به وعلى هذا المعنى حمل القول المذكور للشيخ علي القاريء (رح) فقال في المرقاة (٢ / ٣٨١).

قوله « إن الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل وإن لم يعتضد إجماعاً كما قاله النووي محله الفضائل الثابتة من كتاب أو سنة ».

وعلى هذا فالعمل به جائز إذا ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحجة ، ولكني أعتقد أن جمهور القائلين بهذا القول لايريدون منه هذا المعنى مع وضوحه لأننا نراهم يعملون بأحاديث ضعيفة لم يثبت ما تضمنته من العمل في غيره من الأحاديث الثابتة مثل استحباب النووي . وتبعه المؤلف إجابة المقيم في كلمتي الإقامة بقوله « أقامها الله وأدامها » مع أن الحديث الوارد في ذلك ضعيف كما يأتي بيانه، فهذا قول لم يثبت مشروعيته في غير هذا الحديث الضعيف ومع ذلك فقد استحبوا ذلك مع أن الاستحباب حكم من الأحكام الخمسة التي لابد لإثباتها من دليل تقوم به الحجة ، وكم هناك من أمور عديدة شرعوها للناس واستحبوها إنما شرعوها لهم بأحاديث ضعيفة لا أصل لما تضمنته من العمل في السنة الصحيحة. ولا يتسع المقام لضرب الأمثلة على ذلك وحسبنا ما ذكرته من هذا المثال. وفي هذا الكتاب أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه عليها في مواطنها إن شاء الله .

على أن المهم هنا أن يعلم المخالفون أن العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ليس على إطلاقه عند القائلين به فقد قال

الحافظ بن حجر في « تبيين العجيب » ص (٣ ـ ٤) « اشتهر أن أهل العلم يتساهلون في إيراد الأحاديث في الفضائل وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعة ، وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفاً وأن لا يشهد ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس يشرع أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة وحجة وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبدالسلام وغيره، وليحرز المرء من دخوله تحت قوله ﷺ « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » فكيف بمن عمل به ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع .

فهذه شروط ثلاثة مهمة لجواز العمل به :

١ ـ أن لا يكون موضوعاً .
٢ ـ أن يعرف العامل به كونه ضعيفاً .
٣ ـ أن لا يشهر .

ومع أن البيهقي والنووي هما من الذين صرحوا بضعفه فقد أجاز الله العمل به خلافاً لإمامهما الشافعي وسيأتي مناقشة قولهما في ذلك عند الكلام على الحديث المذكور .

القاعدة الثالثة عشرة :

لا يقال في الحديث الضعيف قال ﷺ أو ورد عنه ونحو ذلك .

قال النووي في « المجموع شرح المهذب » (١ / ٦٣).

« قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم ، إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ. أو فعل أو أمر أو نهى

أو حكم وما أشبه ذلك مع ضيع الجزم وكذا لا يقال فيه روى أبو هريرة أو قال أو ذكر . . وما أشبهه وكذا لا يقال في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم وإنما يقال في هذا كله روي عنه أو نقل عنه أو حكي عنه . . . أو يذكر أو يحكى . . أو يروى وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم قالوا فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن وصيغ التمريض لما سواهما . وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخل به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ما عدا حذاق المحدثين وذلك تساهل قبيح منهم فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح (روي عنه وفي الضعيف : قال وأروى فلان « وهذا حيد عن الصواب ») .

قلت ومؤلفنا وإن كان قد حاد عن الصواب مع من حاد عنه من الجماهير « كما سيأتي بيانه ذلك في مواضعه من التعليق عليه فإن لي رأياً خاصاً فيما حكاه النووي عن العلماء لابد لي من الإدلاء به بهذه المناسبة فأقول :

إذا كان من المسلم به شرعاً أنه ينبغي مخاطبة الناس بما يفهمون ما أمكن وكان الاصطلاح المذكور عن المحققين لا يعرفه أكثر الناس فهم لا يفرقون بين قول القائل « قال رسول الله ﷺ « و » روي عن رسول الله ﷺ « لقلة المشتغلين بعلم السنة ، فإني أرى أنه لابد من التصريح بصحة الحديث أو ضعفه دفعاً للإيهام كما يشير إلى ذلك رسول الله ﷺ بقوله « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » .

القاعدة الرابعة عشر :

وجوب العمل بالحديث الصحيح وإنْ لم يعمل به أحد

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في رسالته الشهيرة :

« إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام بخمسة عشر قلما وجبر كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله ﷺ قال « وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل صاروا إليه قال ولم يقبلوا أنه كتاب آل عمرو بن حزم ـ والله أعلم ـ حتى يكتب لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ » .

ومن المؤسف أن نرى العلماء فضلا عن العامة متساهلين بهذه الشروط فهم يعملون بالحديث دون أن يعرفوا صحته من ضعفه ، وإذا عرفوا ضعفه لم يعرفوا مقداره وهل هو يسير أو شديد يمنع العمل به . ثم هم يشهرون العمل به كما لو كان حديثاً صحيحاً !

ولذلك كثرت العبادات التي لا تصح بين المسلمين وصرفتهم عن العبادات الصحيحة التي وردت بالأسانيد الثابتة .

ثم إن هذه الشروط ترجح ما ذهبنا إليه من أن الجمهور لا يريد المعنى الذي رجحناه آنفا لأن هذا لا يشترط فيه شيء من هذه الشروط كما لا يخفى .

ويبدو أن الحافظ (رح) يميل إلى عدم جواز العمل بالضعيف بالمعنى المرجوح لقوله فيما تقدم « . . . ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع» .

وهذا حق لأن الحديث الضعيف الذي لا يوجد ما يعضده يحتمل أن يكون كذباً بل هو على الغالب كذب موضوع وقد جزم بذلك بعض العلماء فهو يشمله قوله ﷺ « . . . يرى أنه كذب » أي يظهر أنه كذلك . ولذلك عقبه الحافظ بقوله « فكيف بمن عمل به » . ويؤيد هذا ما سبق نقله عن ابن حبان في القاعدة (١١) .

« فكل شاك فيما يروى أنه صحيح أو غير صحيح داخل في الخبر » .

فنقول كما قال الحافظ « فكيف بمن عمل به . . . » ؟! .

فهذا توضيح مراد الحافظ بقوله المذكور « وأما حمله على أنه أراد الحديث الموضوع ، وأنه هو الذي لا فرق في العمل به في الأحكام أو الفضائل كما فعل بعض مشايخ حلب المعاصرين فَبعيد عن سياق كلام الحافظ إذ هو في الحديث الضعيف لا الموضوع كما لا يخفى .

ولا ينافي ما ذكرنا أن الحافظ ذكر الشروط للعمل بالضعيف كما ظن ذلك الشيخ أننا نقول إنما ذكرها الحافظ لأولئك الذين ذكر عنهم أنهم يتسامحون في إيراد الأحاديث في الفضل مالم تكن موضوعة فكأنه يقول لهم إذا رأيتم ذلك فينبغي أن تتقيدوا بهذه الشروط وهذا كما فعلته أنا في هذه القاعدة . والحافظ لم يصرح بأنه معهم في الجواز بهذه الشروط لاسيما وقد أفاد في آخر كلامه أنه على خلاف ذلك كما بينا .

وخلاصة القول إن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به في التفسير المرجوح إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه ، ولابد لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله والله الموفق .

ثم إن من مفاسد القول المخالف لما رجحناه أنه يجر المخالفين إلى تعدي دائرة الفضائل إلى القول به في الأحكام الشرعية بل والعقائد . وعندي أمثلة كثيرة على ذلك ، لكني أكتفي منها بمثال واحد . فهناك حديث يأمر بأن يخط المصلي بين يديه خطاً إذا لم يجد سترة .

وفي هذا الحديث دلالتان إحداهما قبول الخبر ، والأخرى قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه وإن لم يمض عمل أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا . ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد الأئمة ثم وجد عن النبي ﷺ خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت نفسه لا بعمل غيره بعده .

القاعدة الخامسة عشرة :

أمر الشارع للواحد أمر لجميع أفراد الأمة

إذا خاطب الشارع الحكيم فرداً من الأمة أو حكم عليه بحكم . فهل يكون هذا الحكم عاماً في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص أو يكون خاصاً بذلك المخاطب ؟

اختلف في ذلك علماء الأصول والحق الأول وهو الذي رشحه الشوكاني وغيره من المحققين(*) قال ابن حزم في أصول الأحكام (٣/٨٨/٨٩) .

وقد أيقنا أنه ﷺ بعث إلى كل من كان حياً في عصره في معمور

(*) راجع أصول الفقه « للشيخ محمد الخضري » ص (٢٠٨ ، ٢٠٩).

الأرض من إنس أو جن وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة وليحكم في كل عين وعرض يخلقها الله إلى يوم القيامة فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ به إلى النبي ﷺ وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة ولزومه الإنس والجن ، وعلمنا بضرورة الحس أنه لا سبيل لمشاهدته صلى الله عليه وسلم من يأتي بعده كان أمره ﷺ لواحد من النوع وفي واحد من النوع أمراً في النوع كله وللنوع كله وبين هذا أن ما كان من الشريعة خاصاً لواحد ولقوم فقد بينه صلى الله عليه وسلم نصاً وأعلمه أنه خصوص ، كفعله في الجزعة بأبي بردة بن نيار ، وأخبره صلى الله عليه وسلم أنه لا تجزىء عن أحد بعده ، وكان أمره صلى الله عليه وسلم المستحاضة أمراً لكل مستحاضة ، وإقامة ابن عباس وجابر عن يمينه في الصلاة حكم على كل مسلم ومسلمة يصلي وحده مع إمامه . ولا خلاف بين أحد في أن أمره لأصحابه (رض) وهم حاضرون أمر لكل من يأتي إلى يوم القيامة .

ثم شرع في الرد على من خالف في ذلك تأصيلا أو تفريعاً فراجعه ، وهذا آخر ما اقتضت المصلحة إيراده الآن من القواعد الحديثية والفقهية ، ومن المؤسف أن مؤلف « فقه السنة » لم يتقيد بها أو لم يرعها حق رعايتها مع وثيق اتصالها بموضوع الكتاب كما رأيت . وسأتي بيان هذا في أجزاء هذا التعليق المفيد إن شاء الله تعالى ، أسأله تعالى أن يجعل الصواب حليفه وينفع به إخواني المسلمين في سائر الأقطار إنه سميع مجيب الدعاء .

المؤلف

دمشق شوال ٧٣/٣ هـ

٥٠ ــ مساوىء الأخلاق

للخرائطي

ترقيم أحاديثه وتحقيقه ، « لم يتم » وقد ذكره في الأحاديث الصحيحة ٤/٦٤٦ .

٥١ ــ التعليق الممجد على التعليق على موطأ الإمام محمد ـ لأبي الحسنات اللكنوي .

(مخطوط) توقف عنه .

٥٢ ــ مختصر تعليق الشيخ محمد كنعان ـ تعليق ومراجعة الشيخ الألباني ـ (مخطوط) توقف عنه .

٥٣ ــ مختصر صحيح مسلم (مخطوط)

وهو له غير مختصر الإمام المنذري الذي حققه الشيخ وطبعته وزارة الأوقاف الكويتية .

وقد اختصره عندما سجن في القلعة .

٥٤ ــ الرد على كتاب المراجعات ـ لعبد الحسين شرف الدين ـ مخطوط ـ تام ـ (الأحاديث الضعيفة والموضوعة ـ أرقام الأحاديث : (٤٨٨٢ ـ ٤٩٦٠) المجلد العاشر) .

يقول الشيخ : « وقد توفرت الهمة لنقده في أحاديثه الضعيفة والموضوعة ، وقد اجتمع لدي منها حتى قرابة مئة حديث جلها أو كلها في فضل علي ، وهي ما بين ضعيف وموضوع » .

وقال : . . . وكم في هذا الكتاب « المراجعات » من أحاديث

موضوعات ، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها ، وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم ! إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه ، بل حشر كل ما روي فيه ! وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقاماً من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في « مصطلح الحديث » يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات ، ثم اعتمدوا جميعاً على ما صح منها ، لو أنهم فعلوا ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أمهات المسائل المختلف فيها بينهم ، أما والخلاف لا يزال قائماً في القواعد والأصول على أشده فهيهات هيهات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم ، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة . والله المستعان .

٥٥ ـ المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة بأحاديث سائر الصحابة (مخطوط)

ـ لم يتمه ـ

عمل الشيخ في الكتاب كما شرحه لي :

كفعله في كتاب « حجة النبي » التي رواها الصحابي الجليل جابر ابن عبدالله رضي الله عنهما ، تتبع الشيخ كل الروايات التي جاءت عن جابر ، لأن لجابر رضي الله عنه روايةً طويلة جداً ، وهي أطول رواية في حجة النبي ﷺ ، وله كذلك روايات متفرقة ، فضم جميع الروايات المتفرقة إلى الرواية الأم . وفي قصة المسيح الدجال ، من رواية أبي

أمامة ، وهي أطول حديث جاء عن المسيح ، فصنع الشيخ فيها مثل ما صنع في حجة الوداع فضم جميع الأحاديث التي جاءت في قصة الدجال إلى حديث أبي أمامة وجعله أصلاً فساقها فيه مساقاً واحداً ، وخرج كل حديث منها وعزاه إلى مصادره من الكتب الحديثية . قرأ لي الشيخ حفظه الله مقدمته على الكتاب :

أما بعد فإنه لم يخطر في بالي أن أتوجه يوماً إلى تخصيص وقتٍ لتأليف مثل هذه الرسالة ، ولكن الله تبارك وتعالى إذا أراد أمراً هيأ له أسبابه ، وذلك أنني في أوائل جمادى الأولى سنة ١٣٩٣ هـ وصل بي التحقيق لكتاب الفتح الكبير إلى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ، وفصله إلى كتابين ، صحيح وضعيف الجامع الصغير ، إلى حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه ، في تحذير النبي ﷺ أمته من الدجال ووصفه إياه بمالم يصفه نبي من قبله ، وقتله عيسى عليه الصلاةوالسلام له في اللد من فلسطين ، وغير ذلك من حقائق متعلقة بمسيح الهدى ومسيح الضلالة ، وبحكم التحقيق الذي جريت عليه في الكتابين المذكورين ، اقتضى الأمر دراسة إسناد الحديث المشار إليه والنظر فيه ، فوجدته ضعيفاً ، لا يمكن الاعتماد عليه وحده خصوصاً بمثل هذه الأمور الاعتقادية الغيبية ، ولكنني تبينت ـ وللمرة الأولى ـ أن كثيراًمنه صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما ، ولماكان من البديهي أنه لا يمكن أن يحكم بمجرد مثل هذه النظرة العاجلة ، على الحديث بتمامه ، وأن يورد بالتالي في الكتاب الأول من الكتابين السابقين « صحيح الجامع » ، بل لابد من إمعان النظر في سائر فقراته بل وفي ألفاظه ، وتتبعها في بطون السنة ومختلف الأحاديث الواردة فيها ، مما له علاقة ودراسة بعيدة . . . الخ حتى نستطيع بالنهاية القطع بصحته كله أو

جله ، وبعد ذلك يورد في الصحيح كـلاًأو جلاً عـلى ما انتهى إليـه التحقيق ، فتوجهت الهمة لدراسة الحديث المذكور فقرةً فقرة بل لفظة لفظة ، وذكر الأحاديث المقوية لكل فقـرة منها مـا وجدت إلى ذلـك سبيلا ، وتخريجها كلها مع الكلام على أسانيدها تصحيحاً وتضعيفاً على ما تقتضيه قواعد علم الحديث من التصحيح والتحسين والتضعيف ، وتتبع المتابعات والشواهد لها مما يساعدنا على تخليص ما أمكن من بعض فقراته من الضعف الملازم لها من قبل الإسناد ذاته الذي روي به حديث أبي أمامة رضي الله عنه المشار إليه . فتبين لي بعد هذه الدراسة الدقيقة أن الحديث بجميع فقراته ، إلا قليلاً منه ، هو من الصحيح لغيره ، لأن كثيراً منها من قبيل المتواتر المقطوع ثبوته عن رسول الله ﷺ ، ومن ذلك ما يتعلق بخروج الدجال الأعور ، ونزول عيسى عليه السلام من السماء ، وقتله إياه ، ولقد كان طبيعياً جداً أن أجد في تلك الأحاديث التي خرجتها من الفوائد المتعلقة بعيسى والدجال الأعور ، شيئاً كثيراً مما لم يرد في حديث أبي أمامة مطلقاً .

وقد بلغت قريباً من ثلاثين حديثاً عن أكثر من عشرين صحابياً ، الحديث عن بعضهم أكثر من طريق واحد وبخاصة حديث أبي هريرة ؛ فقد استخرجت له وحده أكثر من عشرة طرق ، وفي كل طريق منها أحياناً ما ليس في الطرق الأخرى من الفوائد والزيادات . ولذلك فإني بعـد أن انتهيت من دراسة الحـديث وفقراته وتخريـج فوائـدهـا من الأحاديث المشار إليها ، وأودعت في كتابي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ٢٤٥٧ فقد بدت لي فكرة حلوة ألا وهي تتبع تلك الفوائد المشار إليها وضمها إلى مواطنها المناسبة لها في حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وسياقها معه سياقاً واحداً على النحو الذي كنت جريته عليه في كتابي

حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه ، مع اختلاف جوهري بين الحديثين فالكتاب المذكور خاص بروايات حديث جابر وحده دون سائر الصحابة ، تتبعت أو وضعت كل زيادة صحيحة في المكان المناسب لسياق حديثه رضي الله عنه برواية مسلم عن أبي جعفر باقر رضي اللهعنه . وأما حديث أبي أمامة رضي الله عنه فقد ضممت إليه ما صح عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم وقد تجاوز عددهم عشرين صحابياً كما سبقت الإشارة إليه . ولم تزل تراودني تلك الفكرة وأجيلها في ذهني المرة بعد المرة حتى تمكنت من نفسي وحملتني على إخراجها إلى حيز الوجود ، لما تبين لي من أهميتها وضرورة عرضها على الناس في هذا السياق البديع الغريب المقرب ، لتسهل تناوله على الناس جميعهم ، على اختلاف ثقافتهم ومراتبهم ، ويقرب عليهم شُتاتَ ماتفرق من الأحاديث من الفوائد التي لا يمكن لأكثر الخاصة استخراجها منها فضلاً عن عامتهم . ومما شجعني على ذلك الأمور الآتية :

الأول : شك كثير ممن ينتمون إلى العلم ، بل إلى الدعوة إلى الإسلام ، فضلاً عن غيرهم من الشباب المثقف ، وغيرهم من العوام ، في عقيدة نزول عيسى عليه السلام وقتله الدجال في آخر الزمان ، حتى لقد قام في نفسي أن كثيراً من الطلاب المتخرجين في جامعة الأزهر هم من هؤلاء الشاكين إن لم يكونوا من المنكرين لها ؛ قد عرفت ذلك من مناقشتي لهم شفهياًومن اطلاعي على فتاوى بعضهم في ذلك وتعليقات آخرين منهم على بعض الكتب . ومن أشهر هؤلاء الشيخ محمد عبده ؛ فإنه يقول في حديث نزول عيسى عليه السلام إنه حديث آحاد ! وتارة يتأوله بأن المقصود من نزوله وحكمه في الأرض غلبة روحه وانتشار رسالته على أُناس وهو ما غلب على تعاليمه من الأمر

بالرحمة والمحبة والسلم . حكاه السيد رشيد رضا في تفسيره ٣/٣١٧ ومع أنه رد عليه بقوله عقبه لكن ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك تأباه ، فإنه رد هذا الاستدراك بقوله عقبه أيضاً : ولأهل هذا التأويل أن يقولوا إن هذه الأحاديث قد نقلت بالمعنى ، كأكثر الأحاديث ، والناقل بالمعنى ينقل ما فهمه . وسئل (يعني محمد عبده) عن المسيح الدجال وقتل عيسى له فقال : «إن الدجال رمزٌ للخرافات والدجل والقضايا التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها ». ومن الغرائب أن هذا التأويل سبقه إليه مدعي النبوة ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي ، وهو يقرره في كتبه ورسائله ، ومأأشبه هذا التأويل بتأويله لآيات من القرآن ، يستدل بها على نبوته ، كتأويله لقوله تعالى في عيسى ﴿ ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ﴾ فزعم أنه هو المقصود بقوله (أحمد) وله من مثل هذا الشيء الكثير ، وفي غاية السخف ، كما قال السيد رشيد رضا نفسه في صدد الرد عليه في موضع آخر من تفسيره ٦/٥٨ فقال فيه : وقد جرى على طريقة أدعياء المهدوية من شيعة إيران كالبهاء والباب في استنباط الدلائل الوهمية على دعوته من القرآن حتى إنه استخرج ذلك من سورة الفاتحة ، وله في تفسيرها كتاب في غاية السخف يدعي أنه معجزة له ، فجعلها مبشرةً بظهوره وبأنه هو مسيح هذه الأمة . قال السيد رشيد عقبه وإنما فتح على هذه الأمة هذا الباب الغريب من أبواب تأويل القرآن وتحريف ألفاظه عن المعاني التي وضعت إلى معانٍ غريبة لا تشبهها ولا تناسبها ، أولئك الزنادقة من المجوس وأعوانهم من الفرق الباطنية ، فراجت حتى عند كثير من الصوفية . قلت : فما الفرق بين تأويل هؤلاء الباطنيين للقرآن وتأويل القاديانية ومحمد عبده في تأويله لأحاديث نزول عيسى والدجال بذلك التأويل الباطل بداهةً ؟ وكيف

سكت السيد رشيد رضا رحمه الله بل تأول له تأويلاً جديداً بأن الأحاديث نقلت بالمعنى ؟ وليت شعري هل ذلك يستلزم رد ما صحت روايته من الصحابة من المعاني فضلاً عما تواتر عنهم ، مثلاً : إذا تواتر عن الصحابة أن النبي ﷺ نهى عن شيء كلحوم الحمر الأنسية مثلاً ، فهذا رواية بالمعنى قطعاً ، لأنهم يقولون نهى وليس هو لفظ الرسول بداهة فهل ذلك يستلزم رد هذا المعنى الذي رووه من النهي بطريق ما من طرق التأويل التي تعطل هذا المعنى ، وتصيرهُ كأنه لم يرد مطلقاً . اللهم إن هذا لضلال مبين ، نسأل الله تعالى أن يحمينا منه .

. . . وهكذا ترى الكتاب مشبعاً بالأمثلة والأدلة التي ترد تأويل المتأولة وتبطلها ، وتبين أن حجتهم داحضة ، وأنها لأوهن من بيت العنكبوت لو كانوا يعلمون .



الفصل الثامن

كتب عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى إلى أبي بكر بن حزم يأمره :

« انظر ما كان من حديث رسـول الله ﷺ وأسنة مـاضية ، أو حديث عَمرة ، فاكتبه ، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله » .

تقييد العلم ـ للخطيب

أعمال الشيخ المطبوعة

أولاً: الأعمال المؤلفة

١ - صحيح الترغيب والترهيب .
٢ - اللحية في نظر الدين .
٣ - صلاة العيدين في المصلى هي السنة .
٤ - فهرس مسند الإمام أحمد بن حنبل في مقدمة المسند.
٥ - نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة.
٦ - مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف .
٧ - الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام .
٨ - كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات .
٩ منزلة السنة في الإسلام .
١٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة.
١١ - خطبة الحاجة .
١٢ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث.
١٣ - التعقيب على كتاب الحجاب للمودودي .
١٤ - الرد على رسالة أرشد السلفي .
١٥ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها .
١٦ - تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة .

١٧ ـ مختصر صحيح البخاري .
١٨ ـ دفاع عن الحديث النبوي والسيرة .
١٩ ـ التوسل : أحكامه وأنواعه .
٢٠ ـ حجاب المرأة المسلمة في الكتاب السنة .
٢١ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة .
٢٢ ـ صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها .
٢٣ ـ تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ .
٢٤ ـ قيام رمضان وبحث عن الاعتكاف .
٢٥ ـ تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.
٢٦ ـ أحكام الجنائز.
٢٧ ـ تلخيص أحكام الجنائز .
٢٨ ـ آداب الزفاف في السنة المطهرة .
٢٩ ـ نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق .

١ ــ صحيح الترغيب والترهيب ـ للمنذري ـ طبع المجلد الأول:

لا يخفى على كثير من أساتذة العلم الشرعي، ومشايخه وطلبته وعلى أهل الحديث، ما في كتاب الترغيب والترهيب من العلم والإجادة والترتيب والنفع لولا ما فيه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والواهية وغير ذلك .

والكتاب من الكتب الجيدة في موضوعها حيث إن المؤلف قد قنن الأحاديث ووضعها في قوالب الأبواب الفقهية، فظهر الكتاب عظيماً في أسلوبه وطريقته ولكن مع ذلك كله ظهر به كثير من الأحاديث التي لا تصح، فقام الشيخ وحقق الكتاب على طريقته العلمية الدقيقة المعروفة لدى محبيه من طلاب علم ومشايخ وأساتذة جامعات .

وقد اعتمد الشيخ في التحقيق على نسخ أخرى مخطوطة غير النسخة التي طبع بها الكتاب والمعروفة بالطبعة (المنيرية).

كلمة عن كتاب: «الترغيب والترهيب» ونفاسته :

وبعد فإنه ليس بخاف على أحد من أهل العلم أن «كتاب الترغيب والترهيب» للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري هو أجمع وأنفع ما ألف في موضوعه، فقد أحاط فيه أو كاد، بما تفرق في بطون الكتب الستة وغيرها من أحاديث الترغيب

والترهيب في مختلف أبواب الشريعة الغراء، كالعلم والصلاة والبيوع والمعاملات، والأدب والأخلاق، والزهد، وصفة الجنة والنار، وغيرها مما لا يكاد يستغني عنه واعظ أو مرشد، ولا خطيب أو مدرس، مع اعتنائه بتخريج الأحاديث وعزوه إياها إلى مصادرها من كتب السنة المعتمدة، على ما بينه هو نفسه في المقدمة، وقد أجاد ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حسنه، كما قال الحافظ برهان الدين الحلبي الملقب بـ (الناجي) في مقدمة كتابه «عجالة الإملاء» فاستحق بذلك أن يصفه الحافظ الذهبي النقاد: بأنه كتاب نفيس، كما نقله عنه ابن العماد في «الشذرات» (٥ / ٢٧٨).

ثم يقول الشيخ ناصر الدين ؛

«هذا، وقد كان في أصلنا الذي اعتمدناه في «الترغيب والترهيب» (الطبعة المنيرية كما تقدم) كثير من الأخطاء العلمية والحديثية، وقد يكون بعضها أو كثير منها من أصل المؤلف نفسه رحمه الله. وكذلك وجدت فيه كثيراً من التحريف والسقط، فضلاً عن الأخطاء المطبعية، التي لا يخلو منها كتاب، حاشا كتاب رب الأرباب، فصححت واستدركت مما عثرت عليه منها، إذ لم يكن من خطتي تقصد الكشف عنها، وتصفية النسخة منها كلها، لأن هذا مع أهميته، شيء آخر غير الذي قصدت إليه، وليس عندي من الوقت ما يمكنني من التزامه، والتفرغ له، إذ أن الذي نذرت له نفسي من أجل هذا الكتاب إنما هو تمييز صحيحه من ضعيفه، كما شرحت ذلك في أول هذه المقدمة، لأنه أهم شيء عندي بعد كتاب الله تبارك وتعالى، ولا يصح بوجه من الوجوه أن يقرن معه إلا ما صح من الحديث عن

النبي ﷺ، فإن هذا هو الأصل الثاني الذي أجمعت عليه الأمة. فإذا وجد شيء من الأخطاء في مشروعي هذا تبعاً لأصله، فعذري هذا الذي ذكرت، والعذر عند كرام الناس مقبول».

تاريخ الوقوف على مخطوطة « العجالة » أو قصة حصوله عليها :

قلنا إن الشيخ اعتمد في تصحيح الكتاب على نسخة خطية، وهذه النسخة هي مخطوطة «العجالة» في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة، يوم كان الشيخ أستاذ مادة الحديث في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة ما بين ١٣٨١ إلى نهاية سنة ١٣٨٣هـ.

يقول الشيخ :

«فأعجبني جداً غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وكثرة فوائده، فكنت أتردد على المكتبة كلما سنحت لي الفرصة، أنهل من علمه، وألتقط من ملاحظاته وفوائده ، وأقيد ما لابد منها على حاشية نسختي من «الترغيب والترهيب» التي كنت ألقي الدروس منها في سورية كما سبق، وبقي في النفس حسرة إن لم أتمكن من دراسته كله، والاستزادة من غرره وفرائده .

فلما كان منذ بضع سنين في طريقي إلى العمرة أو الحج، وجدت في مكتبة الجامعة نسخة مصورة منه، عن المخطوطة المذكورة، ففرحت بها فرحاً بالغاً، لاسيما حين علمت أن في المكتبة شريطاً عنها (ميكروفيلم)، فتفضل الشيخ عبد المحسن العباد نائب رئيس الجامعة يومئذ، فأمر بأن يقدموا لي نسخة مصورة منها، جزاه الله خيراً،

فاستصحبتها معي إلى دمشق لدراستها من جديد .

فلما تكاملت عندي أسباب نشر «الترغيب والترهيب» في ردائه الحديث القشيب، وقسميه: «الصحيح» و«الضعيف»، أخذت في دراسته دراسة جيدة، فالتقطت منه فوائد عديدة جديدة، وعلقتها على النسخة التي جهزتها من «الترغيب» لتقدم إلى المطبعة، غير متوسع في ذلك؛ خشية أن يصير حجم كل من القسمين كبيراً، فنعجز عن القيام بطبعهما، والإشراف على تصحيح تجاربهما، والإنفاق عليهما، لاسيما في هذه الظروف الحرجة التي ارتفعت فيها أسعار الورق، وغلت أجور الطباعة، الأمر الذي حملني على التقليل من التعليقات الهامة التي تكشف عن علل الأحاديث الضعيفة التي قواها المنذري رحمه الله، أو رمز لها بـ (عن)، والإعراض عن ذكر الشواهد والمتابعات للأحاديث التي ضعفها، وعن ذكر كثير من النكات والفوائد التي عنت لي، أو وقفت عليها في كتاب الحافظ الناجي، فقنعت بالنزر اليسير منها، وفيها الخير والبركة إن شاء الله تعالى .

ومع هذا الذي أشرت إليه من الاستفادة من كتاب الحافظ الناجي رحمه الله تعالى، فإني أحمده عز وجل، أن وفقني للقيام بواجب لم أسبق إليه فيما علمت، ألا وهو العناية بكتاب «الترغيب والترهيب» عناية خاصة من زاوية أخرى لم يلتفت إليها الحافظ إلا قليلاً جداً، وهي تمييز صحيحه من سقيمه، وحسنه من ضعيفه، وتتبع أوهامه في ذلك على ما أسلفنا بيانه، وإخراجه إلى الناس في كتابين مستقلين: «صحيح الترغيب والترهيب» و«ضعيف الترغيب والترهيب»، الأول منهما للتدين والعمل به، والآخر لمعرفته والابتعاد عن روايته ونسبته إلى النبي ﷺ، لكي لا يقع القارىء في محذور الكذب على النبي ﷺ

كما سبق شرحه، فإن هذا التمييز هو الغاية من علم الحديث وتراجم رجاله .

وإني لأعلم أن كثيراً من الناس يكتفون بالكتاب الأول منهما، ويقولون: ما لنا وللأحاديث الضعيفة، حسبنا أن نتعرف على الأحاديث الصحيحة! وهذا وإن كان يكفي عامة الناس، فإنه لا يليق بأهل العلم، والشباب المثقف الداعي إلى الله عز وجل، فهؤلاء لابد لهم من العناية بموضوع الكتاب الآخر، وأن يستعينوا به وبأمثاله على معرفة الأحاديث الضعيفة، التي قد يقرؤونها في كتاب، أو يسمعونها في خطاب، وما أكثرها في كل باب. ولعلهم يعلمون جيداً أنه لا يلزم من معرفة الأحاديث الصحيحة، التعرف على الأحاديث الضعيفة، كما لا يلزم من معرفة الخير التعرف على الشر، على حد قول حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه : « كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ؛ مخافة أن يدركني . . . » أخرجه البخاري وغيره ، ومنه قول الشاعر :

عرفت الشر لا للشر ... ولكن لتوقيه
ومن لا يعرف الشر ... من الخير يقع فيه

ولهذا فلابد لهؤلاء الذين أشرنا إليهم من الاستعانة بالكتابين معاً، وغيرهما مما هو في معناهما على معرفة الصحيح والضعيف من الحديث، فإن كلاً منهما متمم للآخر، ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

• رواية الأحاديث الضعيفة
في فضائل الأعمال

وتتميماً للفائدة نقتطع بعض كلمات من آراء بعض السلف أصحاب الحديث في شروط العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال :

أ ـ تأثيم الإمام مسلم لمن يروي عن الضعيف ولا يبين حاله ولو في الترغيب والترهيب ١ / ٢٩ :

«وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤتمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا أحب كثيراً ممن يُعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من الضعف ـ إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ماجمع فلان من الحديث وألف من العدد! ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمى جاهلاً، أولى من أن ينسب إلى علم ».

ب ـ رأي ناصر الدين الألباني في عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكتم بيانها :

والحقيقة: أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين؛ فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل والموضوعة، كمثل التوسعة يوم عاشوراء، (الحديث ٦٤٩ / ٦٥٠ ـ ضعيف الترغيب)، وإحياء ليلة النصف من شعبان، وصوم نهارها، (الحديث ٦٥٦)، وغيرها. وهي كثيرة جداً، تجدها مثبوتة في كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة». وساعدهم على ذلك تلك القاعدة المزعومة القائلة بجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل غير عارفين أن العلماء المحققين قد قيدوها بقيدين اثنين :

أحدهما حديثي : وقد سبق تفصيله، وخلاصته ذلك أن كل من يريد العمل بحديث ضعيف ينبغي أن يكون على علم بضعفه، لأنه لا يجوز له العمل به إذا كان شديد الضعف .

ولازم هذا الحد من العمل بالأحاديث الضعيفة وانتشارها بين الناس، لو قام أهل العلم بواجب بيانها .

وأما القيد الآخر : وهو الفقهي، فهذا أوان البحث فيه فأقول: قد دندن الحافظ ابن حجر حوله في الشرط الثاني المتقدم (ص١٨) بقوله: «وأن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام. . .».

إلا أن هذا القيد غير كاف في الحقيقة، لأن غالب البدع تندرج تحت أصل عام، ومع ذلك فهي غير مشروعة، وهي التي يسميها

الإمام الشاطبي بالبدعة الإضافية، وواضح أن الحديث الضعيف لا ينهض لإثبات شرعيتها، فلابد من تقييد ذلك بما هو أدق منه، كأن يقال: أن يكون الحديث الضعيف قد ثبتت شرعية العمل بما فيه بغيره فما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً، وفي هذه الحالة لا يكون التشريع بالحديث الضعيف، وغاية ما فيه زيادة ترغيب في ذلك العمل مما تطمع النفس فيه فتندفع إلى العمل أكثر مما لو لم يكن قد روي فيه هذا الحديث الضعيف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٥١):

«وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع».

ج ـ خلاصة كلام ابن تيمية في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

يقول الألباني:

ذلك كله من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وجزاه عن المسلمين خيراً، ونستطيع أن نستخلص منه أن الحديث الضعيف له حالتان:

الأولى: أن يحمل في طواياه ثواباً لعمل ثبتت مشروعيته بدليل شرعي. فهنا يجوز العمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب، ومثاله عنده: التهليل في السوق بناء على أن حديثه لم يثبت عنده. وقد عرفت رأينا فيه.

والأخرى : أن يتضمن عملاً لم يثبت بدليل شرعي ، يظن بعض الناس أنه مشروع ، فهذا لا يجوز العمل به ، وتأتي له بعض الأمثلة الأخرى.

وقد وافقه على ذلك العلامة الأصولي المحقق الإمام أبو إسحاق الشاطبي الغرناطي في كتابه العظيم : «الاعتصام» ، فقد تعرض لهذه المسألة توضيحاً وقوة بما عرف عنه من بيان ناصع ، وبرهان ساطع ، وعلم نافع ، في فصل عقده لبيان طريق الزائغين عن الصراط المستقيم ، وذكر أنها من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها مستدلاً على ذلك من الكتاب والسنة ، وأنها لا تزال تزداد على الأيام ، وأنه يمكن أن يجد بعده استدلالات أخر ، لاسيما عند كثرة الجهل وقلة العلم ، وبعد الناظرين فيه عن درجة الاجتهاد .

د ــ شرائط العمل عند الحافظ ابن حجر :

«وقد سمعت شيخنا مراراً يقول: وكتبه لي بخطه :

إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة :

الأول :

متفق عليه أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه .

الثاني :

أن يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً .

الثالث :

أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال: والأخيران عن ابن عبد السلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد. والأول نقل العلائي والاتفاق عليه.

٢ ــ اللحية في نظر الدين :

مقالة قديمة له نشرت في مجلة «الشهاب» ثم طبعتها الشركة الإسلامية للطباعة والنشر في بغداد.

وقد أفاض في حكمها الشرعي من الكتاب والسنة، عنده نسخة منها ولكن لا يعرف مكانها.

٣ ــ صلاة العيدين في المصلى هي السنة :

هذه الرسالة هي إحدى الرسائل المجموعة في كتاب واحد أسماه الشيخ «تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة» أفردت في رسالة مستقلة قدم لها الشيخ بمقدمة عرفت بالمحتوى، وهو أن بعض المؤلفين كانوا قد سودوا في رسالة لهم اسمها «الإصابة» صفحتين كبيرتين (١٤ ـ ١٥) حول موضوع «صلاة العيد في المصلى» تناقضوا فيه تناقضاً مخزياً، يتبين القارىء منه «مبلغهم من العلم»! وقد كانوا افتروا في رسالتهم على الشيخ فزعموا أنه

يقول: «إن صلاة العيد في المساجد لا تصح! فقد قالوا: «والسبب في اختيار النبي ﷺ صلاتها في المصلى لعدم (كذا) توفر الأسباب في المدينة المنورة حيث لا يوجد في المدينة سوى مسجد واحد».

وهذا جهل منهم فالمساجد في المدينة كثيرة في وقته عليه السلام منها «مسجد قباء» ومسجد«القبلتين»، ومسجد «الفتح» وكل هذه المساجد قد وردت فيها أحاديث صحيحة كثيرة في كتب السنة، وقد ذكر الحافظ في الفتح «شرح البخاري» مساجد أخرى بأسمائها والشاهد من ذلك كله أن قصدهم من هذه الدعوى التوصل إلى تعطيل سنة صلاة العيد في المصلى باختلاق هذه العلة الكاذبة وهي: «أن المدينة لم يكن فيها سوى مسجده ﷺ. وهو بزعمهم لا يتسع للمصلين صلاة العيد! وقد قالوا أشياء أخرى لا تقوم على دليل أو برهان ستجدها حين تقرأ هذا الكتاب القيم في إبراز وإحياء هذه السنة الطيبة التي كادت تندثر لولا قيض الله تعالى لها لمن يحب السنة من العلماء الأفاضل نفعنا الله سبحانه بعلومهم وبارك فيهم.

وقد قسم الشيخ رسالته إلى أبواب جاءت كالآتي:

- مقدمة مفيدة لابد من قراءتها.
- مواظبته ﷺ على صلاة العيد في المصلى والأحاديث في ذلك.
- دلالة الأحاديث على أن السنة الصلاة في المصلى.
- رد تعليل الصلاة في المصلى بعلة ضيق المسجد.
- حكمة الصلاة في المصلى.
- وضم معه مقصداً آخر من مقاصد الشريعة.
- شبهة وجوابها.

٤ ـ فهرس مسند الإمام أحمد بن حنبل «في مقدمة المسند»

يقول الناشر للمسند:

رتب الإمام أحمد كتابه «المسند» مراعياً فيه أموراً كثيرة. منها فضائل الصحابة حيناً ومواقع بلدانهم التي نزلوها حيناً آخر. وجعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع، وهكذا. . . . ولذا كان من العسير على من يريد الرجوع إلى مسند صحابي أن يهتدي إليه بسهولة فكان لابد من صنع محتوىً له مرتب على الحروف لتيسير المراجعة فيه .

وعلمنا أن فضيلة أستاذنا المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني لديه محتوى صنعه لنفسه لتسهل عليه المراجعة في نسخته من المسند. وقال: فاستأذناه أن نطبعه ليستفيد منه من يطالع المسند، فسمح بذلك مشكوراً جزاه الله خيراً .

ولدى مراجعة الناشر لفهرس الشيخ ناصر الألباني ومسند الإمام أحمد تبين أن الفهرس الذي صنع لطبعته من قبل غير مستوف لأسماء الصحابة المروي عنهم في المسند كما تبين للمراجعين شيء آخر له أهميته لدى العالم المحدث الألباني، وهو أن بعض المسانيد دخل فيها حديث، أو أكثر رواتها من الصحابة غير المعنون لهم وقد استدركوا بعضها .

ومسند الإمام هذا يقع في سبعة مجلدات كبيرة مرتبة الأحاديث فيها على مسانيد الصحابةوقد تصدى للمسند كذلك الشيخ حمدي السلفي ورتبه على الحروف فاكتمل المسند بهذا العمل العظيم بعد

عمل أحمد عبد الرحمن البنا رحمه الله وهو ترتيبه على الأبواب الفقهية .

وللشيخ أحمد شاكر تحقيق على المسند لم يكمله رحمه الله مطبوع في القاهرة في ستةعشر مجلداً ابتداء من مسند الصحابي الجليل أبو بكر الصديق وحتى مسند الصحابي أبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين .

٥ ــ نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة ـ للشيخ محمد منتصر الكتاني

أستاذ الحديث في الجامعة السورية

كلية الشريعة

أما بعد فهذه بحوث حديثية علمية، كتبهاالشيخ في نقد كتاب وضعه أحد أساتذة الجامعة السورية لطلاب كلية الشريعة، وهو الشيخ محمد منتصر الكتاني، وكلمة الشيخ ناصر لطلاب الجامعة إنما جاءت من باب النصح والنموذج الصالح للنقد العلمي النزيه ، القائم على البحث والتزام القواعد العلمية الصحيحة، التي عسى بها أن يزيدهم عناية لدراسة الحديث الشريف، دراسة علمية، وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم، بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية، من اختيار النصوص الصحيحة والأحاديث الثابتة، من المصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة، مع العزو إليها، وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً فترى أحدهم ـ وهو أستاذ هذه المادة :

الحـديث ـ يورد حـديثاً نبـوياً أو خبـراً متعلقاً بسـيرتـه عليـه الصـلاة والسـلام أو أخلاقـه يقول في تخـريجـه: «رواه أبـو داود» أو «رواه ابن هشام في السيرة»!! وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه، وأنه نصح طلابـه! إن التزام المنهج العلمي المشار إليـه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل هذا التخـريج المقتضب أن يـدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر ويتتبع رجاله ويتعرف علله، وأقوال أهل الاختصاص فيه، ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف، ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التخريج المـذكور وأمـا بعد ذلك فيكون التخريج مبتوراً لا يصلح. والشيخ الكتـاني قد جـرى في كتابه هذا على هـذه الطريقـة وهو ممـا لا يعمر عنـه أحد من الـطلاب أنفسهم.

يقول الشيخ :

« وليس القصد من تقديم هـذه البحوث نقـد كتاب الأستـاذ بالذات، لأن الكتاب مثل أي كتاب يضعه أستاذ مادته، فإذا مـا ترك منصبه، لحقه كتابه، فصار نسياً منسيا! وإنما الغـرض أن نعرض عـلى الطلاب وغيرهم بعض الأمثلة العمليـة، من التحقيق العلمي والنقد النـزيـه، لعلنـا بـذلـك نقـوم بشيء من واجب البيـان، والنصـح للمسلمين».

وهـذه النقـود قـد نشرت في خمس مقـالات في مجلة التمـدن الإسلامي في دمشق المجلد ٣٣، ٣٤ فرأى الشيخ أن تجمع وتفـرد في رسالة مستقلة تعمياً للفائدة والرسالة تقع في ثمانٍ وخمسين صفحة، طبعت في عام ١٣٨٧هـ .

٦ ـ مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف

لابد لعلماء الحديث المتمرسين من أن يبينوه وذلك من خلال بحوثهم الدقيقة العميقة في الحديث النبوي وفي آثار السلف ولابد أن يبينوا كل قضية من قضاياه وأن يعرفوا صحيحه من سقيمه لأنهم هم الأقرب من غيرهم إليه .

من خلال هذا المبدأ وغيره انطلقت كتابات الشيخ التي تروي الغليل وتشفي العليل وتدل التائه إلى ضالته، وذلك بتفردها بالأسانيد النادرة، والمتون الفريدة التي تظهر الدرر من كلام المصطفى ﷺ.

ورسالة مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة هي من رسائل الشيخ التي تفردت بالأحاديث النادرة التي لا توجد في غيرها من رسائل ومصنفات ألفت في الحج، وكذلك بالمسائل الفقهية القيمة التي نقلها عن كتب السلف المطبوعة والمخطوطة، وكعادته رحمه الله وغفر له بين للمسلمين سنة الرسول في الجانب الآخر ـ يحذرهم من البدعة بأشكالها. فقد أفرد في نهاية الرسالة وهي مختصر للأصل «بدع الحج والعمرة والزيارة» فإنه مفيد للمسلم فمعرفة البدعة والحذر منها تقرب الناس لمعرفة السنة والتمسك بها .

يقول الشيخ : «أما بعد فقد دعت الرغبة في تيسير العلم لعامة الناس إلى تبسيط مناسك الحج وذلك باستخلاصها من كتابي «حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه على النحو الذي جريت عليه في رسالتي «تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ» غير أنني زدت فيه زيادات هامة استدركت بها ما لم يرد ذكره من المناسك في «حجة النبي

ﷺ» ولا في التعليق عليهـا، وقد عنيت عنـاية خـاصة بتخـريج هـذه الزيادات، وكذلك الفوائد الأخرى التي أوردتها فيه على النحـو الذي جرينا عليه في سائر كتبنا، من ذكر مرتبـة الحديث ومصـدره لكن على طريقة الاختصار، مع الإحالة في غالب الأحيان إلى كتبي الأخـرى ما طبع منها وما لم يطبع وأما ما كان في كتاب «الحجة» فلم أعن بتخـريجه اكتفاء بأن الكتاب متوفر بين أيدي القراء الكرام فمن شاء منهم التثبت من شيء منه فمن الميسور أن يراجعه وإليه الإشارة عنـد الإحالـة عليه بكلمة «الأصل» وإتماماً للفائدة نقلنا عنه بشيء من الاختصـار الملحق الخاص ببدع الحج والزيارة وسميته «مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف».

٧ ــ الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام

هذه كانت محاضرة قد ألقيت في مدينة غرناطة « بإسبانيا » للشيخ في شهر رجب عام ١٣٩٢ هـ وأماموضوعها فقد لخصه لنا الأستاذ محمد عيد عباسي قائلاً : « . . . وقد تحدث فيها المؤلف عن موقف المسلم الصحيح من السنةومكانتها وحجيتهـا : وجعلها في أربعـة فصول ، تحدث في الفصل الأول عن منزلةالسنة في الإسلام ، وواجب المسلمين في الرجوع إليها والاحتكام إليها ، والتحذير من مخالفتها .

وتحـدث في الفصـل الثـاني : عن بـطلان محـاولات الخلف لمخالفتها : وفساد ما تذرعوا بهلذلك منالقياس ، وبعض القواعـد الأصولية التي اصطنعوها، وضربوا بالسنة عرض الحائط من أجلها .

وأما الفصل الثالث : فقد خصصه المؤلف ـ حفظه الله تعالى ـ

للتدليل على بطلان القاعدة التي وضعها بعض علماء الكلام قديماً ، وإشاعتها من بعض العلماء والدعاة حديثاً ، وهي دعواهم أن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة ، وبين خطأ واضعي هذه القاعدة إذ فرقوا بسببها بين أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام دون دليل صحيح ظاهر ، وإنما لمجرد التوهم والتخييل. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا الموضوع قد تعرض له أستاذنا هنا بشيء من الاختصار ، لأنه كان قد بحثه بحثاً مفصلاً موسعاً ، واستقصى فيه أهم ما يمكن ذكره من الأدلة على بطلان ذاك الرأي ، في رسالة خاصة عنوانها « حديث الآحاد والعقيدة » وهي محاضرة كان قد ألقاها في جمعية الشباب المسلم الواعي في دمشق منذ نحو خمسة عشر عاماً ، وكان لها أثر حميد في إضعاف انتشار الرأي المذكور ، وإخراج مروِّجيه ومشيعيه في أوساط المثقفين ، وقد يسر الله نشرها بعنوان « وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة » .

وأما الفصل الرابع والأخير : من رسالتنا هذه فقد عرض فيه المؤلف الأمر الثالث والخطير الذي أدى إلى إضعاف مكانة السنة عند الناس أو تعطيل العمل بها ، وذلك هو التقليد الذي عم وطم جميع نواحي الفكر والحياة في العالم الإسلامي لعدة قرون من الزمان ، والذي أناخ بكلكله على العقول والنفوس ، فأمات فيها الابتكار ، وقتل العبقريات ، ودفن المواهب وحرم الناس فيما حرم من هدي ربهم سبحانه ، وصدهم عن الانتفاع بالخير الذي جاءهم عن طريق محمد ﷺ ، ركوناً إلى اجتهادات علماء لم يرضوا لتلاميذهم أن يقلدوهم فيها من غير بصيرة ، بل كل منهم نصح من بعده ألا يقدموا على كتاب الله وسنة رسوله شيئاً من الأقوال والآراء والاجتهادات ، أياً كان صاحبها ، كما أعلنوا براءتهم من كل قول أو اجتهاد أو فتوى تخالف قول

الله وقول رسوله ورجوعهم عنها في حياتهم وبعد مماتهم .

٨ ـ كشف النقاب عما في « كلمات أبي غدة » من الأباطيل والافتراءات .

ألفه في عام ١٣٩٥ هـ ، وكان سبب التأليف أن الشيخ ناصر تعرف على الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في بلدة (حلب) منذ أكثر من عشرين سنة تقريباً . يقول الشيخ : وقد عرفت فيه رجلاً متعصباً للمذهب الحنفي تعصباً أعمى في درس له في مسجده في حلب قرر فيه جواز التداوي بالخمر بإرشاد طبيب حاذق مسلم . فقلت له : هذا لا يكفي بل لابد أن يكون عالماً بالسنة ففي السنة مثلاً وصف الخمر بأنها داء وليست بدواء . فكيف يعقل لطبيب مسلم عالم بشرعه أن يصف دواء وصفه نبيه ﷺ بأنه داء !! فقال : لعل الحديث ضعيف لا يصح ! قلت : كيف وهو في « صحيح مسلم » فقال : نراجع لنتأكد من ذلك . فقال له أحد الحاضرين وهو صديق للفريقين : فإذا تأكدت من صحته أتأخذ به أم بالمذهب ؟ فقال : بالمذهب !! وتأكدت بعد من تعصبه الشديد مما كان يبلغني من حملاته في خطبه ودروسه على السلفية والدعاة إليها ، ومن أجل ذلك كان بعض إخواننا في حلب يسعى حثيثاً لعقد اجتماعات بيني وبينه لمناقشته في تعصبه على السنة وشرح الدعوة له . فكان لا يستجيب لأي اجتماع يدعى إليه ولو على الانفراد اللهم إلا على طعام ولكنه لا يفسح المجال لأي بحث حول الدعوة السلفية بل يطعم ثم ينصرف ! وهو مع ذلك مستمر في الغمز واللمز والتشهير شأنه في ذلك كشأن غيره من الخطباء الجهلاء الحاقدين .

ثم أخذت الأيام والسنون تمضي ، فإذا بأبو غدة يعين مدرساً في كلية الشريعة في الرياض وكان يقضي العطلة الصيفية في لبنان ، ويتردد كثيراً على دار أخينا الأستاذ زهير الشاويش ومكتبه وهو صديقه يومئذ ، فكنت ألتقي معه فيها أحياناً وهو مصر على موقفه السابق من الامتناع عن الدخول في أي نقاش أو بحث على الرغم من توسط الأستاذ زهير ، ودفعه إياه لقبول البحث ، ولكن عبثاً . ولقد كان من سياسة الأخ زهير وحكمته يومئذ معه أنه كان يقدمه أحياناً ليصلي بنا ، ليريه عملياً أن ما يشيعه هو وأمثاله من التكفير باطل بدليل صلاتي خلفه مع أن صلاته مخالفة للسنة الصحيحة في كثير من أحكامها ؛ وكان يبدو عليه الاغتباط بهذا التقديم ، فيتقدم دون أي تردد أو اعتذار أو تقديم منه لغير كأنه لا يريد بالمقابل أن يثبت لنا أنه يرى صحة صلاته خلف هذا الذي يصلي خلفه !!

وبينماكانت ظواهر الأمور تدل على أن أبو غدة في الآونة الأخيرة رجل مسالم إلى حد أنه يفر من الدخول في مناقشة علمية هادئة ، بله مخاصمة مذهبية حامية ، قانع بتعصبه « لإمام الأئمة ، ومقدم الأمة أبي حنيفة رضي الله عنه » .

إذ بـه يكشف عن أن « تحت جلد الضأن قلب الـذئب » وأن « الطبع غلب التطبع » فقد عاد إلى القيام بحملة شديدة من التهويش والتشنيع علي في المملكة العربية السعودية موطن وظيفته ، ولبنان بلد مصيفه وذلك :ـ

أ ـــ ما أذاعه من الزور ، وأشاعه من البهت هنا وهناك حتى بلغ مسامع بعض الطلاب المسلمين في أوربا أن الألباني يـطعن في المذاهب

الأربعة وبخاصة المذهب الحنفي في تعليقه على كتـاب « مختصر صحيـح مسلم للحافظ المنـذري » وليس فيه سـوى قولي « إن عيسى عليه السلام يحكم بشرعنا . . » مما سيأتي شرحه في الرد عليه ، فإن أبو غدة لم يقنع بإشاعة ذلك بلسانه ، حتى كتبه بقلمه فهـو بـذلـك كـلابس ثـوبي زور : وكـان طبـع المختصـر سنـة ١٣٨٨ هـ .

ب ـ افتراؤه علي ، تلويحاً وتصريحاً ، بأني من الشائنين المتعصبين للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، واتهامه لي بالتعصب ، عليه رحمة الله ، وبالخيانة العلمية في ترجمته ، وذلك في تعليقه على كتاب « قواعد في علوم الحديث » للشيخ التهانوي ، وقد فرغ من التعليق عليه ـ كما صرح في خاتمته ـ في ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ بالرياض ، أي قبل رفعه لتقريره الجائر ، أو على الأقل قبل ردي عليه في مقدمة شرح الطحاوية » بسنة .

وقـد رد عليه الأخ الفـاضل الأستـاذ زهير الشـاويش في رسالة : « التوضيح » أحسن رد بما كشف عن افترائـه واتهامـه المذكور بالنقل عن كتبي بما يشهد لأبي حنيفة رحمه الله بما يستحق من علم وفضل ، وأبان بذلك أن « أبو غدة » هـو الذي خـان الأمانة العلمية حين نقل كلامي مبتوراً .

ج ـ تقريره الجائر الذي رفعه إلى بعض المسؤولين في المملكة العربية السعودية سنة ١٣٩١ أو قبلها بقليل ، ولـغير المسـئولين أيضاً ـ حول تخريجي لـ « شرح العقيدة الطحاوية » وذلك بعد اطلاعه هو عليه بنحو عشر سنوات ، دون أن يحدثني مطلقاً بشيء مما في نفسه من النقد عليه ، وكنا نلتقي معه في هذه السنوات عند أخينا

الأستاذ زهير الشاويش ، أو على الأقل أن يحدثه هو بذلك !! وهو صاحب المكتب الإسلامي والناشر للكتاب كل هذه الأمور وغيرها مما كان يبلغني عنه جعلني أتيقن أننا قد ابتلينا برجل ، يظهرُ خلاف ما يبطن ، وأنه لابد من كتابة ترد عليه ،وتكشف عن جهله فيما أخذه علي في « تقريره الجائر » وعما ضمنه من الكذب والزور وقلب الحقائق وغير ذلك من الصفات التي لا تليق بمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ، فكتبت الرد وجعلته مقدمة للطبعة الرابعة بشرح العقيدة الطحاوية ، ليكون القراء الكرام على علم بالرد على مآخذ أبي غدة عن كثب ومعرفة بعدائه الشديد لهذه العقيدة المتستر بنقد مخرجها وبعد صدور هذه الطبعة أواخر سنة ١٣٩١ هـ حججت إلى بيت الله الحرام ، فزرت الأستاذ الفاضل الدكتور محمد أمين المصري في داره في مكة المكرمة ، فحدثني بأن الشيخ أبو غدة عنده في غرفة أخرى مع بعض الأساتذة الحلبيين . فقلت له : هل لك أن تتفضل فتعرض عليه رغبتي بلقائه ومناقشته حول ماجاء في « تقريره » ؟ فوافق مسروراً ، ولكنه سرعان ما رجع آسفاً لأن أبو غدة رفض اللقاء على الرغم من استحسان الأساتذة لهذا العرض كما حدثني به الدكتور المصري ، وهو من أوثق الناس عندي .

« أسأل الله تعالى أن يؤدبنا بآداب الإسلام ، ويخلقنا بأخلاق المؤمنين المخلصين الصادقين الذين طهر الله قلوبهم من الحقد والحسد والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق. إنه خير مسؤول » .

٩ ـ منزلة السنة في الإسلام

هذه محاضرة كان الشيخ ألقاها في مدينة الدوحة عاصمة قطر ، في شهر رمضان المبارك من عام ١٣٩٢هـ. وقد اقترح بعض الإخوان على الشيخ طبعها لما فيها من فوائد هامة ، ولحاجة المسلمين إلى مثلها ، واستحساناً لطلبهم نشرها الشيخ تعميماً للنفع بها ، ومراعاة للذكرى والتاريخ ، وقد أضاف إليها بعض العناوين التفصيلية إعانة للقارىء الكريم على استجماع أفكارها الرئيسية .

ورسالة منـزلة السنـة في الإسلام : هي بيـان أهمية السنـة في التشريع الإسلامي . وقد قسم الشيخ الرسالة إلى :

منزلة السنة في الإسلام ، وبيان أنه لايستغنى عنها بالقرآن .
وظيفة السنة مع القرآن .
ضرورة السنة لفهم القرآن وأمثلة على ذلك .
ضلال المستغنين بالقرآن عن السنة .
عدم كفاية اللغة وحدها لفهم القرآن .

تنبيه هام :

ومن البديهي بعدهذا أن أقول :

إن السنة التي لها هذه الأهمية في التشريع ، إنما هي السنة الثابتة عن النبي ﷺ بالطرق العلمية والأسانيد الصحيحة المعروفة عند أهل العلم بالحديث ورجاله ، وليست هي التي في بطون مختلف الكتب من التفسير والفقه ، والترغيب والترهيب ، والرقائق والمواعظ وغيرها ، فإن فيها كثيراً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة ، وبعضها مما

يتبرأ منه الإسلام ، مثل حديث هاروت وماروت ، وقصة الغرانيق ، ولي رسالة في إبطالها وهي مطبوعة ، وقد خرجت طائفة كبيرة منها في كتابي الضخم « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة » وقد بلغ عددها حتى الآن قرابة أربعة آلاف حديث ! وهي ما بين ضعيف وموضوع .

فالواجب على أهل العلم ، لاسيما الذين ينشرون على الناس فقههم وفتاواهم أن لا يتجرأوا على الاحتجاج بالحديث إلا بعد التأكد من ثبوته ؛ فإن كتب الفقه التي يرجعون إليها عادة ، مملوءة بالأحاديث الواهية المنكرة وبما لا أصل له ، كما هو معروف عند العلماء وقد كنت بدأت مشروعاً هاماً في نظري ، وهو نافع جداً للمشتغلين بالفقه ، سميته « الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية » وأعني بها :

١ ــ الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي .
٢ ــ المدونة لابن القاسم في الفقه المالكي .
٣ ــ شرح الوجيز للرافعي في الفقه الشافعي .
٤ ــ المغني لابن قدامة في الفقه الحنفي .
٥ ــ بداية المجتهد لابن رشد الأندلسي في الفقه المقارن .
(وأماالآن فقد وصلت قرابة ستة آلاف حديث منه) .

ولكن لم يتح لي إتمامه ـ مع الأسف ـ لأن مجلة (الوعي الإسلامي) الكويتية التي وعدت بنشره ، ورحبت به ، وحين اطلعت عليه لم تنشره* .

* وقد ذكرنا ذلك في موضعه من هذه الترجمة .

وإذ قد فاتني ذلك ، فلعلي أوفق في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى أن أضع لإخواني المشتغلين بالفقه منهجاً علمياً دقيقاً يساعدهم ، ويسهل لهم طريق معرفة درجة الحديث بالرجوع إلى المصادر التي لابد من الرجوع إليها من كتب الحديث ، وبيان خواصها ومزاياها ، وما يمكن الاعتماد عليه منها ، والله تعالى ولي التوفيق .

١٠ ـ « سلسلة الأحاديث الضعيفة » وأثرها السيء في الأمة (تقع في اثني عشر مجلداً) .

طبع منها جزءان حتى الآن والثالث تحت الطبع وقد قدم الشيخ لكتابه هذا تقدمة طيبة بين فيها الحديث الضعيف وأثره السيء في الأمة ، والأحاديث الموضوعة وكيف أدخلها أهل البدع والأهواء وأرباب التصوف والزندقة ، والتي تعد بالآلاف . ولأهمية الموضوع ، نصغي إلى أبي عبدالرحمن يحدثنا عنها بتفصيل حتى يستفيد أهل العلم وغيرهم منها :

« . . . إنني كنت بدأت منذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان « الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيء في الأمة » في مجلة التمدن الإسلامي الغراء ، لأن هذه الأحاديث من الكثرة ـ مع الأسف الشديد ـ بحيث تعد المئات بل الألوف ! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقةنحو أربعة آلاف حديث ! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث ! فماذا يقول القارىء الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات مختلفة وأغراض متباينة ، منها السياسية ، ومنها العصبية الجنسية ، والمذهبية ، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم ! ومنها

أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفَّلين من الصوفيـة ، وضعفاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم ممن لا عناية لهم بالحديث وضبطه! وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه والتفسير والوعظ والترغيب والترهيب وغيرها ، ولكن الله تبارك وتعالى سخَّر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة بيَّنوا ضعفها وكشفوا عوارها وأوضحوا وضعها ، ولذلك لما قيل للإمام عبدالله بن المبارك : « هذه الأحاديث المصنوعة ؟ » أجاب بقوله :

« يعيش لها الجهابذة » ، وقال ابن الجوزي :

« لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه ، أخذ أقوام يزيدون في حديث رسول الله ، ويضعون عليه مالم يقل ، فأنشأ الله علماء يذبُّون عن النقل ، ويوضحون الصحيح ، ويفضحون القبيح ، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار ، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب .

وقـد كـانـوا إذا عدوا قـليـــلا
فـقـد صـاروا أعـز من الـقليـــل

قلت : فإذا كان الأمر كذلك في عهد ابن الجوزي ، فكم يكون عدد العلماء الذابِّين عن الحديث في هذا العصر ؟ لا شك أنهم أقل من القليل . وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، تحذيراً للناس منها ، وقياماً بواجب بيان العلم ، ونجاة من إثم كتمانه ، ولست أشك أن أهل العلم ـ ممن لم يعم بصائرهم الهوى ـ يقدرون ذلك حق قدره ، لما فيه من التعاون على تنقية حديثه ﷺ مما ليس منه ، كيف لا والإمام عبدالرحمن بن مهدي يقول : « لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي » [ابن أبي حاتم في العلل ١/ ١٠] .

هذا ومما ينبغي أن يذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث ، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث ، وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف ، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي ، وإني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت لاتباعها ، وتعريف المسلمين عملياً بها أو ببعضها ، راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية ، بشهادة جماعة من المستشرقين وغيرهم من المخالفين ، وقديماً قيل : « والفضل ما شهدت به الأعداء » .

وقد تبين لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهمية تلك المقالات وفائدتها الكبرى للناس ، حيث نبهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة لانتشارها في بطون الكتب ، وتداولها على ألسنة الناس ، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم . وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسَّر الله تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة كالإذاعات والجرائد وغيرها مما تصدره المطابع ، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهدهم في التحقيق من الأحاديث لدى كتابتهم وإذاعتهم وحديثهم .

لهذا رأيت أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر ، ولا أدل على ذلك من إقبال الكثيرين منهم ومن غيرهم من الطلاب على الاشتراك في « مجلة التمدن الإسلامي » للاطلاع على الأحاديث الضعيفة فيها ـ وقد كتب بذلك بعضهم إلي ـ ليكونوا على بينة من أمرها

فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول الله ﷺ أو على الأقل في عزو مالم يصح نسبته إليه ﷺ من الحديث .

ولـذلك فقـد حثني كثير من أولئـك الفضلاء عـلى نشـر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة ليقف عليها من لا اطلاع له على المجلة فيعم النفع بها ، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها .

ولطالما كنت عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع ، فلما زالت ، وتيسر لي ذلك ، بادرت إلى تحقيقها شاكراً لهم حسن ظنهم بأخيهم .

ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربعمائة حديث ، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة ، يحوي كل جزء منها مائـة حديث ، أو أكثر إن اقتضى الأمر ، وكلما تَمَّ نشر مائة أخرى منها في المجلة طبعتها في جزءآخر ، وجعلت كل خمسـة أجزاء منهـا في مجلد واحد .

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أموراً أخرى مثل تعديـل أسلوب الكلام عليهـا ، وزيادة تحقيق فيها ، ونحو ذلك من الفوائـد ، وقد أغير حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيها بعد أنه أعدل وأرجح ، كأن أقول : « ضعيف جـداً » بـدل « ضعيف » أو العكس ، و « ضعيف » بـدل « موضوع » أو العكس ونحو ذلك ، وهذا وإن كان نادراً فقد رأيت أن أنبه إليه لأمرين :

الأول : كي لا يظن أن ذلك التغيير خطأ مطبعي .

والثاني : أن يعلم من شاء الله أن يعلم أن العلم لا يقبل الجمود فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب ، ومن صحيح إلى أصح ، وهكذا ، وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبين لنا .

هذا ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية ، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها ، ولا أدري إذا كان ذلك لما وُفقنا إليه من الصواب بإذن الله تعالى ـ وهذا ما أرجوه ـ أو لقلة من له معرفة بهذا العلم الشريف ونقد الأسانيد التي تمكنه من الجولان في هذه البحوث ، أو لغير ذلك من الأمور .

اللهم إلا انتقاد فضيلة الشيخ عبدالله الحبشي الهرري نزيل دمشق الذي نشره في رسالة أسماها « التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث » أو ـ كما قال : « تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان » ! وكنت أود أن يشاركنا الشيخ في نقده إيانا في تطبيق تلك القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها ، وفي تجديد العمل بها ، ولكنه وإن حاول ذلك فإنه لن يستطيع الاستمرار عليه ، بل عدل إلى تقليد بعض العلماء ممن وافق قولهم رأيه ، وإلى اتهامنا بمخالفتهم وبسوء الفهم لكلامهم ! وبالتهور والتحكم النفساني ! وسود صفحات كثيرة بأمور لا علاقة لها بمحل النزاع ولا هي موضع خلاف ، وأورد فيها ـ على صغر حجمها ـ كثيراً من الأحاديث الضعيفة والآثار الواهية ، وحسبك مثالاً على ذلك حديث أورده في الصفحة الأولى بلفظ «محرم الحلال كمستحل الحرام » ولا يصح رفعه إنما هو موقوف !

انتقد الشيخ عليَّ حكمي على حديث « نعم المذكر السبحة » بالوضع (انظر رقم ٨٣) وحكمي على الحديثين المذكورين فيه من

حديث صفية وسعد بالضعف ، فذهب إلى أن الأول ضعيف لا موضوع ، وإلى أن الآخرين صحيحان لا ضعيفان ! فرددت عليه في مجلة التمدن ، بينت فيها خطأه في ذلك بأسلوب علمي نزيه ، خلافاً لما جرى هو عليه في رسالته ؛ ثم نشرنا في ذلك رسالة مفردة بعنوان « الرد على التعقب الحثيث » فمن شاء الاطلاع على الحقيقة فليرجع إليها .

ولابد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع هذه المقالات مرة أخرى في هذا الكتاب ، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على مجلة التمدن الإسلامي ـ وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة ، فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم ، حتى عرف الناس قدرها ، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد ، وقد لقي أصحاب المجلة في سبيل ذلك كثيراً من المعارضات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين وغيرهم من الطرقيين الذين تأبى نفوسهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمدية ، ولكنهم ـ أعني أصحاب المجلة ـ لم يبالوا بذلك وصبروا على نشر ما يرونه حقاً واستمروا عليه ، أثابهم الله تعالى وجزاهم عن الإسلام خيراً .

وقد أضافوا إلى ما ذكرناه منقبة أخرى ، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة (٧٩) هـ بنشر مقالاتنا في « الأحاديث الصحيحة » فألفت نظر القراء إليها .

١٠ ـ الأحاديث الضعيفة والموضوعة

من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى، انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقادهم كالبخاري وأحمد وابن معين وأبي حاتم الرازي وغيرهم، وقد أدى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وسيرى القارىء الكريم الأمثلة الكثيرة لما ندعيه في كثير من الأحاديث الآتية إن شاء الله تعالى .

وقد اقتضت حكمة العليم الحكيم سبحانه وتعالى أن لا يدع هذه الأحاديث التي اختلقها المغرضون لغايات شتى تسري بين المسلمين دون أن يقيض لها من يكشف القناع عن حقيقتها ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمة الحديث الشريف وحاملو ألوية السنة النبوية الذين دعا لهم رسول الله ﷺ بقوله: «نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(*) فقد قام هؤلاء الأئمة جزاهم الله عن المسلمين خيراً ، ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة أو ضعف أو وضع، وأصَّلوا أصولاً متينة ، وقعّدوا قواعد رصينة ، من أتقنها وتضلع من معرفتها أمكنه أن يعلم درجة أي حديث ولو لم ينصوا عليه ، وذلك هو علم أصول الحديث أو مصطلح الحديث .

(*) أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ـ والسياق له ـ وابن حبان في «صحيحه» عن ابن مسعود وقد ثبت عن جماعة من الصحابة بنحوه .

وألف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي، ونحوها كتب التخريجات، فإنها تبين حال الأحاديث الواردة في كتب من ليس من أهل الحديث ومالا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، و«تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«تخريج أحاديث الكشاف» له، و«تخريج أحاديث الشفاء» للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة.

ومع أن هؤلاء الأئمة - جزاهم الله خيراً - قد سهلوا السبيل لمن بعدهم من العلماء والطلاب حتى يعرفوا درجة كل حديث بهذه الكتب وأمثالها، فإننا نراهم - مع الأسف الشديد - قد انصرفوا عن قراءة الكتب المذكورة، فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، ولذلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب، إلا نجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهذا أمر خطير، يخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً*

(*) لفظة «متعمداً» صحيحة ثابتة في الحديث وإن حاول التشكيك بها مؤلف كتاب «الأضواء» بل إنه جزم بطلانها وأنها من وضع بعض المحدثين ليروج بها قوله: إنه يجوز رواية الحديث بالمعنى! وإنكار المؤلف المذكور لها لا يدل فقط على جهله بالحديث وطرقه، بل إنه يدل على جهله أيضاً بأصول الشريعة وقواعدها، فإن هذه اللفظة لو لم =

فليتبوأ مقعده من النار» ـ حديث صحيح متواتر ـ فإنهم وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة فقد ارتكبوه تبعاً، لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعا، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قوله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» رواه مسلم (١ / ٨) وغيره من حديث أبي هريرة، ثم روي عن الإمام مالك أنه قال: «اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع» وقال الإمام ابن حبان في «صحيحه» (ص٢٧):

«فصل: ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته، ثم ساق بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: «من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار». وسنده حسن وأصله في «الصحيحين» بنحوه. ثم قال:

«ذكر الخبر الدال على صحة ما أومأنا إليه في الباب المتقدم» ثم ساق بسنده عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (١ / ٧) من حديث سمرة والمغيرة بن شعبة معاً وقال: «إنه حديث مشهور».

ثم قال ابن حبان: «ذكر خبر ثان يدل على صحة ما ذهبنا إليه» ثم ساق حديث أبي هريرة الأول .

= ترد في الحديث مطلقاً فإن تقديرها في الحديث لا مناص منه كما لا يخفى، وإلا كان المؤلف المذكور أول من يشمله الحديث لأنه ـ على الأقل ـ ليس معصوماً من الخطأ في رواية حديث ما!

فتبين مما أوردناه أنه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبت من صحتها، وإن من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ معقده من النار» رواه مسلم وغيره .

ولخطورة هذا الأمر رأيت أن أساهم في تقريب سبيل الاطلاع على الأحاديث التي نسمعها في هذا العصر أو نقرؤها في كتاب متداول، مما ليس له أصل يثبت عند المحدثين، أو له أصل موضوع، لعل في ذلك تحذيراً وتذكيراً لمن يتذكر أو يخشى.

ولم أتقيد في سوقها بترتيب خاص بل حسبما اتفق. ولذلك فإني أبتدئها بذكر حديثين قرأتهما في مقال نشر في العدد (٢٤٠٤) من جريدة العلم الغراء لأحد المرشدين الفضلاء في صدد بحث له مفيد في إسراء النبي ﷺ ومعراجه إلى السماء، والله ولي التوفيق.

١١ ــ خطبة الحاجة ـ التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ـ

فهذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، كان الشيخ جمعها من كتب السنة، بعد أن كانت مغمورة لا يعلمها أكثر أهل العلم فضلاً عن غيرهم، وقد نفع الله بها عديداً من الخطباء والمدرسين، فقد أخذوا يفتتحون بهذه الخطبة خطبهم ودروسهم، وبذلك أحيوا سنة من سنن النبي ﷺ كادت تنسى .

يقول الشيخ :

«والقصد من جمع هذه الرسالة، هو نشر السنة التي كاد الناس

يطبقون على تركها، فألفتُ أنظار الخطباء والوعاظ والمدرسين وغيرهم إلى ضرورة حفظهم لها، وافتتاحهم خطبهم ومقالاتهم ودروسهم بها، عسى الله تعالى أن يحقق أغراضهم بسببها .

وقد قال ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء». رواه مسلم .

وكعادة الشيخ في مؤلفاته دائماً يشكر من يكون له الفضل في إرشاده إلى الخير والحق، ففي هذه الرسالة بين أن الفضل بعد الله تعالى يعود في نشرها إلى الأستاذ أحمد مظهر العظمة رئيس تحرير مجلة جمعية التمدن الإسلامي بدمشق إذ نشرها في مجلته الغراء وهي أقدم مجلة إسلامية باقية في سورية، وكان لجهودها خلال خمس وثلاثين سنة، الأثر الطيب المحمود في تعميم الثقافة الإسلامية. زادها الله توفيقاً وسؤدداً. وقد يسر الله لي أن أنشر فيها عدداً كبيراً من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» وعدداً من البحوث والتعليقات، وقد قامت الجمعية بعد ذلك بفرزها في رسالة مستقلة، ثم بعد ذلك نشرت في المكتب الإسلامي .

١٢ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «المنتخب من مخطوطات الحديث»

ترجع قصة عمل هذا الفهرس، إلى أن المجمع العلمي العربي السوري قد طلب من الشيخ، بحكم معرفته بدار الكتب الظاهرية

«قسم الحديث ومخطوطاته» والخبير به، أن يعد فهرساً في المخطوطات الحديثية المحفوظة بالدار، وكان الشيخ قد وضع منذ عشرات السنين فهرساً خاصاً به، ثم طلبت منه إدارة المكتبة الظاهرية إعداد فهرس لمخطوطات الحديث وقد شرح لنا الشيخ ذلك في قصة طريفة ظريفة تتجلى فيها ثمرة الدأب، والصبر على تقصي مسائل العلم عند الشيخ. وقد كشف في هذا الفهرس عن كثير من المخطوطات القيمة التي لا يعرف أسماء بعضها أو الكثير منها فضلاً عن أعيانها أحدٌ. فاقتضاه الإعداد المذكور الرجوع مجدداً إلى مئات المجلدات من المخطوطات المشار إليها، لأجل التثبت والتحقق من صحة الأرقام والأوصاف المذكورة في الفهرس. واستدرك ما يمكن استدراكه من الكتب التي فاته سابقاً تسجيلها وإحصاؤها فأضحى هذا الفهرست الفريد من نوعه في عالم الفهارس لعالم ليس هذا تخصصه، وأخيراً فلنستمع أيها القارىء إلى الشيخ يحكي قصة وضع هذا الفرس.

(سبب تأليف الفهرس) الورقة الضائعة :

(... لم يكن ليخطر في بالي، وضع مثل هذا الفهرس، لأنه ليس من اختصاصي، وليس عندي متسع من الوقت ليساعدني عليه، ولكن الله تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً هيأ أسبابه، فقد ابتليت بمرض خفيف أصاب بصري، منذ أكثر من اثني عشر عاماً، فنصحني الطبيب المختص بالراحة وترك القراءة والكتابة والعمل في المهنة (تصليح الساعات) مقدار ستة أشهر.

فعملت بنصيحته أول الأمر، فتركت ذلك كله نحو أسبوعين، ثم أخذت نفسي تروادني وتزين لي أن أعمل شيئاً في هذه العطلة المملة، عملاً لا ينافي بزعمي نصيحته، فتذكرت رسالة مخطوطة في المكتبة، اسمها «ذم الملاهي» للحافظ ابن أبي الدنيا، لم تطبع فيما أعلم يومئذ، فقلت: ما المانع من أن أكلف من ينسخها لي؟ وحتى يتم نسخها، ويأتي وقت مقابلتها بالأصل، يكون قد مضى زمن لا بأس به من الراحة، فبإمكاني يومئذ مقابلتها، وهي لا تستدعي جهداً ينافي الوضع الصحي الذي أنا فيه، ثم أحققها بعد ذلك على مهل، وأخرج أحاديثها، ثم نطبعها، وكل ذلك على فترات لكي لا أشق على نفسي! فلما وصل الناسخ إلى منتصف الرسالة، أبلغني أن فيها نقصاً، فأمرته بأن يتابع نسخها حتى ينتهي منها، ثم قابلتها معه على الأصل، فتأكدت من النقص الذي أشار إليه، وأقدره بأربع صفحات في ورقة واحدة في منتصف الكراس، فأخذت أفكر فيها، وكيف يمكنني العثور عليها؟ والرسالة محفوظة في مجلد من المجلدات الموضوعة في المكتبة تحت عنوان (مجاميع)، وفي كل مجلد منها على الغالب عدد كبير من الرسائل والكتب، مختلفة الخطوط والمواضيع، والورق لوناً وقياساً، فقلت في نفسي، لعل الورقة الضائعة قد خلطها المجلد سهواً في مجلد آخر من هذه المجلدات! فرأيتني مندفعاً بكل رغبة ونشاط باحثاً عنها فيها، على التسلسل. ونسيت أو تناسيت نفسي، والوضع الصحي الذي أنا فيه! فإذا ما تذكرته، لم أعدم ما أتعلل به، من مثل القول بأن هذا البحث لا ينافيه، لأنه لا يصحبه كتابة ولا قراءة مضنية!

وما كدت أتجاوز بعض المجلدات، حتى أخذ يسترعي انتباهي

عناوين بعض الرسائل والمؤلفات، لمحدثين مشهورين، وحفاظ معروفين، فأقف عندها، باحثاً لها، دارساً إياها، فأتمنى لو أنها تنسخ وتحقق، ثم تطبع، ولكني كنت أجدها في غالب الأحيان ناقصة الأطراف والأجزاء فأجد الثاني دون الأول مثلاً ، عن الورقة الضائعة ، ولكن عبثاً حتى انتهت مجلدات (المجاميع) البالغ عددها (١٥٢) مجلداً ، بيد أني وجدتني في أثناء المتابعة أخذت أسجل في مسودتي عناوين بعض الكتب التي راقتني ، وشجعني على ذلك ، أنني عثرت في أثناء البحث فيها على بعض النواقص التي كانت قبل من الصوارف عن التسجيل .

ولما لم أعثر على الورقة في المجلدات المذكورة، قلت في نفسي: لعلها خيطت خطأ في مجلد من مجلدات كتب الحديث، والمسجلة في المكتبة تحت عنوان (حديث)! فأخذت أقلبها مجلداً مجلداً، حتى انتهيت منها دون أن أقف عليها! ولكني سجلت أيضاً عندي ما شاء الله تعالى من المؤلفات والرسائل.

وهكذا لم أزل أعلل النفس وأمنيها بالحصول على الورقة، فأنتقل في البحث عنها بين مجلدات المكتبة ورسائلها من علم إلى آخر؛ حتى أتيت على جميع المخطوطات المحفوظة في المكتبة، والبالغ عددها نحو عشرة آلاف مخطوط، دون أن أحظى بها!

ولكني لم أيأس بعد، فهناك ما يعرف بـ (الدست)، وهو عبارة عن مكدسات من الأوراق والكراريس المتنوعة التي لا يعرف أصلها، فأخذت في البحث فيها بدقة وعناية، ولكن دون جدوى.

وحينئذ يئست من الورقة، ولكني نظرت فوجدت أن الله تبارك وتعالى، قد فتح لي - من ورائها - باباً عظيماً من العلم، طالما كنت

غافلاً عنه كغيري، وهو أن في المكتبة الظاهرية كنوزاً من الكتب والرسائل في مختلف العلوم النافعة التي خلفها لنا أجدادنا رحمهم الله تعالى، وفيها من نوادر المخطوطات التي قد لا توجد في غيرها من المكتبات العالمية، مما لم يطبع بعد.

فلما تبين لي ذلك، واستحكم في قلبي، استأنفت دراسة مخطوطات المكتبة كلها من أولها إلى آخرها، للمرة الثانية، على ضوء تجربتي السابقة التي سجلت فيها ما انتقيت فقط من الكتب، فأخذت أسجل الآن كل ما يتعلق بعلم الحديث منها ما يفيدني في تخصصي؛ لا أترك شاردة ولا واردة، إلا سجلتها، حتى ولو كانت ورقة واحدة، من كتاب أو جزء مجهول الهوية، وكأن الله تبارك وتعالى كان يعدني بذلك كله للمرحلة الثالثة والأخيرة، وهي دراسة هذه الكتب، دراسة دقيقة، واستخراج ما فيها من الحديث النبوي مع أسانيده وطرقه، وغير ذلك من الفوائد. فإني كنت في أثناء المرحلة الثانية، ألتقط نتفاً من هذه الفوائد التي أعثر عليها عفواً، فما كدت أنتهي منها حتى تشبعت بضرورة دراستها كتاباً كتاباً، وجزءاً جزءاً، ولذلك فقد شمرت عن ساعد الجد، واستأنفت الدراسة للمرة الثالثة، لا أدع صحيفة إلا تصفحتها، ولا ورقة شاردة إلا قرأتها، واستخرجت منها ما أعثر عليه من فائدة علمية، وحديث نبوي شريف، فتجمع عندي بها نحو أربعين مجلداً، في كل مجلد نحو أربعمائة ورقة، في كل ورقة حديث واحد، معزّو إلى جميع المصادر التي وجدتها فيها، مع أسانيده وطرقه، ورتبت الأحاديث فيها على حروف المعجم، ومن هذه المجلدات أغذي كل مؤلفاتي ومشاريعي العلمية، الأمر الذي يساعدني على التحقيق العلمي، الذي لا يتيسر لأكثر أهل العلم،

لاسيما في هذا الزمان الذي قنعوا فيه بالرجوع إلى بعض المختصرات في علم الحديث وغيره من المطبوعات! فهذه الثروة الحديثية الضخمة التي توفرت عندي؛ ما كنت لأحصل عليها، لو لم ييسر الله لي هذه الدراسة بحثاً عن الورقة الضائعة! فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإن من ثمراتها المباركة أنني اكتشفت في أثنائها بعض المؤلفات والأجزاء والكراريس القيمة التي لم يكن من المعلوم سابقاً وجودها في المكتبة أصلاً، أو كاملة، لذهاب الورقة الأولى وغيرها منها التي بها يمكن عادة الكشف عن هوية المؤلِّف، أو لإهمال الناسخ كتب ذلك على نسخته من الكتاب، أو غير ذلك من الأسباب التي يعرفها أهل الاختصاص في دراسة المخطوطات، ولذلك خفيت على (بروكلمن) وغيره من المفهرسين، فلم يرد لها ذكر في فهارسهم إطلاقاً، ولا بأس من أن أذكر هنا بعض المهمات منها مما يحضرني الآن :

١ ـ المستخرج على «الصحيحين»، للحافظ سليمان بن إبراهيم الأصبهاني الملنجي.
٢ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للحافظ نور الدين الهيثمي.
٣ ـ الحفاظ، لأبي الفرج ابن الجوزي.
٤ ـ الكلم الطيب، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٥ ـ إثبات صفة العلو لله تعالى، لابن قدامة المقدسي .
٦ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن .
٧ ـ السنن الكبرى، للنسائي.
٨ ـ فضائل مكة، للجندي.

وأما الأجزاء والكراريس التياكتشفتها، وبعضها مما أتممت به

بعض الكتب التي كانت ناقصة، أو مجهولة الهوية فشيء كثير والحمد لله، وإليك بعضها على سبيل المثال :

١ ـ أحكام النساء، لابن الجوزي .
٢ ـ الضعفاء، للذهبي .
٣ ـ مسند الشهاب، للقضاعي .
٤ ـ الصلاة لعبد الغني المقدسي .
٥ ـ تاريخ أصبهان لابن مندة .
٦ ـ الكلام على ختان النبي ﷺ، لابن العديم.
٧ ـ جزء نعل النبي ﷺ لأبي اليمن ابن عساكر .
٨ ـ المغازي، لابن إسحاق .
٩ ـ صحيح ابن حبان .

هذا، وقد كان هذا الفهرس نتيجة جهد فردي، واندفاع ذاتي، من شخص غير موظف في المكتبة، ولا مكلف منها، ولذلك لم يكن ليتيسر له ما يلزمه من التسهيلات لمراجعة المخطوطات ودراستها والبحث عن المجهولات من الأجزاء فيها، مثلما يتيسر عادة لمن كان موظفاً في المكتبة أو مكلفاً من إدارتها، فكان من الطبيعي أن ينالني بعض المشقة في سبيل هذه الدراسة، فقد أتى علي أيام كنت أضطر فيها إلى أن أنصب السلّم، فأرقى عليه، لأستطيع تناول الكتب المرصوفة على الرفوف العالية، فأقوم عليه ساعات في دراستها في موضعها دراسة سريعة، فإذا اخترت شيئاً منها لدراستها دراسة فحص وتدقيق طلبت من الموظف المختص أن ينزلها ويأتي بها إلى المنضدة، بعد تقديمي قائمة بأسمائها وأرقامها وتوقيعها! ولذلك فإني أظن أنه فاتني الاطلاع على عدد غير قليل من الكتب والرسائل

والأجـزاء مما يتعلق بمثـل هذا الفهـرس، فعسى الله تبـارك وتعـالى أن يسخر من يتابع البحث والتفتيش بدقة ويسر، فيسجل مـا قد فـاتني، وما كنت تعمدت تركه ممـا ليس من منهجي كما سبقت الإشـارة إليه، لاسيما وقد ورد إلى المكتبة بعد عمـلي لهذا الفهـرس مجموعـات أخرى من المخطوطات، فيفهرس ذلك كله، ويكون كالذلل لهـذا، وبذلـك يتـوفر للمكتبـة العامـرة فهرس مفصـل يحـوي كـل مـا فيهـا من كتب الحديث الشريـف .

وقد يرى القارىء في فهرسي هذا كثيراً من الكتب التي ليس لها علاقة عـادة بعلم الحديث، مثـل كتب التاريـخ والسيرة، والقـراءات والتفسير وغيرها، فحقها أن تسجل في فهارس خاصة بها، فعذري في تسجيلهـا فيه أنني كنت أحتـاج الرجـوع إليها كـثيراً، لاسيما وأكـثرها شديد الصلة بعلم الحديث الذي هو اختصاصي، فسجلتها فيه تيسيراً لعملي، وتوفيراً لوقتي .

وختاماً أقول: لابد لي ـ ورسـول الله ﷺ يقول: «من لم يشكـر الناس لم يشكر الله» ـ من أن أقـدم شكري البـالغ إلى القـائمين عـلى المجمـع العلمي والمكتبة؛ عـلى ما قـدموه إلي من تسهيـلات في سبيل إخـراج هـذا الفهـرس، ومـا يقـدمـونـه تبـاعـاً من تيسـير مـراجعـة المخـطوطات والمـطبوعـات التي تساعـدني على متـابعة الانكبـاب على دراسة كتب هذا العلم الشريـف، والتفرغ للتأليف فيـه، فجزاهم الله خيراً .

١٣ ـ التعقيب على كتاب الحجاب ـ للعلامة المودودي

وبعد، فإن كتاب الحجاب للعلامة المودودي ـ رحمه الله تعالى ـ من الكتب القيمة في موضوعه، والذي بين فيه العلاقة بين الرجل والمرأة، وما ينبغي أن تكون عليه، وفند ما قد راج بين المسلمين في هذا العصر من الآراء الباطلة، والعادات السيئة، والمناهج الموبقة في هذا الباب محاكاة منهم لحضارة الغرب ومدنيته الزائفة .

وبين في كتابه هذا أسس الحياة الغربية ومناهجها، والأسس التي تقوم عليها حياتهم اليوم. وهي هي بذاتها، سوى أن قد تجلى للدنيا اليوم من نتائجها الوضيحة، وثمراتها المسمومة، ما كان خافياً على بعض الناس إلى الأمس، ورجا كل من له إلمام بأحوال الغرب واطلاع على شؤون المرأة فيه، إذا تابع البحث على نحو ما ساقه في هذا الكتاب، أن يستكمل الكتاب ويجعله متناولاً للموضوع .

يقول رحمه الله تعالى :

«على أني قد عالجت هذا الموضوع نفسه، ـ موضوع الحياة الاجتماعية ـ في تفسيري لسورة النور، فعلى من أراد التفصيل المزيد لأحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها في باب الحياة الاجتماعية، أن يراجع ذلك التفسير فإنه عسى أن يجد فيه من تفاصيلها ما قد لا يجده في هذا الكتاب، وإني على ثقة من أنه إذا قرأ الكتابين معاً، فإنه قلما يحتاج إلى كتاب آخر لمعرفة أحكام الشريعة وتعاليمها في الحياة الاجتماعية. واستطرد يقول: الحقيقة أنني كنت منذ عدة سنوات

ماضية أتمنى لو نقل إلى العربية كتاباي «الحجاب» و«تفسير سورة النور»، حتى أتمكن بهما من إبلاغ رسالتي إخواني أبناء البلاد العربية، وذلك أني كنت أشعر بوساطة الجرائد والمجلات، التي كانت ترد إلينا من مصر وغيرها من البلاد العربية، بأن المرأة في البلاد العربية قد بلغت من تعديها الحدود الشرعية، وانسياقها وراء تيار الحضارة الجديدة، درجة ربما لم تبلغها المرأة في بلادنا نحن؛ فكنت لكل ذلك أجد في نفسي من القلق والاضطراب ما قد طالما أقضّ عليّ مضجعي، وأجرى الدموع من عيني. ثم إنه لما قدر لي قبل عامين ونصف زيارة بعض البلاد العربية، وهناك شاهدت بعيني ما بلغه حقاً تبذل المرأة العربية المسلمة، وتحججها بالعري والفتنة، وشدة ولوعها باقتفاء آثار أختها الغربية، ازددت قلقاً واضطراباً أكثر من ذي قبل.

إننا، مسلمي باكستان والهند، مازلنا نرزح تحت نير الاستعمار البريطاني طيلة مدة ١٩٠ سنة متوالية (بدأ استيلاء الإنجليز علينا سنة ١٧٥٧م ولم نتحرر من سلطتهم السياسية إلا سنة ١٩٤٧م).

ففي جانب، اشتدت علينا وطأة الاستعمار وضغطه واضطهاده إلى هذا الحد، وفي الجانب الآخر كان ولا يزال ٩٩٪ - إن لم نقل أكثر - من أفرادنا على جهل تام باللغة التي بها نزل القرآن والسنة، وما لديهم من وسيلة للارتقاء من منهلها الصافي بصفة مباشرة، حتى إن الذين يمكن القول عنهم إن لهم نظرة في علوم القرآن، والسنة، لا يتمكنون من قراءة القرآن بلغته، وفهم أحكام الرسول ﷺ بألفاظه إلا بعد أن ينفقوا جزءاً غير يسير من سني حياتهم في تعليم اللغة

العربية. ولكن بالرغم من هاتين الظاهرتين، فإن حضارة أهل الغرب ومدنيتهم لم تتغلغل في بلادنا، ولم تؤثر في حياتنا مثلما ما قد تغلغلت في بلاد العرب، وأثرت في حياتهم في مدة تكاد لا تذكر بالنسبة إلى امتداد وطأة الاستعمار علينا، ولاسيما أن النساء في بلدنا، وإن كنا، دائماً نسكب الدموع على انجرافهن في تيار الحضارة الغربية، فإنهن على جملة علاّتهن ومساوئهن يَـرْبَأْن أن يرتدين الملابس الإفرنجية حتى إن اللائي يرتدينها منهم من الممكن أن تعدهن على الأنامل، وقلما توجد واحدة من ألف امرأة تتبرج في الطوابق والأسواق، وتتعرض للرجال وجسدها مكشوف فوق كعبيها، أو يداها مكشوفتان إلى منكبيها، وإني والله كثيراً ما أسائل نفسي، إن إخواننا العرب الذين قد شرفهم الله تعالى ببعثه رسوله فيهم ومنهم، والذين لغتهم القرآن والسنة، والذين لا يعوقهم شيء عن معرفة أحكام الله ورسوله في كل شأن من شؤون حياتهم إذا شاؤوا ماذا عساهم يؤولون به رواج الملابس الإفرنجية البحتة في نسائهم وتدرجهن في الأسواق والأندية والمجامع، بل وفي سواحل البحار ومسابح الملاهي كاسيات عاريات؟.

نعم إني لا أنكر ما بين العلماء من الخلاف حول جواز كشف المرأة وجهها لغير محارمها، ولا ألزم غيري ألا يرى في هذه المسألة غير رأيي ولكن... ياليت شعري ما هو الدليل على جواز كشف المرأة ساقيها إلى الركبتين، ويديها إلى المنكبين، وجزءاً عظيماً من صدرها وظهرها وخاصرتها ثم تجوالها.

هكذا في الطرق والأسواق تتعرض وتغشى الأندية، والمجامع المختلطة، وتبرز مفاتنها في كل واد مقابل زينتها؟ وأما إن كانت

الحقيقة أن لا دليل على جواز كل ذلك ولا تـأويل لـه، فقل لي بـالله، أليس هـو بخـروج سـافـر عـلى الشريعـة الإلهيــة، واستهـزاء علنياً بأحكامها، يُرتكب اليـوم في بلاد العـرب ـ أسرة النبي وقبيلته ـ عـلى مـرأى ومسمع من علمائهم وكتابهـم وقـادة الـرأي والفكـر منهم! ولا أدري ـ والله ـ ماذا يتوقع القوم أن يبرئوا به نعتهم في محكمة الله العليم الخبير يوم القيامة؟.

هذا كلام العلامة المودودي نقلناه لفائدته العلمية، وهو على كل حال بيان وذكرى لمن أراد أن يعتبر ويرعوي من أمة العـرب، وهو أمـر بالمعروف ونهي عن المنكر منه رحمه الله. وقد قسم كتابه إلى:

● ما هي المسألة: اليونان، الرومان، أوربة المسيحية إلخ.
● مـوقف المسلم في العصر الجـديـد: السياق التـاريخي، العبـوديــة الفكرية، نشوء مسألة الحجاب إلخ.
● النظريات: تصور الحرية في القرن الثامن عشر، تغيرات الأحـوال في القرن التاسع عشر إلخ...

● النتائج: الثورة الصناعية وآثارها، وأثرة الرأسماليين إلخ.
● فريد من الأمثلة: تأثير البيئـة المهيجة في الأطفـال، مرحلة التعليم الخ.
● السؤال الفيصل: المستغربون من أجل الشرق، الأدب الجديد.. الخ
● قوانين الفطرة: تأثـير الجاذبيـة الجنسية في إنشـاء التمدن ـ المسـألة الأساسية للتمدن.. الخ.

- لوازم المدينة : تعديل الميلان الجنسي ، تشكيل الأسرة . . إلخ .
- شهادة علم الأحياء :
- مظاهر التقصير الإنساني : السبب الحقيقي لهذا التقصير ، بضعة أمثلة ، إلخ .
- نظام الاجتماع الإسلامي :
- النظريات الأساسية : المفهوم الأساسي للزوجية ، الفطرة الحيوانية في الإنسان ومقتضياتها .
- التحفظات : إصلاح الباطن ، الحياة ، خائنة القلوب ، فتنة النظر . . الخ .
- أحكام الحجاب : غض البصر ، منع إبداء الزينة . . إلخ .
- أحكام خروج المرأة من البيت : الرخصة في خروج النساء لحوائجهن ، الإذن في حضور المساجد . . إلخ .

وقد عقب الشيخ ناصر على أحاديث هذا الكتاب العلمي التاريخي الشيق منذ فترة طويلة جداً في الشام وذلك عند ظهور هذا الكتاب. ولكن عندما سألت الشيخ عن تعقيبه هذا وأين صار فقال إنه فقد ولا يعلم مصيره، ولكن هذا بعض منه ننشره للفائدة :

« . . وقد كنت بينت شيئاً من هذا في تعقيبي على الأستاذ المودودي الذي نشر في آخر كتابه «الحجاب» وقد ذكرت فيه أن حديث قتادة مرسل ، وحديث ابن جريج معضل بينه وبين عائشة مفاوز ! وقد سلم بهذا الأستاذ المودودي ولكنه ذهب إلى تقوية الحديث بمجموع الطريقين المرسلة والمفصلة بدعوى أن أحدهما يوافق الآخر كل الموافقة !

وقد فات فضيلته ـ ولا أقول أغمض عينه ـ عن أن في الطريق المعضلة ما ليس في المرسلة ، وهو ما ذكرناه مما فيه المخالفة للقرآن.

وإنما يتفقان فقط في لفظ الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ، ومما يظهر لك الفرق بينهما أن تعلم أن الأستاذ المودودي احتج بهما على أن المرأة عورة كلها إلا الوجه واليدين على جميع الناس حتى على الأب والأخ وسائر المحارم ! وهذا هو الذي حملنا على كتابة التعقيب عليه وحمل القائمين على نشر كتابه على نشر التعقيب معه، فذكرت فيه أن دلالة المرسل على ما ذهب إليه المودودي إنما هو من طريق العموم وهذا يمكن تخصيصه بالأدلة المخصصة أصلاً ، لأن ابن جريج ، إنما يروي عن التابعين، فجائز أن يكون شيخه في هذا المرسل تابعياً ثقة أخذ الحديث عن شيوخ المرسل الأول ، فلم يتحقق الشرط المذكور، بل من الجائز أن يكون شيخه غير ثقة فحينئذ لا يستشهد بحديثه أصلاً لضعفه وإرساله.

وهذا الذي جوزناه هو الأرجح عندي فيما يرسله ابن جريج من الحديث لأنه لا يرسل إلا فيما سمعه من مجروح، فإنه على جلالة قدره كان مدلساً كما اعترف بذلك الأستاذ المودودي في تعقيبه، ولكنه مر عليه مراً سريعاً، ولم يقف عنده لا قليلاً ولا كثيراً فلم يبين نوع تدليسه، وإنما أفاض في نقل كلمات الأئمة في توثيقه الأمر الذي لا فائدة كثيرة منه هنا، بل قد يتوهم منه من لا علم عنده أن مرسله حجة ! وذكر من مصادره فيما نقله من التوثيق « ميزان الاعتدال » وقد جاء فيه « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي : بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذ يعني قوله أخبرت ، وحدثت عن

فلان » : وفي «تهذيب التهذيب »: «وقال الأثرم عن أحمد : إذا قال ابن جريج قال فلان وقال فلان ،وأخبرت، جاء بمناكير، وإذا قال : أخبرني وسمعت فحسبك به. وقال جعفر بن عبد الواحد عن يحيى ابن سعيد : كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال : حدثني فهو سماع، وإذا قال : أخبرني فهو قراءة، وإذا قال :«وقال»: فهو شبه الريح ».

وقال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما ».

فتبين من كلمات هؤلاء الأئمة أن حديث ابن جريج المعنعن ضعيف ، شديد الضعف لا يستشهد به لقبح تدليسه ، حتى روى أحاديث موضوعة ، بشهادة الإمام أحمد ، وهذا إذا كان حديثه المعنعن مسنداً ، فكيف إذا كان مرسلاً فقد اتضح كالشمس أن تقوية الأستاذ المودودي لحديثي قتادة المرسل بحديث ابن جريج المعضل لا وجه له البتة على ما تقتضيه قواعد علم الحديث وأقوال العارفين برجاله .

وهذا كله إذا صرفنا النظر عن مخالفة الحديث لحديث أسماء بنت عمير، وحديث قتادة الآخر بسنده عن عائشة، فكيف وهو مخالف لهما .

وقد كنت في تعقيبي على الأستاذ المودودي قد أعللت الأحاديث المشار إليها، حاشا حديث أسماء ـ باختلاف الرواة في ضبط متنه أيضاً علاوة على ضعف أسانيدها ، فأجاب الأستاذ عن ذلك بأن الاختلاف إنما يضر لو فرضنا متون هذه الأحاديث كلها متناً واحداً ، قال :

والأمر ليس كذلك بل هي أربعة أحاديث كـل واحد منهـا مستقل عن غيره كما يقتضيه ظاهر ألفاظها. ثم قال :

« والاختـلاف بينهـا مـا هـو بـاختـلاف لا يمكن رفعـه، إذ من الممكن أن نفهم بكل سهولة أن المراد بهذه الأحاديث أن المرأة لا يجوز لهـا أن تكشف من جسدهـا إلا الوجـه واليـدين عـادة ، بيـد أنها إذا عرضت لها حـاجة أو عـذر فلها أن تكشف إلى نصف ذراعهـا ، كأن هذا الفرق إنمـا هو الفـرق بين العـورة المغلظة والعورة المخففـة. ومما يدل على هذا الفرق قوله ﷺ: «لا يحل» لنصف الذراع في رواية قتادة الأولى وروايـة ابن جريـج ، وقولـه : «لم يصلح» للمفصـل والـوجـه والكفين في رواية قتادة الثانية ورواية خالد بن دريك ».

وجوابنا من وجوه:

أولاً : إن المتـأمل في فنـون الأحاديث المشـار إليها لا يبـدو لـه بوجه من الوجوه أنها أربعة أحاديث، بل هي حديثان:

الأول : حديث قتادة مرسلاً بلفظ : «إن الجارية إذا حاضت لم تصلح أن يـرى منهـا إلا وهي معـروفـة ، وقـد ذكـرت جملة منهــا في التعقيب المشار إليه، وأما دلالة المعضل ، ففيها زيادة، فإنه صريح في كراهة الرسول خروج عائشة مزينة أمام ابن أخيها مما هو مخالف لنص القـرآن، وهذا ما لا وجود له في الحديث المرسل فافترقا.

فـإن قلت : فهـل يقـوي أحـدهمـا الآخـر فيـما اتفقـا عليـه ؟ فالجواب : لا، وإن خالفنا في ذلك فضيلة الأستاذ المودودي حين قـال في تعقيبه علي (ص ١١):

«فكأن (كذا) كل واحد منهما يعتضد بالآخر ».

فإن هذا التعضيد من الأستاذ قائم على أصل أفصح عنه في تعقيبه بقوله (ص ٤):

«ومما لا يخفى على أصحاب العلم، ولا أراه خافياً على مثل الشيخ ناصر الدين الألباني طبعاً أن حديثاً ضعيفاً إذا كان متفرداً في بيان موضوع، فإن حكم ذلك الموضوع يكون ضعيفاً لأجل الضعف في إسناد ذلك الحديث ولكن إذا وجدت عدة أحاديث تؤيده في بيان الموضوع بعينه ، فإن ذلك الموضوع المشترك بينهما يكون قوياً صالحاً للاحتجاج به مهما يكن كل حديث من تلك الأحاديث ضعيفاً من جهة الإسناد بصفته الفردية ».

قلت : فهذا الأصل الذي بنى عليه فضيلته تقوية هذا الحديث . مما لا يخفى علينا فساده على هذا الإطلاق، بل هو المقرر عند أهل العلم ، فإنهم اشترطوا أن لا يكون الضعف شديداً في أفراد تلك الأحاديث، فقال الإمام النووي في «التقريب» (ص ٥٨ بشرحه التدريب): «إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه ، وصار حسناً ، وكذا إذا كان ضعفها الإرسال بمجيئه من وجه آخر».

قلت: ويشترط في الوجه الآخر أن يكون مسنداً، أو يكون مرسلاً أيضاً لكنه صحيح السند المرسل، وأن يكون مرسله قد تلقى الأحاديث عن غير شيوخ المرسل الأول ، فإنه في هذه الحالة تطمئن النفس إلى أن الطريقين بمثابة إسنادين إلى صحابي أو صحابيين ، يتقوى أحدهما بالآخر ، أما إذا اختل هذان الشرطان كأن يكون سند

المرسل الآخر ضعيفاً، أو كان صحيحاً، ولكن لم يعلم أن شيوخه غير شيوخ الأول لم يتقو الحديث به، لاحتمال أن يرجع الطريقان المرسلان إلى راو واحد هو شيخ المرسلين للحديث، فيكون حينئذ غريباً .

وهذا معنى قول النووي رحمه الله في بحث (المرسل) بعد أن ذكر أن المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول. قلت : وحكاه الحاكم عن ابن المسيب ومالك كما في التقريب قال النووي : (ص ٦٧) :

«فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول إن كان صحيحاً، يتبين بذلك صحة المرسل، وإنهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه إذا تعذر الجمع».

فقوله «إن كان صحيحاً» احتراز مما إذا لم يكن صحيحاً، فإنه في هذه الحالة لا يتبين صحة المرسل، فإذا عرفنا ذلك يظهر بوضوح أن الأستاذ المودودي لم يراع هذا الشرط حينما قوى مرسل قتادة بمرسل ابن جريج بل بمعضله ! وبيانه من وجهين :

الأول : أن الشرط مفقود هنا ، فإن من شيوخ المرسلين (قتادة وابن جريج) عطاء بن أبي رباح كما هو مذكور في ترجمتيهما، فيحتمل حينئذ أن يعود الحديث إلى طريق واحدة مرسلة فلا يصح في هذه الحالة أن يدعم أحدهما بالآخر لما سبق.

الآخر : أن حديث ابن جريج معضل وليس بمرسل، فحينئذ لا يصلح شاهداً للمرسل الأول وجهها ويداها إلى المعضل» .

رواه أبو داود في «كتابه المراسيل » ورواه في سننه عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة . . بلفظ : «إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه»، فهذا بلا شك حديث واحد ، مداره على راوٍ واحد وهو قتادة إلا أن بعضهم رواه عنه مرسلاً بلفظ ، وبعضهم رواه عنه مسنداً بلفظ آخر، والمعنى واحد، وما علمت أحداً من أهل الحديث يجعل الحديث الذي رواه راوٍ واحد، تارة مرسلاً وتارة مسنداً، يجعلهما حديثين بمتنين مختلفين .

والحديث الآخر : حديث قتادة الذي رواه بلاغاً مرسلاً ، وحديث ابن جريج المعضل فإنهما اتفقا على ذكر لفظ «لايحل» أو «لم يحل» وعلى استثناء نصف الذراع . فهذا أيضاً حديث واحد ، رواه راويان ، أحدهما أرسله ، والآخر أعضله . فهذا هو الذي يدل عليه ظاهر ألفاظ تلك الروايات لا غير .

ثانياً : إذا تبين ما ذكرناه آنفاً فلا شك حينئذ في اختلاف الحديث الأول مع الحديث الآخر كما هو ظاهر، والتوفيق الذي ذهب إليه الأستاذ المودودي لو كان مسلماً ، لا يصار إليه إلا لو كان الحديثان من قسم الحديث المقبول، فحينئذ لا مناص من التوفيق بينهما كما هو معروف في علم المصطلح ، وخاصة في «شرح النخبة » للحافظ ابن حجر .

وقد عرفت مما سبق ضعف الحديث الآخر ، وأما الحديث الأول فهو من المقبول لأن له شاهداً موصولاً وهو حديث أسماء الآتي (ص ٢٣) وجرى عليه العمل كما يأتي بيانه في التعليق قريباً. وحينئذ فلا وجه للتوفيق بينهما لما عرفت آنفاً .

ثالثاً : إن التوفيق المذكور بين الحديثين غير مسلم عندي، بل هو لا يكاد يفهم ولو بصعوبة، إذ من أين جاء الأستاذ بقيد (عادة) في الحديث الأول، وقيد (حاجة أو عذر) في الحديث الثاني، وليت شعري إذا عرض للمرأة عذر في الكشف عن عضدها بل فخذها مثلا، أفلا يجوز لها ذلك؟ الذي لا أشك فيه أن جواب الأستاذ على هذا السؤال إنما هو بالإيجاب، فإنه قد نص على معنى ذلك في كتابه «الحجاب» انظر (ص ٣٩٩)، وحينئذ أليس هذا القيد الذي جاء به الأستاذ في صدد الرد علي إنما هو تعطيل للاستثناء المنصوص عليه في الحديث، وما معنى الحديث حينئذ إذا كان المستثنى كله في حكم المستثنى منه بالقيد المذكور؟ !إذا كان كذلك فهو دليل واضح على بطلان التوفيق المذكور وإنَّ الحديث مع ضعف سنده مخالف للحديث الأول المقبول، فكان منكراً مردوداً .

وإن مما يلفت النظر أن الأستاذ المودودي في تقييده للحديث الأول بذلك القيد (عادة) أفادنا أن الحديث يجيز للمرأة أن تكشف عن وجهها وأن تجعل ذلك من عادتها، بينما يرى في كتابه «الحجاب» أن الوجه عورة بل يقول (ص ٣٦٥ - ٣٦٦) «إنَّ آية ﴿يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ : نزلت خاصة في ستر الوجه» ثم أطال الكلام في تأييد ذلك. ثم ذكر (ص٣٧٧) : «أن الإسلام يبيح للمرأة أن تكشف عن وجهها عند الحاجة والضرورة».

فهذا نص منه على أن الوجه لا يجوز الكشف عنه إلا لحاجة. فهو مناقض لتقييده الحديث بالعادة، ومناقض من جهة أخرى لتقييده ما نص عليه الحديث الآخر من إباحة الكشف عن نصف الذراع

للحاجة والضرورة لأنه يتبين من كلامه الذي نقلته عنه آنفاً في « الحجاب » وكلامه في « التعقيب » أن كلامه من الوجه ونصف الذراع عورة لا يجوز الكشف عن شيء من ذلك إلا للحاجة أو الضرورة ، بينما هو في « التعقيب » فرق بين العضوين .

وما ذلك إلا تشبثاً منه بالحديث الذي ضعفه في تعقيبي عليه، ولو أنه أعرض عنه بعد تبيين عدم ثبوته لما خسر شيئاً ألبتة ، ما دام أنه يحمله على الحاجة والضرورة، وما دام أنه بهذه العلة يجيز الكشف من ذلك كما سبق بيانه.

وأما استدلال الأستاذ على الفرق الذي ادعاه بين نصف الذراع من جهة ، والكفين من جهة أخرى باختلاف التعبير في حديثهما ، ففي الأول قال : « لا يحل » وفي الآخر « لم يصلح » فاستدلال واه جداً لا أدري كيف ذهب ذهن الأستاذ إليه ، وبيانه من وجوه .

أولاً : أنه لو صح استدلاله لتناقض الحديثان تناقضاً بيناً في حكم المستثنى وهو بدن المرأة، فإن الأول يدل صراحة على تحريم الكشف عنه إلا ما استثنى منه وأما الآخر فإن فهمنا أن قوله فيه «لم يصلح» ليس بمعنى «لم يحل» أو بعبارة أخرى ليس في قوته في الدلالة على التحريم، أثبتنا بذلك التناقض بين الحديثين كما ذكرنا وهذا مما لا يقوله أحد.

ثانياً : لا فرق عندنا بين قوله «لا يحل» وقوله «لا يصلح» فكلاهما يدل على التحريم، لأن الفساد ضد الإصلاح، فما لا يصلح، فاسد، وفاعله مفسد، وقد ذم الله قوماً فقال : ﴿**الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون**﴾ فدل على أن لا يصلح بمعنى لا يحل.

والأمثلة في السنة الصحيحة على ذلك كثيرة أجتزىء على ذكر ثلاثة منها :

الأول : قوله ﷺ : «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث رواه مسلم.

الثاني : قوله ﷺ لبشير والد النعمان وقد وهبه غلاماً : «أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته؟ قال : لا ، قال : فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد على جور». رواه مسلم.

الثالث : قوله ﷺ لأبي بردة حين قال سائلاً : يا رسول الله إن عندي واجناً جزعه من قال : «اذبحها ولن تصلح لغيرك ». متفق عليه .

١٤ ــ الرد على رسالة أرشد السلفي :

حدثني الشيخ عن قصة الكتاب في منزله الكائن في جبل هملان في عمان وليس بيني وبينه وساطة ، وبحضور بعض الإخوة طلبة العلم من الأردن والكويت وذلك في يوم من أيام شهر شعبان ١٤٠٤ هـ وقد كان الأعظمي المحدث الهندي الحنفي قد طعن في الشيخ ناصر الدين طعوناً تعدت النقد العلمي الخالص المجرد من العصبية المذهبية والحسد . ومما زاد الطين بلة أن تعدى نقده من الألباني إلى الشيخ أحمد شاكر رحمه الله الذي لم يسلم كذلك منه ، وقد رد الشيخ شاكر عليه رداً بين فيه مفترياته بالأدلة العلمية الخالية من العصبية والهمجية والحسد في المجلد رقم ١٥ من تحقيقه على المسند .

بقي أن تعرف عزيزي القارىء لمحة من رد الشيخ ناصر الدين

العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي التي صرحت باسمه الطبعة الأخيرة ـ دار العروبة ـ حتى تتعرف على بعض الحقائق التاريخية التي لم تنشر حتى الآن.

يقول الشيخ ناصر الدين :

« منذ سنوات قليلة ماضية ، جاء الأعظمي في زيارة الى سورية، وكما هو معلوم لكل طالب أن سورية عامة، ودمشق خاصة، مكتظة بالعلماء وطلبة العلم من مشتغلين بالتفسير أو العربية أو الحديث أو غير ذلك.

وصل الأعظمي دمشق، وسئل عن الشيخ الألباني وكان الشيخ وقتها في دكانه يصلح الساعات عندما جاءه رجل يخبره أن في منزله ضيفاً قدم من الهند، فذهب له الشيخ وإذا هو الأعظمي، ثم يقول الشيخ فكان من آداب إكرام الضيف أن لا أسأله عن حاجته فمكث عند الشيخ ناصر الدين بضعة أيام بلياليهن، وطبعاً كان هذا بعد طباعته لكتابه الألباني «شذوذه وأخطاؤه».

يقول الشيخ : فثارت في نفسي بعض الدوافع والكوامن لإثارة نقاش حول الكتاب والتأكد حول ما ساوره من شكوك عن مؤلفه :

ولكن كانت هناك أسباب تمنع الشيخ من ذلك :

١ ـ حق الضيافة كما ذكرنا .
٢ ـ كبر سن الأعظمي وضعف صحته.
٣ ـ عدم وجود دليل قطعي يومئذ مؤكد على أن الأعظمي هو مؤلف

الكتاب لأن الكتاب طبع باسم مستعار وهو أرشد السلفي.
٤ ـ حسن الظن بالمسلم وخاصة أنه حل ضيفاً عليه .

وصادفت مدة انتهاء نزوله على الألباني، إرادة الألباني الذهاب إلى حلب، فقد كان معتاداً للسفر كل شهر إلى شمال سورية لإلقاء دروس علمية ، ومحاضرات حديثية.

وكان الأعظمي حينها يريد السفر إلى حلب أيضاً، لزيارة تلميذ له اسمه عبد الوهاب الهندي كما ذكر للألباني، فرغب الشيخ ناصر الدين في مصاحبته في السفر معه إلى حلب طالما أنه ذاهب إليها لسببين :

ـ حتى لا يشق عليه السفر ـ وحالته الصحية، لا تسمح بذلك.

ـ لعل بحثاً يجري حول الكتاب أو غيره من الذين يصاحبون الألباني في سفره الشهري؟ حرصاً على عدم إحراج الأعظمي من قبل الألباني لكبر سنه وضعفه، واتصل الشيخ ناصر الدين بالأستاذ محمد عيد عباسي والأستاذ علي خشان، وأخبرهما برغبته في مصاحبة الأعظمي في السفر وحرصه على معرفة رأيه في بعض المسائل المنتقدة في الكتاب. وسافر القوم جميعاً في سيارة الشيخ ناصر الدين التي يسوقها هو بنفسه، وبجانبه الأعظمى، أما الأخوان المذكوران ، فجلسا في المقعد الخلفي ، وحاولا طرح شيء من الأسئلة عليه رغبة منهما في فتح باب الحديث. . ويبدأ بتوجيه الأسئلة إلى الشيخ الأعظمي، وفي كل مرة يقول: اسألوا الشيخ ـ يعني ناصر الدين ـ حتى إنه قال مرة: لا يفتى ومالك في المدينة، وكان الألباني يمتنع عن

الإجابة هنيهة ، لكنه سرعان ما يجيب تحت امتناع الأعظمي عن الإجابة ، وإصراره على السكوت .

وعندما يجيب الألباني عن السؤال يلتفت أحد الأخوين إلى الأعظمي منهما بسماع موافقته أو معارضته، لكنه لم يخالف في أي مسألة من المسائل التي طرحت حينئذ بل إنه كان يقول في كل مرة «صحيح».

ثم تكلم الأعظمي أخيراً، لكن، بماذا؟ قال : إني لم آت إلى هنا للبحث والمناقشة. فالتفت ناصر الدين إلى الأخوين المذكورين وأشار إليهما : أن اتركوا الأسئلة وأوقفوا البحث، فحدث هذا وكان ما أراده الأعظمي .

ولطول المسافة بين دمشق وحلب، ظهرت على الشيخ الأعظمي علامات التعب والإعياء، فما كان من الألباني، إلا أن أوقف سيارته و «فرش الشيخ » للأعظمي مقعده الجالس عليه ليستريح؛ وإن رغب في النوم فعل .

وعندما وصلوا إلى حلب ، دل الأعظمي على بيت تلميذه، فنزل عنده ، مودعاً الألباني ورفيقيه، وهكذا لم يجر بحث ولم يتوصلوا إلى أية نتيجة . .

وأمر أخير لا بد من التنبيه إليه ، هو أن الأستاذ زهير الشاويش قد أرسل خطاباً للأعظمي مستفسراً منه عن الكتاب ومؤلفه وعلاقة الأعظمي به؟ فأجاب الأعظمي بأنه لا علاقة له به ! والألباني لم ينشط في الرد عليه لجهالة اسم مؤلفه واليوم يطبع الكتاب «الألباني شذوذه وأخطاؤه» مكتبة العروبة لصاحبها الدكتور خالد عبد الكريم جمعه

ـ مدير معهد المخطوطات العربية حالياً ـ في الكويت مع تقدمة له بالإفصاح عن اسم مؤلف الكتاب الذي كان مبهماً غامضاً، في السنوات السابقة ! وحدثني أحد الثقات العدول في علمهم ودينهم أن هناك تعاوناً بين اثنين من أساتذة كلية الشريعة بالكويت لإخراج هذا الكتاب باسم حبيب الرحمن الأعظمي مع مراجعتهما لتجارب الكتاب ومقدمته؟ والله أعلم بخفايا الأمور وما تخفي الصدور . ويقال كذلك إن الأعظمي لا يعلم بالرد الأخير على الألباني !!

وقد رد الشيخ ناصر الدين على أرشد السلفي والكتاب لا زال مخطوطاً. ولكن هناك من رد على الأعظمي من محبي الشيخ وهما الأخوان سليم الهلالي وعلي حسن ، إذ أخذا كثيراً من رد الشيخ المخطوط واستفادا منه حتى ظهر كتابهما الرد العلمي على الأعظمي بالصورة اللائقة به . والحمد لله رب العالمين .

١٥ ــ سلسلة الأحاديث الصحيحة من المجلد الأول إلى الرابع ـ ما صدر منها حتى الآن وما احتوى عليه ـ أكبر دليل على فقه الألباني .

كان بعض هذه السلسلة في الأصل مقالات تضمنت أحاديث صحيحة في مختلف الأبواب والفصول والمسائل والفوائد كتبها الشيخ في مجلة التمدن الإسلامي بدمشق فرأى ـ وذلك تحقيقاً لرغبة كثير من العلماء والأصدقاء وتزويداً للقراء ـ أن يجمعها في كتاب واحد في كل مجلد وقد وصل رقمها إلى ثلاثة آلاف حديث وذلك للتثقيف بالثقافة الإسلامية الصحيحة، التي لا مصدر لها بعد القرآن الكريم إلا أحاديث رسول الله ﷺ، فهي بحق كما قال أحد العلماء الصالحين ، وهو الثبت أبو أحمد عبد الله بن بكر بن محمد الزاهد :

« أبرك العلوم وأفضلها ، وأكثرها نفعاً في الدين والدنيا بعد كتاب الله عز وجل ، أحاديث رسول الله ﷺ لما فيها من كثرة الصلوات عليه ، وإنها كالرياض والبساتين تجد فيها خيراً وبراً ، وفضلاً وذكراً « يقول الشيخ ناصر الدين » : ولكن من المؤسف جداً أن يكون قد تسرب إلى هذه الرياض والبساتين بعض الطفيليات من الأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى نمت وترعرعت فيها ، وصارت بحكم مرور الأيام عليها وجهل أكثر الناس بحقيقتها كأنها جزء متمم لها ، وهذا مما حدا بي إلى محاولة تنقيتها منها وتحذير المسلمين الغافلين عنها ، وذلك في مقالات « الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة » والتي تنشر تباعاً في مجلة التمدن الإسلامي الزاهرة ، والتي تلقاها أهل العلم والفضل من مختلف البلاد بالرضى والقبول ، وحرصوا أشد الحرص على اقتنائها والاحتفاظ بها ، ويقبل كثيرون على تقديم طلبات الاشتراك في المجلة من أجلها .

ولكنه تبين فيما بعد أن هذا التحذير وإن كان واجباً لا مناص منه فإنه لا تتم الفائدة به وحده ، بل أيضاً من تقديم الأحاديث الصحيحة إلى جانبها ، لأنه لا يلزم من معرفة الضعيف من الحديث التعرف على الصحيح منه إلا لو أمكن حصر الضعيف وهيهات هيهات ! ولذلك جزمنا بضرورة بيان هذه الأحاديث الصحيحة إلى جانب بيان الأحاديث الضعيفة ، وبذلك نكون قد جمعنا من المعالجة بين بيان الداء وتقديم الدواء بإذن الله تعالى .

وغرضنا الأول من هذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه من التثقيف تحقيق القول في صحة الأحاديث والكلام على أسانيدها

وطرقها ورواتها على طريقة أهل الحديث ، وفي حدود مصطلحهم مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن إلا فيما لا بد منه .

وقد نتكلم أحياناً على ما في بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين بعض مفرداتها أحياناً برباط الكلام بحيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته يمكن أن يجعل أصلاً لخطبة أو محاضرة، ولكني لا ألتزم ذلك تيسيراً على نفسي ومراعاة لضيق وقتي.

إن الناظر إلى هذا الكتاب ليجد رداً وافياً على جميع من تكلم في فقه الشيخ ناصر الدين، واتهمه بالقصور في هذا الفن، فقد امتلأ هذا الكتاب بالقضايا الفقهية التي تفرد الشيخ بصناعة عناوين الأبواب فيها من خلال ما اندرج من حديث تحت العنوان كما فعل من سبقه من إخوانه العلماء والمحدثين ، في مصنفاتهم كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرهم .

فالمطلع على موضوعات الكتاب يجد فرائد لكثير من العناوين الفقهية لم ترد في كتب الأولين منها مثلاً باب «المستقبل للإسلام»، ويدرج تحته الأحاديث النادرة المبشرة برجوع الإسلام للحكم في الأرض مرة أخرى ورجوع الخلافة الإسلامية كما كانت على العهود الأولى .

ثم أحاديث «فتح القسطنطينية» وحديث «بلوغ الإسلام ما بلغ الليل والنهار» وغيره. ثم الباب الثاني : «حض الإسلام على استثمار

الأرض وزرعها » ويدرج تحته الأحاديث الحاثة على الزرع، وحديث زرع الفسيلة إذا كانت بيد المسلم وقامت القيامة، ثم أحاديث ركون المسلمين للزرع وأنه دليل على تكالبهم على الدنيا وأنه سيورث الذل لهم . وبين الفرق والتوفيق بين أحاديث الحث على الزرع وأحاديث عدم التكالب على الدنيا (الزرع).

والباب الثالث : آداب النبي ﷺ عند التوديع وغيره، وتجد في هذا الجزء من الكتاب وهو المجلد الأول نوادر من الأحاديث والآثار وفرائد الألفاظ والأمثال النبوية التي كشفها عن طريق تلك الأحاديث والآثار وعميق المسائل الفقهية والعقائدية بجانب ردود الشيخ على الفقهاء والعلماء المقلدين الجامدين وأهل البدع والفرق الضالة وأرباب الملل والنحل في القديم والحديث فقارىء الأحاديث من جزئها الأول إلى الرابع يجد جملة من الفنون العلمية القيمة.

والأبواب الفقهية التي امتازت بها هذه المجلدات مفيدة لكل طالب علم ولكل أستاذ وخطيب يريد إلقاء محاضرة أو درسٍ علمي أو خطبة جمعة، فما عليه إلا أن يستخرج من هذه المجلدات ما يريده من علوم متنوعة في أقسام الدين الإسلامي.

سواء في صبر الأنبياء على الابتلاء، أو الرفق بالحيوان أو تربية الأطفال، أو ما جاء في توسيع الكعبة وفتح باب آخر لها، وموضوع القدر وما جاء به من حديث القبضتين، ومن آداب النوم والسفر وذنب الاعتداء على الجار مضاعف، ولا خير في العرب والعجم إلا بالإسلام، ووجوب التفكر في خلق السماوات والأرض، ومن مكارم الأخلاق ووجوب الصلاة على النبي ﷺ في كل مجلس وفضل المفطر

على الصائم في السفر، وغيرها من الأبواب الكثيرة .

وهكذا تجد الكتاب كله على هذه الصورة العلمية الرائعة .

١٦ ـ تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة .

صلاة التراويح

الحمد لله الذي جعل الدليل على محبته اتباع هدى نبيه ، فقال عز من قائل ﴿**قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم**﴾وصلى الله على سيدنا وأسوتنا محمد القائد فيما صح عنه : «صلوا كما رأيتموني أصلي » وعلى آله وصحبه الذين أحبوه فاتبعوه، ونقلوا إلينا حديثه وحفظوه، وعلى من تبعهم على هداهم وسلك إلى يوم الدين .

أما بعد فهذه هي الرسالة الثانية من الرسائل الست التي يتألف منها كتابنا «تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » وكان موضوع الرسالة الأولى بيان افتراءات وأخطاء أولئك المؤلفين الذين حاولوا الرد علينا في رسالتهم «الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة» فلم يصيبوا ولم يفلحوا : كما بينته في الرسالة المشار إليها التي ما كادت تطبع وتنشر حتى تلقاها أفاضل الناس على اختلاف مشاربهم بالرضى والقبول ، لما رأوا فيها ـ على ـ إيجازها ـ من بحوث نافعة مدعمة بالحجج المقنعة، وإنصاف في الرد، واعتدال في النقد، وترفع عن مقابلة الاعتداء بالمثل ، أسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبلها منها، وأن يدخر لنا أجرها إلى يوم المعاد (يوم لا

ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم).

وها نحن اليوم نقدم إلى القراء الكرام الرسالة الثانية، وهي الأولى من الرسائل الخمس التي وعدنا بها في الرسالة الآنفة الذكر. وهذه الرسائل هي :

١ ـ صلاة التراويح
٢ ـ صلاة العيد في المصلى
٣ ـ البدعة
٤ ـ الصلاة في المساجد المبنية على القبور
٥ ـ التوسل

وموضوع رسالتنا هذه البحث في صلاة التراويح عامة، والتحقيق في عدد ركعاتها بصورة خاصة، وذلك لأن أولئك المؤلفين زعموا في رسالتهم (ص ٦) «بثبوت العشرين بمواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق» كما أنهم نسبوا (ص ١٢) الإحداث إلى عمر، وغالب الظن أنهم يعنون به الاجتماع في صلاة التراويح، فقد نقلوا (ص ٤٠) عن العز بن عبد السلام أنه ذكر في أمثلة البدع المندوبة «صلاة التراويح» وابن عبد السلام رحمه الله قد يعني بقوله «صلاة التراويح» ـ بهذا الإطلاق ـ الاجتماع فيها وصلاتها عشرين ركعة معاً، ولكن المؤلفين ذكروا (ص ٩) عبارة قد يفهم منها أنهم لا يقولون بأن الزيادة على الوارد بدعة، فتعين أن مرادهم بـ (الإحداث) الذي نسبوه إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إنما هو جمعه الناس على صلاة التراويح : وسواء كان هذا قصدهم بـ (الإحداث) أو ما هو أعم من ذلك فإننا لما كنا نعتقد أن عمر رضي الله عنه لم يحدث

شيئاً في هذه الصلاة، لا الجماعة ولا العشرين. وإنما كان فيها خير مثال للمؤمن المتبع لسنة نبيه ﷺ تمام الاتباع، وكنا نعتقد أيضاً أنه لم يثبت عن أحد من الخلفاء الراشدين عدد العشرين، كان لا بد لنا من بيان هذه الحقيقة للناس، لكي لا يغتر أحد بما رمى المؤلفون به أمير المؤمنين من (الإحداث) وإن رأوه هم حسناً، لأن الحق المسلم به عند العلماء أن «الاتباع خير من الابتداع» ولو فرض أن الابتداع ما هو حسن! وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة».

وإن من عجائب أمر هؤلاء المؤلفين وظلمهم وبغيهم أنهم مع كونهم هم الذين رموا أمير المؤمنين بالإحداث كما فصلنا، فإنهم اتهمونا نحن بأننا وصفناه بالبدعة! ولهم في ذلك عبارات متعددة نقلنا إحداها ورددنا عليها في الرسالة الأولى (ص ٨ - ٩) بما يغني عن إعادة الكلام هنا، ولم يكتفوا بهذا الاتهام الباطل، بل أضافوا إليه ما يهون أمامه هذا الباطل فزعموا كذباً أننا لعنّا عمر رضي الله عنه، وأعاذنا من ذلك ومما هو دونه، بل إنهم زادوا على ذلك فاتهمونا بلعن السلف جميعاً فقالوا (ص ١٠): «يا مضل السلف» وقالوا (ص ٨). «ولعنوا أول هذه الأمة وآخرها» فإنا لله وإنا إليه راجعون وحسبنا الله ونعم الوكيل، فما رأيت والله أجرأ من هؤلاء على اتهام الأبرياء أصلحهم الله وهداهم سواء الصراط.

وما أشبه حالنا معهم بما قاله الشاعر:

غيري جنى وأنا المعذب فيكم
فكأنني سبّابة المتندم

وأحسن منه قول الآخر :

فكلفتني ذنب امرىء وتركته
كذي العُرّ يكوي غيره وهو راتع !!

هذا، وتتألف الرسالة من ثمانية فصول :

١ ـ تمهيد في استحباب الجماعة في التراويح .
٢ ـ لم يصل ﷺ التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة .
٣ ـ اقتصاره على الإحدى عشرة ركعة دليل عدم جواز الزيادة عليها .
٤ ـ إحياء عمر لسنة الجماعة في التراويح وأمره بإحدى عشرة ركعة .
٥ ـ لم يثبت أن أحداً من الصحابة صلاها عشرين .
٦ ـ وجوب التزام الإحدى عشرة ركعة والدليل على ذلك .
٧ ـ الكيفيات التي صلى عليه الصلاة والسلام بها صلاة الوتر .
٨ ـ الترغيب في إحسان الصلاة والترهيب من إساءتها .

وفي تضاعيف ذلك فصول أخرى فرعية ، وفوائد فقهية وحديثية ، وغير ذلك مما سيمر بالقارىء الكريم .

فهذه هي مقدمة الشيخ ناصر على رسالته «صلاة التراويح» مبيناً فيها أسباب تأليفه لها، وتعتبر من الرسائل الفريدة في بابها لم يُفْرَدْ في القرون السابقة مثيلٌ لها لما اشتملت عليه من الفقه مع بيان درجة الأحاديث من حيث الصحة والضعف، وقد أورد الشيخ كذلك أحاديثَ وآثاراً لم تكن معروفة عند الكثير ممن يشتغلون في هذا الفن .

١٧ ـ مختصر صحيح البخاري :

يعد هذا الكتاب من أحب الأعمال العلمية إلى الشيخ ، ويعود ذلك إلى ما ينطوي عليه من كبار الفوائد وروائع الخصائص .

ففي اختصاره لهذا الكتاب العظيم لم يحذف شيئاً من كتبه ولا من أبوابه إلا حين يكون الباب كلمة بمعنى (فصل) خالياً من أي مضمون، ففي هذه الحالة يحذفه على رقمه في ذهن القارىء اذ ينتقل من رقم ما قبله إلى رقم ما بعده دون تغيير في صورة الأرقام، مما يساعده على استخراج الحديث المطلوب، وفق الفهارس المنظمة على هذا الأساس. هذا إلى عناية دقيقة بأنواع الأحاديث من موصولة، ومعلقة، وموقوفة، مع إعطاء كل منها رقماً مميزاً بالحجم واللون وما إلى ذلك من شروح للغريب، وإيضاح لبعض الجمل الغامضة.

ولعل أهم ما يلفت النظر في عمل الشيخ هنا ما يشير إليه بقوله: «قد يكون في بعض الأحاديث الموصولة جمل توهم القارىء العادي أنها في الصحة كأصل الحديث، وليست كذلك في الواقع، لأن لها علة لا يتنبه إليها إلا أهل العلم.

ويمثل الشيخ لهذا النوع بحديث عائشة رضي الله عنها عن بدء الوحي الذي جاء فيه «أن النبي ﷺ، لما فتر عنه الوحي، كان يصعد إلى الجبل ويهم أن يتردى منه» يقول الشيخ: «فهذا مرسل ليس من حديث عائشة..» وهو لا يكتم توقعاته حول مثل هذا الكلام فيقول: «أعلم أنه قد يفتح عليّ نقداً جديداً.. ولكن وجوب بيان العلم وحرمة كتمانه يحملانني على ألا أبالي الناس رضوا أم سخطوا».

ويقول الشيخ عن كتابه مختصر صحيح البخاري: «أول مختصر علمي دقيق جمع كل أحاديث «الصحيح» وتعليقاته المرفوعة، وآثاره الموقوفة مع حذف الأسانيد والمكرر من المتون إلا الزوائد الواردة في الروايات المتكررة، فقد ضمت إلى أحاديثه، ووضعت كل زيادة منها في مكانها من كل حديث، بطريقة علمية لا مثيل لها ـ فيما

أعلم - جمعت كل فوائد «الصحيح» بإذن الله تعالى .

وقد كان هـذا العمل من مشـاريع الشيـخ وأمنياتـه القديمـة في خدمة السنة المطهرة، حاله كحال إخوانه المحـدثين العلماء في السـابق «تقريب السنة بين يدي الأمة» وقد تحـدث الشيخ عن ذلـك في بعض كتبـه وعـلى الأخص في كتـابـه «مختصر صحيـح مسلم» للحـافظ المنذري .

ويحدثنا الشيخ عن منهجه في اختصار الكتاب فيقول :

«لقـد سلكت في اختصار «صحيـح الإمام البخـاري» رحمه الله منهجـاً علميـاً دقيقـاً، أظن أني أتيت فيـه عـلى جميـع متـون أحـاديث البخاري وآثاره، وكتبـه وأبوابـه، ولم يفتني شيء من ذلك إن شـاء الله تعالى، إلا ما لا بد منه مما هو من طبع البشر .

وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - حذفت أسانيـد أحاديثـه كلها ، ولم أبق منهـا إلا اسم الصحاح، راوي الحـديث، عن النبي ﷺ مبـاشرة، اللهم إلا مـا لا بـد من الرواة الذين قد تدور القصة عليهم، ولا تتم الرواية إلا بذكرهم من دون الصحابي.

٢ - من المعلوم عند العارفين بـ «صحيح البخاري» أنه يكـرر الحديث في كتابه ويذكره في مواطن عدة وكتب وأبواب مختلفة ، وبروايات متعـددة، ومن أكـثر من طـريق واحـدة أحيـانـاً، مـطولاً تـارة ، ومختصراً أخرى، وبناء عليه فـإنني أختار من الروايات المكررة أتمها وأكملهـا، وأجعلها هي الأصل في «المختصر » ولكنني لا أعرض عن الروايات الأخرى، بل أجـري عليها دراسـة خاصـة، باحثـاً

فيها عما إذا كان في شيء منها فائدة أو زيادة ما لم ترد في الرواية المختارة، فآخذها وأضمها إلى الأصل ثم إن الضم المذكور يكون على صورة من صورتين :

الأولى : إذا كانت الزيادة تقبل الانضمام إلى مكانها اللائق بها من الأصل، وتنسجم مع السياق، والسياق فن بحيث لا يشعر القارىء الأديب بأنها زيادة، وضعتها في مكانها بين قوسين معكوفين هكذا [ ]، على نحو ما جريت عليه في بعض مؤلفاتي. مثل «صفة الصلاة» أو «حجة النبي ﷺ»، و«أحكام الجنائز». وغيرها.

والصورة الأخرى إذا كانت الزيادة لا تنسجم مع السياق فحينئذ، أجعلها بين هلالين قائلاً : (وفي طريق) أو (وفي طريق ثانٍ) وإذا كان هناك زيادة أخرى من هذا النوع من طريق ثالثة قلت : (وفي طريق ثالثة) وهكذا، والغرض من ذلك واضح، وهو إفادة القارىء بأخصر عبارة بأن الحديث ليس غريباً فرداً عن الصحابي المذكور. وفي كل من الصورتين أضع رقم الجزء والصفحة من طبعة استانبول سنة (......) في آخر الزيادة قبل الهلال أو القوس المعكوف.

٣ - ثم إن أحاديث «الصحيح» من حيث أسانيدها قسمان معروفان عند العلماء :

الأول : الأحاديث الموصولة، وهي التي يسوقها المؤلف بأسانيدها المتصلة منه إلى رواتها من الصحابة، ويدخل في هذا القسم بعض الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم.

والآخر : الأحاديث المعلقة، وهي التي لا يسوق المؤلف أسانيدها أصلاً، أو يسوق بعضها من أعلاها بأن يعلقه على الصحابي

أو من دونه، إلى أن تكون أحياناً آخر رجل في السند هو شيخ شيخ البخاري .

فهذا القسم نوعان : مرفوع ، وموقوف، وكلاهما ليس صحيحاً كله عند المؤلف ومن بعده من العلماء. بل فيه الصحيح والحسن والضعيف (كما بينه الحافظ ابن حجر العسقلاني) فهذا أيضاً قد احتفظت بمتونه في «المختصر» ولكني عنيت بتخريجه بإيجاز في الحاشية، مع بيان مرتبته التي يستحقها لذات إسناده أو لغيره إذا كان مرفوعاً من الأحاديث المرفوعة، وأما إذا كان من الآثار الموقوفة، فأقتصر على تخريجه، وقلما أبقيه على درجته .

٤ ـ ثم إنني رقمت هذه الأنواع الثلاثة بأرقام خاصة، وقياسات مختلفة لكل منها، فالأحاديث المسندة لها أرقامها الخاصة المتسلسلة (   ) والأحاديث المرفوعة المعلقة لها أرقامها الخاصة أيضاً المتسلسلة (   ) وكذلك الآثار الموقوفة لها أرقامها الخاصة (   ) ومن فوائد ذلك أنه إذا تم الكتاب تيسرت معرفة عدد كل من أحاديث هذه الأنواع الثلاثة، وهي في هذا الجزء كما يلي :

[١] عدد الكتب ٣٣ كتاباً :
[٢] عدد الأحاديث المرفوعة ٩٩٨ حديثاً
[٣] عدد الأحاديث المعلقة المرفوعة ٣١٧ حديثاً
[٤] عدد الآثار الموقوفة ـ ٤٠٩ أثر .

٥ ـ وكذلك رقمت كتب «الصحيح» كلها بأرقام متسلسلة ، وكذلك الأبواب في كل باب، رقمت أبواب كل كتاب على حدة بأرقام

متسلسلة ، محتفظاً بكل من أبوابه، وذلك لما اشتهر عند العلماء: أن فقه البخاري في تراجم أبوابه، وإنما حذفت نوعاً واحداً منها، وذلك حين يكون الباب ليس فيه ترجمة، فيقول البخاري «باب» ولا يزيد فإذا كان تحت هذا النوع حديث ما في «الصحيح» ثم اقتضى حذفه من تحته في «مختصره» وبقي الباب لا حديث تحته، ففي هذه الحالة فقط أحذف الباب لأنه لا فائدة من إبقائه، إلا أنني أحذفه برقمه إشارة إلى حذفه .

والغرض من الترقيم المذكور في هذه الفقرة ، أن تظل الفهارس الموضوعة لكتب السنة تعمل على هذا المختصر كما تعمل على أصله تيسيراً لاستخراج الحديث منه عند الحاجة .

وقد شرحت في حاشيته ألفاظه الغريبة، وأوضحت بعض جمله الغامضة، كما أودعته كثيراً من النكات العلمية المفيدة، وسأجعل في آخر كل مجلد فهرساً تفصيلياً لكتبه وأبوابه وأحاديثه بأقسامه الثلاثة .

وفي النية بعد ذلك أن أضع له فهارس تفصيلية، وقد يكون منها فهرس خاص بألفاظه في مجلد مفرد - بإذنه تعالى - يسهل على القارىء استخراج الحديث من الكتاب في أقل وقت ممكن .هذا مختصر صحيح الإمام البخاري الذي كلف الشيخ الوقت والجهد. والذي كاد يفقد في لبنان إثر الحرب الدائرة هناك عندما فقدت أكثر ملازم الكتاب في ضياع السيارة التي كانت تحمله، وقتل سائقها ، وهو أحد المسلمين ورجع الباقي بعد أيام دون السيارة ، ثم في طبعته الثانية أصاب المستودع حريق ففقد قسم كبير منها .

١٨ ـ دفاع عن الحديث النبوي والسيرة :

في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة»

يقول الشيخ «أما بعد، فبين يديك أيها القارىء الكريم بحوث علمية حديثية في نقد كتاب «فقه السيرة» للدكتور محمد سعيد البوطي، الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة دمشق، كان وضعه لطلاب السنة الثانية في الكلية، وكنت نشرت هذا النقد في مجلة التمدن الإسلامي بحوثاً متتابعة، رجوت أن يجد الطلاب وغيرهم فيها «نموذجاً صالحاً للنقد العلمي النزيه» القائم على البحث والالتزام بالقواعد العلمية الصحيحة عسى أن يزيدهم ذلك عنايةً بدراسة الحديث الشريف دراسة علمية، وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم، بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسةً نظرية محضة، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية من اختيار النصوص الصحيحة والأحاديث الثابتة من المصادر الموثوقة، والمراجع المعتمدة مع العزو إليها وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً، فنرى أحدهم ـ وهو أستاذ هذه المادة : الحديث ـ يورد حديثاً نبوياً، أو خبراً متعلقاً بسيرته عليه الصلاة والسلام أو أخلاقه، يقول في تخريجه «رواه أبو داود» أو «رواه ابن هشام» في (السيرة) وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه، وأنه نصح لطلابه. هيهات هيهات فإن التزام النهج العلمي المشار إليه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل هذا التخريج أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر، وأن يتتبع رجاله، ويتعرف علله، وأقوال أهل الاختصاص، ومن ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف، ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع

التخريج المذكور، وإلا فمثل هذا التخريج المبتور الذي جرى عليه الأستاذ المشار إليه، مما لا يعجز عنه أحد من الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى.

ذلك ما كنت كتبته في مقدمة رسالتين «نصوص حديثية في الثقافة العامة(*) للشيخ محمد المنتصر الكتاني، وهو ينطبق على الدكتور البوطي تمام الانطباق، بل إن هذا زاد على الشيخ فادعى لكتابه «فقه السيرة» من الصحة ما ليس له كما كنت أشرت إلى ذلك في التعليق على المقدمة المذكورة فقلت ما نصه:

«ثم وقفت على كتاب «فقه السيرة» للأستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، فرأيته نحا فيه نحو الأستاذ الكتاني، فأورد فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل وما لا أصل له البتة، ولكنه زاد عليه؛ فنص في المقدمة أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار! ولكن درايتي بالكتاب بينت أنها دعوى مجردة، وأن جل اعتماده. كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي « فقه السيرة » الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط، بل زاد عليه فاستفاد كثيراً من بحوثه ونصوصه، بل ومن عناوينه كما استفاد من تخريجي إياه، المطبوع معه، مع اختصار له غير مخل، ليستر بذلك ما قد فعل، وقد انتقدني في ثلاثة مواطن منه تمنيت - يشهد الله - أن يكون

(*) نشرت أولاً في مجلة التمدن الإسلامي الغراء (مجلد ٣٣، ٣٤) ثم أفردت في رسالة. وذلك قبل عشر سنين.

مصيباً ولو في واحد منها ، ولكنه على العكس من ذلك ، فقد كشف بذلك كله أن هذه الشهادات العالية وما يسمونها بـ (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علماً وتحقيقاً وأدباً ، وإني لأرجو أن تتاح لي الفرصة ، لأتمكن من بيان هذا الإجمال والله المستعان .

ثم أتيحت لي الفرصة، فبينت الإجمال المشار إليه في هذه الرسالة، التي يعود الفضل الأول في نشرها إلى السادة القائمين عل مجلة التمدن الإسلامي الغراء . وبخاصة منهم الأستاذ «أحمد مظهر العظمة » شفاه الله وقواه، فقد نشرت فيها تباعاً مقالاتٍ متسلسلةً من العدد (٧ ـ مجلد ٤٢ ـ ٢ ـ مجلد ٤٤)، ثم أفردتها في هذه الرسالة ليعم النفع بها، ويطلع عليها من لم يتمكن من متابعتها في المجلة الغراء . هذا، وقد نمي إلي أن بعض الأساتذة رأى في ردي هذا على الدكتور شيئاً من الشدة والقسوة في بعض الأحيان، مما لا يعهدون مثله في سائر كتاباتي وردودي العلمية، وتمنوا أنه لو كان رداً علمياً محضاً.

فأقول : إنني أعتقد اعتقاداً جازماً أنني لم أفعل إلا ما يجوز لي شرعاً، وأنه لا سبيل لمنصف إلى انتقادنا، كيف والله عز وجل يقول في كتابه الكريم في وصف عباده المؤمنين . . ﴿ **والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ، وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لايحب الظالمين ، ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل . . إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم . ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور** ﴾ .

فإن كل من يتتبع ما يكتبه الدكتور البوطي في كتبه ورسائله ويتحدث به في خطبه ومجالسه يجده لا يفتأ يتهجم على السلفيين عامة، وعلى من دونهم خاصة، ويشهر بهم بين العامة والغوغاء، ويرميهم بالجهل والضلال، وبالتبله والجنون، ويلقبهم بـ (السفليين) و(السخفيين)!! وليس هذا فقط، بل هو يحاول أن يثير الحكام ضدهم برميه إياهم بأنهم عملاء للاستعمار إلى غير ذلك من الأكاذيب والترهات التي سجلها عليه الأستاذ محمد عيد عباسي في كتابه القيم «بدعة التعصب المذهبي»(ص ٢٧٤ ـ ٣٠٠) وغيرها، داعماً ذلك بذكر الكتاب والصفحة التي جاءت فيها هذه الأكاذيب .

ومن طاماته وافتراءاته قوله في « فقه السيرة »[١] بعد أن نبزهم بلقب الوهابية : « ضل أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ ، وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته » وهذا كأنه اجترار من الدكتور لفرية ذلك المتعصب الجائر « إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ »[٢] .

والدكتور حيث يلفظ هذه الفرية يتذكر أن الواقع الذي هو على علم به.. يكذبها، فإن السلفيين وأمثالهم بفضل الله تعالى من بين المسلمين جميعاً شعارهم اتباعهم للنبي ﷺ وحده دون سواه وهو الدليل القاطع على حبهم الخالص الذي لازمه حبهم لله عز وجل، كما قال ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ ولعلم الدكتور بهذا الفضل الإلهي على السلفيين حملهُ حقدهُ عليهم على أن يحاول

---

(١) ص ٣٥٤ ـ الطبقة الثالثة .

(٢) انظر مقدمة الشيخ لشرح العقيدة الطحاوية (ص٤٤ ـ الطبعة الرابعة).

إبطال دلالة الآية المذكورة على ما سلف، بل وعلى تضليل السلفيين مجدداً لفهمهم إياها هذا الفهم الواضح، وأنها تعني أن الاتباع دليل المحبة وأنها لا تنفك عنه. فقال* : «لقد ضل قوم حسبوا أن محبة رسول الله ﷺ ليس لها معنى إلا الاتباع والاقتداء، وفاتهم أن الاقتداء لايأتي إلا بوازع ودافع، ولن تجد من وازع يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية».

وأقول: إن الذي (ضل) إنما هو الذي يناقض نفسه بنفسه من جهة، فأول كلامه ينقض آخره لأنه إذا كان لا يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية، وهو كذلك، وهو الذي نعتقده ونعمل به، فكيف يتفق هذا مع أول كلامه الصريح في أن المحبة لها معنى غير الاتباع؟! ولو كان الأمر كذلك وثبت الدكتور عليه لأبطل دلالة الآية والعياذ بالله تعالى.

ومن جهة أخرى فقد افترى علينا بقوله: «وفاتهم أن الاقتداء...» إلخ فلم يفتنا ذلك مطلقاً بحمد الله بل نعلم علم اليقين أنه كلما ازداد المسلم اتباعاً للنبي ﷺ ازداد حباً له، وأنه كلما ازداد حباً له ازداد اتباعاً له ﷺ، فهما أمران متلازمان كالإيمان والعمل الصالح تماماً.

فهذا الحب الصادق المقرون بالاتباع الخالص للنبي ﷺ، هو الذي أراد الدكتور أن ينفيه عن السلفيين بفريته السابقة، فالله تعالى حسيبه ﴿وكفى بالله حسيباً﴾.

ذلك قليل من كثير من افتراءات الدكتور البوطي وترهاته،

(*) ص ١٩٥ - الطبعة الثالثة.

الذي أشفق عليه بعضهم؛ أن قسونا عليه أحياناً في الرد، ولعله قد تبين لهم أننا كنا معذورين في ذلك، وأننا لم نستوف حقنا من بعد (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ولكن لن نستطيع الاستيفاء، لأن الافتراء لا يجوز مقابلته بمثله، وكل الذي صنعته أنني بينت جهله في هذا العلم وتطفله عليه ومخالفته للعلماء، وافتراءه عليهم وعلى الأبرياء، بصورة رهيبة لا تكاد تصدق، فمن شاء أن يأخذ فكرة سريعة عن ذلك، فليرجع إلى فهرس الرسالة هذه يرى العجب العجاب.

هذا، وهناك سبب أقوى استوجب القسوة المذكورة في الرد ينبغي على أولئك المشفقين عليه أن يدركوه، ألا وهو جلالة الموضوع وخطورته الذي خاض فيه الدكتور بغير علم، مع التبجج والادعاء الفارغ الذي لم يسبق إليه، فصحح أحاديث وأخباراً كثيرة لم يقل بصحتها أحد، وضعف أحايث أخرى تعصباً للمذهب وهي ثابتة عند أهل العلم بهذا الفن والمشرب، مع جهله التام بمصطلح الحديث وتراجمه ورواته، وإعراضه عن الاستفادة من أهل العلم العارفين به، ففتح بذلك باباً خطيراً أمام الجهال وأهل الأهواء أن يصححوا من الأحاديث ما شاؤوا، ويضعفوا ما أرادوا، «ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».

وسبحان الله العظيم إن الدكتور ما يفتأ يتهم السلفيين في جملة ما يتهمهم به بأنهم مجتهدون في الفقه وإن لم يكونوا أهلاً لذلك، فإذا به يقع فيما هو شر مما اتهمهم به تحقيقاً منه للأثر السائر «من حفر بئراً لأخيه وقع فيها»! أم أن الدكتور يرى أن الاجتهاد في علم الحديث من غير المجتهد بل من جاهل يجوز، وإن كان هذا العلم يقوم عليه الفقه كله أو جله!!

من أجل ذلك فإني أرى من الواجب على أولئك المشفقين على الدكتور أن ينصحوه (والدين النصيحة) بأن يتراجع عن كل جهالاته وافتراءاته وأن يمسك قلمه ولسانه عن الخوض في مثلها مرة أخرى، عملاً بقول نبينا محمد ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قيل: كيف أنصره ظالماً؟ قال تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره». أخرجه البخاري من حديث أنس ومسلم من حديث جابر، وهو مخرج في «الإرواء» (٥١٥) فإن استجاب الدكتور فذلك ما نرجوه (وعفا الله عما سلف) وإن كانت الأخرى فلا يلومن إلا نفسه والعاقبة للمتقين، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿**إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار**﴾.

وقد فرغ من الكتاب في ٢٧ جمادى الآخرة من سنة ١٣٩٧هـ.

١٩ ــ التوسل : أحكامه وأنواعه

اضطرب الناس في مسألة التوسل ، وحكمها في الدين اضطراباً كبيراً ، واختلفوا فيها اختلافاً عظيماً ، بين محلل ومحرم ، ومغال ومتساهل ، وقد اعتاد جمهور المسلمين منذ قرون طويلة أن يقولوا في دعائهم مثلاً : « اللهم بحق نبيك أو بجاهه عافني واعف عني » . و « اللهم إني أسألك بحق البيت الحرام أن تغفر لي » و « اللهم بجاه الأولياء والصالحين ، ومثل فلان وفلان » . أو « اللهم بكرامة رجال الله عندك ، وبجاه من نحن في حضرته ، وتحت مدده [وهو الاعتقاد بإمداد بشر ميت للأحياء هو اعتقاد باطل ، وطلبه استغاثة بغير الله ، وهي نوع من أنواع الشرك الأكبر والعياذ بالله] فرج الهم عنا وعن

المهمومين » و « اللهم إنا قد بسطنا إليك أكف الضراعة متوسلين إليك بصاحب الوسيلة والشفاعة أن تنصر الإسلام والمسلمين . . . » الخ .

ويُسمون هذا توسلاً ، ويدَّعون أنه سائغ ومشروع ، وأنه قد ورد فيه بعض الآيات والأحاديث التي تقره وتشرعه ، بل تأمر به وتحض عليه ، وبعضهم غلا في إباحة هذا حتى أجاز التوسل إلى الله تعالى ببعض مخلوقاته التي لم تبلغ من المكانة ما يؤهلها لرفعة الشأن ، كقبور الأولياء ، والحديد المبني على أضرحتهم ، والتراب والحجارة والشجر القريبة منها ، زاعمين أن ما جاوز العظيم فهو عظيم ، وأن إكرام الله لساكن القبر يتعدى إلى القبر نفسه حتى يصح أن يكون وسيلة إلى الله بل قد أجاز بعض المتأخرين الاستغاثة بغير الله . وادعى أنها توسل ، مع أنها شرك محض ينافي التوحيد من أساسه ! فما هو التوسل يا ترى ؟ وما هي أنواعه ؟ وما معنى الآيات والأحاديث الواردة فيه ؟ وحكمه الصحيح في الإسلام ؟ يجيب عنها الشيخ في هذه الرسالة بأسلوب علمي دقيق يستفيد منه الجاهل والمتعلم والطالب والعالم ، وقد فصل فيه القول تفصيلاً ، وذكر الأحاديث الصحيحة والضعيفة ، ورد فيه على من خالف طريقة السلف في الأصول .

وقد رتب الشيخ كتابه كالآتي :

● **الفصل الأول** : التوسل في اللغة والقرآن .

معنى التوسل في لغة العرب .

معنى الوسيلة في القرآن .

الأعمال الصالحة وحدها هي الوسائل المقربة إلى الله .

متى يكون العمل صالحاً ؟

٢٠ ــ حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة :

يقول الشيخ :

ولقد علمت أن كتابنا هذا ، كان له الأثر الطيب ـ والحمد لله ـ عند الفتيات المؤمنات ، والزوجات المحصنات ، فقد استجابت لما تضمنه من الشروط الواجب توفرها من جلباب المرأة المسلمة كثيرات منهن ، وفيهن من بادرت إلى ستر وجهها أيضاً ، حين علمت منه أن ذلك من محاسن الأمور ، ومكارم الأخلاق ، مقتديات فيه بالنساء الفضيلات من السلف الصالح ، وفيهن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .

ومع ذلك فإن بعض أهل العلم وطلابه ، لاسيماالمقلدون منهم ـ فإنهم مع إعجابهم بالكتاب وأسلوبه العلمي ، وقوة حجته ونصاعة برهانه ـ لم يرقهم ما جاء فيه من التصريح بأن وجه المرأة ليس بعورة ، وقد كتب إلي بذلك أحد الأساتذة في المدارس الثانوية ،وشافهني به آخرون هنا في سورية ، وفي الحجاز أيضاً . وهؤلاء فريقان :ـ
الأول : من لا يزال يرى أن الوجه عورة ، وليس ذلك عن دراسة الأدلة الشرعية وتتبعها من مصادرها الأصلية ، وإنما تقليداً لمذهبه الذي نشأ عليه ، أو البيئة التي عاش فيها ، وفيها بعض المتحمسين لذلك أشد الحماسة بحسن نية ، وعاطفة إسلامية ، وغيرة دينية . وقد جلست إلى أحد هؤلاء الفضلاء جلسة دامت ساعات ،

تباحثنا فيها حول المسألة ، وكان ذلك بطلب مني ، لعلي أجد عنده ، ما يؤيد رأيه ، فلم أحظ بشيء من ذلك ، وكل الذي سمعته منه ، إنما هي شبهات عرضت له على بعض أدلة الكتاب ، صدته عن الاقتناع بها ، وتبني لازمها ، فأجبته ليلتئذ عن شبهاته بما يسر الله ، ثم فكرت بعد ذلك في المسألة مرة أخرى ، وأجلت النظر في أدلتها ، وما وردني من شبهات حولها ، فازددت بذلك اقتناعاً بصواب رأيي ، وخطأ الرأي المخالف به ، كيف لا ، ورأينا ما ذهب إليه جماهير العلماء من المفسرين والفقهاء . كما هو مشروح في هذا الكتاب ، وقد أوردت تلك الشبهات ، وما فتح الله علي من الجواب في هذه الطبعة منه .

الثاني : يذهب معنا إلى أن الوجه ليس بعورة ، ولكنه يرى مع ذلك أنه لا يجوز إشاعة هذا المذهب نظراً لفساد الزمان ، وسداً للذريعة ، فإلى هؤلاء أقول :

إن الحكم الشرعي الثابت في الكتاب والسنة لا يجوز كتمانه وطيه عن الناس ، بعلة فساد الزمان أو غيره ، لعموم الأدلة القاضية بتحريم كتمان العلم ، مثل قوله تعالى ﴿ **إنّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون** ﴾ [البقرة ١٥٩] وقوله ﷺ « **من كتم علماً ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار** » . رواه ابن حبان في « صحيحه » رواه الحاكم وصححه هو والذهبي ، وغير ذلك من النصوص الرادعة عن كتم العلم .

فإذا كان القول بأن وجه المرأة ليس بعورة حكماً ثابتاً في الشرع كما

نعتقد ، فكيف يجوز القول بكتمانه ، وترك تعريف الناس به ؟! اللهم غفراً .

نعم من كان يرى أنه مع ذلك لايجوز العمل به سداً للذريعة ، فعليه هو بدوره أن يبين ذلك الذي يراه للناس ولا يكتمه ، ويأتي بالأدلة التي تؤيد رأيه ، وهيهات هيهات ! فهذا رسول الله ﷺ يرى الفضل بن العباس رضي الله عنه يلتفت إلى المرأة الخثعمية وكانت امرأة حسناء ينظر إليها ، تنظر إليه ، وهي غير محرمة ، ثم لا يكون منه عليه الصلاة والسلام أكثر من أن يصرف وجه الفضل عنها ، ولا يأمرها أن تستر وجهها عنه ، فأي ذريعة ووسيلة أوضح من هذه ، وهو ﷺ القائل بهذه المناسبة : « رأيت شاباً وشابة ، فلم آمن الشيطان عليهما » فهذا الحديث الصحيح ، يقرر أن كشف المرأة عن وجهها - ولو كانت جميلة - حق لها . إن شاءت أن تأخذ به فعلت ، وليس لأحد أن يمنعها من ذلك ، بزعم خشية الافتتان بها ، فمثل هذا الحديث منعنا من أن نقول برأي الفريق المذكور . وأوجب علينا إشاعة الرأي الصواب في المسألة .

وبذلك أدينا الأمانة العلمية حق الأداء ، فبينا ما يجب على المرأة وما يحسن بها ، فمن التزم الواجب فبها ونعمت ، ومن أخذ بالأحسن فهو أفضل . وهذا هو الذي التزمته علمياً مع زوجي ، وأرجو الله تعالى أن يوفقني لمثله مع بناتي حين يبلغن أو قبيل ذلك .

ومن الغريب ماجاء في كتاب الأستاذ وسبقت الإشارة إليه :
« وقد يلحظ أحدهم ، أو يسمع حرصك الحسن على ستر أهلك الستر

المطلوب دون السماح بإظهار الوجه ، معاذ الله (!) فإذا قرأ ماكتبت ، قال : خالفت فتواه تقواه ، ورماك بما لا يجمل » !

وقد كنت أرسلت إليه جواب كتابه بتاريخ (٢٣/٩/٧٤ م) ومما فيه جواباً عن هذه الفقرة قولي : « إن رماني أحدهم ظلماً « بما لا يجمل » فإن لي أسوة حسنة بالأنبياء والصالحين صلوات الله عليهم أجمعين ، الذين لم يرمهم أعداؤهم « بما لا يجمل » فقط بل وبما يقبح أيضاً ، ومما لا شك فيه عندي ، أن الرامي بماأشار إليه حضرة الكاتب معتد ظالم ، أو جاهل ينبغي أن يعلم ، وذلك لأمرين :-

الأول : أن غاية ما قررته في « الكتاب » أن وجه المرأة ليس بعورة ، وأنه يجوز أن تظهره بالشرط المذكور فيه ، وهذا ليس معناه أنه يلزم القائل به أن يكشف وجه زوجه ولابد ، لأن هذا ليس من شأن الأمر الجائز ، بل هو من لوازم الأمر الواجب ، إذ أن كل واحد يعلم أن الجائز هو مايجوز فعله ، كما يجوز تركه ، فإذا أنا أخذت بالترك أو أخذت بالفعل ، فعلى الحالتين لم أخرج عما أفتيت به من الجواز .

فتبين من ذلك أن من قال في : « خالفت فتواه تقواه . . » كان بعيداًجداً عن الفهم السليم أو العدل .

والآخر : أنني بجانب تقريري أن الوجه ليس بعورة . . . قد قررت أيضا أن الستر هو الأفضل ، ورددت فيه (ص ٣٦) على من زعم أن الستر بدعة وتنطع في الدين بأحاديث وآثار كثيرةأوردتها . ثم ختمتها بما نصه (ص ٥٣) :

« فيستفاد مما ذكرنا أن ستر المرأة لوجهها ببرقع أو نحوه مماهو معروف اليوم عند النساء المحصنات أمر مشروع محمود ، وإن كان لا

يجب ذلك عليها ، بل من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » .

فهذا مني نص صريح في تفضيل الستر ، ورد على الطائفتين المتشددتين : القائلين منهم بوجوبه والقائلين منهم ببدعيته ، و (خير الأمور أوساطها) .

وحقيقة الأمر عندي ، أنه وإن كان قلبي ليكاد يتفطر أسى وحزناً من هذا السفور المزري والتبرج المخزي ، الذي تهافتت عليه النساء في هذا العصر ، تهافت الفراش على النار ، فإنني لا أرى أبداً أن معالجة ذلك ، تكون بتحريم ما أباح الله لهن من الكشف عن الوجه وأن نوجب عليهن ستره بدون أمر من الله ورسوله . بل إن حكمة التشريع ، والتدرج فيه ، وبعض أصوله التي فيها قوله ﷺ : « يسروا ولا تعسروا » وأصول التربية الصحيحة ، كل ذلك يوجب على فقهاء الأمة ومربيها ومرشديها ، أن يتلطفوا بالنساء ، ويأخذوهن بالرفق لا بالشدة ، ويتساهلوا معهن فيما يسر الله فيه ، لا سيما ونحن في زمن قل من يأخذ بالعزائم من الأمور والفرائض ، فضلاً عن المستحبات والنوافل !

فإذا كان بعض العلماء اليوم يرون أن كشف المرأة عن وجهها مع سترها لما سواه من بدنها مما أمرها الله به خطر عليها ـ زعموا ـ فنرى أنه لا يليق منهم أن يكتفوا من المسألة بإظهار الإنكار الشديد على من يخالفهم في الرأي ، واتخاذ القرار بمنع دخول الكتاب إلى بلادهم بل إن عليهم أمرين اثنين لابد لهم من القيام بهما :

الأول : أن يبينوا للناس حكم الله فيها ، مستدلين عليه بالكتاب والسنة ، لا تقليداً لمذهب أو اتباعاً للتقاليد ، وبذلك فقط ،

يظهر للناس الصواب من الخطأ ، بل الحق من الباطل (فـأماالـزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) . إنهم إن فعلوا ذلك استجاب لهم النساء المؤمنات ، فهل يفعلون ؟! .

والآخر : أن يعنوا بتربية الفتيـات المسلمات تـربية إسـلامية صحيحة ، وخصوصـاً في المدارس والمسـاجد والجـامعات بتعليمهن وتثقيفهن الثقافة الشـرعية النافعـة ، ومنع المجلات الخليعة أن تتسرب إليهن وتفسد عليهن أخلاقهن ، ونحو ذلك من الوسائل المبذولـة في العصر الحاضر مما يمكن استعمالها في الشر والخير ، ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ .

بمثل هذا وذاك يمكن أن يوجد جيل من النساء المؤمنات اللاتي إذا سمعن مثل قول الله تعالى ﴿ ياأيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ﴾ بادرن إلى امتثال أمره كما فعلت نســاء الأنصـار رضي الله عنهن حــين نــزل قــولــه عــز وجــل ﴿ . . . وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ . بادرن فاختمرن بما تيسر لهن من الإزر كما هو مذكور في موضعه من الكتاب (ص ٢٤) .

فمثل هذه النسوة يمكن أن تؤمر بستر الوجه إن كان واجباً ، وأما أمر السواد الأعظم من النساء بذلك ، في مثل بلادنا السورية ، وغيرها كمصـر ونحوهـا من البلدان الأخرى التي انتشـر أو بدأ ينتشـر فيها التبرج والخلاعة بأبشع صوره ، مما لم تنج منه مع الأسف ـ حتى بلاد التوحيد التي كنا نأمل أن تكون الحصن الحصين للمسلمين مـع هذا التبرج ؛ فأمر هذا الجنس من النساء بستر الوجه الذي لم يأمر الله به ، وهن لا استعداد عندهن بأن يسترن نحورهن وصدورهن وماهو أكثر

من ذلك ، مما لا يذهب إليه من كان عنده ذرة من رائحة فقه الكتاب والسنة .

فمن الحكمة إذاًأن يقنع العلماء في هـذا العصر بـأن تستجيب النساء لماأمر الله به من حجب البدن كله حاشا الوجه والكفين . فمن حجـب ذلك أيضاً منهن ، فذلك ما نستحبه لهن ، وندعو إليه . وأما إيجاب ذلك عليهن فهو عندي تشدد في الدين وتنـطع لا يحبه الله ، وخصوصاً على النساء اللاتـي وصانا بهن رسول الله ﷺ خيـراً ، في أحاديث كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام : « رفقاً بالقوارير » ويوم تستجيب النساء المسلمات لأمر الله إلا من شذ منهن وتكون غريبة بين المستجيبات ، فيومئذ يعود إلى المسلمين عزهم ومجدهم ، وتقوم لهم دولتهم ، وينصرهم الله على عدوهم ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ ، ولن يكون ذلك إلا إذا استجـاب لأمره تعـالى الرجـال قبل النساء ، وعسى أن يكون ذلك قريباً ﴿ يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ .

وقد قسم الشيخ كتابه هذا « حجاب المرأة » وفق ما تتبعه من الآيات القرآنية ، والسنة المحمدية ، والآثار السلفية ، واستنتج هذه الشـروط للحجاب الإسلامي للمرأة المسلمة :ـ

١ ــ استيعاب جميـع البدن إلا ما استثنى .
٢ ــ ألا يكون زينة في نفسه .
٣ ــ أن يكون صفيقاً لا يشف .
٤ ــ أن يكون فضفاضاً غير ضيق .

٥ ـ ألا يكون مبخراً مطيباً .
٧ ـ ألا يشبه لباس الكافرات .
٨ ـ أن لا يكون لباس شهرة .

وقد شرح هذه الشروط شرحاً مفصلاً وافياً لا غنى للباحث وطالب العلم والعامي عنها والاحتجاج بها في مواطن الاحتجاج والبيان .

٢١ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة :

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه « اجتماع الجيوش الإسلامية » :

« . . . كما قال بعض السلف « القلوب آنية الله في أرضه ، فأحبها إليه أرقها وأصلبها وأصفاها » والمصباح هو نور الإيمان في قلبه والشجرة المباركة هي شجرة الوحي المتضمنة للهدى ودين الحق وهي مادة المصباح التي يتقد منها والنور على النور ، نور الفطرة الصحيحة والإدراك الصحيح ، ونور الوحي والكتاب ، فينضاف أحد النورين إلى الآخر فيزداد العبد نوراً على نور ، ولهذا يكاد ينطق بالحق والحكمة قبل أن يسمع ما فيه بالأثر ثم يبلغه الأثر بمثل ما وقع في قلبه ونطق به فيتفق عنده شاهد العقل والشرع والفطرة والوحي فيريه عقله وفطرته وذوقه الذي جاء به الرسول ﷺ هو الحق لا يتعارض عنده العقل والنقل البتة بل يتصادقان ويتوافقان .

فهذا علامة النور على النور عكس من تلاطمت في قلبه أمواج الشبه الباطلة والخيالات الفاسدة من الظنون الجهليات التي يسميها

أهلها « القواطع العقليات » فهي في صدره (كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

فانظر كيف انتظمت هذه الآيات طرائق بني آدم أتم انتظام ، واشتملت عليه أكمل اشتمال فإن الناس قسمان أهل الهدى والبصائر الذين عرفوا أن الحق فيما جاء به الرسول ﷺ عن الله سبحانه وتعالى وأنَّ كل ما عارضه فشبهات يشتبه على من قل نصيبه من العقل والسمع أمرها ، فيظنها شيئاً له حاصل ينتفع به وهي ﴿ كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب ﴾ أو ﴿ كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فماله من نور ﴾ . وهؤلاء هم أهل الهدى ودين الحق أصحاب العلم النافع والعمل الصالح ، الذين صدقوا الرسول ﷺ في أخباره ولم يعارضوها بالشبهات وأطاعوه في أوامره ولم يضيعوها بالشهوات فلا هم في علمهم من أهل الخوض الخراصين الذين هم في غمرة ساهون ، ولا هم في عملهم من المستمتعين بخلاقهم الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك هم الخاسرون . أضاء لهم نور الوحي المبين فرأوا في نوره أهل الظلمات في ظلمات آرائهم يعمهون ، وفي ضلالتهم يتهوكون ، وفي ريبهم يترددون مغترين بظاهر السراب ، ممحلين مجدبين مما بعث الله تعالى به رسوله ﷺ من الحكمة وفصل الخطاب إن عندهم إلا نخالة الأفكار وزبالة الأذهان التي قد رضوا بها واطمأنوا إليها وقدموها على السنة والقرآن ﴿ إن في صدورهم إلا كبر ماهم ببالغيه ﴾ أوجبه لهم

اتباع الهوى ونخوة الشيطان وهم لأجله يجادلون في آيات الله بغير سلطان » .

فمن خلال كلام ابن القيم رحمه الله نجده يشنع على من شذ من المسلمين عن هدى رسول الله ﷺ ، واتبع غير سبيل المؤمنين السابقين من أسلاف هذه الأمة، وهم أصحابه الذين كانوا يتلقفون هديه (فعله وقوله) بالقبول والسعة والرحب والحفظ ، وتلقفه بعدهم جيل التابعين سواء جاء بطريق رواية الفرد (الآحاد) أو رواية الجمع (المتواتر) بل كانوا يقولون : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

ولأهمية الموضوع وخطورته في العصر الحديث وحيث إنه لا توجد رسالة جامعة مفصل فيها باطل هذا المذهب الذي نشأ قديماً وتبناه حديثاً كثير من الذين عاشوا في بيئات مملوءة بالخرافة والبدعة والاستهانة بالسنة فنضحوا الجهل بين المسلمين ، لأنه كما يقول القائل (الإنسان ابن بيئته) قام الشيخ ناصر متصدياً لهذه الحماقة السمجة بمحاضرة ألقاها من حوالي سبع وعشرين سنة في جمع من الشباب المسلم المثقف في دمشق ، ثم بعد ذلك حولت إلى رسالة ليعم النفع وينتشر العلم . وقد جمع الشيخ في هذه الرسالة من البراهين القاطعة والأدلة الناصعة على فساد الرأي المذكور ، وهتك الستر عما فيه من المغالطات والتلبيسات ، مما كان له أثر طيب جداً . والحمد لله رب العالمين على توفيقه في تحصين كثير من الشباب المسلم في جميع بقاع العالم ضد ذلك الرأي الخطير ، وحمايتهم من الانجراف في تياره ، فكان من أثره والحمد لله وخاصة في أرض الجزيرة أن ضعف انتشاره ورد على من يقول به في رسائل شتى ومقالات كثيرة في الصحافة ، فأفحم الداعين إليه والمتمسكين به . وقد رُتبت الرسائل على عشرين وجهاً حوى كل وجه على العلم الواضح

والأدلة الكثيرة الساطعة . ومن تلك الوجوه الهامةالوجه العشرون ، يقول فيه :

هناك حكمة تروى عن عيسى عليه الصلاة والسلام تقول في حق المتنبئين الدجالين الكذبة : « من ثمارهم تعرفونهم » فمن شاء من المسلمين أن يعرف ثمرة ذلك القول الباطل : «إن العقيدة لا تثبت» بحديث الآحاد ، فليتأمل فيما سنسوقه من العقائد الإسلامية التي تلقاها الخلف عن السلف ، وجاءت الأحاديث متضافرةمتوافرة شاهدة عليها ، وحينئذ يتبينٌ له خطورة ذلك القول الذي يتبناه المخالفون دون أن يشعروا بما يؤدي إليه من الضلال البعيد ، من إنكار ما عليه المسلمون من العقائد الصحيحة . وهاك مايحضرني الآن منها :

١ ــ نبوة آدم عليه السلام ، وغيره من الأنبياء الذين لم يذكروا في القرآن !

٢ ــ أفضليةنبينامحمد ﷺ على جميع الأنبياء والرسل .

٣ ــ شفاعته ﷺ العظمى في المحشر .

٤ ــ شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته .

٥ ــ معجزاته ﷺ كلها ماعدا القرآن ، ومنها معجزة انشقاق القمر ، فإنها مع ذكرها في القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصرحة بانشقاق القمر معجزةً لرسول الله ﷺ .

٦ ــ صفاته ﷺ البدنية وبعض شمائله الخلقية .

٧ ــ الأحاديث التي تتحدث عن بدءالخلق وصفة الملائكة والجن ، والجنة ، والنار ، وأنهما مخلوقتان ، وأن الحجر الأسود من الجنة (وقد صرح الشيخ شلتوت في كتابه (عقيدة وشريعة) ص ١١٣)

بأنه حجر طبيعي من أحجار مكة كما أشار (ص٢٤ - ٢٥) إلا أنه لا يعتقد أن الملائكة خلقت من نور !» .

٨ ـ خصوصياته ﷺ التي جمعها السيوطي في كتاب (الخصائص الكبرى) مثل دخول الجنة ورؤية أهلها وما أعد للمتقين فيها ، وإسلام قرنيه من الجن وغير ذلك .

٩ ـ القطع بأن العشرة المبشرين بالجنة من أهل الجنة . !

١٠ ـ الإيمان بسؤال منكر ونكير في القبر .

١١ ـ الإيمان بعذاب القبر .

١٢ ـ الإيمان بضغطة القبر .

١٣ ـ الإيمان بالميزان ذي الكفين يوم القيامة .

١٤ ـ الإيمان بالصراط .

١٥ ـ الإيمان بحوضه ﷺ ، وأن من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً .

١٦ ـ دخول سبعين ألفاً من أمته ﷺ الجنة بغير حساب .

١٧ ـ سؤال الأنبياء في المحشر عن التبليغ .

١٨ ـ الإيمان بكل ما صح في الحديث في صفة القيامة والحشر والنشر .

١٩ ـ الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره ، وأن الله تعالى كتب على كل إنسان سعادته أو شقاوته ورزقه وأجله .

٢٠ ـ الإيمان بالقلم الذي كتب كل شيء .

٢١ ـ الإيمان بأن القرآن كتاب الله حقيقة لا مجازاً .

٢٢ ـ الإيمان بالعرش والكرسي حقيقة لا مجازاً .

٢٣ ـ الإيمان بأن أهل الكبائر لا يخلدون في النار .

٢٤ ـ وأن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر في الجنة .

٢٥ ــ وأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء .

٢٦ ــ وأن لله ملائكة سياحين يبلغون النبي ﷺ سلام أمته عليه .

٢٧ ــ الإيمان بمجموع أشراط الساعة كخروج المهدي ، ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدجال ، ودابة الأرض من موضعها ، وغيرهما مما صحت به الأحاديث .

٢٨ ــ وأن المسلمين يفترقون على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، وهي التي تتمسك بما كان عليه الصحابة من عقيدة وعبادة وهدي .

٢٩ ــ الإيمان بجميع أسماء الله الحسنى ، وصفاته العليا مماجاء في السنة الصحيحة ، كالعلي والقدير وصفة الفوقية والنزول وغيرها .

٣٠ ــ الإيمان بعروجه ﷺ إلى السماوات العلى ، ورؤيته آيات ربه الكبرى .

هذه بعض العقائد الإسلامية الصحيحة التي وردت في الأحاديث الثابتة المتواترة أو المستفيضة ، وتلقتها الأمة بالقبول ، وهي تبلغ المئات ، ومأأظن أحداً من المسلمين يجرؤ على إنكارها ، أو التشكيك فيها ، وإن كان ذلك يلزم الذين لا يثبتون العقيدة بحديث الآحاد ، هدانا الله تعالى وإياهم إلى سواء السبيل ، فماذا بعد الحق والنور إلا الضلال المبين والظلمات ! .

٢٢ ـ صفة صلاة النبي ﷺ « من التكبير إلى التسليم كأنك تراها » :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري

وهذا الكتاب يُعَدُّ اختصاراً أو تلخيصاً للكتاب الأصلي وهو (صفة صلاة النبي ﷺ) الكبير فذاك يقع في أكثر من (٥٠٠ صفحة) .

سبب تأليف الكتاب :

ولماكنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع ، فقد رأيت من الواجب علي أن أضع لإخواني المسلمين ممن همهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم ﷺ ، كتاباً مستوعباً ما أمكن لجميع ما يتعلق بصفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم ، بحيث يسهل على من وقف عليه من المحبين للنبي ﷺ حباً صادقاً القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولهذا فإني شمرت عن ساعد الجد ، وتتبعت الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث ، فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك ، وقد اشترطت على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده ، حسبما قواعد الحديث الشريف وأصوله ، وضربت صفحاً عن كل ماتفرد به مجهول أو ضعيف ، سواء كان في الهيئات أو الأذكار و الفضائل وغيرها ، لأنه فيما ثبت من الحديث غنية عن الضعيف منه ، لأنه لا يفيد ـ بلا خلاف ـ إلا الظن ، والظن المرجوح ، وهو كما قال تعالى :ـ ﴿ لا يغني من الحق شيئاً ﴾ [النجم ٢٨] . وقال ﷺ « إياكم

والظن فإن الظن أكذب الحديث » البخاري ومسلم .

فلم يتعبدنا الله تعالى بالعمل به ، نهانا رسول الله ﷺ عنه فقال : « اتقوا الحديث عني إلا ماعلمتم » صحيح أخرجه الترمذي وأحمد وابن أبي شيبة .

فإذا نهى عن رواية الضعيف فالأحرى أن ينهى عن العمل به .

هذا وقد كنت وضعت الكتاب على شطرين : أعلى وأدنى ، أماالأول فهو كالمتن أوردت فيه متون الأحاديث أو الجمل اللازمة منها ، ووضعتها في أماكنها اللائقة بها مؤلفاً بين بعضها بحيث يبدو الكتاب منسجماً من أوله إلى آخره ، وحرصت على المحافظة على نص الحديث ولفظه الذي ورد في كتب السنة ، وقد يكون له ألفاظ فأوثر منها لفظاً لفائدة التأليف أو غيره ، وقد أضم إليه غيره من الألفاظ فأنبه على ذلك بقولي : (وفي لفظ : كذا وكذا) أو (في رواية : كذا كذا) ولم أعزُها إلى روا تها من الصحابة إلا نادراً ، ولا بينت من رواها من أئمة الحديث تسهيلاً للمطالعة والمراجعة .

وأما الشطر الآخر فهو كالشرح لما قبله ، خرجت فيه الأحاديث الواردة في الشطر الأعلى ، مستقصياً ألفاظه وطرقه ، مع الكلام على أسانيدها وشواهدها تعديلاً وتجريحاً ، وتصحيحاً وتضعيفاً حسبما تقتضيه علوم الحديث الشريف وقواعده ، وكثيراً ما يوجد في بعض الطرق من الألفاظ والزيادات مالا يوجد في الطرق الأخرى ، فأضيفها إلى أصل الحديث الوارد في القسم الأعلى إذا أمكن انسجاماً مع أصله ، وأشرت إلى ذلك بجعلها بين قوسين مستطيلين هكذا [ ] ، دون أن أنص على من تفرد بها من المخرجين لأصله ، هذا إذا كان مصدر

الحديث ومخرجه عن صحابي واحد ، وإلا جعلته نـوعاً آخـر مستقلاً بنفسه ، كماتراه في أدعية الاستفتاح وغيره ، وهذا شيء عزيز نفيس لا تكـاد تجـده هكـذا في كتـاب ، والحمـد لله الـذي بنعمتـه تتم الصالحات .

ثم أذكر فيه مذاهب العلماء حول الحديث الذي خرجناه ، ودليل كل منهم مع مناقشتها وبيان مالها وما عليها ، ثم نستخلص من ذلك الحق الذي أوردناه في القسم الأعلى ؟ وقد أورد فيه بعض المسائل التي ليس عليها نص في السنة إنما هي من المجتهد فيها ، ولا تدخـل في موضوع كتابنا . ولماكان طبع الكتاب بشـطريه يخـرج في نحو (٥٠٠ ـ ٦٠٠) صفحة تقريباً من القياس الكبير ، وهو يكلفنا من الثمن مالا طاقة لنا به ، لذلك رأينا أن نطبع الشطر الأول منه مستقلاً عن الآخر ، مترقبين فرصةأخرى نتمكن فيها من إعادة طبعه مع الشطر الآخر إن شاء الله تعالى ، وسميته « صفة صلاةالنبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها » هذا وقد طبع هذا الكتاب أكثر من تسع طبعات في كل طبعة زيادات وتنقيحات لا تخلو عن سابقاتها من الطبعات .

٢٣ ــ تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ

طلب أحد الأفاضل من الشيخ ناصر أن يقوم بتلخيص كتابه « صفة صلاة النبي ﷺ » واختصاره وتقريب عبارته إلى عامة الناس . يقول : « ولما رأيته اقتراحاً مباركاً ، وكان موافقاً لما كان يجول في نفسي من زمن بعيد ، وطالما سمعت مثله من أخٍ صديق فشجعني ذلك على أن أقتـطع له قليـلاً من وقتي المزدحم بكثـير من الأعمال العلميـة ، فبادرت إلى تحقيق ما اقترحه حسب طاقتي وجهدي ، سـائلاً المـولى

سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه ، وينفع به إخواني المسلمين » .

وقد أورد فيه بعض الفوائد الزائدة على « الصفة » التي تنبه لها ، واستحسن ذكرها في أثناء التلخيص ، كما عني عناية خاصة بشرح بعض الألفاظ الواردة في بعض الجمل الحديثية أو الأذكار .

وجعل له عناوين رئيسة ، وأخرى كثيرة جانبية توضيحية ، وأورد تحتها مسائل من الكتاب بأرقام متسلسلة ، وصرح بجانب كل مسألة بحكمها من ركن أو واجب ، وما سكت عن بيان حكمة فهو من السنن ، وبعضها قد يحتمل القول بالوجوب . يقول الشيخ : والجزم بهذا أو ذاك ينافي التحقيق العلمي .

والركن : هو ما يتم به الشيء الذي هو فيه ، ويلزم من عدم وجوده بطلان ماهو ركن فيه ، كالركوع مثلاً في الصلاة ، فهو ركن فيها ، يلزم من عدمه بطلانها .

والشرط : كالركن إلا أنه يكون خارجاً عما هو شرط فيه . كالوضوء مثلاً في الصلاة ؛ فلا تصح بدونه .

والواجب : هو ما ثبت الأمر به في الكتاب أو السنة ، ولا دليل على ركنيته أو شرطيته ، ويُثاب فاعله ويعاقب تاركه إلا لعذر .

ومثله (الفرض) ، والتفريق بينه وبين الواجب اصطلاح حادث لا دليل عليه .

والسنة : ما واظب النبي ﷺ عليه من العبادات دائماً ، أو غالباً . ولم يأمر به أمر إيجاب ، ويثاب فاعلها ، ولا يعاقب تاركها ولا يعاتب .

وأما الحديث الذي يذكره بعض المقلدين معزواً إلى النبي ﷺ :

« من ترك سنتي لم تنله شفاعتي » فلا أصل له عند رسول الله ﷺ . وما كان كذلك فلا يجوز نسبته إليه ﷺ خشيةالتقول عليه ، فقد قال ﷺ : « من قال عليّ مالم أقله فليتبوأ مقعدة من النار » .

وإن من نافلة القول أن أذكر أنني لم ألتزم فيه تبعاً لأصله مذهباً معيناً من المذاهب الأربعة المتبعة . وإنما سلكت فيه مسلك أهل الحديث الذين يلتزمون الأخذ بكل ما ثبت عنه ﷺ من الحديث ، ولذلك كان مذهبهم أقوى من مذاهب غيرهم ، كما شهد بذلك المنصفون من كل مذهب منهم العلامةأبو الحسنات اللكنوي الحنفي القائل : « وكيف لا وهم ورثةالنبي ﷺ حقاً ، ونواب شرعه صدقاً ، حشرنا الله في زمرتهم ، وأماتناعلى حبهم وسيرتهم» .

واختتم الشيخ تقدمته لهذا المختصر بأبياتٍ للإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله ، إذ قال :

دين النبي محمد أخبارٌ
نعم المطية للفتى آثار

لا ترغبنّ عن الحديث وآله
فالرأي ليل والحديث نهارُ

ولربما جهل الفتى أثر الهدى
والشمس بازغة لها أنوارُ

واختتم الرسالة بنصيحة لأخيه المسلم وذلك بقوله :

هذا ما تيسر لي من « تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ » محاولاً

بذلك أن أقربها إليك ، حتى تكون واضحة لديك ، ماثلة في ذهنك ، وكأنما تراها بعينك . فإذا أنت صليت نحو ما وصفْتُ لك من صلاته ﷺ ، فإني أرجو من الله تعالى أن يتقبلها منك ، لأنك بذلك تكون قد حققت فعلاً قول النبي ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

ثم عليك بعد ذلك أن لا تنسى الاهتمام باستحضار القلب والخشوع فيها ، فإنه هو الغاية الكبرى من وقوف العبد بين يدي الله تعالى فيها ، وبقدر ما تحقق في نفسك من هذا الذي وصفت لك من الخشوع والاحتذاء بصلاته ﷺ ، يكون لك الثمرة المرجوة التي أشار إليها ربنا تبارك وتعالى بقوله : ﴿ **إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر** ﴾ .

وختاماً ، أسأل الله تعالى أن يتقبل منا صلاتنا وسائر أعمالنا ، ويدخر لنا ثوابها إلى يوم نلقاه ﴿ **يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم** ﴾ . والحمد لله رب العالمين .

٢٤ ـ قيام رمضان وبحث عن الاعتكاف ـ وكيفي أدائه ومشروعية الجماعة فيه ـ ومعه بحث قيم عن الاعتكاف .

في هذا البحث القيم يبين الشيخ فضل قيام رمضان وفضل إحيائه بالذكر والصلاة ، وليلة القدر وتحديدها ، ومشروعية الجماعة في القيام وأنها أفضل من الانفراد ، وذلك بدليل فعل النبي ﷺ بنفسه لها ، كما قال أبو ذر الغفاري رضي الله عنه في الحديث المبين في صفحة (١٤) . ومن جانب آخر مشروعية صلاة الجماعة للنساء وذلك لحديث عرفجة الثقفي في صفحة (١٥) .

وبين رحمه الله وغفر له عدد ركعات القيام ، والقراءة فيها ، ووقتها ، والكيفيات التي تصلى بها صلاةالليل ؛ وهي ست كيفيات مشروعة مع أدلتها من صحيح السنة المرفوعة والموقوفة . وهكذا في الوتر . وأفرد بحثاً قيماً في الاعتكاف وأحكامه ورتبه ترتيباًعلمياً مفيداً ، وطعمه بماصح من الآثار النبوية القيمة ، فأضحت الرسالة مفيدةً قيمةً مختصرةً لمن أراد أن يطلع على سنن الرسول ﷺ ، وأصحابه وسلف هذه الأمة بهذه الشعيرة العظيمة .

وقد افتتحها ببعض الفوائد العلمية التي هي من عادة الشيخ نفعنا الله بعلومه .

قال « . . . أما بعد فقد صح عن ابن مسعود موقوفاً ، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ حكماً ، أنه قال : « كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ، ويربو فيها الصغير ، ويتخذها الناس سنة ، إذا تُرِكَ منها شيء قيل : تركت السنة ؟

قالوا : ومتى ذاك ؟ قال : إذا ذهبت علماؤكم وكثرت قراؤكم ، وقلت فقهاؤكم ، وكثرت أمراؤكم ، وقلّت أمناؤكم ، والتمست الدنيا بعمل الآخرة ، وتفقه لغير الدين » .(*)

وهذا الحديث من أعلام نبوته ﷺ وصدق رسالته ، فإن كل فقرة من فقراته ، قد تحققت في العصر الحاضر ، ومن ذلك كثرة البدع ، وافتتان الناس بها حتى اتخذوها سنة ، وجعلوها ديناً يتبع ، فإذا أعرض عنها أهل السنة حقيقة ، إلى السنة الثانية عنه ﷺ قيل : تركت السنة ! .

(*) رواه الدارمي ١/٦٤ بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن ، والحاكم ٤/٥١٤ وغيرهما .

وهذا هو الذي أصابنا نحن أهل السنة في الشام حينما أحيينا سنة صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة ، مع المحافظة فيها على الاطمئنان والخشوع والأذكار المتنوعة الثابتة عنه ﷺ ، بقدر الإمكان . الأمر الذي ضيعته جماهير المحافظين على صلاتها بعشرين ركعة ، ومع ذلك فقد ثارت ثائرتهم ، وقامت قيامتهم ، حينما أصدرنا رسالتنا « صلاة التراويح » وهي الرسالة الثانية من رسائل كتابنا « تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » ، ولما رأوا مافيها من تحقيق :

١ ـ أن النبي ﷺ لم يصل التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة .

٢ ـ وأن عمر رضي الله عنه أمر أبياً وتميماً الداري رضي الله عنهما أن يصليا بالناس التراويح إحدى عشرة ركعة وفق السنة الصحيحة .

٣ ـ وأن رواية : أن الناس كانوا يقومون على عهد عمر في رمضان بعشرين ركعة رواية شاذة ضعيفة مخالفة لرواية الثقات الذين قالوا : إحدى عشرة ركعة ، وأن عمر رضي الله عنه أمر بها .

٤ ـ وأن الرواية الشاذة ، لو صحت ، لكان الأخذ بالرواية الصحيحة أولى ، لموافقتها للسنة في العدد ، وأيضاً ، فإنه ليس فيها أن عمر أمر بالعشرين ، وإنما الناس فعلوا ذلك ، بخلاف الرواية الصحيحة ، ففيها أنه أمر بإحدى عشرة ركعة .

٥ ـ وأنها لو صحت أيضاً لم يلزم من ذلك التزام العمل بها ، وهجر العمل بالرواية الصحيحة المطابقة للسنة بحيث يُعَدُّ العامل بالسنة خارجاً عن الجماعة ! بل غاية ما يستفاد منها جواز العشرين مع القطع بأن ما فعله ﷺ ، وواظب عليه هو الأفضل .

٦ ـ وبيَّنا فيها أيضاً عدم ثبوت العشرين عن أحد من الصحابة الأكرمين .

٧ ـ وبطلان دعوى من ادعى أنهم أجمعوا على العشرين .

٨ ـ وبينا الدليل الموجب لالتزام العدد الثابت في السنة ، ومن أنكر الزيادة عليه من العلماء ، وغيره ، من الفوائد التي قلما توجد مجموعةً في كتاب .

كل ذلك بأدلة واضحة من السنة الصحيحة ، والآثار المعتمدة ، الأمر الذي أثار عليناحملة شعواء من جماعة من المشايخ المقلدة ، بعضهم في خطبهم ودروسهم ، وبعضهم في رسائل ألفوها في الرد على رسالتنا السابقة ، وكلها قفراء من العلم النافع ، والحجة الدالة عليه ، بل هي مسوَّدة بالسباب والشتائم ، كما هي عادة المبطلين حينما يثورون على الحق وأهله ، ولذلك لم نر كبير فائدة في أن نضيع وقتنا بالرد عليهم ، وبيان عوار كلامهم لأن العمر أقصر من أن يتسع لذلك لكثرة هؤلاء ، هداهم الله تعالى أجمعين .

وقد طبع الكتاب طبعته الجديدة مع زيادات وفوائد علمية وذلك في الأردن من عام ١٤٠٦ هـ .

٢٥ ـ تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد .

يبين الشيخ في هذه الرسالة أهمية موضوعها الذي به تصلح أحوال المسلمين وتسلم من الشرك العظيم الذي يبدأ بهذه البدعة العظمى وهي التوسل بالأموات وجعلها وسائط بينها وبين البارىء جل جلاله ، وبناء المساجد عليها . فهو بهذه الرسالة يحذر جماهير المسلمين

من هذه البدعة التي استشرت فيهم ، والتي دائماً ما تؤدي إلى الإشراك بالله العظيم والكفر به مع الاستمرار بها ، وركز في الرسالة على أمرين هامين ينحصر بهما موضوع الرسالة :

الأول : حكم بناء المساجد على القبور .

الثاني : حكم الصلاة في هذه المساجد .

ويقول : وإني آثرت البحث فيهما ، لأن بعض الناس خاضوا فيهما بغير علم ، وقالوا مالم يقله من قبلهم عالم ، لاسيما وأكثر الناس لامعرفةعندهم فيه مطلقاً ، فهم في غفلة عنه ساهون ، وللحق جاهلون ، ويدعهم في ذلك سكوت العلماء عنهم ـ إلا من شاء الله وقليل ماهم ـ خوفاً من العامة ، أو مداهنةلهم في سبيل الحفاظ على منزلتهم ، متناسين قول الله تبارك وتعالى ﴿ **إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون** ﴾ . [البقرة ـ ١٥٩] ، وقوله ﷺ : « من كتم علماً ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار »(*)

وكان من نتيجة هذا السكوت وذلك الجهل ، أن آل الأمر إلى ارتكاب كثير من الناس ما حرم الله تعالى ولعن فاعله ، كما سيأتي بيانه ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد ! بل صار بعضهم يتقرب إلى الله تبارك وتعالى بذلك ! فترى كثيراً من محبي الخير وعمارة المساجد منهم ، ينفق أموالاً طائلة ليقيم لله مسجداً ، لكنه يعد فيه قبراً ، يوصي أن يدفن فيه بعد موته ! وآخر مثال أعرفه على ذلك ـ وعسى أن

(*) حديث حسن ، أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٢٩٦) والحاكم (١٠٢/١) وصححه ، ووافقه الذهبي .

يكون الأخير إن شاء الله هذا المسجد الذي هو في رأس شارع بغداد من الجهة الغربية بدمشق وهو المعروف بـ « مسجد بعيرا » وفيه قبره ، وقد بلغنا أن الأوقاف ما نعت في دفنه فيه أول الأمر ، ثم لا ندري الأسباب الحقيقية التي حالت بينها وبين ما أرادت ، ودفن « بعيراً » في مسجده بل في قبلته ! وإنا لله وإنا إليه راجعون ، وهو المستعان على الخلاص من هذه المنكرات وأمثالها ! .

ومنذ أيام قليلة توفي أحد المفتين من الشافعية ، فأراد ذووه أن يدفنوه في مسجد من المساجد القديمة شرقي دمشق ، فمانعت الأوقاف أيضاً في ذلك فلم يدفن فيه ، ونحن نشكر الأوقاف على هذه المواقف الطيبة ، وحرصها على منع الدفن في المساجد ، راجين الله تبارك وتعالى، أن يكون الحامل لها على هذا المنع هو إرضاء الله عز وجل واتباع شريعته ، وليس هو اعتبارات أخرى من سياسية أو اجتماعية أو غيرها ، وأن يكون ذلك بداية طيبة منها في سبيل تطهير المساجد من البدع والمنكرات المزدحمة فيها ! لاسيما ووزير الأوقاف فضيلة الباقوري له مواقف كريمة ، في محاربة كثير من المنكرات وخصوصاً بناء المساجد على القبور ، وله في هذا الموضوع كلام مفيد سيأتي نقله في المكان المناسب إن شاء الله تعالى .

ومن المؤسف لكل مؤمن حقاً أن كثيراً من المساجد في البلاد السورية وغيرها لا تخلو من وجود قبر أو أكثر فيها ، كأن الله تبارك وتعالى أمر بذلك ولم يلعن فاعله ! فكم تحسن الأوقاف صنعاً لو حاولت بحكمتها تطهير هذه المساجد منها . ولست أشك أنه ليس من الحكمة في شيء مفاجأة الرأي العام بذلك ، بل لابد من إعلامه قبل كل

شيء ، أن القبر والمسجد لا يجتمعان في دين الإسلام ، كما قال بعض العلماء الأعلام ، على ما سيأتي ، وأن اجتماعهما معاً ينافي إخلاص التوحيد والعبادة لله تبارك وتعالى ، هذا الإخلاص الذي من أجل تحقيقه تبنى المساجد ، كما قال تعالى : **﴿ وأن المساجد لله ، فلا تدعوا مع الله أحداً ﴾** .

أعتقد أن بيان ذلك واجب لا مناص منه ، ولعلي أكون قد وفقت للقيام به في هذه الرسالة ، فقد جمعت فيها الأحاديث المتواترة في النهي عن ذلك ، وأتبعتها بذكر مذاهب العلماء وأقوالهم المعتبرة ، التي تدل على ذلك ، وتشهد السنة ودعوة الناس إلى اتباعها ، والتحذير من مخالفتها ، ولكن صدق الله العظيم القائل : **﴿ فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً ﴾** [مريم : ٥٩] .

وقد قسمها إلى فصول سبعة مفيدة :

الفصل الأول : في أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد .

الفصل الثاني : في معنى اتخاذ القبور مساجد .

الفصل الثالث : في أن اتخاذ القبور مساجد من الكبائر .

الفصل الرابع : شبهات وجوابها .

الفصل الخامس : في حكمة تحريم بناء المساجد على القبور .

الفصل السادس : في كراهة الصلاة في المساجد المبنية على القبور .

الفصل السابع : في أن الحكم النسابق يشمل جميع المساجد إلا المسجد النبوي .

وفي تضاعيف هذه الفصول ، فصول أخرى فرعية ، تضمنت فوائد هامة نافعة إن شاء الله تعالى .

وقد سميت الرسالة : (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) .

٢٦ـ أحكام الجنائز وبدعها :

وكان سبب تأليف هذه الرسالة أن شخصاً عزيزاً على الشيخ طلب منه تأليف رسالة مختصرة في « آداب الجنائز في الإسلام » بمناسبة وفاة إحدى قريباته ليقوم هو وغيره بطبعها وتوزيعها على المجتمعين للتعزية في أيامها المعتادة ، ومغتنماً فرصة اجتماعهم لتعريفهم بسنةنبيهم ، حتى يستنوا بها ، ويهتدوا بهديها ويستنيروا بنورها . وقد وعده الشيخ خيراً ، لما في ذلك من التعاون في إحياء السنة وإماتة البدعة ، فسارع إلى تحقيق رغبة الأخ وإنجاز طلبه ، فكلف ذلك الأمر الشيخ الوقت الطويل وليس كما شاء الأخ ذلك من السرعة ، فبدأ أولا في دراسة مفردات مسائل الجنائز دراسة دقيقة فاحصة ، وتتبع الأدلة المختلف عليها منها ، ونقدها على ضوء علمي « أصول الحديث » و « أصول الفقه » ، واختيار الراجح منها ، دون أي تحيز لمذهب معين أو تأثر بعادة سيطرت حتى صارت كأنها دين يجب أن يتبع .

فانكب الشيخ وعزم على هذا العمل الكبير بعد أن استخار الله تعالى . ومعروف عند أهل العلم الذين مارسوا التأليف أن تحقيق مثل هذا العمل يتطلب سعياً حثيثاً ، وجهداً بليغاً ، وصبراً جميلاً وزمناً مديداً ، وبعد فترة ثلاثة أشهر ، عمل فيها الليل والنهار تمكن فيها من

إعداد هذا الكتاب الذي كشف فيه عن خبايا كنوز السنن في الجنائز والتي كانت محبوسة في أمهات المصادر فوضعها بين يدي القارىء الكريم .

يقول الشيخ : لما كان هديه ﷺ في الجنائز خير الهدى مخالفاً لهدى سائر الأمم مشتملاً على الإحسان للميت ، ومعاملته بما ينفعه في قبره ، ويوم معاده ، وعلى الإحسان إلى أهله وأقاربه ، وعلى إقامة عبودية الحي ، فيمايعامل به الميت ، وكان هديه في الجنائز إقامة العبودية للرب تبارك وتعالى على أكمل الأحوال والإحسان إلى الميت ، وتجهيزه إلى الله على أحسن أحواله وأفضلها ، ووقوفه ، ووقوف أصحابه صفوفاً يحمدون الله ، ويستغفرون له ويسألونه المغفرة والرحمة والتجاوز عنه ، ثم المشي بين يديه إلى أن يودعه حفرته ، ثم يقوم هو وأصحابه بين يديه على قبره ، سائلين له التثبيت أحوج ما كان إليه ثم يتعاهده بالزيارة إلى قبره ، والسلام عليه والدعاء له ، كما يتعاهد الحي صاحبه في دار الدنيا .

فأول ذلك ، تعاهده في مرضه وتذكيره الآخرة ، وأمره بالوصية والتوبة ، وأمر من حضره بتلقينه شهادة أن لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه .

ثم النهي عن عادة الأمم التي لا تؤمن بالبعث والنشور ، من لطم الخدود ، وشق الثياب وحلق الرؤوس ، ورفع الصوت بالندب والنواح وما يتبع ذلك .

وسن الخشوع للميت ، والبكاء الذي لا صوت معه ، وحزن القلب ، وكان يفعل ذلك ، ويقول « تدمع العين ، ويحزن القلب ،

ولا نقول إلا ما يرضي الرب » .

وسن لأمته الحمد والاسترجاع ، والرضى عن الله ، ولم يكن ذلك منافياً لدمع العين وحزن القلب ، ولذلك كان أرضى الخلق في قضائه وأعظمهم له حمداً ، وبكى مع ذلك يوم مات ابنه إبراهيم ، رأفة منه ورحمة للولد ، ورقة عليه ، والقلب ممتلىء بالرضا عن الله عز وجل وشكره ، واللسان مشتغل بذكره وحمده » .

ولماكان كثير من الناس بعيدين كل البعد عن هديه ﷺ في العبادات كلها ، ومنها (الجنائز) بسبب انصرافهم عن دراسة العلم ، ولاسيما علم الحديث والسنة ، وانكبابهم على العلوم المادية ، والعمل لجمع المال .

بيان كيفيةترتيب الكتاب

وهو مستوحى من الواقع :ـ

١ ـ مايجب على (المريض) من الرضى بالقضاء والصبر على القدر وترك تمني الموت وأداء الحقوق . والوصية والإشهاد عليها .

٢ ـ تلقين (المحتضر) وما على من حضره من التلقين وأمره بالشهادة .

٣ ـ ما على الحاضرين (بعد موته) من غمض عينيه . والدعاء له وتغطيته . والتعجيل بتجهيزه والمبادرة لقضاء دينه .

٤ ـ ما يجوز للحاضرين وغيرهم ـ من كشف وجهه وتقبيله والبكاء عليه .

٥ ـ ما يجب على أقارب الميت ـ من الصبر والرضا بالقدر والاسترجاع ، وإحداد المرأة على زوجها .

٦ ـ ما يحرم عليهم ـ من النياحة وضرب الخدود وشق الجيوب وغير ذلك كنعيه على المنائر .

٧ ـ النعي الجائز .

٨ ـ علامات حسن الخاتمة .

٩ ـ ثناء الناس على الميت .

١٠ ـ غسل الميت ـ وهكذا إلى الدفن وزيارة القبور .

وختمته بفصل خاص ببدع الجنائز استوعبت فيه جميع ما وقفت عليه من البدع منصوصاًعليه في كتاب من كتب أهل العلم قديماً وحديثاً . عازياً كل بدعة إلى موضعها من كتبهم .

ومالم يعز إليهم فهو مما يحكم المنهج العلمي في أصول البدع أنه منها . ولكني لم أر من نص منهم عليها . وكثير منها من بدع العصر الحاضر .

٢٧ ـ تلخيص أحكام الجنائز لمحمد ناصر الدين الألباني .

يقول الشيخ :

. . أمابعد فقد اقتضت مصلحة تيسير المراجعة لأحكام الجنائز أن ألخصها وأقرب أحكامها لمن شاء الرجوع إليها ، وأخذ فكرة عامة سريعة عنها ، وبخاصة عند حلول المناسبة ، مثل وفاة قريب أو حبيب لديه ، فإنه مما لا يخفى أن الرجوع إلى كتابي (أحكام الجنائز وبدعها) وقراءته كله ، والإحاطة بما فيه من الأحكام اللازمة في مثل هذه الحالة مما لا يتيسر إلا لأقل الناس ، لذلك رأيت أن ألخصه وأقرب إلى عامة

القراء فوائده ، وبذلك أكون قد حققت رغبة ذلك الأخ العزيز الذي كـان السبب المباشـر لتأليف « الأحكـام » كما كنت ذكـرت ذلـك في المقدمة ، وهي رغبة يشاركه فيها كثيرون من محبي السنـة النبويـة ، والحريصين على إحيائها ، في مختلف بلاد الدنيا ، عرباً وعجماً ، حتى إن بعضهم أقدم في (مصر) على اختصار الكتاب ، دون إذن مني أو علم ، ولعله قصد بذلـك الأجر الأخـروي فقط ، فإن كثيـرين من الناشرين والطابعين ، أخذوا يسرقون مؤلفاتي إلى حد أنه طبع عليها عبارة (طبع المكتب الإسلامي) وهو بذلك مدلس كاذب ، ولقد كنا نشكو ـ ولانزال ـ من سرقة الكتب وطبعها كما هي على طريقة التصوير (الأوفست) .

وإذا بنا بهذا البعض تصل به الجرأة إلى طبعه على طريقة تنضيد الأحرف والطبع من جديد ، ويدلس على الناس بجواز سرقة الكتب وطبعها والتجارة بها دون إذن من مؤلفها وناشرها ! وهذا ظلم فاضح واستغلال غير شريف لجهود الآخرين من المؤلفين والناشرين ، الذين اتخذوا التأليف والنشر وسيلة من أشرف وسائل كسب الرزق الحلال ، فكيف يليق بمسلم بل بكافر أن يقطع عن هؤلاء رزقهم ، ويأكل هو ربح جهودهم وأتعابهم ، بله الإفتاء بجوازه ؟ تالله إنها لإحدى الكبر .

ومن العجيب أن يتنبه الغربيـون لمثل هـذا الظلم ، فيسنـون القوانين العادلة لحفظ حقوق المؤلفين والناشرين والحيلولة بين السارقين وظلمهم ، ولا يتنبه له بعض المسلمين ، وهم يعلمون أن من دينهم تحريم الظلم مطلقاً كمثل قوله تعالى في الحديث القدسي : «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . . » رواه مسلم في صحيحه .

وقول النبي ﷺ : « اتقوا الظلم ؛ فإن الظلم ظلمات يوم القيامة » أخرجه البخاري ومسلم . واعلم أيها القارىء الكريم : أنني في هذا « التلخيص » قد حذفت تخريج الأحاديث اكتفاء بالأصل ، والتزمنا فيها الصحة كما هي عادتنا في كل مؤلفاتنا والحمد لله دائماً وأبداً ، كما حذفت شيئاً من بعض متونه ، وكثيراً من التعليقات التي لم تكن في الأصل .

٢٨ ـ آداب الزفاف في السنة المطهرة :

وهو من المؤلفات المطبوعة ، وقد طبع أكثر من مرة ، ومصدراً بمقدمة الأديب البارع السيد محب الدين الخطيب رحمه الله تعالى وهي مقدمة علمية توزن بماء الذهب لعذوبة أسلوبها وسلاسة كلماتها .

يقول الأستاذ محب الدين الخطيب « الحمد لله رب العالمين ، ولا رب لهم غيره ، ولا يطاع في السر والعلن سواه ، وصلى الله على معلم الناس الخير محمد هادي الإنسانية إلى سنة الحق وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد فإن جماهير المسلمين لا يزالون في مثل عقول الأطفال : يلهيهم ما يلهي الأطفال ويصرفهم عن مناهج الخير وأهداف الحق كل ما يصرف الأطفال من ألاعيب وتوافه وأوهام حتى يتحروا سنة الإسلام في الاعتدال ، وهدايته في التحرر من كل ما استعبدوا له من الملاهي والسفاسف والزخارف والشهوات ، وحينئذ يرجعون إلى ربهم ، فيحفظ لهم عقولهم ، ويبارك لهم في أوقاتهم وأعمالهم وجهودهم ، ويدخر لهم ثروتهم وأسباب قوتهم ، فيستعملونها فيما ينفعهم ويكون به عزهم ويعلو به سلطانهم .

وتحري سنة الإسلام في الاعتدال ، والانتفاع بهدايته في التحرر من السفاسف التي صار المسلمون مستعبدين لها منذ أكثر من ألف سنة ، يتوقف على أمرين :

أحدهما : إخلاص العلماء العاملين الذين يبيّنون للأمة سنن دينها في كل ناحية من النواحي التي تتناولها رسالة الإسلام .

والثاني : ازدياد عدد المسلمين الذين يوطنون أنفسهم في ترديد ذلك البيان العلمي بالعمل به حتى يتلقاه عنهم بالقدوة من لا يتيسر لهم تلقيه بالدرس والتعلم .

وهذه الرسالة اللطيفة نموذج لناحية من النواحي تناولتها رسالة الإسلام بالسنة الصحيحة عن معلم الناس الخير ﷺ في حفلات الزفاف وآدابه وولائمه ، وهي الناحية التي أسرف فيها المسلمون بالبعد عن سنن الإسلام حتى أوغلوا لا في الجاهلية الأولى التي امتازت ـ في هذه الناحية بفطرة العروبة وتحررها من بذخ المترفين ، بل في الجاهلية الطارئة التي تشبهت فيها كل بالطبقة التي سبقتها إلى النار ، حتى أصبحت أعباء الزواج وتكاليفه فوق طاقة الناس فكادوا ينصرفون عنه ـ وهو في نفسه من سنة الإسلام ـ لأنهم انصرفوا فيه عن سنن الإسلام ، فأوقعهم ذلك في شر أنواع الجاهلية .

وبعد أن تهيأت لهذه المناسبة التي عنيت موضوعها ، تهيأ لها مؤلف من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتي الألباني . فوضع بين أيدي المسلمين النصوص الصحيحة والحسنة من سنة رسول الله ﷺ في آداب الزفاف وحبذا لو كان قد اتسع له الوقت

وواتته الأسباب فاستقصى كل ما ورد من ذلك في الحياة الزوجية وآداب البيت وماينبغي أن تكون عليه الأسرة الإسلامية . ولكن ظهور الهلال في ليلته الأولى ، قد يشعر بما يليق مع مطالع صفحات القمر حتى يكون بدراً كاملاً .

وكما تهيأ لهذه الرسالة موضوعها والمؤلف الذي يستوفيه ، تهيأ لها كذلك المسلم الأول والمسلمة الأولى اللذان آليا أن يكونا قدوة للمسلمين في الاعتدال والتحرر من العبودية للسفاسف والملاهي وتوافه العادات عندما استخار الله فخار لهماأن يبنيا المسلم الطاهر والأسرة الإسلامية المتحررة من تقاليد الجاهلية الأجنبية عنا والطارئة علينا . فأرجو الله عز وجل أن يأخذ بيدأخي المؤمن المجاهد الأستاذ السيد أبي عبدالرحمن الألباني في جميع مراحل حياته حتى يحقق له آماله ملتزماً سنة الإسلام في ذلك ما استطاع » .

ويقول الشيخ الألباني مبيناً سبب وضعه لهذه الرسالة بقوله :

« . . . وبعد فإن لمن تزوج وأراد الدخول بأهله آداباً في الإسلام ، قد ذهل عنها أو جهلها أكثر الناس حتى المتعبدين منهم ، فأحببت أن أضع في بيانها هذه الرسالة المفيدة بمناسبة زفاف بعض الأحبة ، إعانة له ولغيره من الإخوة المؤمنين على القيام بما شرعه سيد المرسلين عن رب العالمين ، وعقبتها بالتنبيه على بعض الأمور التي تهم كل متزوج ، وقد ابتلي بها كثير من الزوجات .

وقال : . . . وليعلم أن آداب الزفاف كثيرة ، وإنما يعنيني منها في هذه العجالة ، ما ثبت منها في السنة المحمدية مما لا مجال لإنكارها من حيث إسنادها ، أو محاولة التشكيك فيها من جهة مبناها ، حتى يكون

القائم بها على بصيرة من دينه ، وثقة من أمره ، وإني لأرجو أن يختم الله له بالسعادة ، جزاء افتتاحه حياته الزوجية بمتابعة السنة ، وأن يجعله من عباده الذين وصفهم بأن من قولهم : ﴿ **ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرةأعين واجعلناللمتقين إماماً** ﴾(الفرقان ٧٤) . والعاقبة للمتقين كما قال رب العالمين : ﴿ **إن المتقين في ظلال وعيون ، وفواكه مما يشتهون ، كلوا واشربوا هنيئاً بما كنتم تعملون ، إنا كذلك نجزي المحسنين** ﴾ . (المرسلات ٤١ ـ ٤٣) .

وقد رتب هذه الآداب السنية ابتداء من ملاطفة الزوجة قبل البناء بها إلى وضع اليد على رأسها والدعاء لها ، وصلاة الزوجين معاً ، وتناول بعض المرطبات ، وما يقول من دعاء حين يجامعها ، وآداب إتيان الزوجة ، وآداب الوضوء والغسل وغيره ، ووليمة الزواج وآداب العشرة وعدم إفشاء سر الزوج بنشره وغير ذلك من الآداب المهملة المغمورة التي أبرزها في هذا الكتاب الطيب .

٢٩ ـ نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق :

الحمد لله الذي اصطفى نبينا على سائر الأنبياء، وعصمه من الشيطان أن يوحي إليه بشر، فقال مخاطباً إبليس اللعين: ﴿**إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين**﴾[1] . بل جعل الله تعالى له السلطة على شيطانه القرين ، فكيف من كان عنه من المبعدين؟ كما أشار إلى ذلك قول رسول الله ﷺ «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي، إلا أن الله قد أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا

---

(١) الحجر ٤٢ .

بخير»[1] وصلى الله على محمد الذي مكنه الله تعالى من إبليس حتى كاد يخنقه ، وعَمّ أن يربطه بسارية من سواري مسجد المدينة ، (جاء ذلك في صحيح البخاري) .

مكنه الله تعالى من إبليس حتى كاد يخنقه، وعَمّ أن يربطه بسارية من سواري مسجد المدينة . (جاء ذلك في صحيح البخاري).

وبعد، فقد كتب بعض الأساتذة من الإخوان الباكستانيين إلى الشيخ يسألونه عن رأيه في حديث الغرانيق الذي اختلف فيه قول حافظين كبيرين، هما ابن كثير الدمشقي وابن حجر العسقلاني. فقد أنكره الأول وقواه الآخر .

يقول الشيخ : فطلب مني أن لا أضن بالجواب عليه، فلبثت بعض الأشهر أترقب فرصة أستطيع فيها إجابة طلبه، ثم لقيني أحد الأحبة عقب صلاة عيد الأضحى لهذه السنة ١٣٧١هـ ـ فسألني عن حديث الغرانيق، فأجبته بأنه لا يصح ، بل هو موضوع، فذكر لي أن أحد الشباب ممن في قلوبهم مرض قد احتج به على أن النبي ﷺ كان ـ وحاشاه ـ يتكلم بما يرضي المشركين جذباً لهم إليه، لأنه بزعمه الباطل لم يكن نبياً صادقاً، وإنما كان يتظاهر بذلك ترؤساً عليهم كما يهدف بذلك بعض الملاحدة قديماًوحديثاً، فحملني ذلك على أن أغتنم فرصة العيد المذكور، فشرعت ـ متوكلاً على الله الغفور ـ في جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير والحديث وبنيت عللها متناً وسنداً، ثم ذكرت قول الحافظ ابن حجر في تقويتها، وتعقبته بما يبين، وهن ما ذهب إليه، ثم عقبت على ذلك بذكر بعض

---

(١) رواه أحمد ومسلم عن ابن مسعود

البحوث والنقول عن بعض الأئمة الفحول ذوي التحقيق في الفروع والأصول، تؤيد ما ذهبنا إليه من نكارة القصة وبطلانها، ووجوب رفضها، وعدم قبولها، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً﴾ [الفتح ٩]، فجاءت رسالة فريدة في بابها، قوية في موضوعها، ترفع حيرة الأخ المؤمن، وتطيح بشبهة الملحد الأرعن، وقد سميتها «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق».

ومدار قصة الغرانيق ذكرها المفسرون عند قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان، ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم، ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم، وإن الظالمين لفي شقاق بعيد. وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم﴾ [الحج ٥٢ - ٥٤].

وقد اختلفوا في تفسير قوله تعالى: (تمنى) و(أمنيته) وأحسن ما قيل في ذلك أن (تمنى) من «الأمنية» وهي التلاوة، كما قال الشاعر في عثمان بن عفان رضي الله عنه حين قتل:

تمنى كتاب الله أول ليلة
وآخرها لاقى حمام المقادر

وعليه جمهور المفسرين والمحققين، وحكاه ابن كثير عن أكثر المفسرين، بل عزاه ابن القيم إلى قاطبة المفسرين فقال في «إغاثة اللهفان» (١ / ٩٣):

«والسلف كلهم على أن المعنى إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته» وبينه القرطبي فقال في «تفسيره» (١٢ / ٨٣):

وقد قال سليمان بن حرب: إن (في) بمعنى (عنده) أي ألقى الشيطان في قلوب الكفار عند تلاوة النبي ﷺ كقوله عز وجل: ﴿ولبثت فينا﴾ [الشعراء١٨]. أي عندنا وهذا هو معنى ما حكاه ابن عطية عن أبيه عن علماء الشرق، وإليه أشار القاضي أبو بكر بن العربي.

وقد فصل الشيخ في الرسالة، لكل مريد للحق، النصوص القرآنية والحديثية التي تثبت أن رسول الله ﷺ المبعوث لإخراج الناس من عبادة الناس والدواب والحجر إلى عبادة رب الأرباب إله الحق رب العالمين، ما كان له أن يتكلم خيراً في أصنام قريش أو أن يسجد لها إرضاءً لهم.

ورد في هذه الرسالة على الذين في قلوبهم مرض الذين لا يرضيهم إلا أن يدسوا في هذا الدين ما ليس منه وما لم يقلهُ رسوله.

فجاءت الرسالة مع صغر حجمها شافية وافية، وهي من مؤلفات الشيخ القديمة التي ألفها في سنة ١٣٧٢هـ.

ثانياً: التحقيقات العلمية

١ ـ رياض الصالحين للنووي .

٢ ـ الكلم الطيب لابن تيمية.

٣ ـ صحيح الكلم الطيب لابن تيمية .

٤ ـ كتاب اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي .

٥ ـ كتاب العلم للحافظ أبي خيثمة.

٦ ـ مختصر صحيح مسلم للمنذري .

٧ ـ فضل الصلاة على النبي ﷺ لإسماعيل بن إسحق .

٨ ـ لفتة الكبد في تربية الولد لابن الجوزي .

٩ ـ مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العز عبد السلام وابن الصلاح.

١٠ ـ تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر .

١١ ـ مشكاة المصابيح للتبريزي.

١ ـ رياض الصالحين ـ للإمام النووي

كتاب رياض الصالحين من الكتب الطيبة المختصرة من الأحاديث الصحيحة المشتملة على ما يكونُ طريقاً لصاحبه إلى الآخرة، ومحصلاً لآدابه الباطنة والظاهرة. جامعاً الترغيب والترهيب، وسائر أنواع آداب السالكين من أحاديث الزهد، ورياض النفوس، وتهذيب الأخلاق، وطهارات القلوب وعلاجها، وصيانة الجوارح وإزالة اعوجاجها، وغير ذلك من مقاصد العارفين والمتقين .

وقد التزم صاحبه فيه الحديث الصحيح الواضح، مضافاً إلى كتب السنة المشهورة وصدر أبوابه بآيات من القرآن العزيز تدل على معنى الباب. يقول الإمام النووي رحمه الله : «وألتزم فيه أن لا أذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات. مضافاً إلى الكتب الصحيحة المشهورات. وأصدِّر الأبواب من القرآن العزيز بآيات كريمات، وأوشح ما يحتاج إلى ضبط أو شرح معنىً خفي بنفائس من التنبيهات. وإذا قلت في آخر حديث: متفق عليه فمعناه رواه البخاري ومسلم».

ومع أن الإمام النووي رحمه الله قد التزم كما ذكر «الأحاديث الصحيحة الواضحات»، إلا أنه وقع في أكثر من عشرين حديثاً ليست صحيحة، قد بينها شيخنا الفاضل في تحقيقه على هذه الرياض، كما قال الشيخ ناصر الدين: «. . . وبيان ما في بعضها من الضعف اليسير الذي قلما يخلو منه كتاب منتقى مثل كتابه هذا.

وهذا من حكمة الله تعالى كما جاء ذلك عن الإمام الشافعي «أبى الله أن يتم إلا كتابه».

واعلم أخي القارىء أن عدد أحاديث هذا الكتاب القيم قد

بلغت بمجموعها خمسة وتسعمئة وألف حديث، بجانب عدد كبير من الآيات القرآنية.

وقد تمنى ورجا الإمام النووي: إن تم هذا الكتاب [جاز] أن يكون سائقاً للمعتني به إلى الخيرات، حاجزاً له عن أنواع القبائح والمهلكات، ويقول: «وأنا سائل أخاً انتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي، ومشايخي، وسائر أحبابنا، والمسلمين أجمعين، وعلى الكريم اعتمادي وإليه تفويضي واستنادي، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم».

وقد قسم ناصر الدين مقدمته على الكتاب إلى النحو الآتي:

الفائدة الأولى: وأدرج تحتها ملاحظاته على الإمام النووي.

الفائدة الثانية: بين فيها مصطلح النووي الخاص بتخريج أحاديث الكتاب ثم فوائد متفرقة.

١ ـ الفائدة الأولى

١ ـ قال الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في آخر مقدمة الكتاب:

«فرأيت أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة».

أقول: ولي عليه ملاحظتان:

الأولى: أنه يعني بقوله «الصحيحة» الحديث القوي الذي يشمل الحسن وما فوقه، على الاصطلاح القديم الذي كان عليه علماء الحديث الأولون، قبل أن يشهر الترمذي تبعاً لشيخه البخاري تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن. وذاك استعمال جائز لا غبار عليه، وعليه جريت في كثير من مصنفاتي مثل كتابي «صحيح الجامع

الصغير وزيادته»(*). ورسالتي «صحيح الكلم الطيب» وهي مطبوعة. و«صحيح أبي داود» و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» وغيرها، إلا أن تقسيم الترمذي أصح وأدق .

والأخرى : أنها دعوى غالبية، وليست مطردة، فإنني منذ عهد بعيد كنت ألاحظ أنه وقع فيه بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ثم تبين لي بهذا التحقيق الدقيق أن العدد أكثر مما كنت أظن، كما ستراه في التعليق عليها، وفيما سنذكره في هذه المقدمة، ولا بأس من الإشارة هنا إلى أرقامها تقريباً لعددها وهي :

(٦٧، ٢٩٢، ٣٤٧، ٣٦٣، ٣٧٨، ٤١٣، ٤٨٦، ٤٩٠، ٥٢٤، ٥٨٣، ٥٨٩، ٦٠١، ٧١٧، وهو مكرر ٣٧٨»، ٧٣٦، ٧٩٤، ٨٠٢، ٨٣٤، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩١٧، ٩٥١، ٩٥٤، ١٠٠٧، ١٠٦٧، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠٢، ١٥٠١، ١٥٤٧، ١١٥٧٧، ١٥٨٥، ١٦٤٩، ١٦٥٤، ١٦٧٩، ١٦٨٦، ١٧٣١، ١٨٦٣، ١٨٨٢).

قلت : ولعل عذر المؤلف ـ رحمه الله ـ في وقوع هذه الأحاديث الضعيفة في كتابه مع حرصه على الاقتصار فيه على الأحاديث الصحيحة، إنما هو اعتماده غالباً على تصحيح أو تحسين الترمذي. وسكوت أبي داود على الحديث . وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه: «الأذكار» فقال (صفحة ٦٥) :

«روينا في سنن أبي داود بإسناد جيد لم يضعفه». ولم يتفرغ هو بنفسه لإجراء التحقيق عليها، فاعتمد عليهما، وهو طريق أكثر

(*) وهو في ستة أجزاء، ومعه القسم الثاني الضعيف من ستة أجزاء أيضاً، وقد تم طبعها في المكتب الإسلامي وكذلك كتبي الأخرى .

المشتغلين بالحديث من الفقهاء المتأخرين، وقل منهم من يحقق بنفسه الكلام عليها حديثاً حديثاً، كما هو صنيع الحافظ ابن حجر في بعض كتبه، ويندر أن يضاهيه في ذلك أحد من المتأخرين الذين جاؤوا من بعده، وإلا فلو أن النووي رحمه الله ـ توجه أو تيسر له النظر في أسانيد تلك الأحاديث، لتبينت له إن شاء الله عللها وضعفها، ويحتمل أن له عذراً آخر، وهو ما صرح به هو نفسه في مقدمة «الأذكار»:

«وأما ما كان في غير «الصحيحين» فأضيفه إلى كتب «السنن» وأشباهها، مبيناً صحته وحسنه أو ضعفه ـ إن كان فيه ضعف ـ في غالب المواضع، وقد غفل عن صحته وحسنه وضعفه»(*).

والذي أراه أنه لا ينبغي لمن أراد التحقيق في هذا العلم الشريف الاعتماد على ما ذكرنا لما يأتي:

١ ـ أما سكوت أبي داود، فلأن الروايات المروية عن أبي داود نفسه فيما سكت عليه من الأحاديث في «سننه» مختلفة، وعند إمعان النظر فيها، والمطابقة بينها وبين الواقع في «سننه» يتبين أنه يعني أنه ليس كل ما سكت عنه فهو حسن عنده وصالح، وإنما يعني بذلك الحديث الذي لم يشتد ضعفه، وهذا هو الذي لا يمكن القول بغيره كما حققته في مقدمة كتابي «ضعيف أبي داود» وجنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك لكثرة الأحاديث الضعيفة فيه بالنسبة لمجموع أحاديث «سننه» البالغة (٤٨٠٠) في ما ذكره في التدريب» ص٩٨.
فقد بلغت الأحاديث الضعيفة في كتابي «ضعيف أبي داود» أكثر من (٣٠٠) حديث كتاب إلى كتاب المناسك وهذا نحو ثلث الكتاب

(*) أقول: إن هذا عجيب من الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في كتاب سيكون بين يدي العامة الذين ليس لديهم أي معرفة في الحدث الصحيح من غيره. وكم في «الأذكار» من احاديث لا أصل لها تمسك الناس بها أكثر من التمسك بالثابت. زهير.

تقريباً، أي أن مجموع الأحاديث الضعيفة قد يبلغ إلى ألف حديث ضعيف، ومنها ما يقول فيه المصنف نفسه: «وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر».

وعلى هذا الذي اعتمدنا جرى عليه المنذري في كتابه «الترغيب والترهيب» فقال:

وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه».

ومن هنا يظهر خطأ الاغترار بسكوت أبي داود عليه وتحسينه، وقد أكثر من ذلك المتأخرون كصاحب «التاج الجامع للأصول» فتنبه.

٢ ـ أما تحسين الترمذي وتصحيحه، ففيه تساهل كبير، فقد قال السيوطي في «التدريب» ص٩٥:

«وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما».

يعني لأنهم من المتهمين بالكذب، ومنهم كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، فقد قال فيه الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب. ومع ذلك أخرج له الترمذي، وليس هذا فقط، بل صحح له، فقال الذهبي في ترجمته من الميزان:

«وأما الترمذي، فروى من حديثه «الصلح جائز بين المسلمين» وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي».

لذلك كله كان لابد لكل محقق أن ينظر فيما سكت عنه أبو داود أو صححه الترمذي وحسنه، فإن في كل منهما كثيراً من الضعاف،

وهذا ما فعلته في تخريج وتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وهو أهم شيء عندي، وقد تمكنت من تحقيق الكلام على أكثر الأحاديث في مواضعها من الكتاب بإيجاز وفاتني الكلام على القليل منها لضرورات طبعية، فرأيت أن أستدرك ذلك هنا إتماماً للفائدة فأقول :

١ ـ قال في الحديث (٢٠١ وهو في التحذير من مخالطة أهل المنكرات) : «رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن».
قلت: كذا قال، وفيه نظر ظاهر لأن مداره على أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، ولم يسمع من أبيه كما ذكر الترمذي مراراً، فهو منقطع. ثم إنهم اضطربوا عليه في إسناده على وجوه أربعة سقتها وفصلت القول فيها في «الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة» (١١٠٥).

٢ ـ الحديث (٤٨٦): «رواه الترمذي وقال: حديث حسن». قلت: بل هو ضعيف، في إسناده ضعيفان كما بينته في «الأحاديث الضعيفة والموضوعة». رقم (١٦٨١).

٣ ـ الحديث (٨٩٤ وهو في تقبيل يده ﷺ ورجله): «رواه الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة». قلت: كذا قال، وليس له عنده ولا عند غيره سوى إسناد واحد، وسيأتي الكلام مفصلاً حول قول المصنف هذا بما فيه كفاية في (الفائدة الثانية). ثم إن في الإسناد عبدالله بن سَلِمة ـ بكسر اللام ـ وهو المرادي ـ وهو مختلف فيه، وهو راوي حديث علي في النهي عن قراءة القرآن جنباً، وقد ضعفه الحفاظ المحققون كما قال المصنف نفسه. ومنهم أحمد والشافعي والبخاري وغيرهم كما ستراه مفصلاً في «ضعيف أبي داود» (٣٠)، وقد نقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٢٥٨)

عن النسائي أنه قال في حديث الترمذي هذا: «حديث منكر» وقال: «قال المنذري: وكأن إنكاره له من جهة عبدالله بن سلمة فإن فيه مقالاً».

٤ ـ الحديث (٨٩٥): فدنونا من النبي ﷺ فقبلنا يده. «رواه أبو داود» قلت: في إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، قال الحافظ: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن».

٥ ـ الحديث (٨٩٦): وفيه: فقام إليه النبي ﷺ يجر ثوبه فاعتنقه وقبله: «رواه الترمذي». وقال: (حديث حسن).
قلت: فيه عنعنة محمد بن إسحاق وهو مدلس مشهور به.

٦ ـ (١١٠٣) وسطوا الإمام، وسدوا الخلل «رواه أبو داود». قلت: في إسناده مجهولان كما بينته في «ضعيف أبي داود» (١٠٥). لكن الشطر الثاني منه له شاهد من حديث ابن عمر، وهو عند المصنف مصححاً كما سيأتي برقم (١٠٩٨).

٧ ـ الحديث ١٠٢٨ ـ وعن أبي الدرداء ـ «من حفظ عشر آيات من أول ـ وفي رواية من آخر ـ سورة (الكهف...)» رواه مسلم.

قلت الرواية الأخرى شاذة، والمحفوظ الرواية الأولى كما حققته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥٨٢)، ويشهد لها حديث النواس بن سمعان الآتي عند المصنف برقم (١٨١٧)، فإن فيه «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف».

٨ ـ الحديث (١١٢٨)... كان يصلي قبل العصر ركعتين. «رواه أبو داود بإسناد صحيح».
قلت: لكنه شاذ بلفظ «ركعتين» والمحفوظ بلفظ «أربع ركعات»

وبيانه في «ضعيف أبي داود» رقم (٢٣٥).

٩ - (١١٠١) عائشة... «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف. رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم، وفيه رجل مختلف في توثيقه».

قلت: هو أسامة بن زيد الليثي. ولكن الذي استقر عليه رأي المحققين من العلماء النقاد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ولذلك حسن حديثه هذا جمع من الحفاظ، إلا أنه بهذا اللفظ شاذ أو منكر، لأنه تفرد به - دون سائر الثقات - معاوية بن هشام، وفيه «ضعف من قبل حفظه» والمحفوظ - كما قال البيهقي - إنما هو بلفظ «... على الذين يَصِلُون الصفوف» كما ذكرته في تعليقي على «المشكاة» (١٠٩٦)، وبينته في كتابيَّ: «ضعيف أبي داود» (١٥٣) و«صحيح أبي داود» (٦٨٠).

١٠ - (١١٦٤) «... هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة. رواه مسلم».

قلت: لكن صحح الأئمة وقفه على أبي موسى الأشعري، ومنهم الإمام الدارقطني، وقد شرحت ذلك في «ضعيف أبي داود» (١٩٣).

١١ - (١١٨٧) «... فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين. رواه مسلم».

قلت: وهو عند غير مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً من فعله ﷺ، وهو الصواب، وأما من قوله فشاذ كما حققته في «ضعيف أبي داود» (٢٤٠).

١٢ ـ (١٢٤٣) « . . . أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً: رواه الترمذي وقال: حديث حسن».

قلت: في هذا التحسين نظر، لأن مدار إسناده على قرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف لسوء حفظه. وقد بسطت أقوال العلماء في جرحه في الحديث الثاني من «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل».

١٣ ـ (١٢٥٦) « وعن مجيبة الباهلية . . رواه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، كما بينته في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٢ / ٨٢).

١٤ ـ (١٤٥٠) « . . . رواه الترمذي ».

وقال : حديث حسن . كذا قال . وفي إسناده جهالة كما بينته في ردي على الشيخ الحبشي ، وأصل الحديث بدون ذكر النوى أو الحصى صحيح ، أخرجه مسلم في « صحيحه » من حديث جويرية رضي الله عنها .

١٥ ـ (١٤٩٥) « . . . رواه الترمذي وقال: حديث حسن». كذا قال، ولعله في بعض نسخ «الترمذي» وإلا ففي نسخة بولاق (٢ / ٢٦١): «حديث غريب». يعني ضعيف، وهذا هو اللائق بحال إسناده، فإن فيه انقطاعاً وضعفاً، لا سيما وقد رواه ابن حبان (٢٤٣١ ـ موارد) وأحمد (٤ / ٤٤٤) من طريق أخرى بلفظ:

«اللهم قني شر نفسي، واعزم لي على أرشد أمري». وسنده صحيح على شرط الشيخين، وروى أحمد (٤ / ٢١٧) عنه ﷺ أنه

قال: «اللهم اغفر لي ذنبي، خطئي وعمدي، اللهم إني أستهديك لأرشد أمري، وأعوذ بك من شر نفسي»، وسنده جيد.

١٦ - (١٤٩٨) «وعن أبي الدرداء.. رواه الترمذي وقال: حديث حسن».

قلت: كذا قال: وفيه نظر ظاهر، فإن في سنده عبدالله بن ربيعة الدمشقي وهو مجهول كما قال الحافظ.

١٧ - (١٥٢٦) «وعن ابن عمر.. رواه الترمذي».

قلت: وقال: «حديث حسن غريب». كذا قال، وفيه إبراهيم بن عبدالله بن حاطب وهو مجهول الحال، ووثقه ابن حبان على قاعدته، واغتر به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على عادته فصحح الحديث! وقد رواه مالك بلاغاً من قول عيسى عليه السلام، وقد فصلنا القول في ذلك في «الأحاديث الضعيفة» (٩٢٠).

١٨ - (١٦٢٥) «وعند ابن عمر رضي الله عنهما أن ناساً..» كذا الأصل هنا، ومعناه أنه من مسند ابن عمر نفسه، أي أنه هو الذي حدث بما قال الناس له، وهو خطأ جاء من الرواية بالمعنى، الصواب أنه من مسند حفيد ابن عمر، وهو محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، فهو الذي حدث به وقال: قال أناس لابن عمر.. هكذا الحديث عند البخاري (١٣ / ١٤٩ - فتح)، وهكذا على الصواب ذكره المصنف رحمه الله فيما تقدم برقم (١٥٤٨).

ثم إن في عزو الحديث باللفظ المذكور إلى البخاري نظراً من وجهين:

الأول: أنه ليس عنده: «على عهد رسول الله ﷺ»، وإنما هو عند الطيالسي.

والآخر: أنه عنده بلفظ «سلطاننا» بدل «سلاطيننا»، وإنما ذاك لفظ الطيالسي أيضاً كما ذكره الحافظ في «الفتح» فراجعه إن شئت.

١٩ ـ (١٧٦٥) «وعن أنس رضي الله عنه.. رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح».

كذا الأصل، ولعله نسخه من «الترمذي»، وإلا فالذي في طبعة بولاق منه (١ / ١١٦): «حديث حسن» وعلى هامشها: «في نسخة بدل حسن: غريب».

قلت: يعني ضعيف. وهذا هو اللائق بحال إسناده، فإن فيه ضعفاً وانقطاعاً، وبيان ذلك في التعليق على «المشكاة» (١٧٢، ٤٦٥، ٩٩٧)، و«الترغيب» (١ / ١٩١).

٢٠ ـ (١٨٤١) «وعن أبي ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر رضي الله عنه.. حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره».
قلت: في إسناده انقطاع بينته في كتابي «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» للأستاذ يوسف القرضاوي (رقم٤). وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي.

ثم إن في اسم أبي ثعلبة الخشني اختلافاً عجيباً، لم يستطع الحافظ ابن حجر ـ على حفظه وعلمه ـ أن يخرج منه برأي راجح، بل وكل أمره إلى الله تعالى، فالعجب من المصنف كيف جزم باسمه المذكور دون أن يشير إلى الاختلاف المزبور.

٢ ــ الفائدة الثانية

١ ـ واعلم أن الإمام النووي رحمه الله تعالى جرى على اصطلاح خاص في تخريج بعض الأحاديث تفرد به دون سائر العلماء، وهو أنه كثيراً ما يبدأ بذكر الحديث عن الصحابي بقوله: «رواه فلان وفلان بأسانيد صحيحة وتارة يقول: حسنة» ولما كان عامة القراء لا يفهمون من هذا القول إلا أن للحديث عدة أسانيد إلى صحابي الحديث. أي أنه ليس فرداً غريباً، وكان الواقع خلافه أي أنه غريب ليس له إلا طريق واحد، والأمثلة على ذلك كثيرة، رأيت أن أجتزىء في هذه المقدمة مثالاً واحداً منها أشرحه وأبين أنه لا إسناد إلا واحداً، وهو الحديث (٨٣).

«عن أم سلمة... أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: بسم الله... حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة».

فأقول: أخرجه أبو داود في آخر «الأدب» عن شعبة، والترمذي في «الدعوات» عن سفيان كلاهما عن المنصور عن عامر الشعبي عن أم سلمة .

وقد أخرجه بقية أصحاب «السنن» أيضاً، فالنسائي في «الاستعاذة» عن جرير وعن سفيان، وابن ماجة في «الدعاء» عن عبيدة بن حميد كلهم عن منصور به .

وأخرجه أحمد أيضاً (٦ / ٣٠٦ ، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢)، من طريق شعبة وسفيان، وابن السني (١٧٢) عن سفيان. والحديث في

«المشكاة» برقم (٢٤٤٢) فقد بان ذلك أن الحديث ليس له عند أبي داود والترمذي وغيرهما عن أم سلمة إلا إسناد واحد، لأن مدار تلك الطرق كلها على منصور عن عامر الشعبي عنها. فالقول حينئذ بأنهم رووه بأسانيد صحيحة فيه إيهام بما يخالف الواقع. وهكذا كل الأحاديث الآتية التي قال فيها هذه الكلمة ليس لها إلا إسناد واحد عن صحابتها، وهذه أرقامها: (٢٠١، ٤٧٦، ٨١١، ٨٢٥، وهو في «صحيح أبي داود ١١٧١، ٨٩١، ٩٧٣، وهو مخرج في «سلسلة الأحاديث الصحيحة ١ / ٢٣»، ١١١٩، ١٢١٠، ١٦٥٥ وهو مخرج في «المشكاة» ٤٤٥٨ »).

وقد جرى المؤلف رحمه الله على هذا الاصطلاح الذي بينا في بعض كتبه الأخرى مثل كتابه «الأذكار» فانظر على سبيل المثال حديث أبي حميد أو أبي أسيد ص ٢٥ وحديث عوف بن مالك ص ٤٢ ـ ٤٣، وحديث عبد الرحمن بن عبدالقاري.. ص٥٢، وحديث عبدالله بن حبيب ص ٦٣، وحديث أبي هريرة ص ٦٣ وحديث ثوبان ص ٦٥ وحديث ابن عمر ص ٦٦ وحديث أبي عياش ص ٦٧ وغيرها كثير.

وقد تعقبه الحافظ في تخريجه للأذكار المسمى بـ «نتائج الأفكار» في الحديثين الأخيرين منها. فقال في الأول منهما: «وقول الشيخ: بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاً عن ابن عمر، وليس كذلك».

وقال في الحديث الآخر: «وفي قول الشيخ: «بأسانيد» نظر، فإنه ليس له عند أبي داود وابن ماجة إلا سند حماد إلى منتهاه».

فإن قيل: إذا كان الأمر كما ذكرت فما يعني النووي بهذا الاصطلاح؟.

أقول الذي يبدو لي أنه يشير بذلك إلى أن الحديث مشهور شهرة نسبية بمجيئه من عدة طرق عن أحد رواته، وهو في المثال السابق منصور وهو ابن المعتَمر .

هذا الذي عندي جواباً عن السؤال المذكور ولم أر من تعرض للإجابة عنه، مع أن الحافظ في كتابه «نتائج الأفكار» قد انتقد المؤلف رحمه الله في مواطن من كتابه «الأذكار» جاء فيه مثل هذا التعبير الذي نحن في صدد الكلام عليه كما تقدم .

٣ ـ فوائد متفرقة

١ ـ الحديث (٨) «وعن أبي هريرة . . إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم . رواه مسلم» .

قلت: وزاد مسلم وغيره في رواية: «وأعمالكم»، وهو مخرج في «تخريج الحلال والحرام» (٤١٠) . وهذه الزيادة هامة جداً، لأن كثيراً من الناس يفهمون الحديث بدونها فهماً خاطئاً، فإذا أنت أمرتهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية، أجابوك بأن العمدة على ما في القلب، واحتجوا على زعمهم بهذا الحديث، دون أن يعلموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة على أن الله تبارك وتعالى ينظر أيضاً إلى أعمالهم، فإن كانت صالحة قبلها وإلا ردها عليهم كما يدل على ذلك عديد من النصوص كقوله ﷺ :

«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» . والحقيقة أنه لا

يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال، ولا صلاح الأعمال إلا بصلاح القلوب. وقد بين ذلك رسول الله ﷺ أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير: «... ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» (الحديث ٥٩٣). وحديثه الآخر: «لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم». (الحديث ١٠٩٦). وقوله ﷺ: «إن الله جميل يحب الجمال». وهو وارد في الجمال المادي المشروع خلافاً لظن الكثيرين. انظر الحديث (٦١٧).

وإذا عرفت هذا، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب «الرياض» في جميع نسخه المخطوطة والمطبوعة التي وقفت عليها، أن الزيادة المذكورة قد استدركها المصنف رحمه الله تعالى في الحديث (١٥٨٣) لكن قلمه أو قلم كاتبه انحرف بها فوضعها في مكان مفسد للمعنى. فوقعت فيه هكذا: «... ولا إلى صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر..» وانطلى ذلك على جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة المنيرية ولا غيرها. بل لقد انطلى أمرها على الشارح ابن علان نفسه، فشرح الحديث على القلب! فقال: (٤ / ٤٠٦): «أي أنه تعالى لا يرتب الثواب على كبر الجسم، وحسن الصورة وكثرة العمل»! وهذا الشرح مما لا يخفى بطلانه أنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح، معارض للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة على أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرة وقلة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ولكل درجات مما عملوا﴾. وقوله في الحديث القدسي «... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم

أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله . . » الحديث (١١٣) .
وكيف يعقل أن لاينظر الله إلى العمل كالأجساد والصور ، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان كما قال تعالى : ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ . فتأمل كم يبعد التقيد أهله عن الصواب ، ويلقي بهم في واد من الخطأ سحيق . وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنة في أمهات كتبها المعتمدة المصححة ، والله المستعان . .

وقريب من ذلك الخطأ قوله في حديث مسلم عن أنس (٣٦٤، ٤٥٧) (سطر٥) «إني لا أبكي إني لأعلم» هكذا وقع في الموضعين المشار إليهما وهو خطأ، وصوابه «ما أبكي أن لا أكون أعلم» كما في «صحيح مسلم» (٧ / ١٤٥)، ولفظ ابن ماجة (١٦٣٥): «قلت إني لأعلم أن ما عند الله . . » وهذا مطابق لما وقع فيه الكتاب لولا قوله فيه «إني لا أبكي» المفسد للمعنى كما هو ظاهر. وقد جاءت العبادة في مرسل عكرمة عند الدارمي (ص٢٢ ـ ٢٣ ـ هندية) قريباً من لفظ مسلم: «قالت: إني والله ما أبكي على رسول الله ﷺ ألا أكون أعلم أنه قد ذهب إلى ما هو خير له من الدنيا، ولكني أبكي . . .».

ومن الغريب أن هذا الخطأ مما تتابعت عليه النسخ المخطوطة والمطبوعة أيضاً كلها ومنها نسخة الشارح ابن علان (٢ / ٢٢٣)! وأما النسخة التي طبعت حديثاً بدمشق ـ دار المأمون ـ فقد صححت الخطأ من حيث المعنى دون الرجوع إلى الأصل، أعني «صحيح مسلم» ودون الإشارة إلى تتابع النسخ على الخطأ والعصمة لله وحده .

٢ ـ حديث أبي سعيد «احتجت الجنة والنار. . الحديث رقم (٢٥٩) و(٦٢٠): رواه مسلم».

أقول: إن مسلماً لم يسق الحديث بتمامه، وإنما ذكر طرفه الأول، والأخير فقط، وأحال في سائره على حديث أبي هريرة قبله بمعناه، ويختلف لفظه عما هنا، نعم أخرجه الإمام أحمد (٣ / ٧٩) بتمامه كما ساقه المصنف بالحرف الواحد، فكأنه نقله منه ثم عزاه لمسلم! ثم إن الحديث عند البخاري في «التفسير» من حديث أبي هريرة بأتم من حديث أبي سعيد فلو أن المؤلف آثره بالذكر لكان أولى[1].

٣ ـ عزا المصنف بعض الأحاديث للبخاري وهي عنده معلقة كالأحاديث (٣٧٤، ٦٠٨، ١٠٣٢)، فأوهم بذلك أنها عنده موصولة، وليس كذلك: فكان ينبغي تقييد العزو إليه بقوله: رواه البخاري معلقاً أو تعليقاً، فإنه من المتفق عليه بين العلماء، أن هذا القسم مما في «البخاري» ليس في منجاة من النقد، فإن فيه ما هو ضعيف، لذلك وتمييزاً له عن الموصول اتفقوا أيضاً على ضرورة تقييد العزو إليه كما شرحته في أول ردي على الشيخ محمد المنتصر الكتاني (ص٦)[2]، ولئن كان يخل بهذا الاصطلاح كثير من المتأخرين فما كنت لأظن أن المصنف رحمه الله يتابعهم على ذلك والعصمة لله. وقد ذكر المؤلف هو نفسه في «تقريبه» الفرق

---

(١) وهو. . ينقل عن مختصر البخاري أو من الأصل. وانظر «مختصر صحيح مسلم» للألباني رقم ١٩٨٠. طبع المكتب الإسلامي.

(٢) هو رد بليغ على تطاولات الكتاني على الحديث وأهله، وهو مطبوع متداول.

بـين موصـولات البخاري ومعلقاته من حيث الصحة وعـدمهـا. وشرح ذلك السيوطي في «تدريبه» (ص٦٠ - ٦٣) بما فيه كفاية.

٤ - قال عقب الحديث (٩٥٤): «قال الشافعي رحمـه الله: ويستحب أن يقرأ عنده (أي الميت بعـد دفنه) شيء من القـرآن، وإن ختموا القرآن كله كان حسناً».

قلت: لا أدري أين قـال ذلك الشـافعي رحمه الله تعـالى، وفي ثبوته عنه شك كبير عندي، كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى، كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قـوله تعـالى: ﴿وأن ليس لـلإنسان إلا مـا سعى﴾، وقد أشـار شيـخ الإسـلام ابن تيمية إلى عدم ثبوت ذلك عن الإمام الشافعي بقـوله في «الاقتضـاء»: «لا يحفظ عن الشافعي نفسه في هـذه المسألـة كلام، وذلـك لأن ذلك كان عنده بـدعة. وقـال مالـك ما علمنـا أحداً فعـل ذلك. فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلون ذلك».

قلت: وذلك هو مذهب أحمد أيضاً: أن لا قراءة على القبر. كما أثبته في كتابي «أحكام الجنائز» (ص١٩٢ - ١٩٣). وهو مـا انتهى إليه رأي شيـخ الإسلام ابن تيميـة رحمه الله تعـالى كما حققتـه في الكتـاب المذكور ص (١٧٣ - ١٧٦).

٥ - ثم قال عقب ذلك: «باب الصدقة عن الميت والدعاء له» أقـول: ذكـر تحته حـديثين، ليس فيهـا مـطلقٌ لا تصريحـاً ولا تلويحـاً إلا صدقة الولد عن الوالد، وهذا مما لا خلاف فيه، وأما الصدقة من غير الولد فظاهر النصوص يـدل على أنـه لا تصل، ولا ينتفـع بها الميت، وراجـع التفصيـل في «أحكـام الجنـائـز» ص(١٧٧)،

و«تفسير المنار» (ج٨ ص ٢٥٤).

٦ - (٥٧٤) «عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب وعن يمينه غلام. . الحديث».

قلت: وفي رواية للبخاري أن البدء به ﷺ إنما كان بسبب طلبه ﷺ السقيا، فلا دليل فيه على أن السنة البدء بكبير القوم كما اشتهر عند المتأخرين. وأشار إليه المصنف في الباب (١١١)، فالصواب أن يحذف منه قوله فيه: «بعد المبتدىء» ويترك الباب مطلقاً من هذا التقيد اتباعاً لعموم قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «الأيمن فالأيمن» وعدم منافاة البدء به لعمومه كما ذكرنا، وهناك أمور أخرى تؤيد العموم، قد يتنبه البعض لها، ولا مجال لذكرها الآن .

٧ - قال: «باب سنة الجمعة» رقم ٢٠٣ .

قلت: كأنه يعني السنة البعدية، لأن الأحاديث التي ساقها في الباب، إنما هي في البُعدية، وأما سنة الجمعة القَبلية، فلا يصح فيها حديث البتة. خلافاً لمحاولة بعض ذي الأهواء من متعصبة الحنفية. ولقد أشار المصنف رحمه الله إلى ذلك بإعراضه عن ذكر أي حديث منها في الباب، مع أن بعضها في سنن ابن ماجة، ولكنه ضعيف جداً كما بينته في رسالتي «الأجوبة النافعة» فهل يعتبر بصنيع المؤلف هذا المقلدون؟.

نعم لقد احتج المصنف في بعض كتبه بحديث آخر، لكن بيَّن الحافظ في رده عليه: أنه لا دليل فيه، وقد نقلت كلامه في ذلك في «الأجوبة النافعة» (ص٢٧) فليراجعه من شاء .

٨ - الحديث (١١٧٦) «. . . صلاة الليل مثنى مثنى . . .»

قلت: جاء تفسيره في رواية لمسلم بلفظ: فقيل لابن عمر - رواية -: ما مثنى مثنى؟ قال: «أن يسلم في كل ركعتين» والراوي أدرى بمرويه من غيره، لاسيما وفي الباب أحاديث، فعلية في تسليمه بين كل ركعتين من صلاة الليل تجد بعضها في كتابي «صلاة التراويح»(*).

٩ - الحديث ١٢٣١ مضى برقم (١٢٠١) بزيادة ألفاظ، منها زيادة «وَجَدٌّ» وهي لمسلم فقط.

١٠ - الحديث (١٤٣٩) «. . . في كتاب «مسلم» «أو يحط» قال البرقاني: ورواه شعبة وأبو عوانة ويحيى القطان عن موسى الذي رواه مسلم من جهته فقالوا: (ويحط) بغير ألف.

قلت: لكن رواه أحمد في «المسند» (١ / ١٨٠) عن يحيى وهو القطان بلفظ «أو يحط» كرواية مسلم. وقال عقبها: «وقال ابن نمير ويعلى: أو يحط». يعني أن القطان قد توبع على هذه اللفظة من ابن نمير ويعلى كلاهما عن موسى.

وقد وصله عنهما الإمام أحمد في مكان آخر (١ / ١٨٥) عن عبدالله بن نمير ويعلى بن عبيد عن موسى به. نعم رواه الترمذي (٢ / ٢٥٨) من طريق يحيى باللفظ الآخر: «ويحط» لكن اللفظ الأول أرجح عندي لمتابعة ابن نمير ويعلى ليحيى عليه واختيار مسلم إياه. لكنه في المعنى واحد، والله أعلم.

١١ - قال عقب الحديث (١٧٢٠): «روي أن النبي ﷺ قال: الرياء شرك».

(*) هو كتاب صغير جامع لكل الروايات المتعلقة بهذه الصلاة وعدد ركعاتها.

قلت: أشار المصنف رحمه الله بقوله «روي» إلى أن الحديث المذكور ضعيف الإسناد، وهو كما قال، وقد خرجته وبينت علته في «الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة» (١٨٥٠).

١٢ ـ قال في (٣٣٤)«باب كراهة الحديث بعد العشاء الآخرة»:
«.. وأما الحديث في الخير كمذاكرة العلم، و... فلا كراهة فيه بل هو مستحب..».

أقول: ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يترتب على الحديث بعد العشاء إضاعة شيء من الواجبات العينية، كالشاب مثلاً يسهر في دراسة العلم أو الاستعداد للاختبار إلى قريب من نصف الليل ثم ينام منهكاً، فتفوته صلاة الصبح، فمثل هذا السهر ـ ولو في طلب العلم ـ لا يجوز، لأن مثله كمثل من يبني قصراً ويهدم مصراً، وإنما عليه أن ينام مبكراً بعد صلاة العشاء، ليستيقظ مبكراً لصلاة الصبح، وليجعل دراسته بعدها، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «بورك لأمتي في بكورها» فليتنبه لهذا فإن أكثر الشباب عنه غافلون، والله المستعان.

١٣ ـ في الحديث (١٨٧٠) «عن أبي زيد عمرو بن أخطب.. فأخبرنا ما كان وما هو كائن».
أقول: يعني من الفتن، كما يدل عليه حديث آخر من رواية حذيفة رضي الله عنه، أخرجه مسلم أيضاً مع حديث عمرو بن أخطب في «كتاب الفتن».

١٤ ـ قال عقب الحديث (١٨٦٩) وهو بلفظ: «أن رسول الله ﷺ

خرج إلى قتلى أُحد فصلّى عليهم بعد ثمان سنين. .»:

والمراد بالصلاة على قتلى أحد: الدعاء لهم، لا الصلاة المعروفة».

قلت: كذا قال: ويعني بالنفي المذكور صلاة الجنازة، وهو مردود، ففي رواية للبخاري بلفظ: «فصلّى على أهل أحد صلاته على الميت» وهذه الزيادة عند مسلم أيضاً وغيره، والحديث مخرج من ضم الزيادات إليه من الكتب الستة وغيرها في كتابي «أحكام الجنائز» (ص٨٢ ـ ٨٣) طبع المكتب الإسلامي.

١٥ ـ قال في الحديث (١٨٨٣) ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ. . . رواه أبو داود والترمذي والحاكم وقال: «حديث صحيح. . .».

قلت هذا يوهم أن أبا داود والترمذي أخرجاه من حديث ابن مسعود، وليس كذلك، وإنما أخرجه عنه الحاكم فقط وإسناده قوي، وأما أبو داود والترمذي فإنما أخرجاه من حديث زيد مولى النبي ﷺ، وفي إسناده جهالة، لكنه شاهد لا بأس به، وللحديث شواهد أخرى أشرت إليها في «التعليق الرغيب» (٢ / ٢٦٩).

٢ ـ تحقيق الكلم الطيب « لشيخ الإسلام ابن تيمية »

قال الله تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلحْ لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ﴾ وقال تعالى ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ وقال تعالى : ﴿ فاذكروني أذكركم واشكروا لي ﴾ .

وصحَّ عنه ﷺ أنه قال : (ألا أنبئكم بخير أعمالكم ، وأزكاها عند مليككم ، وأرفعها في درجاتكم ، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : ذكر الله) أخرجه الترمذي وابن ماجة والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

فَذِكْرُ الله تعالى انشراحُ للصدور ، واطمئنان للقلوب ، وهو قوة الأمل وهو التعلق بالله والارتكان إلى عظمته وقوته ، والاستعانة به . . .

والذكر هو الكلام الطيب الذي يصعد إلى تبارك وتعالى **﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾** فإن الله تعالى طيب لا يحب إلا الطيب ، ولايقبل من العمل والكلام إلا الطيب ، فالطيب من كل شيء هو مختاره تعالى ، وأما خلقه تعالى فعامٌّ للنوعين . وبهذا يعلم عنوان سعادة العبد وشقاوته ؛ فإن الطيب لايناسبه إلا الطيب ولا يرضى إلا به ، ولا يسكن إلا إليه ، ولايطمئن قلبه إلا به ، فله من الكلام الطيب .

فرسالة شيخ الإسلام ابن تيمية « الكلم الطيب » هذه من الرسائل القيمة النادرة كادت هي وكثير من كتب الشيخ تحرم البشرية

منها لولا عناية الله تعالى بحفظ دينه ، فقد تصدى أحد الأمراء في الزمن الماضي في الشام ، وكان ذا سلطان ومال ، لمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم فراح يجمعها ويحرقها ، فإذا لم يتمكن من إقناع مالك الكتاب بحرقه اشتراه منه أو استوهبه ، وربما التمس وسائل أخرى لإتلافه بدافع انتصاره لمذهب ـ الحلول والاتحاد ـ هذا المذهب الذي كشف زيغه بحجج الله القاهرة .

وإن أعمال هذا الأمير كانت من أهم الدوافع لمعاصره المرحوم العلامة الشيخ طاهر الجزائري على استنساخ كتب شيخ الإسلام ، وبيعها لذوي النفوذ والسلطان بأجور النسخ أو ثمن الورق ، لتكون بمنجاة من هذا الأمير ومن هم على شاكلته .

عموماً ، فهذا الكتاب قد طلب من الشيخ تحقيقه أيام ما كان الشيخ أستاذا في الجامعة الإسلامية في المدينة سنة ١٣٨٤هـ. وحققه من خلال نسخة خطية نادرة استخرجها من مخطوطات الحديث في المكتبة الظاهرية وهو الخبير بهذه المكتبة . « وبينما كنت أقلب بعض الكراريس والأوراق المخطوطة في دست محفوظ في المكتبة ، باحثاً فيها ـ لوجه الله تعالى ـ عما يكون مكملاً لبعض الكتب الناقصة في المكتبة ، إذ وقعت عيني على قطعة صغيرة فيها أحاديث في الأوراد والأذكار ، فلما تأملتها وتصفحتها سرعان ماتبين لي أنها من كتابنا « الكلم الطيب » ففرحت فرحاً شديداً ، وبادرت فقابلت نسخة أخرى من الطبعة المنيرية عليها ، فاستدركت بذلك بعض ما كان فاتني من التحقيق ، كما تأكدت من صواب بعض ما كنت وفقت إليه من التصحيح » .

٣ ـ تحقيق وتخريج صحيح الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية

طلب أحد الفضلاء من الشيخ ناصر اختصاراً غير مخل لكتاب الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ فوافق من باب تحقيق النصح لكـل مسلم ، ولأنه من الاقتراحات المباركة إن شاء الله تعالى . يقول الشيخ :

« أنصح لكل من وقف على هذا الكتاب وغيره ، أن لا يبادر إلى العمل بما فيه من الأحاديث إلا بعد التأكد من ثبوتها ، وقد سهلنا له السبيل إلى ذلك بما علقناه عليها ، فما كان ثابتاً منها عمل به وعض عليه بالنواجذ ، وإلا تركه ، فإن في الثابت منها كفاية للمتعبـد ، بل إني لأجزم أن المسلم إذا يسر له العمل بكل ما يثبت عنه ﷺ من الأدعية والأذكار والأوراد ، هو بلا شك من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات » .

وليس يخفى على أحد أن تقديم السنة إلى الناس صافية نقية ، ليس فيها مالا يثبـت منها عند أهل العلم بالحديث ، أنه أنفـع لهم وأيسر ، وأحرى بالقبول لديهم ، وأولى من تقديمها إليهم ، وفيها مالا تثبت نسبته إلى النبي ﷺ بل وماهو موضوع ، كما هو واقع حال أكثر كتب الحـديث فضلاً عن غيرهـا ، وبخاصـة كتب الأوراد والأذكار منها ، حتى ولو مع التنبيه على ذلك ، وتمييز الصحيح من الضعيف ، كما درجنا عليه في تحقيقنا لهذا الكتاب وغيره . فلا شك أن تقديمه إليهم مصفى مما لم يثبت أنفع لهم ، وأيسر لحفظه والعمل به .

من أجل ذلك جريت على هذا النهج في عديد من مؤلفـاتي ، أقدمها « صحيح أبي داود » و « صحيح الترغيب والترهيب » يسر الله

إتمامهما ، وأخيراً « صحيح الجامع الصغير وزيادته » ، وقد جمع أجزاءه وضعيف الجامع .

وكان منهجه في « الكلم الطيب » إخراجه بثوبه الجديد تحت عنوان « صحيح الكلم الطيب » ، مصفى مما ليس بثابت وحذف كلمة « فصل » من العناوين ، واسم الصحابي الراوي للحديث عند الإمكان ، وأسماء المخرجين له من الأئمة ، والتعليقات التي لا تتناسب مع هذا « الصحيح » .

كما أشار في أواخر الأحاديث إلى أرقامها في الأصل « الكلم الطيب » ، لمن يريد مراجعة هذه الأحاديث ومعرفة أسانيدها ، والاطلاع على التعليقات عليها ، كما سهل على القارىء معرفة الأحاديث التي حُذفت وسبب حذفها .

ولدى الشيخ تحقيق ثان إضافة إلى التحقيق السابق وعسى أن يطبع .

٤ ـ تحقيق كتاب اقتضاء العلم العمل للحافظ أبي بكر أحمد علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣ هـ)

مخطوط : الظاهرية

الأولى : بخط المحدث الحافظ الرحال أبي عبدالله محمد بن عبدالمنعم بن عمار بن هامل الحراني الحنبلي نزيل دمشق قال فيه الذهبي :

« عُنِيَ بالحديث عناية كلية ، وكتب الكثير ، وتعب وحصل ، وسمع الحديث ووقف كتبه وأجزاءه بالضيائية »

قال الشيخ ناصر : وفي الظاهرية بخطه آثار كثيرة ، منها هذه النسخة ، وهي مما أوقفه هو على المدرسة الضيائية رحمه الله تعالى .

والنسخة الأخرى ، هي في آخر مجلد من مجلدات « الكواكب » لابن عروة الحنبلي .

موضوعه : اقتضاء العلم العمل به

نشكر الله سبحانه على ما ألهمنا ، ونسأله التوفيق للعمل بما علمنا ، فإن الخير لا يدرك إلا بتوفيقه ومعونته ، ومن يضلل الله فلا هادي له من خليقته ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين ، وعلى من اتبع النور الذي أنزل معه إلى يوم الدين .

ثم إني موصيك يا طالب العلم بإخلاص النية في طلبه ، وإجهاد النفس على العمل بموجبه ، فإن العلم شجرة ، والعمل ثمرة وليس يعد عالماً من لم يكن بعلمه عاملاً .

وقيل : العلمُ والد . والعلمُ مع العمل ، والرواية مع الدراية .

فلا تأنس بالعمل ما دمت مستوحشاً من العلم . ولا تأنس بالعلم ما كنت مقصراً في العمل ، ولكن اجمع بينهما ، وإن قل نصيبك منهما .

وما شيء أضعف من عالم ترك الناس علمه لفساد طريقته ، وجاهل أخذ الناسُ بجهله لنظرهم إلى عبادته .

والقليل من هذا مع القليل من هذا أنجى في العاقبة ، إذا تفضل الله بالرحمة ، وتمم على عبده النعمة . فأما المدافعة والإهمال ، وحب الهوينى والاسترسال ، وإيثار الخفض والدعة والميل مع الراحة والسعة ، فإن خواتم هذه الخصال ذميمة وعقباها كريهة وخيمة والعلم يراد للعمل ، كما العمل يراد للنجاة ، فإذا كان العمل قاصراً عن العلم، كان العلم كَلّاً على العالم ونعوذُ بالله من(علم عاد كلا، وأورث ذلًا ، وصار في رقبة صاحبه غِلا) . قال بعض الحكماء : العلم خادم العمل ، والعمل غاية العلم ، فلولا العمل لم يطلب علم ، ولولا العلم لم يطلب عمل . ولأن أدع الحق جهلاً به ، أحب إليّ من أدعه زهداً فيه . وقال سهل بن مزاحم : الأمر أضيق على العالم من عقد التسعين ، مع أن الجاهل لا يعذر بجهالته ، لكن العالم أشد عذاباً إذا ترك ما علم ، فلم يعمل به » .

قال الشيخ : وهل أدرك من السلف الماضين الدرجات العلى إلا بإخلاص المعتقد والعمل الصالح والزهد الغالب في كل ما راق من الدنيا .

وهل وصل الحكماء إلى السعادة العظمى إلا بالتشمير في السعي والرضى بالميسور وبذل ما فضل عن الحاجة للسائل والمحروم ؟

وهل جامع كتب العلم إلا كجامع الفضة والذهب ؟ وهل المفهوم بها إلا كالحريص الجشع عليهما ؟ وهل المغرم بها إلا كتاركها ؟ .

وكما لا تنفع الأموال إلا بإنفاقها ، كذلك لا تنفع العلوم إلا لمن عمل بها ، وراعى واجباتها ، فلينظر امرؤ لنفسه وليغتنم وقته ، فإن

الثواء قليل ، والرحيل قريب ، والطريق مخوف ، والاغترار غالب ، والخطر عظيم ، والناقد بصير ، والله تعالى بالمرصاد ، وإليه المرجع والمعاد ، ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ الزلزلة .

(فائدة) نختم بها تلخيصنا للكتاب

قد يقول قائل : إذا كان المؤلف بتلك المنزلة العالية في المعرفة بصحيح الحديث ومطروحه فما بالنا نرى كتابه هذا وغيره من كتبه قد شحنها بالأحاديث الواهية ؟

والجواب : إن القاعدة عند علماء الحديث أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده فقد برئت عهدته منه ، ولا مسئولية عليه في روايته ، ما دام قد قرن معه الوسيلة التي تمكن العالم من معرفة ما إذاكان الحديث صحيحاً أو غير صحيح ألا وهي الإسناد . نعم . كان الأولى به وبهم أن يتبعوا كل حديث ببيان درجته من الصحة أو الضعف ، ولكن الواقع يشهد أن ذلك غير ممكن بالنسبة لكل واحد منهم ، وفي جميع أحاديثه على كثرتها ، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن .

ولكن أذكر منها أهمها ، وهي أن كثيراً من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد ، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث ، وما يصح من الأحاديث لغيره ، ولو أن المحدثين كلهم انصرفوا إلى التحقيق وتمييز الصحيح من الضعيف لما استطاعوا - والله أعلم - أن يحفظوا لنا هذه الثروة الضخمة من الحديث والأسانيد، ولذلك انصبت همة جمهورهم على مجرد الرواية إلا فيما شاء الله ، وانصرف سائرهم إلى النقد والتحقيق ، مع الحفظ والرواية وقليل ماهم ﴿ ولكل وجهةٌ هو مُوليها فاستبقوا الخيرات ﴾ .

٥ ــ تحقيق كتاب العلم

للحافظ أبي خيثمةزهير بن حرب النسائي (١٦٠ ـ ٢٣٤ هـ)

موضوعه : العلم ، والحث على طلبه

أورد فيه مئةوثمانية وستين حديثاً وأثراً ، مبيناً وحاثاً فيه على طلب العلم والتعلم . والأحاديث والآثار الموجودة في الكتاب كلها من روايته ما عدا خمسة أحاديث فقط فهي من رواية غيره .

والحافظ أبو خيثمة « ثقة ثبت . حافظ متقن »

وقد قام الشيخ بتحقيق الكتاب تحقيقاًعلمياً دقيقاً أكسب الكتاب الفائدة المرجوة للقراء .

٦ ــ تحقيق وتعليق مختصر « صحيح مسلم » للمنذري .

من خطة الشيخ ناصر الدين التي اختطها لنفسه من زمن « تقريب السنة بين يدي الأمة » ، والتي تكلم عليها في بعض كتبه ، مثل « مختصر صحيح البخاري » الذي تكلمنا عليه في هذه الترجمة ، ومقدمةهذا الاختصار لصحيح مسلم ، ويشمل برنامج الشيخ لتقريب السنة بين يدي الأمة ، على حذف الأسانيد ـ التي تبعد أكثر القراء في العصر الحديث عن قراءة كتب الأحاديث وخاصة المثقفين منهم إلا أهل التخصص والتبحر من طلبة العلم ـ وتمييز الصحيح من الضعيف من جهة أخرى . ولأن صحيح البخاري ومسلم قد تلقاهما العلماء والأمة بالقبول فلم يكن هناك حاجة في الكلام على أسانيدهما .

ونستطيع أن نحصر عمل الشيخ في هذا المختصر في الأمور الآتية :

تحقيق الكتاب ، وترقيم أحاديثه ، وشرح غريبه ، والتعليق عليه التعليقات المفيدة . ولكن للشيخ رأياً في المختصر نجمله في هذه الكلمات المختارة من كلامه عليه :

« . . . قد تبين لي بعد الفراغ منه أن الحافظ المنذري رحمه الله - لم يقتصر في اختصاره إياه على حذف أسانيده والمكرر من متونه فقط ، بل حذف منه بعض المتون أيضاً ، فلما بدا لي ذلك تمنيت لو تتاح لي فرصة ، لأتولى أنا بنفسي اختصاره بطريقتي الخاصة ، وشاء الله تبارك وتعالى ، حيث قدّر علي أن أسجن في عام ١٣٨٦ هـ الموافقة لسنة ١٩٦٩ م مع عدد من العلماء من غير جريرة اقترفناها سوى الدعوة إلى الإسلام وتعليمه للناس ، فأساق إلى سجن القلعة بضعة أشهر أحتسبها في سبيل الله عز وجل .

وقد قدر الله ألا يكون معي فيه إلا كتابي المحبب « صحيح الإمام مسلم » وقلم رصاص وممحاة ، وهناك عكفت على تحقيق أمنيتي ، في اختصاره وتهذيبه ، وفرغت من ذلك في نحو ثلاثة أشهر ، كنت أعمل فيه ليل نهار ، ودون كلل ولا ملل ، وبذلك انقلب ما أراده أعداء الأمة انتقاماً منا إلى نعمة لنا ، يتفيأ ظلالها طلاب العلم من المسلمين في كل مكان . فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات » .

فوائد لابد للقارىء من معرفتها :

يقول الشيخ : « واعلم أن المؤلف رحمه الله تعالى ، قد جرى في تأليفه لكتابه هذا « المختصر » وترتيب أحاديثه وأبوابه على تأليفها

وترتيبها معتمداً على أصله « صحيح مسلم » . وقد أشار إلى ذلك بكقوله في المقدمة :

« اختصرته من « صحيح الإمام مسلم . . . اختصاراً يسهله على حافظيه ، ويقربه للناظر فيه ، ورتبته ترتيباً يسرع بالطالب إلى وجود مطلبه في فطنته .

وقد تضمن مع صغرحجمه جل مقصود الأصل . . . »

وقد أفادنا بهذه الكلمةأموراً يهمنا منها في هذه المقدمة اثنان :

الأول : أنه رتبه على غير ترتيب الأصل . ويظهر ذلك في الكتب والأبواب والأحاديث . ومن ذلك :

١ ــ أما الكتب . فالكتاب الثاني في الأصل إنماهو « كتاب الطهارة » ثم « كتاب الحيض » ، ثم « كتاب الصلاة » أما المنذري فقد جعل من الكتاب الثاني كتابين : « كتاب الوضوء » (١/٣٨) مماهنا و « كتاب الغسل » (١/٤٩) هنا ـ وهكذا ـ .

٢ ــ أما الأبواب ، فلا غرابة أن تختلف عن أبواب الصحيح لأنها في الواقع ليست منه ، بل ليس فيه أبواب أصلاً ، وإنماهي من وضع النووي رحمه الله تعالى كماهو مشهور ، وكما يدل عليه صنيعه في شرحه عليه . فإنك لا تجد في نسخة متنه أي باب ، وإنما هي في شرحه فقط .

٣ ــ أما أحاديثه فهي تختلف عن ترتيبها في الأصل اختلافاً بيناً . كما يتضح لك بتتبع الأجزاء والصفحات التي أشرناإليها في آخر كل حديث ، فالحديث (٧٥) مثلاً من « كتاب الإيمان » هو عند

مسلم في آخر كتابه (٨/٢٣٨) . والحديثان (٢٠٣ ، ٢٠٤) من « كتاب الصلاة » هما عنده في أول الكتاب « كتاب الإيمان » .
والحديث (١٠٢٦) من « كتاب تحريم الدماء » هو عنده في « الإيمان » أيضاً (٧٢/١) ، وآخر كتاب عنده « كتاب التفسير » . . . الخ .

الثاني : أنه لم يضمنه جميع أحاديث الأصل ، وإنما جلَّها .

ولهذا وغيره مما سبق بيانه يمكن القول إن هذا المختصر هو كتاب خاص بطريقته وأسلوبه ، لا يشاركه في ذلك غيره من المختصرات التي يلتزم مختصروها اعادة ترتيب أصلها، ومنهج مؤلفيها اهـ.كلام الشيخ ناصر.

وقد صنع الشيخ لهذا السفر العظيم ثلاثة فهارس طيبة أغنت الموضوع وبلغت المقصود ، وذلك بعمل فهرس هجائي لموضوعات الكتاب ، وآخر بأطراف الحديث .

وللأسف الشديد فإن هذا السفر العظيم والتحقيق الدقيق قد تعرض في طبعته الأخيرة التي جددت طباعته وزارة الأوقاف الكويتية إلى حذف بعض تعليقات الشيخ ناصر الدين بحجة أنها تتعرض لبعض المذاهب . وهذا ليس من الأمانة العلمية التي ينبغي أن يتحلى بها كل من يشتغل بالعلم والتي ينبغي أن يتحلى بها كذلك كل تقي نقي وما حمل القائم على ذلك إلا أحد شيئين :

إما سوء الفهم.

وإما سوء القصد (وقد يجتمعان).

فليس في تعليق من تعليقات الشيخ التعرض لأحد من أئمة المذاهب الأربعة ، وإنما فيه تنزيه عيسى عليه الصلاة والسلام من أن

بحكم يوم نزوله إلى الأرض بالمذهب الحنفي كما ذكر ذلك متعصبو الحنفية ، سطره بعضهم في كتاب مشهور متداول بينهم - راجع مقدمة الأستاذ زهير الشاويش على هذا الكتاب .

٧ - تحقيق وتخريج فضل الصلاة على النبي ﷺ للإمام إسماعيل إسحاق بن القاضي

من أجلّ القربات إلى المولى تبارك وتعالى التي يتقرب بها العباد هي ذكره في السر والعلن ، في الطريق وعند النوم وفي المجالس ، وفي جميع الأحيان التي يكون فيها العبد مستيقظاً ، ففي ذلك خنسٌ لوسواس الشيطان وأزه للإنسان ، وفيها إعمار للقلوب الرحيمة الرقيقة العارفة بالله تعالى .

ومن القرب الأخرى المتصلة بذكر الله تعالى بها صلاة العبد المسلم على رسوله كثيراً ، لأنه من صلى عليه مرةً صلى الله به عليه عشراً ، ورفع درجته ومحا عنه سيئته وكفاه هم الدنيا والآخر . ولقد أفرد الإمام إسماعل بن إسحاق القاضي رسالة في فضل الصلاة على النبي ﷺ وهي تعد من الرسائل القيمة النادرة في موضوعها .

وهي من الرسائل التي غفل عنها مؤلف تاريخ الأدب العربي (كارل بروكلمان) فلم يذكرها وذكر نسخة أخرى في (كوبريلي) تحت رقم (٤٢٨) .

ورسالتنا هذه من مخطوطات الحديث في المكتبة الظاهرية الزاخرة بالعلوم المتنوعة القيمة النادرة لعلماء المسلمين .

يقول المحدث الشيخ ناصر موصياً المسلمين « . . . وصيتي إليك أيها المسلم ، أن تقرأ هذا الكتاب ، وتعمل بما فيه من الأحاديث الثابتة عنه لتحظى بالحياة الطيبة وتسعد في الدنيا والآخرة وجملة ذلك : أن تكثر من الصلاة عليه ﷺ في سائر أوقاتك ، فإنك تنال بها عند الله صلاة منه عليك ، ويرفع درجتك ويكثر في حسناتك ، ويمحو من سيئاتك ويكفيك هم الدنيا والآخرة .

وصلِّ عليه حيثما كنت ، فإنَّ سلامك يبلغه وإن كان لا يسمعه ، فإن لله ملائكة سياحين يبلغونه سلام من سلم عليه ، خصوصية خصه بها ربنا تبارك وتعالى دون العالمين . وخص يوم الجمعة بالإكثار منها ، فإنها تعرض عليه ، وهو في قبره لم تأكل الأرض جسده ، فإن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء .

وصلِّ عليه بصورة أخص وأكثر كلما ذكر ، فإنك إن لم تفعل كنت عنده بخيلاً ، ولو كنت بالمال أكرم من حاتم طي : (كما قال عليه السلام : بخيل من ذكرت عنده ولم يصلِّ علي) وإياك أن تنسى وتترك الصلاة عليه ﷺ ، فيميل بك ذلك عن طريق الجنة . وسل الله له الوسيلة التي هي أعلى درجة في الجنة تنل بذلك شفاعة خاصة وإذا جلست مجلساً فإياك أن تقوم منه دون أن تذكر الله وتصلي على نبيه محمد ﷺ فإنك إن فعلت ذلك كان المجلس عليك نقصاً وحسرة يوم القيامة .

واستحققت بذلك عذاب الله تعالى ، إلا أن يغفر لك .

وإذا صليت عليه فصل بما ثبت عنه ﷺ من صيغ الصلاة الإبراهيمية .

وصل عليه حين تدخل المسجد ، وعند الخروج منه ، وفي صلاة الجنازة ، وفي كل الصلوات بعد التشهد ، وقبل الدعاء ، وسلم عليه إذا وقفت على قبره ، ولا تزد عليه اقتداء بعبدالله بن عمر رضي الله عنهما ».

٨ ـ تحقيق لفتة الكبد في تربية الولد ـ لابن الجوزي .

هذه رسالة قيمةتشتمل على عدة نصائح غالية ، وتجارب تربوية حكيمة ، ترسم للجيل الناشىء طريقه إلى الحق والخير ، بالرجوع إلى كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإلى السنة النبوية الصحيحة التي ماتركت صغيرة ولا كبيرة إلا أنارت ما حولها ، وإلى سيرة سلفنا الصالح رضوان الله عليهم ، الذين تخرجوا في مدرسة رسول الله ﷺ فكانوا الجيل المثالي ، وكانوا خير أمة أخرجت للناس .

محمد ﷺ مربي خير الأجيال في تاريخ الإنسانية ، ليربي بهم أجيال الإنسانية كلها . وذلك بعضُ معاني قول الله عز وجل في سورة البقرة ﴿ وكذلك جعلناكم أمةًوسطاً لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ وقوله سبحانه في سورة الحج ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وما جعل عليكم في الدين من حرج ، ملة أبيكم إبراهيم ، هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا،ليكون الرسول شهيداً عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس ﴾ .

وإن الشباب المسلم - إذا بلغ أشده ، وحان وقتُ بنائه بيوتاً جديدة في الكيان - الإسلامي - يبتهج منهم من يسر الله له أسباب ذلك ، ويبتهج معه لداته وأحبابه في الله ورفقاؤه في موكب الجهاد الأكبر الدائم والجهاد الأصغر إذا آن أوانه .

وأعظم ابتهاجهم بما ينتظرونه - بعد أداء هذه السنة الإسلامية ، من ولادة مسلم صالح ، أو مسلمة صالحة في هذا البيت الإسلامي الجديد الذي أكرمه الله بالصلاح والكفاح والنجاح .

تلك هي فرحة الأزواج من صفوة الشباب المسلم ، وتلك هي فرحة أحبابهم ولِداتهم الذين يستقبلون الحياة السعيدة بسنن الإسلام ، منتظرين الأبناء السعداء بآداب الإسلام .

إن الرجاء في الله أقوى وأعظم بأن الجيل الآتي الذي ستتألف طلائعه الأولى من أبناء هؤلاء الشباب إن شاء الله سيكون هو الجيل المرتجى لرد الاعتبار إلى سنن الإسلامي بإحيائها ، وإلى قواعد الإسلام بإقامتها ، وإلى آداب الإسلام وأخلاقه بالتعامل بها ، فيشيع العمل بها بين الذين يرون فيهم جمالها ، وبذلك يعود الإسلام مشهوداً في المجتمع ، بعد أن كان مدفوناً في الكتب .

ورسالة « لفتة الكبد إلى نصيحة الولد » ، لابن الجوزي رحمهُ الله من أجود الرسائل التي جاءت في نصيحة الولد ، وقد خص بها ابنه محمَّداً، المكنى أبا القاسم ، المولود في سنة ٥٨٠ هجرية والمتوفى مقتولا في وقعة التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هجرية .

والرسالة صغيرة الحجم تقع في ثلاثة عشر فصلاً في كل فصل نصيحة ذهبية طيبة يبين له فيها كيف يشق طـريقه في هـذه الحياة ؛ وبعض مصنفاته التي صنفها ونصحه بها . وقد قام الشيخ ناصر بتحقيق أحاديث هذه الرسالة وآثارها ، فأضحت رسالة قيمة يستفيد منها كل من له اطلاع بسيط وعلم واسع .

٩ ـ مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبدالسلام وابن الصلاح ـ تحقيق مع زهير الشاويش

هذه مساجلة علمية مفيدة جرت في القرن السابع الهجري بين الإمامين العالمين الكبيرين العز بن عبدالسلام وأبي عمرو بن الصلاح رحمهما الله تعالى .

ومنشأ المساجلة كان :

يقول الأستاذ زهير الشاويش : «لما تولى العز بن عبدالسلام الخطابة والإمامة في جامع دمشق (الأموي) ، أزال كثيراً من البدع التي كان الخطباء يفعلونها أو يقوم بها العامة ، ولا غرو فهو الذي يقول : « طوبى لمن تـولى شيئاً من أمـور المسلمين فـأعان عـلى إماتـة البدع وإحيـاء السنن » .

ومما أبطله ومنعه صلاة الـرغائب ، وخـطب شهر رجب سنـة ٦٣٧ هـ ، فقد بين أنها بدعة منكرة .

ويظهر أن ابن الصلاح وعالماً آخر ، لم يريا رأيه في المنع وأفتيا

بخلافه ، فألف رسالته : « الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة ، وبيان مافيها من مخالفة السنن المشروعة » لبيان الحق في هذا الأمر ، وقال فيها - أي العز - : « بلغني أن رجلين ممن تصدى للفتيا مع بعدهما عنها سعيا في تقرير هـذه الصلاة وأفتيـا بتحسينها » يعني بـذلك ابن الصلاح ، أما الثاني فلم نجد ما يدلنا عليه . .

ورد ابن الصلاح على رسالة العز بن عبدالسلام برسالة عنوانها :

« الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة وبيان ما فيها من مخالفة السنن المشروعة » . فعاد العز وفند الرد . . مما ستقرؤه في الصفحات المقبلة ويُعطيك صورة للحياة العملية والعقلية في القـرن السابـع ، وشاهداً على ما كان يتمتع به علماؤنا الغابرون من غيرة على الدين ، وحفاظ عليه ، ورغبة في حياطته من كل ما ينتقص منه ، أو يشوبه من البدع ، وجرأة في تقرير السنة ، وتزييف البدعة ، وبيان الحق بالدليل الشرعي ، والمنطلق العلمي .

● صلاة الرغائب

ولكن مـاهي هذه الصـلاة التي دار الخلاف عليهـا ، وكـانت المساجلة فيها ؟ جاء في « كشف الظنون » :

« اختلق بعض الكذابين في القرن الثالث حديثاً في فضلها ثم اشتهر في القرن الرابع ، فممن نص على فضلها أبو طالب المكي ، وتبعه الغزالي معتمداً على الحديث الموضوع » .

وقال العز بن عبدالسلام :

« مما يدل على ابتداع هذه الصلاة ، أن العلماء الذين هم أعلام

الدين ، وأئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، وغيرهم ممن دوّن الكتب في الشريعة ، مع شدة حرصهم على تعليم الناس الفرائض والسنن ، لم ينقل عن أحد منهم أنه ذكر هذه الصلاة ، ولا دونها في كتابه ، ولا تعرض لها في مجالسه » .

وقال ابن الصلاح :

« هذه الصلاة شاعت بعد المئة الرابعة ، ولم تكن تعرف ، وقد قيل : إن منشأها من بيت المقدس - صانها الله تبارك وتعالى - والحديث الوارد بها بعينها وخصوصها ضعيف ساقط عند أهل الحديث ، ثم منهم من يقول : هو موضوع ، وذلك الذي نظنه . ومنهم من يقتصر على وصفه بالضعف ولا يستفاد له صحة من ذكر رزين بن معاوية إياه في كتابه « تجريد الصحاح » ، ولا من ذكر صاحب كتاب « الإحياء » له فيه ، واعتماده عليه ؛ لكثرة ما فيهما من الحديث الضعيف ، وإيراد رزين مثله في مثل كتابه من العجب » .

● صورتها

قال الغزالي في « إحياء علوم الدين » :

« أما صلاة رجب : فقد روي بإسناد عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما من أحد يصوم أول خميس من رجب ، ثم يصلي فيما بين العشاء والعتمة اثنتي عشرة ركعة ، يفصل بين كل ركعتين بتسليمة ، يقرأ في كل ركعة « فاتحة الكتاب » مرة و ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ثلاث مرات ، و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ اثنتي عشرة مرة ، فإذا فرغ من صلاته صلى عليّ سبعين مرة ، يقول : اللهم صلِّ على محمد النبي

الأمي وعلى آله ، ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين مـرة : سبوح قدوس رب الملائكة والروح ، ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثلما قال في السجدة الأولى ، ثم يسأل حاجتـه في سجوده ؛ فإنها تقضى » قال رسول الله ﷺ « لا يصلي أحد هذه الصلاة إلا غفر له الله تعالى له جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر وعدد الرمل ووزن الجبال وورق الأشجار ، ويشفع يوم القيامة في سـبعمئة من أهل بيته ممن قد استوجب النار » .

« فهذه صلاة مستحبة ، وإنما أوردناها في هذا القسم لأنها تتكرر بتكـرر السنين ، وإن كـانت رتبتها لا تبلغ رتبـة التراويـح ، وصلاة العيد ، لأنّ هذه الصلاة نقلها الآحـاد ، ولكني رأيت أهل القـدس بأجمعهم يواظبون عليها ولا يسمحون بتركها فأحببت إيرادها » ـ إحياء علوم الدين ـ هذه هي صورة صلاة الرغائب ، وقـد قام العلماء بمـا عليهم من واجب ، فبينـوا أنها بدعـة ، وأن حديثهـا موضـوع ومن هؤلاء :

أبـو القاسم ، شهـاب الدين ، عبـدالرحمن بن إسـماعيل بن إبـراهيم المقدسي الدمشقي ، أبو شامة شيخ دار الحديث الأشرفية ، وأحـد العلماء المحدثـين المؤرخين البـاحثين ، وأصحـاب التصانيف العـديدة المفيـدة . . فقد ألف في إبـطالهـا ـ وأحسن ـ كتـابـاً سمـاه « اللمع » .

وأبـو الخير ، قـطب الدين محمد بن محمـد ، ابن الخيضـري الزبيدي الدمشقي الشافعي،أحد قضاة الشـافعية في دمشق ، وعلماء

الحديث والتراجم ، فقد ألف كتابيْ « البرق اللموع لكشف الحديث الموضوع » و « تحفة الحبائب بالنهي عن صلاة الرغائب » .

وأبو بكر الطرطوشي .

وابن الحاج ، وعلي بن إبراهيم العطار وغيرهم ..

وأفتى ببطلانها وببدعيتها :

النووي ، وابن تيمية ، وزكريا الأنصاري وغيرهم .

هذا ، وقد جعلا للكتاب ملحقاً في آخره ذكـرا فيه سبـع فتاوٍ لأهل العلم من سلف هذه الأمة أبطلوا فيها صحة هذه الصلاة ، وقد قاما كذلك بتحقيق روايات الكتاب ونصوصه .

١٠ ـ تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر

موضوعه :

يتحدث فيه الشيخ عن قصة حديث ضعفه بعض الناس ورده وذلك نظراً لأنه يخالف مذهبه ، وكان موضـوع الكتاب محصـوراً في أربعة أمور :

الأول : تصحيـح حـديث أنس ، وهـو « حـدثنـا قتيبـة ، حدثنا عبدالله بن جعفر ، عن زيد بن أسلم ، عن محمـد بن المنكدر ، عن محمد بن كعب ، قال : أتيت أنس بن مالك في رمضـان وهو يـريد سفراً وقد رُحلت راحلته ، ولبس ثياب السفر ، فدعا بطعام فأكل ، فقلت سنّة قال سنة ثم ركب» رواه الترمذي .

الثاني : فقه الحديث ومن قال به .

الثالث : تصحيح حديث أبي بصرة الغفاري .

الرابع : الرد على زعم الحبشي أن حديث أبي بصرة لا يدل على ما دل عليه حديث أنس .

وقد رد الشيخ على الشخص المذكـور من خلال تلك النقـاط الأربع واحدة بعد الأخرى على الترتيب المذكور ، ومفصلاً فيه تفصيلاً على النحو التالي :

١ ـ تأكيد صحة حديث أنس .
٢ ـ أخطاء العراقي حول الحديث .
٣ ـ شهادة القرآن للحديث .
٤ ـ شاهد للحديث من السنة .
٥ ـ آثار صحيحه تشهد للحديث .
٦ ـ فقه الحديث ومن قال به .
٧ ـ اتباع ابن العربي للحديث خلافاً للمذهب .
٨ ـ حديث أبي بصرة الغفاري .
٩ ـ دلالة الحديث على ما دل عليه حديث أنس .
١٠ ـ الخلاصة : وهي في سبع نقاط .
١١ ـ وختم الشيخ رسالتـه ناصحـاً للشخص المعني ، وهو الشيـخ الحبشي ، أن يعيد النظر في موقفه من هذا الحديث وماتضمنه من الحكم الذي شهد له القرآن الكريم ، مذكراً له بقوله تعالى فيه : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا

دعاكم لما يحييكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ، وأنه إليه ترجعون ﴾ .

١١ ـ أحاديث مشكاة المصابيح ـ للتبريزي

كتاب مشكاة المصابيح لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب العمري التبريزي الذي اعتمد في تأليفه على كتاب «مصابيح السنة» للإمام البغوي، فذيله وزاد عليه.

* أما كتاب مصابيح السنة للإمام البغوي فيقول عنه :

«هذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين، هن مصابيح الدُجىٰ خرجت عن مشكاة التقوى، فما أورده الأئمة في كتبهم، جمعتها للمتقطعين للعبادة لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظاً من السنن، وعوناً على ما هم فيه من الطاعة، وتركت ذكر أسانيدها حذراً من الإطالة عليهم، واعتماداً على نقل الأئمة، وربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ لمعنىً دعا إليه، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان؛ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ـ رحمهما الله ـ في «جامعيهما»، أو أحدهما. وأعني بالحسان ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد ابن عيس بن سورة الترمذي، وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم ـ

رحمهم الله ـ وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة من صحة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق الحسن، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً، والله المستعان وعليه التكلان».

● كتاب المشكاة :

عمل الخطيب التبريزي في المشكاة ومن أهم ما صنع :

أنه بين ما أغفله صاحب «المصابيح» وتركه بلا إسناد، فذكر راوي الحديث ومخرجه، وقسم كل باب ـ في الغالب ـ على ثلاثة فصول .

الأول : (وهو بدل قول البغوي في المصابيح : «من الصحاح»): ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفى بذكرهما في التخريج وإن اشترك فيه غيرهما من المحدثين والمخرجين، لعلو درجتهما في الرواية كما قال .

الثاني : (وهو بدل قول البغوي في المصابيح : «من الحسان») ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين وهم : أبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارمي، وابن ماجة، فإن أحاديث المصابيح لا تتجاوز كتب الأئمة السبعة .

الثالث : ما اشتمل على معنى الباب ولم يذكره البغوي في الكتاب من ملحقات مناسبة، ألحقها لزيادة الفائدة محافظاً على ما اشترطه من إضافة الحديث إلى الراوي من الصحابة، ونسبته إلى

مخـرجه من الأئمـة المتقدمـين وغـيرهم، وإن كـان لم يلتزم الأحـاديث المرفوعة كما فعل البغوي.

وقد زاد على أحـاديث المصابيـح كما ذكـروا (١٥١١) حديثـاً، وهذّب الكتاب،واستدرك على البغوي بعض ما وقع له من السهـو، إذ ربما جعل «من الصحاح» ما لم يروه الشيخان أو أحدهما، وجعـل «من الحسان» ما روياه أو رواه أحدهما.

لم يخـرج في ترتيب الكتـاب عـما حـدده البغـوي، فـما قـدم في الأبواب ولا أخر، وما زاد فيها ولا نقص، لأن ترتيبه وتبـويبه كـانا في غاية الإتقـان والحسن. . وقد فـرغ الخطيب من كتـابه هـذا آخر يـوم الجمعة من رمضان سنة ٧٣٧هـ، وبين عمله فيه بإيجاز في مقدمتـه مما يعفينا من استقصائه في هذا المكان.

أمـا وجه تسميـة الكتاب بمشكـاة المصابيـح فقد قـال شـارحـه الطيبي: «روعي المناسبة بين الاسم والمعنى، فإن المشكاة يجتمـع فيها الضوء، فيكون أشد تقوياً، بخلاف المكـان الواسـع، والأحاديث إذا كانت غفلاً عن سمة الرواة انتشرت، وإذا قيـدت بالـراوي انضبطت واستقرت في مكانها».

وقال الشيخ الدهلوي: «قد عـرفت أن المشكاة هي الكـوة غير النافذة في الجدار، التي توضع فيها المصابيح، فـوجه التسميـة أنه كـما يوضع المصباح في الكوة،كذلك وضع كتاب المصابيح فيها، كالمصباح، فهذا الكتاب كالكوة التي وضع فيها المصابيح المتعددة» ا . هـ.

ولقد رزق هذا الكتاب من القبول والعناية، وكان له من النفع

أكثر مما كان لأصله المصابيح . . وأقبل عليه العلماء أيضاً، قراءة وتدريساً وشرحاً .

يقول الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي في مقدمته على المشكاة الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ :

وقد طبع كتاب المشكاة طبعات متعددة في الهند، وفي روسيا قبل أن يصير الحكم للشيوعيين، وطبع بعضه في دمشق، وطبع مع المرقاة على هامشها . . وترجم إلى الإنكليزية، وطبع في كلكتا سنة ١٨٠٩م وهو الآن مفقود في أسواقنا، لا يكاد يجده طالبه إلا بغاية المشقة، وأرفع الأسعار، فضلاً عن حاجته إلى مزيد من الخدمة من حيث التحقيق والإخراج المتقن، وهذا ما عملنا على النهوض به في طبعتنا .

والذي دعانا إلى ذلك على ما فيه من مشقة لا يقدرها حق قدرها إلا من عانى خدمة كتب العلم بأمانة وإخلاص . . حاجة الناس إلى كتب السنة مخدومة، جميلة الطبع، ميسرة يستضيئون بها في حياتهم،وحاجة البلاد الإسلامية في حياتها التشريعية إلى هذه الكتب .

نسخ الكتاب الخطية :

١ ــ نسخة الشيخ على آل ثاني حاكم قطر السابق .
٢ ــ نسختان، إحداهما في مكتبة دمشق. والثانية في مكتبة حلب،

عمل الشيخ ناصر في الكتاب :

يقول الأستاذ زهير :

وقد طلبنا إلى أستاذنا المحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أن يشاركنا العمل في تحقيق المشكاة، وأن يتولى التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من الأحاديث، وتخريج ما يحتاج إلى مزيد من التخريج، واستدراك ما قد يكون من النقص، فاستجاب لنا ـ جزاه الله خيراً ـ ونهض بذلك كله في القسم الأول من الكتاب، ثم ضاق وقته المملوء بخدمات ضرورية أخرى لسنة رسول الله ﷺ، فاعتذر إلينا عن المتابعة، غير أننا رغبنا إليه حرصاً على الاستفادة ما أمكن من واسع علمه، ونافذ بصره أن ينظر نظرة سريعة فيما بقي من الكتاب. وأن يعلق عليه بما يعن له عفو الخاطر، ويتسع له الوقت، وقد فعل وكان من ذلك فوائد جمة. ونحن نورد هنا أمثلة متعددة مما أخذه الأستاذ الجليل حفظه الله على الكتاب واستدركه عليه .

١ ـ نزول المؤلف في العزو، كأن ينسب الحديث للبيهقي، وهو في «مسند أحمد». ومن أمثلته: الأحاديث: (رقم ٣٢، ١٠٩ و١٦٧ و ٣٨٩و ٤٢٥و ٤٢٦و ٤٨٤و ٥٥٢و ٨١٦) .

٢ ـ تركه كلام الترمذي على الحديث تصحيحاً أو تحسيناً أو تضعيفاً، ومن أمثلة ذلك ـ وهي كثيرة جداً ـ الأحاديث: (٩٧و ٩٨و ١٠٠و ١٧٨و ١٧٩).

٣ ـ عزوه الحديث لاثنين من المخرجين وتصريحه بأن اللفظ للأول منهما، وهو للآخر ومثاله الحديث: (١٠٦).

٤ ـ عزوه لأحمد ـ أي في (المسند) ـ وهو من زوائد ابنه عبد الله عليه: (١١٧، ١٢٢ / ٧٧١).

٥ ـ إنه يبيض للحديث أحياناً فيذكره دون عزو لأحد، فاستدرك

الأستاذ ذلك وبين من خرجّه، ومن أمثلته (١٧٤ / ١٧٦ / ٢٤٨).

٦ - عزوه لـ«المسند» أو غيره ما ليس فيه، ومن أمثلته (١٨٣ / ٤٩٢ / ٧٦٦ / ٩٢٦).

٧ - رفعه الحديث وهو موقوف عند من عزاه إليه أو العكس: (٤٤٢ / ٥٠٢).

٨ - ذكره الحديث مرسلاً وقد جاء موصولاً عند آخرين (٤٦٥).

٩ - زيادته في متن الحديث أو رواته زيادة ليست عند من عزاه إليه أو هي عند بعضهم (٤٧٠ / ٦٧٢ / ٦٨٣ / ٧٦٤ / ٧٩٥).

١٠ - عزوه زيادة في متن الحديث إلى غيره ممن روى أصل الحديث ممن ذكرهم، وهي عندهم أيضاً (٤٧٢).

١١ - عزوه الحديث إلى من رواه معلقاً من أصحاب «السنن» وهو عند غيره موصول (٥١٣).

١٢ - كان ينقل التحسين، وينقل التضعيف مع أنه اللائق بحال الحديث وسنده (٥٢٩).

١٣ - عزوه الحديث بلفظ لمسلم، وليس عنده بذاك اللفظ بل عنده بعض أصحاب « السنن » (٦٠٠) .

١٤ - وقد جعل حديثين أو أكثر - لكل منهما إسناد غير إسناد آخر - حديثاً واحداً (٤٢٨ / ٥١٥ / ٥١٦ / ٦٣١ / ٦٣٢).

١٥ - قد يكون إسناد الحديث عند من عزاه إليه ضعيفاً، فذكر له الأستاذ طرقاً أخرى صحيحة، أو شواهد يقوى بها. ومن أمثلته: (١١٢ / ١٨٥ / ٢٤٠ / ٢٥٥ / ٢٦٠ / ٢٦٣ / ٣٥٨ / ٣٦١ / ٤٠٨ / ٤٦٨ / ٥١٥ / ٨٤١).

١٦ ـ نبه الأستاذ على بعض الأحاديث الموضوعة التي فات أباحفص القزويني التنبيه عليها، (١٩٥ / ١٩٦ / ٢٥١ / ٤٢٣).

١٧ ـ أتم الحديث الذي أورد المؤلف منه بعضه (٢٤٥ / ٣ / ٤١١).

١٨ ـ سقطت من الكتاب جمل أو انقلبت عليه فاستدركها الأستاذ وصححها بالرجوع إلى أصول الحديث ومصادره. (٧٢٧ / ٨٢٠ / ٨٢١ / ٨٦٥ / ٨٨١) .. إلخ.

ونحب أن نلفت النظر إلى أن الشيخ ناصر الدين الألباني يحيل أحياناً إلى بعض مؤلفات له لم تطبع ، ويشير إلى أرقام الأحاديث ، وذلك مثل : « التعليق الرغيب » و « صحيح أبي داود » و « ضعيف أبي داود » و « نقد التاج » و « التعليقات الجياد » وغيرها . هذا وقد قام الأستاذان الكريمان محمد الصباغ وعبدالقادر الأرناؤوط بإكمال تحقيق الكتاب فعارضا الأصل المعتمد على بقية النسخ ، وأثبتا ما اختلفت فيه عنه ، وضبطا الأحاديث ، وشكلا منها ما يحتاج إلى شكل ، وفسرا بإيجاز الغريب ، وبعض ما رأياه من التعابير بحاجة إلى تفسير معتمدين في ذلك على مختلف كتب الحديث وعلى شروح المشكاة ، ومساعدة الشيخ ناصر ، ووضعا أرقاماً مسلسلة لأحاديث الكتاب عموماً ، ولأحاديث كل باب على حدة ، وميزا كلام النبي ﷺ عن غيره بوضعه بين هلالين صغيرين من الجانبين ، وخرجا الآيات الكريمة الواردة في الكتاب ، ورداها إلى مواضعها من المصحف الشريف وأكملاها كلما تطلب ذلك الاستشهاد . ويقع الكتاب في ثلاثة مجلدات ضخمة .

وحدثني الشيخ قائلاً : بأنه تيسر له فيما بعد أن يضع ملحقاً

على نسخته من مطبوعة المشكاة التي عليها تخريجه، استدركت فيه تخريج الأحاديث التي لم أتمكن يومئذ من تخريجها بسبب ضيق الوقت كما نبه على ذلك أخونا الأستاذالناشر زهير الشاويش في المقدمة بين الهلالين ص (ز) كما استدركت فيه بعض الأوهام التي وقعت لي مما لا ينجو البشر عادة منه .

ولربما من أسباب ذلك ضيق الوقت والاستعداد للسفر إلى المدينة المنورة حيث كنت كلفت بتدريس مادة الحديث النبوي في الجامعة الإسلامية هناك .

ثالثاً : التخريجات :

١ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي .
٢ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي .
٣ ـ الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات لمحمود الآلوسي .
٤ ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام .
٥ ـ حقيقة الصيام لابن تيمية .
٦ ـ شرح العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي .
٧ ـ المرأة المسلمة للشيخ حسن البنا .
٨ ـ تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي .
٩ ـ ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان لمحمود الآلوسي .

١٠ ـ تخريج الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام .
١١ ـ تخريج كتاب الرد على الجهمية للدارمي .
١٢ ـ تخريج كلمة الإخلاص وتحقيق معناها لابن رجب الحنبلي .
١٣ ـ تخريج كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد لجمال الدين القاسمي .
١٤ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لابن ضويان .
١٥ ـ كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة لأبي عاصم الضحاك .
١٦ ـ تخريج كتاب المصطلحات الأربعة في القرآن .
١٧ ـ تخريج الإيمان لابن أبي شيبة .
١٨ ـ حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة لشيخ الإسلام ابن تيمية .
١٩ ـ تخريج فضائل الشام للربعي .

١ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته ـ للسيوطي ـ «طبع في ستة مجلدات»

كانت النية عند الشيخ في البدء متجهة إلى طبع كتاب ـ الفتح الكبير ـ على ما هو عليه من اختلاط الأحاديث الصحيحة والضعيفة فيه، مع تحقيقه لها وتمييز صحيحها من ضعيفها على النحو التالي وهي ذكر مرتبة كل حديث وجعلها خمس مراتب :

صحيح ، حسن ، ضعيف ، ضعيف جداً ، موضوع .

وقد ذيل مرتبة الحديث بذكر المصدر الذي حقق فيه الكلام

على الحديث، ونقل منه المرتبة والكلام المشار إليه، قد يكون مبسوطاً مسهباً، وقد يكون مختصراً حسب المصدر الذي حقق الحديث فيه، وقد يكون المصدر من كتب الشيخ التي ألفها أو حققها وخرجها، وقد يكون المصدر الذي يحيل عليه تحت الحديث الواحد، أكثر من مصدر واحد، وما ذلك إلا لتنويع المصادر تسهيلاً لمن قد يحب البسط في المعرفة، فقد يتيسر له أحدها دون غيره، أو لأن الحديث جاء بعدة ألفاظ، فخرج بعضها في مكان، وبعضها في مكان آخر، وفي أحدهما أو كليهما من الفائدة ما قد لا يوجد في المكان الآخر، ففي العزو إلى أكثر من مصدر قوة للتخريج كما هو ظاهر .

ولكن بدا للشيخ بعد ذلك ما هو خير من الطريقة الأولى التي رسمها وخطها في منهجه في تحقيق الجامع الصغير، وهي أن يطبع على قسمين، كل قسم في كتاب :

الأول : خاص بالحديث الثابت المحتج به عند العلماء، وهو يشمل الصحيح والحسن منه .

الثاني : خاص بما لا يحتج به منه، وهو يشمل الضعيف، والضعيف جداً، والموضوع .

وسمى الأول: صحيح الجامع الصغير وزيادته .

والآخر : ضعيف الجامع الصغير وزيادته.

وذلك لكي يساعد القراء مساعدة كبرى على حفظ الثابت وتمييزه من الضعيف من الحديث، وذلك لأنه بمجرد أن يتذكر الكتاب الذي قرأ الحديث فيه أمكنه أن يعرف مرتبته في الجملة، إن كان في الأول منهما، فهو ثابت، وإن كان في الآخر فهو ضعيف. بخلاف ما

لو طبع على ما هو عليه إذن للزم القارىء أن يحفظ مرتبة كل حديث، وهذا من الصعوبة بمكان كما لا يخفى على أحد . ويختم الشيخ منهجه في الكتاب بقوله :

«أمرنا ﷺ بالتيسير أمراً عاماً، فوجب علي اختيار ما فيه التيسير على الناس أن يميزوا حديثه ﷺ الثابت عنه من غيره».

وقد صدّر الكتاب بمقدمة السيوطي ومنهجه في «الفتح الكبير»، وعلى مقدمة تشتمل على ست فوائد هامة، ثم تعريف بزيادة الجامع الصغير، بقلم صاحب الفضيلة العالم الكبير والمحدث الشهير الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، ثم تعليقات الشيخ على ذلك، ننقلها تعميماً للفائدة العلمية .

يقول الشيخ : « وقدوتي في ذلك الأئمة السابقون الذين ألفوا لنا في « الصحيح » كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان ، وغيرهم ، والذين ألفوا في « الضعيفة » و « الموضوعة » أمثال ابن الجوزي وابن طاهر المقدسي ، والشوكاني والفتني وسواهم ، رحمهم الله تعالى ، وحشرنا في زمرتهم ، تحت لواء سيد ولد آدم ، نبينا محمد ﷺ .

* * *

ولما كان صاحب «الفتح الكبير» قد قدم له بمقدمة إضافية، أودعها ستاً من الفوائد وافية، وختمه بكلمة جيدة بقلم العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي عليه الرحمة، عرَّف فيها بـ «زيادة الجامع الصغير»، فقد رأيت أن ألحق ذلك كله بما سبق، مع التعليق عليه بما يلزم، إتماماً للفائدة، والله تعالى هو الموفق، لا إله إلا هو، عليه توكلت، وإليه أنيب » .

مقدمة « الفتح الكبير »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمداً ﷺ بالدين المبين، والشرع القويم، وهدى به السبيل السويّ، والصراط المستقيم، وأوحى من الكلام القديم، والحديث، ما أوحاه إليه ﴿**ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه**﴾ وسهل لأصحابه ، وعلماء أمته ، الطريق لنقله إلى الأقطار والأمصار كافة ، حتى بلغ من الظهور والشمول مبلغ الشمس والنهار، ووصل كل مكان تصله الأسفار والأخبار، من البوادي والقرى والأمصار، وصلى الله وسلم وبارك بجميع صلواته وتسليماته وبركاته على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وزوجاته، منتهى رضاء(*) الله تعالى ومرضاته، كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون .

(أما بعد) فإن كتاب «الجامع الصغير» لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه الله تعالى هو كتاب جليل، مطابق لما وصفه به مؤلفه بقوله: «أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر، وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع «كالفائق»

(*) الأصل: «مرضاة».

و«الشهاب»، وحوى من نفائس الصنعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم، مراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير» من حديث البشير النذير» لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع»، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها، وهذه رموزه :

(خ) للبخاري .

(م) لمسلم.

(ق) لهما .

(د) لأبي داود .

(ت) للترمذي .

(ن) للنسائي .

(هـ) لابن ماجة .

(٤) لهؤلاء الأربعة .

(٣) لهم إلا ابن ماجة .

(حم) لأحمد في «مسنده» .

(عم) لابنه عبد الله في «مسنده» .

(ك) للحاكم فإن كان في «مستدركه» أطلقت، وإلا بينته .

(خد) للبخاري في «الأدب» .

(تخ) له في «التاريخ» .

(حب) لابن حبان في «صحيحه» .

(طب) للطبراني في «الكبير» .

(طس) له في «الأوسط» .

(طص) له في «الصغير» .

(ص) لسعيد بن منصور في «سننه» .
(ش) لابن أبي شيبه .
(عب) لعبد الرزاق في «الجامع» .
(ع) لأبي يعلى في «مسنده» .
(قط) للدارقطني ، فإن كان في «السنن» أطلقت وإلا بينته .
(فر) للديلمي في «مسند الفردوس» .
(حل) لأبي نعيم في «الحلية» .
(هب) للبيهقي في «شعب الإيمان» .
(هق) له في «السنن» .
(عد) لابن عدي في «الكامل» .
(عق) للعقيلي في «الضعفاء» .
(خط) للخطيب فإن كان في «التاريخ» أطلقت ، وإلا بينته.انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

وقد ذكر في آخره أنه فرغ من تأليفه سنة ٩٠٧ وكانت وفاته سنة ٩١١ وقد وقع لكتابه هذا القبول التام ، وكثر شارحوه من أئمة الإسلام ، وعم النفع به في سائر البلاد الإسلامية للخاص والعام .

ثم إن مؤلفه رحمه الله تعالى جعل له ذيلاً سماه «زيادة الجامع» قال في خطبته :

«هذا ذيل على كتابي المسمى بـ «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» وسميته «زيادة الجامع» رموزه كرموزه ، والترتيب كالترتيب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» انتهى كلامه .

وليست جميع أحاديثه مأخوذة من «الجامع الكبير» فإني بالمراجعة لم أجد كثيراً منها فيه، ولم أر له شرحاً، سوى أني رأيت في «خلاصة الأثر» في ترجمة الإمام عبد الرؤوف المناوي شارح «الجامع الصغير» أنه شرح قطعة منه وسمَّاه «مفتاح السعادة بشرح الزيادة»، ولم أطلع عليه .

وقد رأيت من الصواب أن أجمعهما في كتاب، لأن «زيادة الجامع» يجب أن تكون به متصلة، ولا معنى لكونها زيادة له إذا كانت عنه منفصلة، وفي جمعها تسهيل السبيل إلى اقتنائهما، ومراجعة الحديث اللازم مراجعته فيهما، وعسى أن يحصل للزيادة ما حصل للأصل من القبول والإقبال، فإن للمجاورة تأثيراً في استفادة الكمال من أهل الكمال؛ لاسيما وأن حكمها كحكمه، وحجمها كحجمه، ومعناهما واحد، وأصلهما واحد، ومؤلفهما واحد .

فإن لم تَكُنْهُ أو يَكُنْها فإنه
أخوها غذته أمُّه بِلَبانها

فجمعتهما في هذا الكتاب، ومزجتهما مزج مؤلف واحد ولولا أني ميزت أحاديث الزيادة بوضع حرف (ز) في أوائلها لما عرف الأصل من الزائد .

وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف، معتبراً حروف الكلمة الأولى ثم التي تليها، وهكذا إلى آخر الحديث، وقد وقع في «الجامع الصغير» عدم مراعاة الترتيب في كثير من الأحاديث كما هو مشاهد، ونبه عليه الشيخ الحفني في حاشيته، وذلك في الزيادة أكثر .

ووجدت عدة أحاديث فيها هي موجودة في الأصل بعينها فحذفتها منها وأبقيتها على أصلها .

أما المكرر الذي في ألفاظه بعض اختلاف أو في تخريجه ولو بلفظ واحد أو راوٍ واحد فإني أبقيته في موضعه، وقد سميته :

«الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» .

وأسأل الله العظيم، رب العرش الكريم، بجاه نبيه الرؤوف الرحيم[1] عليه أفضل الصلاة والتسليم، أن ينفع بهذا الكتاب كما نفع بأصليه، وأن يحشرني مع مؤلفه في زمرة المقبولين عنده وعند نبيه[2] سيد المرسلين، وأن يتقبله مني ومن مؤلفه الحقيقي الحافظ السيوطي، ويسهل سبيل الخير إليّ وإليه .

---

(١) قلت: هذا التوسل غير مشروع، وليس غريباً صدوره من مثل النبهاني وهو الذي يجيز ما هو شر منه ألا وهو الاستغاثة بالأموات، وقد أفصح بنحو ذلك في قوله الآتي: «وأن يحشرني مع مؤلفه في زمرة المقبولين عنده وعند نبيه»، فلم يكفه المسكين أن يطلب من الله أن يكون عنده وحده من المقبولين حتى قرن معه تعالى نبيه ﷺ، وقد قال في مثل هذا المقام «أجعلتني لله نداً؟!» فالله المستعان.

(٢) وقد أنكر هذا التوسل الإمام أبو حنيفة وغيره من الأئمة، فمن أراد تحقيق القول في ذلك فعليه بكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»، فإنه أجمع كتاب في موضوعه، وأكثره علماً، وفائدة وتحقيقاً، ولنا بعض تعليقات حول ذلك، في بعض كتبنا، فانظر مثلاً «الأحاديث الضعيفة» (ج١ ص٣٢ ـ ٤٧ طبع المكتب الإسلامي) فقد أوردنا هناك قول أبي حنيفة، وبعض الأحاديث الواهية والموضوعة، التي يحتج بها أمثال النبهاني .

﴿ مقدمة تشتمل على ست فوائد مهمة ﴾

(الفائدة الأولى) : ذكر مؤلف هذين الكتابين الحافظ السيوطي رحمه الله في خطبة كتابه « جمع الجوامع » وهو « الجامع الكبير » أصل « الجامع الصغير وزيادته » أنه سلك طريقة يعرف منها صحة الحديث وحسنه وضعفه ، وذلك أنه إذا عزا للبخاري ، أو لمسلم ، أو ابن حبان ، أو الحاكم في « المستدرك » أو الضياء المقدسي في « المختارة » ، فجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح[1] فالعزو إليها يعلن بالصحة، سوى ما في «المستدرك» من المتعقب، فإنه ينبه عليه، وكذا ما في موطأ الإمام مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقي لإبن الجارود والمستخرجات، فالعزو إليها معلن بالصحة أيضاً، وما عزي لأبي داود فسكت عليه فهو صالح[2] وما عزاه للترمذي وابن ماجة وأبي داود الطيالسي[3] والإمام أحمد وابنه عبدالله وعبدالرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبي يعلى والطبراني في «الكبير» و «الأوسط» والدارقطني وأبي نعيم والبيهقي، فهذه فيها الصحيح والحسن والضعيف وهو يبينه غالباً .

---

(١) قلت : هذا غير صحيح على إطلاقه، فكم من أحاديث ضعيفة في ابن حبان والمقدسي كما يتبين من طالع كتابنا «الأحاديث الضعيفة» ففيه عشرات الأحاديث مما وردت في الكتب المذكورة. وسيأتي في القسم الآخر من هذا الكتاب «ضعيف الجامع . . » من ذلك مئات الأحاديث.

(٢) قلت : هذا خطأ عند المحققين كالحافظ ابن حجر وغيره، والصواب أن فيما سكت عليه الصحيح والحسن والضعيف. وتجد تفصيل هذا في مقدمة «صحيح سنن أبي داود».

(٣) الأصيل «والطيالسي».

قال : «وكل ما كان في مسند أحمد، فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن»(*).

وما عزاه للعقيلي وابن عدي والخطيب وابن عساكر والحكيم الترمذي والحاكم في «تاريخه» وابن النجار والديلمي، فهو ضعيف فيستغنى بالعزو إليه أو إلى بعضها عن بيان ضعفها».

هذا ما ذكره في خطبة «الجامع الكبير» ولا يخفاك أن انتخابه «الجامع الصغير» منه ثم انتخابه الزيادة يقضي أنه لم يذكر فيه شيئاً من الأحاديث الواهية فإذن جل أحاديثهما هي ما بين صحيح، وحسن، والضعيف قليل بالنسبة إليهما، وقد نبه الشراح على كثير من ذلك، مع أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال كما هو مقرر.

(الفائدة الثانية) : رأيت على ظهر كتاب «الجامع الكبير» المسمى بـ «جمع الجوامع» للحافظ السيوطي ما نصه :

«قال المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة : هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيت مطالعتها على هذا التأليف خشية أن تهجم المنية قبل تمامه على الوجه الذي قصدته فيقيض الله تعالى من يذيل عليه، فإذا عرف ما أنهيت مطالعته استغنى عن مراجعته ونظر ما سواه من كتب السنة :

(*) قلت : وفي هذا تساهل كبير، كما يعلم من كتاب الحافظ ابن حجر «القول المسدد في الأدب عن مسند الإمام أحمد»، وتجد تحقيق ذلك في تعليقات الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على «المسند» أو في كتابي : «الأحاديث الضعيفة»، فإن فيه أمثلة كثيرة للأحاديث الضعيفة والواهية، مما في «المسند».

١ ـ الموطأ.
٢ ـ مسند الشافعي.
٣ ـ مسند الطيالسي.
٤ ـ مسند أحمد.
٥ ـ مسند عبد بن حميد.
٦ ـ مسند الحميدي.
٧ ـ مسند ابن أبي عمرو العدني.
٨ ـ معجم ابن قانع.
٩ ـ فوائد سموية.
١٠ ـ المختارة للضياء المقدسي.
١١ ـ طبقات ابن سعد.
١٢ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر.
١٣ ـ معرفة الصحابة للبارودي، ولم أقف إلا على الجزء الأول منه. وانتهى إلى أثناء حرف السين.
١٤ ـ المصاحف لابن الأنباري.
١٥ ـ الوقف والابتداء له.
١٦ ـ فضائل القرآن لابن الضريس.
١٧ ـ الزهد لابن المبارك.
١٨ ـ الزهد لهناد بن السري.
١٩ ـ المعجم الكبير للطبراني.
٢٠ ـ المعجم الأوسط له.

٢١ ـ الصغير له.
٢٢ ـ مسند أبي يعلى.
٢٣ ـ تاريخ بغداد للخطيب.
٢٤ ـ الحلية لأبي نعيم.
٢٥ ـ الطب النبوي له.
٢٦ ـ فضائل الصحابة له.
٢٧ ـ كتاب المهدي له.
٢٨ ـ تاريخ بغداد لابن النجار.
٢٩ ـ الألقاب للشيرازي.
٣٠ ـ الكنى لأبي أحمد الحاكم.
٣١ ـ اعتلال القلوب للخرائطي.
٣٢ ـ الإبانة لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي.
٣٣ ـ الأفراد للدارقطني.
٣٤ عمل اليوم والليلة لابن السني.
٣٥ ـ الطب النبوي له.
٣٦ ـ العظمة لأبي الشيخ.
٣٧ ـ الصلاة لمحمد بن نصر المروزي.
٣٨ ـ نوادر الأصول للحكيم الترمذي.
٣٩ ـ الأمالي لأبي القاسم الحسين بن هبة الله بن صصري.
٤٠ ـ ذم الغيبة لابن أبي الدنيا.
٤١ ـ ذم الغضب له.
٤٢ ـ مكايد الشيطان له.
٤٣ ـ كتاب الإخوان له.

٤٤ ـ قضاء الحوائج له.
٤٥ ـ المستدرك لأبي عبد الله الحاكم.
٤٦ ـ السنن الكبرى للبيهقي.
٤٧ ـ شعب الإيمان له.
٤٨ ـ المعرفة له.
٤٩ ـ البعث له.
٥٠ ـ دلائل النبوة له.
٥١ ـ الأسماء والصفات له.
٥٢ ـ مكارم الأخلاق للخرائطي.
٥٣ ـ مساوي الأخلاق له.
٥٤ ـ مسند الحارث بن أبي أسامة.
٥٥ ـ مسند أبي بكر بن أبي شيبة.
٥٦ ـ مسند مسدد.
٥٧ ـ مسند أحمد بن منيع.
٥٨ ـ مسند إسحاق بن راهوية.
٥٩ ـ صحيح ابن حبان.
٦٠ـ فوائد تمام.
٦١ ـ الخلعيات.
٦٢ ـ الغيلانيات.
٦٣ ـ المخلصات.
٦٤ ـ البخلاء للخطيب.
٦٥ ـ الجامع للخطيب.
٦٦ ـ مسند الشهاب للقضاعي.

٦٧ ـ تفسير ابن جرير.
٦٨ ـ مسند الفردوس للديلمي.
٦٩ ـ مصنف عبد الرزاق.
٧٠ ـ مصنف ابن أبي شيبة.
٧١ ـ الترغيب في الذكر لابن شاهين[١].

(الفائدة الثالثة) : قال الشيخ عبد القادر الشاذلي تلميذ المصنف في ديباجة كتابه «حلاوة المجامع» إنه سمع المصنف يقول :

«أكثر ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية القولية والفعلية مئتا ألف حديث ونيف».

فجمع المصنف منها مئة ألف حديث في هذا الكتاب يعني «الجامع الكبير[٢] واختَرَمَتْه المنية ولم يكمله، ووقع فيه تقديم وتأخير، سببه تقليب وقع في ورق المصنف، فراعِ في الترتيب الحرف فما بعده يستقم لك التعقب في كل ما تجده مخالفاً» انتهى.

(الفائدة الرابعة) : ذكر شراح «الجامع الصغير» أن عدة ما اشتمل عليه من الأحاديث عشرة وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً، ولم أَرَ من عَدَّ الزيادة، وقد عددت «الجامع الصغير» فوجدته عشرة آلاف

(١) قلت : ترقيم الكتب لم يكن في الأصل، فأضفته مني إتماماً للفائدة.
(٢) قلت : أظن أن في الرقم المذكور مبالغة ظاهرة، فقد رأيت نسخة مخطوطة من «الجامع الكبير» في المكتبة الظاهرية، كتب بعضهم بخط مغاير لخط ناسخها : «عدة أحاديث هذا القسم بكماله ٢٦٥٦٨». ثم كتب: «جملة قسم الأفعال نحو سبعة عشر ألف حديث». ومن المعلوم من مقدمة «الجامع الكبير» أن مؤلفه جعله على قسمين: الأقوال، والأفعال، وعليه فمجموع أحاديث الكتاب لا يبلغ اثنين وأربعين ألفاً، بناء على إحصاء الكاتب المشار إليه.

حديث يزيد قليلا نحو العشرة، وبين ذلك وما ذكروه من العدد فرق كبير، والظاهر أن جميعهم قلدوا المناوي، وهو لم يعده بنفسه، فذكر ما ذكره من ذلك العدد عن غير تحقيق. والصحيح ما ذكرته هنا لأني عددته بنفسي، فوجدته كما ذكرت[1].

وأما «زيادة الجامع الصغير» فقد عدها بعض أصحابي فوجدها أربعة آلاف وأربعمائة وأربعين حديثاً، فيكون مجموعها أربعة عشر ألفاً وأربعمئة وخمسين حديثاً، وإن كان هناك غلط بزيادة أو نقص فهو قليل. والله أعلم[2].

(الفائدة الخامسة): في ذكر نبذة من ترجمة الحافظ السيوطي ومناقبه، أخذتها من كلام الإمام الشعراني والنجم الغزي في كتابه «الكواكب السائرة، في أعيان المئة العاشرة» وغيرها. ولد سنة ٨٤٩ وتوفي سنة ٩١١ عن ٦٢ سنة، ودفن في حوش (قوسون) خارج باب القرافة في مصر، وختم القرآن العظيم وله من العمر دون ثمان سنين، ثم حفظ كثيراً من المتون المطولة والمختصرة، وأخذ العلم عن كثير من الأئمة، وعدّ تلميذه الداودي في ترجمته أسماء شيوخه إجازة وقراءة وسماعاً فبلغت عدتهم أحداً وخمسين نفساً، وقد ترجم نفسه في كتاب «حسن المحاضرة»، وذكر كثيراً منهم، ومن مؤلفاته. وكان إماماً في

---

(١) قلت: هذا قريب جداً من الترقيم الذي رقمت به نسخة «الجامع الصغير» التي عليها شرح المناوي، فآخر حديث فيها رقمه (١٠٠٣١)، فالفرق بينه وبين رقم النبهاني نحو عشرين حديثاً، وهو فرق يسير، وقد يكون من اختلاف النسخ على أن النبهاني لم يقطع به.

(٢) قلت: سيظهر بعد تمام طبع الكتاب بقسميه بعد هذا العدد أو قربه من الصواب بسبب الترقيم الخاص الذي وضعناه.

أكثر العلوم، وأعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ورجاله وغريبه واستنباط الأحكام منه . وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مئتي ألف حديث، قال : ولو وجدت أكثر لحفظته قال : «ولعله لا يوجد على وجه الأرض الآن أكثر من ذلك ». وألف المؤلفات الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة النافعة .

وبلغت عدتها أكثر من خمسمائة مؤلف. قال النجم الغزي : ورئي النبي ﷺ في المنام والشيخ السيوطي يسأله عن بعض الأحاديث، والنبي ﷺ يقول له : هات يا شيخ السنة ! ورأى هو بنفسه هذه الرؤيا، والنبي ﷺ يقول له : هات يا شيخ الحديث ! انتهى كلام النجم .

وقد رأيت أنا على ظهر «الجامع الكبير» ما نصه :

رئي بخط الشيخ مؤلف هذا الكتاب رحمة الله عليه بعد وفاته ما نصه :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ رأيت في المنام ليلة الخميس ثامن شهر ربيع الأول سنة ٩٠٤ كأني بين يدي النبي ﷺ فذكرت له كتاباً شرعت في تأليفه في الحديث فكانت هذه البشارة عندي أعظم من الدنيا بحذافيرها انتهى ما رأيته على ظهر الكتاب .

(الفائدة السادسة) : يقول الفقير يوسف النبهاني عفا الله عنه قد حضرت دروس شيخي العلامة الشيخ مصطفى الإشراقي المصري الشافعي رحمه الله في « الجامع الصغير» سنة ١٢٨٧ في الجامع الأزهر أيام مجاورتي فيه وهو من أجل الآخذين عن الإمام العلامة الشهير شيخ مشايخي الشيخ إبراهيم الباروجي .

وأروي «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» وجميع مؤلفات الحافظ السيوطي بالإجازة من عدة طرق .

أعلاها طريق شيخي خاتمة المحققين الإمام العلامة الشيخ إبراهيم السقا المصري عن الشيخ ثعيلب عن الشهابين الملوي والجوهري ، عن عبد الله بن سالم البصري ، عن الشمس البابلي عن سالم النهوري عن الشمس العلقمي عن مؤلفها الحافظ السيوطي .

ومنها طريق محدث الشام الإمام العلامة الشيخ عبد الرحمن الكزبري ، فإني أروي مؤلفات الحافظ السيوطي وغيرها عن الإمامين العلامتين محمود أفندي حمزة الحنفي مفتي الشام، والشيخ محمد بن محمد الشافعي الشامي شيخ الطريقة النقشبندية فيها عن شيخهما الشيخ عبد الرحمن الكزبري المذكور عن والده الشيخ محمد الكزبري عن الشهاب أحمد المنيني عن سيدي الشيخ عبد الغني النابلسي وأبي المواهب الحنبلي كلاهما عن أبيه الشيخ عبد الباقي الحنبلي عن المعمر الشيخ أحمد البقاعي عن الإمام العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني عن مؤلفها الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمهم الله أجمعين.

وأروي بهذا السند جميع كتب الشعراني ومروياته فبيني وبين الحافظ السيوطي من طريق المصريين سبع وسائط ، ومن طريق الشاميين ثمانية. نعم يروي الشيخ عبد الرحمن الكزبري عن الشيخ مصطفى الرحمتي ، والرحمتي يروي بالإجازة العامة عن الشيخ عبد الغني النابلسي وبذلك تكون وسائط الشاميين سبعاً أيضاً كوسائط المصريين، والحمد لله رب العالمين .



تعريف
بزيادة الجامع الصغير

بقلم
حضرة صاحب الفضيلة : العالم الكبير، والمحدّث الشهير
الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي

وهي كلمة

تكلم فيها على الزيادة التي ضمت إلى الجامع الصغير ، وأنها للجلال السيوطي رحمه الله تعاى جزماً ، معنى واسماً ، وهي فائدة تطمئن بها قلوب من لعلهم يشكون في نسبتها إلى ذلك الإمام الجليل رحمه الله تعالى آمين .



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضل علماء الحديث على من سواهم، وأكرمهم بخدمة حديث خير الرسل، عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام واجتباهم، والصلاة والسلام على رسولنا وشفيعنا محمد رسول الله ﷺ الذي أعطي جوامع الكلم واختصرت له اختصاراً، وعلى آله وأصحابه المجاهدين الذين اختارهم الله له أعواناً وأنصاراً، وعلى تابعهم وعلى آله وأصحابه المجاهدين الذين اختارهم الله له أعواناً وأنصاراً، وعلى تابعيهم من أئمة الدّين المجتهدين، الباذلين قواهم في جمع أحاديثه، والذّب عنها حتى نقحوها واستخلصوها وميزوها عما أدخله فيها حزب الملحدين.

أما بعد: فقد اطلعت على «الفتح الكبير، في ضمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير» الذي جمعه خاتمة العلماء العاملين.... ومحبنا في الله: الشيخ يوسف النبهاني، فوجدته جمع فيه من الأحاديث اللباب، وأغنى بترتيبه وتبويبه جميع العلماء والطلاب، لجمعه فيه بين أحاديث «الجامع الصغير» وأحاديث ذيله المسمى «الزيادة»، وأعظم بها من خصلة جليلة وأكبر إفادة. ولنعرّف بمزية هذا الجمع بين الأصل وذيله في كتاب واحد، فأقول:

إن الجلال السيوطي يلف جلّ جامعه الكبير الذي سماه «جمع الجوامع» وقسمه قسمين: الأول منهما في الأحاديث القولية، وجعلها مرتبة على الحروف. والثاني في الأحاديث الفعلية، وجعلها مرتبة على

مسانيد الصحابة، فقبل أن تخترمه المنية قبل إتمامه اختصر منه «الجامع الصغير» وسماه بهذا الاسم، وفرغ من تأليفه سنة ٩٥٧ هـ كما صرّح به في آخره .

ثم بدا له بعد ذلك قبل وفاته بقليل أن يذيله من «جامعه الكبير» ومن غيره، فذيله بجامع صغير آخر يقرب حجمه من حجمه، وهو في ملكي الآن ، في ضمن خزانتي حرسها الله .

وقد قال السيوطي في خطبته ما نصه :

(هذا ذيل على كتابي المسمى بـ «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»، وسميته : «زيادة الجامع»، رموزه كرموزه ، والترتيب كالترتيب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب) اهـ بلفظه .

وكان قصد السيوطي أن يجمع الأحاديث النبوية بأسرها في «جامعه الكبير» كما صرّح به في خطبة «الجامع الصغير» ولكن اخترمته المنية قبل إتمامه، كما صرّح به المناوي في «الفيض الكبير على الجامع الصغير، وصرّح به غيره أيضاً».

ثم إن وفاة السيوطي كانت بعد تمام «الجامع الصغير» بأربع سنين لأنه توفي سنة ٩١١ فذيل الجامع الصغير المسمى بـ «الزيادة »، ألفه في خلال هذه السنين الأربع التي بقيت من عمره بعد تمام «الجامع الصغير»، ولم أقف على من شرح هذا الذيل المسمى بـ «الزيادة» إلا ما صرّح به المحبي في «خلاصة الأثر»، من أن الشيخ عبد الرؤوف المناوي شرح منه قطعة، ونصّ المراد من كلامه بعد ذكره لشرحَي المناوي للجامع الصغير في صحيفة ٤١٣ من الجزء الثاني منه أثناء ترجمة عبد الرؤوف المناوي :

(وشرح قطعة من «زوائد الجامع الصغير»، وسماه : «مفتاح السعادة بشرح الزيادة») اهـ بلفظه .

وفي «كشف الظنون» عند كلامه على «الجامع الصغير»: أن السيوطي ذيله في مجلد آخر، وسماه: «زيادة الجامع الصغير». ثم ذكر عنه ما تقدّم عن مؤلفه، من أن رموزه كرموزه، وترتيبه كترتيبه، وزاد بأن حجمه كحجمه.

والذي أقوله : إن النسخة التي في ملكي حجمها أصغر من حجم الجامع الصغير بقليل، ثم ذكر صاحب «كشف الظنون» في آخر كلامه هنا أن الشيخ علي بن حسام الدين الهندي المشهور بالمتقي مؤلف «كنز العمال» رتب «الجامع الصغير» و« ذيله» معاً على أبواب وفصول، ثم رتب كتبه على الحروف كجامع الأصول، وسماهُ : «منهج العمال في سنن الأقوال» اهـ.

قلت : وقد صرّح الشيخ المتقي الهندي في أول «منتخب كنز العمال»، المطبوع بهامش مسند الإمام أحمد بأنه بوّب «الجامع الصغير» و«ذيله»، ونصّ المراد من كلامه :

(فبوّبت كتاب «الجامع الصغير» و «زوائده»، وهما كتابان لخصهما المؤلف المذكور من قسم الأقوال من كتابه «جمع الجوامع» المذكور، وسميته : «منهج العمال في سنن الأقوال») اهـ. المراد من كلامه على «الجامع الصغير» و «ذيله».

وفي «الطبقات الكبرى» للشعراني التصريح بأن الشيخ المتقي المذكور رتب «الجامع الصغير» للسيوطي، ولا شك أن مراده بذلك ترتيبه الذي ذكره صاحب «كشف الظنون»، وذكره هو في أول

«منتخب كنز العمال»، وهو ترتيبه مع ذيله المذكور سابقاً، وفي «الرسالة المستطرفة» لشيخنا المحدّث الشهير الرباني : السيد محمد بن هندي جعفر الكتاني دفين فاس ما نصه:

(وذيله ، يعني الجامع الصغير : المسمى بالزيادة، وهو قريب من حجمه).

فإذا علمت ما بيناه من ثبوت وتحقق وجود هذا الذيل المسمى بـ «الزيادة» وأنه للجلال السيوطي كأصله : فاعلم أنه انتخب «الجامع الصغير» و«ذيله» هذا من «جامعه الكبير» في آخر عمره، ولا شك في أنه تحرّى فيهما الصحة والحسن غاية جهده، وأن الموجود من الضعيف فيهما لا يكون في غاية الضعف قطعاً، مع أن الضعيف يعمل به عند المحدّثين والأصوليين في فضائل الأعمال بشروط مقرّرة في محلها. ولا شك أنه لم يذكر فيهما ما كان شديد الضعف.

ولما كان ترتيب «الجامع الصغير» و«ذيله» واحداً، وكذلك الحروف المرموز بها فيهما لكتب الحديث متحدة أيضاً، فما صنعه الشيخ يوسف النبهاني رحمه الله في «الفتح الكبير» من مزجهما، وجعلهما كتاباً واحداً في غاية الحسن ، وغاية النفع، للعامّة والخاصة.

وقد كان الشيخ النبهاني رحمه الله طلب مني قبل وفاته بنحو نصف سنة أن أشرحه لضعفه هو عن ذلك بالكبر، ولحسن ظنه بالعبد الفقير كثنائه عليّ دائماً بما لست له أهلاً رحمه الله ، وجعل الجنة مثوانا ومثواه، وجعل سعينا وسعيه من السعي المشكور المتقبل إن شاء الله .

قـاله بلسـانه، وقيـده ببنـانـه، خـادم علوم السنـة بـالحـرمـين الشريفين ، ثم بالتخصص للأزهر المعمور.

محمد حبيب الله

ابن الشيـخ سيدي عبـد الله بن مـايـابي الجكني، ثم اليـوسفي نسباً الشنقيطي إقليماً ختم الله له بـالإيمان، بجـوار خير الـرسل عليـه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام، آمين.

تحريراً بمصر في ١٤ صفر سنة ١٣٥١ هـ.

يقول محمد ناصر الدين : كـان هذا التعـريف في آخر «الفتـح الكبير»، فرأيت أن يطبع هنا، لأنه أشـد صلة بالمقـدمة ، وأقـرب إلى الانتفـاع به. وقـد جـاء في آخـره مـا يحسن التنبيـه عليـه، وذلـك في موضعين منه :

الأول : قوله في الحافظ السيوطي :

«ولا شك في أنه تحرى فيها الصحة والحسن غاية جهده.. ولا شك أنه لم يذكر فيها ما كان شديد الضعف».

فأقول : هـذا الكلام إنمـا يبعث عليه حسن الـظن بالسيـوطي رحمه الله تعالى، وعدم العلم بحقيقة كتابيه، لا سيما الأول منهما، ومـا فيهما من الأحاديث الواهية والموضوعة، وإلا فقل لي بربك كيف يمكن لعارف بحقيقة ذلك أن ينفي وجود الموضوع فيهما، فضلاً عن «شديد الضعف»، والسيوطي نفسه قد حكم على بعضهـا بالـوضع كـما سبق بيـانـه، وكـما ستقف عليـه مفصـلاً في عشرات بـل مئـات الأمثلة في الكتاب الآخر إن شاء الله تعالى .

والآخر : قوله : «مع أن الضعيف يعمل به عند المحدثين، والأصوليين في فضائل الأعمال، بشروط مقررة في محلها».

فهذا لنا عليه مؤاخذتان :

الأولى : أن كثيراً من الناس يفهمون من مثل هذا الإطلاق ، أن العمل المذكور لا خلاف فيه عند العلماء وليس كذلك، بل فيه خلاف معروف، كما هو مبسوط في كتب مصطلح الحديث، مثل «قواعد التحديث» للعلامة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى ، فقد حكى فيه (ص ١١٣) عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، كابن معين والبخاري ومسلم وأبي بكر بن العربي الفقيه وغيرهم، ومنهم ابن حزم، فقال في «الملل والنحل».

«ما نقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه».

قلت : وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح الترمذي» (ق ١١٢ / ٢):

«وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه، (يعني «الصحيح») يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب، إلا عمن تروى عنه الأحكام».

قلت : وهذا الذي أدين الله به ، وأدعو الناس إليه، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل والمستحبات،

ولا في غيرهما، ذلك لأن الحديث الضعيف، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء، وإذا كان كذلك، فكيف يقال بجواز العمل به، والله عز وجل قد ذمه في غير ما آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾، وقال: ﴿ إن يتبعون إلا الظن﴾، وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث» أخرجه البخاري ومسلم .

واعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا القول الذي اخترته أي دليل من الكتاب والسنة ، وقد انتصر لهم بعض العلماء المتأخرين في كتابه «الأجوبة الفاضلة» في فصل عقده لهذه المسألة (٣٦ - ٥٩)، ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يذكر لهم، ولا دليلاً واحداً يصلح للحجة! اللهم إلا بعض العبارات، نقلها عن بعضهم، لا تنفق في سوق البحث والنزاع، مع ما في بعضها من تعارض، مثل قوله (ص ٤١) عن ابن الهمام :

«الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع».

ثم نقل (ص ٥٥ - ٥٦) عن المحقق جلال الدين الدواني أنه قال : «اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الخمسة الشرعية، ومنها الاستحباب».

قلت : وهذا هو الصواب ، لما تقدم من النهي عن العمل بالظن الذي يفيده الحديث الضعيف، ويؤيده قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» (ص ٨٤ - المطبعة السلفية) :

«ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء،

جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع».

ثم قال (ص ٨٥):

«وما كان أحمد بن حنبل، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه....».

وقال العلامة أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (ص ١٠١):

«وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله ابن المبارك: «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»، فإنما يريدون به - فيما أرجح، والله أعلم - أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقراً واضحاً، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط».

قلت: وعندي وجه آخر في ذلك، وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها - كما هي عادتهم - هذه الأسانيد التي بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها، فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف، وأما أن يرووها بدون أسانيدها، كما

هي طريقة الخلف، ودون بيان ضعفها، كما هو صنيع جمهورهم، فهم أجلّ وأتقى لله عز وجل من أن يفعلوا ذلك، والله تعالى أعلم.

والمؤاخذة الأخرى: هي أنه كان عليه أن يبين الشروط التي أشار إليها، مادام أنه في صدد تقريظ كتاب حوى مئات الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ليكون القراء على بينة من الأمر إذا ما اختاروا العمل بقوله المذكور، فإنهم إذا لم يعرفوها، عملوا بكل حديث قرؤوه، أو سمعوا به، فوقعوا في مخالفته من حيث لا يشعرون! ولذلك فإني أرى لزاماً علي بهذه المناسبة، أن أسجل هنا تلك الشروط من مصدر موثوق، ليرى مبلغ بعد الناس عن التزامها، الأمر الذي أدى بهم إلى توسيع دائرة التشريع والتكليف بالأحاديث الواهية والموضوعة. قال الحافظ السخاوي في «القول البديع، في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص ١٩٥ طبع الهند):

«سمعت شيخنا مراراً يقول: (يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني) - وكتبه لي بخطه -

إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. قال:

والأخيران عن ابن عبد السلام ، وعن صاحبه ابن دقيق العيد .

والأول نقل العلائي الاتفاق عليه »(*) .

قلت : وهذه شروط دقيقة وهامة جداً ، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة ، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها ، أو تلغى من أصلها ، وبيانه من ثلاثة وجوه :

أولاً : يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم ان يعمل به ، لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف . وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس ، وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به ، لقلة العلماء بالحديث ، لاسيما في العصر الحاضر ، وأعني بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وينبهونهم على الأحاديث الضعيفة ، ويحذرونهم منها ، بل إن هؤلاء هم أقل من القليل . فالله المستعان .

من أجل ذلك تجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضعيفة ، قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة ، فإن أحدهم ـ ولو كان من أهل العلم بغير الحديث ـ لا يكاد يقف على حديث في فضائل الأعمال ، إلا يبادر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من « الضعف الشديد » ، فإذا قيض له من ينبهه إلى ضعفه ، ركن فوراً إلى هذه القاعدة المزعومة عندهم : « يعمل بالحديث الضعيف في فضائل

(*) قلت : واذكر أنني قرأت مثله في أول رسالة الحافظ ابن حجر « تبين العجب فيما ورد في فضل رجب » ، وكنت أود أن أنقله منها ، ولكني لم أطلها الآن مع الأسف .

الأعمال » ، فإذا ذُكر بهذا الشرط ، سكت ولم ينبس ببنت شفة !

ولا أريد أن أذهب بعيداً في ضرب الأمثلة على ما قلت ، فهذا هو العلامة أبو الحسنات اللكنوي ينقل في كتابه السابق « الأجوبة » (ص ٣٧) عن العلامة الشيخ علي القارىء أنه قال في حديث : « أفضل الأيام عرفة إذا وافق يوم الجمعة ، فهو أفضل من سبعين حجة . رواه رزين » :

« أما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود ، فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال » ! وأقره اللكنوي .

فتأمل أيها القارىء الكريم ، كيف أخل هذان الفاضلان بالشرط المذكور ، فإنهما حتماً لم يقفا على إسناد الحديث المزبور ، وإلا لبينا حاله ، ولم يسلكا في الجواب عنه طريق الجدل : « فعلَى تقدير صحته » . أي صحة القول بضعفه ! وأنى لهما ذلك ، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه في « زاد المعاد » (١ / ١٧) :

«باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين » .

ونحو ذلك ما نقله الفاضل المذكور . (ص ٢٦) عن « شرح المواهب » للزرقاني : أخرج الحاكم و . . . . عن علي مرفوعاً : « إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه » .

فإن الحديث موضوع أيضاً ، كما حققته في « سلسلة الأحاديث

الضعيفة » ، رقم (٤٢٤) . ومع ذلك فقد سكت عليه الفاضل المشار إليه ، وذلك لأنه في فضائل الأعمال ! وهو في الواقع من أعظم الأسباب المشجعة على نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها ، كيف لا وهو يقول : « فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يكن باطلاً كان وزره عليه » ! يعني ولا وزر على ناقله ، وهذا خلاف ما عليه أهل العلم أنه لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه ، وكذلك الحديث الضعيف عند أهل التحقيق منهم كابن حبان وغيره على ما بينته في مقدمة « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، وقد قال العلامة أحمد محمد شاكر في « الباعث الحثيث » (ص ١٠١) بعد أن ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة :

« والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام ، وبين فضائل الأعمال ونحوها ، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد إلا بما يصح عن رسول الله ﷺ ، من حديث صحيح أو حسن » .

قلت : والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عملياً ، إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث ، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس ، فهُو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه . وهو المراد .

ثانياً : أنه يلزم من الشرط الثاني : « أن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام .... » ، وأن العمل في الحقيقة

ليس بالحديث الضعيف ، وإنما بالأصل العام ، والعمل به وارد ، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد ، ولها عكس أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام . فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط ، شكلي ، غير حقيقي . وهو المراد .

ثالثاً : أن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث ، لكي لا يعتقد ثبوته ، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها ، وهذا خلاف المراد .

وجملة القول : إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، أن يَدَعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ ، ففيها ما يغني عن الضعيفة . وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ ، لأننا نعرف بالتجربة ، أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب ؛ لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث ، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » . وعليه أقول : كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع !

٢ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)

لجلال الدين السيوطي

ومنهج الشيخ في هذا الكتاب هو منهجه نفسه في تحقيق صحيح الجامع الصغير ، ولكني أذكر في هذه السطور بمقالة الشيخ ناصر في مقدمته لصحيح الجامع عن الحديث الضعيف ما جملته :

« إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، أن يَدعَوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ ففيها ما يغني عن الضعيفة وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ ، لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب ، لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث ، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما يسمع » رواه مسلم في مقدمته على صحيحه. وعليه أقول : كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما يسمع ! .

٣ ـ الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات

للعلامة نعمان ابن المفسر الشهير محمود الألوسي

فإن هذه الرسالة تعد من الرسائل القيمة التي نادراً ما تجد في المذهب الحنفي من يؤلف مثلها .

يقول الشيخ : « واعلم أنَّ هذه الرسالة وإن كان موضوعها في بيان حكم فقهي ، فذلك لا يعني ـ في اعتقادي ـ أنه لا علاقة لها بما هو أسمى من ذلك وأعلى ؛ ألا وهو التوحيد وإخلاصُ العبادة لله وحده ، ودعاؤه تعالى دون سواه ، ومن المعلوم أن الاعتقاد في أن الموتى يسمعون هو السبب الأقوى لوقوع كثير من المسلمين اليوم في الشرك الأكبر ، ألا وهو دعاء الأولياء والصالحين وعبادتهم من دون الله عز وجل ، جهلاً أو عناداً ، ولا ينحصر في الجهال منهم ، بل يشاركهم في ذلك كثير ممن ينتمي إلى العلم ـ بل وقد يظن الجماهير أنه من كبار العلماء ! فإنهم يبررون لهم ذلك خطابة وكتابة بمختلف التبريرات التي ما أنزل الله بها من سلطان ، والأحزاب الإسلامية كلها مع الأسف لا تعير لذلك اهتماماً يذكر ، لأنه يؤدي ـ بزعم بعضهم ـ إلى الاختلاف والتفرقة ! مع أنهم يعلمون أن الأنبياء إنما كان أول دعوتهم ﴿ أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ وخيرهم من يسكت عند قيام غيره بهذا الواجب . ومن الظاهر أن ذلك الشيخ الذي ألف ـ وهو العلامة الآلوسي ـ هذه الرسالة في الرد عليه ـ كان منهم ، ولذلك ثارت ثائرته حينما صَرَّح المؤلف رحمه الله في درسه بأن الموتى لا يسمعون ، لأنه يعلم أن ذلك ينافي ما عليه أولئك الجهال من المناداة للأولياء والصالحين ، ودعائهم من دون الله عز وجل .

ويقول الشيخ : وفي ظني أن المؤلف رحمه الله ما ألف هذه الرسالة إلا تمهيداً للقضاء على هذه الضلالة الكبرى ، ألا وهي الاستغاثة بغير الله تعالى ، على اعتبار أن السبب الأقوى الموجب لها عند من ضل من المسلمين ، إنما هو الاعتقاد في أن الموتى يسمعون ، فإذا تبين أن الصواب أن الموتى لا يسمعون لم يبق حينئذ معنى لدعاء الموتى من دون الله تعالى .

فإني لا أكاد أتصور ـ ولا غيري يتصور ـ مسلماً يعتقد أن الميت لا يسمع دعاء داعية ، ثم هو مع ذلك يدعوه ومن دون الله يناديه ، إلا أن يكون قد تمكنت منه عقيدة باطلة أخرى ، هي أضل من هذه وأخزى ، كاعتقاد بعضهم في الأولياء ، أنهم قبل موتهم كانوا عاجزين ، وبالأسباب الكونية مقيَّدين ، فإذا ماتوا انطلقوا وتفلتوا من تلك الأسباب ، وصاروا قادرين على كل شيء كرب الأرباب ولا يستغربن أحد هذا ممن عافاهم الله تعالى من الشرك على اختلاف أنواعه ، فإن في المسلمين اليوم من يصرح بأن في الكون متصرفين من الأولياء دون الله تعالى ممن يسمونهم هنا في الشام بـ (المدَّرِّكين) وبـ (الأقطاب) وغيرهم ، وفيهم من يقول « نظرة من الشيخ تقلب الشقي سعيداً » ! ونحوه من الشركيات .

فإذا علمت أيها القارىء الكريم : أن الموتى لا يسمعون فقد تبين أنه لم يبق هناك مجال لمناداتهم من دون الله تعالى ، ولو بطلب ما كانوا قادرين عليه وهم أحياء ، كما تقدم بيانه ، بحكم كونهم لا يسمعون النداء ، وأن مناداة من كان كذلك والطلب منه سخافة في العقل ، وضلال في الدين ، وصدق الله العظيم القائل في كتابه

الكريم : ﴿ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب لـه إلى يـوم القيامـة وهـم عن دعائهم غـافلون وإذا حشر النـاس كـانـوا لهم أعداءً وكانوا بعبادتهم كافرين ﴾ الأحقاف ٥ و ٦ .

هذا ولما كـان الواقـع يشهد أنـه لايزال في هؤلاء المبتلين بنـداء المـوتى ، والاستغاثـة بهم من دون الله تعـالى ، من يـرجـو الآخـرة ، ويحرص على معرفة الحق واتباعه إذا تبين له . وهذا نصح من الشيخ للنـاس وهـذا دليـل عـلى حبـه لأمتـه في أن تسلك في طـريق الحق والصواب ـ اقتطعت من وقتي الضيق مـا مكنني من التعليق على هـذه الرسالة النافعـة إن شاء الله تعـالى ، وتحقيقها ، وتخـريج أحـاديثها ، ووضع هذه المقدمة بـين يديهـا ، راجياً من المـولى سبحانـه وتعالى أن ينتفع بها المخلصون من المسلمين .

ويجعلنا وإياهم من ﴿ الذين يستمعون القـول فيتبعون أحسنـه أولئك الذين هداهـم الله وأولئك هم أولو الألباب ﴾ الزمر ١٨ .

هذا وقد قدم الشيخ لهـذا الكتاب بمقـدمة طـويلة تقع في ست وخمسين صفحة ، اختصرنا منها ما تقدم .

وقد قسم مؤلف الكتاب، وهو الآلوسي، كتابه هذا إلى :

● الفصل الأول ـ في نقل كلام الأئمة الحنفية في ذلك .

● الفصل الثاني ـ في النقـل عمن وافق الحنفية في عـدم السماع من المذاهب الثلاثة وغيرها .

● الفصل الثالث ـ في حيـاة الأنبياء الـبرزخية ، وفي أن النعيم للروح والبدن وزيارة القبور .

● ثم فهرس الشيخ الكتاب فهرسة علمية كعادته ـ كفهرس الآثار التي وردت في الكتاب، ومصادر الكتاب وتعليقاته ، والأعلام والرواه المترجمين .

٤ ـ غاية المرام في تخريج كتاب أحاديث الحلال والحرام.

ظن كثيرون من طلبة العلم وغيرهم، أن التخريجات المطبوعة في حاشية كتاب «الحلال والحرام» للأستاذ يوسف القرضاوي هي بقلم الشيخ الألباني ، والحقيقة أنها ليست له وإنما هي للاستاذ يوسف القرضاوي نفسه مؤلف الكتاب. يقول الشيخ . . . « . . ليس لي فيها ولا كلمة، وهي مع كونها نقولاً مقتضبة من مصادر مختلفة، ففيها أخطاء علمية كثيرة من الناحية الحديثية، والسكوت عن بيان مراتب عشرات الأحاديث النبوية ، مما يباين أسلوبي في كتبي، وكل تخريجاتي وتحقيقاتي، فلا يجوز أن ينسب إليّ شيء مما جاء في تلك الحاشية، كيف وفيها كثير مما يخالف ما ذهبت إليه في «غاية المرام» كما تنبه لذلك الأذكياء من القراء . والله المستعان ».

وقد بين الشيخ حفظه الله في مقدمة كتابه «بلوغ المرام» الأخطاء العلمية التي وقع فيها صاحب كتاب «الحلال والحرام» بقوله « . . وأما القضية الأخرى، فهي أنه قد جاء في كتاب «الحلال والحرام» غير قليل من الآراء والأفكار التي ذهب إليها المؤلف حفظه الله ، مما هو من مواطن النزاع، فقد يقرها قوم، وينكرها آخرون،

كل حسب ما عنده من علم وفقه للكتاب والسنة ومعرفة بصحيحها وسقيمها، وطرق الاستدلال بالأدلة الشرعية، كرأيه في ذبائح أهل الكتاب، والصور واقتنائها، وآلات الطرب والغناء بها ، وغيرها من المسائل، فهو وحده المسؤول عنها، بل المأجور عليها، أصاب أم أخطأ. وما كان يخطر بالبال التنبيه على مثل هذا لولا أن بعض الخطباء المقلدين الصوفيين في بعض البلاد السورية نقم على نقاش جرى بيني وبينه أوائل سنة (١٣٩٧ هـ) لأنني خرجت أحاديث «شرح العقيدة الطحاوية»، وسكت على بعض العقائد الزائفة فيها بزعمه، وخص بالإنكار منها القول بحوادث لا أول لها ، ومع أنه تبين من كلامه أنه لم يفهمه، وأنه يستلزم منه القول بقدم العالم، وبيَّنتُ له الفرق بينهما، وأن لازم المذهب ليس بمذهب، فقد أريتُهُ تعليقي على بعض أحايث الكتاب مصرحاً برد القول بالحوادث المذكورة، ومع ذلك أصر على مؤاخذته إياي بتخريجي لأحاديثه ، وأنه ـ كما قال ـ سببٌ لانتشار الكتاب في العالم الإسلامي، وأنا أحمد الله على توفيقه إياي فيبدو في غيره من تخاريجي ومؤلفاتي التي ألقى الله قبولها في قلوب المسلمين، وفيهم من يعادوننا بسبب الدعوة إلى نبذ التدين بتقليد الأئمة، والإخلاص في الاتباع للكتاب والسنة .

من أجل ذلك ، ولاعتقادي أن الصوفي المشار إليه قلما تخلو من مثله بلد في كل قطر كما قيل في الأمثال : «في كل أرض سعد بن زيد» أو «ثعال». !

فإني أعلن هنا أن غاية ما التزمت القيام به تجاه «كتاب الحلال» إنما هو تخريج أحاديثه فقط، فلست مسؤولاً بداهةً عن أي خطأ قد

يكون وقع فيه المؤلف في بعض مسائله، بل في تخريجه هو لأحاديثه، ومع ذلك، فإني قد نشطت في بعض الأحيان، فتعقبته في غير مسألة تبين لي أنه أخطأ فيها، بمناسبة تخريجي لأحاديثها. كمسألة التختم بخاتم الحديد، رقم الحديث (٨٢) ونمص الشّعر، رقم (٩٥) ووصل الشعر (١٠٠و١٠٣)، والخضاب بالسواد (١٠٦)، والتصوير والصور (١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٣٠ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤٤) وإيجار الأرض (٣٥٥ و٣٦٩) والغناء وآلات الطرب (٣٩٩)، وحقوق أهل الذمة (٤٦٩) وغيرها.

وقد سميت تخريجي هذا «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» سائلاً المولى سبحانه تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه.

٥ ـ حقيقة الصيام - « تخريج » لشيخ الإسلام ابن تيمية .

رسالة حقيقة الصيام لشيخ الإسلام ابن تيمية من الرسائل الدقيقة لمعرفة أحكام الصيام الذي هو أحد أركان هذا الدين العظيم، ولقد أضاف المحقق إليها بعض المسائل والاختيارات التي كتبها شيخ الإسلام في كتبه الفقهية-الكثيرة وذلك تعميماً للفائدة. وذلك لما لشيخ الإسلام ابن تيمية من العلم الواسع في قضايا الإسلام ونبذ العصبية المذهبية، والتمسك بالنصوص الشرعية كما كانت عليه في عهد الخير الأول، مع الأمانة والدقة بحيث لا يضع آية، ولا يهمل حديثاً، ولا يترك أثراً إلا وضع له دليله حيث أمر الشارع الحكيم بوضعه أو أمر نبيه به.

والرسالة على صغر حجمها حلت إشكالات كثيرة يتعرض لها الصائم أثناء صومه حيث سهل على المتعبد القيام بهذه الشعيرة بلا حرج ولا تفريط.

ومن ذلك ما يكثر السؤال باستمرار عن صحة صيام المسافر ـ المريض ـ المعاشر أهله عمداً أو نسياناً، حكم الحقن للصائم، حكم النية وكيف تكون، وأحكام الاعتكاف، وليلة القدر والمستقيء والمحتجم، ومن دخل الماء من أنفه، ومن أكل ناسياً، والمكتحل، والمستحاضة وغير ذلك من الأحكام التي لا يجدها القارىء في الكتب المطولة أو يجدها بعد عسر.

وهذه الرسالة تشهد لمؤلفها رحمه الله، بطول الباع في معرفة مذاهب العلماء، ودقة الاستنباط من الكتاب والسنة، ونفاذ الفهم في المعضلات، وتحري الصواب. وقد قام الشيخ ناصر الدين بتخريج جميع أحاديثها وهي ثمانية وأربعون حديثاً.

٦ ـ شرح العقيدة الطحاوية ـ شرح وتعليق لأبي جعفر الطحاوي.

يُعَدُّ هذا الكتاب من أوائل الكتب التي ألفت في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، والرد على من سلك غير طريقهم، مع بيان بعض النواحي الفقهية المتعلقة بأصول الدين، كالصلاة على تارك الصلاة، والسكران، وغير ذلك. وقد صدرها الأستاذ زهير الشاويش بمقدمة وضح فيها صحة نسبة الشرح لابن أبي العز، كما ذكر مخطوطات الكتاب، وجوانب علمية أخرى لا بد من بيانها.

«. . . فإن عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي، هي عقيدة أهل السنة والجماعة، المتفق على اتباعها من علماء الأمة، لأنها وافقت معتقد علماء هذه الملة، خلال قرون متعددة. وبينهم أبو حنيفة النعمان، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأكثر أتباعهم. كما أنها عقيدة الإمام أبو الحسن الأشعري، التي استقر عليها أخيراً بالجملة. ولم يشذ عنها إلا من أشرب في قلبه، نوعاً من الاعتزال، والجهمية ومناصبة السنة العداوة.

وقد امتن الله عليّ، فيسر لي طبع «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي العز الحنفي، بعد حصولي على مخطوطة قيمة. ولم أجزم في طبعتنا لنسبة الشرح لابن أبي العز- رحمه الله- غير أن أستاذي الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، في سفرته الأولى إلى المغرب سنة ١٣٩٥ هـ أهدى إليه الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو خبزة، مدير مكتبة «تطوان» من المملكة المغربية، رسالة مصوّرة عن مخطوط، ذكر على عنوانه، أن مؤلف شرح العقيدة الطحاوية هو ابن أبي العز الحنفي، وهذا مما حداني إلى مراجعة ما سبق، وجمعته بشأن معرفة الشارح، واستبعدت أن يكون جمال الدين بن موسى الملطي، كما كان ظاهراً من بعض الكلمات الممحوة من المخطوطة، لاستبعاد أن يؤلف الملطي مثل هذا الشرح السلفي المعتمد على الحديث النبوي الشريف، وهو القائل كما في « شذرات الذهب» ٧ / ٤٠ : من نظر في صحيح البخاري فقد تزندق.

وكان يفتي بأكل الحشيشة، ووجوب الحيل في أكل الربا، زاعماً أن هذا يخرج على نصوص مذهبه بلا شك، افتراء منه، ومن أتباعه حتى يومنا هذا على الإمام أبي حنيفة ورجال مذهبه الأفاضل الأتقياء.

قلت : وقد حقق العلامة محمد ناصر الدين الألباني الكتاب تحقيقاً طيباً وافياً لا نظير له، وعلق عليه تعليقاً يليق به، يستفيد منه الطالب والعالم.

٧ ـ المرأة المسلمة ـ للشيخ حسن البنا رحمه الله تعالى « مراجعة وتعليق وتخريج » .

يُعَدُّ الشيخ حسن البنا من كبار الدعاة إلى الله تعالى في العصر الحديث، له الفضل ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ على الشعب المصري في إظهار الإسلام لهم حسب القدرة، وإنشاء جيل مسلم، يحب شريعة الله، ويتطهر بها من الفساد والشرك وعبادة غير الله تعالى . . ولهذا الشيخ كثير من المؤلفات الصغيرة (رسائل) أفادت كثيراً من الناس في عصره وما تزال إلى يومنا هذا . . في مجالات العبادات، والمرأة، والتربية والتعليم، والدعوة إلى الله تبارك وتعالى . . إلخ ، ولكنها مع فائدتها العلمية والوعظية تحتاج إلى تحقيق علمي دقيق لأحاديثها يبين فيها صحتها من سقمها، لتكمل الفائدة المرجوة منها من جميع نواحيها، فقام الشيخ ناصر بمراجعة واحدة من هذه الرسائل والتعليق عليها وتخريج أحاديثها وهي رسالة «المرأة المسلمة»، التي يبين فيها شأن المرأة، وأنها نصف المجتمع، بل هي النصف الذي يؤثر في حياته أبلغ التأثير؟ لأنها المدرسة الأولى التي تكوّن الأجيال، وتصنع الناشئة، وعلى الصورة التي يتلقاها الطفل من أمه يتوقف مصير الشعب واتجاه الأمة، وهي بعد ذلك المؤثر الأول في حياة الشباب والرجال على السواء.

ويقول الشيخ البنا « . . لست أجهل كل هذا، ولم يهمله الإسلام الحنيف، وهو الذي جاء نوراً وهدى للناس، ينظم لهم شئون الحياة على أدق النظم وأفضل القواعد والنواميس. . أجل لم يهمل الإسلام كل هذا، ولم يدع الناس يهيمون فيه في كل واد، بين لهم الأجر بياناً لا يدع زيادة لمستزيد.

وليس الهام في الحقيقة أن نعرف رأي الإسلام في المرأة والرجل، وعلاقتهما، وواجب كل منهما نحو الآخر، فذلك أمر يكاد يكون معروفاً لكل الناس، ولكن الهام أن نسأل أنفسنا هل نحن مستعدون للنزول على حكم الإسلام؟

الواقع أن هذه البلاد وغيرها من البلاد الإسلامية تتفشاها موجة ثائرة من حب التقليد الأوروبي والانغماس فيه إلى الأذقان.

ولا يكفي بعض الناس أن ينغمسوا هذا الانغماس في التقليد، بل هم يحاولون أن يخدعوا أنفسهم بأن يديروا أحكام الإسلام وفق هذه الأهواء الغربية، والنظم الأوروبية، ويستغلوا سماحة هذا الدين، ومرونة أحكامه استغلالاً سيئاً يخرجها عن صورتها الإسلامية إخراجاً كاملاً، ويجعلها نظماً أخرى لا تتصل به بحال من الأحوال، ويهملون كل الإهمال روح التشريع الإسلامي، وكثيراً من النصوص التي لا تتفق مع أهوائهم. هذا خطر مضاعف في الحقيقة، فهم لم يكفهم أن يخالفوا، حتى جاؤوا يتلمسون المخارج القانونية لهذه المخالفة، ويصوغونها بصيغة الحل والجواز حتى لا يتوبوا منها ولا يقلعوا عنها يوماً من الأيام.

فالهام الآن أن ننظر إلى الأحكام الإسلامية نظراً خالياً من

الهوى . وأن نعد أنفسنا ونهيئها لقبول أوامر الله تعالى ونواهيه، وبخاصة في هذا الأمر الذي يُعَدُّ أساساً في نهضتنا الحاضرة .

وعلى هذا الأساس لا بأس بأن نذكر الناس بما عرفوا، وبما يجب أن يعرفوا من أحكام الإسلام في هذه الناحية.

وقد قسم الأستاذ البنا رسالته إلى ثلاثة أقسام كالآتي :

١ ـ الإسلام يرفع قيمة المرأة ويجعلها شريكة الرجل في الحقوق والواجبات.

٢ ـ التفريق بين الرجل والمرأة، وتبعاً لاختلاف المهمة التي يقوم بها كل منهما، و صيانة للحقوق الممنوحة لكليهما.

٣ ـ بين المرأة والرجل تجاذب فطري قوي هو الأساس الأول للعلاقة بينهما، وإن الغاية منه قبل أن تكون المتعة وما إليها إنما هي التعاون على حفظ النوع واحتمال متاعب الحياة.

وجاءت تخاريج الشيخ ناصر بالجديد من الأحاديث المغمورة في بطون كتب الإسلام الحديثية، وبالتعليقات النافعة والشواهد من آراء وأقوال العلماء في بعض قضايا الحجاب وما يتعلق به.

وقد طبع الكتاب مع مجموعة رسائل في القاهرة. . مكتبة دار الكتب السلفية ـ ١٤٠٤ هـ

٨ ـ تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام - ليوسف القرضاوي .

خرج الشيخ أحاديث هذا الكتاب كما فعل في « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » وكلاهما للشيخ القرضاوي .

ولا يخفى على كل مطلع حريص على دينه ، ما لتخريج الأحاديث حيثما وردت من أهمية كبرى فإن الحديث يتخذ دليلاً على رأي ، وتبنى عليه الأحكام ويسير بين الناس وتتخذ منه الأحكام فإذا كان الحديث غير صحيح كان الحكم بغير ما أنزل الله ، عن قصد أو عن غير قصد .

وموضوع الكتاب « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » من أهم المشكلات التي تعاني منها البشرية في القديم والحديث . فالفقر كافر لا يرحم . فلهذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «لو كان الفقر رجلاً لقتلته » والإسلام في الحقيقة قد عالج هذه المشكلة معالجة حكيمة مسترشدة سواء في الواقع النظري ، وهو ما قاله الله تعالى في كتابه العزيز ، وقاله نبيه ﷺ في سننه المباركة الطيبة ، أو في الواقع العملي كما حصل في التاريخ الإسلامي ، في عهد النبي عليه السلام ، أو في عهد خلفائه رضي الله عنهم . وكتابنا هذا جيد في موضوعه لم يسبق إليه . بين فيه كثيراً من الأحاديث التي عالجت أو تطرقت لهذه المسألة الهامة وقد جاء تخريج الشيخ على الكتاب تاماً وافياً اكتملت صورة تأليفه مع تخريجه ، وكان عدد الأحاديث التي وردت في هذا التخريج واحداً وثلاثين ومئة حديث ثم ختم الكتاب بفهرس أوائل الأحاديث القولية والفعلية مع إضافة فهرس للألفاظ التي تهم المراجع .

٩ ـ ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان ـ للشيخ محمود الآلوسي .

هذا الكتاب « ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة » للعلامة الشيخ محمود شكري الآلوسي يعرض ما تقول به « الهيئة الجديدة » مما لا يعارض كثير منه النصوص الواردة في الكتاب والسنة ، ويجمع ما ورد في هذا الباب من الآيات المنتشرة في سور القرآن على ترتيب سورها ، ويخص منها المشتملة على الأجرام العلوية ، والأجرام السفلية ، ويذكر في تفسيرها ما ذكره جهابذة المفسرين ، ملتزماً في ذلك طريق الاختصار ، وأصح الأقوال ، وأصوب الأفكار .

وهو في ذلك كله لا يتمحَّل ، ولا يعدل بالنصوص عن وجوهها ، ولا يصرفها عن دلالاتها ، ولا يحكم فيها النظريات الشافعة ، وإنما يقرر في مطلع كتابه منهجه الذي يضع الأمور مواضعها في هذا الأمر ، ويتجافى عن طريقة الذين يجعلون القرآن كتاباً في العلوم الكونية ومخزناً لأفراد المكتشفات والمخترعات ، ويخضعونه لكل نظرية شائعة حقاً كانت أو باطلاً وباقية أم زائلة .
يقول عن « الهيئة الجديدة » : « رأيت كثيراً من قواعدها لا يعارض النصوص الواردة في الكتاب والسنة على أنها لو خالفت شيئاً من ذلك ، لم يلتفت إليها ولم نؤول النصوص لأجلها .

والتأويلُ فيهما ـ أي في الكتاب والسنة ـ ليس من مذاهب السلف الحرية بالقبول ، بل لابدَّ أن نقول : إن المخالف لها مشتمل

على خللٍ فيه ، فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح ، بل كل منهما يصدق الآخر ويؤيده .

واعلم أن الشريعة الغراء لم ترد باستيعاب قواعد العلوم الرياضية . إنما وردت بما يستوجب سعادة المكلفين في العاجل والآجل ، وبيان ما يتوصلون به إلى الفوز بالنعيم المقيم ، وربما أشارت بهذه الأغراض - إلى ما يستنبط منه بعض القواعد الرياضية . . . » وقد ورد في الكتاب تسعة عشر حديثاً تولى الشيخ ناصر تحقيقها وتخريجها ، وجعلت في فهرس الحديث في آخر الكتاب .

١٠ ـ تخريج الإيمان - لأبي عبيد القاسم بن سلام .

موضوعه : الإيمان ومعالمه وسُننه ، واستكماله ، ودرجاته .

وهو سؤال جاء للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام . وكان جوابه :ـ

« أما بعد . فإنك تسألني عن الإيمان واختلاف الأمة في استكماله وزيادته ونقصه ، وتذكر أنك أحببت معرفة - ما عليه أهل السنة - من ذلك ، وما الحجة على من فارقهم فيه ، فإن هذا رحمك الله خطب قد تكلم فيه السلف في صدر هذه الأمة وتابعوهم ومن بعدهم إلى يومنا هذا ، وقد كتبت إليك بما انتهى إليّ علمه من ذلك مشروحاً ملخصاً وبالله التوفيق » .

والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الإمام المجتهد ،

البحر اللغوي ، الفقيه ، ولد بهراة نحو سنة (١٥٧ ـ ٢٢٤ هـ) وهو « ثقة مأمون » .

وقد قام الشيخ بتخريج أحاديث هذا الكتاب وتمت الفائدة المرجوة بفضل الله اللائقة به .

١١ ـ تخريج كتاب الرد على الجمهية ـ لأبي عثمان الدارمي .

هذا الكتاب من تحقيقات الشيخ زهير الشاويش ـ صاحب المكتب الإسلامي ـ وقد عرض أحاديث الكتاب على الشيخ ناصر الألباني ، فخرجها تخريجاً علمياً ، وأضاف إليها النافع المفيد ـ وخاصة أنه يناقش مسألة عظيمة من مسائل أصول الدين ، وهي إثبات صفات الرب سبحانه وتعالى عن الشبيه والنظير ، وجلب قدرته عن التجسيم والتعطيل ـ وقد رد العلامة عثمان الدارمي رحمه الله على الجهمية رداً محكماً ، وأوتي علماً عميقاً ، وحجة بالغة ، وأبطل دعواهم محتجاً بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وسنة نبيه القائمة على الحق والبيان ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، يقول أبو سعيد الدارمي :

« الحمد لله الذي ﴿ له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى ﴾ ﴿ عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ﴾ يعلم سر خلقه وجهرهم ، ويعلم ما يكسبون ، نحمده بجميع محامده ، ونصفه بما وصف نفسه ووصفه الرسول .

فهـو : الله ، الـرحمن ، الـرحيم ، قـريب ، مجيب ، متكلم قـائل ، وشـاء ، مريـد ، (فعال لمـا يريـد) الأول قبـل كـل شيء ، والآخـر بعد كـل شيء ، له الأمـر من قبل ومن بعـد ، و ﴿ له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين ﴾ .

و ﴿ له الأسماء الحسنى ﴾ ، يسبح له مـا في السموات والأرض وهـو العـزيـز الحكيم . ﴿ يقبض ويبسط ﴾ ، ويتكلم ، ويـرضى ، ويسخط ، ويغضب ، ويحب ، ويبغض ، ويكـره ، ويضـحـك ، ويـأمر ، وينهى ، ذو الـوجـه الكـريم ، والسمـع السميـع ، والبصر البصير ، والكلام المبـين ، واليدين والقبضتـين ، والقدرة والسلطان والعـظمة ، والعلم الأزلي ، لم يـزل كذلـك ولا يزال ، استـوى عـلى عرشه فبان من خلقه ، لا تخفى عليه منهم خافية ، علمه بهم محيط ، وبصره فيهم نافذ ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ .

فبهـذا الرب نؤمن ، وإيـاه نعبد ، ولـه نصلي ونسجـد ، فمن قصد بعبادتـه إلى إله بخـلاف هذه الصفـات ، فإنمـا يعبد غـير الله ، وليس معبوده بإله ، كفرانه لا غفرانه .

فنشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبـده ورسوله ، اصـطفاه لـوحيه ، وانتخبـه لرسـالته ، واختـاره من خلقه لخلقه ، فأنـزل عليه كـلامه المبـين ، وكتابـه العزيـز الذي ﴿ لا يـأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميـد ﴾ ﴿ قرآنـاً عربياً غير ذي عوج ﴾ ﴿ يهـدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمـنين ﴾ فيه نبـأ الأولين وخـبر الآخرين ، لا تنقضي عـبره ولا تفنى عجائبـه ، غير مخلوق ولا منسوب إلى مخلوق ﴿ نزل بـه الروح الأمـين ، على قلبـك

لتكون من المنذرين ﴾ من لدن حكيم عليم . وقال : ﴿ وإنك لتلقى القـرآن من لدن حكيم عليم ﴾ . وقـال : ﴿ نزل بـه الروح الأمـين عـلى قلبك لتكـون من المنـذرين بلسـان عـربي مبـين ﴾ من قـال بـه صدق ، ومن تمسك به هدي إلى صراط مستقيم ، ثم قال لنبيه ﷺ : ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونـزلناه تنـزيلا ﴾ فقـرأه كما أمر ، دعـا إليه سـراً وجهراً ، فلمّا سمـع المشركون آيـات مبينات قالوا : سـاحر ، وكـاهن ، وشاعـر ، ومعلم مجنون ﴿ وانـطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا عـلى آلهتكم إن هذا لشيء يـراد، ما سمعنـا بهـذا في الملة الآخـرة إن هــذا إلا اختـلاق ﴾و﴿ إن هــذا إلا قـول البشر ﴾ ﴿ لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين ﴾ .

وقالوا : ﴿ إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قـوم آخرون ﴾ ﴿ وقـالوا أسـاطير الأولـين اكتتبها فهي تمـلى عليـه بكـرة وأصيـلاً ﴾ ﴿ إنما يعلمه بشر ﴾ مخلوق بكلام مخلوق مختلق .

فكذب الله عز وجل قولهم ، وأبطل دعواهم ، فقـال تعالى : ﴿ فقد جاؤوا ظلماً وزوراً ﴾ وقال تعالى : ﴿ قل نزله الذي يعلم السر في السموات والأرض إنه كان غفوراً رحيماً ﴾﴿ قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين﴾ وقال: ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين ﴾ ثم قال : ﴿ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ .

ثم نـدبهم جميعاً إلى أن يـأتوا بمثله تخرصاً وتعلماً من الخـطباء

والشعراء وغيرهم إن كانوا صادقين . فقال تبارك وتعالى : ﴿ فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ ويأتوا بسورة مثله ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ، فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ، أعدت للكافرين ﴾ فلم يقدر الجن ، والإنس عربها وعجمها من عبدة الأوثان ، وعلماء أهل الكتابين ، أن يأتوا بسورة ، ولا ببعض سورة .

ولو علموا أنهم قادرون عليها لدعوا شهداءهم إلى ذلك ، وبذلوا فيها الرغائب من الأموال وغيرها ، لخطبائهم ، وشعرائهم ، وأحبارهم ، وأساقفتهم ، وكهنتهم ، وسحرتهم أن يأتوا بسورة مثلها ، تصديقاً لما ادعوا من الزور ، تكذيباً بمحمد ﷺ ، وأنى يأتي المخلوق بمثل كلام الخالق ؟! وكيف يقدر عليه ؟! وقد قال الله تعالى : ﴿ ولن تفعلوا ﴾ فلن تفعلوا إلى يوم القيامة ، فكما أنه ليس كمثله شيء ، فليس ككلامه كلام .

فلم يزل رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله ، وإلى كتابه وكلامه سراً جهراً ، محتملاً لما ناله من أذاهم ، صابراً عليه ، حتى أظهره الله وأعزه ، وأنزل عليه نصره ، فضرب وجوه العرب والعجم بالسيوف ، حتى ذلوا ودانوا ، ودخلوا الإسلام طوعاً وكرهاً ، واستقاموا حياته وبعد وفاته ، لا يجترىء كافر ، ولا منافق متعوذ بالإسلام ، أن يظهر مافي نفسه من الكفر ، وإنكار النبوة ، فرقاً من السيف ، وتخوفاً من الافتضاح ، بل كانوا يتقبلون من المسلمين بغم ، ويعيشون فيهم على رغم ، دهراً من الدهر ، وزماناً من الزمان .

وكان أول من أظهر شيئاً منه بعد كفار قريش : الجعد بن درهم بالبصرة ، وجهم بخراسان ، اقتداء بكفار قريش ، فقتل الله جهماً شر قتلة .

وأما الجعد ، فأخذه خالد بن عبدالله القسري ، فذبحه ذبحاً بواسط ، في يوم الأضحى ، على رؤوس من شهد العيد معه من المسلمين ؛ لا يعيبه به عائب ، ولا يطعن عليه طاعن ، بل استحسنوا ذلك من فعله ، وصوبوه من رأيه .

حدثناه القاسم بن محمد البغدادي ، ثنا عبدالرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب ، عن أبيه ، عن جده حبيب بن أبي حبيب ، قال : خطبنا خالد بن عبدالله القسري بواسط ، يوم الأضحى فقال :

أيها الناس : ارجعوا فضحوا ، تقبل الله منا ومنكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، وتعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علواً كبيراً ، ثم نزل فذبحه .

قال أبو سعيد : ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين ، أذلة مدحورين ، حتى كان الآن بآخره ، حيث قلّت الفقهاء ، وقبض العلماء ، ودعا إلى البدع دعاة الضلال ، فشد ذلك طمع كل متعوذ في الإسلام ، من أبناء اليهود ، والنصارى ، وأنباط العراق ، ووجدوا فرصة للكلام ، فجدوا في هدم الإسلام ، وتعطيل ذي الجلال والإكرام ، وإنكار صفاته ، وتكذيب رسله ، وإبطال وحيه إذ وجدوا فرصتهم ، وأحسوا من الرعاع جهلاً ، ومن العلماء قلّة ، فنصبوا عندها الكفر للناس إماماً يدعونهم إليه ، وأظهروا لهم أغلوطات من

المسائل ، وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام ، ليوقعوا في قلوبهم الشك ، ويلبسوا عليهم أمرهم ، ويشككوهم في خالقهم ، مقتدين بأئمتهم الأقدمين الذين قالوا : (إن هذا إلا قول البشر) و (إن هذا إلا اختلاق) فحين رأينا ذلك منهم ، وفطنا لمذهبهم ، وما يقصدون إليه ، من الكفر ، وإبطال الكتب والرسل ، ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى ، رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوماً من الكتاب والسنة وكلام العلماء ، ما يستدل به أهل العلم الغفلة من الناس على سوء مذهبهم ، فيحذروهم على أنفسهم ، وعلى أولادهم وأهليهم ، ويجتهدوا في الرد عليهم ، محتسبين منافحين عن دين الله تعالى ، طالبين به ما عند الله .

وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه ، وقد كانوا رزقوا العافية منهم ، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام ، وذهاب العلماء ، فلم نجد بداً من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق . وقد كان رسول الله ﷺ يتخوف ما أشبه هذا على أمته ، ويحذرهم إياهم ، ثم الصحابة بعده والتابعون ، مخافة أن يتكلموا في الله وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا ، ويتحاروا به على جهل فيكفروا ، فإن رسول الله ﷺ قد قال : « المراء في القرآن كفر » ، وحتى إن بعضهم كانوا يتقون تفسيره ، لأن القائل فيه إنما يقول على الله .

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلني ، إذا قلت في كلام الله مالا أعلم . وسئل عبيدة السلماني عن شيء من تفسير القرآن ، فقال : اتق الله ، وعليك بالسداد ، فقد ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل القرآن ، فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها ، والخليفة بعده ، قد شهد بالتنزيل ، وعايش

الرسول ، وعلم فيما أنزل القرآن ، إلا ما شاء الله يتوقى أن يقول في القرآن ، مخافة أن لا يصيب ما عنى الله فيهلك ، ثم عبيدة السلماني بعده ، وكان من كبار التابعين فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم ، الذين ينقضونه نقضاً ، ويفسرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله ، وخلاف ما تحتمله لغات العرب .

ولقد قال بعض أهل العلم : لا تهلك هذه الأمة حتى تظهر فيهم الزندقة ، ويتكلموا في الرب تبارك وتعالى .

حدثناه سويد بن سعيد الأنباري ، ثنا خلف بن خليفة ، عن الحجاج بن دينار ، عن منصور بن المعتمر قال : ما هلك دين قط حتى تخلف المنانية ، قلت : وما المنانية ؟ قال : الزنادقة .

وحدثنا محمد بن كثير العبدي ، أنبأ سفيان ـ يعني الثوري ـ عن سالم ـ يعني ابن أبي حفصة ـ عن أبي يعلى ، عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه ، قال : لا تنقضي الدنيا حتى تكون خصومتهم في ربهم . وحدثناه يحيى الحماني ، ثنا عمرو بن ثابت ، عن سالم بن أبي حفصة ـ قال أبو سعيد : وأحسبه ـ عن أبي يعلى منذر الثوري ، عن محمد بن الحنفية قال : إنما تهلك هذه الأمة إذا تكلمت في ربها .

حدثنا الحسن بن الصباح البزار ، ثنا علي بن الحسن بن شقيق ، عن ابن المبارك قال : لأن أحكي كلام اليهود والنصارى ، أحب إليَّ من أن أحكي كلام الجهمية .

حدثنا سهل بن بكار ، ثنا أبو عوانة ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا

يزالون يسألون ، حتى يقال لأحدكم : هذا الله خلقنا ، فمن خلق الله تبارك وتعالى ؟ » .

قال أبو هريرة : وإني لجالس ذات يوم ، إذ قال رجل من أهل العراق : يا أبا هريرة هذا الله خلقنا ، فمن خلق الله تبارك وتعالى ؟ قال أبو هريرة : فوضعت إصبعي في أذني وصرخت : صدق الله ورسوله ، الله الواحد الأحد الصمد ﴿ لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

وحدثناه يحيى بن بكير المصري ، ثنا الليث ـ يعني ابن سعد ـ عن عقيل ، عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير ، أنَّ أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي الشيطان العبد ، فيقول له : من خلق كذا وكذا ؟ حتى يقول له : من خلق ربك ؟ فليستعذ بالله ولينته » .

حدثنا علي بن المديني ، ثنا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : مَن خلق السماء ؟ فيقول : الله عز وجل ، فيقول : من خلق الأرض ؟ فيقول : الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل : آمنا بالله » .

حدثني أحمد بن منيع ، ثنا محمد بن ميسر أبو سعد ، ثنا أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب ، أن المشركين قالوا : يا رسول الله ! انسب لنا ربك ! ـ قال ـ فأنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ﴾ ـ قال ـ فالصمد : الذي ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ .

لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث ، وإن الله لا يموت ولا يورث ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ - قال - لم يكن له شبيه ولا عدل ، وليس كمثله شيء .

حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا أبو هلال - وهو الراسبي - قال : ثنا رجل ، أن عبدالله بن رواحة قال للحسن : هل تصف ربك ؟ قال : نعم بغير مثال .

حدثنا أبو سلمة ، عبدالواحد - يعني ابن زياد : ثنا سالم - يعني ابن أبي حفصة - ثنا منذر أبو يعلى الثوري قال: قال محمد بن الحنفية : إن قوماً ممن كانوا قبلكم أوتوا علماً ، كانوا يكتفون فيه ، فسألوا عما فوق السماء ، وماتحت الأرض ، فتاهوا . كان أحدهم إذا دعي من بين يديه ، أجاب من خلفه ، وإذا دعي من خلفه ، أجاب من بين يديه . قال أبو سعيد : ولولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها ، لحكيت من قبح كلام هؤلاء المعطلة ، وما يرجعون إليه من الكفر حكايات كثيرة ، يتبين بها عورة كلامهم ، وتكشف عن كثير من سوءاتهم ، ولكنا نتخوف من هذه الأحاديث ، ونخاف أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس ، فنوقع فيها بعض الشك والريبة ، لأن ابن المبارك قال : لأن أحكي كلام اليهود والنصارى ، أحب إليّ من أن أحكي كلام الجهمية.

وصدق ابن المبارك ؛ إن من كلامهم في تعطيل صفات الله تعالى ، ماهو أوحش من كلام اليهود والنصارى ، غير أنا نختصر من ذلك ما نستدل به على الكثير إن شاء الله تعالى ا . هـ.

ولقد فصل في كتابه هذا من قضايا الإيمان والصفات ما ينبغي للمؤمن أن يتعرّف عليه صيانة لدينه وعقيدته، من الإيمان بالعرش ،

واستواء الرب تبارك وتعالى على العرش ، وارتفاعه إلى السماء وبينونته من خلقه إلى الاحتجاب والنـزول يومي عـرفة والحسـاب ، ونزولـه سبحانه إلى أهل الجنة وباب الرؤيـة ، وذكر علم الله تعـالى والإيمان بكلام الله تعالى . . إلى غير ذلك من الأبواب الطيبة النافعة .

١٢ ــ تخريج كلمة الإخلاص وتحقيق معناها ـ للحـافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٣٦ هـ)

يحتاج الناس في كل وقت إلى كلمة الإخلاص وتحقيق معناهـا والناس اليوم أحوج من ذي قبل لهذه الكلمة الطيبة وذلك لإخلاص توحيدهم وعملهم لله سبحانه وتعالى وكلمة : لا إله إلا الله هي الكلمة التي فطر الله عليها جميع مخلوقاته ،وهي التوحيد الذي بعث الله بـه الرسل جميعاً ، فكانت شعار الإسلام والفارق بين الكفـر والإيمان ، فشذ عن تحقيقها كثير من الناس ، طغياناً وكفراً من بعضهم ،وتقليداً وجهلاً من آخرين . وهؤلاء الجهلة المقلدون جعلوا بينهم وبين الحق سداً لا يحاولون منه خلاصاً ولا لدعوة الحق نفوذاً .

وهذه الرسالة فيها من الكلم الطيب ما جمع الكثير من معاني هذه الكلمة بأسلوب وعظي سهل ، معين لمن أراد معرفة الحق والرجوع إليه ، جعلنا الله من أهل : لا إله إلا الله ، المؤمنين بها ، الكافرين بما سواها ، والعاملين بمقتضاها ، إنه نعم المسؤول .

كان بعض السلف يقول في دعائه : اللهم إنك قلت عن أهل النـار : إنهم **﴿ أقسموا بـالله جهد أيمـانهم لا يبعث الله من يموت ﴾** النحل ٣٨ .

ونحن نقسم بالله جهد أيماننا ليبعثن الله من يموت .

وكان أبو سليمان الداراني (العابد المشهور) يقول : إن طالبني ببخلـي طالبته بجوده ، وإن طالبني بذنوبي طالبته بعفوه .

اجتهدوا اليوم في تحقيق التوحيد ، فإنه لا ينجـي من عذاب الله إلا إياه . وما نطق الناطقون إذ نطقوا أحسن من : لا إله إلا الله .

وما نطق الناطقون إذ نطقوا
أحسن من لا إله إلا
تبارك الله ذو الجلال ومن
أشهد أن لا إله إلا
من لذنوبي ومن يمحّصها
غيرك يا من لا إله إلا
جنان خلد لمن يوحده
أشهد أن لا إله إلا هو
نيرانه لا تحرق من
يشهد أن لا إله إلا هو
أقول مخلصاً بلا بخل
أشهد أن لا إله إلا هو
والحمد لله رب العالمين

وأما عمل الشيخ ناصر في هذه الرسالة اللطيفة فهو تخريج أحاديثها المتعلقة بكلمة الإخلاص .

١٣ ـ تخريج إصلاح المساجد من البدع والعوائد ـ لعلامة الشام محمد جمال القاسمي .

يقول القاسمي رحمه الله :

« أما بعد : فلما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين ، والمهم الذي ابتعث الله له النبيين، وجب على كل مستطيع له ، أن يقتحم لوجه الله سُبلَه ، خشية أن تعم البدعة وتفشو الضلالة ، ويتسع الخرق وتشيع الجهالة ، فتموت السُّنة ويندرس الهدي النبوي ، ويمحى من الوجود معالمُ الصراط السوي ، ولما أضحت البدع الفواحش ، كالسحب الغواش ، يتعذر على البصير حصرها ، وضبطُ أفرادها وسبرها، رأيت أن أدلي بجزئيٍّ منها على كلياتها ، وبنبذة منها على بغياتها ، وذلك في البدع والعوائد الغاشية في كثير من المساجد ، لأني ابتُليتُ كآبائي بإمامة بعض الجوامع في دمشق الشام ، وبالقيام بالتدريس العام ، فكنت أرى من أهم الواجبات إعلام الناس بما ألمّ بها من البدع والمنكرات ، فإن القيّم مسؤول عن إصلاح من في معيته ، وفي الحديث « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » فاستعنت بالله تعالى في الشروع ، وتوكلت عليه في إتمام هذا الموضوع ، ونقبت لأجله عن شوارد الأسفار ، وضممت إليه ما يروي البصائر والأبصار ، وعزوتُ غالب فروعه لأصلها ، رداً للأمانات إلى أهلها ، تطميناً للمرتابين ، وتثبيتاً للمؤمنين ، فجاء فريداً في بابه ، أمنية لطلابه ولم أجد من سبقني إليه ، فأعرّج بالاحتذاء عليه بل كان ترتيبه مخترعاً ، وتقسيمه مبتدعاً وذلك من فضل الله عليّ ، ومننه التي لا أحصي ثناءها . لدي وبه المستعان ، وعليه التكلان ، في كل آن » .

وقد جعل للكتاب مقدمة من عشرين باباً بين فيها الميزان الذي يعرف به الاستقامة والجور عنه والترهيب من الابتداع ومعنى البدعة إلى آخره . . . ورتبه على خمسة فصول تتفرع منها أبواب شتى وختم الكتاب بخاتمة في فروع فقهية في أحكام المساجد من وقف وغيره ، ماجاء في الإقناع وشرحه من ذلك .

والكتاب يقع في تسع وسبعين ومئتي صفحة .

وقد خرّج الشيخ ناصر الدين أحاديثه ، وحقق أسانيده ، حتى أصبح كاملاً في موضوعه ، مطمئناً قارئه إلى صحة أحاديثه عارفاً بمواطن سقمها ؛ لأن العبادة لا تصح إلا بماصح عن خير البشر عليه أفضل الصلاة والتسليم .

١٤ ــ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ لابن ضويان والدليل للعلامة مرعي الكرمي .

يعد هذا الكتاب من أمهات كتب مذهب الإمام أحمد إمام السنة رحمه الله ، الذي جمع من الأحاديث مادة غزيرة قلما تتوفر في كتاب فقهي آخر في مثل حجمه ـ إذ هو جزءان فقط ـ حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف حديث أو زادت، وعندما حققه الشيخ وخرج أحاديثه أصبح في ثمانية مجلدات من القطع الكبير ، فيعتبر هذا الكتاب من مؤلفات الشيخ الكبيرة التي كلفته الجهد والوقت معاً سنوات طويلة .

يقول الشيخ عن هذا السفر ، « فهذا كتابنا : « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » نقدمه اليوم إلى قرائنا الكرام بعد أن كثر

السؤال عنه ، وألح بطبعه من أهل العلم والفضل في مختلف البلاد الإسلامية ، كلما جاء ذكره ، أو بلغهم سمعه .

وقد كنت فرغت من تخريجي له منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ، ولذلك جريت على الإحالة عليه في تخريج بعض الأحاديث في كثير من مؤلفاتي المطبوعة منها والمخطوطة ، سواء ما كنت قد سلكت في تخريجه مسلك البسط ، أو التوسط ، أو الإيجاز ، أو الاكتفاء بذكر مرتبة الحديث فقط مثل « الأحاديث الصحيحة » و « الأحاديث الضعيفة » و « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » و « ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة » و « التعليق الرغيب على الترهيب والترغيب » ، ومثل بعض الرسائل الصغيرة نحو « الكلم الطيب » و « التوسل : أنواعه وأحكامه » و « الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات » وغيرها . . .

ولذلك فإنه كان من الضروري إخراجه إلى عالم المطبوعات منذ سنين ، تيسيراً عليّ في المراجعة عند الإحالة أولاً ، واستجابة لرغبة أهل العلم وإفادتهم ثانياً".

ويعد الشيخ هذا الكتاب من الأعمال الكبيرة الفريدة ، إذ لا يوجد كتاب في الفقه الحنبلي مخرج تخريجاً علمياً كما للمذاهب الأخرى ، وعلى سبيل المثال كتاب « نصب الراية لأحاديث الهداية » في الفقه الحنفي ، للحافظ جمال الدين الزيلعي ، « تلخيص الحبير » لابن حجر العسقلاني.والشيخ يعد هذا العمل حقاً عليه تجاه إمام السنةوالجماعة ، فهو يقول : « فرأيت من واجبي تجاه إمام السنة ، ومن حقه عليّ أن أقوم بخدمة متواضعة لمذهبه وفقهه ، رحمه الله تعالى ،

وذلك بتخريج هذا الكتاب .

والأمر الثاني : أنني توخيت بذلك أن أكون عوناً لطلاب العلم والفقه عامة ، والحنابلة منهم خاصة ، الذين هم - فيما علمت - أقرب الناس إلى السنة على السلوك معنا في طريق الاستقلال الفكري الذي يعرف اليوم بـ (الفقه المقارن) ، هذا الفقه الذي لا يعطيه حقه - اليوم - أكثر الباحثين فيه ، والمدرسين لمادته في (كليات الشريعة) المعروفة الآن ، فإن من حقه أن لا يستدل فيه بحديث ضعيف لا تقوم به حجة .

فترى أحدهم ، يعرض لمسألة من مسائله ، ويسوق الأقوال المتناقضة فيه ، ثم لا يذكر الأقوال التفصيلية ، فإذا كان فيها شيء من الأحاديث النبوية ، حشرها حشراً ، دون أن يبين ويميز صحيحها من حسنها ، بل ولا قويها ولا ضعيفها ، فيكون من نتيجة ذلك وآثاره السيئة أن تتبلبل أفكار الطلاب وتضطرب آراؤهم في ترجيح قول على قول آخر ، ويكون عاقبة ذلك أن يتمكن من قلوبهم الخطأ الشائع : إن الحق يتعدد بل صرح بعضهم أخيراً فقال : إن هذه الأقوال المتعارضة كلها شرع الله ! وأن يزدادوا تمسكاً بالحديث الباطل : « اختلاف أمتي رحمة » وقد تنقلب العصبية المذهبية على أحدهم ، وقد يكون هو أستاذ المادة نفسه فيرجح من تلك الأقوال الموافقة لمذهبه ، وينتصر له بحديث من تلك الأحاديث وهو لا يدري أنه حديث ضعيف عند أهل الحديث أو نقاده ، والمنهج العلمي الصحيح يوجب عليه أن يجري عملية تضعيفه بين تلك الأحاديث المتعارضة ، المستدل بها للأقوال المتناقضة ، فما كان منها ضعيفاً لا تقول به حجة تُركت جانباً ، ولم يجز المعارضة بها ، وماكان منها صحيحاً أو ثابتاًجمع بينها بوجه من وجوه

التوفيق المعروفة في علم أصول الفقه وأصول الحديث ، وقد أوصلها الحافظ العراقي في حاشيته على « علوم الحديث » لابن الصلاح إلى أكثر من مئة وجه » .

ويكمل الشيخ بيان خطته في هذا الكتاب فيقول : « . . . إن لمثل هـذا التخريـج العلمي عـلاقـة وثيقـة بمـا اصـطلحت عـلى تسميتـه بـ « التصفية » وأعني بها أن النهضة الإسلامية المرجوة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس تصفية الإسلام مما دخل فيه على مر القرون ، ومن ذلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وبخاصة ماكان منها في كتب الفقه ، وقد أقيمت عليها أحكام شرعية ، فإن تصفيـة هذه الكتب من تلك الأحاديث مع كونه واجباً دينياً ، لكي لا يقول المسلم على نبيه ﷺ مالم يقله أو ما لا علم لديه ، فهو من أقوى الأسباب التي تساعد المسلمين المختلفين على التقارب الفكري ، ونبذ التعصب المذهبي » .

ويرى الشيخ أنـه بهذا العمل « التصفية » سد الطريق عـلى المبتدعة الضالة الجهلة الذين يحاربون الأحاديث النبوية وينكرون حجية السنة ، ويزعمون أن الإسلام ليس هو إلا القرآن وهم الذين يسمون في بعض البلاد « القرآنيين » وليسوا من القرآن في شيء .

ويُلبِّسون على الجهال بقولهم : إن السنـة غير محفـوظة ، وإن بعضها ينقض بعضاً ، ويأتون على ذلك ببعض الأمثلة ـ منها حديث : « خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء » «يعني عائشة » ثم يعارضون به قوله ﷺ في النساء إنهن « ناقصات عقل ودين » ويقـولون : انـظروا كيف يصف النساء بالنقص في هذا الحديث ثم يأمر بأخذ شطر الدين من عائشة ، وهي متهمة في النقص فإذا ما علم المسلم المتبصر في دينه

أن الحديث الأول موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ ، والحديث الآخر صحيح زال التعارض المزعوم أولاً ، لأنه لا يصح في عقل عاقل ـ غير مجنون ـ معارضته الحديث الصحيح بالموضوع ، وانكشف تلبيسهم وجهلهم وضلالهم ، ثم إذا رجع إلى الحديث الآخر الصحيح ثانياً وأخذه بتمامه من مصدره الموثوق به ، يتبين له أن النقص المذكور ليس إطلاقه كما يتعمد الدجالون أن يوهموا الناس . وإسقاطاً منهم للسنة من قلوبهم زعموا أن المرأة لا تصلي ولا تصوم وهي حائض ، وأن شهادتها على النصف من شهادة الرجل ، كما جاء تفسيره في الحديث نفسه في « صحيح البخاري » وغيره .

وهذا هو الشأن على الغالب بين الأحاديث الضعيفة والصحيحة ، وطرق شياطين الإنس والجن لإضلال الناس كثيرة متنوعة ، فهذا يضل بمثل حديث عائشة المذكور آنفاً ، وآخر بمثل الحديث المتقدم « اختلاف أمتي رحمة » .

من أجل ذلك كان هذا التخريج النافع إن شاء الله تعالى .

من أجل ذلك فإني قد جريت في هذا التخريج كغيره على بيان مرتبة كل حديث في أول السطر ثم أتبع ذلك بذكر من خرّجه ، ثم بالكلام على إسناده تصحيحاً أو تضعيفاً ، وهذا إذا لم يكن في مخرجه أو أحدهما ، وإلا استغنيت بذلك عن الكلام ، كما كنت بينته في مقدمتي لتخريج أحاديث « شرح العقيدة الطحاوية » ومقدمتي على « مختصر مسلم » للمنذري . وقد لا يتيسر لي الوقوف على إسناد الحديث ، وحينئذ أنقل ما وقفت من تخريج وتحقيق لأهل العلم ، أداءً للأمانة ، وتبرئة للذمة ، ولكني في هذه الحالة أبيض الحديث على الغالب ، فلا أذكر مرتبته» .

وكعادته ، غفر الله له ، في أغلب كتبه نجده ينصح طلبة العلم بما يفيدهم ولا يبخل عليهم فيه بقوله :

« واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين ، بحيث يقتصر أمره على أن نقول مخرج الحديث : « أخرجه فلان وفلان و . . عن فلان عن النبي ﷺ ، كما يفعله عامة المحدثين قديماً وحديثاً ، بل لابد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفاً ، فإنه والحالة هذه لابد له من أن يتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة ، وهذا ما يعرف في علم الحديث بالحسن لغيره ، أو الصحيح لغيره . وهـذا في الحقيقة من أصعب أنـواع علوم الحديث وأشقها ، لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيـد في بطون كتب الحديث مطبوعها ومخطوطها ، ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله ، أضف إلى ذلك دأباً وجلداً على البحث ، فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديماً ، والمشتغلين به حديثاً وقليل ماهم . على أنني أرى أنه لا يجوز في هذه الأيام الاقتصار على التخريج دون بيان المرتبة ، لما فيه من إيهام القراء الـذين يستلزمون من التخريج القوة ـ أن الحديث ثـابت على كـل حال . وهـذا مما لا يجوز ، كما بينتهُ في مقدمة : « غاية المرام » .

١٥ ـ كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة) للحافظ أبي عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (م ٢٨٧ هـ) .

يقول الأستاذ زهير الشاويش : « . . وكم انتظر الناس صدور هذا الكتاب لما اشتهر به من نقل لأمور المعتقد وأصول الدين لكثرة ما جمع من الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآيات والأحاديث ، وما فهمه العلماء من هذه النصوص وفهمهم ولا شك هو الأعلم والأسلم والأحكم ، والسير على منهجهم هو الطريق الأقوم ، ولا أقول هي الطريق الأفضل أو الأحسن ، ففي أمر المعتقد ليس هناك هذا التفضيل وإنما هناك الحق الذي ليس وراءه إلا الضلال . وما نرجو به الخير للناس لأننا نؤمن إيماناً كاملاً أن من أكبر أسباب انصراف أكثرهم عن هذا الدين هو ذلك الركام الذي توالى خلال العصور المظلمة التي تلت القرون التي شهد لها الهادي إلى الحق بأنها خير القرون .

وما شاب عقائد الناس من منطق اليونان ووثنية الرومان ، وفلسفة الهند ، وهوى الأنفس ، وضلال العقول بعد أن ابتعدوا عن المنبع الأصيل الذي هو عقيدة الإسلام الذي ارتضاه الله لنا ، وسار عليه سلفنا الصالح ، فكان هذا الباب في جملة ما استعرضنا من كتب وأعمال» .

يقع الكتاب في مجلدين ويناقش عقيدة الفرقة الناجية من أهل السنة والجماعة .

وعمل الشيخ هو تخريج أحاديث الكتاب .

١٦ ـ كتاب المصطلحات الأربعة في القرآن ـ للعلامة المودودي .

يقول المودودي :

الإله ، الرب ، الدين ، العبادة

هذه الكلمات الأربع أساس المصطلح القرآني وقوامه ، والقطب الذي تدور حوله دعوة القرآن . فجماع ما يدعو إليه القرآن الكريم هو أن الله تعالى هو الإله الواحد الأحد ، والرب الفرد الصمد ، لا إله إلا هو ، ولا رب سواه ، ولا يشاركه في ألوهيته ولا في ربوبيته أحد ، فيجب على الإنسان أن يرضى به إلهاً ، وأن يتخذه دون سواه رباً ، ويكفر بألوهية غيره ، ويجحد ربوبية من سواه ، وأن يعبده وحده ولا يعبد أحداً غيره ، ويخلص دينه لله تعالى ويرفض كل دين غير دينه سبحانه كما ورد في التنزيل : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ .

﴿ وماأمروا إلا ليعبدوا إلها واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ .

﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ .

﴿ قل أغير الله أبغي رباً وهو رب كل شيء ﴾ .

﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴾ .

﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ .

﴿ أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون ﴾ .

﴿ قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ .
﴿ إن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم ﴾ .
وموضوع الكتاب العزيز وفكرته الأساسية ماهي إلا :

أن الله هو الرب والإله .
وأنه لا رب ولا إله إلا هو .
فإياه ينبغي أن يعبد الإنسان .
وله وحده ينبغي أن يخلص الدين .

● أهمية المصطلحات الأربعة

ومن الظاهر البين أنه لابد لمن أراد أن يدرس القرآن ويسبر غور معانيه ،وأن يتفهم المعاني الصحيحة لكل من هذه الكلمات الأربع ، ويتلقى مفهومها الكامل الشامل ، فإذا كان الإنسان لا يعرف ما الإله ، ومامعنى الرب ، وما العبادة ، وما تطلق عليه كلمة الدين فلا جرم ، أن القرآن كله سيعود في نظره كلاماً مهملاً لا يُفهم من معانيه شيء .

فلا يقدر أن يعرف حقيقة التوحيد ، أو يتفطن إلى ماهية الشرك ، ولا يستطيع أن يخص عبادته بالله سبحانه أو يخلص دينه له . وكذلك إذا كان مفهوم تلك المصطلحات غامضاً متشابهاً في ذهن الرجل ، وكانت معرفته بمعانيها ناقصة ، فلا شك أنه يتلبس عليه كل ماجاء به القرآن من الهدى والإرشاد ، وتبقى عقيدته وأعماله كلها ناقصة مع كونه مؤمنا بالقرآن .

فإنه لن ينفك يلهج بكلمة لا إله إلا الله ويتخذ مع ذلك آلهة

متعددة من دون الله . ولن يبرح يعلن أنه لا رب إلا الله ، ثم يكون مطيعاً لأرباب من دون الله في واقع الأمر . إنه يجهر بكل صدق وإخلاص بأنه لا يعبد إلا الله تعالى ، ولا يخضع إلا له ، ولكنه مع ذلك يكون عاكفاً على عبادة آلهة كثيرة من دون الله . وكذلك يصرح بكل شدة وقوة أنه في حظيرة دين الله وكنفه ، وإن قام أحد يعزوه إلى دين آخر غير الإسلام هجم عليه وناصبه الحرب ، ولكنه يبقى مع ذلك متعلقاً بأذيال أديان متعددة . ولا شك أنه لا يدعو أحداً غير الله تعالى ولا يسميه بالإله أو الرب بلسانه ، لكن تكون له آلهة كثيرة وأرباب متعددة من حيث المعاني التي وضعت لها هاتان الكلمتان ، والمسكين لا يشعر أصلاً أنه قد أشرك مع الله آلهة وأرباباً أخرى وإذا نبهته إلى أنه عابد لغير الله ومقترف للشرك في الدين ، لانقض عليك يخمش وجهك ؛ إلا أنه يكون عابداً لغير الله حقاً ، وداخلاً في غير دينه بدون ريب من حيث مغزى (العبادة) و (الدين) وهو لا يدري مع كل ذلك أن الأعمال التي يرتكبها هي في حقيقة الأمر عبادة لغير الله وأن الحالة التي قد سقط فيها هي في حقيقة الأمر دينٌ ما أنزل الله به من سلطان .

● السبب الحقيقي لهذا الفهم الخاطىء

يدلنا النظر في عصر الجاهلية ، وما تبعه من عصور الإسلام ، أنه لما نزل القرآن في العرب ، وعرض على الناطقين بالضاد كان كل امرىء منهم حينئذ يعرف ما معنى (الإله) وما المراد بـ (الرب) ، لأن كلمتي (الإله) و (الرب) كانتا مستعملتين في كلامهم من ذي قبل ، وكانوا يحيطون علماً بجميع المعاني التي تطلق عليها . ومن ثم إذا قيل لهم : لا إله إلا الله ولا رب سواه ولا شريك له في ألوهيته وربوبيته ،

أدركوا ما دُعوا إليه تماماً ، وتبين لهم من غير ما لبْسٍ ولا إبهام أي شيء هو الذي قد نفاه القائل ومنع غير الله أن يوصف به ؛ وأي شيء خصه وأخلصه لله تعالى ، فالذين كفروا إنما كفروا عن بينة ومعرفة بكل ما يبطله وينعى عليه كفره بـألوهيـة الله وربوبيته ، وكذلك من آمن فقد آمن عن بينة وبصيرة بكل ما يوجب قبول تـلك العقيدة من الأخذ به أو الانسلاخ عنه .

وكذلك كانت كلمتا (العبادة) و (الدين) شائعتين في لغتهم وكانوا يعلمون ما العبد ، وما الحال التي يعبر عنها بالعبودية ، وماهو المنهاج العملي الذي يطلق عليه اسم (العبادة) وما مغزى (الدين) وما هي المعاني التي تشتمل عليها هذه الكلمة ؟ ومن ثم لما قيل لهم ﴿ أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ وادخلوا في دين الله منقطعين عن الأديان كلها ما أخطأوا في فهم هذه الدعوة التي جاء بها القرآن . وما إن قرعت كلماتها أسماعهم حتى تبينوا : أي نوع من التغيير في نظام حياتهم جاءت تطالبهم به تلك الدعوة ؟

ولكنه في القرون التي تلت ذلك العصر الزاهر جعلت تتبـدل المعاني الأصلية الصحيحة لجميع تلك الكلمـات ، تلك المعاني التي كانت شائعة بين القوم عصر نزول القرآن ، حتى أخذت تضيق كل كلمـة من تلكم الكلمات الأربع عما كانت تتسع له وتحيط به من قبل ، وعادت منحصرة في معان ضيقة محدودة ، ومخصوصة بمدلولات غامضة مستبهمة . وذلك لسببين اثنين :

الأول : قلة الذوق العربي السليم ، ونضـوب معين العـربية الخالصة في العصور المتأخرة .

والثاني : أن الذين ولدوا في المجتمع الإسلامي ونشؤوا فيه ، لم يكن قد بقي لهم من معاني كلمات (الإله) و (الرب) و (العبادة) و (الدين) ماكان شائعاً في المجتمع الجاهلي وقت نزول القرآن . ولأجل هذين السببين أصبح اللغويون والمفسرون في العصور المتأخرة يشرحون أكثر كلمات القرآن في معاجم اللغة وكتب التفسير بالمعاني التي فهمها المتأخرون من المسلمين بدلاً من معانيها اللغوية الأصلية . ودونك من ذلك أمثلة :

إن كلمة (الإله) جعلوها كأنها مترادفة مع كلمة الأصنام والأوثان .

وكلة (الرب) جعلوها مترادفة مع الذي يربي وينشىء، وللذات القائمة بأمر تربية الخلق وتنشئتهم .

وكلمة (العبادة) حددوها في معاني التأله والتنسك والخضوع والصلاة بين يدي الله .

وكلمة (الدين) جعلوها نظيراً لكلمة النحلة (Religion) .

وكلمة (الطاغوت) فسروها بالصنم أو الشيطان .

فكانت النتيجة أن تعذر على الناس أن يدركوا حتى الغرض الحقيقي والمقصد الجوهري من دعوة القرآن ، فإذا دعاهم القرآن ألا يتخذوا من دون الله إلها ، ظناً أنهم وفّوا مطالبة القرآن حقها لما تركوا الأصنام واعتزلوا الأوثان ، والحال أنهم لا يزالون متشبثين بكل ما يسعه ويحيط به مفهوم (الإله) ما عدا الأوثان والأصنام ، وهم لا يشعرون أنهم بعملهم ذلك قد اتخذوا غير الله إلهاً . وإذا ناداهم القرآن أن الله تعالى هو الرب فلا تتخذوا من دونه رباً ، قالوا ها نحن أولاء لا

نعتقد أحداً من دون الله مربياً لنا ومتعهداً لأمرنا ، وبذلك قد كملت عقيدتنا في باب التوحيد ، والواقع أنه قد أذعن أكثرهم لربوبية غير الله من حيث المعاني الأخرى التي تطلق عليها كلمة (الرب) غير هذا المعنى ـ المربي ـ . وإذا خاطبهم القرآن أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ، قالوا : لا نعبد الأوثان ، ونبغض الشيطان ونلعنه ولا نخشع إلا لله ، فقد امتثلنا هذا الأمر القرآني أيضاً امتثالاً ، والحال أنهم لا يزالون متمسكين بأذيال الطواغيت الأخرى غير الأصنام المنحوتة من الأحجار ، وقد خصوا سائر ضروب العبادة ـ اللهم إلا التأله ـ لغير الله وقل مثل ذلك في (الدين) فإنه لا يفهم الناس من معنى إخلاص الدين لله تعالى غير أن ينتحل المرء ما يسمونه (الديانة الإسلامية) وألا يبقى في ملة الهنادك أو اليهود أو النصارى . ومن هنا يزعم كل من هو معدود من أهل الديانة الإسلامية أنه قد أخلص دينه لله ، والحق أن أغلبيتهم ممن لم يخلصوا دينهم لله تعالى من حيث المعاني الواسعة التي تشتمل عليها كلمة (الدين) .

نتائج هذا الفهم الخاطىء :

من الحق الذي لا مراء فيه أنه قد خفي على الناس معظم تعاليم القرآن ، بل غابت عنهم روحه السامية ، وفكرته المركزية ، لمجرد ما غشي هذه المصطلحات الأربعة الأساسية من حجب الجهل . وذلك من أكبر الأسباب التي قد تطرق لأجلها الوهن والضعف إلى عقائدهم وأعمالهم على رغم قبولهم دين الإسلام وكونهم في عداد المسلمين . ومن أجل ذلك كله يجدر بنا أن نفصل معاني تلك المصطلحات الأربعة ، ونشرحها شرحاً كاملاً ، ليتبين غرض القرآن

الحقيقي وتعاليمه الأساسية .

ومع أني قد حاولت الإلمام بمفهوم تلك المصطلحات في مقالات لي عديدة تقدم لي كتابتها غير أن ما قد كتبته حتى الآن لا يكفي في حد ذاته لدرء الأخطار التي قد تسربت إلى الأذهان في هذا الباب ، ولا يكاد يقتنع به الناس ويطمئنون إليه لأنهم يحسبون كل ما آتي به من الشرح والتفصيل لمعاني تلك الكلمات من غير استشهاد بآي الكتاب العزيز ومن غير استناد إلى معاجم اللغة . يحسبونه رأياً لي ارتأيته ، والظاهر أن رأيي الشخصي لا يمكن أن يقنع الذين لا يريدون رأيي ،ولا يوافقونني عليه على الأقل . فأردت في هذه الرسالة أن أبين المعاني الكاملة الشاملة لهذه المصطلحات الأربعة ، من دون أن آتي في ذلك بقول لا يؤيده القرآن أو برأي لا يستند إلى معاجم اللغة» .

ثم تناول المؤلف في كتابه هذا كلمة (الإله) ثم (الرب) ثم (العبادة) ثم (الدين) بالتفصيل وقد قام الشيخ ناصر بوضع ملحق بتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب ، مع الإشارة إلى المواضع التي وردت فيها الأحاديث وهي ثمانية أحاديث فقط .

١٧ ـ تخريج الإيمان لابن أبي شيبة للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة : إبراهيم ابن عثمان العبسي ولد سنة (١٥٩ ـ ٢٣٥ هـ) .

مخطوط : الظاهرية

رقم المجلد الأول . حديث ٢٧٨ (ورقة ١ ـ ١٢٨) .
نسخة ثانية منه مخرومة ، حديث ٢٩٠ (ورقة ١ ـ ٢١٠) .

المجلد الثاني . نسخة ثالثة مخرومة حديث ٤٢٢ (ورقة ١ - ٢٣٠) .

المجلدان السابع والثامن. نسخة رابعة . حديث ٢٨٨ (ورقة ١ - ٢٠٩) .

المجلدان الحادي عشر والثاني عشر. النسخة ذاتها ، حديث ٢٨٩ (ورقة ١ - ٢٠٨) .

موضوعه : الإيمان

حيث يذكر المصنف فيه كل ماجاء في الإيمان ونقيضه ، وقد أورد فيه مئةً وتسعة وثلاثين حديثاً وأثراً ، وقد اخترت بعضاً منها للفائدة والموعظة .

قال أبو بكر : « الإيمان عندنا قول وعمل ، ويزيد وينقص » .
وقال زيد بن أسلم : لابد لأهل هذا الدين من أربع : دخول في دعوة الإسلام ، ولابد من الإيمان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم ، وبالجنة وبالنار ، وبالبعث بعد الموت ، ولابد من أن تعمل عملاً ، تصدق به إيمانك ، ولابد من أن تعلم علماً تحسن به عملك . ثم قرأ ﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾ طه .

وقال عمر بن عبد العزيز: « أما بعد فإن الإيمان فرائض ، وشرائع ، وحدود ، وسنن ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، فإن أعِش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها وإن أنا مت قبل ذلك فما أنا على صحبتكم بحريص » .

وقد خرج الشيخ أحاديث الكتاب فظهر بصورته الطيبة المقبولة عند القراء .

١٨ ـ حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة لشيخ الإسلام ابن تيمية :

يقول الشيخ ناصر :

هي من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية العظيمة حقاً ، فإنها على لطافة حجمها ، قد جمعت علماً جماً محققاً من علوم الشيخ رحمهُ الله تعالى ، قد لا يجد الطالب مثيله في الموسوعات الفقهية . وموضوعها في اللباس الواجب على كل من الرجل والمرأة في الصلاة فقد أثبت فيها بالأدلة القاطعة أن هذا اللباس ليس هو اللباس الذي يستر به الرجل عورته خارج الصلاة فقط ، بل إنه يجب عليه شيء آخر وهو ستر المنكبين أيضاً ، وهذا لحق الصلاة وحرمتها ، لا لأنهما من العورة ، واستدل لذلك بقوله ﷺ :

« لا يصلينَّ أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء »، وبأحاديث أخرى (صفحة١٢ ، ١٣ ، ١٥). وهذه مسألة هامة طالما غفل عنها جماهير المصلين الذين يصلون في قميص (الشيال) الذي لا يستر المنكبين إلا خطأً دقيقاً منهما ! غافلين عن قول الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ . وما أحسن ما ذكر المؤلف (صفحة ١٧) « أن ابن عمر رضي الله عنه قال لغلامه نافع لما رآه يصلي حاسر الرأس : أرأيت لو خرجت إلى الناس كنت تخرج هكذا ؟ قال : لا ، قال : فالله أحق من يتجمل له » والجملة الأخيرة قد جاءت مرفوعة في بعض الطرق عن ابن عمر ، ولفظها في رواية للبيهقي « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه ، فإن الله أحق من تزين له » (صحيح أبي داود ـ ٦٤٥) . ويستطرد الشيخ فيقول :

وسبب الغفلة المذكورة عن هذا الأدب في الصلاة يعود في رأيي إلى أمرين :

الأول : ظن الكثيرين أن الواجب من اللباس في الصلاة إنما هو ما ستر العورة فقط . وهذا الحصر مع أنه مما لا دليل عليه مطلقاً ، فهو مخالف مخالفة صريحة للنصوص المتقدمة ، ولاسيما الحديث الأول فإنه يدل على بطلان الصلاة إذا لم يكن على عاتقيه من ثوبه شيء . وهو مذهب الحنابلة ، (منار السبيل ١/٧٤) وهو الحق الذي لا ريب فيه .

والآخر : جمودهم على التقليد الأعمى ، فقد يقرؤون أو يسمعون تلك النصوص ، ولكنهم لا يتأثرون بها ، ولا يتخذونها لهم مذهباً ، لأن المذهب الذي نشأوا عليه يحول بينهم وبين الاهتداء بها ، ولذلك فالسنة في جانب ، وهم في جانب ، كما هو شأنهم في هذه المسألة ، إلا من عصم الله وقليل ما هم .

فجزى الله شيخ الإسلام خيراً لأنه هو الذي مهد لهم السبيل في هذه الرسالة المباركة ليتعرفوا على كثير من الحقائق التي غفلوا عنها ، ومنها هذه . ومن ذلك أنه إذا كان لا يجوز له أن يصلي مكشوف المنكبين ، فالأولى أن لا يجوز له الصلاة مكشوف الفخذين سواء قيل : هما عورة أو لا ؟ (ص ١٦) وهذا من فقهه الدقيق رحمه الله تعالى .

هذا في لباس الرجل في الصلاة ، وأما المرأة ، فقد بيّن الشيخ رحمه الله أنها وإن كان يجب عليها الجلباب إذا خرجت من بيتها ، فإنه لا يجب عليها الجلباب إذا صلت في بيتها ، وإنما يجب عليها الخمار

والقميص الذي يستر ظاهر القدمين ، فهي إذا سجدت قد يبدو باطن قدمها .

وكذلك يجوز لها أن تكشف عن وجهها وكفيها مع كونهما من العورة خارج الصلاة في اختياره . (انظر ص ١٣ ـ ١٥)(*) .

وعلى العكس من ذلك ، فإن المرأة لو صلت وحدها كانت مأمورة بالاختمار(*) ، بينما هي في غير الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها وعند ذوي محارمها وحينئذ فقد يستر المصلي في الصلاة ما يجوز إبداؤه في غير الصلاة ، وقد يبدي في الصلاة ما يستره عن الرجال . (ص ١٢ و١٣) . وهذا أيضاً من دقائق المسائل التي تولى شيخ الإسلام رحمه الله شرحها وبيانها جزاه الله عن الإسلام خيراً .

ومع تقريره أن الحجاب مختص بالحرائر ، دون الإماء ، وأن الأَمَةَ يظهر منها رأسها وشعرها (ص ٢٦) فإنه يعود ليناقش المسألة على ضوء بعض القواعد الإسلامية العامة التي منها « درء المفاسد ، قبل جلب المصالح » فلا يدع المسألة على إطلاقها المستلزم جواز بروز الأَمَة الحسناء أيضاً بشعرها ! فيقول بعد توطئة مفيدة :

(*) ويذكر الشيخ ناصر في الحاشية بمناسبة هذه المسألة فيقول : واختار جمهور العلماء أبو حنيفة ومالك والشافعي، وكذا أحمد في رواية ذكرها المصنف نفسه (ص ٢٤) أن وجهها وكفيها ليست بعورة ، وهو الذي نصرته في كتابي حجاب المرأة المسلمة ، واستدللت له بالكتاب والسنة والآثار عن نساء السلف بما قد لا يوجد عموماً في كتاب آخر ، وليس معنى ذلك ، أنه لا يشرع سترهما ، كلا بل ذاك هو الأفضل كما فصلته في فصل خاص عقدته في الكتاب المذكور تحت عنوان « مشروعية ستر الوجه » (ص ٤٧ ـ ٥٣) من الطبعة الثالثة ، فمن نسب إليّ ممن حاول الرد عليّ في هذه المسألة فلم يفلح ـ أني قلت أو قال كدت أقول : بوجوب كشف المرأة لوجهها ، فقد كذب وافترى ، كما يشهد بذلك الفصل المشار إليه آنفاً .

« وكـذلك الأمـة إذا كان يخـاف منهـا الفتنـة كـان عليهـا أن تحتجب . . » (ص ٢٧) ثم يؤكد ذلك فيقول :

« فلو أراد الرجل أن يترك الإماء التركيات الحسان يمشين بين الناس في مثل هذه البلاد والأوقات كما كان أولئك الإماء يمشين كان هذا من باب الفساد » .

أقول : وعلى هذا فمذهب ابن تيمية وسط بين الجمهور الذين لا يوجبون الخمار على الأمة مطلقاً ، وبين ابن حزم وغيره الذين يوجبون ذلك عليها مطلقاً ، ومن الواضح أنه إنما ذهب ابن تيمية إلى ذلك توفيقاً بين بعض الآثار التي تـدل على مـذهب الجمهور (انـظر ص ٢٦ ، ٣٣) ، وبين القاعدة المشار إليها آنفاً . وهذا المذهب وإن كان أقرب إلى الصواب من مذهب الجمهور الذي كنا استدللنا على رده في كتاب « حجاب المرأة المسلمة » (ص ٤٢ - ٤٦) ، فلا يزال في النفس فيه شيء ، لأن تقدير الجمال المترتب عليه خوف الفساد أمر نسبي ، وكم من أمة سوداء تكون جميلة الأعضاء والتكوين بحيث يفتتن بها البيض ، ثم إنها قد لا تكون كذلك عند هؤلاء ، ولكنها جميلة عند بني جنسها من السود فالأمر غير منضبط ، والله أعلم .

ومن ذلك أنه رجح مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز ، وإن كانت الشهوة منتفية ، لأنه يخاف ثورانها ، وقال (ص ٣٤) : « ولهذا حرم الخلو بالأجنبية لأنها مظنة الفتنة . والأصل أن ما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز ، فإن الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة ، ولهذا كان النظر الذي قد يفضي إلى الفتنة محرماً » .

أقول : ولو أن العلماء قديماً والكتاب حديثاً راعوا هذا الأصل الذي ذكره : « ما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز » ، وجعله دليلا مرجحاً لتحريم النظر المذكور ، لما تورطوا في إصدار بعض الفتاوى التي لا يشك المتفقه في أصول الشريعة وفروعها أنها تؤدي إلى مفاسد ظاهرة كقول بعض الحنفية : « يجوز للأجنبي النظر إلى شعر الأمة وذراعها وساقها وصدرها وثدييها »*

ثم يذكر الشيخ قول بعض المذاهب والتي تبنته بعض الأحزاب الإسلامية المعاصرة « يجوز النظر إلى المرأة الأجنبية وعورتها من المرآة » !

وعلل ذلك بعضهم بأنه إنما ينظر إلى خيال ! وهذا الحزب المعروف عنه يأخذ من كل مذهب ما يناسب المصلحة بزعمه ! ولم يقف عند هذا فحسب ، بل إنه جعله كالنص المعصوم ، فرتب عليه ماهو أشد إفساداً من الأول ، لأنه أمس بحياة شبابنا اليوم وواقعهم ، وهو جواز النظر إلى الصور الخليعة في التلفزيون والسينما والمجلات معللاً ذلك بما تقدم أنه إنما ينظر إلى خيال !! وكل ذي عقل ولب حتى ولو كان غير مسلم يعلم يقيناً أن هذه الصور من أشد الأنواع المثيرة لشهوة الشباب وغرائزهم بحيث إنهم لا يجدون بعد ذلك سبيلاً إلى إطفائها إلا بارتكاب المحرم نصاً ، ولو كان تحريمه من باب سد الذريعة كالنظر والسمع ونحوهما مما ذكره رسول الله ﷺ في قوله (. . . وزنا العينين النظر وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهي ، والفرج يصدق

(*) أنظر « أحكام القرآن » لأبي بكر الجصاص الحنفي (٣/٣٩٠) وكتابي « حجاب المرأة » (ص ٤٤) ، فإن فيه رداً على القول المذكور ، ويقول الشيخ : ومع ذلك لم ننج من أن يتهمنا بعض الحنفية أنفسهم ، بأني أبيح النظر إلى وجه المرأة ! وأخشى ماأخشاه أن يكون ذلك على قول المثل المشهور : رمتني بدائها وانسلت ! .

ذلك كله أو يكذبه » . أخرجه الشيخان وغيرهما ، ومنار السبيل : (٢٤٢٨) .

وليس هذا فقط ، فقد أصدر نشرة منذ عهد غير بعيد ، ذهب فيها إلى التصريح بجواز تقبيل المرأة الأجنبية عند السلام عليها ، ولكن بدون شهوة !! وقد قلنا وقال غيرنا لبعض أولئك الحزبيين : افترض أن يفعل ذلك بأختك وزوجتك فوجم !

ولهم من مثل هذه المسائل البعيدة عن الكتاب والسنة ، بل والعقل السليم الشيء الكثير ، لا مجال الآن لتوسع فيه ، وإنما استطردنا إلى ماذكرنا من شواذهم وانحرافهم عن العلم الصحيح لنقول :

يجب على هؤلاء وغيرهم ممن يهمهم أن يكونوا على معرفة بالعلم الصحيح المستنبط من الكتاب والسنة استنباطاً قائماً على العلم بالقواعد الأصولية وحسن تطبيق لها على الفروع ، أن يجعلوا ديدنهم - بعد دراسة الكتاب والسنة - مطالعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومنها هذه الرسالة المباركة - وبذلك يتمرنون على الاستنباط الصحيح ، والتفريغ الرجيح ، وينجون من الإتيان باجتهادات وآراء لا يقول بها أحد ممن يفعل ما ينطق به لسانه ، أو يجري به قلمه ، من مثل ما تقدم بيانه !

تلك هي بعض المسائل التي جاءت في طي هذه الرسالة القيمة ، ومنها مسائل وفوائد أخرى ستمر بالقارىء إنْ شاءَ اللهُ تعالى وبمجموعها كانت الرسالة فريدة في بابها ، لا مثيل لها بين أترابها ، فإن غالبها مما تفردت به عن مثيلاتها ككتاب « الحجاب » للعلامة المودودي ، وكتابي

« حجاب المرأة المسلمة » وغيرهما ، فليعض عليها بالنواجد ، وليحمد الله تعالى أن جعله من قراء كتب ابن تيمية ، المستفيدين منها فإنه هو (العارف بالله) حقاً ومن نحا نحوه .

ونحن إذ نشهد له بهذا لا ندعي له العصمة ، كيف وقد أبدينا بعض الملاحظات على مواطن معدودة قليلة من الرسالة ، مصداقاً لقول الإمام مالك رحمه الله تعالى : « ما منا من أحد إلا ورد عليه إلا النبي ﷺ » . وقد روي عن غيره أيضاً وذلك مما لا يحط من قدره أو قدر رسالته بلا ريب ، بل إن ذلك ليرفع من قيمتها ، للقلة المشار إليها على حد قول الشاعر :

كفى المرء نبلاً أن تعد معائبه

بل لا عيب في ذلك مطلقاً، فإنه مجتهد مأجور ، إما أجرين ، وهو الأكثر بفضل الله ، أو أجراً واحداً » .

وللشيخ ناصر رأي حول اسم الرسالة هذه ، وذلك بقوله : « . . . ولولا أن ثمة بعض الموانع ، منها اشتهارها بالاسم المذكور لرأيت أن نجعل عنوانها : « لباس الرجل والمرأة في الصلاة » لأنه هو الموضوع الذي اختصت به الرسالة ، ودندن المؤلف حوله ، وجاء بما يعز وجوده من الفوائد والفقه الصحيح .

١٩ ــ تخريج فضائل الشام ـ للحافظ الربعي .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية « ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء ، وهي أحد ما اعتمدته في تحضيضي للمسلمين على غزو التتار ، وأمري لهم بلزوم دمشق ، ونهيي لهم عن

الفرار إلى مصر ، واستدعائي للعسكر المصري إلى الشام ، وتثبيت العسكر الشامي فيه ، وقد وجدت في ذلك فصولاً متعددة .

ويقول « . . . ومن ذلك ما قاله النبي ﷺ : « رأيت كأن عمود الكتاب أخذ من تحت رأسي ، فأتبعته بصري فذُهب بـه إلى الشام » حديث صحيح ، أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء والحاكم .

وللشام فضائل كثيرة لا تعد ولا تُحصى ، فقد ألف العلماء مصنفات كثيرة عنها ، وعلى رأسهم ابن عساكر في تاريخه ، والعلامة الربعي في كتابه هذا حيث جمع أحاديث المصطفى ﷺ في فضائلها .

وقد جرد الشيخ ناصر في هذه الرسالة الأحاديث من أصلها مع تخريجها المشار إليه محذوفة الأسانيد تسهيلاً للاطلاع عليها ، وتعميماً للاستفادة منها ، حتى يعلم الناس أن في فضل الشام أحاديث كثيرة صحيحة خلافاً لظن بعض الكتاب ، وحتى يعرف المستوطنون فيه فضل ما أنعم الله به عليهم فيقوموا بشكره ، بالعمل الصالح ، وإخلاص العبادة لوجهه سبحانه وتعالى ، وإلا فإن الأمر كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه لأبي الدرداء : « إن الأرض المقدسة لا تقدّس أحداً ، وإنما يقدس الإنسان عمله » رواه مالك في الموطأ ٢ / ٢٣٥ .

ثم قدم الشيخ قبل شروعه في المقصود بيان بعض الفوائد حول الأخبار التي في الكتاب وعددها :

بلغت مجموع أخبار الكتاب (١١٩) خبراً . وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ ــ أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ ، وأكثرها صحيح ، وبعضها

ضعيف ، وبعضها موضوع ، ومجموعها من المكرّر ٤١ حديثاً .

٢ ــ أحاديث موقوفة على بعض الصحابة وغيرهم من التابعين ومن دونهم ، وجلها لا تصح أسانيدها ؛ لأن مدارها على مجاهيل وضعفاء ، ومجموعها (٤٧) حديثاً موقوفاً .

٣ ــ إسرائيليات ، وأكثرها يدور على كعب الأحبار ، وكل الأسانيد إليه لا تصح . والباقي منها عن غيره . وفيهم ثلاثة من الصحابة :

عبدالله بن سلام ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالرحمن بن عائش الحضرمي ، وفي صحبة هذا خلاف .

والأسانيد إلى ثلاثتهم لا تصح . وكذا الأسانيد إلى غيرهم قد تبين لي ضعفها إلا القليل منها ؛ فإن القطع فيها صحة أو ضعفاً متوقف على مراجعة تراجم بعض الرواة في « تاريخ ابن عساكر » ، وذلك غير متيسر الآن ، وإن كنت أشعر بضعفها أيضاً» .

وقد أورد الشيخ بعض الفوائد الهامة للمسلم بالنسبة لتتبع آثار النبي ﷺ ونهي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك ، وذلك عندما أورد ثلاث قصص في هذه المسألة حريٌّ بالمسلم أن يقرأها . وهي في الصفحات ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

وسيجد القارىء مع هذه الرسالة ، رسالة أخرى لشيخ الإسلام ابن تيمية في مناقب الشام وأهله مفيدة في موضوعها وأخبارها .

رابعاً: اختصار ومراجعة وتعليق

١ ـ صحيح ابن خزيمة للدكتور مصطفى الأعظمي .

٢ ـ مختصر كتاب العلو للعلي العظيم للحافظ الذهبي .

٣ ـ مختصر الشمائل المحمدية للترمذي .

٤ ـ التعليقات على صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن شبيب بن حمدان .

٥ ـ التعليق على كتاب الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

٦ ـ مختصر شرح العقيدة الطحاوية .

١ ـ مراجعة وتعليق وتخريج صحيح ابن خزيمة ـ للدكتور مصطفى الأعظمي .

صحيح ابن خزيمة من الكتب التي طالما تمنى رؤيته كبار العلماء والمحدثين ، فضلاً عن طلبة العلم ، والحمد لله أن كتب الله تعالى له أن يرى النور ،أول مرة، بعد أن كان محبوساً في رفوف المكتبات والخزائن قروناً عدة .

وابن خزيمة هو أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة النيسابوري ، مولى محشر بن مزاحم ، إمام الأئمة ، فقيه الآفاق المجتهد المطلق ، ولد في شهر صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين بنيسابور ، وكانت وفاته ليلة السبت الثاني من ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وصلى عليه ابن أبي النصر ، ودفن في حجرة في داره ، ثم صيرت تلك الحجرة مقبرة ـ رحمه الله .

قال بعض أهل العلم في رثائه كما جاء في تذكرة الحفاظ (٧٢٨) :

يابنَ إسحاقَ قد مضيت حميداً
فسقى قبرَكَ السحابُ الهتونُ
ما توليتَ ، لا بل العلمُ وَلّى
ما دفناك بَلْ هو المدفون

قال الحاكم : فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة ،

ومصنفاته تزيد على مئة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، المسائل المصنفة مئة جزء ، وله فقه حديث « بريرة » في ثلاثة أجزاء .

قال السبكي : « من أراد الإحاطة بترجمته فعليه بها في تاريخ نيسابور للحاكم أبي عبدالله » .

ثناء العلماء والأئمة عليه :

قال ابن حبان : « ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحق فقط » .

وقال الدار قطني : « كان ابن خزيمة ثبتاً معدوم النظير » .

وقال ابن أبي حاتم وقد سئل عن ابن خزيمة : « ويحكم ، هو يسأل عنّا ولا نسأل عنه ، وهو إمام يقتدى به » .

وقال أبو علي الحسين بن محمد الحافظ : « لم أر مثل محمد بن إسحق ، قال : وكان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة » .

وقال ابن السريج : « ابن خزيمة يخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش » .

صحيح ابن خزيمة ومنزلته العلمية

قال أحمد شاكر : صحيح ابن خزيمة ، والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان ، والمستدرك على الصحيحين للحاكم « هذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد وأضاف إليه قائلاً : وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده ، هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده ، أعني

الصحيح المجرد بعد الصحيحين البخاري ومسلم على الترتيب الآتي :

- صحيح ابن خزيمة .
- صحيح ابن حبان .

منهج الدكتور محمد مصطفى الأعظمي محقق الكتاب ومخرج أحاديثه :

يقول : اقتصرت في تخريج الأحاديث على الشيء الضروري دون التوسع في التخريج ، فراجعت الصحيحين قبل السنن والمسانيد ، فإذا وجدت الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت - على الأغلب - بالإشارة إلى مكان وجوده فيهما أو في أحدهما ، وفي هذه الحالة قلماأبحث عنه في كتب أخرى .

وفي حالة عدم وجوده في الصحيحين أو أحدهما كنت أراجع السنن والمسانيد ، وأحياناً أكتفي بذكر مصدر واحد من المصادر التي خرجته .

وحاولت أن أحكم على أ حاديث ابن خزيمة تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً - إن لم يكن ذاك الحديث مخرجاً في الصحيحين - ثم أحببت أن أتأكد وأستوثق في حكمي على الحديث ، ولذلك طلبت من المحدث الكبير الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله أن يراجع الكتاب وبخاصة تعليقاتي ، فقبل فضيلته مشكوراً وجزاه الله خيراً .

فإذاخالفني الأستاذ ناصر الدين في التصحيح والتضعيف ، أثبتُّ رأيه ، ثقة مني به علماً وديناً ، وللأمانة العلمية وضع كلامه بين قوسين مع ذكر كلمة « ناصر » بالأخير ليمكن التمييز بين قولي وقوله » .

وصحيح ابن خزيمة من الكتب الناقصة المفقودة إلا هذه المجلدات التي حققها الدكتور الأعظمي .

٢ ـ مختصر كتاب « العلو للعلي العظيم » للحافظ الذهبي هذا الكتاب يعتبر من أهم ما ألف في مسألة « العلو للعلي العظيم » وهو استواؤه على عرشه بالنقل الصحيح ، المؤيد بالآيات .

وقد اختصره الشيخ وحققه ، وعلق عليه ، وخرج آثاره .

وأما موضوعه كما ذكرنا فهو من أهم المواضيع وأخطرها ، زاغ الكثير فيه في القديم والحديث ، يعالج هذا الكتاب مسألة هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرق المسلمون حولها منذ أن وجدت المعتزلة حتى يومنا هذا ، ألا وهي مسألة علو الله عز وجل على خلقه ، الثابتة بالكتاب والسنة المتواترة ، المدعمة بشاهد الفطرة السليمة . وما كان لمسلم أن ينكر مثلها في الثبوت ، لولا أن بعض الفرق المنحرفة عن السنة فتحت على أصحابها وعلى الناس من بعدهم باب التأويل ، فلقد كاد الشيطان بها لعدوه الإنسان كيداً عظيماً ، ومنعه بها أن يسلك صراطاً مستقيماً ، كيف لا وهم قد اتفقوا على أن الأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ، وأنه لا يجوز الخروج عنها إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة ، أو لقرينة عرفية أو لفظية كما هو مفصل في محله ؛ ومع ذلك فإنك تراهم يخالفون هذا الأصل الذي أصلوه ، لأتفه الأسباب ، وأبعد الأمور عن منطق الإنسان المؤمن بكلام الله ، وحديث نبيه حقاً ، فهل يستقيم في الدنيا فهم أو تفاهم إذا قال قائل مثلاً : « جاء الأمير » فيأتي متأول من أمثال أولئك المتأولين ، فيقول في تفسير هذه الجملة القصيرة : يعني جاء عبدالأمير ، أو نحو ذلك من التقدير .

فإذا أنكرت عليه ذلك أجابك بأن هذا مَجاز ! فإذا قيل له : المجاز لا يصار إليه إلا عند تعذر الحقيقة ، وهي ممكنة هنا ، أو لقرينة ولا قرينة هنا سكت أو جادلك بالباطل . وقد اعتمد الشيخ في تحقيق الكتاب ، على نسخة خطية جيدة موجودة في المكتبة الظاهرية ، ومقابلتها على النسخة المطبوعة في الهند على الحجر سنة (١٣٠٦ هـ) عن نسخة خطية نقلت من نسخة بخط المؤلف رحمه الله تعالى ، كتبها أحمد بن زيد المقدسي كما جاء في آخر النسخة الهندية . وأما النسخ الأخرى فهي على وفق النسخة الهندية ومأخوذة عنها ، وهي ثلاث :

الأولى : طبعة المنار، للسيد رشيد رضا رحمه الله تعالى ، قام بطبعها سنة (١٣٣٢ هـ) ، وأصله فيها الطبعة الهندية ، كما صرح بذلك على الوجه الأول من طبعته .

الثانية : طبعة أنصار السنة المحمدية في القاهرة ، طبعت سنة (١٣٥٧ هـ) بتعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي ، وتصحيح الأستاذ زكريا علي يوسف .

الثالثة : نشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة (١٣٨٨ هـ) بتقديم وتصحيح الأستاذ عبدالرحمن محمد عثمان .

وفي الجملة سيجد القارىء في هذا الكتاب العلم الطيب في مادة الكتاب وأهميتها ، والتحقيقات والتعليقات الدقيقة المفيدة التي صاحبت موضوع الكتاب ، ومن خطة الشيخ في عمله هذا ما يأتي :

١ ــ حذف المكرر منه ، وهو قليل .

٢ ــ الأحاديث الضعيفة التي ليس لها شواهد معتبرة ، يمكن تقويتها بها على ما تقتضيه شروط التقوية المقررة في علم مصطلح الحديث . والمصنف نفسه لم يروها غالباً ، إلا لتعريتها

والكشف عن حالتها كما قال عقب أحدها ص ٢٨ من الأصل .
وقال في حديث آخر (ص ٤٥) : « رويته للتحذير منه » .

وقد يورد الحديث الضعيف وهو على علم به ، لأن فيه ما يشهد له في الآيات والأحاديث الأخرى كما فعل في حديث الأطيط ، فقد قال عقبه (ص ٣٩) :

« وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مماتواتر من علو الله تعالى فوق عرشه بما يوافق آيات الكتاب » .

ويقول الشيخ : وأما أنا فقد جريت في هذا « المختصر » على حذفه وحذف أمثاله من الأحاديث الضعيفة ، لأنها وإن كانت تتضمن بعض الحق الذي ورد في النصوص الصحيحة فإنها على الغالب لاتخلو من زيادات إن لم تكن باطلة أو منكرة ، فهي على الأقل غريبة لا يوجد لها من الشواهد ما يدعمها ، فقد يتوهم بعض القراء من ذكرها أنها ثابتة برمتها دون أن يتنبه لكون الشاهد لها إنما هو شاهد لبعض مافيها كما سبق . هذا إذا صلحت النية ، وإلا فقد يستغلها بعض أهل الأهواء والتعصب الخبيث على أهل الحديث ، ويوردها محتجاً بها لصرفه دلالة الروايات الصحيحة عن الحق الذي دلت عليه ، وحملها على معانٍ باطلة اعتماداً منه على مجرد ذكر المؤلف لها ، وهو إنما أوردها على سبيل الاستشهاد بها في الجملة لا في التفصيل . من أمثلة ذلك ما صنعه الكوثري المشهور بحديث الجارية الصحيح الآتي برقم (٢) ، فإنه استغل أسوأ الاستغلال الرواية الثانية التي أوردها المصنف في الأصل عقب الحديث المذكور كشاهد لها في الجملة لا في التفصيل ، فجاء الكوثري واعتمد عليها جملة وتفصيلاً عازياً إياها إلى المصنف ، موهماً القارىء مشروعية السؤال بـ « أين الله » لأنه لم يقع فيها هذا

اللفظ ، وإسنادها ضعيف ، كما تراه مشروحاً في التعليق .

٣ ــ وقد أحذف ما صرح المؤلف بثبوته أو نقله عن غيره ، لعلة قادحة ظهرت لي كحديث أبي هريرة مرفوعاً : « لما ألقي إبراهيم عليه السلام في النار قال : اللهم إنك واحد في السماء ، وأنا في الأرض واحد أعبدك » قال المؤلف (ص ٢١) « حسن الإسناد » .

وأقول : كلا ، فإن فيه علتين بينتهما في « الأحاديث الضعيفة » (١٢١٦) .

وكحديث الأوعال الذي يروى عن العباس (ص ٤٩ - ٥٠) ، وهو مخرج في « المصدر السابق » (١٢٤٧) . إلى غير ذلك من الأحاديث الضعيفة التي سكت المصنف عنها أو بين ضعفها ، أو حسن بعضها ، لذاتها أو لغيرها .

٤ ــ وحذفت أيضاً ماجزمت بأنه من الإسرائيليات ، ولو كان صحيح الإسناد إلا إذا كان معناه موافقاً للكتاب والسنة .

٥ ــ وتسامحت في إيراد بعض الآثار والأقوال التي في السند إلى أصحابها ضعف أو جهالة ، لأنها ليست كالأحاديث المرفوعة التي يجب الاحتجاج بها واتخاذها ديناً ، وإنما ذكرت للاستئناس بها والاستشهاد فقط .

٦ ــ وحذفت من إسناد الحديث والأثر مالا فائدة فيه بالنسبة لعامة القراء ، لاسيما في هذا « المختصر » ، وإنما أبقيت الضروري منه كاسم الصحابي ، أو التابعي ، أو غيرهما ممن نسب القول إليه في السند .

٧ ــ وقد رقمت أحاديث الكتاب وآثاره برقم متسلسل من أوله إلى آخره .

وكذلك رقمت تراجم الأئمة الذين روى المصنف أو نقل عنهم القول بأن الله على العرش ، رقمتها متسلسلة ، ووضعت بجانبها الأيسر بين معكوفتين [ ] سنة ولادة المترجم ووفاته لأيسر بذلك على القراء متابعة تسلسل القول بذلك من إمام إلى إمام ، ومن سنة إلى ما بعدها ، حتى آخر القرن السادس .

٨ ــ وخرجت أحاديث الكتاب وآثاره ، وعزوت كل قول من الأقوال المذكورة فيه إلى مصدره الذي عزاه المصنف إليه ، مطبوعاً كان أو مخطوطاً بقدر الإمكان ، وعلقت عليه بتعليقات مفيدة ، أكثرها في تحقيق الكلام على أسانيد تلك الآثار والأقوال .

للتثبت مما صحت منها نسبته إلى قائلها ومالم يصح ، فتبين لنا أن أكثرها صحيح ثابت ـ والحمد لله ـ على طريقة أهل الحديث ونقدهم للأسانيد .

٩ ــ وقد رأيت من تمام الفائدة أن أضع تعليقات مفيدة على أخباره ، أهمها تخريج أحاديثه وآثاره ، مع ترقيمها بأرقام متسلسلة من أول الكتاب إلى آخره .

ثم يستطرد الشيخ قائلاً : « واعلم أنني كنت برهة من الدهر متميزاً في ثلاث مسائل :

١ ــ مسألة الصفات .

٢ ــ مسألة الفوقية .

٣ ــ ومسألة الحروف والصوت في القرآن المجيد .

وكنت متميزاً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك ، من تأويل الصفات وتحريفها ، أو إمرارها والوقوف

فيها ، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ، ولا تشبيه ولا تمثيل ، فأجد النصوص في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات وكذلك في إثبات العلو والفوقية ، وكذلك في الحرف والصوت .

وقد نقل الشيخ من بعض المخطوطات بعض الفصول الرائعة الطيبة من كلام بعض علماء السلف مما لم يطبع حتى الآن وهو للخطيب البغدادي الحافظ المؤرخ المشهور ، يقول رحمه الله تعالى :

« أما الكلام في الصفات ؛ فإن ما روي منها في السنن الصحاح ؛ مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه فيها . وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه . وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف . والقصد إنما هو سلوك المتوسطة بين الأمرين ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه » .

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله . فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف . فإذا قلنا : لله تعالى يد ، وسمع ، وبصر ؛ فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ولا نقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح ، وأدوات للفعل ، ونقول : إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ، ووجب نفي التشبيه عنه لقوله تبارك وتعالى ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ وقوله عز وجل ﴿ **ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ .

ولماتعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث ولبّسوا على من ضَعُفَ علمه بأنهم يرون مالا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين ، ورموهم بكفر أهل التشبيه ، وغفلة أهل التعطيل أجيبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظاهرها ، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم ، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع ؛ فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى ، ومنزلة على هذا التنزيل ، يرد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع .

وتنقسم الأحاديث المروية في الصفات إلى ثلاثةأقسام :

أ ـ منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها ، لاستفاضتها وعدالة ناقليها . فيجب قبولها ، والإيمان بها ، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقضي تشبيهاً لله على خلقه ، ووصفه بما يليق به من الجوارح والأدوات ، والتغير والحركات .

ب ـ القسم الثاني : أخبار ساقطة ، بأسانيد واهية ، وألفاظ شنيعةٍ ، أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها ، فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعريج عليها .

جـ ـ والقسم الثالث : أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها ، فقبلهم بعضهم دون الكل ، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها لتلحق بأهل القبول ، أو تجعل في خبر الفساد والبطول » .

قلت : فاحفظ هذا الأصل من الكلام في الصفات وافهمه جيداً ، فإنه مفتاح الهداية والاستقامةعليها ، وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السلف في الاستواء وغيره كما تقدم

ذكره عنه ، وهو عمدة المحققين كلهم في تحقيقاتهم لهذه المسألة كابن تيمية وابن القيم وغيرهما .

٣ ـ مختصر الشمائل المحمدية ـ للإمام أبي عيسى الترمذي .

من مشاريع الشيخ الكبرى هي « تقريب السنة بين يدي الأمة » الذي أشار إليه في غير ما كتاب من كتبه المطبوعة والمخطوطة . من ذلك « مختصر صحيح البخاري » الذي صدر منه المجلد الأول ، ومختصر صحيح مسلم من تأليفه وهو مخطوط ، وهذا الكتاب المختصر لشمائل الرسول ﷺ الذي اختصره الشيخ وحققه ، وهو من تأليف الحافظ أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي وهو صاحب رابع الكتب الستة، ومنهج الشيخ في الاختصار كالآتي :

١ ـ حذف إسناد المؤلف في كل حديث إلا ما لابد من ذكره من أعلاه ، كالصحابي ، وما دونه أحياناً .
٢ ـ حذف الحديث المتكرر إذا كان عن صحابي واحد ، وإذا كان بين روايتيه اختلاف في المعنى يثبتهما معاً ، كأن يقول : « وفي رواية : كذا كذا » . وإذا كانت الرواية من طريق أخرى غير طريق الأولى يقول : « وفي طريق : كذا كذا » إشارة إلى تقوية الحديث بالطريق الأخرى . وإذاكان فيها زيادة ضمها إلى الأولى وجعلها بين معكوفتين : [ ] .
٣ ـ حذف كلام المؤلف على الحديث (الترمذي) إذا لم يكن فيه تصحيح أو تضعيف أو فائدة تذكر .
٤ ـ احتفظ بتخاريج الأستاذ عزت عبيد الدعاس للشمائل من طبعته

الثانية لسنة ١٣٩٦ هـ حيث إن الشيخ اعتمد في تحقيقه للشمائل على نسخة الدعاس المطبوعة ، كما أسلفت القول ، لأن الشيخ يومها كان بعيداً عن مكتبته وذلك بعد هجرته من الشام إلى عمان - يقول الشيخ « ... جهد الدعاس مشكور في تخريج أحاديثه ولكن اختصرها مع تصرف طفيف في بعض عباراتها تصرفاً لا يخل بمراده ، وتعقبه في بعضها مع ملاحظات أبديتها ، وفوائد هامة زادها عليه ، لم ير من الضروري التنبيه عليها ، إلا ما كان بعد تخريجه هو فالشيخ يفتتح الزيادة عليه بقوله : (قلت : ..) .

٥ ـ وقد يصحح بعض عباراته دون التنبيه على ذلك أيضاً لاسيما ما كان في المتن ، وما كان بين معكوفتين [ ] ، فهي منه يقتضيها التحقيق العلمي .

٦ ـ حرص الشيخ على أن يكشف عن مرتبة الحديث لأنه هو الغاية من التخريج كماتقدم ، ولم يطل في ذلك غالباً إلا حين يكون إسناد المؤلف ضعيفاً ، وله ما يدعمه ويقويه من المتابعات والطرق ، فرأى ، والحالة هذه ، أنه لابد من ذكرها ولو بإيجاز ، وأحال في تخريجها ، وتفصيل الكلام عليها إلى بعض كتبه كالسلسلتين : « الصحيحة » « والضعيفة » وكتاب « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » وغيرها .

٧ ـ بهذه الطريقة العلمية التي أشار إليها من تتبع الطرق والمتابعات بهذا استطاع أن ينقذ كثيراً من أحاديث الكتاب ، من الضعف الذي يلازم أسانيدها ، إلى مرتبة الحسن ، بل والصحة أحياناً ، فقد بلغ عدد أحاديث الكتاب قبل اختصاره قرابة (٤٠٠) أربعمئة

حديث ، وبعد اختصاره (٣٥٢) اثنين وخمسين وثلاثمئة حديث ، مئة وبضعة منها مما تبين ضعف أسانيدها ، فلم يستجزها ـ أداء للأمانةالعلمية ـ إلا أن يتتبع طرقهاوشواهدها من الكتب الستة وغيرها ، وذلك ليرفع الضعف منها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، كما فعل في « تخريج أحاديث الحلال » . وأشار بالأرقام إلى الأحاديث التي رفعها من الضعف إلى الحسن والصحة .

٨ ـ نبه على بعض أخطاء الدعاس في التخريج ، أو تساهله فيه وحدد أرقامها .

٩ ـ وسيلاحظ القارىء النبيه أن الشيخ قد وضع لفظة (صحيح) أو (حسن) بحذاء رقم الحديث ، وبعضها بحذاء أول متن الحديث ، فاعلم أن الأول يشير إلى السند ، أي أنه صحيح لذاته ، أو حسن ، والآخر يشير إلى أن سنده ضعيف ، ولكن المتن صحيح لغيره أو حسن ، وكذلك حين يكون السند ضعيفاً ، ويكون بعض المتن جاء من طريق أخرى يوضع بجانبه لفظة « صحيح » و « حسن » ، وقد يكون السند حسناً ، وجاء من طريق أخرى فيصير الحديث صحيحاً فيضع بجانبه (صحيح) وبجانب رقم الحديث (حسن) .

١٠ ـ وإتماماً للفائدة ، وتيسيراً على القارىء الكريم فقد وضع الشيخ لهذا الكتاب المبارك إن شاء الله خمسة فهارس :

١ ـ فهرس الأبواب والأبحاث .

٢ ـ فهرس الأحاديث مرتبة على الحروف .

٣ ـ فهرس الذين أسندوا الأحاديث من الصحابة وغيرهم مع ذكر أرقامها .
٤ ـ فهرس الرواة المترجمين وغيرهم .
٥ ـ فهرس غريب الحديث .

١١ ـ وختاماً يقول الشيخ : إنني لأرجو مخلصاً أن يكون هذا الكتاب هادياً للمسلمين جميعاً إلى التعرف على ما كان عليه نبينا ﷺ من الخلق الكريم ، وما كان متحلياً به من الشمائل الكريمة ، فيحملهم ذلك على الاهتداء بهديه ، والتخلق بأخلاقه ، والاقتباس من نوره في زمن كاد كثير من المسلمين ينسون قول الله تبارك وتعالى فيه : ﴿ **لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً** ﴾ ، وفيهم بعض الخاصة من بعض الدعاة وغيرهم ، الذين زهدوا عن الائتساء به ﷺ في كثير من هديه وأدبه ؛ كتواضعه في لباسه ، وهديه في طعامه وشرابه ونومه وصلاته وعبادته ، بل وُجد فيهم من يُزهد المتبعين لسنته في اتباعه ﷺ في بعض ذلك ، كالأكل والشرب جالساً ، وتقصير الثياب إلى ما فوق الكعبين ، ويعدون ذلك تشدداً منفراً لغير المسلمين عن الإسلام ، فتجد من أولئك من لا يبالي مثلاً أن يجر ثوبه على الأرض بدعوىً أنه لا يفعل ذلك خيلاء ، مستروحاً إلى قوله ﷺ لأبي بكر : « لستَ ممن يصنُعُه خيلاء » ، غافلين عن الفرق الظاهر بينه رضي الله عنه وبينهم ، فإنه كان لا يتعمد ذلك ، كماهو صريح قوله : « إن أحد شقي إزاري يسترخي » (الحديث ٩٠ غاية المرام) وهم يتعمدون إرخاءه ، جاهلين أو متجاهلين ماجاء في صفة إزاره ﷺ (انظر

الباب : ١٧) ، وقوله ﷺ الآتي فيه برقم (٩٩ : « هذا (يعني نصف الساق) موضع الإزار ، فإن أبيت فلاحق للإزار في الكعبين » . وفي حديث آخر : « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » (مشكاة ٤٣١٤ و٤٣٣١) . وفي حديث مسلم عن ابن عمر قال : « مررت برسول الله ﷺ ، وفي إزاري استرخاء ، فقال : « يا عبدالله ارفع إزارك » فرفعته ، ثم قال : « زده » فزدتُ ، فمازلت أتحراها بعد . فقال بعض القوم : إلى أين ؟ قال : إلى أنصاف الساقين .

أقول : فإذا كان ابن عمر ـ وهو من أفضل الصحابة وأتقاهم لم يسكت النبي ﷺ عن استرخاء إزاره ، بل أمره أن يرفعه ، أفلا يدل ذلك على أن هذا الأدب ليس مقيداً بقصد الخيلاء ، وأنه ﷺ لو رأى [أولئك الدعاة ممن يطيلون الجبة والسروال] لأنكر عليهم من باب أولى ، ولما استطاعوا حينئذ أن يردوا عليه إنكاره بزعم أنهم لا يفعلون ذلك خيلاء ، وهم يتقصدون الإرخاء كما تقدم ، لأن ابن عمر الزاهد أصدق منهم في كونه كان لا يفعل ذلك خيلاء كما يدل عليه الاسترخاء المذكور في حديثه ، ومع ذلك أنكره ﷺ ، فبادر رضي الله عنه إلى الاستجابة . فهل من مستجيب اليوم ؟ ﴿ **إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد** ﴾ .

ولولا أن المشار إليهم من الخاصة الذين يفترض فيهم أن يكونوا قدوة لغيرهم ، لما أشرت إلى ما تقدم من الزهد والتزهيد عن اتباع السنة ، والاقتداء بها ، لكثرة المخالفين لها فيما هو أعظم من ذلك . والله المستعان .

٤ ــ التعليقات على صفـة الفتوى والمفتي والمستفتي ـ للإمام القاضي أبو عبدالله نجم الدين أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني الأصولي الفقيه (٦٠٣ ـ ٦٩٥هـ).

وهي مخطوطة من ممتلكات الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ .

تقع في ثمانين ورقة من القطع الصغير ، في كل ورقة نحو من ثمانية عشر سطراً ، وبكل سطر نحو أربع عشرة كلمة ، وخطها مقروء .

موضوعها : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي

أولها : الحمد لله الذي منّ على الأمة بهداية العلماء ، ووفقهم للفتوى والقضاء ، وإرشاد الجهال في الصباح والمساء ، وأمرهم بالقيام بأمره على الأقوياء والضعفاء ، ونهاهم عن مراعاة الأرداء ، والتحامل ظلماً على الأعداء ، وحرم الفتوى والقضاء على من فقد شرطهما من العلم المعتبر لهما والعدالة وترك الهوى والشحناء .

أحمده على ما أولانا من الهداية والنعماء ، ووفق له من منن الفتوح والقضاء ، واتباع الكتاب والسنة البيضاء .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة موقن بيوم اللقاء ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المؤيد بجند السماء ، والمخصوص بالشفاعة والمقام المحمود واللواء ، صلى الله عليه وآله

وصحبه والتابعين لهم بإحسان على السـراء والضراء ، صـلاة دائمة بدوام دار البقاء .

وبعد : فإنه لما كان المفتي هو المخبـر بحكم الله تعالى لمعـرفته بدليله ؛

وقيل : هو المخبر عن الله بحكمه ؛

وقيل : هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه ، فقد عظم أمر الفتوى وخطرها ، وقل أهلها ومن يخاف إثمها وخطرها ، وأقدم عليها الحمقى والجهال ، ورضوا فيهـا بالقيل والقال ، واغتروا بالإمهال والإهمال ، واكتفوا بزعمهم أنهم من العَدد بلا عُدد ، وليس معهم بأهليتهم خط أحد ، واحتجوا باستمرار حالهم في الـمُدد بلا مدد ، وغرهم في الدنيا كثرة الأمن والسلامة ، وقلة الإنكار والملامة .

أحببت صفـةالمفتي والمستفتي والاستفتـاء والفتـوى وشروطها الأربعـة ، ومـا يتعلق بـذلـك من واجب ، ومنـدوب ، وحـرام ، ومكـروه ، ومباح ، لينكف عن الفتـوى أو يكف عنها غـير أهلها ، ويلتزم بها كفؤها وبعلها ، ويعلم حال السائل عنها والمسؤول ، ويمنع منها لا حاصل له ولا محصول ، وهو إلى الحق بعيد الوصول ، وإنما دأبه الحسد والنكد والفضول ، ومن لا يصلح للفتوى لا يصلح للقضاء .

قال القاضي الإمام أبو يعلى بن الغراء الحنبلي رحمه الله :

من لم يكن من أهل الاجتهاد لم يجز له أن يفتي ولا يقضي ولا خلاف في اعتبار الاجتهاد فيهما عندنا ، ولو في بعض مذهب إمامه فقط أو غيره ، وكذا مذهب مالك ، والشافعي ، وخلق كثير . وربما ذكر

بعض ما يختص بالقضاء في كتاب مفرد إن شاء الله تعالى ، فالله يلهم السداد والرشاد ، إنه رحيم كريم جواد .

وقد قسم الكتاب إلى عدة أبواب :

- باب وقت إباحة الفتيا واستحبابها وإيجابها وكراهتها وتحريمها .
- باب صفة المفتي وشروطه وأحكامه وآدابه .
- باب بقية أحكام المفتي وآدابه وما يتعلق به .
- باب كيفية الاستفتاء والفتوى .
- باب صفة المستفتي وأحكامه .
- باب في معرفة ألفاظ إمامنا أحمد .
- باب عيوب التأليف .

وجاءت تعليقات الشيخ على الكتاب تعليقات دقيقة وافية .

٥ ـ التعليق على كتاب الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ للإمام ابن كثير ـ للشيخ أحمد شاكر .

لقد اشتدت عناية المسلمين ـ من عهد الصدر الأول ـ بحفظ أسانيد شريعتهم من الكتاب والسنة ، بما لم تُعْنَ به أمة قبلهم ، فحفظوا القرآن ، ورووه عن رسول الله ﷺ متواتراً ، آية آية ، وكلمة كلمة ، وحرفاً حرفاً ، حفظاً في الصدور ، وإثباتاً بالكتابة في المصاحف ، حتى رَوَوْا أوجه نقطه بلهجات القبائل ، ورووا طرق رسمه في الصحف ، وألفوا في ذلك كتباً مطولة وافية . وحفظوا أيضاً عن نبيهم كل أقواله وأفعاله وأحواله ، وهو المبلِّغ عن ربه ، والمبين لشرعه ، والمأمور بإقامة دينه . وكل أقواله وأفعاله وأحواله بيان

للقرآن . وهو الرسول المعصوم ، والأسوة الحسنة . يقول الله تعالى في صنعته : ﴿ وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلاَّ وحي يُوحى ﴾ ويقول ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ ويقول أيضاً ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ . وكان عبدالله بن عمرو بن العاص يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله ﷺ ، فنهته قريش ، فذكر ذلك للرسول فقال : « اكتب ، فوالذي نفسي بيده ماخرج مني إلا حق » . وأمر المسلمين في حجة الوداع بالتبليغ عنه أمراً عاماً ، فقال : « وليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عَسَى أن يُبلغ مَنْ هو أوعى له منه » وقال : « فليبلغ الشاهد الغائب ، فرُبَّ مُبلغ أوعى من سامع » .

ففهم المسلمون من كل هذا أنه يجب عليهم أن يحفظوا عن رسولهم كل شيء ، وقد فعلوا ، وأدُّوا الأمانة على وجهها ، ورووا الأحاديث عنه ، إما متواترة باللفظ والمعنى ، وإما متواترة في المعنى فقط ، وإما مشهورة وإما بالأسانيد الصحيحة الثابتة ، مما يسمى عند العلماء « الحديث الصحيح » و « الحديث الحسن » .

واجتهد علماء الحديث في رواية كل ما رواه عنه الرواة ، وإن لم يكن صحيحاً عندهم . ثم اجتهدوا في التوثق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة ، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط في النقل ، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية ، مما يؤثر في العدالة عند أهل العلم . أمّا إذا اشتبهوا في صدقه ، وعلموا أنه كذب في شيء من كلامه : فقد رفضوا روايته ، وسَمّوْا حديثه (موضوعاً) أو (مكذوباً) ، وإن لم يعرف عنه

الكذب في رواية الحديث . مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب .

وكذلك توثقوا من حفظ كل راو : وقارنوا رواياته بعضها ببعض ، وبروايات غيره ، فإن وجدوا منه خطأ كثيراً وحفظاً غير جيد : ضعَّفوا روايته ، وإن كان لا مطعن عليه في شخصه ولا في صدقه ، خشية أن تكون روايتها مما خانه فيه الحفظ .

وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث ، وهي قواعد هذا الفن ، وحققوها بأقصى مافي الوسع الإنساني ، احتياطاً لدينهم . فكانت قواعدُهم التي ساروا عليها أصحّ القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها ، وإن أعرض عنها ـ في هذه العصور المتأخرة ـ كثير من الناس ، وتحاموها بغير علمٍ منهم ولا بينة .

وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية ، فقلدهم علماء اللغة ، وعلماء الأدب ، وعلماء التاريخ ، وغيرُهم ، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده ، كما تراه في كتب المتقدمين السابقين ، وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل . فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية . ومع هذا فقد ابتدع بعض المتقدمين بدعةً سيئةً ، هي عدم الاحتجاج بالأحاديث ، لأنها تسمى في اصطلاحات بعض الفنون « ظنية الثبوت » ، أي أنها لم تثبت بالتواتر الموجب للقطع في النقل ، وكان هذا اتباعاً لاصطلاح لفظي ، لا أثر له في القيمة التاريخية لإثبات صحة الرواية ، فما كل رواية صادقةٍ يثق بها العالم المطلع المتمكن من علمه بواجب في صحتها والتصديق بها واطمئنان القلب إليها أن تكون ثابتة كثبوت التواتر الموجب للعلم البديهي وإلا لما صَحّ لناأن نثق بأكثر

النقول في أكثر العلوم والمعارف . وكانت هذه الفئة التي تـذهبُ هذا المذهب الرديء فئة قليلةً محصورةً مغمورةً ، لا أثر لقولها في شيء من العلم .

ولكن نبـغ في هذا عـدد من النوابـغ ممن اصطنعتهم أوربـا ، وادَّخرتهم لنفسها من المسلمين ، فتبعوا شيوخهم من المستشرقين ـ وهم طلائع المبشرين ـ وزعموا كزعمهم أن كل الأحاديث لا صحة لها ولا أصـل ، وأنها لا يجوز الاحتجـاج بها في الـدين ، وبعضهم يتخطَّى القواعد الدقيقة ، ثم يذهب يثبت الأحاديث وينفيها بما يبـدو لعقله وهواه ، من غير قاعدة معينة ، ولا حجة ولا بينـة . وهؤلاء لا ينفع فيهم دواء ، إلا أن يتعلموا العلم ويتأدبوا بآدابه ، ثم الله يهدي من يشاء .

وأمـا الطعن في الأحـاديث الصحيحة جملةً والشـك في صحة نسبتها إلى النبي ﷺ ، فإنما هو إعلان بالعداء للمسلمين ممن عمد إليه عن علم ومعرفةٍ، أو عن جهل وقِصَرٍ ممن قلّد فيه غيره ولم يعرف عواقبه وآثاره ، فإن معنى هذا الشك والطعن : أنه حكمٌ على جميع الـرواة الثقات من السلف الصالح رضي الله عنهم بأنهم كاذبون مخادعون ، ورميٌ لهم بالفرية والبهتان، أو بالجهل والغفلة، وقـد أعاذهم الله من ذلك ، وهم يعلمون يقيناً أن رسول الله ﷺ قال : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وقال : « من حدث عني حديثاً يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . فالمكذِّب لهم في روايتهم يحكم عليهم بأنهم يتقحّمون في النار تقحماً ،وأنهم لم يكونوا على شيء من الـخُلُق أو الدين ، فإن الكذب من أكبر الكبـائر ، ثم هـو من أسوأ الأخـلاق

وأحطّها ، ولنٍ تفلح أمةٌ يفشو فيها الكذب . ولو كان في صغائر الأمور ، فضلاً عن الكذب في الشريعة ، وعلى سيد الخلق وأشرف المرسلين . وقد كان أهل الصدر الأول من المسلمين ـ في القرون الثلاثة الأولى ـ أشرف الناس وأعلاهم خلقاً ، وأشدهم خشيةً لله ، وبذلك نصرهم الله ، وفتح عليهم الممالك ، وسادوا كل الأمم والحواضر ، في قليل من السنين بالدين والخلق الجميل ، قبل أن يكون بالسيف والرمح .

كلمة طيبة عن علم الحديث لفضيلة الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة رحمه الله .

إن علم أصول الحديث ، وقواعد اصطلاح أهله ، لابدّ منه للمشتغل برواية الحديث ، إذْ بقواعده يتميزُ صحيح الرواية من سقيمها ، ويعرف المقبول من الأخبار والمردود ، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة التراكيب العربية ، فلو سُمي منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار ، لكان اسماً على مسمى .

هذا ـ وقد كتب العلماء فيه من عصر التدوين إلى يومنا هذا نفائس ما يكتب : من ذلك ما نجده في أثناء مباحث « الرسالة » للإمام الشافعي ، وفي ثنايا « الأم » له ، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد في أسئلتهم له ومحاورته معهم ، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه ، ورسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى مكة في بيان طريقته في سننه الشهيرة ، وما كتبه الحافظ أبو عيسى الترمذي في كتابه « العلل المفرد » في آخر جامعه ، وما بثه في الكلام على أحاديث جامعه في طيات الكتاب : من تصحيح وتضعيف وتقوية وتعليل : وللإمام

البخاري التواريخُ الثلاثـة ، ولغيره من علماء الجـرح والتعديـل من معاصريه ومن بعدهم ـ : بيـاناتٌ وافيـة لقواعـد هذا الفن ، تجيء منتشرةً في تضاعيف كـلامهم . حتى جاء مَنْ بعـدهم ؛ فجرَّد هـذه القواعد في كتب مستقلة ، ومصنفات عدة ، أشار إلى أشهرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فاتحة شرحه لنخبة الفكر فقال :

« فمن أول من صنف ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمـزي [الحسن بن عبدالرحمن الذي عاش إلى قريب سنة ٣٦٠ هـ] في كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبوعبدالله النيسـابوري [محمـد بن عبدالله بن البيـع صـاحب المستـدرك عـلى الصحيحـين والإكليل والمدخل إليه في مصطلح الحـديث وتاريخ نيسابور المتوفى سنة ٤٠٥ هـ] لكنـه لم يهـذب ولم يـرتب ، وتـلاه أبـو نعيم الأصبهـاني [أحمـد بن عبدالله الصـوفي صاحب حليـة الأولياء والمستخـرج على البخاري وغيرهما المتوفى سنة ٤٣٠ هـ] فعمل على كتابـه مستخرجـاً وأبقى أشياء للمتعقب. وجاء بعدهم الخطيب أبـوبكر البغـدادي[أحمد ابن علي بن ثابت صـاحب تاريـخ بغداد وغيـره، المتوفى سنـة٤٦٣هـ] فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » وفي آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » ، وكل فن من فنون الحديث إلا قـد صنف فيـه كتابـاً مفرداً ، فكـان كما قـال الحافظ أبـو بكر بن نقـطة [محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩ هـ]«كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيالٌ على كتبه» . ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب ، فأخذ من هذا العلم بنصيب ، فجمع القـاضي عيـاض (ابن مـوسى اليحصُبي الأنـدلسي المتـوفى سنـة ٥٤٤ هـ) كتاباً سماه « الإلماع » وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه « ما

لايسعُ المحدثَ جهلهُ » . . . إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبدالرحمن الشهرزوري نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٣ هـ فجمع ،لما تولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية ، كتابه المشهور « علوم الحديث » الشهير بـ « مقدمةابن الصلاح » فهذب فنونه ، وأملاه شيئاً بعد شيء . فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة . فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرهانخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تَفَرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر » ا هـ كلام الحافظ رحمه الله تعالى .

فقد ظهر لك بشهادة الحافظ ابن حجر أن كتاب ابن الصلاح رحمه الله جمع شتات الكتب وعيونها ، من كتب الخطيب الذي هو عائل علماء الفن بعده وغيرها ممن تقدمه وتأخر ، ومبلغ عناية العلماء بها نظماً وشرحاً واختصاراً ، فممن نظمها الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ، نظمها في كتابه « ألفية الحديث » وشرحها هو بنفسه ، وكذلك شرحها بعده السخاوي . وللحافظ العراقي المذكور شرح على كتاب ابن الصلاح ، وممن اختصرها الإمام النووي الشافعي صاحب المجموع والروضة في فقه الشافعية وشرح صحيح مسلم وغيرها من الكتب النافعة ، اختصرها في كتاب سماه « التقريب » شرحه السيوطي في كتاب سماه « تدريب الراوي » .

ثم جاء الإمام ابن كثير الفقيه الحافظ المفسر فاختصرها في رسالة لطيفة سماها « الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث » بعبارة سهلة

فصيحة ، وجمل مفهومة ، واستدرك على ابن الصلاح استدراكات مفيدة ، يبدؤها بقوله (قلت) ، فسهل على طالب الفن تناوله في رسالة وسط لم يختصرها اختصاراً مضغوطاً مخلاً ، ولا أطالها تطويلاً منتشراً مشوشاً ، فكانت خطوة أولى ومرحلة ابتدائية ، يدرسها الطالب ، فيرتقي منها إلى دراسة أصلها وما بعده من كتب الأئمة ، حتى ينتهي إلى التحقيق ، فيدلي بدلوه مع الدِّلاء . ولقد كان للإمام ابن كثير حياة علمية حافلة بالجهد في التحصيل والتصنيف، في عصر مملوء بالأكابر من علماء النقل والعقل ، كما ستقف على ذلك في تلخيص سيرته من كلام ثقات المؤرخين من أهل عصره ومن بعدهم إن شاء الله تعالى . ا هـ .

وقد علق الشيخ ناصر على الكتاب تعليقات هامة ومفيدة كملت بها الفائدة العلمية بعد تقدمة وتعليق وعناية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، وفوائد مقدمة الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة رحمه الله . وقد ذكر ابن كثير تعداد وأنواع الحديث في كتابه هذا فبلغت خمسة وستين نوعاً ، وذكر تحت كل كتاب الكتب التي وردت في كل فن من فنون الحديث .

٦ ـ مختصر شرح العقيدة الطحاوية :

هذا الكتاب من مؤلفات أبي جعفر الطحاوي، رحمه الله العظيمة التي أثْرتِ المكتبةَ الإسلامية ـ في العقائد ـ بنصوص اللآلىء والدرر ، وهو غزير الفائدة كثير النفع تجمع بين دفتيه كل ما يحتاج إليه المسلم في عقيدته ، ثم جاء عالم فاضل وهو صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد أبو العز الحنفي (٧٣١ ـ ٧٩٢) فشرحه شرحاً وافياً وفى به

المطلوب والمرغوب ؛ فأضحى كتاباً عدةً للسائرين إلى الله العظيم ، ولمعرفته بأسمائه وصفاته وتوحيد الطلب والقصد ، وقد رتب أبـوابه كالآتي ، مختصراً منه ابتداءً من وجوب اتباع الرسـول ﷺ في كل ما أمر به وعموم رسالته ، والتوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية الذي يتضمن توحيد الربوبية إلى تفسير كلمة (لا إله إلا الله) . وقد أشبع الكتاب بالردود العقدية والفقهيـة المفيدة ، وبيـان الراجـح فيها بعـد عرض الأقوال المخالفة ، إلى غير ذلك من الأبواب والموضوعات التي توضح المشكل وتزيل المبهم ثم جاء الشيخ ناصـر فخرج أحـاديث الكتاب تخريجاً علمياً دقيقاً زادت الكتاب فائدة ورونقاً وجمـالاً فأصبـح لقمة سائغة هنيئة مستفاداً منها لكل باحث وطالب علم والحمـد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

اختصر الشيخ العقيدة الطحاوية التي تكلمنا عليها في موضع آخر من هذا الكتاب اختصاراً سهلاً غير مخل ليستفيد منه كل من أراد أن يتعرف على عقيدة السلف .

خاتمة الترجمة

هذه خاتمة ما وقعت عليه يدي من ترجمة لحياة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وما استطعت أن أحصل عليه من مؤلفاته المطبوعة في المكتبة الاسلامية وما طرح لي من مؤلفاته المخطوطة أثناء لقاءاتي به وقراءتي عليه هذه الترجمة التي أخذت مني أربع سنوات كاملة في البحث والتحري والتنقيب والسؤال والاستشارة مع من هم أهل للاستشارة والسؤال ، فاقتضى ذلك مني الرحلة تلو الرحلة والاتصالات الهاتفية عبر الأثير التي لم تنقطع مع الشيخ للاستئذان منه بإضافة كلمة أو جملة أو بالحذف وهكذا حتى أضحى هذا الكتاب الذي أضعه أمام القارئ اللبيب المنصف ليحكم بالعدل والحق.

والله أسأل العون والسداد ، وأن لا يخيب الرجاء ، وأن يجعله خالصاً لوجهه وأن ينفعني به ووالدي ومن شاء من مشايخنا وإخواننا طلبة العلم وللمسلمين والمسلمات بمنه وكرمه إنه سميع الدعاء جواد كريم مجيب . آمين .

المحتـــويـــات

بسم الله الرحمن الرحيم. نعتذر بأن الأخ عبد الله
بن حسين لم يعطني إلا هذه الورقة الصغيرة
لأكتب فيها ما طلبه مني الأخ ما هو من وهذا
السائل أن أكتبه عن فضيلة محدث الشام
الشيخ الفاضل محمد بن ناصر الدين الألباني
فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي
به وهو قليل أنه حريص جداً على العمل
بالسنة ومحاربة البدعة سواء كان في
العقيدة أم في العمل. أما من خلال قراءتي
لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك وأنه ذو علم
جم في الحديث رواية ودراية وأن الله تعالى
قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم
ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث
وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد
أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية

فناهيك به على تساهل منه أحياناً في
ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل
إليها من التحسين أو التصحيح وعدم ملاحظة
ما يكون شاذ المتن مخالفاً
للأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد
الشريعة العامة.
وعلى كل حال فالرجل طويل الباع واسع
الاطلاع قوي الإقناع وكل أحد يؤخذ
من قوله ويترك سوى قول الله ورسوله.
ونسأل الله تعالى أن يكثر من أمثاله في
الأمة الإسلامية وأن يجعلنا وإياه من
الهداة المهتدين والقادة المصلحين وأن يعلمنا
ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا إنه جواد كريم.
قاله كاتبه الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين
في ٢٩/٨/١٤٠٩ هـ

صورة من كتاب الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

أما بعد فإن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها ولهذا عمل جليل من خير ما أنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ولكن انصرافه الى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على الاهتمام به وأسأل الله لنا وله التوفيق وللعلماء المسلمين وعامتهم .

زيد بن عبد العزيز الفياض
في ٢٠/٧/١٤٠٥ هجرية
الأستاذ بكلية أصول الدين

[توقيع]

صورة من كتاب الشيخ زيد بن عبدالعزيز الفياض

بسم الله الرحمن الرحيم

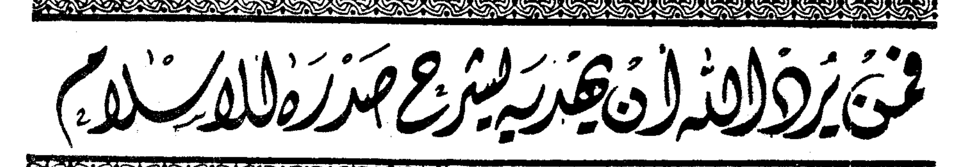
الأخ الكريم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نذكركم على البعد فنذكر الرقابة الدقيقة على السنة المطهرة،
والغيرة المحمودة على معالم الإسلام الحنيف، والجهاد العلمي الموصول
في ميدانه قلّ فيه الرجال، واحتاج إلى أولي النجدة والنضال
فجزاكم الله عن دينه خير الجزاء، وآنستم في هجراتكم المتتابعة
من قطر إلى قطر، وأنت خبير بأن أنصار الله في هذا العصر
لا يستقرون على حال، وأنهم عرضة للمتاعب الثقال
أكتب إليكم من قطر، ما زلت أستاذا زائرا في جامعتها
ونزيلا في الفندق الذي شرفت بجواركم فيه أياما..
والله المسئول أن يوفقنا إلى الدفاع عن دينه، ونفع
المسلمين برسالتكم الجليلة، وأبعث إليكم بمشاعر التقدير
والود والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد الغزالي

صورة من رسالة الشيخ محمد الغزالي



الشيخ الالباني ينقد: كتابي منهاج الصالحين «٣»

وموازين القرآن والسنة في الاحاديث الصحيحة والموضوعة

الشيخ محمد ناصر الدين الالباني

بعث الينا فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الالباني بسلسلة من المقالات يرد فيها على ما طرحه الاخ عز الدين بليق من خلال هذه الصفحة.

وستنشر "الرأي الديني" هذه المقالات تباعا حسب ما تقتضيه المساحات الممكنة في الصفحة.

المحرر

اقول وبالله وحده استعين: -

لابد لي قبل الشروع في الرد عليه أن أنقل من كلامه الذي تضمن الاشارة الى بعض تلك الجوانب التي لمحت اليها لاتيسر بعد ذلك التعقيب عليها. قال بعد كلام له خيالي محض واصفا كتابه "المنهاج" بقوله (ص ٧): (والارقام من عندي): -

١ - "لا يكرر الروايات.

٢ - خال من المنعنات.

٣ - لا يروي الاحاديث المتناقضة.

٤ - ويستبعد الاحاديث الضعيفة والموضوعة.

٥ - ويقدم الاحاديث النبوية الشريفة التي تعالج واقع المسلم في عصرنا الحاضر.." ثم يقول (ص ١٠):

٦ - وقد انتقيت اكثر الاحاديث من كتب الحديث الستة، و "الجامع الصحيح" مسند الامام الربيع بن حبيب، و "رياض الصالحين" للامام النووي، و "فيض القدير شرح الجامع الصغير" للمناوي، و "مختار الحسن والصحيح من الحديث الشريف" للاستاذ عبد البديع صقر، و "قبس من نور محمد صلى الله عليه وسلم" للدكتور محمد التز الله، و "بلوغ المرام من ادلة الاحكام" لابن حجر العسقلاني و... بعض كتب [illegible]

قلت: هذا كله من كلامه، وتوضيحا على القراء الكرام أرى أن أعتبر كل فقرة من هذه الفقرات الست بابا أستقل منه في البحث عنه، ومناقشته فيما ادعاه، وقد يستلزم الترجيح بالبيان [illegible] المفصل الى أكثر في

الغنم القاصية" وهذه الزيادة لا أصل لها في رواية الترمذي كما سيأتي بيانه.

السابع: - ٢٠٥٠ - خير الناس مؤمن فقير يعطي جهده. الديلمي). ثم اعاده برقم (٩٨ ق) مع اختلاف في اللفظ والتخريج يأتي بيانه.

الثامن: (٤٣٦ - "آفة الجود السرف". الشهاب) ثم اعاده برقم (٥٦٦).

التاسع: (٥٨٢ - يقول الله عز وجل: وعزتي وجلالي لانتقمن...) ثم اعاده برقم (٦٦١٩).

العاشر: (من باع لهوا من غير مشورة...) اورده (ص ١٣٢)، ثم اعاده (ص ٤٤٠ رقم ٩٢٢) معزوا لاحمد في الموضعين، ولا اصل له عنده موقوفا كما يأتي.

الحادي عشر: "من استعمل رجلا من عصابة..." ذكره (ص ١٣٢)، ثم اعاده (ص ٦٦٢ رقم ٩٢٥).

الثاني عشر: "من ولي من امر المسلمين...) ذكره (ص ١٣٢) ايضا، ثم اعاده (ص ٦٦٢ رقم ٩٢٦).

الثالث عشر: "من تطبب ولم يكن بالطب معروفا... "الخ... اورده برقم (٦٠٧١)، وقال إعلاله بالارسال، ثم اعاده برقم (٦١٩٦) ساكتا عليه كعادته.

فائدة تحذر من الاستكثار منها وأولا ان المؤلف تبجح بخلو كتابه منها واعتبر ذلك مزية فاق بها غيره من الكتب المؤلفة في الحديث لما عرجت على ذكرها في هذا الباب، ولذلك كان ما عده اهم منه.

تيمية "وبلوغ المرام" لابن حجر العسقلاني وغيرها، فانهم ينقلون عن الكتب الستة وغيرها بذكر راوي الحديث في اوله، نعم قد لا يفعل ذلك بعضهم لالتزامهم ترتيب الاحاديث النبوية على الحروف كما فعل السيوطي في "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" تيسيرا على القارئ لمراجعتها ومعرفة من خرجها من الائمة، فجاء هذا المؤلف ببدعته هذه فساق مئات الاحاديث دون ان يعزوها لرواتها من الصحابة كما ذكرنا، ودون ان يرتبها ترتيبا علميا يفهم منه القراء، فلا هو صنفها على الابواب الفقهية، ولا على الحروف، او اي ترتيب سابق معروف عند اهل العلم، اللهم الا عناوين عامة واسعة الدلالة جدا، لا دقة فيها، ولا تسهل على القارئ استخراج الحديث منها عند الحاجة، خذ مثلا الحديث (٥٤٠ - بئس العبد عبد تخيل واختال.." الخ، فانه اورده تحت عنوان "الاسترسال في اللهو" (ص ٢٩٩) بينما اورده مقلده (بوزن المفعول) الدكتور الخ - تحت عنوان (الكبر) وهو به اليق، ومع ان هذا الاسلوب في هذا النوع من الاحاديث عقيم لا فائدة منه بل هو مشوش للقارئ محير عند المراجعة، فقد اعتبره المؤلف منقبة حسنة من مناقب كتابه، بقوله فيه: "خال من المنعنات" - وهو في الحقيقة سيئة من السيئات.

ومع هذا كله فهل كان صادقا في قوله المذكور؟

والجواب: لا، فان اكثر احاديث كتابه كالتي في كتاب "رياض الصالحين" للامام النووي، واسلوب النووي فيه كاسلوب غيره من العلماء، فانه يبتدئ الحديث بذكر اسم راويه من الصحابة كما ذكرنا انفا، على هذا جرى المؤلف فيما نقله عن النووي وغيره واذا فكتاب المؤلف ليس ب

نقلها هو، وصنف حروفها هو (!) ليزيد طولها ليلا، ويحرف آخرا!

وذلك هو السر ايضا في اختلاف طريقة التخريج عنده، فهو تارة يعزو الى اكثر من مصدر واحد من كتب السنة، وتارة يقتصر على مصدر واحد منها، فهو لا يلتزم طريقة معينة في التخريج لانه مقلد في ذلك لغيره ولطريقة الكتاب الذي نقل منه بل صوره.!، وهذا ظاهر جلي في كتابه، لا يحتاج الى ضرب الامثلة منه.

ولذلك كان كتابه هذا نموذجا عجيبا في طريقة طباعته كما أنه نموذج أعجب في مادته، لا يغبط على ذلك ولا يحتذى به.

وخلاصة هذا الباب ان المنعنات التي ادعى خلو كتابه منها وانها من مزاياه، عادت عليه وتبين انها من معايبه!

(الباب الثالث قوله: "لا يروي الاحاديث المتناقضة")

اقول يكفي لابطال هذا القول حديثان اوردهما!

الاول: (٣٠٦ - ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصلاة ولا الصدقة ولا الحج، ويكفرها الهم في طلب المعيشة. ابن بابويه والطبراني).

فاقول: على الرغم من كون إسناد هذا الحديث من رواية احد الكذابين كما سيأتي بيانه في الباب التالي، وهو امر يجهله المؤلف - إذا احسنا الظن به، والا شمله وعيد قوله صلى الله عليه وسلم" من حدث عني بحديث، وهو يرى انه كذب فهو احد الكذابين "كما [illegible] وعلى

الرغم من ذلك، فهل يجهل هذا المؤلف ان هذا الحديث مناقض كل المناقضة لقوله صلى الله عليه وسلم: "من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه" (وقد خرجه هو في موضعين، ص ٦٢ من رواية البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم ...
وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ..

أما بعد فقد سُئلت سؤالاً عن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله
فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمن هو أجل منهم قدراً فيقول
أحدهم : أنا لا أُسأل عن فلان هو يُسأل عني ولولا أننا في عصر أصبح
الكثير من العامة لا يميز بين العالم والمنجم ولا بين المؤمن بالله والمستهزئ بالدين
بل أقبح من ذلك أن بعض ذوي الأهواء من المشايخ المعاصرين أصبحوا
يطلقون الألقاب المنفرة على أهل السنة .
ولقد كان المبتدعة يطلقون على أهل الحديث الألقاب المنفرة ويرمونهم بجمود
الفطنة وعدم القدرة على الاستنباط للأحكام من الحديث حتى قال بعضهم :

زوامل للأخبار لا علم عندهم	بجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا	بأحماله أو راح ما في الغرائر

وقال آخر :

ناظرون بأهل الحديث وعندهم	لا يكادون يفقهون حديثا

وقد زاد المتأخرون على هذا [illegible] فربما أطلقوا على العالم بأنه مسعوري وأخرى
عميل وأخرى جاهل بالواقع وأخرى مداهن متقلب أقول إن الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى لا يوجد له نظير في علم الحديث
وقد نفع الله بعلمه وكتبه أضعاف أضعاف ما يقدم به أولئك المتحمسون
للإسلام على طريقة أصحاب الثورات والانقلابات .
والذي أعتقده وأدين الله به أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله
من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ :
(إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها

أمر دينها) رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره .
والناس ينقسمون في شأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله ..
إلى ثلاثة أقسام : قسم يقلده ويتقبل كل ما جاء به
وقسم يرفضه ويرفض ما له وحجته منه
وقسم وسط يحترمونه كما يحترمون غيره من علماء المسلمين من الصحابة لنا [illegible]
من هذا الزمن لنشر السنة وقمع البدعة ويعتقدون بأنه يصيب ويخطئ ويجهل ويعلم
ولكنهم يعتقدون أنه لا يوجد له نظير في علم السنة فهم يستفيدون من علمه ومن كتبه
غير مقلدين له .. وهذا شأن سلفنا مع الأئمة .
هذا وقد سُئلت عمن يقبل تصحيح الشيخ الألباني للأحاديث وتضعيفه :
فأجبت بأن الذي يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه لأن الشيخ عدل ثقة
ورب العزة يقول :
(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) . مفهوم الآية أنه إذا جاءه
العدل بالنبأ نقبل خبره . وهذا ليس من باب التقليد لما أفادته الصيغة من تقييده
إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد .
ومن أحب من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ويبحث وله قدرة على معرفة أحوال الرجال
وعلم العلل فهو الأفضل على أنه لا يستغني طالب علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب
الشيخ الألباني حفظه الله ورأيي أنه يصح كل طالب علم يتجنبا شيئاً [illegible] الاستفادة منها فقد جمع
منها الشيخ حفظه الله ما لا يستطيع الوقوف عليه وتيسر له الاطلاع على كتب لم يطلع
عليها كثير من طلبة العلم .
إذا عرفت أن الشيخ حفظه الله ليس له نظير في علم السنة فما منزلته من علم النصوص ؟ الذي
أعرفه عنه أن معه من النصوص [illegible] كبار علمائنا العصريين على أني أقول كما قال الإمام مالك
رحمه الله : كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر . يعني رسول الله ﷺ .

كتبه أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي

صورة من كتاب الشيخ الفاضل مقبل بن هادي

بسم الله الرحمن الرحيم

أتمثل شعراً.

لو أن شهادات [illegible] في شيوخ السنة
وأعلام الحديث والأثر اجتمعت، فصيغ منها شهادة واحدة، أو
جمعت في صفحة واحدة، ثم وضعت على منضدة تاريخ العلماء، فإني
أحسب أن تكون شهادة صادقة في علم الحديث الأوحد، أستاذ العلماء،
[illegible]
وشيخ الفقهاء، ورأس المجتهدين، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكرم الله نزله.

...

كانت صناعة علم الحديث والسنة النبوية قد أجدبت، وصوّح نبتها،
وجفت أغصانها، وأسافت أوراقها، وانقطع ثمرها، والذين يرجونها
ينظرون عنه وشيئاً، عندهم يرون فيها مرجأ لا تخلفه الأوليه الغابرين،
مع أهل اليوم صلة السنة النبوية، فتعود أبصارهم إليهم كليلة،
حسيرة، ليجدوا أمامهم ما خلفه أولئك من كتب صارت لهم ولهم،
على أعجاز من بعدهم، بذلوا فيها جهداً ضخماً في جمع الآثار والسنن والأحاديث
وترتيبها ترتيباً حسناً، يسّر من القادة العالم وطالب العلم

النظر فيها، والرجوع إليها عند الحاجة، مع ما في بعض هذه الكتب من
صعوبة في استخراج الآثار والأحاديث منها، وهذا أمر لا يجهله طالب العلم.
فضلاً عن العالم الباحث، والناظر المدقق.

ولا يحق بالمحب أن يقول فيمن يحب قولاً لا يحمد عليه إلا
الطيب وجهه، فالحب إذا خلا عن غير الحقيقة والصدق، فهو والبغض
[illegible] والمسلم حبيباً، وأعطى الله له الأجر والمثوبة، ورحم
المحب حبيباً وصدقه الصفة الكاملة، وأقامهم في أمر الله مخلصين
له الدين حنفاء، ليقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويثبتوا في البأساء
والضراء، عسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده، فيصبحوا كما
كانوا من قبل، على [illegible] وأفضل [illegible] والصلاة والسلام
على النبي المبعوث هدى ورحمة وبشرى للعالمين.

وكتب

محمد إبراهيم شقرة

صورة لكتاب الأديب الشيخ محمد بن ابراهيم شقرة

الجزء الثالث من
كتاب
المغني عن حمل الاسفار في الاسفار
في
تخريج ما في الاحياء من
الاخبار

تاليف

حافظ الاسلام زين الدين ابي الفضل

عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه

الله ونفعنا به وبعلومه

آمين

صورة للجزء الثالث من كتاب « المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار »
وهو أول مؤلفات الشيخ

كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا ائتمن خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر. متفق عليه

٧١٠ - حديث: كان وعد أبا الهيثم بن التيهان خادماً فأتي بثلاثة من السبي فأعطى اثنين وبقي واحد فجاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب منه خادماً وتقول ألا ترى أثر الرحى بيدي فذكر موعده لأبي الهيثم فجعل يقول كيف بموعدي لأبي الهيثم فآثره به على فاطمة. تقدم ذكر قصة أبي الهيثم في آداب الأكل وهي عند الترمذي من حديث أبي هريرة، وليس فيها ذكر لفاطمة.

ـ على ما هو الحق عند المحققين وإن كان الأكثرون على خلافه. وفي القرآن ما يشعر بنبوتهم بل يصرح به قوله تعالى: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط. وهم أعني الأسباط أولاد يعقوب فالآية مصرحة بوجوب الإيمان بما أنزل إليهم ويلزم منه أن الإنزال إليهم نبوتهم كلهم اهـ. وفيه نظر لأن الأسباط على ما هو المعروف في العرف واللغة ولد الولد ففي القاموس: السبط بالكسر ولد الولد والقبيلة من اليهود وجمعه أسباط. وفي النهاية: الأسباط في أولاد إسحاق بن إبراهيم بمنزلة القبائل من ولد إسماعيل واحدهم سبط وهو واقع على الأمة. اهـ ولا يلزم من الإنزال إليهم أن يكونوا كلهم أنبياء إذ يمكن أن يكون أحدهم نبياً والباقون مأمورون باتباعه كما في قوله تعالى: وما أنزل إلينا. ثم على ثبوت نبوتهم جميعاً وعدم تجويز الصغيرة ولو سهواً ينسد باب تأويل ما صدر منهم من العقوق وقطع صلة الرحم وبيع الحر وقولهم أكله الذئب ووعدهم بالحفظ بقولهم وإنا له لحافظون وإتيانهم عشاء يبكون وقولهم مالك لا تأمنا على يوسف وإنا له لناصحون وقولهم اقتلوا يوسف. ولهذا [illegible] أقوال السلف منهم [illegible] والحسن. فالصحيح قول الجمهور وهو تجويز وقوع الكبائر من الأنبياء سهواً والصغائر عمداً قبل الوحي، وأما قبل الوحي فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة. وذهب المعتزلة إلى امتناعها وذهبت الشيعة [illegible] صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده. اهـ ما حققه العلامة القاري رحمه الله تعالى الباري

مطلب: معنى السبط في العرف واللغة. تجويز وقوع الكبائر من الأنبياء سهواً والصغائر عمداً. وهو الصحيح قول الجمهور.

ـ أي اشتهر وعرف بالأشياء القبيحة. قال التوربشتي: من اجتمعت فيه هذه الخصال واستمرت فبالحري أن يكون منافقاً. وأما المؤمن المفتون بها فإنه لا يصر عليها وإن وجدت فيه خصلة منها عدم الأخرى. قيل ويحتمل أن يكون المراد كالمنافق بحذف أداة التشبيه [illegible]. ويحتمل أن يكون هذا مختصاً بأهل زمانه فإنه (ع) عرف بنور الوحي بواطن أحوالهم وميز بين من آمن به صدقاً ومن أذعن له نفاقاً وأراد اطلاع أصحابه عليهم ليحذروا منهم ولم يصرح بأسمائهم لعلمه بأن بعضهم سيتوب فلم يفضحهم بين الناس ولأن عدم التصريح أوقع في النصيحة وأدل على الشفقة وأجلب إلى الدعوة إلى الإيمان وأبعد عن النفور والمخاصمة [illegible]. مرقاة

صورة لاحدى صفحات كتاب « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار »

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة المعارف

الرقم
التاريخ ٢٩/١٠/١٣٩١هـ
المشفوعات

فضيلة العلامة الجليل . شيخنا المحدث محمد ناصر الدين الالباني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

ارجو الله لك دوام الخير في الدنيا والاخرة . استاذنا الجليل أطلعت على مجلة العرب الجزء التاسع - السنة الخامسة ربيع الاول سنة ١٣٩١هـ . خبرا مفاده انكم أصدرتم المنتخب من مخطوطات الحديث للمكتبة الظاهرية ويعلم الله اننا نتتبع مؤلفاتكم ونشتاق لها كما تشتاق الارض الجدباء للماء القراح .

ولكن مع الاسف لم تتوفر لدينا في المكتبات العامة في مكة للشراء . . ارجو شاكرا ان تحسبون حسابي في كل مؤلف يصدر لكم من أي فن من فنون العلم ومن مؤلفاتكم التي عندي - خمسة اجزاء من سلسلة الاحاديث الضعيفة - وجزءين من سلسلة الاحاديث الصحيحة - ارجو ترسلون الينا مؤلفكم المنتخب من مخطوطات الحديث - الى مديرية التعليم بمكة - قسم المكتبات المدرسية . في البريد الجوي على حسابنا قيمته ونفقاته ودمت للعلم الحديث مؤلفا وناشرا ومنقبا .

محبكم

عبد الله الحكمي

صورة من كتاب الشيخ الفاضل عبدالله الحكمي
يطلب من الشيخ ناصر أن يبعث له إحدى مؤلفاته

محمد ناصر الدين الألباني

كما عرفته

بقلم/ عبدالرحمن عبدالخالق *

- كان ناصر الدين ومازال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط.
- لم يؤسس ناصر الدين جماعة خاصة للدعوة، وانما جعل علمه للناس جميعا، وتعاون مع الجماعات الاسلامية كافة.
- مدح الناس ونمهم لناصر الدين عنده سواء !

فوجئت بالقدمة التي قدمت بها المجتمع لعالم من علماء المسلمين، وعلم من اعلام الدعوة الى الله. وشيخ المحدثين وامامهم في العصر الراهن الا وهو أستاذي محمد ناصر الدين الالباني ـ حفظه الله وبارك في عمره ـ ولاول مرة فيما أظن تهتم المجتمع ان تكتب شيئا عن ناصر الدين الذي لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة الى الله في العصر الحاضر، ولا يستطيع ان يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم معاصر، فمعظم الكتب العلمية التي يتداولها الناس الآن مصدرة بتحقيقاته، وتخريجه لاحاديثها، وبحوثه الفقهية بأيدي الناس جميعا كصفة صلاة النبي، وحجاب المرأة المسلمة وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، وكذلك فطلاب العلم الذين نقلوا عنه وتتلمذوا على يديه، وتربوا في حلقاته وصحبته لا يحصون كثرة وهم منتشرون في العالم الاسلامي أجمع على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم. أقول فوجئت وأسفت ان تنشر المجتمع حديثا مطولا لناصر الدين الالباني مأخوذا عن شريط مسجل له.

وبدلا من أن تقدمه للناس بما يليق به كعالم جليل ومحقق قد نفع الله الناس بعلمه وتحقيقاته اذا بها لا تذكر عنه الا كلام بعض الحاسدين وليت المجتمع عندما ذكرت كلام هؤلاء وقفت موقف الحياد بل ساقت اتهامات اولئك كقولها ان الشيخ ناصر ايضا (انجرف الى الهجوم على الاخوان في معرض هجومه على التقليد المذهبي) (وانه لا يرى توحيدا للمسلمين الا وفق معتقداته الكلامية وآرائه الفقهية) .. الخ والله أعلم بالسرائر والقلوب!!

موقف ناصر الدين من الجماعات الاسلامية والتنظيمات الحزبية:

لم ينضم ناصر الدين طيلة حياته الى جماعة معينة من جماعات الدعوة، ولم يعاد أي جماعة منها. ونصح لها جميعا، ولم يدخر وسعا في تربية شباب أي مجموعة منها، وقام بنشر العلم الشرعي بكل طاقته في كل اتجاه، ومع كل جماعة وتلامذة الشيخ من جميع الجماعات والتنظيمات الاسلامية، فله تلاميذ وأحباب من (جماعة الاخوان المسلمين) ومن (حزب التحرير الاسلامي)، ومن (عباد الرحمن) ومن (السلفيين)، ولم ينشىء الشيخ ايضا تنظيما خاصا ولا اقام جماعة خاصة بنظام خاص، لا لعجزه عن ذلك ولا لانه يرى أن هذا حرام واثم، ولكن لانه يرى ان الاولى به ان ينشر علمه للناس جميعا، وللجماعات كافة، وذلك انه يرى ان المنهج السلفي لفهم الدين هو المنهج الكفيل بعودة المسلمين الى الدين الحق عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقا.

وناصر الدين لا يهمه ان يحمل هذا المنهج السلفي اي اناس تسموا باي اسم .. سموا أنفسهم اخوانا مسلمين، أو سلفيين او تحريريين أو غير ذلك كل همه ان يفهم هذا الدين فهما صحيحا، وان يطبق تطبيقا سليما، وان يكون سير الناس مبنيا على الكتاب والسنة الصحيحة. والشيخ ينهى عن التحزب والعصبية بأي لون وأي شكل، ويرى ان نهضة المسلمين منوطة بتعاونهم جميعا، وتضافر جهودهم، وتوجهها في كل اتجاه في بناء العقيدة او تصحيح العمل او مقارعة الباطل. وكل ذلك قد ذكره الشيخ مفصلا في دروسه ومحاضراته، وكتبه، وعلمه لتلاميذه الذين تلقوا العلم عنه.

ولكن ناصر الدين أخذ نفسه يقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك وقام بنقد وتصحيح الآراء الاسلامية التي يراها مجانبة للصواب والحق لا يجامل في ذلك احدا حتى نفسه ولا أخلص محبيه واصدقاءه واخوانه، ولا أقرانه في العلم من

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
مكتب الرئيس

الرقم ....
التاريخ ١٤٠٦/٦/٢٠هـ
المرفقات ....
الموضوع ....

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني وفقه الله للخير آمين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعد ما يجب . كتابكم الكريم وصل وصلكم الله بهداه وفهمت ما تضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامه محمد ناصر الدين الألباني ورغبتكم في كتابة رأيي في فضيلته .

ونفيد كم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه مع ما يبذل له من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين نسأل الله أن يضاعف مثوبته ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل الطيب وأن يكلل جهوده بالتوفيق والنجاح وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده وأعماله الجليله فجزاكم الله خيرا وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه وبارك في جهود أخينا وصاحبنا العلامه الشيخ محمد ناصر الدين وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق وجعلنا وإياكم وإياه من الهداة المهتدين إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس العام
لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

صورة من كتاب الشيخ العلامة
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله

هدية لفضيلة الشيخ محمد ناصر
الدين الألباني سلمه الله تعالى
رجاء دعواته ولوالدنا [illegible]
في ١٢/٥/١٣٩٩هـ من المؤلف

أصول

التخريج ودراسة الأسانيد

بقلم

الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك

بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

طبع في المطبعة العربية - حلب - باب النصر

صورة من إهداء الدكتور محمد الطحان
للشيخ ناصر الدين الألباني

الروض النضير

في التعليق على مرتب

«معجم الطبراني الصغير»

بقلم

ناصر الدين نوح نجاتي

الألباني

الجزء الثاني

معقل بن يسار

٨٦٨ – ثنا الزبير بن محمد البغدادي ثنا العباس بن محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح ثنا السري بن يحيى ثنا عبد الرحمن بن معقل بن يسار عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول: أيما وال ولي شيئاً من أمر المسلمين فلم ينصح لهم ولم يجهد لهم كنصحه وجهده لنفسه كبه الله على وجهه يوم القيامة في النار. لم يروه عن عبد الرحمن بن معقل إلا السري تفرد به أبو نوح. (٩٤).

ع كنيته أبو علي المزني البصري كان (رضي) ممن شهد بيعة الرضوان ونزل البصرة وبها توفي في آخر خلافة معاوية وقيل توفي أيام يزيد. روي له عن رسول الله أربعة وثلاثون حديثا اتفقا على حديث وانفرد البخاري بحديث ومسلم بحديثين روى عنه عمرو بن ميمون وأبو عثمان النهدي والحسن البصري. وكان لمعقل دار بالبصرة وإليه ينسب نهر معقل الذي في البصرة. وفي صحيح مسلم عنه أنه قال: لقد رأيتني يوم الشجرة والنبي صلى الله عليه وسلم يبايع الناس وأنا رافع غصنا من أغصانها عن رأسه ونحن أربع عشرة مائة ولم نبايعه على الموت ولكن بايعناه على أن لا نفر.

هـ هو الزبير بن محمد بن أحمد بن سعيد أبو عبد الله الحافظ سمع أبا سبرة أحمد بن عبد الله النهاوندي وعباس بن محمد الدوري وعبد الله ابن أبي سعد الوراق وطبقتهم. روى عنه عبد الصمد بن علي الحسني وأبو القاسم الطبراني وعلي بن الحسن الجراحي وأبو حفص بن شاهين وكان ثقة. مات في سنة عشرة وثلاثمائة. كذا في تاريخ بغداد ج ٨ ص ٤٧٣. وبقية رجال الإسناد ثقات سوى عبد الرحمن ابن معقل فلم أجد من ذكره. والحديث أخرجه الخطيب من طريق المصنف. وأخرجه في الأوسط من رواية عبد العزيز بن الحصين وهو [illegible] كما في الترغيب ج ٣ ص [illegible] والمجمع ج ٥ ص ٢١٢ بلفظ: من ولي [illegible] قلت أو كثرت فلم يعدل فيهم كبه الله على وجهه في النار. قلت: وهو في المسند ج ٥ ص ٢٥ بلفظ: ليس من وال أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها إلا كبه الله تبارك وتعالى على وجهه في النار. [illegible] معقل بن يسار [illegible]. ورواه الحاكم ج ٤ ص [illegible] عن أم معقل عن أبيها مرفوعا بلفظ: ما من أمير يلي شيئا من أمر هذه الأمة قلت أم كثرت فلا يعدل فيها إلا كبه الله في النار. وقال الحاكم: هذه أم معقل بنت معقل بن سنان الأشجعي وهو صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي في تصحيحه. وأم معقل هذه لم أعرفها ولا أجد من ذكرها. ثم الحديث في مسلم ج ١ ص [illegible] بلفظ: ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة. وفي البخاري ج ٨ ص [illegible] وأحمد ص [illegible] بلفظ: ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة. زاد أحمد: وريحها يوجد من مسيرة مائة عام. وإسنادها ضعيف. وفي رواية لهما والدارمي ج ٢ ص [illegible] والطيالسي ص [illegible] وأحمد ص [illegible] بلفظ: [illegible] يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة. والسياق له.

صورة من تخريج كتاب «الروض النضير»

"ومنها أن يكون في ذلك اللفظ ما يدل على تقدم أحدهما وتأخر الآخر.
ومنها كون أحد الحكمين شرعيا والآخر موافقا للعادة فيكون الشرعي ناسخا"
وهذان المرجحان الشرعيان متحققان هنا بتمامهما فإن النهي يدل على تأخره عن الإباحة
كما سبق، ومنها أن التحريم حكم شرعي فهو مقدم على إباحة الذهب لأنها موافقة
للعادة. ثم ذكر بعض المرجحات باعتبار المتن (ص 258-
259):

"ومنها أن يقدم النهي على الأمر، ومنها أن يقدم النهي على الإباحة
ومنها أن يقدم ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص لأنه
أكثر". ثم ذكر من المرجحات باعتبار المدلول:

"أن يقدم ما كان ناقلا للحكم عن الأصل والبراءة، ومنها أن
يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه يرجح".

وكل هذه المرجحات تنطبق تمام الانطباق على أحاديث تحريم الذهب
المحلق على النساء، ووجدنا كل الأسباب [illegible] الأنصاري حيث يرجح عليها أحاديث
العامة، أحاديث الإباحة، ولذلك لا نزال ذاتيا نقطع بخطأ كل من يرجح
قول ترجيحه للأنصاري متناسيا النص الصحيح الصريح الخاص في النسخ ودون ذلك
خرط القتاد. [illegible]

صورة لاحدى صفحات رد الشيخ ناصر الدين
على الشيخ اسماعيل الانصاري في إباحة التحلي بالذهب